جامعة يحي فارس – المدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

المعارضة في عهد السلطان عبد العزيز بين النشاط الفكري والعمل السياسي 1876/1861م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام LMD

تخصص: الدولة العثمانية

إعداد الطالبة:
سهام بومنير

إشراف:
أ/د نادية طرشون

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د الغالي غربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
أ.د نادية طرشون	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مشرفا مقررا
أ.د محمد بوطيبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	عضوا مناقشا
د رشيد ولد بوسيافة	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضوا مناقشا
أ.د محمد دراج	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر02	عضوا مناقشا
أ.د محمد قن	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1447-1448هـ/ 2025-2026

جامعة يحـــي فارس – المدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

المعارضة في عهد السلطان عبد العزيز بين النشاط الفكري والعمل السياسي 1876/1861م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام LMD

تخصص: الدولة العثمانية

إعداد الطالبة:
سهام بومنير

إشراف:
أ/د نادية طرشون

السنة الجامعية: 1447-1448هـ/ 2025-2026م



الإهداء

الى أمي الغالية التي سقتني ولا تزال حبا وحنانا وقيما لا تنضب

الى روح والدي التي ترافقني في كل تفاصيل حياتي

الى روح عمي حسان

الى أحبة تزهر بوجودهم أيامي

اهدي لكم هذا العمل

كلمة شكر

بادئ بدء أتوجه بالشكر والحمد لله عز وجل، الذي وفقني لأبلغ هذه المنزلة العلمية، فأنار لي الدرب، وأوقد في قلبي الإرادة والإصرار، ورزقني الصحة والصبر، للمضي في مشوار نعت بأنه مسير الأنبياء والعلماء والصالحين.

وطبقا لقول سيد الخلق **" لا يشكر الله من لا يشكر الناس"**، أتوجه بالشكر الخالص، والتقدير لمشرفتي الأستاذة الفاضلة أ.د/نادية طرشون، وهذا لما قدمته من توجيه وتأطير، ونصائح قيمة طوال فترة البحث، ليرى النور هذا العمل الأكاديمي.

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة قسم التاريخ بجامعة المدية، لما قدموه لنا من تكوين وتوجيه، ودعم طيلة سنوات الدراسة الجامعية، وأخص بهذا أ.د الغالي غربي، أ.د رشيد مياد، أ.د حكيم بن الشيخ، أ.د محمد بوطيبي، أ.د مولود قرين.

وأتوجه بالشكر للمشرفة على مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور الأستاذة حبيبة لعروسي ديلمي

والشكر موصول لزملاء التخصص على رأسهم صديقتي د. أمينة مولوة، لكل ما قدمته لي من دعم علمي ومعنوي. وصديقتي د. فريدة قاسي، التي قاسمتني انشغالاتي وتساؤلاتي العلمية.

قائمة المختصرات

اللغة التركية	اللغة العربية
A. G. E	مرجع سابق
A. E	المرجع نفسه
CILT	المجلد
BASKI	الطبعة
Cüz	الجزء
SAYI	العدد
S	الصفحة

المقدمة

إنّ المعارضة السياسية في عهد السلطان عبد العزيز ليست بالظاهرة الجديدة، فقد عرفت الدولة العثمانية عبر تاريخها الطويل، الكثير من حركات الاحتجاج والمعارضة، ضدّ السلاطين والصدور العظام. فمنذ فتراتها الأولى، وحركات الاحتجاج والمعارضة قائمةً ضد السلطة، وإن كانت في بدايتها مجرد تمردات الجند واحتجاجات من بعض كبار الشخصيات، بيد أنّها أصبحت أكثر قوةً وتنظيماً انطلاقاً من القرن الثامن عشر. إذ قادها في أغلب الأحيان ضباط الإنكشارية، مدعومين من رجال الدين وشيوخ الإسلام، وكانت في معظمها معارضة لخطط الإصلاح التي باشرها قادة الدولة، والتي جاءت محاكاةٍ للأساليب الغربية الوافدة على الدولة نتيجة انفتاحها على أوروبا. الأمر الذي رأت فيه تهديداً لمصالحها المتوارثة، وكيانها كمؤسساتٍ قاعديةٍ للدولة. متحججةً بأنّ هذه الإصلاحات تقليداً أعمى لأوروبا الكافرة، وقد حققت هذه المعارضة في الغالب أهدافها، وهي الإطاحة بالسلاطين والصدور العظام المصلحين، وإيقاف برامجهم التحديثية، ولو إلى حين.

واختلفت المعارضة السياسية في عهد السلطان عبد العزيز، عن غيرها من حركات المعارضة في التكوين والأهداف والأساليب، خاصةً أنّ فترة السلطان عبد العزيز كانت فترة الأزمات على جميع الأصعدة، الوضع الداخلي كان متأججاً، فالقوميات البلقانية ما تنفك تهدأ حتى تثور مرةً أخرى، مطالبةً بالاستقلال عن الدولة، بينما انتشرت بين العثمانيين المسلمين حالةً من التذمر، بسبب الإصلاحات التي ساوت بينهم وبين المسيحيين، دون أي مزايا جديدة ملموسة، خاصةً فيما يتعلق بالحريات الفردية. في ذات الوقت كانت الدولة تمر بأزمةٍ اقتصاديةٍ وماليةٍ خانقةٍ، كبّلتها وجعلتها عاجزةً عن تسيير شؤونها، بين تحمُّل نفقات ثورات البلقان، أو سداد ديونها، رغم ذلك استمرت الدولة في مشاريعها الإصلاحية واستكمال رحلة تغريب مؤسساتها، التي أصبحت نظامية منذ انطلاقها مع السلطان سليم الثالث، فظهرت مؤسسات مستوحاة في معظمها من نظيرتها الأوروبية، بيد أنّها غريبة عن طبيعة الدولة والمجتمع، أو عاجزةً عن مزاولة ما شُكّلت لأجله، ما خلق نوعاً من الفوضى وازدواجية في المفاهيم والأهداف.

أما عن الوضع الخارجي فالدولة دون مستوى الدول الأوروبية، وانضمامها للنظام الأوروبي الدولي بعد مؤتمر باريس عام 1856م، ضاعف التدخلات الأوروبية في شؤونها، خاصةً روسيا متحججةً بمسيحيي البلقان، مطالبين الدولة العثمانية بتنازلاتٍ أكبر لصالحهم.

في ظلِّ هذا الوضع العام للدولة، يُعدُّ عهد السلطان عبد العزيز ميداناً واختبارا لبروز نتائج وفعاليات التنظيمات، التي اعتمدت في عهد سلفه السلطان عبد المجيد الأوّل. أهمّها تلك المتعلقة بمجال الفكر السياسي، إذ تنوعت التيارات الأيديولوجية، بين إسلامية تقليدية، وأخرى تحديثية متأثّرة بالتطوراتِ الفكريةِ الغربيةِ، وفي وسط هذا الزخم المتباين، ظهرت مجموعة من الشبان المنفتّحين على أوروبا وأفكارها، استطاعوا التكيّف معها وتبنّيها، في نفس الوقت وقفوا على واقع الدولة العثمانية المتدهور، وأدركوا صعوبة وضعها ضمن النظام الدولي القائم، الذي تحكمت فيه القوى الأوروبية. لذلك

وجهوا مواضيع المعارضة السياسية، صوب التغيرات الكبرى التي أحدثتها التنظيمات، وحاولوا وضع خطة إصلاحية تستدرك بها الدولة قوتها.

وبتعدّد البناء الفكري للمعارضة السياسية، تعددت معها المشاريع والوسائل، غير أنّها توحدت كلها حول هدفٍ واحدٍ، تمثل في انقاذ الدولة العثمانية، والخروج بها من دوامة الضعف والتقهقر الذي تعيشه. كلٌّ انطلاقاً من موقعه، فقد حاول مصطفى فاضل باشا تبني النظم الأوروبية الدستورية، خاصةً أنه كأمير مصري تكوّن تكويناً أوروبياً في المدارس الحديثة التي أسّسها جده محمد علي، وتعرّف على أسباب تطور أوروبا، ونظمها السياسية، وتأثّر بفكرها السياسي الليبيرالي، وسعى لنقل هده التجارب للدولة العثمانية. بينما رأى مدحت باشا في مناصبه الإدارية والسياسية، فرصة لإيصال صوته بضرورة تبني النظام الدستوري، ومحاولة تجربته في ادارته للأقاليم. أمّا العثمانيون الجدد، وإن لم يكونوا رواداً في النظرية السياسية، ولم يرق أيٌّ منهم لصفة فيلسوف. إلّا أنّهم حاولوا الخوض في المجال السياسي، من خلال تبني أفكار التنوير، والأفكار السياسية الغربية، والعمل على نشرها، دون التخلي عن الأسس السياسية الإسلامية، التي كانت منطلق الدولة العثمانية منذ تأسيسها، ولطالما رأى فيها هؤلاء الشبان مصدر قوة الدولة في عهدها الأوّل.

ولأنّ معظمهم لم تكن لهم مناصب عاليةً، وجّهوا جلَّ نشاطهم إلى كتابة المقالات الصحفية، وبعض الكتابات النثرية والشعرية، فصُنِّفوا على أساس هذا في مرتبة الأدباء. واستطاعوا تحديث هذه الآداب، بإدخال المؤثرات الأوروبية فيها، وباتت الآداب في فترة التنظيمات مجالاً لنقد أوضاع الدولة، والمجتمع، وأداة للتعليم والتثقيف. ولوجود فسحة من الحرية في التعبير، وتمويهاً للرقابة المسلطة على أقلام الصحافة، أضحت أنواع الأدب كالمسرح والرواية والشعر، مجالاً لنقد سياسة الدولة واستبداد السلطة.

وقد ظهرت هذه المعارضة ضد نظامٍ وقوانينٍ، رأت فيها عدم كفاءتها للحفاظ على الدولة. خاصةً أنّ هذه المعارضة لم تكن شعبوية، بل كانت منظمة ضمن منهجية واضحةٍ، وإن تعدّدت مشاربها، غير أنّها كانت معارضةً واعيةً، سطّرت برنامجاً خاصاً بها، وسعت لتجسيده ضمن قناعاتها. ف مصطفى فاضل باشا، ومدحت باشا، والعثمانيين الجدد، ما فكّروا في المعارضة، إلّا بعد فشل الحكومة العثمانية، في تجسيد ما دعت إليه في فرمانات التنظيمات، من ضمانٍ لحقوق وحريات الأفراد، ودرء الخطر الخارجي عن الدولة. بيد أنّ توالي الهزائم العسكرية عليها، وحاجتها للدعم الخارجي في أزماتها الدولية. هزّ شرعية الحكومة العثمانية في نظر رعاياها، سواء كانوا من الطبقة المثقفة أو من عامة الشعب.

1- دو افع اختيار الموضوع :

كان اختياري لهذا الموضوع نابعا من دوافع موضوعية، وأخرى ذاتية، لعل من أبرزها:

محاولة التعرف على ماهية المعارضة العثمانية، التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر، بالذات فترة التنظيمات، وما صاحبها من قوانينٍ ولوائحٍ، في نفس الوقت مجموعة من المؤثرات الفكرية الأوروبية وفلسفتها. مع دراسة لِلأوضاع العامة التي ميزت فترة السلطان عبد العزيز، والأسباب التي دفعت لظهور

فكر معارض لسياسة الدولة. إضافة إلى البحث في أصناف المعارضة وخلفياتها، والتطورات الطارئة عليها، خاصةً أنّ المعارضة، ولقرون ظلت منحصرةً في هيئتين رئيسيتين، هما المؤسسة الدينية والمؤسسة العسكرية، فحاولت في بحثي هذا التعرف على المسارات الجديدة للمعارضة، وعلى أهم أقطابها ومطالبها، وكيفية صياغة برنامجها السياسي.

أما عن الأسباب الذاتية، فكان بسبب التخصص الذي وقع عليه اختياري، والنابع من ميلي في البحث في التاريخ العثماني، خاصة المواضيع ذات الصلة بالجوانب الفكرية، وباعتبار أنّ الدراسة كلها قائمة على الفكر السياسي المعارض، وانتقالها لدراسةِ الأعمالِ الأدبيةٍ كتبتها شخصيات معارضة، فقد كانت الدراسة موافقة لهذه الميولات.

2-أهمية البحث وأهدافه :

تكمن أهمية هذا العمل، في تسليطه الضوء على فترة بالغة الأهمية من تاريخ الدولة العثمانية، إذ تعد فترة انتقالية في نظام الحكم العثماني وأساليبه، فهي فترة ارهاصات ومخاض للفكر الليبيرالي، الذي سينجح في إصدار أوّل دستور للدولة العثمانية، ومن ثمة الانتقال به من نظام سلطنة، إلى نظام حكم دستوري،

كما حاولت في هذا العمل دراسة المعارضة السياسية العثمانية بجميع أطيافها، خاصة أنّ هذه المعارضة لم تقتصر على شخصيات سياسية بعينها، ولا إيديولوجية موحدة، بل كانت متعددة الأقطاب والأفكار والمشارب. وحتى تعددت في منهجيتها وأساليبها. غير أنّها استطاعت في النهاية الاجتماع حول الهدف، وهو الدفع بسياسة الدولة نحو ليبيرالية شاملة، تحترم حقوق وحريات العثمانيين بمختلف أطيافهم الدينية والقومية. محاولة بهذا وضع حد لتدخلات وإملاءات الدول الأوروبية. ما يمكننا من دحض الأفكار التي تصف هذه المعارضة بالتنوعِ والتشتتِ. وأنّ المعارضة خلال التنظيمات تميزت بسماتٍ تقليديةٍ، متجذرةٍ في الثقافة السياسية العثمانية. ما أسفر عن انعدام وجود تصورٍ تاريخيٍ، لحركةٍ سياسيةٍ معارضةٍ موحدةٍ، أو معارضة بسماتٍ تحديثيةٍ.

ومن أهداف البحث أيضا، كانت التعرف على النخبة المثقفة في هاته الفترة، ودورها في تكوين فكر سياسي، ووضع قاعدة لرأي عام واع بما يطرح من قضايا تخص سياسة الدولة، أو ما يحاك ضدها. هذه النخبة مثلت فكر المعارضة العثماني ككل، والتركي بشكل خاص. فكانت الصوت الأكثر صدى في معارضة سياسة الدولة، وتعاملها مع الأزمات الداخلية والخارجية.

كما حاولت رفع اللبس عن أعضائها، خاصة أنّهم في كثير من الدراسات صنفوا كتغريبين، بينما نجدهم من أكثر المعارضين لسياسة التغريب، واعتماد الدولة القوانين الأوروبية على حساب الشريعة، ما أدّى إلى الاستبداد. فما كانوا خصوماً علمانيين للفكر التقليدي الإسلامي، كما لم يكونوا دعاة للعلمانية التي ستتبناها الجمهورية. بل كانوا دعاة لفكر إسلامي منفتح، على المؤثرات الفكرية الوافدة على الدولة العثمانية، ما شكّل رؤية فريدة لنظام عثماني جديد.

3- الإطار الزمني والمكاني للبحث :

تغطي هذه الدراسة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبالضبط الفترة الممتدة من 1861-1876م الموافق ل 1278-1292هـ، وهي فترة اعتلاء السلطان عبد العزيز عرش الدولة العثمانية، وقد استمرت فيها عملية تجسيد التنظيمات، وتوسيعها على مجالات أوسع، أسفرت عن تحديث شامل لمؤسسات الدولة، ومحاولة إقامة ما يشبه حكم مقيد.

أما عن الإطار المكاني للدراسة فقد حصرناها في المركز إسطنبول التي شهدت وقتها نشاطاً سياسياً وفكرياً معارضاً لسياسات الدولة. دون التطرق لبقية الولايات العثمانية، باعتبار أن معظمها كان يتمتع بحكم ذاتي، كمصر، تونس، صربيا، رومانيا. بينما الولايات البلقانية فحركة المعارضة فيها ضد الدولة العثمانية ظهرت كثورات وتمردات مسلحة تطالب فيها بالاستقلال الجزئي أو الكلي.

أما الولايات العربية، فلم تكن المعارضة قد تشكلت بعد ضمن حركات سياسية واضحة الهيكلة والمطالب.

4- إشكالية الموضوع :

إنّ أهمّ قاعدة في الحكم الإسلامي بعد العدل هي الشورى، وذلك لتفادي طغيان الحكام ومن والاهم من رجال السياسة والحكم. وقد اعتمدت الدولة هذا المبدأ منذ قيامها، ويبرز هذا جلياً في وصايا عثمان، إلّا أنّه مع اتساع الدولة في المكان والزمان حصلت الانحرافات وتبلورت حركات معارضة للدولة متنوعة المصادر والأهداف خاصة بعد انفتاحها على أوروبا مع بداية القرن الثامن عشر، وتبني السلاطين والصدور العظام التغريب، كقاعدة لإصلاح نظم ومؤسسات الدولة، بغية إعادة بعث مجدها وقوتها. وما إن خطت الدولة خطوات لتحديث المؤسسة العسكرية حتى ثارت قوى معارضة اسقطت السلاطين والصدور العظام، وازدادت قوتها مع اعتماد التنظيمات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي شملت الكثير من الميادين أهمها الميدان التشريعي.

وتبرز خصوصية المعارضة في عهد السلطان عبد العزيز فيما قدمته من عمل سياسي، ونتاج فكري، تحت تأثير الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، فما هي مظاهر ومعالم المعارضة السياسية والفكرية في عهد السلطان عبد العزيز؟

- ما هي جذور المعارضة السياسية في الدولة العثمانية؟ وما مدى تأثير أوضاع الدولة على تطوّرها؟
- ما هي خصائص المعارضة في عهد السلطان عبد العزيز، والمؤثرات الفكرية التي ساعدت في تبلورها؟
- من هم أقطاب المعارضة السياسية في عهد السلطان عبد العزيز؟، وما هي أهم التوجهات السياسية والنشاطات الفكرية لها؟
- إلى أي مدى نجحت في الضغط على سياسة الدولة الإصلاحية؟ وتحقيق التغيير السياسي؟

5- الدراسات السابقة:

تمكنا من الوصول لبعض الدراسات بعد بحث حثيث، وإن كان أهمها هي دراسات أجنبية منها:

- Florian Riedler, Opposition to the Tanzimat State Conspiracy and Legitimacy in the Ottoman Empire, 1859-1878, PhD thesis, School of Oriental and African Studies (SOAS), University of London, 2003.

تناولت هذه الأطروحة أهم المجموعات التي عارضت التنظيمات منذ انطلاقها، إلى غاية إلغاء المشروطية الأوّلى عام 1878 عهد السلطان عبد الحميد الثاني. وحاولت هذه الدراسة تحديد الإطار القانوني لهذه الجماعات من خلال تصنيفها بين حركات مؤامرة أو حركات شرعية. غير أنها لم تغطي موضوع المعارضة السياسية في عهد السلطان عبد العزيز بشكل عميق، أو تناول التوجه الأدبي لأعضاء المعارضة.

- Madeleine Elfenbien, No Empire for Old Men: The Young Ottoman and the World, 1856-1878, D.PH, Department of Near Eastern Languages and Civilizations, University of Chicago, USA, 2017.

عالجت الباحثة جمعية العثمانيين الجدد وأعضائها، من خلال التعرف على مدى توافق أفكارهم، للأفكار والمبادئ العالمية التي انتشرت في الدول الغربية أنداك، وهذا بعد معاهدة باريس، وانضمام الدولة العثمانية كطرف في النظام الدولي الذي قادته أوروبا. بينما أغفلت تأثير التراث المحلي والعوامل الداخلية في تشكيل مبادئ هذه الحركة ونشاط أعضائها.

- الشمري نادية جاسم كاظم علي، مشروع الجامعة السلافية 1853-1914، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، 2012.

موضوع هذه الدراسة الرابطة السلافية أو الجامعة السلافية منذ تأسيسها عام 1853م إلى غاية قيام الحرب العالمية الأوّلى 1914م، ودور روسيا فيها، وفي تأجيج مسيحيي البلقان، حيث تناولت في فصلها الثالث دور روسيا في ثورة الهرسك عام 1875م. بيد أنها لم تأت على دراسة تأثير هذه الحركة في تبلور حركة معارضة مضادة لتفكك الدولة العثمانية واستقلال ولايات البلقان.

6- منهج البحث:

ولتغطية جميع عناصر الدراسة، اعتمدنا المنهج الوصفي، بغية عرض أوضاع الدولة العثمانية الداخلية، والإصلاحات التي باشرتها الدولة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إضافة لإظهار مدى تغلغل التغريب في عملية الإصلاح، وكذا عرض طبيعة العلاقات التي ربطت الدولة بنظيراتها الأوروبية.

كما استعنا بالمنهج التحليلي، في دراسة المعارضة العثمانية، والتعريف بأهم المعارضين تلك الفترة، وخلفياتهم. ولأجل دراسة أعمال الشخصيات المعارضة، وتتبع نشاطهم وتنظيرهم السياسي، والفكري، استعانتنا بالمنهج النقدي في نقد أفكار المعارضين، والمنهج المقارن لمقارنة أعمالهم ببعضها البعض.

7- خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية، ووضع هيكلة للدراسة، اعتمدت على تقسيم العمل لأربعة فصول، إضافة لتمهيد، مقدمة، خاتمة، مع مجموعة من الملاحق، والفهارس، وقائمة المصادر والمراجع.

عنونت التمهيد ب **ماهية المعارضة وتطورها عبر الفكر السياسي** ، واحتوى على مفهوم المعارضة، وجذورها في الفكر السياسي الأوروبي والإسلامي.

أما الفصل الأوّل فحمل عنوان **التغريب في الدولة العثمانية وتبلور فكر المعارضة الحديثة من 1700-1861م**. وجاء في ثلاث مباحث، قمت أولا بعرض مختصر لأهم حركات المعارضة في الدولة العثمانية، منذ نشأتها وحتى مطلع القرن الثامن عشر، ثانيا ذكرت الدوافع التي أجبرتها على الانفتاح على أوروبا، والجسور التي انتقلت عبرها المؤثرات الغربية، والتطرق للنتائج الأولى لهذا الانفتاح، من خلال ذكر أهم مظاهر التحديث والتغريب اللذين شهدتهما الدولة العثمانية، حتى نصل فترة التنظيمات، ثالثا عرضت أهم ردات فعل القوى الفاعلة المعارضة في الدولة العثمانية اتجاه هذه التحولات.

تناولنا في الفصل الثاني **الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز 1861-1876م**، ثلاث مباحث، فيه عرض لأهم أوضاع الدولة العثمانية، والتي كانت دافعا لظهور حركة المعارضة. وذكر الأزمات التي عانت منها الدولة طيلة عصر السلطان عبد العزيز. ثم حدّدت السياسة العامة للسلطان والباب العالي التي انتهجتها الدولة خارجيا، فركزت على العلاقات لعثمانية الأوروبية،

في حين خصصت الفصل الثالث الذي يحمل عنوان **المعارضة العثمانية وعملها السياسي**، والذي تضمن ثلاثة مباحث، أبرزت فيها أهم أسباب ودوافع هذه المعارضة، ثم طرحت أهم التأثيرات الفكرية التي أسست لفكر سياسي عثماني معارض، بعدها قمت بدراسة أهم الشخصيات المعارضة لسياسة الدولة، بالتطرق لشخصياتهم، ودورهم في عجلة إصلاح الدولة، بعدها عرضت أهم الأفكار والبرامج التي حاولوا تجسيدها.

أما الفصل الرابع **النشاط الأدبي للمعارضة العثمانية ودورها في عزل السلطان**، فاحتوى على ثلاث مباحث، خصصتها لدراسة الإنتاجات الفكرية لبعض أعضاء المعارضة، خاصةً أنهم كانوا من رواد الأدب العثماني، وبعد أن شدّدت الدولة رقابتها على نشاطهم السياسي، حوّلوا أنواع الأدب مجالاً لنشاطهم السياسي، فعرضت لأهم أفكارهم السياسية التي نشرت عبر الصحافة، بعدها قمت بالتعريف ببعض مؤلفاتهم الأدبية في الشعر والمسرح والرواية، مركزة على تحليل أهم أعمالهم السياسية في هذا المجال. ثم أظهرت موقف الدولة العثمانية من نشاطاتهم الأدبية، بعدها عرضنا نتائج هذه المعارضة ودورها في الإطاحة بالسلطان عبد العزيز. ثم تطرقنا لمصير قادة المعارضة.

وأنهينا هذه الدراسة بخاتمة، ضمنتها أهم نتائج الفكر السياسي المعارض للعثمانيين، في عهد السلطان عبد العزيز، وكيف أصبح قاعدة للحركات العثمانية المعارضة، حتى نهاية السلطنة العثمانية.

وفي الأخير أرفقت البحث بمجموعة من الملاحق كانت عبارة عن صور لأهم الشخصيات وفرمانات، إضافة لنسخ من رسائل المعارضين.

8- نقد لأهم المصادر:

استعنت في دراسة موضوع المعارضة في عهد السلطان عبد العزيز، بجملة غنية ومتنوعة من المادة العلمية، وإن لم يسعفني الحظ في زيارة تركيا، والاستفادة من أرشيفها المتواجد بإسطنبول أو أنقرة، مع هذا تمكنت من استغلال ما توفر لي من مصادر متنوعة، كانت لأقطاب المعارضة العثمانية أنفسهم، أو كتابات لشخصيات سياسية وفكرية عاصرت فترة الدراسة.

ومن بين مؤلفات المعارضين التي قمت بدراستها، كانت رسالة الأمير مصطفى فاضل باشا، والتي كتبها في باريس باللغة الفرنسية بعنوان Lettre du Prince Moustapha Fazil a sa Majesté Abdul Azize Sultan de Turquie، وقد كتب الرسالة ونشرها عام 1866م. وترجمت بعدها للغة العثمانية ثم العربية، وقد ترجمها للعربية أحمد فتحي زغلول باشا، وحملت عنوان من أمير إلى سلطان، ونشرت في مصر عام 1922م. وقد نقلت الرسالة أفكار الأمير فاضل وتصوراته، للخروج بالدولة العثمانية من مأزقها السياسي، بتبني النظام الدستوري الليبيرالي.

اعتمدت أيضا على مذكرات الصدر الأعظم مدحت باشا، وهي مذكرات احتوت على أهم تفاصيل الحياة السياسية والإدارية للوزير مدحت باشا، كتبها في سجن الطائف، الذي أمضي فيه جزءاً من عقوبته، بعد محاكمة يلدز الشهيرة، ونشرها ابنه حيدر بك في باريس عام 1901م، ونقلها للعربية يوسف كمال بك حتاتة، نشرت في مصر. وقد غطت هذه المذكرات فترة حساسة شملت أواخر عهد السلطان عبد العزيز، وعملية خلعه، وكذا مرحلة حكم مراد الخامس وبداية عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وأرّخت لأهم وقائعها.

استعنت كذلك بمؤلفات المفكر والأديب نامق كمال، الذي يعد أهم معارض سياسي، استخدم قلمه لنقد الوضع السياسي، الذي كانت تعيشه دولته وأمته وقتها، وقد اطلعت على بعض مؤلفاته الأدبية، التي حملت الكثير من الانشغالات السياسية في قالب أدبي، من مسرحيات وروايات. أشهرها مسرحية وطن Vatan Yahut Silistre، استخدمت نسختها التركية، وتعد هذه المسرحية، أشهر المسرحيات الوطنية التي كتبت فترة التنظيمات، كتبها نامق كمال عام 1873م، وعالج فيها فكرة حب الوطن، لاقت شهرة كبيرة وقتها، ومازالت تعدّ من أهمّ المؤلفات الأدبية لتلك الفترة. إضافة لدراسة رواية انتباه Intibah، التي ألّفها وهو في منفاه بغاليبولي عام 1875م، واستعنت أيضا نسختها التركية، ورغم أنه لم يشير في هذه الرواية لأفكاره السياسية صراحةً، غير أنّ الرواية حملت اسقاطاتٍ سياسيةٍ عديدةٍ. علاوةً على استخدامنا روايته كول نهال، بنسختها العثمانية، وقد ألّفها أيضاً في المنفى، وإن حملت الرواية اسم امرأةٍ، بيد أنّها تناولت أفكاراً سياسيةً كثيرة كالحربات والحقوق، والثورة ضد الاستبداد.

إضافة لنامق اطلعت على مؤلف ضيا بك، رسالة وراثت سلطنت سنيت، وهي رسائل كتبها ضيا بك في باريس عام 1868م، صرح فيها عن رأيه في طريقة انتقال العرش من الأكبر فالأكبر، معارضاً بهذا تغيير وراثة العرش في مصر.

ومن أهم المصادر التي استعنت بها كان Yeni Osmanlilar Tarihi، لأبو ضيا توفيق، الذي يروي فيه تاريخ جمعية العثمانيين الجدد، وإن كان أسلوبه أدبي أكثر منه تاريخي، إلا أنه يعد من أكثر المصادر قيمة وأهمية للتأريخ لتكوين الجمعية، وتطورها، وعملها السياسي والأدبي، داخل أراضي الدولة العثمانية أو في أوروبا، وما يزيد من قيمة هذا المصدر، هو أن صاحبه أبو الضيا توفيق كان أحد أعضاء الجمعية، وساهم مع نامق كمال في نشر جريدة عبرة في إسطنبول، وقد بدأ أبو الضيا في كتابة تاريخ العثمانيين الجدد أو الشباب، على شكل سلسلة في جريدته تصوير أفكار الجديدة، ابتداءً من 1909، واستمر في نشرها لأكثر من عامين، ولأنه لم يكن منتظماً في نشرها توفي دون إكمال عمله.

كما استفدت من مؤلفات جودت سواء معروضات أو تذاكر، بنسخها التركية، ولا تقتصر أهميتها في أنّها مصادر كتبت فترة الدراسة، بل في أن المؤلف كان أحد الفاعلين في عملية الإصلاح، فقد تولى عدة مناصب في مؤسسات الدولة، التي تكونت بمقتضى الإصلاح، كمجلس شورى الدولة ومحلس الاحكام العدلية، كما كلف بمهام تفتيشية في البلقان، إضافة لمساهمته في وضع مجلة الاحكام العدلية، وعين قبلها واقع نويس أي المؤرخ الرسمي للدولة.

وقد جاء كتاب معروضات Ma'ruzat أو كما يعرف ب مشاهدات، كتقرير أعدّه للسلطان عبد الحميد الثاني، قدم فيه عرضاً لأوضاع الدولة السياسية، والاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية ولعلاقات الدولة بولاياتها كمصر والبلقان، أو مع الدول الأوروبية الكبرى. خاصة روسيا والنمسا. وقد غطت معروضاته فترة السلطان عبد المجيد، والسلطان عبد العزيز. وأرخت لأحداث تاريخية هامة، أبرزها كانت عملية التخطيط لعزل السلطان عبد العزيز.

إلى جانب مؤلفه Tezâkir وجاءت في أربعة أجزاء تحتوي على أربعين تذكرة، صاغ فيها أهم الاحداث السياسية والأوضاع الاقتصادية، الثقافية، وحتى الفكرية لفترة التنظيمات، حتى أن معروضات جودت تعد تاريخ مختصر لما جاء في التذاكر. دون أن ننسى استعانتي بكتابه تاريخ جودت، ومع أنّني اكتفيت بالجزء الأوّل باعتبار أنّ الإطار الزماني للكتاب بكل أجزائه يمتد من توقيع معاهدة كينارجه عام 1774م إلى غاية الواقعة الخيرية عام 1826م. وقد استخدمت الجزء الأوّل بنسخته العربية، المطبوعة سنة 1890م، في فصلنا الأوّل لما تطرقنا لبدايات التغريب في الدولة العثمانية.

ومن المصادر المهمة التي استخدمتها كانت مؤلفات محمود كمال اينال، والمشهور بلقب ابن الأمين. كتب عن الصدور العظام والشعراء العثمانيين أواخر عهد الدولة العثمانية، وتكمن أهمية هده المؤلفات في أنّ مؤلفها هو ابن أمين باشا سكرتير يوسف كامل باشا، فنشأ في بيئة مشبعة بالثقافة الشرقية والغربية، ثم إنّ انتمائه لعائلة أشراف ساهم في تربيته تربية دينية. وقد عين ابن الأمين في وزارة الخارجية، إضافة لقربه من الأحداث التي عرفتها الدولة وقتها. فكان كتابه الأوّل Son Sadrazamlar، في ثلاثة أجزاء وقد استخدمت الجزء الأوّل منه، إضافة لاستعانتي بكتابه الثاني، Son Asır Tûrk Şairleri، وكان في أربعة أجزاء استخدمت منه جزأين، وقد اشتملت كتبه على بيليوغرافية وافية لشخصيات الصدور العظام، والشعر في العهد المتأخر من الدولة العثمانية.

أما فيما يخص المصادر الأجنبية التي أرخت لفترة الدراسة، وإن لم تكن متخصصة في المعارضة، غير أنّها استطاعت تغطية جانب من جوانب الدراسة منها:

المصدر الفرنسي La Turquie Sous Le Regne D'Abdul-Azize (1862-1867)، لفريديريك ملينجن ، وهو ضابط فرنسي، عرف باسم عثمان سيفي بك بعد دخوله الإسلام، وقد كتب عن الدولة العثمانية في السنوات الأوّلى من حكم السلطان عبد العزيز، و الأوضاع السائدة في المركز، أو في الولايات الاناضولية التي زارها ك وان، أرض روم، والمناطق الكردية ، فوصف جغرافيتها والمجتمعات القبلية فيها، إضافة لكتابته عن المركز وأهم أحداث عصره، وبصفته ضابطاً في الجيش ركز في كتاباته على تنظيمات الجيش، وتعداده، إضافةً لذكره تمردات البلقان في الجبل الأسود والهرسك، وثورة كريت.

علاوة على استخدامي لكتابVoyage du Sultan Abd-Ul-Aziz de Stamboul au Caire لصاحبه louis Gardey المهندس الفرنسي بالطوبخانه، وقد روى رحلة السلطان عبد العزيز لمصر عام 1864م، وقد رافقه في سفره، وكان شاهداً، على كل مراحلها، ودوّن تفاصيلها في كتابه هذا، ما ساعدني في تصوّر مسار الرحلة منذ انطلاقها من مضيق البوسفور، إلى غاية وصولها لسواحل الإسكندرية، ثم مسارها للقاهرة وبعدها عودتها.

كما استعنت بمؤلف Laila Hanoum المعنون ب Un Drame A Costantinople، وأن كتب بطريقة رومانسية على شكل رواية، إلّا أنّ أهميته التاريخية تكمن في إعطائه صورة للحياة الاجتماعية فترة حكم السلطان عبد العزيز، خاصة حياة القصر، باعتبار أنّ الكاتبة هي ابنة طبيب السلطان عبد المجيد، وعاشت فترة في القصر، واستقرت بعدها في إسطنبول، وعاشت المراحل الأخيرة من عهد السلطان عبد العزيز، وروت بالتفصيل عملية خلع السلطان وموته.

أما عن المصادر العربية أو المعربة فربما أهمّها كان كتاب، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، لمؤلفه انكه لهارد، ترجمة محمد علي عامر، وهو ديبلوماسي فرنسي، شغل منصب سفير فرنسا في إسطنبول، وقد تزامنت مهامه الرسمية التي دامت عشرين سنة مع فترة التنظيمات، وما صاحبها من تطورات سياسية وإصلاحات شملت العديد من المجالات، إضافة لرصد العلاقات العثمانية الأوروبية، ما ساهم في إثراء فصلي الثاني.

وكذا من المصادر التي تحدثت بإسهاب عن فترة السلطان عبد العزيز، كان كتاب أحمد صائب بك، وقعة السلطان عبد العزيز، ترجمة محمد توفيق جانا، وقد عالج هذا الكتاب الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية السائدة تلك الفترة، كما رصد الإصلاحات التي طبقت، خاصة تلك التي باشرها الوالي مدحت أفندي، كما تناول تفاصيل ومراحل الانقلاب الذي أطاح بالسلطان عبد العزيز، ثم وفاته. إلى جانب استعانتي بكتاب سر مملكة، للصحفي والكاتب اللبناني سليم سركيس، وهو عبارة عن سلسلة مقالات نشرها في جريدته المشير، قام بجمعها في كتاب قدمه للأمير محمد رشاد الدين أفندي، وقد ركز في كتابه على القصر السلطاني والحياة فيه، وتناول حياة الأميرين مراد وعبد الحميد، كما كتب عن

عملية خلع السلطان، والأحداث التي تلت موته، كما نقل لنا مجريات محاكمة يلدز وما دار فيها من اتهامات ومرافعات وأحكام.

أما عن المراجع فقد استخدمت مجموعة متنوعة بين عربية وتركية وأجنبية، ولربما أهمها كانت مؤلفات شريف ماردين The Genises of The Young Ottoman Thought، نشر بالإنجليزية لأوّل مرة عام 1962م، مطبوعات جامعة برنسيتون، كان هذا الكتاب مرشدنا في تتبع وتقفي أثر المعارضة، خلفيات أعضائها، تكوينها، تطورها، وأهم الأفكار التي نادت بها. وقد استطاع ماردين التعريف بأعضائها، ورفع اللبس عن الكثير منهم، خاصة فيما يتعلق بانتماءاتهم. وقد استعنت به في فصلنا الثالث والرابع. إضافة لكتابة Modernleşmesi Türk ، وهو مجموع مقالات باللغة التركية، جمعها في كتاب، تناولت عوامل التحديث ومجالاته في الدولة العثمانية والجمهورية التركية.

أضافة ل كتاب رودريغيز دافيسون Reform in the Ottoman Empire 1856-1876، الذي تناول فترة التنظيمات، منذ صدور فرمان الإصلاح السلطاني عام 1856م، إلى غاية فترة المشروطية الأوّلى بصدور الدستور، ويتحدث عن أهم هذه الإصلاحات، والعوامل والتطورات التي أسهمت في صدور دستور 1876م.

أيضا ساعدتني كتابات كمال كربات خاصة كتابه The Politicization of Islam الذي مكنني من تحديد التوجهات الإسلامية للمعارضة العثمانية، وخلفياتها الكلاسيكية. كذا كتاب حلمي ضيا أولكان Türkiye'de Çağdaş Düşünce Tarihi، الذي يروي تاريخ الفكر الحديث في تركيا.

وأما عن دراسة أوضاع الدولة عهد السلطان عبد العزيز، أو الفترات التي سبقته فقد استعت بكتاب ستانفورد شاو **History** of The Ottoman Empire and Modern Turkey، بجزأيه وإن كان دراسة شاملة لتاريخ الدولة العثمانية، لكن تحليله للأحداث بكل موضوعية، جعله من أصدق كتابات المستشرقين في تاريخ الدولة العثمانية، إضافة لاستخدام كتاب أنور ضيا قارال **Osmanlı Tarihi Islahat Fermani Devri** بعنوان تاريخ الإصلاحات العثمانية، وهو سلسلة من عدّة أجزاء عن تاريخ الدولة العثمانية، وقد استعنت يالجزء الرابع الذي يختص بدراسة الإصلاحات عهد السلطان عبد المجيد، والسابع الخاص بالاصلاحات عهد السلطان عبد العزيز، والجزء الثامن الخاص بإصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني.

كما أعانني في بحثي كتاب جوزيف حجار، L'europe et Les Destinées du Proche-Orient، في تحديد العلاقات العثمانية الأوروبية، وتطوراتها، وسياسة العثمانيين الخارجية، والكتاب يؤرخ لهذه العلاقات، انطلاقاً من الوثائق الأرشيفية للسفراء والديبلوماسيين الأوروبيين في إسطنبول، ومسار العلاقات بين دولهم والدولة العثمانية. جاء في ستة أجزاء، استخدمت منه جزءين، الأوّل خاص بالوثائق الفرنسية العثمانية عهد نابليون الثالث، والثاني عن العلاقات العثمانية البروسية عهد بسمارك.

أما عن الكتب باللغة العربية، فلعلّ أهمها مؤلفات الدكتورة ماجدة مخلوف. سواء ترجمتها لمعروضات جودت، وحملت عنوان تحولات الفكر والسياسة في الدولة العثمانية، وقد أضافت الدكتور

الكثير من التوضيح والتحليل، ما أثرى الكتاب وساعدني في فهم النسخة الأصلية أكثر، أو كتابها الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة، والذي سلطت فيه الضوء عن التحديث الذي شهدته الدولة العثمانية، منذ القرن الثامن عشر لغاية قيام الجمهورية التركية، وقوام هذا التحديث وهو التغريب والمؤثرات الأوروبية.

في حين كان كتاب البير اورتايلي، من أهم المراجع التركية المعربة، وجاء بعنوان الخلافة العثمانية التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر، ترجمة عبد القادر عبد اللي، وتناول عملية التحديث في الدولة العثمانية، وما انجر عنها من تطورات في المجال الفكري والثقافي.

ولأن دراستي هذه ترتكز على شقين هما السياسي والفكري للمعارضة العثمانية، كان عليا استخدام جملة من الكتب الأدبية، الخاصة بالآداب التركية وتطورها فترة التنظيمات. ويجدر ذكر أنّ المجال الأدبي كغيره من المجالات، شهد عملية تحديث وتغريب، قادها أعضاء المعارضة من جمعية العثمانيين الجدد. ولعلّ من أهم الكتب في هذا المجال، كتاب أحمد حمدي طانبينار الأدب التركي في القرن التاسع عشر، ترجمة مجدي حسانين، والذي تناول تطور الآداب التركية فترة التنظيمات، غير أن الكتاب بنسخته المعربة وحسب المترجم، كانت به بعض المشاكل في الطباعة، ما اضطرني لاستخدام الكتاب بنسخته التركية. زيادة لمراجع مختصة في الأدب ككل، أو أنواع معينة كالرواية، المسرح، الشعر.

9- صعوبات الدراسة:

لا يخلو بحث علمي من صعوبات وعقبات تواجه صاحبه، وكانت صعوبة بحثي هذا معرفية ومنهجية، ولعل أكبر ما واجهني كان قلة المصادر والوثائق، الخاصة بفترة السلطان عبد العزيز ، وموضوع المعارضة. وهو الأمر الذي أعاق تقدمي؛ مكتفية في ذلك بما نشر عبر المواقع الالكترونية، والمكتبات الرقمية في ظل جائحة كورونا، التي تزامنت مع بداية العمل. ولما فرجت الأزمة وتمكنت من الذهاب لمصر بغية الوصول لوثائق أرشيفية أثمّن بها دراستي، اصطدمت بعراقيل إدارية؛ إذ كان عليا إيداع طلب لدى إدارة مركز الأرشيف، والذي تستغرق عملية الرد عليه أشهر، فعدت دون أي وثائق أرشيفية.

وفي خضم البحث عن المادة واجهني مشكل اللغة، فمعظم المصادر كانت باللغة العثمانية، خاصة كتابات ومؤلفات العثمانيين الجدد، والبحث عنها باللغة التركية الحديثة، تطلب مني وقت وجهد أكبر، بسبب اختلاف الرسم العثماني المعتمد على الأحرف العربية، عن الرسم التركي الذي يعتمد على الأحرف اللاتينية, وبعد العثور عليها لم اتمكن من قراءتها وفهم معناها كاملة بسبب امكانياتي المحدودة في اللغة التركية، ما دفعني للاستعانة بمترجم متخصص في اللغة التركية، أو استخدام ما وفرته التقنية من مواقع الترجمة الالكترونية,

وفي الختام لا يسعني إلّا التوجه بالحمد والشكر لله تبارك اسمه لتوفيقي لإكمال هذا العمل، وأن يتقبله خالصاً لوجهه الكريم.

كما أوجه شكري واحترامي لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين لقبولهم مناقشة بحثي، واخلاصهم وصبرهم في تقييم العمل ونقده، وتوجيه النصائح، وتصويب الأخطاء والهفوات التي ستزيد العمل وزنا وقيمة.

التمهيد: ماهية المعارضة وتطورها عبر الفكر السياسي

المبحث الأول- المعارضة في الفكر السياسي الأوروبي.

المبحث الثاني- المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي.

ظهرت المعارضة بظهور السيادة في المجتمعات الإنسانية، فالأوضاع السياسية السائدة في محيط المفكر، والتي في الأغلب لم يكن راضيا عنها ومعارضا لها، هي ما جعله يبحث عن أصلح أنظمة الحكم وأقدرها على تحقيق سعادة البشر. إضافة لوجود الرسائل السماوية، التي عملت على تنظيم العلاقات بين البشر، وبين الحاكم والمحكوم، فكانت مدعاة للتدبر والتفكير والتنظير. وقد تجمعت خلاصة عمل هؤلاء المفكرين، وتظافرت أفكارهم لتصنع فكراً سياسياً معارضاً، تطور حسب تطور المجتمعات الإنسانية، وقبل الخوض في معرفة تطور هذا الفكر في أوروبا أو لدى المسلمين، علينا أن نعرف مصطلح المعارضة ونضبط مفاهيمه.

هناك إجماع على أنّ مصطلح المعارضة، مصطلحٌ وافدٌ على اللغة العربية، تماماً مثل مصطلحات سياسية كثيرة، كالديمقراطية، والمواطنة، الاشتراكية، والليبيرالية وغيرها من المصطلحات الأجنبية التي تم ادماجها في الثقافة العربية. وهو مشتق من الفعل الثلاثي عرض، والذي يتخذ عدة معان حسب السياقات التي يرد فيها، وسنقتصر على عرض التعريفين اللذان يناسبان سياق حديثنا وهما: التعريف اللغوي، والتعريف الاصطلاحي المعمول به في المجال السياسي.

المعارضة لغة: من عَرْضَ الشيء: جعله عريضاً. ونصبه بالعرض. فيقال: عرض الرمح، وعرض فلاناً لكذا: جعله عُرْضَةً وهدفاً له. ويقال: عرض بفلان وله: قال فيه قولا يعيبه. اعْتَرَضَ الشيء: صار عارضاً، كما تكون الخشبة في النهر أو الطريق. ويقال: اعترض دونه: حال، واعترض له: منعه واعترض عليه: أنكر قوله أو فعله. وعارَضَ فلان معارضة: جانبه وعدل عنه. وفلاناً في السير: سار حياله. والكتاب بالكتاب: قابله به. وفلاناً: باراه وأتى بمثل ما أتى به؛ يقال: عارضه في الشعر، وعارضه في السير، وعارضه بمثل صنيعه. و - فلاناً: ناقضه في كلامه وقاومه[1].

وجاء في لسان العرب: عرضةً فعلة من عرض يعرض. وكل مانع منعك من شغل وغيره من الأمراض، فهو عارض، وقد عرض عارض أي حال حائل ومنع مانع؛ ومنه يقال: لا تعرض لفلان أي لا تعرض له بمنعك واعتراضك أن يَقْصِدَ مُراده ويذهب مذهبه. ويقال: سلكت طريق كذا فَعَرَضَ لي في الطريق عارض، أي جبل شامخ قطع عَلَيَّ مَذْهَبي. وبعير معارض إذا لم يستقم في القطار. والإعراض عن الشيء: الصد عنه.[2]. وفي معجم التعريفات للجرجاني: المعارضة هي المقابلة على سبيل الممانعة [3].

أما اصطلاحا؛ فالمعارضة هي التعبير عن الحق في توجيه النقد، والمناقشة، وتقويم سلوك السلطة السياسية، استناداً إلى حق الاختلاف في الرأي، واعتباره حقاً مشروعاً. فاختلاف وجهات النظر

---

[1]- **المعجم الوسيط**، ط 04، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005، ص ص 593، 594.

[2]- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري، **لسان العرب**، مج 09، ط 06، دار صادر، بيروت، 2008، ص ص 106، 107.

[3]- علي بن محمد الجرجاني، **معجم التعريفات**، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، 2004، ص 184.

إزاء قضايا الحكم، والمشاكل، والأزمات الموجودة، يصبح أمراً طبيعياً، ويتولد عنه معارضة أسلوب إدارة الحكم في الدولة، من قبل شرائحٍ وأحزابٍ [1].

المبحث الأوّل- المعارضة في الفكر السياسي الأوروبي:

من أقدم نماذج الفكر السياسي المعارض كانت النماذج اليونانية، باعتبار أنّ الحضارة اليونانية شهدت بواكير الفكر الإنساني، بسبب التطورات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها بلاد الإغريق، ما أسفر عن جو عام للتدافع الفكري، ساعد في ظهور فلاسفة تمعّنوا فكرياً في حيثيات الظواهر الطبيعية، والسياسية، والاقتصادية، ما أدى لبناء التصورات حولها واستخلاص النظريات، بما في ذلك النظريات المتعلقة بتدبير الحياة الجماعية في المدينة الدولة. ومع انفتاح اليونان على العالم الخارجي، وصلت فلسفتهم الى مجمل أقطار العالم القديم، فكانت أساساً للفكر الإنساني[2].

وقد قاد هذا الفكر مجموعة من الفلاسفة كانوا طرفاً فعالاً في النقد والمعارضة السياسية لنظم الحكم داخل مدنهم، كما انتقدوا طبيعة المجتمع وما ساده من عاداتٍ وتقاليدٍ وتصوراتٍ للعالم وللعلاقات الجماعية، وقد نال الفلاسفة وقتها تعسف وظلم الحكام كرد فعل على أفكارهم المعارضة. فمن بين التهم التي وجهت لسقراط وتلاميذه - وانتهت بالحكم على سقراط بالموت-، كانت ازدراء القوانين ونظام الحكم القائم، من خلال انتقاده القرعة في اختيار الموظفين للمناصب دون معايير، وهذا ما كان سائداً في النظام الديمقراطي[3*].

وبظهور المسيحية والتزامها الشديد باحترام السلطة السياسية القائمة، اتباعا لقول مشهور ينسب للمسيح عيسى عليه السلام حيث يقول: **"أعطوا إذن ما لقيصر لقيصر، وما لله لله"**، اعتبرت معارضة الحاكم خطيئة لا تغتفر، خاصة أن الحكم الدنيوي ما هو سوى تفويض إلهي. ويعبّر القديس بولس عن هذا فيقول **"لتخضع كل نفس للسلاطين، لأنه ليس سلطان إلا من الله، والسلاطين الكائنة هي مرتبة من الله، حتى أنّ من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله"**. وإن كانت المؤسسة الدينية في المسيحية مستقلة عن السلطة المدنية أو سلطة الحاكم، غير أنّ شريعة المسيحيين في اعتبار التزام

---

[1]- سربست مصطفى رشيد أميدي، **المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها**، ط 01، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، العراق، 2011، ص ص 31، 32.

[2]- ليو شتراوس، جوزيف كروبسي، **تاريخ الفلسفة السياسية**، تر: مجمود سيد احمد، مر: إمام عب الفتاح أمام، ج01، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2005، ص 166.

[3]- المرجع نفسه، ص 166.

[*]- ولو أنّ معارضة سقراط أتت أكلها بعد ذلك؛ حيث تم إنشاء محاكم تنظر في الدعاوي المقدمة في حق المترشحين، فتقضي المحكمة في صلاحية المترشح من عدمها، ما أدى إلى تخفيف مساوئ الموظفين. للمزيد انظر: جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، تر: حسن جلال العروسي، تق: عثمان خليل عثمان، تص: عبد الرحمن أحمد لسنهوري، ج01، الهيئة المصرية للكتاب، د.س، ص 48.

الطاعة للحاكم فضيلة مسيحية، جعلت الحاكم العلماني يقرب المؤسسة الكهنوتية، إلى درجة أنّ المؤرخين شكّكوا في أنّ أقوال القديس بولس كتبت من طرف السياسيين، بغرض القضاء على المعارضة السياسية[1]. مع هذا ظهر تيار من رجال الدين متأثراً بالأفكار الأرسطية، قاده الأب توما الاكويني (1225-1247)م، الذي حدّد واجب الحاكم في سعادة البشر ورعاية الأمن والنظام. أما لو حصل وإن حاد عن طريقه، وتحول للطغيان، فيجيز توما الانقلاب عليه، واستخدام القوة لأجل الصالح العام[2].

ونتيجة هذا الفكر؛ ظهرت المجالس التمثيلية التي سيطر عليها الإقطاعيون، واستطاعوا من خلالها وضع حدود لسلطة الملك طيلة الفترة القروسطية. غير أنّ هذا كله تغيّر في العصور الحديثة؛ حيث ساد فيها فكر التحرر من أغلال كنيسة روما، وأنشئت كنائس أهلية، وفصلت المؤسسات العمومية عن التقاليد الدينية. وانتصرت أفكار الطبيعة البشرية، ومحورية الإنسان فيها. لكن بروز الطبقة الوسطى نتيجة تحرّر التجارة الداخلية والخارجية للدول، استطاعت أن تقلّل من نفوذ الإقطاع لصالح دعم النظام الملكي، ما فكّه من قيود المجالس التمثيلية[3]. فتحولت ملكيات القرون الوسطى الأوربية من ملكيات تمثيلية تحرسها البرلمانات والمجالس التمثيلية، إلى ملكيات استبدادية دعمتها الطبقة البرجوازية[4].

هذه التداعيات كلها جعلت المعارضة السياسية لدى المفكرين مبهمة. ففي الوقت الذي نادى هؤلاء بالحرية والمساواة، نجدهم كذلك أيّدوا النظام الملكي، واعتبروا شرعية الملك مرتبطةً بمدى توفيره للأمن والاستقرار. في نفس الوقت اعتبروا التمرد على السلطة الحاكمة حقاً طبيعياً، لكن التمرد ينتهي إلى اضطراب عام وعظيم في الأوضاع العامة. وقد مثّل هذه السياسة ميكيافللي (1469-1527)م حليف الأمراء، الذي اعتبر أنّ التمرد عدّة أنواع، لكن القاسم المشترك بينها هو كراهية الأمير، ورغبة الناس في التحرر من نيره. ولاجتناب هكذا تمردات، على الحاكم التخلي عن طغيانه. بيد أنّ هذا مستحيل؛ فالطاغية لا يمكنه التخلي عن جبروته وعنجهيته، ما يتطلب من الرعية تقبل السلطة وعدم المسارعة إلى التمرد[5].

وقد برزت المعارضة كقوة سياسية لأوّل مرة، بإنجلترا في عهد شارل الأوّل (1625-1649)م، بعد سياسته الاستبدادية في جمع المال، وحلّه البرلمان ما جعل أعضاءه يعارضون قراراته، وأمام تعسّفه تم

---

[1]- جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، تر: حسن جلال العروسي، مر وتق: محمد فتح الله خطيب، ج 02، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.س، ص 85.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 151-162.

[3]- جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، تر: راشد البراوي، تق: أحمد سويلم العمري، ج 03، الهيئة المصرية للكتاب، د.س، ص 64.

[4]- عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، **التاريخ الاوربي الحديث**، دار الفكر العربي، مصر، 1995، ص 180، ص 200.

[5]- نيقولا ميكيافللي، **مطارحات ميكيافللي**، تع: خيري حماد، ط 03، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983، ص ص 598، 599.

إعلان الحرب عليه بقيادة أليفر كرومويل (1599-1658)م[1]. ومن أكثر الفلاسفة الذين أيّدوا فكرة معارضة الحكام، بل واشترك في المعارضة السياسية، المفكر الإنجليزي جون ميلتون (1608-1674)م، الذي ناهض الكنيسة ودورها السياسي. كما ناهض الحكم الملكي، وكانت أفكاره سبباً في التحول الذي عرفته إنجلترا في القرن السابع عشر[2]. إضافة للمفكر الهولندي باروخ سبينوزا (1632-1677)م، الذي اعتبر سلطة الحاكم مطلقة، ولا شيء يحدّها سوى الرعية، التي خضعت للحاكم بفعل القانون الطبيعي*La Loi Naturelle. وللحفاظ على السلطة، على الحاكم استخدام عقله في تسيير أمور رعيته. فإذا تحوّل الحاكم إلى طاغية، سلبت منه السلطة، وحقّ للشعب الثورة عليه[3].

كما نجد أهم مفكرٍ نظّر للمعارضة جون لوك(1632-1704)م، الذي دحض الحق الإلهي للملوك، واعتبر المجتمعات والحكومات اختراعاتٍ بشريةٍ، غايتها حماية الحرية الشخصية، والحق في الملكية الخاصة، فاذا عجزت الحكومات عن ذلك وجب التمرد عليها. فجاء في كتابه "رسالتان في الحكومة" أنّ الأمير إذا طغى فصل نفسه عن المجتمع، ووضع نفسه في حالة حرب، ودفاع الناس عن أنفسهم ضد عدوانه هو حقهم الطبيعي، فالشعب هو الحكم وهو السيد[4].

ومع بداية القرن الثامن عشر وبالضبط في فرنسا، بدأت معالم معارضة أرستقراطية تندّد بالحكم المطلق، الذي أُرسيت مبادئه إبان عهد ريشيليو(1585-1642)م، ليعرف أوجّه في عهد لويس الرابع عشر(1643-1715)م، واستمر مع ورثته. وتجلت هذه المعارضة في المطالبة بتوسيع صلاحيات البرلمان، والمجالس التمثيلية التي تمكن الارستقراطيون من السيطرة عليها. وبالتزامن مع ذلك ظهرت معارضة الطبقة البرجوازية**، ومن أهم فلاسفة هذا التيار فولتير (1694-1778)م،

---

[1]- البطريق، نوار، مرجع سابق، ص 205.

[2]- شتراوس، ج 01، مرجع سابق، ص 641.

*- القانون الطبيعي La Loi Naturelle: مفهوم فلسفي وقانوني يشير إلى مجموعة من المبادئ والقواعد التي يُعتقد أنها مستمدة من الطبيعة أو العقل البشري، وليست مجرد نتاج القوانين الوضعية أو التشريعات التي تضعها الدول. فهناك حقوقًا وقيمًا أساسية ثابتة ومشتركة بين البشر، مثل العدل، والحرية، والحق في الحياة، والتي يمكن اكتشافها بالعقل السليم. وكان لهذا المفهوم تأثير كبير في الفلسفة الأخلاقية والقانونية . للمزيد انظر: دينيس لويد، **فكرة القانون**، تع، سليم الصويص، مر، سليم بسيسو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981، ص 66 وما بعدها.

[3]- باروخ اسبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، تر: حسن حنفي، مر: فؤاد زكريا، ط 01، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005، ص 373.

[4]- ليو شتراوس، جوزيف كروبسي، **تاريخ الفلسفة السياسية**، تر: مجمود سيد احمد، مر: إمام عب الفتاح أمام، ج02، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2005، ص 57

** - تأثرت الطبقة البرجوازية في فرنسا بالفكر السياسي الإنجليزي المتجاوب مع مصالحها، خاصة فلسفة جون لوك ، القائمة على سيادة الشعب. غير أنّ هذه المعارضة، كانت ترغب في تقويض الحقوق الوراثية للطبقة الأرستقراطية وصلاحياتها، لصالح الحاكم المطلق، أو ما عرف يومها بالملك المستنير؛ حيث بقيت فكرة التفويض الإلهي للحاكم مستمرة. للمزيد انظر: ف.فولغين، **فلسفة الأنوار**، تر: هنريت عبودي، ط01، دار الطليعة للطباعة، لبنان، 1981، ص 18

ومونتسيكيو(1689-1755)م [1]. ولم يمنع انتشار المعارضة البرجوازية، من ظهور تيار ينادي باستقلالية السلطة عن أي موروث ديني، واعتبارها مستمدة من الشعب. خاصةً وأنّ البشر خلقوا أحراراً، يملكون عقلاً يمكنهم من حكم أنفسهم بأنفسهم، في هذا السياق يطرح جان جاك روسو (1712-1778)م فكره؛ إذ يعتبر السلطة أمانةً تسلم من الشعب للحاكم، ويستطيع استرجاعها متى رأى ذلك ضروري[2].

وهكذا تكون التجربة السياسية الأوربية قد توصلت لوضع فكرٍ سياسيٍ معارضٍ، بعد خوضها تجارب عديدة، منذ العهد اليوناني وصولاً إلى عصر الأنوار، والذي كانت صورته الأوضح في بريطانيا منذ القرن السادس عشر. بينما في بقية أجزاء أوروبا ظلت المعارضة مجرد نظريات، إلى أن قامت الثورة الفرنسية، وقضت على طغيان الملكية، وجميع القوانين القديمة. ولنا في فصولنا القادمة ذكر لأهم أفكار هذه الثورة، وكيف كان تأثيرها على الدولة العثمانية.

المبحث الثاني- المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي:

المعارضة في السياق الاسلامي هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبالتالي هي نوع من الإصلاح، ومن ثم لا يصلح المجتمع إلا بوجود معارضة، تنهى عن الظواهر والسلوكيات السلبية، وتأمر بكل ما هو إيجابي، بغية الوصول إلى مجتمعٍ متوازنٍ. لهذا كان في المجتمع الإسلامي الأوّل، من يدلي بالنصيحة للحكام، ويعارض كل ما يبدو مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويتم التعبير عن الآراء التي تتحرى الوصول للصواب، وهداية الحاكم إلى سواء السبيل. وينقل التاريخ من التجربة السياسية الإسلامية، العديد من مواقع الإشارة بالرأي، والإدلاء بالنصيحة، ومعارضة الرأي المخالف. غير أنّ ما نلاحظه هو وجود مشكلة في التوفيق بين النظرية السياسية التي أصّلتها الشريعة الإسلامية، وبين تطبيقها العملي في الواقع، ما أفرز وجودِ عددٍ من محاولات التوازن والتناسق والتنازلات، لإنقاذ واستقرار الجماعة حتى لو كان الحاكم ظالماً [3].

رافقت أشكال من المعارضة النشأة الأولى للإسلام ودولته، وواكبت ما تلاها من تحولاتٍ وأحداثٍ، خاصة أنّ المجتمع العربي الذي كان مهبط الوحي، لم يكن موحداً، فواجهته أوّل الأمر معارضةً شديدةً من قريش، ليس لأنّه حطم دياناتهم ومقدساتهم فحسب، بل لأنّه هزّ عرش مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية بين العرب، لهذا استخدمت كلّ أساليب البطش والتعذيب ضد أتباعه. كما واجهته في المدينة بعد الهجرة، معارضةً مثّلتها أطيافٍ دينيةٍ واجتماعيةٍ واقتصاديةٍ متنوّعةً. غير أن الرسول صلى الله عليه وسلم في إطار بناء دولته، أرسى قواعد الفكر السياسي الإسلامي، ونظّم العلاقة بين الحاكم

---

[1]- فولغين، مرجع سابق، ص ص 18، 19.

[2]- تزفيتان تودوروف، **روح الأنوار**، تع: حافظ قويعة، ط 01، دار محمد علي للنشر، تونس، 2007، ص 47.

[3]- عبود العسكري، **اصول المعارضة السياسية في الاسلام**، ط01، دار النمير للنشر، سوريا، 1997، من المقدمة -ب-.

والمحكوم، وبنى نموذجاً للحكم الجماعي[1]. معطياً للمحكوم حق الإدلاء بالرأي في الأمور المصيرية التي تخصه، وفي معارضة ما يراه غير صائب. وهذا ما يسمى في الأدبيات الإسلامية بالشورى لقوله تعالى **{وشاورهم في الأمر فاذا عزمت فتوكّل على الله} (ال عمران:159)** . فسياسة الدولة أمرٌ دنيويٌ ومسؤوليةُ تسييرها جماعية. فلا يتفرد أحد برأي، أو يستبدّ به دون غيره، كما أنّ للرأي الآخر مكانة وأهمية حتى لو كان صادراً ممن هم أقلّ شأناً *[2].

كما حث الإسلام على ضرورة النصيحة لولاة الأمر، والتي تعد أعظم أشكال الجهاد، إذا كان الحاكم جائراً، وعرفت في الفقه الاسلامي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واعتبره الرسول دليلاً على بقاء الخير في الأمة، لما فيه من نشر للفضائل وضرب على الباطل، مصداقاً لقوله تعالى **{كنتم خير أمة أخرجت للناس تؤمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله} (ال عمران:110)** فهي مهمة تطهيرية تمنع سلبيات الحكم وانحرافاته، التي قد يقع فيها الحاكم عند تطبيقه أساسيات السلطة. ولا تُعدم نماذج مشرقة' من تاريخ الاسلام، ومنها تجربة أبي ذر الغفاري مع كل من عثمان بن عفان في المدينة، ومعاوية بن أبي سفيان والي الشام، فلما رأى أبو ذر أنّ الدولة انحرفت عن نهج الشرع. قام بمعارضة سياسية صريحة للحاكم. غير أنّ أبا ذر لم يخرج عن المعارضة السلمية، ولما أمره الخليفة عثمان بن عفان الخروج إلى الربذة، امتثل للأمر ولم يمتنع أو يثور ضده، مطبقا مبدأ آخر هو طاعة ولي الأمر، ما لم تكن في معصية[3].

فالإسلام مثلما شرّع المعارضة السياسية، حدّد أيضاً ضوابطها حتى لا تحيد عن السلمية، وتتحول إلى بغي، فما يربط الحاكم بالمحكوم، أوّلاً هي الطاعة، حتى لو ظهر ما ينفر الرعية من حاكمهم، غير أنّ هذه الطاعة مرتبطةً بطاعة الله لقوله صلى الله عليه وسلم **"إنما الطاعة في المعروف"**[4].

بهذه الأسس شرّع الإسلام المعارضة السياسية وجعلها أقرب للنصيحة، والضغط لأجل التغيير وتصويب الأخطاء، ونهى عن الدفع بها عن مسار السلمية، وتحولها لبغي فيه فتنة للمسلمين.

---

[1]- زهير الهواري، **السلطة والمعارضة في الإسلام**، بحث في الإشكالية الفكرية والاجتماعية:11-132هـ/612-750م، ط 01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2003، ص 55.

*- في غزوة بدر يعترض الحباب بن المنذر على النزول في أدنى بئر من بدر، فقال: للرسول صلى الله عليه وسلم" **يا رسول الله أرأيت هذا المنزل، أمنزلا أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة**"، قال:" **بل هو الرأي والحرب والمكيدة**". فطلب الحباب أن يغيروا المكان، ووافق الرسول صلى الله عليه وسلم. للمزيد انظر: عبد المالك ابن هشام، **السيرة النبوية**، تعل: عمر عبد السلام تدمري، ج01، ط02، دار الكتاب العربي، لبنان، 1990، ص 263.

[2]- جابر قميحة، **المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق**، ط01، دار الجلاء، القاهرة، 1988، ص ص 62، 63.

[3]- العسكري، مرجع سابق، ص ص 46، 47.

[4]- سليم العموش، "**المعارضة السياسية من منظور إسلامي**"، ص 237-258، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج 06، ع 02، 2010، ص 242.

ولو تتبعنا مسار ومحطات المعارضة في التاريخ الإسلامي، نجد أنّ أهم محطة في هذا المسار هو قضية الخلافة والإمامة. فالرسول صلى الله عليه وسلم توفي، دون أن يعين خليفة له يحكم الجماعة، فوجدت الأمة الإسلامية نفسها أمام خطر يهدد كيانها. فكانت سقيفة بني ساعدة، شاهدة على أولى الاختلافات السياسية التي واجهت المسلمين[1]. وبقي الخلاف حول الإمامة بعد أبي بكر الصديق، والخلفاء الراشدين قائماً، بيد أنّ المسلمين لم يكسروا وحدتهم، أو يضعفوا شوكتهم لأجل هذا الخلاف، حتى كانت فترة حكم علي كرم الله وجهه، وما سبقها من مقتل الخليفة عثمان بن عفان. فظهرت أوّل معارضة مسلحة في الإسلام، قادها أنصار معاوية وعثمان ضد الإمام علي رضي الله عنه، نشأت عنها واقعة الجمل سنه 36هـ، وفي خضم هذا الصراع، ظهرت حركة مسلحة ثانية بعد نتيجة التحكيم في صفين" **أنّ لا حكم إلّا لله**"، تلتها فرق أخرى بعد انتقال الحكم لمعاوية[2].

وهكذا نشأت أولى الفرق الإسلامية لأسبابٍ سياسيةٍ، لتتحول إلى خلافٍ فكريٍ وعقائديٍ، حول شروط الإمامة وكيفية اختيار الإمام، وعلاقته مع الرعية[3]. فقام الفكر السياسي الإسلامي، حول الجدل والحجاج في الإمامة، وفلسفة الحكم، والتنظير السياسي، ومنها وضع ضوابط المعارضة، وشروط الخروج على لحاكم. وقد ساهمت الفرق الأربعة* في بناء هذا الفكر.

فيرى أهل السنة والجماعة، أنّ واجب المؤمن اتباع صلاح الجماعة بطاعة ولي الأمر، والدعاء له بالصلاح وعدم الخروج عليه بالسيف. لهذا كان أئمة السنة يدعون لطاعة الحاكم، حتى لو كان ظالماً، طالما لم يعطّل شرع الله وأحكامه[4]. مع هذا تمسكوا بتطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومن

---

[1]- أبو الفتح الشهرستاني، **الملل والنحل**، تح: عبد العزيز محمد الوكيل، ج 01، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، مصر، 1968، ص ص 22، 23.

[2]- يوليوس قلهوزن، **أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام الخوارج والشيعة**، تر: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1958، ص 25.

[3]- الشهرستاني، مصدر سابق، ص 36.

* - **الفرق الإسلامية: أهل السنة والجماعة:** كلهم متفقون على توحيد الصانع وقدمه، وقدم صفاته الأزلية، وإجازة رؤيته من غير تشبيه ولا تعطيل، وإقرار الكتب السماوية والرسل، وتأييد شريعة الإسلام، وإباحة ما أباحه القرآن وتحريم ما حرمه، وقول ما صح من سنة رسول = الله. للمزيد انظر: عبد القاهر البغدادي، **الفرق بين الفرق**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط 01، محمد علي صبيح وأوّلاده، القاهرة، د.س، ص 26. - **الخوارج:** أوّل ما ظهرت الفرقة بعد حرب صفين، عند رفضها التحكيم فسميت بالمحكمة، وتفرقت لعدة جماعاتٍ لكنّها اجتمعت على تكفير عثمان وعلي والحكمين وأصحاب الجمل، وتكفير من ارتكب الذنوب، ووجوب الخروج على الإمام الجائر. انظر: البغدادي، نفسه، ص 73. - **الشيعة:** الذين شايعوا علي بن أبي طالب، وقالوا بإمامته وخلافته، وأنّ الإمامة لا تخرج من أوّلاده، وإن خرجت فبظلم، وانقسمت بدورها إلى عدة فرقٍ. انظر: الشهرستاني، مصدر سابق، ص 146. - **المعتزلة:** ظهروا أيام الحسن البصري في البصرة، بعد ان اختلف معه واصل بن عطاء الغزال في القدر والمنزلة بين المنزلتين، وانضم إليه عمرو بن عبيد بن باب انظر: البغدادي، مصدر سابق، ص21.

[4]- أبو الحسن الأشعري، **مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج 01، المكتبة العصرية، لبنان، 1990، ص 348.

هنا ظهرت ثنائية السلطان والفقيه. حيث تتراوح العلاقة بينهما بين الانسجام والتحالف، أو وبين الصراع والعداء[1]. كما كان لفرقة الخوارج موقفاً حازماً من الإمام، وأجازت الخروج عليه، بل كان منهاجها الذي سارت عليه طيلة تاريخها السياسي، فأجازت الإمامة في غير قريش، فحسبهم كل من اختاره المسلمون، وتتوفر فيه شروط العقل والعدل. أما إن زاغ عن الحق وجار على الناس، وجب عزله وحتى قتله[2]. حتى أنّ المستشرقين لقبوا الخوارج بالجمهوريين، نظراً لاختيارهم الخلفاء من أصحاب الكفاءة، دون اعتباراتٍ أخرى.[3]

أما الفرقة الثالثة التي ساهمت في إثراء الفكر السياسي الإسلامي، فكانت فرقة الشيعة التي اكتمل بناؤها الفكري عهد جعفر الصادق، الذي وضع قواعد التشيع[4]. فكانت ترى في آل البيت من ذرية علي الورثة الشرعيين للخلافة، وعارضوا كل حاكم من دونهم، وأعلنوا الثورة ضده. غير أنّ تشدّد السلطة الأموية في قمع هذه الثورات، حوّلت الشيعة من فرقة سياسية إلى فرقة دينية كلامية، فالتزمت التقية والانشغال بالعلم[5]. غير أنّ فكرة الثورة والمعارضة، عادت وظهرت على يد زيد بن علي زين العابدين، وابنه يحي اللذان قتلا بيد جنود هشام بن عبد الملك سنة 122هـ في الكوفة وخرسان[6]. وعلى عهد العباسيين كانت ثورة محمد النفس الزكية، وبمقتله كانت آخر ثورات آل البيت والشيعة في المشرق[7].

وآخر الفرق التي كان لها موقف معارض من السلطة هم المعتزلة، هذه الفرقة الكلامية التي قدمت العقل على النص، وأعلنت أنّ الانسان حر الإرادة، وله القدرة على خلق أعماله خيرها وشرها. لذلك أطلق على أصحابها اسم القدرية*[8]. وركّزوا على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعملوا على تطبيقه وفق استطاعتهم[9]. وبسبب هذه الأفكار ومعارضتها السياسية للحكام، عاشت فرقة المعتزلة الاضطهاد، حتى فترة حكم المأمون والمعتصم؛ حيث عرفوا الأمن والحرية، لتعود محنتهم أثناء عهد

---

[1]- العسكري، مرجع سابق، ص 133.

[2]- الشهرستاني، مصدر سابق، ص 116.

[3]- هواري، مرجع سابق، ص 146، ص250.

[4]- محمد عمارة، **الإسلام وفلسفة الحكم**، ط01، دار الشروق، مصر، 1989، ص ص 134، 135.

[5]- هواري، مرجع سابق، ص 368، ص 396.

[6]- الحافظ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج 09، ط08، مكتبة المعارف، لبنان، 1990، ص 329، 330.

[7]- عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، تق: عبد الله محمد الدرويش، ج 01، ط 01، دار يعرب، دمشق، 2004، ص 378.

* - يرجح العلماء أنّ مصطلح القدرية أطلق على الفرقة من أعدائها، لتنفير المسلمين من أفكارهم، مستغلين حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "القدريون مجوس هذه الأمة". خاصةً أنّ المعتزلة واجهوا المذهب الكلامي للسلطة الأموية، وهو مذهب الجبرية والايمان بالقدر خيره وشره. وكان رأى المعتزلة في الإمامة أنّها تكون بالاختيار والمشورة، لا بالنص والتوريث انظر عمارة، مرجع سابق، ص 156.

[8]- عمارة، المرجع نفسه، ص 156.

[9]- الاشعري، مصدر سابق، ص ص 337، 338.

المتوكل. فاضطر الكثير من علمائهم لإخفاء فكرهم السياسي، والتزامهم علم الكلام، فسطروا بذلك صفحة مشرفة عن حضارة الإسلام العقلية[1].

ونظراً للاضطهاد الذي تعرضت له الفرق السياسية، ومشاريعها الثورية ضد السلطة، أصبحت المعارضة السياسية وفكرها مجرد مشاريع فلسفية، حاول الفلاسفة المسلمون بلورتها، من خلال مشاريع إصلاحية. ففي حديثهم عن المدينة الفاضلة، يوجهون نقداً سياسياً يفصح عن موقف معارض صريح، للوضع السائد في عهدهم، وقد اختص بهذا كل من الفارابي وابن رشد. فحاول الفارابي شرح الفلسفة من منطق ديني، وإيجاد فكر سياسي انطلاقاً من الفلسفة الدينية، فالمدينة الفاضلة عند الفارابي تصلح بصلاح أميرها الفيلسوف، وقد صنفت فلسفة الفارابي من خلال كتابه **آراء أهل المدينة الفاضلة** على أنّها فلسفة المثاليات. وإن كانت محاولة منه لإصلاح نظام الحكم السائد، بعد كل ما عاشه المسلمون من فتنٍ وصراعاتٍ حول الحكم [2]. تصنّف مؤلفات الفارابي السياسية في إطار الأحكام السلطانية الموجهة لنصح الحكام، ذلك ما يدفعنا لإدراج أفكاره السياسة في دائرة الفكر الاصلاحي.

أما ابن رشد فقد خالف بقية الفلاسفة المسلمين، بفصله الدين عن الفلسفة، واعتبر أن لكل مجال أصوله ومبادئه المتباينة عن الآخر. لهذا كان خطابه السياسي في كتابه **"الضروري في السياسة "** مباشراً متسلحاً بالعقل، أرفقه بنقد صريح للحكم القائم في الاندلس وقتها، منددا بكل أشكال التسلط والغلبة والاستبداد، منادياً بإمكانية إنشاء مدينة الفضيلة والعدالة[3]. وقد وصف ما شهده المغرب من تسلط وغلبة في ظل حكم المنصور الموحدي (580هـ- 595 هـ) فيقول **"وذلك أنّ الجماعة فرت من الاستعباد بتسليمها الرئاسة إليه، فإذا هي تقع في استعباد أكثر قسوة..... وهي شيء بين أهل زماننا، هذا ليس بالقول فحسب، لكن أيضاً بالحس والمشاهدة"**. تعتبر فلسفة ابن رشد فلسفة عقلية واقعية، حضّر لمشروع سياسي إصلاحي، قائم على الفضيلة والعقل، مؤمناً بإمكانية تطبيقه على أرض الواقع، إذا ما وجد الحاكم العادل[4].

ومن بين المفكرين الذين أضافوا للفكر السياسي الإسلامي المؤرخ ابن خلدون، فقد أدلى بدلوه في الفكر الإصلاحي، فذكر كيفية تكوين الدول وأطوارها، ثم أسباب غلبتها فانهيارها. فقدم تحليلاً حاول به وصف حلولٍ ناجعةٍ، للمشاكل التي كانت تتخبط فيها الدول الإسلامية في عصره، من صراعاتٍ حول السلطة، وهجمات الصليبيين والتتار. فهو يوعز ضعفهم وتشرذمهم الّذي كان على أيامه، إلّا لأنّهم

---

[1]- محمد عمارة، مرجع سابق، ص ص 198، 199.

[2]- مصطفى السيد احمد صقر، **نظرية الدولة عند الفارابي**، د.ط، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1989، ص 11.

[3]- محمد ابن رشد، **الضروري في السياسة**، مختصر كتاب السياسة لأفلاطون، ط01، تر: من العبرية للعربية احمد شعلان، تق: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص 26، ص 38...

[4]- المصدر نفسه، ص 141، ص 196.

ابتعدوا عن الدين. ويعبّر عن هذا كله بقوله: **" إنّ القلوب إذا تداعت إلى أهواء الباطل والميل إلى الدنيا، حصل التنافس وفشا الخلاف، وإذا انصرفت إلى الحق ورفضت الدنيا والباطل، و أقبلت على الله اتحدت وجهتها، فذهب التنافس وقلّ الخلاف"**[1].

نخلص من هذه الجولة في الفكر الإسلامي، إلى أنّ المعارضة كفكر سياسي في التراث الإسلامي وليدة الإسلام، فقد شرّعها من خلال مبدأ الشورى، ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن مع التطورات والأحداث السياسية والعسكرية والحضارية في العالم الاسلامي، تطوّر فكر المعارضة وحددت ضوابطه أكثر، كما تعددت مجالاته. لهذا نجد أنّ معظم الفلاسفة والمفكرين المسلمين، انطلقوا من واقعهم في بلورة فكرهم السياسي، خاصةً أنّ معظمهم كان معارضاً وناقماً، على الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والثقافية، السائدة في عصره.

نصل في النهاية إلى أنّ المعارضة كفكر سياسي، لم تكن وليدة عصر ما، بل هي نتاج تجارب وتطورات عرفتها البشرية، عبر تاريخها الطويل. فاكتسبت ماهية وشرعية، كما تحدّدت شروطها وآليات عمله، بغية تنظيم العلاقة بين الحاكم و المحكوم، وجعل شرعية أنظمة الحكم مشروطة بمدى الحريات التي تمنح للأفراد.

[1]- ابن خلدون، مصدر سابق، ص 289، ص 291، ص 313.

الفصل الأوّل: التغريب في الدولة العثمانية وتبلور فكر المعارضة 1700-1861م

المبحث الأول - نماذج عن المعارضة العثمانية حتى القرن الثامن عشر

المبحث الثاني- بدايات الاتجاه نحو التعريب وأهم مظاهره حتى النصف الأوّل من القرن 19م

المبحث الثالث-معارضة الإصلاح والتغريب إلى غاية نهاية عهد السلطان عبد المجيد

شهدت الدولة العثمانية منذ فترات تأسيسها الأولى وعبر مراحلها، أشكالاً من المعارضة تنوعت واختلفت في طبيعتها وأهدافها، فتأرجحت بين معارضة أفراد من البيت العثماني للحاكم، وبين حركات إصلاحية أو انفصالية، وكذلك تمردات الإنكشارية التي باركتها بعض الأطراف الفاعلة في الدولة. إلّا أنّ معظم هذه المعارضة تصاعدت، لتكون مواجهات عسكرية، تعطشاً للسلطة أو بحثاً عن مكاسب شخصية. وسنعرض في فصولنا القادمة لخلفية فكر المعارضة في الدولة العثمانية، ونكتفي هنا بالقول أنّ مذهب الدولة الحنفي كان أحد مقوماته، وسبباً في اقرارهم لجواز معارضة الحاكم وخلعه، إذا ما أخلّ بأحكام الشريعة الإسلامية، أو أضرّ بالصالح العام للدولة والرعية.

المبحث الأوّل - نماذج عن المعارضة العثمانية حتى القرن الثامن عشر:

وسنستعرض الآن بعض نماذج هذه المعارضة، وأسبابها، وتداعياتها على مسار الأحداث والتطورات التي عرفتها الدولة العثمانية حتى مطلع القرن الثامن عشر.

المطلب الأوّل- معارضة الأمراء العثمانيين للحاكم العثماني:

كثيراً ما عرف التاريخ قيام أحد أمراء العائلات الحاكمة، بالتمرد على والده، أو أحد أفراد أسرته، بغية الاستيلاء على السلطة، أو محاولة منه للانفصال عن الدولة، وإنشاء إمارةٍ خاصةٍ به، أو لاسترجاع حقه في الحكم بعد أن سلب منه. هذا والدولة تحكم ضمن قانون توريثٍ واضحٍ. فما بالك بانعدام هذا القانون في الدولة العثمانية، طيلة قرونها الأولى، متأثرةً في ذلك بالعرف التركي، الذي يرى أنّ الدولة ملك مشترك بين أفراد الأسرة الحاكمة، لا يعطي للحاكم صلاحية تعيين وريثٍ له، ما يجعل كل الأمراء يشتركون في أحقية الحكم[1]. واعتبر العثمانيون الخلافة والحكم أمراً إلهياً، فلم يصدر أي سلطان قانوناً يحدد وريث العرش، كما اعتبروا محاولة خلع السلطان، أمراً مخالفاً لإرادة الله[2]. فكان السلطان يوزّع المقاطعات على الأمراء، ويعيّن أفضلهم في المقاطعة الأقرب للعاصمة، غير أنّ هذا الإجراء لم يمنع الحق المتساوي للأمراء في تولي العرش، فكان أوّل من يصل العاصمة ويستولي على الخزينة هو السلطان، وتسبّب هذا في دخولهم في صراعاتٍ مع بعضهم البعض، أو حتى مع السلطان نفسه[3].

وعن المعارضة الأولى التي تلقاها العثمانيون من أحد أفراد أسرتهم، كانت معارضة دوندار عم الأمير عثمان (1299-1324)م، الذي اعترض على قيام ابن أخيه بمغبة غزو مدينة كوبري حصار، ما

---

[1]- طلال بن خالد الطريفي، **"قتل الاخوة و أقفاص الأمراء في عصر الدولة العثمانية"**، ص 311-361، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الاسلامية، ع 62، شعبان 1435هـ/ 2014، ص 312.

[2]- خليل اينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر: محمد الأرناؤوط، ط01، دار المدار الاسلامي، لبنان، 2002، ص 97.

[3]- Albert Howe Lebyer, The **Government of the Ottoman Empire in the Time of Suleiman the Magnificent,** Harverd University Press, London, 1913, P 94.

أغضب الأمير عثمان وجعله يقتل عمه[1]، والمصدر الوحيد الذي انفرد بهذه الحادثة كان المؤرخ هامر، ما يجعلنا غير قادرين عن الجزم بحدوث هذه الواقعة، خاصة أنّ الأتراك معروف عنهم تقديرهم للكبير واحترام رأيه.

في حين أنّ أول تمرد اجتمعت على ذكره المصادر التاريخية، كان محاولة الأمير ساووجي بك، الانقلاب على والده السلطان مراد الأوّل (1360-1389) م. حيث استغل ساووجي وجوده على رأس عاصمة الإمارة ببورصة، وأعلن نفسه سلطاناً، وأمر بالدعاء له في خطبة الجمعة [2]. ما جعل السلطان مراد الأوّل يوقف الحرب ضد بيزنطة، ويتوجه لبورصة وبلقي القبض على ابنه في منطقة تسمى "كيته"[3].

ومن بين معارضة الأمراء وصراعاتهم على العرش، ما حدث لأبناء السلطان بايزيد يلدرم (1389-1403) م، بعد انهزامه في معركة أنقرة عام 1402م، أمام تيمور لنك المغولي (1370-1405) م، ووفاته بعدها ب 7 أشهر. وإن اختلفت الروايات حول مجرى هذا الصراع وتطوّره، إلا أنه في الأخير استطاع الأمير محمد جلبي عام 1413م، من فرض سيطرته على كل الأراضي التي كانت للدولة العثمانية عهد والده بايزيد يلدرم[4]. وقد دامت هذه الصراعات التي أطلق عليها اسم عهد الفترة أحد عشرة سنة، ظلّ فيها العرش خالي من حاكمٍ فعليٍ قويٍ. حتى تمكّن محمد جلبي من إنهاء مرحلةٍ من الصراع كادت تعصف بالدولة نهائياً. لكن ما فتئت تتجدد صراعات الأمراء عام 1416م فظهر مصطفى جلبي[*]. الذي عرف في الروايات التاريخية باسم دوزمجه مصطفى[**]. بدعم من إيمانويل حاكم بيزنطة، ما اضطر محمد جلبي أن يبقي الأمير مصطفى أسيراً في البلاط البيزنطي، مقابل دفعه ثلاثمائة ألف أقجة[***]سنويا [5].

---

[1]- J. De Hammer, **Histoire De L'Empire Ottoman, Depuis Son Origine Jusqu'à Nos Jours, Traduit De L'Allemand Par J.J. Hellert,** Tome 01, Bellizard, Paris, 1835, P 88.

[2]- أحمد ده ده منجم باشي، **جامع الدول**، تح: غسان بن علي الرمال، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الاسلامي، مج 01، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1997، ص 304.

[3]- صالح كولن، **سلاطين الدولة العثمانية**، تر: منى جمال الدين، ط01، دار النيل، مصر، 2014، ص 20.

[4]- حاجي خليفة، **تاريخ ملوك آل عثمان**، تح، تق، تر، سيد محمد السيد، مجمع التاريخ التركي، أنقرة، 2009، ص 170، ص 174.

[*]- قام شروخ ابن تيمور لنك، بإطلاق سراح مصطفى جلبي، الذي أسر مع والده، وحمله تيمور لسمرقند، وكان هدف شروخ خلق صراع جديد، ينهي الدولة الفتية التي أعاد تشكيلها محمد الأوّل.

[**]- **مصطفى دوزمجه المزور، الدجال، deosme**: عرف كذلك لأن معظم المؤرخين العثمانيون أنكروا أنه ابن بايزيد، واتهموه بأنه انتحل صفة الأمير العثماني، غير أن هامر يرى أنه فعلا أمير، والدليل على ذلك جثة الأمير الأصلي التي لم يتم العثور عليها بعد معركة انقرة، كما أن السلطان محمد الأوّل قبل دفع مبلغ سنوي، مقابل إبقائه أسيرا لدى الامبراطور ايمانويل. للمزيد انظر:J. De Hammer, **Histoire De L'Empire Ottoman, Depuis Son Origine Jusqu'à Nos Jours, Traduit De L'Allemand Par J.J. Hellert, Tome 02, Bellizard, Paris**, 1935, Pp190,191.

[***]- **أقجة:** عملة مصنوعة من الفضة ضربت عهد أورخان ويطلق عليها في المصادر الأجنبية أسبير. للمزيد انظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط 01، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص 13.

[5]- كولن، مرجع سابق، ص ص 39- 43.

معارضةٌ أخرى أخذت بعداً دولياً، هي معارضة الأمير جم لأخيه بايزيد الثاني (1481-1512)م الذي كان في أماسيا فعاد مسرعاً للآستانة[1]. فجاءه خبر استيلاء أخيه جم على بروسه، فسار إليه في جيوشه، بيد أنّ الأمير جم فرّ متجهاً إلى مصر؛ حيث أكرمه السلطان قايتباي عام 888هـ/1484م. وبعد أدائه فريضة الحج، عاد إلى قونية بطلبٍ من أتباعه، فاصطدم بقوة السلطان، ما اضطره للسفر إلى رودس؛ إذ سلمه فرسانها لفرنسا، ومنها إلى روما، فسجنه البابا مقابل مبلغ سنوي يدفعه السلطان بايزيد الثاني، وبقي هناك إلى إن قتلته حاشية البابا [2].

ونقلت لنا كتب التاريخ معارضة سليم الأوّل (1512-1520) م وهو حاكماً لطرابزون، سياسة والده السلطان بايزيد الثاني، القائمة على السلم والدبلوماسية، خاصةً مع حركة القزل باش، التي انتشرت في المناطق الشرقية للأناضول، فدعمه الإنكشارية، ودخل في صراعٍ مع أخيه البكر أحمد [3]. كما سجّل لنا لتاريخ صراع أبناء سليمان القانوني (1520-1566) م مع والدهم، ومع بعضهم البعض. غير أنّ قوة شخصية السلطان مكّنته من درء الخطر فقتل الأمير مصطفى*ثم الأمير بايزيد**ليستلم الحكم ابنه سليم الثاني (1566-1574) م [4].

أما عن قتل الإخوة فجاء في كتاب جامع الدول، أنّ بايزيد الأوّل بعد أن وصله نبأ استشهاد والده مراد الأوّل، في معركة قوصوه الأولى 792هـ/1389م، رجع هو وأخوه عن مطاردة الفارين إلى موقع المعركة. ثم طلب تجهيز جثة والده، وقبل دفنه قتل أخاه يعقوب جلبي، وبهذا يكون بايزيد الأوّل أوّل سلطان عثماني يقتل أخاه عند توليه العرش، ويدفنه ووالده في جنازة واحدة[5]. بينما جاء في تعليق سيد محمد سيد لكتاب فذلكة التاريخ، أنّ من فكر في قتل الأمير يعقوب هم أمراء الحرب، حتى لا يتأثّر نظام الدولة

---

[1]- منجم باشي، مج 02، مصدر سابق، ص 532.

[2]- ابراهيم حليم بك، **التحفة الحليمية في أخبار الدولة العثمانية**، ط 01، مطبعة ديوان عموم دمنهور، مصر، 1905، ص ص، 69، 70.

[3]- Douglas A. Howars, A History of the Ottoman Empire, Cambridge University Press, United Kigdom, 2017, P 139.

*- قتل الأمير مصطفى نتيجة لمكيدة روسكلانة زوجة السلطان سليمان، وابنته مهرماه سلطان بتنفيذ من رستم باشا. فقد كان الأمير مصطفى أكبر اخوته وأثير أبيه، فعملوا على نشر الدسائس في قلب والده، حتى أمر بقتله في أركلي(قونية) عام 1553م. للمزيد انظر: أحمد ده ده منجم باشي، **جامع الدول**، تح: غسان بن علي الرمال، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الاسلامي، مج 02، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1997، ص 771.

- جاء مقتل بايزيد أصغر أبناء السلطان سليمان، بعد صراع بينه وبين أخيه سليم، بتحريض من رستم باشا. سببها عدم رضوخ بايزيد لطلب تغيير الولايات، ما جعله يدخل حرب ضد أخيه عام 1559م، ثم يفر للشاه الصفوي ويطلب حمايته، غير أن الشاه سلمه لوالده الذي قتله عام 1561م. للمزيد انظر: كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية الاتراك العثمانيون وحضارتهم، تر: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، ط 01، دار العلم للملايين، بيروت، 1949، ص 73.

[4]- Albert Howe Lebyer, **The Government of the Ottoman Empire in the Time of Suleiman the Magnificent**, Harverd University Press, London, 1913., Pp 94, 95.

[5]- منجم باشي، مج 01، مصدر سابق، ص 313.

بتعدد الورثة[1]. وقد كانت هذه الواقعة الأولى من نوعها، والتي فتحت الطريق لصراع الإخوة في طموحهم للوصول للعرش. ويؤكد هامر أنّ عثمان لما اختار اورخان بدل الأمير البكر علاء الدين، أعطى صورة لنظام خلافة، لا ينظّمه القانون ولا حق البكورة، ما شرع للأمراء الصغار أحقية للمطالبة بالعرش[2].

نتيجة هذه الصراعات التي أصبح فيها الأب، لا يؤمن على نفسه وحياته من أطماع أبنائه، ظهرت قوانين وتدابير تجتثّ هذه الظاهرة، فقام الفاتح بإصدار قانون قتل الإخوة*، ليتوقف العمل بهذا القانون مع فترة حكم السلطان أحمد الأوّل (1603-1617) م، الذي أبقى على أخيه مصطفى لينتقل الحكم له** وتنتهي سلسلة إراقة الدم الملكي. بيد أنّ هذه الحادثة كانت سبباً لظهور أقفاص الأمراء***في العائلة العثمانية [3]. وبظهور أمراء تنابلة تحولت السلطة إلى يد الحريم، فيروي منجم باشي كيف تسلطت نساء القصر على القرار عهد السلطان إبراهيم (1640-1648) م، وكيف أصبحت المناصب في يدهنّ، توكل لعديمي الكفاءة أو لمن يدفع أكثر[4]. ناهيك عن تدخل الصدور العظام في الحكم، كما فتح الباب لتدخل قوى أخرى، معترك الحكم والمعارضة وحتى الابتزاز، كالانكشارية وشيوخ الإسلام.

المطلب الثاني- معارضة العلماء وشيوخ الإسلام:

منذ قيام الدولة العثمانية كان للعلماء مكانتهم الروحية الخاصة****، واعتبروا لفترة طويلة النخبة المثقفة في الدولة، كما مثّلوا الجانب الاستشاري الديني والقانوني لفترة طويلة، ومثّلتهم شخصية شيخ

---

[1]- حاجي خليفة، مصدر سابق، ص 155.

[2]- Hammer, tome 01, Op.cit, P 292.

*- جاء في قانون نامه الفاتح "**إذا تيسرت السلطنة لأي ولد من أولادي، فيكون مناسباً قتل إخوته، في سبيل تأسيس نظام العالم، وقد أجاز هذا معظم العلماء، فيجب العمل به**"، وضعت هذه المادة في حالات البغي، أي التمرد ضد الحاكم، واستناداً للفتاوى الصادرة،= فإنّ نصف حوادث قتل وإعدام الأخوة والأشقاء، قد صنفت وأدخلت ضمن نطاق إقامة حد البغي، ولكننا نريد هنا التذكير بأنّ حد البغي، أقيم في بعض الأحيان دون أن تتحقق وتتوافر جميع عناصر وشروط جريمة البغي، .للمزيد انظر: أحمد آق كوندز، سعيد أوزتورك، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول، 2008، ص ص 129-131

** - وجاء في كتاب منجم باشي، أن فكرة إجلاس الأمير مصطفى بعد وفاة السلطان أحمد الأوّل، دون أن يصل أحد من أولاده سن البلوغ، كانت لكل من الصدر الأعظم وشيخ الإسلام. للمزيد نظر: منجم باشي، مج 03، مصدر سابق.، ص 1071.

***- ظهرت فكرة سجن الأمراء من غير أبناء السلطان، وعدم قتلهم عهد مراد الثالث (1574-1595) م، لكن مع حكم أحمد الأوّل، والخوف على السلالة بسبب انعدام ابن بلغ سن الرشد، تم تنصيب الأمير مصطفى رغم اضطراب عقله، وبهذا أصبح العرش ينتقل إلى أكبر الذكور من آل عثمان، وعلى بقية الأمراء إمضاء جزء من حياتهم أو جلها في مقاصير خاصة في الحرملك، ومنعهم من أي اتصال خارجي. هاملتون جب، هارولد بوون، **المجتمع الإسلامي والغرب، تر: أحمد عبد الرحيم مصطفى**، ج01، **دار المعارف، مصر**، 1971، ص 54، 55.

[3]- نفسه، ص 55.

[4]- منجم باشي، مج03، مصدر سابق، ص 1172.

**** - ارتبط الأمراء العثمانيين منذ قيام دولتهم بعلاقة وطيدة مع رجال الدين، ولعل علاقة الأمير عثمان بالشيخ أده بالي الأكثر شهرة. للمزيد انظر آق كوندوز، أوزوتوك، مرجع سابق، ص 62.

الإسلام*، الذي أشرف على السلطة الدينية داخل الدولة، نظّمها وتحكّم في زمامها، وبقي هذا المنصب بعيداً عن التدخل في السلطة الزمنية، التي كانت بيد السلطان وصدره الأعظم. مع هذا كانت لهم كلمةٌ مسموعةٌ لدي السلاطين، ولطالما اعترضوا قراراتهم وأجبروهم على التراجع عنها. لكن مع نهاية القرن السادس عشر أصبح لهذا المنصب دوراً مؤثراً في مسار الحياة السياسية، فأصبحت فتاوي شيخ الإسلام السند الشرعي للانتفاضة، ضد السلطان والصدور العظام، وعزلهم وحتى إعدامهم[1].

كانت أشهر معارضة قادها عالم دين هي ثورة القاضي بدر الدين**أو كما عرفت في التاريخ العثماني بثورة الدراويش عام 819هـ/1416م، بدأت كمعارضة دينية تحولت لحركة شعبية*** صنّفت في خطرها بخطر اجتياح تيمور لنك، خاصة أنّها ظهرت في فترة عرفت فيها الدولة فوضى وانهيار، بالكاد تلتقط أنفاسها من تبعات معركة أنقرة وصراع الخلافة [2]. كان للشيخ مريد يدعى بوركلوجة مصطفى، شق عصا الطاعة لما اشتدت وتوسعت دعوة الشيخ، فأعدّ له السلطان محمد جلبي جيش تمكن منه في أيدن، في حين هزم مريده الثاني اليهودي طورلاق كمال في مغنيسا [3]. أما الشيخ بدر الدين، فتوجه بطلب من أمير الأفلاق إلى منطقة دلي اورمان-بلغاريا حاليا-، واعدم في مدينة سيروز[4].

ومن المعارضات التي قادها رجال الدين، كانت معارضة الصدر الأعظم قرة جندرلي خليل، ومن المعروف أنّ مركز الصدر الأعظم في أوائل عهد الدولة، كان يسند لأحد أبناء العائلات التركية، التي

---

* -- ظهرت مؤسسة شيخ الإسلام عهد مراد الثاني، المعروف عنه ورعه وتدينه وميله للتصوف، وقد أثرت عوامل عدة في قرار استحداث هذا المنصب، منها أحداث الفترة التي خلفت فوضى عامة، شملت حتى معتقدات المجتمع، كفتنة القاضي بدر الدين، كما أدرك خطر تعدّد الفتوى- -فرأى ضرورة توحيدها من خلال رجل دين رسمي. للمزيج انظر: أحمد صدقي شقيرات، **تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني**، ج01، ط01، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن،2002، ص ص 93، 94.

- [1] أكرم كيدو، **مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية**، تر: هاشم الايوبي، ط01، جروس برس، لبنان، 1992، ص115 .

** - **الشيخ بدرالدين:** ولد بقلعة سماونه عهد السلطان مراد الأوّل، كان والده قاضي عسكر المدينة. تلقى تعليمه في مسقط رأسه ثم سافر في رحلة علم فاستقر في مصر، وأخذ عن شيوخها حتى أصبح أستاذ الأمير فرج ابن السلطان برقوق، بعدها سافر تبريز ليتبحر في التصوف منها عاد لآسيا الصغرى واستقر في أدرنه ومع بدابة صراعات الخلافة بين أوّلاد بايزيد، عينه موسى جلبي قاضي عسكره. ولما قتل الأمير فرض عليه السلطان محمد حبسه في بيته بإزنيك، وأكرمه وعياله وخصص له مرتب شهري. للمزيد انظر: طاشكبري زاده، **الشقائق النعمانية**، دار الكتاب العربي، لبنان، 1975، ص ص 33، 34.

*** - ضمت ثورة الشيخ بدر الدين الكثير من أطياف المجتمع الاناضولي آنذاك، أتراك مسلمين من تلامذة الشيخ ومسيحيين ويهود، حاولوا تكوين حركة تجمع الأديان الثلاث مندمجة في أفكار باطنية، كما ضمت تيماريين وسباهية فقدوا أراضيهم في الاناضول، ما جعلها ثورة تقوم على عدة أصعدة دينية سياسية اجتماعية، وكانت حركة دينية قائمة على أساس المساواة. للمزيد انظر: Hammer, tome 2, Op.cit, P 182. وأيضا: أكمل الدين إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ج 02، تر: صالح السعداوي، د/ط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999، ص ص 190، 191.

[2]- Howard, Op.cit, P 08.

[3]- منجم باشي، مج 01، مصدر سابق، ص ص 388، 389.

[4]- محمد حرب، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994، ص 111، 112.

ساهمت في الفتح ومد دعائم سلطتها، والمشهود لها بالعلم والتبحر في الدين، أي يتولاه أحد المسلمين الأحرار. واستمر الأمر كذلك حتى فتح القسطنطينية؛ إذ تعرض هذا المنصب لتغيّرٍ نوعيٍّ، بقيام محمد الفاتح بعزل خليل جندرلي، وتولية أحد القولار *هذا المنصب [1].

يعد خليل جندرلي رابع وزير من عائلة جندرلي** ، ينتمي لطبقة العلماء، لهذا تصنف معارضته في إطار معارضة العلماء. ظهرت معارضته الأولى ضد أمراء الجيش العثماني، زغنوس وشهاب الدين، ما استدعى عودة السلطان مراد الثاني للحكم، بعد أن اعتزله 784هـ/1444م***، لتشتدّ معارضته بعد معركة فارنا، عندما قرّر هذان الأميران أنّه من الأسلم القضاء على بيزنطة نهائياً، ما جعله يخشى على منصبه وسلطته، إذا ما اندلعت الحرب. موقفه هذا شجّع الإنكشارية على التمرد لعزل السلطان محمد الثاني، واستدعاء مراد الثاني للمرة الثانية وهذا عام 1446م [2]. كما عارض هذا الوزير فكرة فتح القسطنطينية [3]. ولما رأى مقاومة بيزنطة وأميرها، طلب من السلطان قبول الصلح، غير أنّ محمد الثاني رفض الأمر، وبعد أن تم له الفتح أمر بالقبض على الوزير وقتله****[4].

---

* - القولار: من قول وتعني الحارس والجندي، ولار لاحقة الجمع في اللغة التركية. وتعني الجيش وفي العادة تلحق قول بلفظ قابو الذي يعني الباب ويصطلح به للبلاط السلطاني، ليصطلح على الجيش العثماني ب القابو قول. للمزيد انظر: حسان حلاق، عباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، ط 01، دار العلم للملايين، بيروت، 1999، ص 180، والقولار تعني جيش السلطان من نتاج الدفشرمة، وسنتناول تعريف الدفشرمة في موقع أخر.

[1]- حسن الضيقة، **الدولة العثمانية الثقافة المجتمع والسلطة**، ط01، دار المنتخب العربي، لبنان، 1997، ص 87.

** - **عائلة جندرلي:** تنحدر من سلالة العالم الفاضل خليل جندرلي، أو كما يعرف باسم جندر لو قره خليل، كان يعد أوّل قاضي عسكر في الدولة العثمانية، كان طالب علم في مجالس معلمه علاء الدين الأسود، اختاره السلطان أورخان لحاجته إلى عالم يحكم بين الناس،= وفي رواية أخرى أنّه كان في الأصل قاضياً أواخر عهد الغازي عثمان، وعيّنه أورخان قاضياً على بروسه بعد فتحها، وفي عهد مراد الأوّل عينه قاضي عسكر، ثم وزيرا، ومن نسله كان وزراء الدولة حتى عهد محمد الفاتح. للمزيد انظر طاشكبري زاده، مصدر سابق، ص 10.

*** - جاء في كتاب منجم باشي أنّ الوزير الأعظم خليل باشا، كان يميل لمراد الثاني. فبعد معركة فارنا طلب من السلطان محمد الثاني تطييب قلب والده، وتعظيم مقامه، بأن يطلب منه الجلوس على العرش، وأكّد له أنّ السلطان زاهداً في الحكم لن يقبل، غير أنّ مراد الثاني قبل الجلوس على العرش، وعاد محمد الثاني لمغنيسا أميراً، وأسر سوءاً للوزير الاعظم. للمزيد انظر منجم باشي، مج 02، مصدر سابق، ص 443.

[2]- اينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**...، مرجع سابق، ص 37.

[3]- J. De Hammer**, Histoire De L'Empire Ottoman, Depuis Son Origine Jusqu'à Nos Jours, Traduit De L'Allemand Par J.J. Hellert, Tome 03, Bellizard, Paris**, 1935, P 07.

**** - كانت أوّل عملية إعدام، لشخصية رفيعة المستوى في الدولة العثمانية، بعد أن شكّ فيه السلطان وفي إخلاصه، منذ حكم والده مراد الثاني. وقد كانت هذه المعارضة سبباً في تحوّل تعيين الوزراء العظام، من طبقة العلماء لطبقة القابي قول، والقضاء على الارستقراطية العثمانية؛ حيث أصبحت المناصب بعد هذا الإجراء، لا تنال بالوراثة وإنما بالكفاءة وحدها، وأبعدت الطبقة العلمية عن أي منصب سياسي. لهذا السبب أيدت فئة العلماء والدراويش ابنه بايزيد في تولي الحكم، بعد الإجحاف الذي لحقهم من القانون الخاص بمصادرة أراضي الأوقاف والدراويش. للمزيد انظر: الضيقة، مرجع سابق، ص 74.

[4]- منجم باشي، مج 01، مصدر سابق، ص 465.

وفي عهد سليمان القانوني وكمحاولة منه لرد الاعتبار للمؤسسة الدينية، بعد ما أصابها من تهميش، جعل من منصب شيخ الإسلام أعلى منصب في الدولة، حتى اعتبره أعلى من منصب السلطان نفسه، باعتباره ممثلاً ومفسراً للقانون الشرعي، فاحتلوا بذلك الموقع الأكثر نفوذاً وتأثيراً في الدولة، وقد أطلق عليهم ليبيير لقب القوة الهادئة الثابتة [1]، ما مكّنه من معارضة السلطان في كثير من المواقف، وحتى أصبحت فتاويه مصدراً شرعياً لخلع السلاطين وتعيين آخرين، دون أن يجرأ أحدٌ على معارضته.

مع هذا كان لموقع شيخ الإسلام حتى في عهد سلفيه بايزيد الثاني وسليم الأوّل، من الأهمية ما يخوّله الاعتراض على قراراتهما السياسية والعسكرية، ولا يقدمان عليها إلا بموافقته. فلما عزم سليم الأوّل على توحيد دين الدلولة، بإجبار المسيحيين الدخول في الإسلام، اعترضه شيخ الإسلام جمال أفندي المعروف بزنبيلي أفندي، وأوضح حرمة دين المسيحيين طالما يدفعون الجزية*[2]

كما قام السلطان مراد الرابع (1623-1640) م عام 1633م بإعدام شيخ الإسلام حسين أفندي ونفى ابنه [3]. بعد أن اعترض على قيام السلطان بإعدام قاضي أزنيك، دون استجواب. فكتب رسالة للسلطانة الوالدة، لتنصح ابنها بعدم تكراره. إلّا أنّ أعدائه فسروها أنّها محاولة انقلاب على السلطان، فأمر بقتله فكان أوّل شيخ اسلام يعدم[4].

مع نهاية القرن السادس عشر وبداية ارتسام مظاهر الفساد والضعف في الدولة العثمانية، والتي مست جميع مؤسسات الدولة. ناهيك عن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، ظهر جواً مناسباً لتبوء علماء الدولة مكاناً للمعارضة، من خلال تفعيل نشاطهم الاجتماعي بوضع يدهم على مكامن الخلل، والدفاع عن مصالح الرعية. واستنكار سياسة السلاطين في معالجتها والتهاون في الحد منها، فنجد شيخ الإسلام سن الله أفندي عام 1599م عهد السلطان محمد الثالث (1595-1603)م، يستنكر بشدة الابتعاد عن أصول الدين، وانتشار الرشوة، وانخفاض قيمة العملة، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وإثقال

---

[1]- Lybyer, Op.cit, P 209.

* - أكد مؤرخ الدولة العثمانية أحمد جودت باشا في كتابه تذاكر هذه الواقعة بقوله: "كان ياووز سلطان سليم قادرًا على تنفيذ كل ما يريده، فعندما رأى كثرة النصارى في بلاد الروملي، فكّر في إجبارهم على اعتناق الإسلام فلما استفتى شيخ الإسلام **آنذاك**، علي جمال أفندي، المشهور بـ**زنبيلي علي أفندي**، أجابه الأخير: بما أنّهم قبلوا أن يكونوا من رعايانا، فإن ديننا يلزمنا بحماية أرواحهم وأعراضهم وأموالهم كما نحمي أنفسنا، وإجبارهم على اعتناق الإسلام يناقض تعاليم ديننا". ، وهذه واقعة معلومة في التاريخ.". للمزيد انظر: Ahmed Cevdet Paşa, **Tezâkir 40-Tetimme**, Yayınlayan Prof. Cavid Baysun,Üçüncü Baskı, türk Tarih Kurumu Basımvi, Ankara, 1991, S 165.

[2]- Lybyer, Op.cit, P 211.

[3]- منجم باشي، مج 03، مصدر سابق، ص 1132

[4]- كيدو، مرجع سابق، ص 55.

كاهل الفلاحين بالضرائب نتيجة جشع التيمارية، كما ندد بالحالة التي وصلت فيها السلطة، وانتقال أمور العقد والحل إلى يد نسوة القصر[1].

إلى جانب شيوخ الإسلام؛ ظهرت طبقة من المصلحين داخل الدوائر البيروقراطية، كانت قلقةً للانحدار الذي بدأ يصيب الدولة، مدركةً ضعف الإدارة وفقدانها الفعالية في مواكبة التطور، والخطر الذي بات يهدّد الدولة إن لم تتخذ إجراءات تقضي على مواطن الضعف. إضافة لمجموعة من مؤرخي الدولة الذين درسوا التاريخ العثماني، وتابعوا مسار تطوّر الدولة ومن ثم أسباب تراجعها [2]. وكاتبوا في هذا السلاطين والصدور العظام لحثهم على ضرورة البدء في إصلاحات، تعالج أسباب التدهور والفساد. ويصنّف هذا النوع من المعارضة في إطار النصيحة، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو كما عرف في التراث التاريخي بالنصائح السلطانية، واصطلح عليه في التاريخ العثماني بنصيحتنامه. وسنتطرق لبعض هده المحاولات الإصلاحية التي ظهرت في هذه المرحلة من عمر الدولة.

جاءت أولى محاولات الإصلاح على شكل رسالة بعنوان **آصف نامه**، كتبها لطفي باشا أحد وزراء سليمان القانوني، وقد نبه في رسالته للفساد الإداري والمالي، والتدهور العسكري، وحاول وضع حلول لمعالجة مظاهر الضعف[3]. ونمت بذور الضعف التي كانت على أيام لطفي باشا، لترمي بضلالها مع بداية القرن السابع عشر، فتبرز شخصيات متنورة متأثرة بالفكر الخلدوني في تطور الدول، تنتقد الوضع الذي وصلت له الدولة، وتطالب بالإسراع في الإصلاح، منها شخصية مصطفى علي الجاليبولي، والمعلم كافي أقحيصاري البوسني[4].

أما الرسالة الثانية ذات أهمية، فكانت لمصطفى كوجي بك* مستشار السلطان مراد الرابع، بعنوان **رسالة نامه** عام 1631م، انتقد فيها سير الدولة وتجرأ حتى على انتقاد السلطان. تكونت رسالته من قسمين، الأوّل ركز فيه عن الاضطرابات التي ألمت بالدولة، أما الجزء الثاني منها فوضع اقتراحات

---

[1]- ايرينا بيتروسيان، **الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية**، تق، مر: قسم الدراسات والنشر بالمركز، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2006، ص 200.

[2]-عبد الحي الخيلي، "**المؤرخون العثمانيون وإصلاح الدولة**"، ص 31-50، مجلة أسطور، العدد 13، يناير، 2021. ص 33.

[3]- خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي**، ط 01، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1981، ص 19.

[4]- Sariyannis Marinos, **A History of Ottoman Political Thought up to the Early Nineteenth Century**, Brill, Volume 125, Lieden, 2019, P 25.

* - **كوجي بك:** نشأ في نظام الدفشرمة، والتحق بمدارس القصر الاندرون، في عهد أحمد الأوّل، بعدها التحق بالإدارة. فكان شاهداً على الاضطرابات التي عرفتها الدولة بعد السلطان أحمد، منها قتل السلطان عثمان كنج. ركز في رسالته على الفساد الإداري بسبب انتشار الرشوة، ما أوصل موظفين غير أكفاء في مختلف وظائف الإدارة، وحتى بين العلماء، ما انعكس على أدائهم، إضافة إلى زيادة الإنفاق مقابل تراجع المداخيل، وتزايد عدد الجيش الإنكشاري، وانهيار نظام التيمار، ما تسبب في انهيار خزينة الدولة.. ثم محاولة تعويض تلك الخسائر بإثقال كاهل الرعية بالضرائب، وطالب بضرورة إعادة العمل بقوانين الدولة في عهد سليمان القانوني. انظر: Uzun Yaşar, **"Koçi Bey Risaleleri'nde Etik Yönetimin İzlerini Bulmak"**, SS 01-32, in Sosyal Bilimler Dergisi, Sayı 09, Amasya Üniversitesi, 2021, S 05.

للإصلاح. وقد جعل السلطان مقترحاته موضع التنفيذ. كما كتب رسالة أخرى للسلطان إبراهيم عام 1640م، إلّا أنّها كانت أكثر بساطة بسبب قلة ثقافة السلطان[1].

فيما تمثلت أشهر رسالة إصلاح في رسالة حاجي خليفة مصطفى جلبي[*] بعنوان **دستور العمل لإصلاح الخلل**، الذي وقف بدوره على إرهاصات بداية ضعف الدولة، من خلال اشتراكه في بعض حملاتها، والعمل في أقلام الديوان كمستخدم في الخزينة، مسؤول عن سجلات السبايهية وزعماء التيمار[**][2]. كانت رسالته جواباً على طلب تقدم به السلطان محمد الرابع لمستشاري الدولة، حول أسباب عجز مالية الدولة، وكان حاجي خليفة أفضل من يستطيع إجابة السلطان، بفعل خبرته حيث تضمنت رسالته مقدمة خصّصها لتشخيص حالة الدولة انطلاقاً من نظرية ابن خلدون، وثلاث فصول شملت أحوال الرعية والعسكر والخزينة[3]. وكان لفكره الإصلاحي تأثير بالغ الأهمية في الخطابات الإصلاحية التي ستشهدها الدولة خلال القرن الثامن عشر.

وعلى النسق ذاته جاءت رسالة حسين هازرفن عام 1669م التي حملت عنوان **تلخيص البيان في قوانين آل عثمان**، وصاري محمد باشا عام 1703م، حيث ساروا على خطى سابقيهم. إذ أكّد هازرفن على أن ضعف الدولة نتيجة لضعف شخصية لسلاطين والصدور العظام، وقلة صرامتهم في أدارة شؤونها، كما دعى في رسالته على ضرورة العودة لتعاليم الشريعة الإسلامية وقوانين الدولة[4].

المطلب الثالث - معارضة الإنكشارية وتمرداتهم:

تشكلت الهيئة العسكرية للدولة العثمانية من مجموعتين، الأولى الأقدم من حيث التشكيل والأقل من حيث العدد، تمثلت في سلاح الفرسان أو ما يعرف بالسبايهية، والقائمة على نظام إداري مركب عسكري، اقتصادي، اجتماعي، هو نظام الإقطاع، إضافة لجيش من المشاة، أما المجموعة الثانية

---

[1]- Ali Fuat Gökçe, **"Osmanlı Klasik Döneminde İdari Reform Hareketleri : Koçi Bey Risalesi"**, SS 59-78, in Yasama Dergisi, 14 sayi, Gaziantep Üniversitesi, 2012, S 66.

[*]- مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المولد والمنشأ، المعروف بين العلماء كاتب جلبي، وبين أهل القلم ب حاجي خليفة. شارك في حملات الدولة على الصفويين، كما التحق بوظيفة محاسب في ديوان القلم الذي نشا فيه. أحمد عبد الوهاب الشرقاوي، **الأعلام العثمانيون**، ط01، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2019، ص ص 264، 265.

[**]- **التيمار:** هو إقطاع من الأرض يُخصص لشخص بعينه، أو لعدة أشخاص مشتركين بشروط معينة، ويُدرّ دخلاً سنويا يقل عن عشرين ألف أقجة، وذلك مقابل خدمة هذا الشخص، أو هؤلاء الأشخاص للدولة، . للمزيد انظر: صالح سعداوي صالح، **مصطلحات التاريخ العثماني**، مج 01، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 1437هـ/2016م، ص 410.

[2]- حاجي خليفة، مصدر سابق، من مقدمة الكتاب ص 17.

[3]- عبد الحي الخيلي، **النخبة والإصلاح**، تق: عبد الرحيم بنحادة، ط01، دار الرقراق للطباعة والنشر، المغرب، 2014، ص 85.

[4]- خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي** ...، مرجع سابق، ص 28، 29.

فتمثّلت في الجيش الإنكشاري كمؤسسة قائمة من نتاج الدفشرمة*، لتُخلص كلياً لشخص السلطان باعتبارهم عبيده، وللمؤسسة العسكرية التي ينتمون إليها[1]. وقد ساهم النظام التدريبي الخاص، وروح الجماعة اللذين نشأت عليهما، في إسناد مهمة رسم خارطة الدولة من خلال الفتوحات، والحروب التي خاضتها هذه المؤسسة في أوروبا وآسيا. غير أن القوة المتنامية للإنكشارية جعلتهم أحياناً في موضع معارض للفتوحات أو خلافة العرش، وتكررت معارضاتهم بشكل دوري مع اعتلاء كل سلطان عرش المملكة، أو لقرارات يتخذها السلاطين تُشكّل خطراً على امتيازاتهم. حتى أصبح كسب ودهم السبيل الأقوى للوصلِ للعرشِ، وإن كانت ردّات فعلهم في عهد السلاطين العظام مجرد معارضة سلمية، غير أنّها تحوّلت مع مطلع القرن السابع عشر إلى عصيان مسلح، نتج عنه عزل السلاطين وقتل آخرين، وغالباً ما صاحبت تمردات الإنكشارية تمرد سلاح الفرسان. تباينت هذه التمردات من حيث المطالب، والأساليب، وما ترتب عليها من نتائج. حاولنا اختيار بعض النماذج التي كان لها تأثيرٌ كبيرٌ على مجريات الأحداث، والتطورات السياسية للدولة.

ظهرت أولى معارضات الإنكشارية وتدخّلها في تحديد سلطان الدولة، عهد مراد الثاني؛ حيث أجبرته على العودة للحكم بعدما كان قد اعتزله للمرة الثانية عام 848هـ /1444م، وعيّن ابنه محمد سلطاناً للدولة[2]. فثارت الإنكشارية ضد إجراءات محمد الثاني، في تخفيض قيمة العملة بسبب الأزمة الاقتصادية، وبإيعاز من جندرلي خليل، ما حتّم عودته للحكم مرة ثالثة وهذا عام 1446م [3]. كما تدخّل الإنكشارية في تحديد خليفة السلطان محمد الفاتح بعد وفاته عام 886هـ/1482م، ولم يستكينوا إلّا بحصولهم على العطايا**، ووعد السلطان بايزيد الثاني لهم بعدم استوزار مصطفى باشا [4]. غير أنّ تأثيرهم كان أكبر في نهاية عهده، عندما تدخّلوا في حسم صراع أبنائه حول العرش، وانحازوا للسلطان سليم الأوّل الذي أظهر ميلاً للحرب والتوسع، عكس أخويه أحمد وقرقود، فأجبروا السلطان بايزيد على

---

* - **الدفشرمة:** في عهد الأمير اورخان تم الاتفاق على اختيار الغلمان، من أوّلاد المسيحيين الذين تتوفر فيهم صفات القوة، والجلدة، والشجاعة، فسمي نظام اختيار الأطفال بالدفشرمة، وتم الحاقهم بالجيش الجديد، بعد دخولهم الإسلام. للمزيد انظر: منجم باشي، مج 01، مصدر سابق، ص 260.

[1]- بيتروسيان، مرجع سابق، ص ص 14- 17.

[2]- لطفي باشا، **تواريخ آل عثمان**، تر: محمد عبد العاطي محمد، ط01، دار البشير، مصر، 2018، ص 194.

[3]- Douglas, Op.cit, P 105.

** - أصبحت عادة يلتزم بها كل سلطان أمام الإنكشارية عند توليه العرش، ما شكل عبء على خزينة الدولة، ومدعاة لثورات الإنكشارية، حتى ألغاها السلطان عبد الحميد. للمزيد انظر: ادوارد شيفرد كريسي، **تاريخ الأتراك العثمانيين**، تر: أحمد سالم سالم، ط01، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، قطر، 2019، ص 174.

[4]- منجم باشي، مج 02، مصدر سابق، ص 534.

التنحي عن العرش لصالحه*.[1]. ومع كل القوة والحزم التي أظهرها الياووز في حكمه، وفي تعامله مع الإنكشارية، لم يمنع هذه الكتائب من التمرد عليه، وإجباره على العودة لإسطنبول، وهو في قمة انتصاراته ضد الصفويين على أراضيهم، بذريعة وعورة التضاريس وحلول موسم الشتاء[2].

أحياناً كثيرة؛ كان يرافق تمردات الإنكشارية تأييد العلماء، ما يكسبها قوة وشرعية في عزل السلطان، أو حتى قتله وهذا ما حدث للسلطان عثمان الثاني (1618-1622) م. الذي قتله الإنكشارية استناداً على فتوى شيخ الإسلام أسعد أفندي[3]. بدعوى أنّ السلطان ذاهباً للحج، غير أنّ السبب الحقيقي كان معارضة الإنكشارية والعلماء للإصلاحات التي كان السلطان عثمان الثاني مقدماً عليها، والمتمثلة في إلغاء القابي قول وتعويضه بجيش من الأناضول**، إضافةً لتقليص صلاحيات الوزراء والعلماء. كل هذه الأطراف تكاتفت لتساندها مكائد القصر، التي أدارتها كل من والدة السلطان مصطفى الثاني، ووالدة السلطان مراد الرابع، لينتهي الأمر بالسلطان عثمان الثاني مشنوقاً بخيط من حرير، وبوؤد مشروعه الإصلاحي الذي لم يرى النور عام 1031هـ/ 1622م[4].

تكرّرت ثورات الإنكشارية عهد السلطان إبراهيم، فبعد أن قتلوا الصدر الأعظم مصطفى قرة باشا***. اتفقوا مرة أخرى مع العلماء على خلع السلطان، وقتل صدره الأعظم أحمد باشا، بعد اجتماعهم في مسجد السلطان محمد. كان سبب التمرد انتشار الفساد والفوضى، واتهام السلطان ووزيره

---

* - تظهر بعض المصادر أنّ السلطان سليم افتك العرش من والده، وحتى سمّمه، بمساعدة الإنكشارية. بيد أنّ الرسائل التي كان يرسلها سليم لوالده والوزراء، تظهر مدى فطنة سليم للأخطار المحدقة بالدولة، سواء من الصفويين أو المماليك، ومدى تذمره من لامبالاة واستهتار الوزراء بهذه الأخطار، فما كان ليفكر في زعزعة أمن واستقرار الدولة من الداخل بقتل والده. للمزيد انظر: أحمد فؤاد متولي، **الفتح العثماني للشام ومصر**، ط01، الزهراء للإعلام العربي، مصر، 1995، ص ص 95-106.

[1]- Hammer, tome 03, Op.cit, Pp 144,145.

[2]- عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج01، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1980، ص 510.

[3]- Seyfettin Aslan, **"Yeniçeri ve Kapıkulu Süvarilerinin İsyanlarina İlişkin Bir Analiz"**, SS 89-101, in C.Ü. Sosyal Bilimler Dergisi, Cilt :28 Sayı 01 2004, S 89.

** - عزم السلطان عثمان كنج على اجراء إصلاحات في الجيش، بعد ما رآه من تخاذل وتقصير من الإنكشارية في حربه ضد بولندا عام 1620م، واجباره على عقد الصلح، وكان في صدد تجهيز فيالق في مصر والشام، لهذا ادّعى أنّه مسافر لأداء فريضة الحج، في حين أنه كان يريد أن يقف بنفسه على مدى جاهزية جيشه البديل. للمزيد انظر الشناوي، ج01، مرجع سابق، ص 513، 514. وأيضا ايرينا بيتروسان، مرجع سابق، ص 210.

[4]- يلماز اوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، مج 01، ط01، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1988، ص ص 461، 462.

*** - حاول قرة مصطفى باشا القيام ببعض الإصلاحات في الدولة عسكرية واقتصادية، كما حاول الحد من تدخل حريم القصر في السلطة، ما جعل مؤامرة تدبر ضده ويتم تصفيه من طرف الإنكشارية. . للمزيد انظر: زياد حمد الصميدعي، جمال الدين فالح الكيلاني، **تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث**، ط01، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم، المغرب، 2013، ص 84.

بالإسراف*، وتركز القرارات المصيرية في يد نسوة القصر وطواشيته[1]، فعزلوا السلطان وأجلسوا ابنه الغر محمد الرابع (1647-1687)، وبعد عشرة أيام تعالت أصوات من قادة الجيش تطالب بعودة إبراهيم، ما عجّل بقتله على يد الإنكشارية وهذا في 1647م، وعاثوا في المدينة فساداً [2].

كانت هذه المعارضة عهد السلاطين الفاتحين نادرة، ويتم احتوائها من خلال إشغال الإنكشارية في الحروب، وما يحصلون فيها من مغانم، كما كانوا يضربون بيد من حديد على المخالفين والعصاة، مع هذا كانت هناك محاولات للعصيان والتمرد عهد سليم الأوّل وسليمان القانوني. وكانت الحملات العسكرية الكبرى تخرج بقيادة السلطان نفسه، إلّا أنّ الأمر تغيّر في النصف الثاني من القرن السادس عشر؛ حيث فوّض السلطان سليم الثاني قيادة الجيش للصدر الأعظم أو لآغا الإنكشارية، ما أحدث قطيعة روحية بين السلطان والإنكشارية [3]. أما في أوقات السلام الطويلة؛ فما كانت هذه التمردات تفتئ تختفي إلّا لتظهر مرةً أخرى، ما جعل السلاطين يبحثون عن حلول لامتصاص طاقاتهم، بفتح جبهات حروب جديدة، أو إلى إحداث تغيرات في بنية هذا الجيش. واتخاذ تدابير تحد من تسلّطهم.

ففي عهد مراد الثالث؛ ونظراً لتنامي قوة الإنكشارية وتهديدها سيادة الدولة الإنكشارية، وفساد نظام الاحتفاظ بالإقطاعات، سمح عام 1582م بدخول عدد كبير من المجندين الغير مدربين لسلك العسكرية**، ليكمل حفيده مراد الرابع مخططه بإلغاء التجنيد بالدفشرمة، حتى اختفى هذا المصطلح تماماً*** مع القرن السابع عشر [4]. كما عمل على الحد من قوة السباهية المتنامي، والذي أثّر على حركة الجيش، وأعاد فرض القوانين القديمة عام 1634م[5]. إضافة إلى شن حملة على المقاهي والحانات،

---

* - معظم المصادر تؤكد أن سبب عزل السلطان ابراهيم هو خلل في عقله، جعل أفعاله غير عاقلة منها اسرافه، وولعه بفرو السمور، حتى أنه جعل المفتي يطلب من العلماء أن يدفعوا للسلطان فرو السمور، وطلب ذلك من الإنكشارية. انظر: الشناوي، ج01، مرجع سابق، ص 631.

[1]- منجم باشي، مج03، مصدر سابق، ص ص 1176، 1177.

[2]- الشناوي، ج01، مرجع سابق، ص 516.

[3]- بتروسيان، مرجع سابق، ص 176.

** - أراد مراد الثالث بهذا الاجراء كسر شوكة الإنكشارية، بيد أنّ نتائجه كانت كارثية على الدولة؛ حيث قلّل من كفاءة الجيش العسكرية، كما زادت من عدده بإطراد، ما جعل الدولة عاجزة عن دفع رواتب الجند، التي اثقلت كاهل الخزينة، واضطرارها إلى تخفيض العملة، ما سبب ثورات جديدة، للمزيد عن الثورات انظر: منجم باشي، مج02، مصدر سابق، ص 913 وما بعدها.

*** - القضاء على نظام الدفشرمة لم يقض على الإنكشارية، ولم يحدث نظام عسكري بديل، بل فتح باب التجنيد على مصراعيه، أمام المسلمين الأحرار الأقل كفاءةً تدريبيةً، والأقل خضوعاً للقوانين. إضافة إلى إحداث قانون الزواج، وممارسة الحرف المهنية، التي كانت محرمة على الدفشرمة، ما جعل الإنكشارية ينصرفون عن دورهم الأساسي وهو القتال، للانشغال بمشاكلهم الأسرية أو لمباشرة أعمالهم الحرفية.

[4]- جب، بون، مرجع سابق، ص252، 253.

[5]- حاجي خليفة، مصدر سابق، ص 363.

بذريعة القضاء على الخمور، والتبغ، والقهوة، لمخالفتها الشريعة، وقتل خلق كثير، إلّا أنّه رام بهذا الإجراء، القضاء على أماكن التقاء الإنكشارية وتجمعاتهم[1].

كانت هذه الإجراءات ضرورية أمام تعنت الإنكشارية في مطالبهم، ولجوئهم للثورة والفوضى في تحقيقها، وكثيراً ما انتهت بعزل السلاطين وقتل الصدور العظام. دون أن ننسى سلب ونهب خزينة الدولة، والتعدي على ممتلكات العامة وحرقها. بيد أنّ انعكاسات هذه السياسة كانت سلبية أكثر منها إيجابية، فقد أضعفت العصب الأساسي للدولة، ما تمخض عنه جيش إنكشاري أكثر فوضى، وأقلّ التزاماً وكفاءةً عسكرية. ما جعل الدولة تتلقى سلسلة من الانهزامات العسكرية أمام القوى الأوروبية، ناهيك عن استمرارهم في معارضة السلاطين، والقرارات التي تمس مصالحهم وامتيازاتهم، لتتجدّد تمرداتهم طيلة القرن الثامن عشر.

فمع مطلع القرن شهدت الدولة العثمانية ثورة عرفت بثورة أدرنة وهذا عام 1702م، عهد السلطان مصطفى الثاني(1695-1703م) ، قامت بعد اتحاد العلماء الساخطين على سياسة شيخ الإسلام فيض الله أفندي*، مع فرقة الجبة سي الإنكشارية. فتجمعوا بميدان الخيول آت ميداني، وأرسلوا شكوى ضد شيخ الإسلام ، كما طلبوا من السلطان القدوم لإسطنبول. فسارع السلطان والديوان لإرسال رواتب الجند، عسى هذا يطفئ غضبهم. بيد أنّ الثوار لم يقتنعوا بهذا الحل، وقرروا المسير لأدرنه، ما دفع فيض الله أفندي إلى تقديم تنازلات؛ لكن من دون طائل. فأقدم السلطان مصطفى الثاني على عزل معلمه فيض الله أفندي ونفيه مع أبنائه. غير أنّ هذه الإجراءات كلها لم تطفئ غضب الإنكشارية، وواصلوا زحفهم؛ حيث ألقوا القبض على شيخ الإسلام. واجبروا السلطان على التنحي عن العرش لصالح أخيه أحمد الثالث صيف 1703م[2].

المبحث الثاني- بدايات الاتجاه نحو التغريب وأهم مظاهره حتى النصف الأوّل من القرن 19م

شهدت الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر تحولات واسعة، نتيجة مؤثرات خارجية أغلبها قادمة من الغرب، كان لها رد فعل على مستوى الهيئات الحاكمة والرعية. فهناك من رأى فيها خلاص الدولة العثمانية، من التدهور الذي تعيشه منذ حوالي قرنين من الزمن، فشجّعها وشارك في عملية تجسيدها والاستفادة منها. وهناك من رآها مجرد تقليد أعمى للغرب الكافر، لا تتماشى مع الدين

[1]- Aslan, A.G.E, S 91

*- فيض الله أفندي (1639-1703) م: شيخ الإسلام ومعلم السلطان مصطفى الثاني، ولد بأرض روم وتلقى تعليم على يد والده، انتقل لإسطنبول عام 1664م، وتدرج في المناصب العلمية حتى أصبح معلم الامر مصطفى. للمزيد انظر: Mehmet Serhan Tayşi, Fyzullah Efendi Seyyid, in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi** cilt 12, Ankara, 1995, S 427.، وبتوليه منصب المشيخة، حوّل لمؤسسة الدينية لمؤسسة أسرية بتوزيع المناصب على أقاربه، كما انتقد تدخله في الشؤون السياسية، ما انعكس بصورة سلبية على هيئة العلماء وسمعتها. للمزيد انظر: Özkan, A.G.E, S 245.

[2]- Ismail Hakki Uzunçarşılı, **Osmanlı Tarihi,** cilt 5, Türk Tarih kurumu Basimevi, Ankara, 1988, SS 26-44.

الإسلامي، ولا مع عادات وتقاليد المجتمع الشرقي. وظلت هذه الازدواجية ترافق الدولة العثمانية حتى نهايتها، ولو أنّ مظاهر هذه الازدواجية وحدَّتها اختلفت مع الوقت. وقبل التعرف على هذه التحولات ونتائجها، وردود الفعل المختلفة عليها، نحاول التعرف على العوامل التي دفعت أصحاب القرار للتفكير في الأخذ من الغرب، وأهم قنوات انتقال هذا التغريب.

المطلب الأوّل- بواكير التغريب والانفتاح على المدنية الأوروبية:

تعد بدايات القرن الثامن عشر أسوأ سنوات الدولة العثمانية، حيث كانت امتداداً لنكسات السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، فقد تعرّضت الدولة لهزيمة قاسية أمام الجيوش الأوروبية، انتهت بتوقيعها معاهدة كارلوفيتش 1699م*، التي مثّلت بداية الانسحاب العثماني من أوروبا، وتخلي الدولة لأوّل مرة عن أراضي كانت تمتلكها، وتحوّلها من موقع الهجوم إلى دور الدفاع. إضافة لبروز قوة عسكرية جديدة معادية لها، انطلقت من الشمال الشرقي هي روسيا** [1].

هذه الأوضاع المتردية أفقدت الرعية ثقتهم في السلطان وشرعيته، فبدأت البحث عن نماذج مبتكرة للإصلاح، ووجهت أنظارها نحو أوروبا، لتتشكل علاقات من نوع جديد تجمع الطرفين، وتتسرب عبرها العلوم والأفكار الغربية، وبهذا دخلت الدولة مرحلة حاسمة من تاريخها في مجال التحديث*

---

* - **معاهدة كارلوفيتشKarlowitz 26-1- 1699م(كارلوفجة):** وقعت في عهد السلطان مصطفى الثاني بعد سلسلة من الحروب ضد الدول الأوروبية على رأسها النمسا، البندقية وروسيا، وتأرجحت كفة الانتصارات بين الطرفين، غير أنّ أهم المعارك كانت معركة زيتا 1697/9/11م؛ إذ انهزم فيها العثمانيين شر هزيمة، ما جعل الصدر الأعظم عمجازاده حسين باشا يقبل شروط الصلح، الذي سعت له كل من انجلترا وهولندا. وقد عقدت معاهدة الصلح في قرية كارلوفجه القريبة من بلغراد. ورغم أن الصلح افتتح على أساس الحفاظ على الوضع الراهن statuquo، إلّا أنّها أبعدت العثمانيين عن المجر وترانسلفانيا لصالح النمسا، المورة ودالماتيا وجزر بحر ايجه للبندقية، بودوليا وجنوب أوكرانيا لبولندا، آزوف والأراضي الواقعة شمال نهر الدنستير لروسيا. كما ألغت الضرائب الأوروبية، التي كانت تدفعها للدولة العثمانية، والأهم أنها أبطلت فكرة الجيش العثماني الذي لا يقهر. للمزيد انظر: أوزتونا، مرجع سابق، ج01، ص 575-582. وأيضا: Stanford J Shaw, Ezel Kuzal Shaw, **History of The Ottoman Empire And Modern Turkey**, volume 01, Cambridge P 224. New york, 1976, University Press,

** - شهدت روسيا في عهد بطرس الأكبر (1682-1696م)، نهضة علمية وعسكرية شبيهة بما عرفته أوروبا بعد القرن الخامس عشر، وهذا باستقدام الأساليب العلمية والعسكرية والسياسية الأوروبية، من خلال البعثات العلمية التي شارك فيها بطرس الأكبر بنفسه، في أولى تلك البعثات عام 1697م، ليقف على أهم مظاهر الحضارة في أوروبا الغربية، وجلبها لروسيا والعمل على تطبيقها، في شكل إصلاحات. للمزيد انظر: علي شعيب، **بطرس الأكبر قيصر روسيا**، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992، ص ص 65-75. وأيضا: نادية جاسم كاظم الشمري، "**رحلة القيصر الروسي بطرس الكبير الى أوروبا 1697-1698**"، ص 252-274، مجلة جامعة بابل، مج 64، ع 01، 2016، ص 266.

[1]- زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي – دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981م، ص ص15، 16.

***- **التحديث:** لغة من حدّث، والحديث نقيض القديم، حدّث الشيء يحدث حدوثاً وحداثةً، والحدوث كون الشيء لم يكن، ومحدثات الأمور ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء، التي كان السلف الصالح على غيرها. أمّا في معناه الحديث فيعني جعل شيء يلبي حاجات العصر، وتكييفه وفق المقتضيات الحاضرة. فالتحديث عملية تطوير وأخذ بالتطور العلمي والتقني، ووضع البنية التحتية للمجتمع حسب=

والتغريب*استمرت طيلة ما تبقى من وجودها[1]. يبقى أن العلاقات الأوروبية العثمانية سبقت فترة دراستنا هذه وسنحاول أن نختصرها في المبحث التالي.

1- تاريخ الروابط العثمانية الأوروبية السلمية حتى مطلع القرن 18م:

لم تكن الدولة العثمانية في معزل عن أوروبا ودولها**، ولم تقتصر علاقاتهما على الحروب والصراعات بل تخلّلتها عقد معاهدات صلح وسلام، وحتى تحالفات عسكرية مثلما كان يحصل مع أباطرة بيزنطة، أو علاقات اقتصادية، ولعل البنادقة والجنويين كان لهم قصب السبق في الحصول على امتيازات اقتصادية***، وهذا لأجل حماية مصالحهم التجارية في البحر الأسود والمتوسط. ولعلّ أشهرها معاهدة الامتيازات عام 1536م، التي أمضاها السلطان سليمان القانوني (1522-1566) م مع ملك فرنسا فرانسوا الأوّل (1494-1547) م.

=معطيات هذا التطور. للمزيد انظر: ماجدة مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة**، ط01، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 1443هـ/2021م، ص ص 10-11.

* - **التغريب**: في اللغة مأخوذ من فعل غرّب، اغترب، تغرّب، نزح عن الوطن وابتعد عنه، فأغرب القوم أتوا الغرب، تغرب، متغرب أتى من جهة الغرب، والتغرب هو البعد، وقد جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتغريب الزاني سنة أي نفيه عن بلده. أما مفاهيميا؛ فهو يعبر عن التأثيرات الفكرية الوافدة من أوروبا، إلى العالم الإسلامي في العصر الحديث. كما يستخدم في اللغة التركية للتعبير عن الحركات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، التي تحققت للوصول إلى مستوى تطور الغرب، في الدولة العثمانية والجمهورية التركية الحديثة، وأحد العوامل التي ارتبطت بالإصلاح، وطبعه بالطابع الأوروبي. للمزيد انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مج 5، دار المعارف القاهرة، د.س.ن،ص 3225. وأيضاً: إسراء أحمد حامد، **التغريب في الدولة العثمانية –مقالات مختارة من الموسوعة الإسلامية لوقف الديانة التركي**، ط01، مركز التاريخ العربي للنشر، 1443هـ/2022م، ص 07. حسان عبد الله حسان، "**الإصلاح المعرفي والتغريب عند النخب الفكرية في دول الأركان: مصر، تركيا، إيران**"، المؤتمر العربي التركي للعلوم الاجتماعية، مركز التفكير الاستراتيجي، جامعة غازي عثمان، ومركز الدراسات الحضارية، جامعة القاهرة، تركيا، 10-12/ديسمبر/2010، ص3. https://issuu.com/hassan1970/docs/

[1]- Suraiya Faraoqh, "**Guildsmen Complain to the Sultan: Artisan's Disputes and the Ooman Administration in the 18th Century**", PP 177-193, in LEGITIMIZING THE ORDER: The Ottoman Rhetoric of State Power, Edited By, HAKAN T. KARATEKE, MAURUS REINKOWOSKI, BRILL, LEIDEN-BOSTON,2005, P 181.

** - ربطت المسلمين بأوروبا منذ القرون الأولى للإسلام، علاقات مختلفة، فالمنطقة العربية كانت جزء من الإمبراطورية البيزنطية، كما أنّها مهبط الرسالات السماوية، وتجمع الأماكن المقدسة، إضافة إلى وساطتها في تجارة الشرق مع الصين والهند وإفريقيا، ومن ثم تبادلها بفراء وكهرمان وسلاح أوروبا. ثم حروبها ضد القوى الأوروبية، سواء مع الفتوحات الإسلامية، أو من خلال الحروب الصليبية عليها. ما جعل أراضيها قبلة للتجار، والحجاج، والأسرى، والديبلوماسيين الأوروبيين، الذين نقلوا الكثير عن مجريات أوروبا للبلاد الإسلامية. ناهيك عن حركة الترجمة خلال القرن الثامن، التي نقلت التراث اليوناني والروماني للمسلمين. للمزيد انظر: برنارد لويس، **اكتشاف المسلمين لأوروبا**، ترجمة ماهر عبد القادر محمد، ط1، المكتبة الاكاديمية، مصر، 1996، ص 105- 107.

*** - **الامتيازات Capitulation**: وهي مجموعة التسهيلات والضمانات، التي منحتها الدولة العثمانية للأجانب المقيمين على أراضيها، وقد اتخذت صورة معاهدات، عقدتها الدولة العثمانية مع عدد من الدول الأوروبية؛ بحيث حصلت فرنسا على معاهدة امتيازات عام 1536م، تلتها إنجلترا عام 1580م، هولندا 1612م، النمسا 1616م. وفي القرن الثامن عشر، حصلت عليها كل من السويد، صقلية، الدنمارك، بروسيا، واسبانيا، وكان لهذه الامتيازات بالغ الأثر في تحديد العلاقات العثمانية، مع هذه الدول. للمزيد انظر: سلام عبد السلام البطوش، "**الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل الانحطاط**"، **ص 161-200**، حوليات آداب عين شمس، مج37، 2009م، ص163.

أمّا عن النهضة والتطورات الفكرية التي شهدتها أوروبا ابتداءً من القرن الخامس عشر، فكان العديد من رجال الدولة والعلماء العثمانيين على اطلاع بها. إضافة لمتابعتهم الأحداث التي عرفتها أوروبا، ففي النصف الثاني من القرن السادس عشر ظهر كتاب **تاريخ هند غربي**، لمؤلف مجهول سلمه لمراد الثالث، حول الكشوفات الجغرافية في أمريكا، اعتمد صاحبه على معلومات وخرائط من مصادر اسبانية وايطالية. ضف إلى ذلك؛ كان للعثمانيين معرفة بالعلوم التجريبية الأوروبية، كالطب والتشريح التي وصلت إليهم بفضل الأطباء اليهود القادمين من أوروبا، وأَثْرَت علم الطب لدى العثمانيين، فجعلتهم قادرين على تشخيص أمراض السعال والزهري، كما ظهرت مبادى الطب الكيميائي لبارسيليسوس في أدبيات الطب العثماني خلال القرن السابع عشر، وهو ما نجده عند صالح بن نصر الله (ت 1671م) وعمر شفائي (ت 1742م)[1].

كما أنّ علماء الدولة المنادين بالإصلاح خلال القرن السابع عشر، كانوا على دراية تامة بهذه التطورات، أمثال حاجي خليفة، وحسين هازرفن؛ إذ نجد الأوّل في سبيل بناء مساره العلمي، كان أوّل عثماني اهتم بالعلوم الغربية خاصة الجغرافيا*. كما ضمّت كتاباته التاريخية بعض من تاريخ الدول الأوروبية، وذكر العلاقات الدبلوماسية التي جمعت الدولة العثمانية، ببعض الممالك الأوروبية. بينما استمد حسين هازرفن معلوماته عن الغرب وتطوره من خلال ربط علاقات بعلماء أوروبيين، أمثال المستشرق الفرنسي Antoine Galland أنطوان غلاند (1646-1715) م، كما اطلع على تاريخ أوروبا وكتابات Dimitrie Cantemir ديميتري كانتمير (1673-1723) م التاريخية [2]. وكان لهذا الاطلاع دور في تقييم الانحطاط الذي وصلت إليه أجهزة الدولة، ونظرتهم الاستشرافية للمستقبل، ومعارضة الوضع القائم من خلال التحرك لإيصال انشغالاتهم للشخصيات المسؤولة.

كما ظهر مع مطلع القرن 18م جانباً فكرياً يعد استمراراً للفكر الإصلاحي الذي ظهر في القرن السابع عشر، حاول رواده تحليل الأوضاع التي تعيشها الدولة العثمانية، وتفسير أسباب الانكسار العسكري الذي دفع بالدولة إلى عقد صلحين، تخلت بموجبهما عن أراضي كانت تابعة لها، وهي الأولى من نوعها، ودفعت بالسلاطين والصدور العظام للانكفاء عن الحرب، ورأوا في هذا الاجراء فرصة لأخذ نفس، وإعادة ترتيب الدولة، وبعث مؤسساتها من جديد من خلال الإصلاح، كما تفطّنوا للتقدم العلمي الذي تشهده أوروبا.

---

[1]- أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة...**، ج02، مرجع سابق، ص 498- 503.

*- كان البحارة العثمانيين على معرفة علمية بالخرائط الاوربية، واكتشافاتهم البحرية، خاصة في العالم الجديد. فنجد قيام البحار بيري ريس، الذي قدم للسلطان سليم الأوّل، نسخة من خريطة كولومبوس عام 1517م، وكتاب محمد بن حسن سعودي حول اكتشاف أمريكا، الذي اهداه لمراد الثالث. للمزيد انظر: لويس، **اكتشاف المسلمين لأوروبا** ...، مرجع سابق، ص 168.

[2]- Bernard Lewis, "**Ottoman Observers of Ottoman Decline**", PP 71-87, in Islamic Studies, Journal of The Central Institute of Islamic Research, Karachi, No,1 For March, 1962, Pp 78-82.

ومن أهم المفكرين العثمانيين لهذه الفترة المؤرخ نعيمه* الذي رأى انطلاقاً من نظرية ابن خلدون أنّ الدولة أكملت نضجها، ووصلت لمرحلة الركود بل الانهيار؛ بسبب كثرة الانفاق والتعود على الراحة والرخاء، ومداخيل الدولة لم تعد تتوافق مع مصاريفها. كما نبّه أنّ الإنكشارية على عهده لا تمثل مجرد عبء مالي بسبب تزايد أعدادها، بل أصبحت تشكل طرفاً أساسياً في رسم السياسة العثمانية، نظراً لما اكتسبته من نفوذ عسكري واجتماعي، ما انعكس بالسلب على أدائها وجاهزيتها، علاوة على انتقاده جهاز مشيخة الإسلام على رأسها فيض الله أفندي[1]. ثم خلص إلى أنّ حالة الدولة رغم حرجها فإصلاحها ممكن، بشرط التحكم في الإيرادات، وترشيد النفقات، والتقليل من الحملات العسكرية، وتخصيص ميزانياتها لأجل إعادة ترتيب شؤونها، والحفاظ على مصالح ورفاهية الرعايا [2].

فضلاً عن ذلك؛ يشدد نعيمه على ضرورة استغلال فترة السلام للتعافي من تلك الانتكاسات، وسيجد فكره صدى واسع لدى الساسة العثمانيون، الذين اقتنعوا أنّ القوة العسكرية العثمانية لم تعد قادرة على السيطرة في ساحة الأحداث، وأنّ خطوة للوراء مهمة لأجل إعادة تنظيم هياكل الدولة. غير أنّه اتهم من بعض معارضيه، أنّ دفاعه عن السلام ما هو إلّا موقفاً اتخذه لتبرير سياسة الصدر الأعظم حسين عمجازاده**، بيد أنّ نعيمه اعتبر مهادنة الكفار في ظروف معينة أمر لابد منه، واستشهد بصلح الحديبية[3].

وما يمكن ملاحظته أنّ تغير نظرة العثمانيين لأوروبا ليس من منطلق الدونية ولا الند، وإنّما من منطلق الفضول، ولعل **تاريخ نعيمه** الذي كتب مع بواكير القرن الثامن عشر، وغطى الفترة الممتدة من

---

* - **مصطفى نعيمه (1665-1716) م:** ابن قائد إنكشاري من حلب دخل القصر في سن مبكرة، تلقى تعليمه ككاتب وعمل في ديوان القصر طول حياته. كان أحد أتباع الوزير الأعظم عمجازاده حسين باشا، وبطلب منه كتب تاريخ الدولة العثمانية الذي عرف بتاريخ نعيمه، بدأه عام 1698م وانتهى منه عام 1704م. عين بعدها كبير المحاسبين في الأناضول، ما حال دون إكمال كتابة الأحداث التي تلت هذه السنوات، وقد قدم في كتابة الأفكار الخلدونية تقديما كاملا. عين كأوّل مؤرخ رسمي للدولة واقع نويس العثمانية عام 1699م. للمزيد انظر: عبد الرحيم بنحادة، "**المثقفون والأزمة في العالم العثماني**"، سلسلة ندوات ومناظرات العثمانيون والعالم المتوسطي مقاربات جديدة ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003، ص192.

[1]- Selim Hilmi Özkan, **Köprülü Amcazade Hüseyin Paşa (1644-1702)**, Wezirkopru, Turkey, 2010, S 253.

[2]- A.E, S 254.

** - **حسين عمجازاده باشا(ت1702م)**: الأخ الأصغر ل كوبرولو محمد باشا، اخذ لقب عمجازاده خلال صدارة ابن عمه أحمد باشا، شارك في الحملة على فيينا عام 1683م. سجن لفترة ثم نفي، بعدها عاد وارتقى في المناصب حتى نال لقب وزير، ثم قائم مقام إسطنبول عام 1691م، بعدها قائد البحرية، ولأجل رؤيته الإصلاحية عين صدرا أعظم عام 1697م. للمزيد انظر:Münir Aktepe, Amcazāde Hüseyin Paşa(1702), in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi**, cilt 03, Ankara, 1991, S 08. ، عمل على استعادة الأمن في الدولة، وتقوية مركزيتها في إيالاتها، كما التجأ إلى إصلاح مالبتها بتخفيض قيمة الضرائب على بعض السلع كالزيت والصابون، البن، التبغ، وإعفاء الفلاحين العائدين لأراضيهم من دفعها، والحرفيين الذين استأنفوا أنشطتهم. كما عمل على تعزيز قوة الإنكشارية. للمزيد انظر: روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ج 01، ط 01، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص 405.

[3]- Marinos, **A History of Ottoman Political Thought…, Op.cit,** Pp 313-322.

1590 - 1660م، يعد أحسن مثال عن هذا التحول؛ إذ نجده تطرق لأحداث مصيرية عرفتها أوروبا كالحروب الدينية. ويظهرها كطرف رئيس في حروب الدولة العثمانية. وقد حذى حذوه مؤرخي القرن الثامن عشر مثل راشد أفندي، وسليمان أفندي، بتخصيصهم لقدر كبير من تواريخهم للخوض في العلاقات العثمانية الأوروبية، والحديث عن مفاوضات السلام والمعاهدات التي أبرمت بينهم. ومع استمرار هزائم الدولة العثمانية؛ نجد المؤرخ واصف يركّز على الأحداث الكارثية التي حلت بالعثمانيين، كمعاهدة كوتشوك قينارجة*، والحملة الفرنسية على مصر، معتمداً على مصادر رسمية كتقارير السفراء[1].

كما تأثر الأدب العثماني بدوره بالأحداث السياسية، فنشأ نوع من الشعر عرف بالصلحية sulhiyye؛ حيث أشاد بالسلام، وخلّد ذكرى الصدر الأعظم عمجازاده حسين باشا، وأشهر من كتب في هذا النوع يوسف نبي (1642-1712)م، والشاعر البوسني علاء الدين ثابت (ت 1712 م) ، في حين أثنى الشاعر سيد وهبي (ت 1736 م) على السلطان أحمد الثالث **ووزيره إبراهيم باشا***، وجهودهما لإحلال السلام، وإعادة بعث قوة الدولة بعد عقد معاهدة بيساروفيتش****[2]. وهكذا ساهمت هذه الأفكار بشكلٍ رئيسي في تحديد مسار سياسة الدولة العثمانية، وتغير نظرتها اتجاه أوروبا ودولها المتنامية، فتشهد فترة جديدة من العلاقات أساسها السلام لا الحرب، وجملة من الإصلاحات قائمة على الأخذ عن الآخر.

---

* - **كوتشوك قينارجه** : معاهدة أبرمها العثمانيون مع روسيا، على إثر هزيمة الدولة العثمانية في حربها أمام القيصرة كاترين الثانية، في 21 يوليو 1774م في مدينة كوتشوك قينارجه في بلغاريا، احتوت على 28 مادة وملحقين، أهمّها اعتراف الطرفين بحرية شبه جزيرة القرم، وحرية ملاحة الروس في كافة الموانئ العثمانية، في البحرين المتوسط والأسود، وما يلاحظ في هو ظهور مصطلح الخلافة، الذي أكّد فيه سلاطين آل عثمان أحقيتهم بهذا اللقب، الذي لم يهتموا به في عهد القوة وجعلوا منه سلاحاً قوياً لمواجهة التدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية، . للمزيد انظر: تركية بنت حمد ناصر جار الله، "**الجذور التاريخية لمعاهدة كوجوك قينارجه بين الدولة العثمانية وروسيا وتأثيرها السلبي بحق العثمانيين 12 جمادى الأوّلى 1188 هـ 21 /يوليو 1774 م**"، ص 1004-1031، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع 35 ، ج 02، 2016، ص 1016 وما بعدها.

[1]- لويس، **اكتشاف المسلمين لأوروبا**...، مرجع سابق، ص ص 185-188.

** - **السلطان أحمد الثالث (1703-1730) م**: ولد في حاجي أوغلو بازاري في دوبرجه، عرف بميله للسلام، كان شاعراً وموسيقاراً وخطاطاً، حمل فكرة الإصلاح، وآمن بتجديد المؤسسات العثمانية، . للمزيد انظر: أوزتونا، مرجع سابق، ج01، ص ص593-594.

*** - **الداماد ابراهيم باشا (1678-1730) م**: ولد في نيفشهر، تقلد عدة مناصب منها: سردار، كاتب الحريم السلطاني، كاتب سر رئيس الخصيان، رئيس المحاسبات، دفتر دار الأقاليم، والصدر الأعظم عام 1718م، حمل لقب "داماد" لأنه كان صهر السلطان أحمد الثالث، تعتبر صدارته أزهى العصور في الدولة العثمانية؛ بحيث شهدت ازدهاراً في الأدب والفنون والعمارة، وتوثيق علاقات الصداقة مع الدول الأوروبية. للمزيد انظر: ج.هـ. مورتمان، **دائرة المعارف الإسلامية**، مادة ابراهيم باشا، تر: محمد ثابت الفندي وآخرون، ج01، ط03، 1352هـ/1933م، ص ص 49، 50.

**** - **صلح بيساروفيتش 1718م**: معاهدة أبرمتها الدولة العثمانية مع النمسا عام 1718م/ وبموجبها فقدت الدولة العثمانية قسماً من أراضيها في أوروبا، . للمزيد انظر: ماجدة مخلوف،" **بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب: إصلاحات السلطان سليم الثالث**"، ص 245-283، حوليات آداب عين شمس، مج:31، 2003م، ص 249.

[2]- Marinos, **A History of Ottoman Political Thought …,** Op.cit, P 223.

علاوةً على ذلك؛ ساهمت الطبقات الشعبية في توسيع المعارف حول أوروبا نالت فيها كتابات الأسرى، والتجار، والحجاج، حصة الأسد. غير أنّ أهم مصدر في هذا الباب تمثل في رحلة أوليا جلبي* إلى أوروبا، وتدوينه لكل ما رآه في العديد من دولها، خاصةً فيينا لما رافق بعثة قره محمد. فضلاً عن ذلك؛ أدرج منجم باشي **في كتابه جامع الدول فصولاً عن تاريخ الدول الأوروبية. ما يدل على اهتمام العثمانيين بالتاريخ الأوروبي[1].

2- منافذ التغريب ووسائله:

بتولي الداماد ابراهيم باشا الصدارة تبنّت الدولة العثمانية طوراً جديداً في الإصلاح قوامه الأفكار الأوروبية، خاصةً أنّه أدرك مدى التدهور الذي آلت إليه الدول، وقد كتب حواراً تخيلياً بين قائد عثماني وآخر مسيحي، ناقشا فيه أسباب انهزام الجيوش العثمانية أمام نظيرتها الأوروبية، وبهذا حاول الداماد إبراهيم تنبيه المسؤولين لوضع الدولة المتقهقر، وإعدادهم لتقبل الإصلاحات التي يعتزم تطبيقها[2].

فكان شعاره الاستجابة لأوروبا بسلاح العلم والفن، لأجل سلام يعود بالنفع على الإنسانية جمعاء، ويضمن مستقبلها. خاصة أنّه تيقن من استحالة استرجاع ما خسرته الدولة العثمانية من أراضٍ، وعليها إعادة التموضع في الأراضي التي مازالت بحوزتها، وتعزيز حامياتها، مع التركيز على إصلاح الجيش ومالية الدولة[3]. كما ركّز على أسباب التفوق والمدنية الأوروبية والتعرف على إنجازاتها الحضارية؛ إذ ظهرت فكرةٌ سيطرت على النخبة العثمانية مفادها أنّ الإصلاح سيكون من الخارج، بدل إعادة هيكلة المؤسسات

---

* - **أوليا جلبي (1611-1682) م** : أُليا جلبي بن درويش محمد آغا ظلي، من مواليد اسطنبول ودرس بها، تم تعيينه في مستودعات القصر العثماني من قبل السلطان مراد الرابع، فزادت معارفه الثقافية، واتسع أفقه وقدراته الأدبية والإدارية، ثم انتقل إلى فرقة السبابهية، كلّف بمهامٍ رسميةٍ إلى الدولة الصفوية، انطلق في رحلاته حول العالم عام 1630م. بدأها من اسطنبول، ثم مدن الأناضول، وتجول في القارات الثلاث آسيا، أوروبا، وإفريقيا، وانتقل إلى الحج ومنه إلى مصر، الحبشة والسودان، وتوفي عام 1682م، وترك رحلته التي دونها في عشر مجلدات، . للمزيد انظر: سهيل صابان، "**أوّليا جلبي ورحلته إلى الحجاز في أواخر القرن الحادي عشر الهجري**" ص 63-92، الدارة، مج27، ع 03، 2001، ص 63 وما بعدها.

** - **منجم باشي(1631-1702)م**: هو أحمد بن لطف الله السلانيكي الرومي، من مواليد سلانيك التي درس فيها العلوم الشرعية الأساسية، انتقل إلى اسطنبول لدراسة العلوم الشرعية، فأخذ علم الفلك من رئيس المنجمين محمد أفندي وأصبح بذلك رئيس المنجمين (منجم باشي)، كان من مقربي للسلطان محمد الرابع ، تم عزله ونفيه إلى مصر بسبب تمردات الجيش عام 1687م، وفي سنة 1690م قام بأداء فريضة الحج، توفي عام 1702م مخلفاً العديد من المؤلفات والتصانيف، في الأدب، المنطق والأخلاق، التفسير وغيرها، . للمزيد انظر: خديجة أرسلان سوزي طوغري، "**كتاب "جامع الدول" لمنجم باشي أحمد بن لطف الله وتاريخ دول العرب في عهد ثمانية سلاطين عثمانيين نموذجا**"، İstanbul Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi، ص 135-164، ع32، 2015، ص ص 136-137.

[1]-خالد زيادة، **تطور نظرة المسلمين لأوروبا**، د/ط، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2015، ص ص49-51.

[2]- برنارد لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، تر: قاسم عبده قاسم، سامية محمد، ط 01، المركز القومي للترجمة، مصر، 2016، ص 69.

[3]- Ahmed Refik Altinay, **Lale Devri**, 1st Edition, Tarih Vakfi , 2011, S 17, SS 25-27.

الأصيلة للدولة، فكان هذا سبباً في بروز مظاهر حضارية جديدة في الدولة، حتى أن عهد السلطان أحمد الثالث عرف بعصر اللاله أو التوليب*، مع بروز تأثير فكر التنوير مبكراً في الدولة العثمانية[1].

وبدأ في مد جسور التواصل مع أوروبا من خلال وسائل كثيرة أهمها:

أ- السفارات:

كان الداماد إبراهيم باشا دائم الاجتماع مع السفراء الأجانب، يستقبلهم في قصوره وجلساته، في المقابل قام بإرسال السفارات العثمانية** للدول الأوروبية، التي أخذت بعداً جديداً في هذه المرحلة [2]. فنادراً ما خلّف السفراء تقارير عن مهماتهم، وإن وجدت؛ فقد اهتمت بإظهار مكانة الدولة العثمانية والسلطان لدى الدول الأجنبية، من خلال الحديث عن مراسيم الاستقبال التي كانت تنظم للسفير العثماني، أو المعلومات العسكرية التي استطاع الحصول عليها بطرق تجسسية. بيد أنّ الأمر اختلف في هذا القرن؛ إذ أصبحت التقارير أكثر دقّة وتنوّع، فتخطت حدود مراسيم الاستقبال لتهتم بوصف المظاهر العلمية والاجتماعية. ولم تعد الهيئة الحاكمة تكتفي بالمعلومات عن الغرب التي تستمدها من

---

* - فترة اللاله أو عهد التوليب: تسمية أطلقها المؤرخ التركي أحمد رفيق بك، على الدور الثاني في عهد السلطان أحمد الثالث من 1718-1730م، يمكن تعريفه بأنه بداية حركة التجديد بحيث شعر العثمانيون برغبة ملحة لاكتشاف معالم الحياة الأوروبية والأخذ منها، وانتشرت تربية أزهار اللاله بين ل أفراد المجتمع. للمزيد انظر: البير أورتايلي، **العثمانيون في ثلاث قارات**، تر: عبد القادر عبد اللي، ط01، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 1435ه/2014م،

[1]- شريف مردين، **"أثر الثورة الفرنسية في الإمبراطورية العثمانية"**، ص 17-32، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية اليونسكو، ع 119، 1989م، ص 18.

** - كانت أولى السفارات العثمانية في أوروبا للبندقية عام 1384م، وتوالت أخرى لبقية المدن الأوروبية، أهمها بعثة علي متفرقة للملك هنري الثالث (1574-1589) م الذي لاق استقبالا مهيبا في القصر الفرنسي، بعد أن كانت السفارات تستقبل بطريقة سرية. وفي 1664م كانت سفارة قره محمد باشا (ت 1722م) إلى فيينا، ودوّن رحلته الموسومة ب"سفرنامة" واصفاً فيها مظاهر التقدم في البلاد. للمزيد انظر: Gilles Venstien, "**Les Missions Diplomatiques Ottomanes en Europe Avant L'instauration Des Ambassades Permanentes**" PP 749-773 cours In Histoire Turque er Ottomane 21-01-2008 a 16 :25, P 751.

كما أطلق على الموفد اسم مبعوث، بعدها سفير، وأصبح اختيارهم يتم من بين البيروقراطيين الرسميين للدولة، ويعتمد انتقاؤهم على القدرة والكفاءة، بدل ما كانوا مجرد حجاب أو ممن يتقن لغة البلد المرسل إليها. للمزيد انظر: محمد أفندي، **جنة الكفار سفير عثماني في باريس سنة 1721**، تح: عبد الرحيم بنحادة، تق: خالد زيادة، ط1، منشورات دار ابي الرقراق، المغرب، 2017، ص ص 20، 23.

[2]- محمد أفندي، جنة الكفار...، مصدر سابق، ص ص 20، 23.

السفراء والقناصل المقيمين في بيرا، أو من تقارير العثمانيين الغير مسلمين العاملين في مكاتب الترجمة، بل أرادت تكوين نخبة ديبلوماسية *مؤهلة للمهام المكلفة بها، وهذا ما سيتحقّق في القرن التاسع عشر[1].

كانت البداية عام 1720م عندما كلّف يرمي سكيز محمد جلبي أفندي**بسفارة إلى فرنسا، ولا تكمن أهميتها في المهمة الرسمية التي صرّح عنها الباب العالي***، المتمثلة في إقرار روابط الصداقة والتعاون بين الدولتين، وتبليغ الملك لويس الخامس عشر(1715-1774)م عن البدء في مشروع ترميم كنيسة القيامة في القدس، بقدر أهمية نتائجها وما جاء في تقريره، ليكون النموذج والمنهج للسفارات العثمانية اللاحقة وبداية نوع من الأدب عرف سفارتنامه****، خاصة أنّ هذا التقرير أصبح خارطة طريق حدّد منه السلطان أحمد الثالث وصدره الأعظم سياسة تحديث الدولة، وعليه تعتبر أحد أهمِّ روافد التغريب. فقد عُنِيَ إبراهيم باشا في اختيار شخصية السفير المكلّف بهذه المهمة، خاصة أنّ السفارة لم يكن مرحّباً بها من طرف كبار الشخصيات الفرنسية، لأسباب عدة؛ منها الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها فرنسا، ضف على هذا الصورة السيئة التي طبعت لدى الفرنسيين عن السفراء العثمانيين بعد سفارة سليمان متفرقة[2].

---

* - **الدبلوماسية:** فن إدارة العلاقات الخارجية، كلمة يونانية الأصل استخدمت منذ عهد الإمبراطورية الرومانية، وتعني مهمة حفظ وثائق الاتفاقيات الخارجية المعروفة ب الدبلوما. للمزيد انظر: أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، ط 03، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص 518. كان للسفارات الديبلوماسية بين المسلمين والغرب، أهمية كبيرة للحفاظ على العلاقات بين الطرفين، فكان الحكام المسلمين يحرصون على إرسال أحد أتباعهم، من المسيحيين أو اليهود للاتصال مع حكام أوروبا، فكان تبادل السفارات بين هارون الرشيد وشارلمان، وسفارة الملكة الإنجليزية بيرتا للخليفة العباسي المكتفي عام 906م، وسفارات حكام الأندلس، وسكان شمال أوروبا، ولو أن الروايات في هده السفارات متضاربة، لكن وحتى القرن التاسع عشر، ظلت السفارات العثمانية مؤقتة غير دائمة في الدول الأوروبية، عكس هذه الأخيرة التي كانت دائمة منذ القرن الخامس عشر. للمزيد انظر: لويس، **اكتشاف المسلمين لأوروبا**...، مرجع سابق، ص 108-110.

[1]- ثريا فاروقي، **الدولة العثمانية والعالم المحيط بها**، تر: حاتم الطحاوي، ط 01، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2008، ص 305، ص 355.

- **يرمي سكيز محمد جلبي أفندي (ت 1732م): اسمه الحقيقي محمد فائزي، عرف بلقب يرمي سكيز لأنه كان ضمن الأورطة ثمانية وعشرون في فيلق الانكشارية، ولد في أدرنه عام 1670م، من عائلة جورجية الأصل والده سليمان آغا ضابط في فرقة الإنكشارية، مما جعله مقرباً من الهيئة الحاكمة في إسطنبول ، عُرف بشغفه بالآداب والعلوم، تقلّد عدة وظائف ومناصب، فكان ضمن الوفد التي وقع معاهدة بيساروفيتس 1718م؛ لكنه عرف بسفارته إلى باريس 1720-1721م التي كان لها أثر كبير في انفتاح الدولة العثمانية على المدنية الأوروبية، نفي سنة 1731م إلى جزيرة قبرص تحت لقب والي، وظل فيها إلى أن توفي. للمزيد انظر: محمد جلبي، **جنة النساء والكافرين سفارتنامه فرنسا**، تر: خالد زيادة، ط1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة،2014م، ص13 وما بعدها.

***- **الباب العالي**: مقر رئيس الوزراء أو مقر الحكم في الدولة العثمانية، وقد أنشأه السلطان محمد الرابع سنة 1654 م. وأطلق فيما بعد اسم المكان على ساكنه وهو يعني الوزير الأعظم. للمزيد انظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 49.

****- **السفارتنامه:** ليست تقرير ديبلوماسي، كالذي أصبح معتمدا في القرن التاسع عشر، الذي يحوي دواعي السفارة وما حققته من نتائج، بل هو نوع من التقارير، الفقيرة من حيث المعلومات السياسية، إلّا أنّه ثريٌّ من حيث وصف مختلف الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية في البلدان الأوروبية. وكان لها الأثر في تحديد معالم الاختلاف بين الشرق والغرب، وعرّف بالمعالم الحضارية التي تشهدها أوروبا. للمزيد انظر: محمد أفندي، **جنة الكفار**...، مصدر سابق، ص ص 25، 26.

[2]- Venstien, Op.cit, P 767.

ما جعل السفير الفرنسي في اسطنبول De Bonnac يؤكد على ضرورة أن يكون السفير المبعوث ذو حنكة وخبرة، يتمتع بقدرة على الحوار والتأقلم مع المستجدات، ومرونة في التعامل مع تقاليد الغرب الأوروبي. كل هذه الصفات توفرت في شخصية يرمي سكيز، ولما عرض اسمه على دي بوناك، كتب في تقريره حول هذه السفارة ما يلي:"...**إنّه رجل على قدر كبير من اللطف والأدب، في سلوكه وعباراته، مفعماً بهاءً وجلالاً، ومتحمس لتحمل هذه المسؤولية بكل أمانةٍ وشرفٍ...**"[1]. وعليه انطلقت السفارة في أكتوبر 1720م، واستغرقت عاما كاملا، وقد تكونت من حوالي سبع وثمانين فرداً أشهرهم سعيد أفندي*، وكان تحرير تقرير الرحلة أوّل مهمة كلّف بها محمد جلبي يرمي سكيز بعد عودته إلى اسطنبول[2].

تعد هذه السفارة نقداً ذاتياً، وتعبيراً عن الرؤية للآخر، ومعرفة أسرار أوروبا، ليكون التقرير السفاري باب من أبواب عبور المؤثرات الأوروبية، ويكون للسفير دور في عملية الإصلاح الذي ستنطلق فيه الدولة ويستمر حتى إلغاء السلطنة. ولو أنّ بعض السفارات كانت قد ذكرت جانباً من التطور الذي باتت تعيشه أوروبا، فهذا أوليا جلبي؛ يتحدث عن فيينا وطرقاتها، والآلات الميكانيكية فيها، لما رافق سفارة الدولة عام 1665م. نفس الأمر ذكره بعض من شارك في محادثات بيساروفيتش، عندما وصلوا مدينة فيينا ومبانيها. غير أنّ ما ميزّ تقرير محمد أفندي؛ تركيزه على المظاهر الحضارية الأوروبية التي يمكن أن تجسّد في الدولة العثمانية، كما وصف الحياة اليومية للمجتمع الغربي سواء لدى الطبقة الحاكمة أو حتى الطبقة العامة، في حين نجد من النادر أن يأتي على ذكر ما يتعلق بالسياسة والجيش والإدارة [3].

لكن المدقق في التقرير؛ يجد أنّه لا يخلو من الملاحظات السياسية والعسكرية، فتحدث عن كثرة عدد الوزراء في النظام الفرنسي؛ حيث تتوزع عليهم مهام مختلفة، في حين تتركز جلها في يد السلطان أو الصدر الأعظم لدى العثمانيين. إضافة لذكره نظام الوصاية (La Régence) وأبدى استغرابه واعجابه في نفس الوقت بهذا النظام، فبحث عما يقابله لدى العثمانيين وكانت وظيفة الاله (المعلم) هي الأقرب، مع أنه بسرعة لاحظ الفرق في الصلاحيات بين الوظيفتين، ودوره في انتقال السلطة بسلاسة دون الفوضى التي كانت في غالب الأحيان ترافق السلطان في توليه الحكم[4].

---

[1]- يكرمي سكيز، مصدر سابق، ص ص 26، 27.

*- **سعيد أفندي (توفي 1761م)**: ابن السفير محمد جلبي أفندي يرمي سكيز، ولد في إسطنبول، بدأ وظائفه في مكتب قلم الصدارة العظمى، سافر مع والده إلى باريس كسكرتير سفير، كان السبب الرئيسي في وضع لبنة مشروع المطبعة للدولة العثمانية، كما أنّ تمكنه من اللغة الفرنسية، أهله ليكون بدوره سفيرا في روسيا عام 1730م، ثم السويد، بعدها فرنسا عام 1742م، . للمزيد انظر: Tahsin Özcan, Mehmed Said Efendi, **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi** cilt 28, Ankara, 2003, S 524.

[2]- يكرمي سكيز، مصدر سابق، ص 64.

[3]- Stéphane Yerasimos, "**Explorateurs de la Modernité. Les Ambassadeurs Ottomans en Europe**", PP 65-82, In Genèses, 35, L'Europe Vue D'ailleurs, P 69-71.

[4]- محمد أفندي، **جنة الكفار**...، مصدر سابق، ص 38.

ولعل هذا كان بداية التفات العثمانيين للنظم السياسية المنتشرة في أوروبا، المختلفة عن النظام الثيوقراطي*المنتشر في الدولة العثمانية. والمتتبع لحيثيات هذه السفارة من عواملها الحقيقية، وظروف الدولة وقتها وسياستها، يدرك أنّ مهمة السفير هو التركيز على المظاهر المدنية دون العسكرية، فالسلطة العثمانية تتطلع للسلام الذي سيمكنها من إصلاح أوضاعها، والارتقاء للقوة التي باتت تمتلكها أوروبا، لهذا كانت المظاهر السياسية والعسكرية ثانوية في تقريره، مقارنة بوصفه للجوانب العلمية والتقنية والمعمارية[1].

لكن الجدير بالذكر؛ أنّ محمد يرمي سكيز تمكن من أداء مهمته التي عين لأجلها، والتزم تماماً بما طلب منه، فوصف وشرح كل المظاهر المدنية، والعلمية، والفنية التي رآها في فرنسا، وبلغة جميلة استطاع أن يوصلها للقائمين على سياسة الدولة، وقد مكّنه من ذلك دقة ملاحظته وبديهته، إضافة لتكوينه العلمي الذي اكتسبه من خلال ترجمة كتاب الشهروزي **ثمرة الشجرة** وهو كتاب عن الفيزياء؛ حيث لاحظ المظاهر العلمية والتقنية، فوصفها وصفاً دقيقاً كالمصانع والمرصد الفلكي، والآلات المستخدمة هناك إضافة للآليات الحديثة في النقل والجر[2].

فيقول في وصف مصنع السجاد أنّه يتكون من مائة آلة، وما بين خمس مائة إلى ست مائة عاملٍ، إضافة لوصفه طريقة نسجها وتزيينها، بالألوان والقصب والذهب، نفس الأمر عندما وصف مصنع المرايا، فذكر عدد الآلات والعمال بها ومراحل تصنيعها. أما زيارته للمرصد الفلكي فكانت من أهم تجاربه، إذ وصف كل أجزائه وما يحتويه من آلات فلكية، وقدرتها في رصد الكواكب، والنجوم، والظواهر الفلكية، وتحدث عن طرق رفع المياه ووصف التلسكوب بدقة. وعند حديثه عن قناة ميدي Canal De Midi نقلها بكل أجزائها وميكانيزماتها، دون أن يغفل عن تكلفتها والأهمية الاقتصادية للقناة، ودورها في عملية النقل وتسهيله. وفي نفس السياق أولى اهتماماً بالطب والصيدلة، وأشاد بتطور هذا المجال، وما يتبعه من علوم التشريح وعلم النبات[3].

بيد أنّ أهمّ ما ركز عليه في التقرير هو المنشآت العمرانية الحضارية، وإظهاره مدى الإعجاب الذي أصابه برؤيتها، فأسهب في وصفها وسرد تفاصيلها، وزخارفها، وأثاثها، وتزيين جدرانها باللوحات الفنية، كالقصور الملكية مثل قصر فرساي Versailles، قصر سان كلو Saint cloud، قصر ميدون Meudon .

---

* - **النظام الثيوقراطي**: الحكم القائم على أساس التفويض الإلهي، وهو مذهب سياسي يفسر قيام الدولة على أساس ديني، فالسلطة مصدرها الله، والحاكم يختاره الله، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. للمزيد انظر: عطية الله، مرجع سابق، ص 264.

[1]- محمد أفندي، **جنة الكفار**...، مصدر سابق، ص 64.

[2]- Beki Haleva, "**la Relation de Voyage de Yermisekiz Çelebbi Mehmet Efendi et son Impact**", PP 27-39, in Synergies Turquie, n° 5, Université Technique de Yıldız, Turquie, 2012, P 32

[3]- Yirmisekiz Mehmet Celebi, **Bayan Ma Dhakarahu Muhammad Afandi Al-Awalji Al-Marsul Min Taraf Al-Dawùah Al-Aliyah Ila Faransa Wa-ma Shahadahu Hunak**, d 1732, Manuscript, Undated, MS Arab SM 191, Houghton Library, Harvard University. P 64- 65, 73, 10-14, 35-36.

كما لم يخفِ إعجابه وسحره بالحدائق التي شاهدها، دون أن يتغافل عن أي تفصيل. كما أبدى استغرابه من قناة مارلي وآلية عملها، لتوصيل المياه من نهر السين لقصر فرساي، كما أبدى دهشته وهو يزور المكتبة الملكية، ويتعجب من كم المخطوطات والكتب العربية، فضلاً عن حديثه عن دار الأوبرا التي شاهدها لأوّل مرة. مع هذا استطاع شرح العرض، مع وصف دقيق للبناء في حد ذاته، وحديثه عن الحفل الراقص في القصر الملكي، ووصفه للآلات الموسيقية وابدائه الإعجاب بها. دون أن ننسى تعقيبه عن بعض السلوكيات الاجتماعية التي لاحظها، مثل تحرّر النساء الفرنسيات، ومدى الاحترام الذي يتلقونه، ومشاركاتهم في الحياة الاجتماعية اليومية، أو في الحفلات والتظاهرات الثقافية التي نظّمت كالأوبرا وحفلة الباليه[1].

ومن شهادات الفرنسيين وتقاريرهم، يتضح لنا أنّ محمد أفندي خلّف صورة طيبة، رسخت في أذهانهم عن السفير والعثمانيين ككل، من خلال ما أظهره من لباقة وكياسة. وفي هذا يقول ماتيو ماريه وهو أحد محامي البرلمان في باريس، أنّ السفير العثماني تصرف كأن متحف اللوفر بيته. كما أشادوا بطريقة تعامله مع النساء التي كلها نبل واحترام، ومع الشخصيات التي قابلها كل حسب رتبته وموقعه[2]. إضافة لعدم تخليه عن عباداته الإسلامية وعاداته وتقاليده الشرقية، التي كانت سبباً في الفضول الذي أبداه الفرنسيون للبعثة ككل.[3] .

حتى أنّ الفرنسيين قرّروا في فترة تواجد محمد أفندي بباريس، إقامة أقسام تعليم اللغة التركية والعربية في مدرسة اليسوعيين، وتكوين مترجمين بدل إرسالهم لإسطنبول وبلاد الشام، وتم اسناد هذه المهمة إلى السيد باروت، الذي ثمن قدراته في اللغات الشرقية السفير العثماني نفسه[4]. وهذا يدل على الاستحسان الذي طبع في نفوس الفرنسيين للعثمانيين، وضرورة تكثيف الروابط، وما يستدعي الملاحظة أنّ جريدة لاريجانس Journal de la Régence نشرت تفاصيل تواجد السفير، وكل زياراته وتحركاته منذ أن وطئت قدماه باريس، كما أشار فاينشتاين لما قام بتحقيق مخطوط **Le Paradis Des Infidèles**، إلى أن مونتسيكيو في رسائله الفارسية، استلهم شخصياته الخيالية من سفارة محمد جلبي؛ إذ كانت له فرصة من خلال هذه الشخصية، أن يتعرف على الشرق ونظرته لفرنسا وردود فعله[5].

---

[1]- Yirmisekiz Mehmet Celebi, Opcit, Pp 32-63.

[2]- Olivier Bouquet," **Les Nouveaux Usages De L'Adab : Belles Lettres, Bonnes Maniéres et Pratiques des Langues Chez Les Représentants De La Porte Ottomane (WVIIIe-XXe siécle)**", PP 251-280, in Adab And Modernity A" Civilising Process" ? (Sixteenth-Twenty First Century), Edited by Catherine Mayeur Jaouen, Brill, Leiden, 2020, P 259.

[3]- Venstien, Op.cit, P 786.

[4]- Jean Buvat, **Journale De La Regence 1715-1723**, Tome 02, imprimeur de l'empereur, Paris, P 267.

[5]- Ekrem Aksoy, "**Yirmisekiz Çelebi Mehmet Efendi Et Montesquieu**", SS 191-202, in Frankofoni, sayı 39, 2021, S 201.

لا جدل في أنّ سفارة محمد يرمي سكيز، كانت أوّل لقاء ثقافي عثماني أوروبي، يتم فيها استيعاب التباين والاختلاف، ويكوّن نظرةً عن أوروبا من تجربةٍ شخصيةٍ وتقبله للآخر، انعكس في تقريره الذي فتح أوّل أبواب الدولة العثمانية على المؤثرات الغربية. وإن كانت تجربة قصيرة اقتصرت على جوانب ضيقة، ربما سببها الظرف الذي كانت فيه الدولة؛ حيث كانت تحاول الابتعاد عن جو الحروب والهزائم، وتجربة مظاهر حياة جديدة، أو أنّ السلطان والصدر الأعظم لم يعرفا كيفية الاستفادة من الحضارة الأوروبية، وربطاها بالمظاهر دون الجوهر. فيقول أحمد جودت في هذا **"وقد ظهر في ذلك العصر ميل الدولة إلى السير في طريق المدنية، ورغبتها في ترتيب عسكر منظم، غير أنّها تركت الرؤوس وتمسكت بالأذناب، بل شرعت في زخرف البنيان من غير أن تنظر إلى أساسه"** [1].

فضلاً عن ذلك؛ أحدثت سفارة يرمي سكيز ثورة في الدبلوماسية العثمانية، فبغض النظر عن تحوّل تقريره لنموذج في كتابة التقارير السفارية. لكنه دمج السفير في العملية التحديثية والإصلاحية، فأصبح أداة لوصف التقدم الأوروبي، ودمج الدولة مع هذا الواقع، الذي سيتجسد على طول القرن الثامن عشر، من خلال تزايد السفارات العثمانية للدول الأوروبية، وما نتج عنها من تقارير لا تقل أهمية، كسفارة أحمد رسمي أفندي لفيينا وبرلين، وسفارة عزمي أفندي لنفس المدينة [2].

ويعد تقرير السفير أبو بكر راتب أفندي* لفيينا عام 1792م، ثاني تقرير يصنف بعد سفارتنامه محمد جلبي يرمي سكيز من حيث الأهمية، وقد تم تكليفه بإعداد تقرير مفصل عن رحلته والمؤسسات التي زارها - في الوقت الذي كانت تبحث فيه النمسا عن حليف ضد فرنسا - ففتحت له أبواب مصانعها وثكناتها العسكرية، جامعاتها وأكاديمياتها. فزار الأكاديمية الشرقية في فيينا، التي كان أحد طلبتها المؤرخ جوزيف فون هامر، الذي ساعده في التعرف وفهم التطورات العلمية التي كانت تعرض عليه، كما اشترى بعض المعدات العلمية والهندسية، جلبها معه لإسطنبول. وجاء في تقريره وصفاً للتكنولوجيا العسكرية، والوضع السياسي والفكري والاجتماعي لأوروبا، وانطلاقاً من هذا التقرير وضع مشروع إصلاح شامل،

---

[1]- أحمد جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج 01، تر: عبد القادر الدنا، مطبعة جريدة بيروت، 1890، ص 75.

[2]- Lela Gibson**, "Diplomacy and Cultural Exchange : Ebubekir Ratib Efendi's Mission to Vienna, 1792"**, Presented at "**Ottoman-European Exchange in Commerce, Finance, and Culture"**, in Newnham College, University of Cambridge, P 03.

* **أبوبكر راتب أفندي (ت 1799م):** ولد بقسطموني، كان والده من طبقة العلماء ما سهّل عليه الالتحاق بالبيروقرطية العثمانية، ويرتقي في المناصب، حتى أصبح معلّم وكاتب ولي العهد سليم الثالث، كان يساعده في كتابة رسائله للويس السادس عشر، ثم أصبح أحد المستشارين المقربين للسلطان سليم، بعد توليته العرش عيّنه رئيس الكتاب، وهو منصب يخوله إدارة السياسة الخارجية للدولة. للمزيد انظر: Sema Arikan, Ebûbekir Râtib Efendi, **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi,** cilt 10, Ankara, 1994, S 277.

أطلق عليه اسم النظام الجديد* الذي تبناه السلطان سليم الثالث (1789-1808)م [1]. وفي عهده ظهرت السفارات الدائمة لأوروبا عام 1793م، بإنشاء السفارة العثمانية في لندن، وتوسعت إلى فيينا 1794م، برلين 1795م ثم باريس[2].

وقد رافق السفراء الدائمين، مترجمون يونانيون يتقنون اللغات الأجنبية، إضافة لعدد من الشباب العاملين في السكريتارية، أوكلت لهم مهمة تعلم لغات تلك البلدان بالأخص الفرنسية، إلى جانب العلوم والفنون الأوروبية، كما كانوا يدونون ملاحظاتهم عن تلك المجتمعات، وعند عودتهم يلتحقون بوظائف مرموقة في الجهاز البيروقراطي للدولة، وشكلوا بهذا طبقة مشبعة بالأفكار الغربية من بينهم محمد رئيف أفندي ويوسف آغا أفندي، اللذين عيّنا السكرتير العام للصدر الأعظم ما بين 1800م و1805م[3].

لم يطل عمر السفارات الدائمة؛ فبعد الثورة على سليم توقفت تماماً لما يزيد عن عشرين سنة. مع هذا كانت منفذاً هاماً للحضارة الغربية، ساهم السفراء فيها بنقل صورة أكثر وضوحا وواقعية عن الدول الأوروبية ومجتمعاتها، خاصة في مجال التقدم العسكري والتكنولوجي، ونبّهوا للفارق الحضاري بين أوروبا والدولة العثمانية، كما أكّدوا على ضرورة التغيير بالاعتماد على علوم وفنون أوروبا. في نفس الوقت تبنوا ثقافة مختلفة عن الأنظمة الثقافية الدينية الكلاسيكية للدولة؛ حيث غلبت على أفكارهم عقلية علمانية عملية، اكتسبوها نتيجة تراكم خبراتهم في مجال وظائفهم، فتمكّنوا من التعرف على أنظمة الحكم الأوروبية، واستيعاب الثقافة الغربية. وبازدياد نفودهم في الادارة العثمانية مع مطلع القرن التاسع عشر، كانت لهم اليد الطولي في الإصلاحات والتنظيمات التي عرفتها الدولة حينها [4].

ومما ذكرناه؛ نستطيع أن نخلص إلى أهمية السفارة العثمانية في البلاد الأوروبية، وكيف كانت عاملاً مهماً في نقل صورة عن هذا العالم، المختلف تماماً عن الدولة العثمانية، وعن الصورة التي كونها العثمانيون حوله، ومع مرور الوقت لم يكتف السفراء في نقل الصورة، وإنّما في نقل الأفكار والأنظمة.

---

*- **النظام الجديد 1792م:** مجموعة إصلاحات جسدها السلطان سليم الثالثفبمجرد عقد صلح ياسي مع روسيا سنة 1792م، باشر السلطان إصلاحاته؛ متخذاً من فرقة صغيرة كوّنها الصدر الأعظم خوجة يوسف باشا (1786-1789)م، أثناء الحرب من الأسرى المتقنين لاستخدام الأسلحة الروسية، والتقنيات الأوروبية لتكون نواة لجيشه الجديد، والذي أقامه في ثكنة جفتلك لاوند، كما استعان بأربعة ضباط فرنسيين لتدريبه. وحتى لا يشكّل إصلاح الجيش ونفقاته عبئاً على الخزينة، ويدخل الدولة في صراع مع القوى التقليدية، لزم إنشاء خزينة خاصة به عرفت بإيرادي جديد، خصصت لها بعض ضرائب المنتجات الزراعية كالتبغ والبن والصوف، إضافة لضرائب التيمارات التي تم إعادة تنظيمها وربط مداخيلها بها. للمزيد انظر: Stanford Shaw, **The Nizam-ı Cedid Army under Sultan Seli III 1789-1807** , PP 168-1804, in Oriens, Vol. 18/19, Brill, 1965, Pp 169-174.

[1]- Gibson, Op.cit, Pp 07-10.

[2]- مرادجه دوسون، **نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية**، تر: فيصل شيخ الأرض، الجامعة الامريكية، لبنان، 1942م، ص 24.

[3]- لويس، **اكتشاف المسلمين لاوروبا** ...، مرجع سابق، ص ص 142، 143.

[4]- أوغلى، **الدولة العثمانية**...، ج1، مرجع سابق، ص ص 609، 610.

ب- المطبعة:

مثلما كانت السفارة أوّل منفذٍ للتغريب وللمؤثرات الأوروبية في الدولة العثمانية، فإنّها كانت سبباً مباشراً لظهور منفذٍ آخر لا يقل أهمية، إن لم نقل يتفوق عليها، من حيث ما أحدثه من تغيير على الساحة السياسية، والعسكرية، والفكرية، للدولة العثمانية. تمثّل هذا الرافد في ظهور المطبعة بالحروف العربية؛ حيث تعد أهم عمل ثقافي يحسب لهذه الفترة لنشره العلوم، خاصةً تلك التي كانت سبباً لتقدم أوروبا وجيوشها، ولطبع كتب أقل تكلفةٍ تنتشر بين عامة الناس، فيستفيدوا من العلوم والفكر الجديد، بدل بقاء الكتاب حكراً على السلطان والطبقة المقتدرة.

لهذا لاقت فكرة المطبعة استحسان السلطات، أوّل ما طرحها سعيد أفندي بعد زيارته لفرنسا ضمن سفارة والده، وفكرة المطبعة لم تكن غريبةً عن العثمانيين*، إلّا أنّ تجسيدها حالت دونه أسبابٌ كثيرةٌ، فامتلاك الطوائف الدينية للمطبعة، جعلهم يوجّهونها لأغراضٍ تبشيريةٍ، ما انجر عنها مشاكل كثيرة ربما أخطرها، ما حدث عهد السلطان مصطفى الثاني لدى الطائفة الأرمنية**، ما اقتضى إصدار مرسوم سلطاني يحظر الطباعة[1].

* - لم تكن المطبعة والكتب المطبوعة غائبة عن المشهد العثماني، فأولى الكتب المطبوعة بالأحرف العربية طبعت في أوروبا، بالضبط في إيطاليا، ومعظمها كانت كتب دينية لأجل توجيهها لمسيحيي الدولة العثمانية، وربط الكنائس الشرقية بروما، أو لأجل المتاجرة بها في الشرق حيث طبعت «مجموعة كتب ابن سينا"، وكتاب "تحرير أصول اقليدس"، ونشرت في أسواق ومكتبات إسطنبول والبلاد العربية. ولم تكن مطبعة إبراهيم متفرقة هي الأولى من نوعها، فالأقليات عرفت المطابع بعد فترة وجيزة من ظهورها في أوروبا، حيث امتلك اليهود بعد 1493م مطبعة في إسطنبول وأخرى في سلانيك. كما امتلك الأرمن مطبعة بإسطنبول عام 1568م، إضافة لليونان الذين جلبوا مطبعة من لندن وافتتحوها في إسطنبول عام 1627م، أما في البلاد العربية فظهرت عام 1610م عندما أنشأ رهبان دير قزحيا مطبعتهم المارونية، ومطبعة أخرى في حلب عام 1706م. ما يعني أنّ المطبعة والطباعة كانت معروفة لدى عامة الناس، ويؤكد المستشرق غالان أنّ الكتب المطبوعة باللغة العربية ظهرت أوّل مرة في البندقية عام 1514م، ثم نشرت في أراضي الدولة العثمانية، كما طبع كتاب بالأحرف العربية في عهد مراد الثالث بعد أن حصل أحد الأجانب على فرمان سلطاني يسمح له بذلك. بينما ذكر بجوي الذي عاش القرن السابع عشر، في تاريخه الطباعة وأهميتها وشرح طريقة عملها، وحتى لما زار محمد جلبي يرمي سكيز المطبعة في سفارته، لم يفصّل في وصفها وأطلق عليها اسم الباصمة، الاسم الأكثر شيوعا للمطبعة عند العثمانيين. وهذا ما يدل على أنّ المطبعة وفكرتها ليست غريبة على العثمانيين. للمزيد انظر: سليم نزهت، **تاريخ الطباعة في تركيا 1729-1929**، تر وتع: سهيل صابان، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1993م، ص 12-35. وأيضا: وحيد قدورة، **بداية الطباعة العربية في إسطنبول وبلاد الشام: تطور المحيط الثقافي (1706-1787)**، تق: عبد الجليل التميمي، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، تونس، 1992م، ص 21، 25.

** - انزعجت السلطات من قيام الطوائف الدينية في استغلال المطبعة، لنشر كتبهم الدينية بمختلف اللغات، وما أزّم الوضع؛ تنافس الطوائف فيما بينها؛ إذ حدثت فوضى بين الطائفة الأرمنية عهد مصطفى الثاني، عندما حاول أحد رجال الدين المنشقين عن الطائفة الارثوذكسية، يدعى هاتشا دوريان نشر الكاثوليكية بين الأرمن، ما أثار حفيظة الأورثوذكس، فتدخل السلطان وأصدر فرمان همايوني حظر فيه المطبعة. للمزيد انظر: Alpay Kabacalı, **Türk Kitap tarihi**, cilt 1, ikinci baskı, Cem Yayınevi, Istanbul, 1989, Ss 28,29.

[1]- A.E, S 28.

ضف إلى ذلك؛ سياسة الانغلاق التي انتهجتها الدولة العثمانية، ثم رفض الهيئة العلمية لهذا الاختراع، وأيضا كثرة الخطاطين والخوف على رزقهم، وميل العثمانيين لجماليات الخط*. بهذا تأخّر إنشاء المطبعة حتى عصر التوليب، وجسدها إبراهيم متفرقة ** الرجل الذي أدخل فكرة التغيير والتفكير العلمي الحديث، بتمويل من الداماد ابراهيم باشا، بعد أن كتب رسالة في 1726م بعنوان **وسيلة الطباعة**، تتضمن المطبعة وأهميتها في نشر العلم، وقدمها لمسؤولي الدولة والعلماء بغية اقناعهم بالمشروع، وتمكن بهذا من الحصول على فتوى شرعية من شيخ الإسلام ينيشهريلي عبد الله أفندي، أجازت طبع الكتب العلمية دون الكتب الشرعية، وبناءً على هذا تم إنشاء المطبعة عام 1728م، بعد صدور فرمان سلطاني وعرفت بـ بصمة خانه [1].

في حين أكّد بعض المؤرخين أن إبراهيم متفرقة وسعيد أفندي أسسا المطبعة، قبل إصدار الفتوى والفرمان السلطاني، وهذا في بيت متفرقة بسنتين قبل الافتتاح الرسمي [2]. وتم تشكيل لجنة لمتابعة ومراقبة الأعمال، التي تُطبع وتُصحّح أخطائها اللغوية، أما عن الآلة والأدوات فالكثير اتفق على أنّها جلبت من هولندا، بينما صبت الحروف في إسطنبول، لأنّها كانت متقنة بطريقة لا يمكن أن تكون من صنع أجنبي. كما استقدم العمال الفنيين من ألمانيا، وعمل بها أرمن ويهود، وتم وضع أربع طابعات للكتب واثنين للخرائط[3].

استطاع بهذا متفرقة أن يؤسس أوّل دار طباعة تركية، وبعد سنتين كللت مجهوداته بأوّل عمل مطبوع، وهو معجم **وان قولي** في جزأين، وهو ترجمة تركية لمعجم **الصحاح للجوهري**. توالت بعدها الأعمال المطبوعة وتنوعت بين كتب في اللغة والأدب التركي، ومعاجم لتعليم اللغة العربية والفرنسية،

---

* - كان العثمانيون يفضلون ابتياع الكتب المخطوطة باليد على الكتب المطبوعة، وهذا بسبب ميلهم لفنيات الخط العربي، فيقول المستشرق غلاند في مقدمة كتاب المكتبة الشرقية لهربلو، أنّه رأى الأعمال المنشورة لابن سينا في مكتبة بإسطنبول، ورغم أنّها أقرب في طبعها لخط اليد، إلّا أنّها بقيت مدة طويلة دون أن تجد من يشتريها، في حين بيعت نسخ مخطوطة لنفس الأعمال وبمبالغ أكبر. للمزيد انظر: نزهت، مصدر سابق، ص 13.

** - **إبراهيم متفرقة:** شخصية سياسية وفكرية، ينحدر من أصل مجري، يرجح تاريخ ميلاده إلى عام 1670م، أسره العثمانيون في كولوزفار عام 1691م. اعتنق الإسلام وكتب الرسالة الإسلامية، انخرط في صفوف الجيش العثماني وارتقى لمنصب متفرقة، ونظراً لاتساع ثقافته واتقانه العديد من اللغات، أرسل في مهام ديبلوماسية لأمير يوجين سافوى في فيينا، كما اشتغل مترجم في الحرب العثمانية النمساوية 1716- 1718م، ثم مترجم للأمير المجري راكوزي الذي قاد حرب ضد نفوذ آل الهابسبورغ في المجر، وبذلك حصل على لقب ترجمان الباب العالي. ونظراً لخدماته نال ثقة الداماد إبراهيم باشا، الذي أعطاه كل الصلاحيات لإنشاء المطبعة. للمزيد انظر: Ibrahim Müteferrika, **Traité de la taktique ou Méthode Artificielle Pour L'ordonnance des Troupes (1769)**, Edition Etablie par Ferenc Toth, Institu de Stratigie Comparée, Hongrie, 2018, P17,18. وأيضا: نزهت، مصدر سابق، ص 46.

[1]- Adil Şen, **Ibrahim Müteferrika ve Usülü'l Hikem Fi Nizami'l Ümem**, Türkiye Diyanet Vakfı, Türkiye, 1995, SS 50-57.

[2]- نزهت، مصدر سابق، ص 46.

[3]- Şen, A.G.E, Ss 60-61.

كقاموس منسكي التركي الفرنسي، والعديد من كتب التاريخ والجغرافيا، كتحفة الكبار في أسفار البحار لكاتب جلبي، وتاريخ سيّاح وكتاب تاريخ الهند الغربية، ومرآة العالم جهننامه، إضافة لتقويم التواريخ وكتاب تاريخ نعيمه. وقد قام متفرقة بتحقيق هذه الكتب وتنقيحها وفهرستها، وإعادة رسم الخرائط الموجودة به فضلاً عن مؤلفاته[1]. وبهذا يكون إبراهيم متفرقة ومطبعته قد ساهما في يقظة علمية حقيقية لدى العثمانيين، قائمة على نشر العلوم الحديثة والتأليف والترجمة، التي بإمكانها دفع عجلة الإصلاح والتحديث. لتكون هذه المرحلة بداية لنهضة علمية تحديثية في السلطنة، وليكون كتابه أصول الحكم في نظام الأمم، إعلاناً ودعوةً صريحةً للتغريب.

بيد أنّ وفاة إبراهيم متفرقة عام 1758م، ومساعده إبراهيم أفندي شلّ عمل المطبعة، لانعدام كفاءة تشغيلها. وبقيت لأكثر من عشرين سنة متوقفة، حتى عهد عبد الحميد الأوّل (1774-1789)، فعين كل من راشد محمد أفندي، والمؤرخ واصف أفندي لإعادة بعثها، بعد شراء آلات الطباعة من ورثة متفرقة، وغطت الخزينة كل تكاليفها، لتنطلق في العمل مرة ثانية عام 1785م بإصدار فرمان سلطاني. وبذلك استكمل طبع الكتب التاريخية واللغوية والأدبية التي أوصى بها إبراهيم متفرقة، كتاريخ سامي وكتاب الكافية لابن الحاجب. لكن بعد إعدام الصدر الأعظم خليل حميد باشا (1782- 1785)، أغلقت لغاية عهد سليم الثالث؛ إذ تم افتتاحها مرة ثالثة عام 1792 برئاسة راشد محمد أفندي، ليتم طبع ثلاثة كتب عسكرية ترجمها قسطنطين ايبسيلانتي وهي: فن الحرب، فن الألغام، فن المحاصر، إضافة لأعمال المهندس الفرنسي فوبان لتتوقف سنة 1798م [2].

الجدير بالذكر؛ أنّ مطبعة أخرى كانت تنشط هذه الفترة في إسطنبول، أُفتتحت في السفارة الفرنسية على عهد السفير شوازل غوفييه Choiseul Gouffier * عام 1785م، وكلّف بها جان سيمون ديسراند. أصدرت هذه المطبعة ثلاثة كتب وهي: **أصول المعارف في ترتيب الأوردو وتحصينه مؤقتا**، لمهندس عسكري فرنسي، كان يعمل في مدرسة الهندسة، يدعى دولافييت كلافا، إضافة لكتاب عن البحرية وآخر لتعليم اللغة التركية. بيد أنّ المطبعة تحولت بعد الثورة الفرنسية لمركز للدعاية للثورة ومبادئها بغية كسب تأييد الدولة، فتم إصدار **نشرية الأخبار Bulletin Des Nouvelles** للتعريف بأخبار فرنسا [3].

---

[1]- نزهت، مصدر سابق، ص 49 وما بعدها.

[2]- Kabacalı, A.G.E, Ss 60-63.

[*]- **شوازل غوفييه** (1752-1817) م: سفير فرنسي خليفة دالامبير في الأكاديمية الفرنسية، عين سفيراً لدى الباب العالي عام 1784م وصاحبه في سفارته بعثة من الخبراء، والضباط، والرسامين، والطوبغرافيين، والشعراء، والعمال. للمزيد انظر: زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**...، مرجع سابق، ص 49.

[3]- Kabacalı, A.G.E, SS 64-68.

زيادة على ذلك؛ افتتحت مطابع في اسكودار وقمبرة خانه، طبعت حوالي خمسة وأربعون كتاباً. في هذه الفترة تساهل علماء الدين في طبع الكتب الدينية بعد مدة من التحريم، بسبب سهولة طبع الكثير منها وتيسيرها للطلبة، انطلاقاً من مبدأ الأعمال بمقاصدها[1]، فكان أوّل كتاب ديني يطبع هو رسالة محمد بن بير علي بيرجيفي عام 1803م[2]، وهكذا ساهمت المطبعة في تفعيل اليقظة الفكرية والعلمية لدى العثمانيين، وفتحت باباً آخر لتسرب الأفكار التغريبية، في سبيل إصلاح وتحديث مؤسسات الدولة.

ج- الترجمة ونقل علوم وتقنيات أوروبا:

مثّلت حركة الترجمة ثالث وسيلة للتغريب، وقد مارسها العثمانيون من سلاطين وعلماء ورجال دين منذ بداية الدولة، نظراً لوقوع الدولة على حدود الدول الأوروبية كالمجر والنمسا، وضموا الكثير من الشعوب الأوروبية إليهم، ثم لأهمية الترجمة في الانفتاح على الثقافات المجاورة، وتوسيع الرؤية السياسية والفكرية. وكانت الترجمة في العهود الأولى للدولة تتم من اللغة العربية والفارسية، نظراً للارتباط الديني والأدبي بهاتين اللغتين، فترجمت أمهات الكتب العربية والفارسية للغة التركية. أما في الدوائر الرسمية فقد وجد منصب ترجمان الباب العالي، أو ترجمان الديوان التابع لدائرة الرئيس أفندي*، وقد تولى هذا المنصب المسيحيون المتحولون للإسلام، ومع النصف الثاني للقرن السابع عشر هيمن عليه اليونانيين الفناريين[3].

قام الصدر الأعظم إبراهيم باشا بتشكيل لجنة تهتم بترجمة الأعمال الأدبية الكلاسيكية العربية والفارسية، التي تعظّم الحاكم وبلاطه لتكون نماذج للأدباء العثمانيين، بغية استرجاع مكانة السلطان وثقة الرعية به. إضافة لترجمة العديد من الأعمال الغربية في الفلسفة، والتاريخ، وعلم الفلك، التي تتناسب والعقلية العثمانية[4]. ترأس هذه اللجنة المؤرخ جلبي زاده عاصم، وكان كتاب **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان** لمؤلفه بدر الدين محمود العيني باكورة أعمالها[5]. وسرعان ما اتجهت الدولة لترجمة الكتب الغربية، فترجم أسعد أفندي(ت1730م) فيزياء أرسطو من اليونانية للعربية باسم ترجمة الكتب

---

[1]- جودت باشا، مصدر سابق، ص ص 83، 84.

[2]- Kabacalı, A.G.E, S 84

*- **الرئيس أفندي:** وزير الشؤون الخارجية، أمين سر الدولة يدون التلخيصات والتقارير التي يرسلها الصدر الأعظم للسلطان، وهو المستشار، المهدار (أي حامل خاتم السلطان)، ترأس الديوان السلطاني (ديوان همايون قلمي) يشرف على كل الكتاب ورجال القلم. وكان فيما مضى الوكيل الأوّل لخانات القرم. ومن مهامه: حضور المجالس مع السفراء الأجانب لترجمة أقوالهم ومراسلاتهم، ولعب دوراً رئيسياً في توجيه السياسة الخارجية للدولة، من خلال المشورة التي كان يدليها حول الدول الأوروبية وسياستها وحتى تاريخها. للمزيد انظر: دوسون، مصدر سابق، ص 72.

[3]- نفسه، ص 75.

[4]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…,** v 1, Op.cit, P 235.

[5]- Kabacalı, A.G.E, S 32.

الثمانية للسماع الطبيعي[1] ، وأتى على ذكر التليسكوب والميكروسكوب لأوّل مرة، كما تُرجمت العديد من كتب الرياضيات والهندسة، بعد فتح مدارس المهندسخانه وبداية الاستعانة بالخبراء الأجانب[2]. ولعلّ أهم الترجمات؛ كانت لأستاذ المهندسخانه البرية الهمايونية حسين رفقي طماني* في الرياضيات والجغرافية. غير أنّ معظم هذه الترجمات بقيت مخطوط بسبب تعطل مطبعة متفرقة [3].

لم تقتصر الترجمة على كتب الهندسة والرياضيات، بل تعدتها لكتب كبار مفكري أوروبا آنذاك، فحاول الصدر الأعظم راغب باشا(1698-1763)م بمعية البارون دي توت** ترجمة أطروحة فولتير عن فلسفة نيوتن[4]. ومع بداية الاستعانة بالخبراء الأجانب؛ بدأ الاهتمام أكثر باللغات الأجنبية سيما الفرنسية، التي أصبحت لغة التدريس في المدارس الحديثة. وقد مرّ علينا جهود السلطان سليم الثالث في ترجمة الكتب الحربية، ثم سعيه لتنشيط مكتب الترجمة وتدريب ديبلوماسيين من المدنيين، كل هذا لخلق طبقة بين الشباب المسلم على دراية باللغات الأجنبية، مطلّعين على الحضارة الغربية وأفكارها [5].

ومع التطورات السياسية والعسكرية للدولة، وكفّها عن الاعتماد على الفناريين في مكتب الترجمة***، أصبحت المدارس العسكرية المكان الوحيد التي يتواجد بها من يعرف اللغات، فصدر أمر بنقل يحي أفندي المعروف ببلغار زاده، من مدرسة المهندسخانه إلى مكتب الترجمة بالباب العالي، بمعية

---

[1]- أكمل الدين احسان اوغلى، **التراث العلمي العثماني**، مج 01، تر: ماجدة مخلوف، ط 01، مؤسسة الفرقان للتراث الاسلامي، لندن، 2021، ص 117.

[2]- Niyazi Berkes, **The Development of Secularism in Turkey**, 1st, Megill University Press, London, 1964, PP 49 -50.

[*]- **حسين رفقي طوماني (ت1817 م)** : ولد في بلدة طومان في القرم، بدأ العمل في المهندسخانه البرية سنة 1795م، ليصبح أكفا أستاذ بها، صاحب مؤلفات قيمة في الرياضيات، فن الحرب، الهندسة، الجغرافيا. ترجم عدة كتب علمية، فكان في طليعة من نقل العلوم الأوروبية الحديثة للعثمانية، توفي في المدينة المنورة عام 1817م. للمزيد انظر: أكمل الدين إحسان أوغلى، التراث العلمي العثماني، مج 02، ج 01، تر: ماجدة مخلوف، ط 01، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 2021، ص 740.

[3]- أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة...**، ج02، مرجع السابق، ص 509.

[**] - **البارون دي توت (1733-1793)م**: من أصل مجري ولد في مدينة شامبيري من مقاطعة سافوا التي كانت تحت الحكم الفرنسي، تلقى تعليماً جيداً بسبب مكانته الاجتماعية النبيلة، التحق بالجيش الفرنسي، وفي عام 1755م سافر لإسطنبول لمهام عسكرية وديبلوماسية، استقر هناك تعلم التركية والتحق بالجيش العثماني كضابط وساهم في تحديث الجيش خاصة فرقة المدفعية. للمزيد انظر:

Mémoires De Baron DE Tott, Amsterdam, M.DCC.LXXXIV, P 09.

[4]- Bernard Lewis, **"The Impact Of The French Revolution On Turkey",** PP 105-125, in Journal Of World History, Volume 01, N°01, School of Oriental and African studies, University of London, 1953, P 109.

[5]- لويس، **إكتشاف المسلمين لأوروبا**...، مرجع سابق، ص 101.

[***]- بعد تمرد موره عام 1821م اتهم قسطنطين موفروزو أفندي بالخيانة، وعين مكانه أحد النبلاء البلغار من أصل رومي هو يحيى أفندي وابنه روح الدين. وكان ستافراكي أريستاركي آخر موظف فناري في غرفة الترجمة، وبعد نفيه عُين مكانه إسحق أفندي. للمزيد انظر: البير أورطايلي، **الخلافة العثمانية التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر**، ط 01، تر: عبد القادر عبداللي، شركة قدمس للنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص 129.

ابنه روح الدين أفندي. ونظراً لضعفهما في الترجمة، عيّن اليوناني ستافراكي أريستاركي ليساعدهما، لكن سرعان ما فصل من وظيفته ونفي[1].

وبهذا ساهم المترجمون في تحديث الفكر العثماني وتلقيحه بالأفكار الغربية، وإن اقتصرت في بادئ الأمر على المجال العسكري، لكن تسارع الأحداث في أوروبا جعلها تتعدى إلى جوانب فكرية وسياسية، كان لها بالغ الأثر على الحياة السياسية في الدولة العثمانية.

المطلب الثاني- الإصلاحات الإدارية و الفكرية :

بعد الاطلاع على الحضارة الغربية والتطوّر الذي تشهده أوروبا، عزم السّاسة العثمانيون على ضرورة تجسيد مشاريع إصلاحية أساسها الأفكار التي تسربت للدولة عبر الوسائط التي ذكرناها آنفاً، لتشهد الدولة مسيرة من الإصلاحات التغريبية، تتواصل حتى نهاية الدولة العثمانية وإن شملت في البداية المجال العسكري ، غير أنّنا نحاول التركيز في بحثنا على الميادين التي كانت سببا في تطوير الفكر السياسي داخل الدولة العثمانية ، ومن ثمة ظهور فكر معارضة تحديثي، مختلف عن فكر المعارضة التقليدي .

1- الإصلاح الإداري وبداية تسرب الأفكار العلمانية:

لم تشمل إصلاحات القرن الثامن عشر الجانب الإداري؛ بحيث حافظ العثمانيون على مؤسسات الحكم الكلاسيكية وقوانينها الأصيلة، رغم وجود شخصيات أشارت إلى أنواع الحكم ومؤسساته في أوروبا، فالصدر الأعظم أبو بكر راتب أفندي في **سفارتنامه فيينا**، تحدث عن القوانين التي تسير المجتمعات الأوروبية، وذكر بإعجاب الحرية التي يتمتع بها الأفراد، وكيف أنّ دور الحكومة رعاية المصلحة العامة، وكيف يحق للأفراد مراقبة عمل الحكومة ومؤسسات الدولة. نفس الفكرة جاءت في تقرير السفير علي أفندي موراه لي سفير سليم الثالث لفرنسا، لما ذكر البرلمان الفرنسي وطريقة تشكله، كما شرح طريقة عمله[2]. والاشارة الوحيدة لتحديث الجانب الإداري، كانت عندما أمر السلطان سليم الثالث الصدر الأعظم، بضرورة استشارة الديوان في القضايا المصيرية [3]. وقد يكون فشل إصلاحات الدولة في المجال العسكري طيلة القرن الثامن عشر، هو عدم وجود نظيرتها في مؤسسات الحكم.

لكن مع المتغيرات المحلية والدولية التي عرفتها الدولة وسعيها للتحديث والتغريب، فرض عليها إصلاح الجانب الإداري، لتعزيز سلطة الدولة ومؤسساتها السياسية والإدارية، فضلاً على إضعاف

[1]- Carter V. Findley, **Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire**, Princeton University Press, 1980 ,USA . P 133.

[2]- مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة**، مرجع سابق، ص 161.

[3]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، لبنان، 1986، ص 177.

المؤسسات التي تريد إزاحتها عن المشهد السياسي. فقام الصدر الأعظم مصطفى بيرقدار* بطرح مشروع اتفاق، تم فيه التأكيد على حقوق وامتيازات الأعيان وملاك الأراضي في الأناضول، وقد عرف هذا الاتفاق ب Sened-iTifak، وهذا للحفاظ على استقرار وأمن الدولة، وتفادي الاضطرابات التي قد يحركها هؤلاء الأعيان في مناطق نفوذهم [1]، كما كان يهدف لإيجاد قوة تسانده ضد الإنكشارية في حال ما قامت بثورة ضده، وبعد مدة قصيرة صدقت توقعاته، فسرعان ما قامت انتفاضة قادها الإنكشارية منتصف شهر نوفمبر من عام 1808م ضده وضد إصلاحاته. حصلت فيها أحداث دموية وقُتل خلقٌ كثيرٌ، وأُشعلت النار في معظم أحياء اسطنبول، ولم تنتهي إلّا بتدخل قوي من قاضي باشا أمير قرمان، بأمر من السلطان محمود الثاني ،وانتهت هذه الفوضى بإعدام الصدر الأعظم بيرقدار[2].

وبهذا توقفت الإصلاحات التي ابتدأ بها عهد محمود الثاني، هذا الأخير الذي أبان عن عزيمة واستعداد لتنفيذ مشروعه؛ إذ نلاحظ أنّه لم يستسلم في الثورة لمطالب المعارضين، بل عرض بدوره شروطاً لتنتهي الازمة بالتسوية[3]. ويقرر الاستكانة ومراقبة الوضع؛ حتى تحين الفرصة التي ستمكنه من تطبيق مشروعه الذي خطط له، مستفيداً من تجربة والده عبد الحميد وابن عمه سليم، خاصة إصلاحات الأخير التي عرف جيداً أسباب فشلها، وقد تأخّرت هذه الفرصة لثماني عشرة سنة. مع هذا استغل هذه السنوات لأجل تعزيز سلطته المركزية داخل مؤسسات الدولة، فعمد السلطان محمود الثاني في البداية، على الحد من صلاحيات منصب الصدر الأعظم، فلم يعد النائب المطلق للحاكم، بل أصبح رئيس للوزراء، وأطلق عليه لقب باش وكيل، كما عمل على استرجاع سيادته في الولايات التي استقوى فيها نفوذ الأعيان، في نفس الوقت لم يهمل فئة العلماء وعمل على كسب ولائهم[4].

في المقابل اعتمد على مجموعة من الموظفين البيروقراطيين الذين تكوّنوا في مكاتب الإدارة والترجمة، وسلّمهم العديد من صلاحيات الصدر الأعظم، منهم بترو باشا**في الشؤون الداخلية، عاكف

* - **مصطفى بيرقدار(علمدار) (1765-1808)م**: ولد برسجوك التحق أولا بالجيش الانكشاري، بعدها دخل في خدمة أحد أعيان روسجوك يدعى تيرسينيكلي إسماعيل آغا، وترقى في الرتب حتى حمل لقب حامل العلم علمدار أو بيرقدار، وأصبح بعدها أحد أعيان روسجوك ، شارك في الحرب العثمانية الروسية عام 1806م، ونظراً لقوته ومهاراته منحه السلطان سليم الثالث لقب وزير. قضى على ثورة قباقجي عام 1808م بعد قتله. عين صدرا أعظم عهد محمود الثاني، إلّا أنّه قتل بعد أربعة أشهر على يد الإنكشارية. للمزيد انظر ,Kemal Beydilli Alemdar Mustafa Paşa(1765-1808), in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi**, cilt 02, A .G.E Ss 364, 365.

[1]- Ali Akyıldız," Sened-i Ittifak'ın Ilk Tam Metni" SS 209-222, in Islam Araştırmaları Dergis-i, Sayı 02, 1998, SS 209, 210.

[2]- Juchreau De Saint Denys, **Révolution de Costantinople en 1807-1808**, Tome 2, La Librairie de Brisotte-Thivare, paris, 1819it, Pp 216- 234.

[3]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…,** v 2, Op.cit, P 06.

[4]- Berkes, Op.cit, P 96.

** - **محمد سعيد بترو باشا (1785-1837)م**: من أسرة شريفة انتقلت من الحجاز للقرم ثم إسطنبول. بمساعدة قريبه التحق بمكاتب القلم عام 1804م وحمل لقب بترو، عين كاتباً في الصدارة العظمى. شارك في مفاوضات بوخارست للتفاوض مع روسيا عام 1811م. ترقى في المناصب حتى تولى الصدارة العظمى، وحظي بإعجاب السلطان محمود الثاني، ما أثار العداوة بينه وبين عاكف باشا، أدت في النهاية إلى=

باشا* في الشؤون الخارجية، خسرو باشا وخليل رفعت وسيد محمد في الشؤون العسكرية، ليظهر بعدهم مصطفى رشيد باشا** في الشؤون الخارجية، ومهندس معظم إصلاحات الدولة. كما كان في حاجة إلى إدارات ووظائف متخصصة ما نتج عنه ظهور النظارات، فبين 1836م و1838م ظهرت نظارة الحربية التي كانت تسمى سابقاً مكتب السر عسكر، كما تحوّلت نظارة الأمور الملكية إلى نظارة الداخلية، في حين تحول رئيس الكتاب إلى نظارة الخارجية. وتم استحداث نظارة الزراعة، التجارة، الصناعة، الأمور النافعة (الأشغال)[1]. وبهذا توزعت المهام والصلاحيات التي كانت تجتمع سابقا في مهام الوكيل أو الصدر الأعظم، وتشكل ما يسمى بمجلس الوزراء.

غير أنّ الخطوة الهامة التي قام بها في المجال الإداري، كانت إنشائه مكتباً وإدارة لهيئة العلماء، عرفت بباب المشيخة برئاسة شيخ الإسلام، فكانت ثاني ضربة قاسمة تتلقاها المؤسسة الدينية، بعد إضعافهم مالياً بسيطرة الدولة على أموال الأوقاف، لكي يؤمن السلطان النفقات التي يحتاجها لأجل مشاريعه الإصلاحية، وعليه شكّل نظارة الأوقاف عام 1826م. التي تتكفل بجمع كل أموال أوقاف الدولة، وتحويل الفائض منها للخزينة ما وفر مبالغ لا بأس بها، في نفس الوقت حرم المؤسسة الدينية من مورد مالي هام تحافظ به على سلطتها[2].

=إعدامه عام 1837م. إلّا أنّه كوّن الكثير من الكوادر مثل مصطفى رشيد باشا، ورفعت باشا. للمزيد انظر: Carter vaughn Fyndley, Pertev Mohamed Said Paşa(1785-1737), in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi**, cilt 34, Ankara, 2007, Ss 233, 234.

* - **عاكف باشا بوزوقلي (1787-1845)م:** ولد في يوزغات لعائلة علمية، والده كان قاضياً، انتقل لإسطنبول، دخل ديوان همايون بمساعدة عمه رئيس الكتاب مصطفى مظهر أفندي عام 1814، أصبح رئيس الكتاب عام 1832م، عين أوّل وزير للخارجية لما استحدثت نظارة الخارجية عام 1835م. توفي عام 1845م. إضافة لاهتمامه بالأدب خاصة الشعر. للمزيد انظر: Abdullah Huçman, Akif Paşa(1787-1845), in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi** cilt 02, Ankara, 1989, S 261.

** - **مصطفى رشيد باشا** (1801-1858)م: ابن مصطفى أفندي روزنامة جي الأوقاف الهمايونية، ولد بالآستانة تعلم على يد والده، ثم التحق بمكتب القلم بالباب العالي، مع تردده على المساجد لتعلم اللغة العربية، ترقى بسرعة حتى نال رتبة عميدي، أي سكرتير الرئيس أفندي مسؤول الشؤون الخارجية، ونظراً لكفاءته ومقدرته نال عناية أهم الشخصيات وقتها، أمثال الصدر الأعظم بترو باشا، والوزير خسرو باشا بعد أن رافقه للمورة، عين في 1834م سفيرا في باريس وهناك تعلم اللغة الفرنسية. ولما اعتلى السلطان عبد المجيد الحكم عينه كممثل للدولة العلية، في مؤتمر لندن لتسوية المسألة المصرية، ومسألة المضايق، ولعب وقتها دورا هاماً لأجل إرجاع مصر لحظيرة الدولة العثمانية. ونتيجة لمساعيه لإنقاذ الدولة أصبح المستشار الأوّل للسلطان عبد المجيد، وله فضل إعلان مرسوم كلخانه عام 1839م. كان ذو خبرة وحنكة استطاع رؤية قصور المؤسسات التقليدية التي تربى وتعلم بها، ومن خلال اطلاعه على أوروبا وحضارتها، سطّر سياسةً جديدةً لإدارة الدولة. كما مهّد الطريق أمام تلاميذه عالي باشا وفؤاد باشا وجودت باشا، للمضي في الإصلاحات التي أقامها والدفاع عنها. يعود له الفضل في إصلاح الدولة والتحكم في زمامها، أمام التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها حتى وفاته. انظر: جورجي زيدان، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، ج01، ط02، مؤسسة هنداوي، مصر، 2012، ص ص247-251.

[1]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…,** v 02, Op.cit, PP 36, 37.

[2]- لويس، **ظهورتركيا الحديثة...**، مرجع سابق، ص ص 126، 127.

علاوةً على ذلك، تم تنظيم السلطة القضائية ومؤسساتها، بإنشاء أطر جديدة للتدريب القانوني، وقد بدأت أوّل الجهود في مركزية القضاء في المحاكم الشرعية في المحافظات. ففي 1838م أصلحت أساليب تعيين القضاة، من خلال نقل تبعية صغار القضاة مباشرة إلى القضاء في المركز إسطنبول[1]. كما تمكن عام 1831م من القضاء على مؤسسة الاقطاع، بتحويل أراضي الاقطاعات كلها لأراضي التزام*[2]. استطاع السلطان بهذه التغيرات أن يدخل التحديث لأهم المؤسسات التقليدية، وهي الباب العالي والهيئة الدينية، الاقطاع، فتجمعت كل السلطات بيده باسم تلك الوزارات المستحدثة، والفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية.

وبتدمير مؤسسة الإنكشارية، وكسر شوكة العلماء وفقدانهم صلاحياتهم بعد علمنة** التعليم والقضاء، ومن ثمّ تضاؤل حظوظهم في مناصب هذه المؤسستين، اقتنع أعضائها وسلّموا بضرورة الإصلاح لأجل الحفاظ على قوة الدولة وهيبتها،فتسارعت وتيرة الإصلاحات. إلّا أنّها أسفرت على نقطة هامة ستميز العلاقات بين مؤسسات الدولة طيلة فترة التنظيمات، تمثلت في تكوين طبقة البيروقراطيين التي تعاظمت قوتها وسلطتها، باعتبارها الوسيلة الوحيدة القادرة على تسيير شؤون الدولة، وقد درّب معظمهم في السلك الديبلوماسي، أو مكاتب الترجمة، وأصبحوا المورد الرئيسي للوزراء والموظفين المدنيين. وقد جمعتهم نفس الأفكار والأهداف المتمثلة في الإيمان بضرورة إصلاح الدولة وتقويتها، في نفس الوقت تأثرهم بالحضارة الأوروبية وقيمها، لهذا حاولوا وضع توليفة تجمع بين الحفاظ على الدولة وقيمها الإسلامية، وتحديثها على الطريقة الأوروبية، بيد أنّ هذا كله سيخلق صراعاً بين الباب العالي،

---

[1]- Iris Agmon, "**Ottoman Legal Change and the Şeriat Courts in the Long Nineteeth Century**", PP 379-389, in Dimention of Transformation in the Ottoman Empire From the Late Medieval Age to Modernity, Edied by Seyfi Kenan, Selçuk Akşin Somel, Edition Brill, Leiden, 2021, P 393.

* - **الالتزام:** نظام جمع الضرائب اعتمدته الدولة العثمانية، ابتداءً من القرن السابع عشر، لجمع الضرائب في الأراضي الميرية، ولا تندرج ضمن الإقطاع العسكري. يمنح للملتزم امتياز جمع الضرائب على أرض تؤجر له لمدة سنة، مقابل مبلغ يدفعه مسبقا. للمزيد انظر: صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مرجع سابق، ص 35.

[2]- لويس، **ظهورتركيا الحديثة**...، مرجع سابق، ص ص 119-121

** - **العلمانية، الانكية، الادينية، Laïcité:** كلمة غير عربية لا وجود لها في معاجم اللغة القديمة، ظهرت كاصطلاح قادم من الغرب، وردت في معاجم اللغة الحديثة، فجاءت في معجم محيط المحيط أن العلماني هو العامي الذي ليس باكليريكي. انظر: بطرس البستاني، معجم محيط المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009، ص 628. أما اصطلاحاً هي حياد الدولة تجاه أي دين أو أي ميتافيزيقا، واستقلالها عن المؤسسات الدينية واستقلال هذه الأخيرة عنها، حرية الضمير والعبادة، وغياب أي دين رسمي، وأي فلسفة رسمية، بالتالي الحق لكل فرد في ممارسة الدين الذي يختاره، أو عدم ممارسة أي دين. والانسان لا يخضع لأي قانون إلا قوانين الدولة ودستورها الذي يضمن حقوق الانسان. للمزيد انظر: André Comte-Sponville, Dictionnaire philosophique, 4e édition , Quadrige Presses Universitaires de France,2013, P 184.

والقصر بعد أن ضعف هذا الأخير؛ إذ حدّدت ثروته وعدد رجاله مباشرة إثر وفاة محمود الثاني، فلم يعد يحكم إلّا من خلال موظفين مهرة مختصين حتى نهاية الدولة [1].

غير أنّ السلطان احتفظ بصلاحيات هامة، تتمثل في تعيينه لأي شخص في منصب الصدر الأعظم، وإقالته متى شاء، إضافة لإسناد مهامٍ كثيرةٍ كانت له إلى وزير الداخلية، مع اشراك وزراء كوزير العدل وشيخ الإسلام لحضور مجالس الباب العالي، واتخاد القرارات بها [2]. علاوة على ذلك، كان له الحق في تعيين الوزراء دون استشارة الصدر الأعظم، إلّا أنّ ظروف الدولة الداخلية والخارجية قيدت هذه الصلاحيات، فكان السلطان يعيّن الصدر الأعظم الأكثر شعبية بين الناس، أو الأكثر خبرة في السياسة والعلاقات الدولية[3].

وتجلت معالم التغيير وتبني التغريب والعلمنة رسمياً، من خلال التنظيمات* ؛ وإعلان خط كلخانه 1839م** مع بداية عهد السلطان عبد المجيد، ففي ظلّ التهديدات التي مثلها محمد علي باشا***، باجتياح قواته الشام وإلحاق هزيمة نكراء بالجيش العثماني في معركة نصبين****، رأى مصطفى رشيد باشا ضرورة الإسراع في كسب ودّ الدول الأوروبية، حتى تقف إلى جانب السلطنة، ويظهر أنّ العثمانيين قادرون على السير بدولتهم نحو الليبيرالية والتحديث، على غرار محمد علي في مصر[4]. جاء خط كلخانه

---

[1]- ألبرت حوراني، **"الإصلاح العثماني وسياسات الأعيان"**، ص 105_142، الاجتهاد، ع: 45، 46، 2000، ص ص 128، 129.

[2]- Findly, Op.cit, P 141.

[3]- Enver Ziya Karal, Osmanlı Tarihi, Islahat Ferman Devri (1861-1876), Cilt 07, 06 Başkı, Türk Tarih Kurumu Basımev i, Ankara, 2003, S 120.

* - **التنظيمات Tanzimat**: إجراءات تشريعية قنّنت حركة الإصلاح، عن طريق صدور قوانين رسمية من أعلى سلطة في الدولة، تعرف بالفرمانات السلطانية، تبدأ بصدور أول فرمان سلطاني خط كلخانه في 26 شعبان 1255هـ / 1839م وانتهى هذا العهد في عام 1878م،= =أي عند تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم، خاصة وأنّ الدولة العثمانية أعلنت عام 1876م المشروطية الأولى(الدستور) على النمط الغربي. للمزيد انظر: قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط 02، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2003، ص 36.

** - **خط كلخانه 1839م**: أول فرمان يشرع الإصلاح، نصّ على مبادى ومثل منها: تأمين الحياة والشرف وأملاك الرعايا، إلغاء الالتزام، التجنيد المنتظم للقوات المسلحة، المحاكمة العادلة والعلنية للمتهمين، المساواة بين كل أفراد الرعية في تطبيق القوانين. للمزيد انظر: Uğur Ünal, Mücebence Amel Oluna Hatt-ı Hümayunlar, Cumhurbaşkanlığı yayınları, 02 Baskı, Ankara, 2021, S 162.

*** - **محمد علي باشا (1805-1848)م**: حاكم مصر ومؤسس العائلة الخديوية، ولد في بلدة قواله، والده إبراهيم آغا، عاش يتيما تكفل به صديق والده شربتجي براوسطا، عين في تحصيل الضرائب كما تاجر في التبغ ، شارك في الجيش الذي ارسله الباب العثماني لتحرير مصر، كان تحت أمارة محمد خسرو باشا ، ثم خورشيد باشا وبعد استمالة أ محمد علي للمماليك مكن من أن يكون واليا لمصر وبعد 1840 أصبح حكم مصر وراثي في سلالته . للمزيد انظر: يوسف نعمان معلوف، **خزانة الأيام في تراجم العظام**، مطبعة جريدة الأيام. نيويورك، 1899، ص ص 190، 191.

**** - **نصيبين Nizip:** معركة بين الجيش العثماني بقيادة حافظ عثمان باشا، والجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا، حدثت بنزيب شرق عنتاب عام 1839م، انهزم فيها الجيش العثماني. للمزيد انظر: قسطنطين بازيلي، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني**، تر: طارق معصراني، ط 01، دار التقدم، موسكو، 1989ص 196 وما بعدها.

[4]- لويس، **ظهورتركيا الحديثة**...، مصدر سابق، ص ص 136، 137.

تعديلا للإصلاحات التي أعدّها محمود الثاني في آخر أيامه، استجابة لمتطلبات الوضع حينها، وإن كان شبيهاً بميثاق دستوري على النمط الأوروبي، واشتمل على الكثير من المثل العليا الواردة في ميثاق حقوق الانسان الفرنسي 1789م، مع هذا لم يحد من صلاحيات السلطان وكان له حق إلغائه، لكنه وعد بإنشاء مؤسسات تشريعية تقيد صلاحيات السلطة التنفيذية[1].

ولا ريب أنّ القوة التي اجتمعت في القصر منذ عام 1826م، انتقلت إلى المجالس واللجان التي تشكلت بموجب مبادئ خط كلخانه، ومنحوا صلاحياتٍ تشريعيةٍ جعلتهم مسؤولين مباشرةً أمام الحاكم، وبهذا انتقلت الدولة العثمانية من واقع الحكم الفردي، إلى الحكم البيروقراطي الذي يتولاه موظفون ذوي الرتب العالية. إنّ هذه النقطة أضحت تهدد نفوذ السلطان، كما كان لها نصيباً كبيراً في الصراعات التي نشبت ضد التنظيمات[2]. وأعقب أوّل مرسوم للتنظيمات إصلاحات قانونية كثيرة كان أوّلها إحداث قانون عقوبات جديد، يتماشى ومبدأ ضمان الحياة والممتلكات والشرف، فأعد بذلك المجلس الأعلى قانون عام 1840م احتوى على ازدواجية في الأحكام بين قوانين مستمدة من الشرع الإسلامي وأخرى مأخوذة من القوانين الجنائية الأوروبية [3]. وحسب انكه لهارد قد يكون من أعدّه شخصاً فرنسياً ذو خبرة بالقانون المدني*[4]. ولقصوره تم إعادة صياغته مرة أخرى عام 1851م، ثم اتبعه عام 1850م بالقانون التجاري المأخوذ عن القانون التجاري الفرنسي الصادر عام 1807م، وبذلك أصبحت المحاكم التجارية بعد 1860م مسؤولةً أمام وزارة التجارة وليس المحاكم الشرعية[5].

ونظراً لفشل قرارات خط كلخانه التي بقيت معظمها حبراً على ورق، وما رافقها من تزايد للضغوطات الخارجية على الحكومة، اضطرت الدولة مع نهاية حرب القرم** ومؤتمر باريس*** الإعلان في

---

[1]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…,** v 2, Op.cit, PP60, 61.

[2]-أحمد حمدي طانبينار، **الأدب التركي في القرن التاسع عشر**، تر: مجدي حسانين إسماعيل الحنفي، دار العولمة، الكويت، 2021، ص 163.

[3]- Berkes, Op.cit, P 162.

* - وقد يكون هو نفسه سكرتير مصطفى رشيد باشا وترجمانه السيد كور، الذي كان في نفس الوقت أستاذه في علاقاته مع السفراء الأوروبيين . للمزيد انظر: Ahmad Cevdet Paşa, **MA'RÛZÂT**, Hazırlayan Dr. Yusuf Halaçoğlu, Yaylacık Matbaası, İstanbul 1980, S 01.

[4]- انكه لهارد، **تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية**، تر: محمد علي عامر، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2017، ص 43.

[5]- Berkes, Op.cit, P 163.

** - **حرب القرم:** حرب قامت بين الدولة العثمانية وروسيا عام 1853م، الدافع كان مطالبة روسيا بحق حمايتها للاماكن المقدسة في بيت المقدس، لكن الدافع الحقيقي كان حرب الامتيارزات بين الدول الاوربية داخل الدولة العثمانية، سعي روسيا في الاستيلاء على المضايقكانت حرباُ شمولية اشتركت في ها فرنسا وبريطانيا كحليفة للدولة العثمانية وانتهت هام 1856م بعقد مؤتمر باريس. للمزيد انظر: علي حسون، العثمانيون والروس، ط 01، المكتب الإسلامي، بيروت، 1982، ص 106 وما بعدها.

*** - **مؤتمر باريس 1856م:** مؤتمرٌ عقدته كل فرنسا بريطانيا النمسا وبيدمونت عقب انتهاء حرب القرم وهزيمة روسيا، وبمقتضاه تخلت روسا عن كل الأراضي العثمانية التي استولت عليها، كما تم تحييد البحر الأسود، ومنع دخول السفن الحربية. وأعلن فيه فرمان الإصلاح=

18 فبراير 1856م عن مرسوم إصلاحي آخر، عرف بخط شريف همايون*؛ وكان صنيعة كل من الصدر الأعظم محمد الأمين عالي باشا**، ووزير الخارجية فؤاد باشا*** تضمن إصلاحات سياسية ودينية وتعليمية وجزائية أساسها المساواة والحرية. وقد قال رشيد باشا بعد صدور الفرمان **"...لن يكون من الممكن السيطرة على الرعايا النصارى في الدولة مدة مائة سنة قادمة..."** وكان نقد رشيد باشا هذا نوع من بُعد النظر، والتكهن السياسي للمشاكل والتحديات، التي ستواجهها الدولة إثر هذا الخط[1]. وبموجب هذا القانون سارت الدولة نحو الفصل بين الدين والقوانيين التي تسيّرها، وتقليص دوره

=لإيقاف التدخلات الأجنبة في شؤون الدولة العثمانية، كما اعتبرت الدولة العثمانية طرفاً في النظام الدولي، وهذا ما سيمنح الدول الاوربية نفوذا واسعا في شؤونها خاصة فيما بتعلق بالبلقان. للمزيد انظر: هربرت فيشر، **تاريخ أوروبا الحديث (1798- 1950)**، تر: احمد نجيب هاشم، وديع الضبع، ط 08، دار المعارف، مصر، 1984، ص ص 225، 226.

* **- خط شريف همايون 17 فيفري 1856م** : جاء هذا الخط ليؤكد على أهم بنود كلخانه؛ إذ تضمن ما يلي: التأكيد على الحقوق الممنوحة بموجب خط كلخانه واتخاذ التدابير الفعالة لتنفيذها، إعادة تأكيد وتجديد جميع القوانين الخاصة بالحصانة الروحية الممنوحة للملل، ضمان الحريات الكاملة في ممارسة جميع المعتقدات والطقوس الدينية، المساواة لجميع الطوائف الدينية في مسائل التعليم و التعيين في المناصب الحكومية، القضاء، الضرائب و الخدمة العسكرية، الوعد بإصلاح المحاكم القضائية وإنشاء محاكم مختلطة، ضمان حق الأجانب في تملك العقارات . للمزيد انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ص 210، 211.

** - **محمد الأمين عالي باشا (1814-1871)م:** ولد في الآستانة ابن علي رضا أفندي تاجر العطارة في السوق المصري، تعلم القرآن الكريم في مدرسة الحي، بعدها التحق بمسجد بايزيد وتعلم الخط العربي، نظرا لوفاة والده توقف عن الدراسة، والتحق بمكتب القلم في الديوان الهمايوني عام 1829م. لقب هناك باسم عالي تعلم الخط وبعض اللغة الفرنسية، ونظراً لحاجة مكتب الترجمة -كان بمثابة وزارة الخارجية- للعارفين باللغات عين مدرساً للغة الفرنسية بها ، شارك عام 1835م في السفارة التي أرسلت لفيينا، لتهنئة الامبراطور فرديناند الأوّل بعد استلامه العرش، وأوكلت له مهمّة سر كاتب، وعين عام 1837م كمترجم في الديوان الهمايوني. بعدها رافق مصطفى رشيد باشا كمترجم في سفارته للندن عام 1838م وأصبح راعيه الأوّل، ونظراً لكفاءته التي اكتسبها في الترجمة والسفارات عين عام 1845م وزيرا للخارجية. وتبدأ مهامه بين وزارة الخارجية وعضو في الهيئة التشريعية للتنظيمات والصدارة العظمى؛ إذ تولى منصب الصدارة العظمى أربع مرات ووزارة الخارجية أربع مرات، كما كان المنظّر والمهندس الأوّل لخط شريف همايون، بمعية محمد فؤاد باشا، عرف بالحنكة والهدوء والحذر الشديد. انظر: Ibnülemin Kemal Inal, **Son Sadrazamlar**, Cilt 1, 3 Baskı, Dergâh Yayınları, Istambul, 1982, s 4 ve sonrası.

*** - **محمد فؤاد باشا (1815-1869)م:** ابن عزت ملا كيخة زاده، ولد في الآستانة سلك التعليم العلمي، والتحق بمدرسة الطب التي أسسها السلطان محمود الثاني في غلطة سراي، ليتخرج ويعين في الجيش برتبة قائم مقام، ونظرا لمعرفته للغة الفرنسية انتقل إلى مكتب الترجمة، وعمل في ظل مصطفى رشيد باشا عام 1838م، ليصبح مترجم أوّل في الديوان الهمايوني، بعدها اصطحبه رشيد باشا في سفارته للندن عام 1839م، ثم في باريس، بعدها عينه كسفير في اسبانيا. في سنة 1848م عين كمرسل خاص للأفلاق والبغدان، فأبان عن اقتدار وحنكة سياسية وبنفس الحنكة سيّر مهمته في مصر، ونتيجة لكفاءته وتفانيه عين وزيرا للخارجية، ثم صدرا أعظم عام 1845م. كان مهندس خط همايون رفقة عالي باشا، عين في منصب وزير الخارجية خمس مرات وفي منصب الصدارة مرتين، وأطلق عليه لقب ياور. توفي في فرنسا بعد ضعف في عضلة القلب عن عمر يناهز الخمسون سنة، يؤمن بالمضي سريعاً في الإصلاحات كان أكثر الشخصيات السياسية فضاضة في تعامله مع القصر، والسياسيين، والمعارضين، وغالباً ما يدخل في صراعات معهم ويخلق عداوات. انظر: خليل مروم بك، **أعيان القرن الثالث عشر في الفكروالسياسة والاجتماع**، ط01، لجنة التراث العربي، لبنان، 1971، ص ص 80-84.

[1]- طانبينار، مرجع سابق، ص 187.

ليشمل فيما بعد القوانين المدنية فقط. بهذا اعتبرت الدولة العثمانية دولة بمقاييس أوروبية، يستوجب منها تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية [1].

ولتجسيد الضمانات والحريات التي تعهد بها خط شريف همايون، تم إصدار قانون عقوبات جديد عام 1858م، وهو تعديل لقانون العقوبات الفرنسي عام 1810م[2]. علاوةً على تنظيم المحاكم المختلطة وتوسيع مجالاتها، بعد أن أثبتت نجاعتها في فهم الممارسات العلمانية للقضاء. لهذا كانت السبيل لتطبيق وعود المساواة؛ حيث ظهرت محاكم مختلطة مدنية وأخرى جنائية، تشمل المسلمين وغير المسلمين[3]. في نفس الوقت تم إعادة تنظيم التسلسل الهرمي للقضاء، وفق معايير محدّدة مثل مستوى تدريب القضاة، ودرجاتهم، وإنشاء كلية للقضاة الشرعيين في إسطنبول عام 1855م، تحوّلت تدريجيا لمجمع رئيسي لتعيين الموظفين الجدد، في المحاكم الشرعية على مستوى الدولة، وأدرجت رواتب القضاة في جدول، بعد أن كان مدخول القاضي من مبالغ المعاملات القضائية[4].

يعتبر الكثير من المؤرخين أنّ الإعلان عن خط شريف كلخانه، ثم خط شريف همايون، كان بمثابة تخلي الدولة العثمانية عن القوانين الشرعية، وتبنّيها للقوانين الوضعية لتصبح العلمانية منهجها السياسي، وكما تقول الأستاذة ماجدة مخلوف: **"وضعت التنظيمات، الدولة العثمانية أي دولة الخلافة الإسلامية وجهاً لوجه مع القوانين الأوروبية، فقد كانت بمنزلة انقلاب في بنية الدولة وقوانينها ومؤسساتها"**[5]، فكانت هذه الفرمانات بمثابة ترسيم للتغريب والعلمانية، التي تجلت مظاهرها منذ القرن الثامن عشر

2- المؤثرات الغربية في الفكر العثماني:

حظيت الحياة الفكرية في الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر باهتمام واضح، حيث بنيت المكتبات والمدارس، كمكتبة قصر توب كابي التي زينت بأجمل الزخارف، وضمت حوالي أربعة آلاف كتاب مجلدة بطرق فنية، وقد أصدر الصدر الأعظم إبراهيم باشا مرسوم عام 1718م، يحظر تصدير الكتب خارج الدولة، بعد أن عرفت إسطنبول ندرة في الكتب، وشدّد على حاكم إسطنبول وقاضيها تنفيذ هذا المرسوم[6]. كما نظمت حلقات ثقافية أشبه بالصالونات في قصور البسفور، برعاية الأسرة السلطانية

---

[1]- مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح نحو الحداثة**...، مرجع سابق، ص 213، ص 217.

[2]- Berkes, Op.cit, P 163.

[3]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…,** v 2, Op.cit, P 119.

[4]- Agmon, Op.cit, PP 393, 394.

[5]- ماجدة مخلوف، **تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني**، ط1، تاريخ الآفاق العربية، القاهرة، 2009، ص 20.

[6]- Kabacalı, A.G.E, S 33.

والصدر الأعظم نيفشهرلي، عرفت هذه التجمعات باسم **Helva Sohbeleri**، يتم فيها الاستماع لما جاد به الأدباء والشعراء[1].

خاصةً أنّ الحركة الأدبية تأثرت بكل ما عرفته الفترة من تغيير وانفتاح، وأصبحت مصدر إلهام الأدباء، فوصفوا المشهد الحضري المتغير لإسطنبول، والجماليات الجديدة الناشئة بها، بأسلوب طغت عليه الليونة والأناقة، واستخدام لغة قريبة للناس، متحررة من قيود شعر الديوان. كالشاعر نديم* الذي جعل من قصر سعد آباد موضوع شعره، والشاعر وهبي** الذي اتخذ من زخرف الحياة اليومية واللهو والعشق مواضيعه. إضافةً لكوكبةٍ أخرى من الشعراء تمكنت من عكس جماليات الفترة على شعرها، لتحدث نوعاً جديداً من الشعر والنثر[2]. كما أنّ روح هذا التجديد انعكست على الطرق الصوفية، التي انفتحت على الحياة وتغيّرت رؤيتها للماديات؛ إذ صارت أكثر حبواً وسروراً ورضا وشكراً لله على النعم، كما تحولت التكايا إلى مدارس فنية تبث الجمال في قلوب مريديها[3]. حتى الشعر الفلكلوري والأدب الشعبي؛ أثّرت عليه التغييرات الثقافية والاجتماعية، فظهرت قصص تروي الحياة اليومية المعاشة من جرائم، وحوادث، وقصص العشق، وحياة التجار، وأعمال الإنكشارية. وقد أظهرت مدى الانفتاح الذي بدأ يعرفه المجتمع العثماني، وتذوّقهم للجمال والدعة، وابتعاده عن التدين والعفة في رواية بعض القصص ذات الاغراء الجنسي والفجور، كقصة طيار زاده، والسيدة ذات الخنجر[4].

واصل السلاطين بعد فترة التوليب الاهتمام بالجانب الفكري، فقام محمود الأوّل بدعم مطبعة متفرقة، كما شجّع الأدباء والشعراء، وعمل على بناء المكتبات العامة، وجمع لها الكتب والمخطوطات من أرجاء الدولة. بيد أن أهم إنجاز للسلطان محمود الأوّل في المجال الفكري، هو إقامته مصنعا للورق على شواطئ الأناضول، وجلب خبراء بولنديين لتسيير المصنع، وقد كلف إبراهيم متفرقة بالإشراف عليه[5]. فضلاً عن صدور رسالة **أصول الحكم في نظام الأمم** عام 1731م، التي صرّح فيها متفرقة بضرورة الأخذ من الحضارة الغربية، واقترح مشروعاً للإصلاح العسكري على النمط الأوروبي، من أجل

---

[1]- Nilay Özlü, "**A Reevaluation of the Architectural Historiography of the Tulip period",** PP 39-52, in Megaron , vol 16, no 1, 2021, SS 42-45. Altinay, A.G.E, S 67.

*- **أحمد نديم (ت 1730م):** أهم شعراء عصر التوليب، والده قاضي عسكر، سمي نديم لأنه نادم إبراهيم داماد في مجالسه العلمية، نظم شعر الديوان، شاعر مجدد، جلب الحياة والحركة للشعر، والخيال المحلق، فأظهر عصر الاله، وعصر التسلية وعالم المتعة. للمزيد انظر: بديعة محمد عبد العال، **الأدب التركي العثماني**، ط 01، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2007. ص 111.

- **سيد وهبي (ت 1736م): تعلم في مدارس عصره، تأثر بالشاعر نابي ونديم، نظم شعر الغزل لعصر التوليب، ينسب له سور نامه أي كتاب الأفراح، نظمه من أجل عرس السلطان أحمد الثالث. للمزيد انظر: عبد العال، نفسه، ص ص 108، 109.

[2]- أورتايلي، **العثمانيون في ثلاث قارات**...، مرجع سابق، ص 86.

[3]- أوزتونا، مرجع سابق، ج01، ص 602.

[4]- أورتايلي، **إعادة استكشاف العثمانيين**، تر: بسام شيحا، ط01، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2012، ص 67.

[5]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…,** v 1 Op.cit, P 242.

تعزيز النظام في الدولة والانضباط في الجيش. وتعد هذه الرسالة امتداداً لأدب النصيحة أو نصيحتنامه، لكن ليس بالدعوة لإحياء ماضي الدولة بالعودة لمؤسساتها التقليدية، وإنما الأخذ بأسباب تطور الدول الأوروبية في جوانب عدة [1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ أفكار متفرقة تأثرت بجون لوك وهوبز فيما يخص الجانب السياسي، فنجده يميز بين ثلاثة أنواع للحكم هي الملكية، الأرستقراطية، والديمقراطية. ويولي اهتماماً لطبقات المجتمع المختلفة وفعاليتها في الدولة، ودعا لنبذ التعصب والتخلي عن الفكر التقليدي. كما يصر على ضرورة بناء اقتصاد قوي لتمويل الجيش، بدل الاعتماد على التيمار[2]، ظهرت بعده شخصيات أخرى اهتمت بالجانب الأوروبي وركزت على مناحٍ أخرى للتغريب، مثل ما فعل أحمد رسمي أفندي* سفير مصطفى الثالث إلى النمسا 1757م وبرلين 1774م، وتركيزه في تقريره على الجوانب الأمنية والاجتماعية ونقلها بكل دقة. علاوةً على كتابه خلاصة الاعتبار، الذي حلل فيه أوضاع الدولة العثمانية مقارنةً بدولة لم يكن لها أي باع، حتى أصبحت من أقوى الدول الأوروبية وهي روسيا، كما نادى بضرورة نبذ الأفكار التقليدية، وتبني الأفكار الأوروبية في المجال العسكري[3]. وقد استفاد الأوروبيون من أفكاره؛ إذ استطاعوا من خلاله فهم نظرة العثمانيين لهذه الدول، خاصة في مجال السياسة والمالية والمجتمع، كما تبيّنوا مدى تطور معرفة العثمانيين لأوضاع أوروبا[4].

وعلى إثر الاستعانة بالخبراء العسكريين الأوروبيين، وتعيينهم في المدارس الهندسية والتقنية، فتحت منافذ للأفكار الأوروبية تأثّر بها طلبة هذه المدارس[5]. فنشأت فئة طواقة لمعرفة الثقافة الأوروبية، تحاول جاهدةً التواصل مع هذا العالم من خلال تعلم لغته، وقد ظهرت نتائج هذا التأثير في عهد سليم الثالث؛ إذ نجد بعض الشباب أتقن اللغة الفرنسية، وألّفوا بها رسائل وكتب، أمثال محمود رئيف أفندي وكتابه **Tableau Des Nouveaux Reglements De L'empire ottoman**، ورسالة المهندس سيد مصطفى **Une critique de L'etat Actual de L'art Militaire, de L'inergenierie et de la Science a Costantinople**. فيقول المهندس رئيف أفندي في ذلك: **"...تكونت لديا فكرة الاقتراب من**

---

[1]- Müteferrika, Op.cit, Pp 35-38.

[2]- Ibid, P 36.

[*]- **أحمد رسمي أفندي (1703-1783)م:** ولد في كريت، تتلمذ على يد داماد مصطفى أفندي المعروف بتافوكجوباشي، بدأ خدمته في الدولة بتولي مناصب إدارية في المقاطعات، في عام 1757م أرسله الصدر الأعظم راغب باشا سفيراً للنمسا، وفي عام 1763م أرسل في مهمة ديبلوماسية الى برلين، لما عاد منها عين رئيساً التشريفات .شارك ككبير المفاوضين في معاهدة قينارجه. للمزيد انظر: Bekir Kütükoğlu, Ahmed Resmi(1783)„ in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi**, cilt 02, Ankara, 1989, S 121

[3]- زياده، **تطور النظرة الإسلامية** ...، مرجع سابق، ص ص 63، 64.

[4]- J. De Hammer, **Histoire De L'Empire Ottoman, Depuis Son Origine Jusqu'à Nos Jours, Traduit De L'Allemand Par J.J. Hellert,** Tome 16, Bellizard, Paris, 1835, P 28.

[5]- Shaw, Kural, History of The Ottoman…, v 1 Op.cit, P 265.

هذا المركز، وبدون أن أفقد الوقت، خضعت لدراسة اللغة الفرنسية، كأشد اللغات عالمية، وقادرة على أن تقربني من معرفة الاخرين، الذين كتبوا حول هذه الفنون الرائعة..."[1].

كما ترجمت الكتب العسكرية الفرنسية عهد السلطان سليم الثالث ، وتم طباعتها ونشرها في المدارس التي كانت تتبع برامج تعليمية أوروبية بحتة، منفصلةً عن المدارس الإسلامية التقليدية، وتكون بهذا أولى بوادر العلمانية في الدولة العثمانية[2]. كما ظهرت شخصياتٍ متأثرةٍ بأفكار التنوير والثورة الفرنسية، فقد جاءت لوائح أبو بكر راتب أفندي معبّرة عن فكر الحرية والعقد الاجتماعي*، التي نادى بها فولتير وجون جاك روسو، كما ركز على ضرورة تقليص سلطة الدين عن السياسة[3]. وفي فصولنا القادمة سنتعرف أكثر على تأثير الأفكار الفرنسية على المفكرين العثمانيين.

زاد تأثّر الفكر العثماني بنظيره الأوروبي خلال القرن التاسع عشر، فبعد استلام السلطان محمود الثاني الحكم، أَوْلَى اهتمامه بجانب التعليم وضرورة إصلاحه وتحديثه، خاصةً أنّه أدرك مدى ضعف وفساد التعليم التقليدي؛ حيث أصبح بعيد كل البعد عن العلوم والتقنيات الحديثة. حتى تلك المدارس الحديثة لم ترتبط بالتعليم بل بالإصلاح العسكري، فكانت تقدم مهاراتٍ جديدةٍ أُطلق عليها مصطلح الفن وليس العلم[4]. واقتضى الإصلاح إيجاد مفهوم جديد للتعليم، ومدارس تدرس المناهج الأوروبية. وحتى لا يثير غضب الهيئة الدينية، اختار أن يخلق بالموازاة مع المدارس التقليدية أخرى حديثة سميت الرشدية. يلتحق بها خريجي المكاتب الابتدائية، ممن تتراوح أعمارهم بين 12و 16 سنة، ويتم تحضيرهم للالتحاق بالمدارس الفنية. وشيّدت مدرستين واحدة بالسليمانية والثانية في السلطان أحمد، وسطرت لها دروس في قواعد اللغة العربية والفرنسية، التاريخ والجغرافيا، الرياضيات، العلوم السياسية وغيرها[5]. وقد تم إنشاء نظارة المعارف الرشدية لتنظيم هذه المدارس غير أنّها لم تُجَسَّد على أرض الواقع وبقيت مشروع ينتظر التنفيذ[6].

---

[1]- محمد رئيف أفندي، **التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية**، تع، تح: خالد زيادة، ط1، منشورات جروس برس، لبنان، 1985، ص 56.

[2]- زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**...، مرجع سابق، ص 95.

*- **العقد الاجتماعيLe contrat Social :** هو اتفاق افتراضي بين افراد المجتمع، يوجب على كل منهم وهو في الحالة الطبيعية، أن يعهد في شخصه وفي كل ما لديه من قدرات، الى الارادة العامة (volonté générale) التي تنتظم بها حياة الكل. للمزيد انظر: جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج 02، دار الكتاب اللبناني، 1982، ص 82.

[3]- زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**...، مرجع سابق، ص ص 77-78.

[4]- Berkes, Op.cit, P 100.

[5]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…,** v 2 Op.cit, PP 47, 48.

[6]- وليد العريض، "**إصلاح التعليم وفلسفته في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر قراءة في قوانين التنظيمات من عهد محمود الثاني إلى عبد الحميد الثاني**" ص 421-457، مجلة التربية، ع 146، مج 02، 2011، ص 428 .

بعد ثورة 1808م قلّ عدد الأتراك العارفين باللغات الأجنبية، ورغم ذلك برزت بعض الشخصيات ساهمت بمعرفتها للغات في التدريس في المؤسسات الجديدة، أو القيام بالترجمة ووضع مفردات تقنية وعلمية. وأهم شخصيتين كان عطا الله محمد شاني زاده* . وخوجة إسحاق أفندي** [1]. وقد اهتم السلطان شخصياً بحل هذه الأزمة، من خلال إنشاء أوّل مكتب للترجمة ملحق بوزارة الخارجية عام 1833م، والذي تحول لأهم مركز لتدريب وتخريج كفاءات إدارية وبيروقراطية، تتقن اللغات الأجنبية ولم يقتصر دورها في الجانب الإداري بل تعدته للجانب الفكري[2].

ودائماً في باب التحديث والإصلاح؛ أعاد السلطان بعث عمل المدارس التقنية، كمدرسة المهندسخانه البرية والبحرية، إضافة لوضعه أساس مدرسة الطب سنة 1827م، ومدرسة الجراحة عام 1832م، ومدرسة الطب السلطانية عام 1839م، ثم المدرسة السلطانية للموسيقى العسكرية عام 1839م، ومدرسة الهندسة العسكرية الحديثة. واجهت هذه المدارس الكثير من الصعوبات، بسبب قلة المدرسين بعزوف الأوروبيين عن القدوم للدولة العثمانية، بعد ثورة اليونان والأزمة المصرية وقلة كفاءتهم إن وجدوا. إلى جانب ضعف إقبال الطلبة المسلمين عليها، لكن مع الوقت بدأت هذه المدارس في الانتظام؛ إذ وصل عدد طلبتها مع نهاية عهد محمود الثاني ألف طالب[3].

وبرع العديد من المدرسين في مجالات عدة، كما ظهرت اهتمامات بالطب الحديث فألف عطا الله محمد شاني زاده كتاب مرآة الأبدان في تشريح أعضاء الانسان، لخص فيه نظريات علم التشريح والطب الداخلي، وأدرج فيه المصطلحات الطبية الحديثة. وقد ساعدته معرفة اللغات الفرنسية والإيطالية واللاتينية للاطلاع على علوم الطب والرياضيات[4].

---

* - **شاني زاده محمد عطا الله(ت 1826م):** ولد أواخر القرن الثامن عشر باسطنبول، بعد اتمامه المدرسة، التحق بمدرسة في السليمانية وتخرج منها. اتقن عدة لغات كالإيطالية، الفرنسية، العربية، الفارسية، الرومية، ملما بالعلوم العسكرية، الرياضيات، الفيزياء، الطب الفلك وحتى الفنون. عمل في وظائف عديدة، ويعود له الفضل في انتقال الطب العثماني القديم إلى الطب الحديث . للمزيد انظر: أكمل الدين إحسان أوغلى، **التراث العلمي العثماني**...، مج 02، ج 01، مرجع سابق، ص 756.

** - **خوجة إسحاق أفندي (1774-1834)م**: وهو يوناني، يقال أنه يهودي تحول للإسلام ، تخرج من المهندسخانه البرية، كان يتقن عدة لغات شرقية وغربية كان أستاذا في مدرسة الحساب، استحدث مصطلحات للمفاهيم العلمية والتقنية الجديدة، كما كانت له مؤلفات في الهندسة والعلوم العسكرية. للمزيد انظر: أكمل الدين إحسان أوغلى، التراث العلمي العثماني، المرجع نفسه، ص 780.

[1]- لويس، **ظهور تركيا الحديثة**...، مرجع سابق، ص 115.

[2]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…,** v 2 Op.cit, P 39.

[3]- Ibid, P 48.

[4]- زياده، **اكتشاف التقدم الأوروبي**...، مرجع سابق، ص 95.

كما استطاع بهجت مصطفى*الذي عمل في ترجمة كتب أوروبية حول الأوبئة، وجهز أطروحة عن الكوليرا بمعية حمدان بن عثمان خوجة**، لإقناع الرأي العام بضرورة فرض الحجر الصحي كوقاية من الأوبئة، ما مكن الدولة من انشاء هيئة صحة الموانئ عام 1836م، والشروع في فرض التلقيح[1].

علاوةً على ذلك؛ قام السلطان بإرسال مجموعة من الطلبة، بلغ عددهم مائة وخمسون طالباً، لمختلف الدول الأوروبية بغية تكوين علمي متقدم، لهدف تنصيبهم في المدارس الجديدة، التي كان ينوي إنشائها[2]. وما نستطيع ملاحظته في إصلاحات المدارس العسكرية، أنّها قطعت علاقتها نهائياً بالمؤسسة الدينية، وشكّلت قاعدة علمانية داخل المجتمع العثماني، خاصةً أنّ معظم ضباطها في هذه الفترة كانوا أتراك، ما جعل خريجي هذه المدارس في طليعة الفئات الأكثر تقدماً ووعياً فكرياً وسياسياً [3].

وتزامناً مع انتشار المدارس الحديثة ظهرت الحاجة الملحة للمطبعة، التي تم تحديثها وتنشيطها لطبع الكتب وهذا ابتداءً من 1835م[4]. كما ظهرت الصحافة العثمانية لأوّل مرة عام 1832م، بإصدار جريدة **تقويم وقائع** وأشرف على نسختها التركية المؤرخ أسعد أفندي[5]، مع أنّ الصحف في الدولة العثمانية كانت موجودة؛ إذ ظهرت صحيفة فرنسية في إسطنبول منذ 1796م، وفي القاهرة عام 1799م مع الحملة الفرنسية *** ، وثالثة في إزمير 1824م، بينما تمكن محمد علي في مصر عام 1829م، من إصدار صحيفة باللغة العربية سميت **أحداث مصر**[6]. وقد ظلت صحيفة تقويم وقائع الوحيدة التي تصدر باللغة العثمانية، وكان لها دور في نشر أفكار الإصلاح والتغريب، والتعريف بمؤسسات غير

---

* - **بهجت مصطفى (1774-1834) م:** ولد بإسطنبول أنهي دراسته، واشتغل مدرسا سنة 1791م. شغل منصب رئيس الأطباء. أتقن اللغة الفرنسية، الإيطالية، اللاتينية، فساهم في تحديث الطب. للمزيد انظر: أكمل الدين إحسان أوغلى، **التراث العلمي العثماني**...، مج 02، ج 01، مرجع سابق، ص 774.

** - **حمدان بن عثمان خوجة (1775-1840)م:** رائد الحركة الوطنية الجزائرية، ولد بالجزائر، درس القانون والطب، اتقن اللغة الفرنسية والإنجليزية، بعد جولاته في أوروبا. بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر قاد أوّل حركة سياسية مناهضة للاحتلال، نفي لإسطنبول عام 1834 ومات هناك. من أهم مؤلفاته المرآة، الاتحاف. . للمزيد انظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ط 02، مؤسسة نويهض الثقافية، لبنان، 1980، ص 162.

[1]- Berkes, Op.cit, P 121.

[2]- لويس، **اكتشاف المسلمين لأوروبا**...، مرجع سابق، ص ص 143، 144.

[3]- Berkes, Op.cit, P 111.

[4]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…,** v 2 Op.cit, P 128.

[5]- فيليب دي طرازي، **تاريخ الصحافة العربية**، ج01، المطبعة الأدبية، بيروت 1913، ص 32.

*** - ظهرت مع الحملة الفرنسية ثلاث عناوين للصحف هي الحوادث اليومية كان يحررها إسماعيل بن سعد الخشاب وكانت أوّل صحيفة تصدر بحرف الضاد، والثانية Décade Egyptienne اما الثالثة فكانت Courrier d'Egypte لتتوقف بانتهاء الحملة عام 1801م. للمزيد انظر: دي طرازي، مصدر سابق، ص 45.

[6]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…,** v 2 Op.cit, P 35.

معروفة لدى الأتراك، مثل مجلس العموم البريطاني، كما أصدرت نسخة منها بالفرنسية موجهة للأوروبيين بعنوان Le Moniteur Ottoman برعاية الكسندر بلاك [1].

بعدها ظهرت صحيفة ثانية عام 1840م غير رسمية، أصدرها شخص انجليزي يدعى وليم تشرشل، سميت جريدة الحوادث ولعبت دوراً في نشر الثقافة والمعرفة، من خلال مقالاتها في العلم والأخلاق والأدب. إضافة لنشر الأحداث اليومية في أوروبا [2]. لتعرف انتشاراً واسعاً في عهد السلطان عبد المجيد، فظهرت في إسطنبول مرآة الأحوال التي أصدرها رزق الله حسون عام 1855م وكانت باللغة العربية، وصحيفة أخرى لصاحبها إسكندر شلهوب 1857م، ثم الجوائب لفارس الشدياق عام 1860م. بينما ظهرت صحف في المدن العربية كصحيفة حديقة الأخبار التي أسسها خليل الخوري عام 1858م وصحيفة بطرس البستاني منشئ الموسومة ب نفير سورية عام 1860م.[3]

ومع بروز شمس التنظيمات؛ بدأ السير الحقيقي نحو إضفاء الطابع الغربي على الثقافة العثمانية، ولعلّ أوّل الأفكار التحررية التي انتشرت يعود فيها الفضل لشخصيتين نستطيع أن نصفها بالمستنيرة. أوّلهم كان مصطفى سامي (ت 1855) م الذي زار عدة دول أوروبية كعضو في البعثة العثمانية عام 1838م، وفور عودته كتب الرسائل الأوروبية Avrupa Risâlesi، حدّد فيها أهم العوامل التي قامت عليها الحضارة الأوروبية، كالتعليم الحديث، وحرية المعتقد، والمساواة بين الطوائف. إضافة إلى تثمين الاختراعات القديمة التي كانت أساس التطور التقني الذي تعيشه أوروبا، وأكّد على ضرورة جلبها. كما استطاع نشر الكثير من الأفكار السياسية الغربية، كالوطن والوطنية من خلال إشرافه على صحيفة تقويم الأحداث[4]. أما الشخصية الثانية فكان صادق رفعت باشا* أحد البيروقراطيين المؤثرين في سياسة الدولة العثمانية، زار فيينا وإيطاليا كمبعوث ديبلوماسي، وهناك اطّلع على أوضاع الشعوب الأوروبية وحكوماتها، وكفاءة موظفيها ومصداقيتهم، وأهمية التعليم والصحافة [5].

أما التعليم في فترة التنظيمات فلم يصدر فيه أي مرسوم، لذا سار الإصلاح فيه على النهج الذي بدأ عهد محمود الثاني، فكان الاهتمام بالتعليم الديني كالاهتمام بالتعليم الزمني. ولم توضع أي

---

[1]- Berkes, Op.cit, P 127.

[2]- لويس، **ظهورتركيا الحديثة**...، مرجع سابق، ص 124.

[3]- دي طرازي، مصدر سابق، ص 47.

[4]- Berkes, Op.cit, Pp 129, 130.

*- **صادق رفعت باشا(1807-1857)م:** ولد بإسطنبول، والده حجي علي بك ناظر الطوبخانه، تلقى تعليمه في المدارس السلطانية، انتقل للعلم في مكاتب قلم الديوان، وترقى حتى عين عميدي قلم، شارك في المفاوضات مع روسيا، والقضية المصرية، أصبح من رجال بيرتو، عين سفيراً للدولة في فيينا عام 1837م، وكان أهم من نظّر للتنظيمات بمعية مصطفى رشيد باشا. للمزيد انظر: صادق رفعت باشا، **من فيينا الى فيينا، رحلة محمد صادق رفعت باشا الى إيطاليا 1838**، تح: زيد عيد الرواضية، ط01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2017، ص 24.

[5]- نفسه، ص 25.

إصلاحاتٍ جديدةٍ حتى عام 1845م؛ إذ استطاع مصطفى رشيد باشا، ويوسف كامل باشا*من تجسيد مشروع المدارس الرشدية، وبذلك أصبحت مدارس التعليم الثانوي أعلى بدرجة عن المدارس الابتدائية، وتم تعويض نظارة المكاتب الرشدية بمجلس المعارف العمومية عام 1846م، للاهتمام بالتعليم وإصلاحاته وعين على رأسها المؤرخ أسعد أفندي[1].

فضلاً عن ذلك؛ افتتحت أوّل مدرسة رشدية في منطقة داوود باشا عام 1847م، وتم اختيار أساتذتها من الرعيل الأوّل لخريجي مدارس الطب. كما تم بناء مدارس ابتدائية بالتعاون مع إدارة الأوقاف أكثر سعة، وتم توزيع كتب تعليمية ألفها كل من أحمد جودت باشا** وصادق رفعت باشا[2]. وبتزايد أعداد المدارس الرشدية بدأ التفكير في تكوين معلمين لهذه المدارس، متخصصين ومدربين على التقنيات الحديثة في التدريس، فتأسست دار المعلمين عام 1848م بمنطقة الفاتح لأجل إعداد معلمين، وأسندت مهمة إدارتها لدينيزلي يحي أفندي، وفي 1850م عين أحمد جودت باشا مديرا لها، واستطاع إعداد لائحة قانونية وتربوية لتنظيم تدريب المعلمين وتوظيفهم في ما بعد[3].

وبعد صدور خط همايون 1856م، تم إنشاء نظارة المعارف العمومية عام 1857م، بغية تحديث مدارس الدولة العثمانية، على غرار مدارس الطوائف المسيحية التي أُفتتحت بموجبه، لتصبح كل مدارس الدولة تابعة لها ومختلطة بين مسلمين وغير مسلمين، عدى مدرسة الطب والمدارس الحربية، كما تم الإعلان عن تأسيس مدارس رشدية للبنات عام 1859[4]. وشهدت المدارس العليا في فترة التنظيمات تطوراً واسعاً ورسوخاً في المناهج، القائمة على العلوم الغربية الحديثة، فتم إعادة تنظيم مدرسة المهندسخانه في 1847م، وإرسال العديد من المتخرجين للدول الأوروبية. نفس الأمر ينطبق على مدرسة الطب التي تخرجت منها أوّل دفعة عام 1841م، وتم اعتماد تسع سنوات دراسة، ومن خلال

---

* - **يوسف كامل باشا (1808-1886)م:** أحد رجال الفكر والسياسة العثمانيين شغل منصب وزير التعليم، سافر لفرنسا للاطلاع على التعليم هناك، عمل كسفير في المانيا وايران، أوّل من ترجم رواية من الفرنسية للتركية وهي رواية مغامرات تليماك لفنيلون. . للمزيد انظر : ماجدة مخلوف، **تحولات الفكروالسياسة...**، مرجع سابق، ص 70.

[1]- العريض، مرجع سابق، ص 430.

** - **أحمد جودت باشا (18951822) م**: عالم وسياسي تميز في علوم شتى، ولد بلوفجة ببلغاريا، تلقى تعليمه الأوّل في مسقط رأسه، ثم انتقل لأسطنبول في 1839م لإكمال دراسته، فاهتم بالرياضيات وعلوم الفك، إلى جانب تخصصه في العلوم الدينية، بدأ حياته مدرساً، وتعرف بمصطفى رشيد باشا، ومنها بدأ حياته الإدارية والسياسية فشغل عدة مناصب منها عضو في الأنجماني دانش، رئيس ديوان الأحكام العدلية، وزير المعارف، وزير العدل، رئيس مجلة الأحكام العدلية. للمزيد انظر: أكمل الدين إحسان أوغلى، **التراث العلمي العثماني**، مج: 02، ج 02، تر: ماجدة مخلوف، ط 01، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 2021. ص ص 1013، 1014.

[2]- Berkes, Op.cit, P 173.

[3]- Erdem Oklayp, "**Ahmet Cevdet Paşa'nin Türk Eğitim Tarihi Açısından Önemi Üzerine Bir Inceleme"**, SS 233-251, in Tarih Incelemeleri Dergisi, 2014, Ss 241, 242.

[4]- العريض، مرجع سابق، ص 434.

مجلس الشؤون الطبية تم اختبار المتخرجين للحصول على شهادات اعتماد. وقد زُوّدت هذه المدارس بأساتذة أجانب، وكانت لغة التدريس فيها اللغة الفرنسية[1].

وفيما يخص الجامعة أو دار الفنون، فتم لهذا الغرض إنشاء مجموعة استشارية، عرفت بـ لجنة المعرفة، أو انجماني دنش Encümani Daniş بإرادة سنية عام 1851م، ترأسها أحمد جودت باشا، وإن لم تتمكن من إنشاء الجامعة بحجة عدم وجود مبنى. مع ذلك أنيطت لها مهام جعلتها على غرار الأكاديمية الفرنسية، تهتم بتطوير التعليم واللغة العثمانية، وإنشاء كتب في التاريخ والأدب [2]. انضمت العديد من الشخصيات المعروفة إلى هذه اللجنة أمثال محمد علي أفندي مؤلف كتاب علم طبقات الأرض، وبهجت ملا وشقيقه عبد الحق ملا وابنه المؤرخ خير الله، ويساري زاده عزت أفندي صاحب كتاب ذيل دوحة المشايخ، وسامي باشا صبحي، وجودت باشا، وأحمد وفيق أفندي، وهم من الذين بدأوا حياتهم العلمية في كنف الثقافة الجديدة [3] .

بالإضافة إلى هؤلاء؛ تم اختيار أشخاص أجانب، مثل عالم التاريخ النمساوي جوزيف فون هامر Joseph Von Hammer، وصاحب القاموس الإنجليزي جيمس ريد هاوس كأعضاء. وإن كان عمر هذه اللجنة قصيراً بسب تغيرات الصدارة العظمى، والتنافس بين الوزراء، إلّا أنّها تمكنت من إصدار بعض الأعمال في مجال العلوم واللغة والأدب والترجمة، لكن أكبر إسهام كان إعداد كتاب التاريخ، الذي كتبه جوزيف فون هامر. واستكماله بإصدار تاريخ جودت[4].

ومع موجة التحديث التي شملت معظم الميادين الثقافية، كان للغة العثمانية حظاً منها، فتم غرض اللغة الفرنسية في المدارس الفنية آنياً، حتى يتعلم الطلبة العلوم والفنون المتقدمة، ثم نقلها إلى اللغة التركية. لهذا نجد إصرار كبير لدى بعض العلماء لأجل تطوير اللغة العثمانية وتقعيدها، فقام كل من جودت باشا وفؤاد باشا بمحاولة تبسيطها وجعلها لغة علم، وإدخال أبعاد عالمية عليها، فظهر مؤلفهما قواعد عثمانية الذي حافظا فيه على الكلمات الفارسية والعربية، إلّا أنّهما حاولا جعلها قريبةً للغات الغربية، في تكوينها وتصريفها ووضع هذا الكتاب بإشراف لجنة انجماني دانش[5]. إضافة لإسهامات الترجمة والصحافة في إيجاد لغة بسيطة تنقل الأفكار لأكبر قدر ممكن من المجتمع [6].

ومن أهم المظاهر الثقافية التي انتشرت مع بدايات القرن التاسع عشر كان المسرح، ولو أن وجوده في الدولة العثمانية يعود لعهد السلطان سليم الثالث، الذي نظم في السفارات الأجنبية، وكثيرا ما دعي

---

[1]- Berkes, Op.cit, P177.

[2]- العريض، مرجع سابق، ص 432.

[3]- طانبينار، مرجع سابق، ص179

[4]- Mustafa Karabulut, **Osmanlı Impratorluğu'nda19**. **Yzyilda Değişim Süreci, Sosyal ve Kültürel Durum**, SS 49-65, Mecmua Uluslararası Sosyal Bilimler Dergisi, Yıl 1, Sayı 2, 2016, S 55.

[5]- Oklayp, A.G.E, Ss 239-244.

[6]- Berkes, Op.cit, Pp 174-199.

لحضور بعض عروضه السلاطين. غير أن أوّل مسرح عثماني بنيّ عام 1840م في بيوغلو من طرف الإيطالي جوستينياني وعرف بالمسرح الفرنسي، قدمت فيه مسرحيات فرنسية وأوبرات إيطالية. وفي 1844م ظهر مسرح عربي بقيادة ميخائيل نعوم من أصل سوري، قدّم أعمال لموليير وغيره من المؤلفين الأجانب، واستمر نشاطه حتى 1870م. وحتى نهاية عهد عبد المجيد لم يكن للمسرح تأثيراً بالغاً على الفكر والثقافة العثمانيين؛ إذ اقتصرت العروض على المسرحيات الغربية التي تؤدى بلغة أجنبية، لا تستهوي غير الأجانب وقلةً من المثقفين العثمانيين، إلى جانب القصر وحاشيته[1].

المطلب الثالث- انعكاسات التغريب ومظاهره على الدولة والمجتمع:

وإن كان الإصلاح قد مسّ الجانب العسكري والإداري والفكري للدولة العثمانية، غير أنّ مظاهر التغريب برزت جلياً منذ بدايته في الجانب الاجتماعي والمعماري.

1- أثر التغريب على طبقات المجتمع:

انعكست التغيرات الجديدة في مظاهر الحياة على الجانب الاجتماعي للعثمانيين، وطبع بتلك النزعة التحديثية. فساهمت المقاهي والمكتبات والحدائق والساحات العامة، على تغيير البنية الاجتماعية للعاصمة العثمانية؛ إذ أصبحت الممارسات الترفيهية والمناقشات الفكرية أكثر تداولاً، ولم تقتصر على الطبقة الأرستقراطية، بل تعدتها للسلطان؛ إذ استبدلت عزلته التقليدية بالظهور المتواصل في الحفلات، والمناسبات كختان الأمراء، وأصبح محيط قصر سعد آباد مركزاً للحفلات السلطانية، واستقبال الديبلوماسيين. واحتضنت منطقة كاغطخانه؛ مهرجانات الربيع الملونة بجميع أنواع البهجة، صاحبتها رياضة سباقات الخيول والمصارعة، كما كانت ميادين لمآدب إفطار رمضان، أو إحياء سهرات الشموع التي تحملها ظهور السلاحف، وهي تتجول بين أسرة الزنابق. وقد تم تخليد بعض هذه الحفلات والنزهات، من خلال لوحات فنية رسمها أوروبيون[2] .

مع ذلك؛ عرف المجتمع في هذه الفترة استمرارية للعادات والتقاليد العثمانية، خاصة في اللباس؛ حيث احتفظ العثمانيون بطريقة لبسهم التي ورثوها عن أجدادهم، مع بعض التغيير الذي بدأ بخطى محتشمة، فاقتصر في البداية على السلطان وحاشيته من وزراء وموظفين، لكن مظاهر التحديث في المعيشة بدأت تنتشر بين الطبقة الغنية ثم الطبقة المتوسطة. وكان التأثير الفرنسي في نمط المعيشة والاستهلاك واضح في المجتمع العثماني، ولم تتوانى السلطة عن إظهار البذخ والترف والبهرجة، في تنظيم الحفلات التي أحيتها الفرق الأوروبية[3] . كما أحدثت أعياد وضعية؛ في حين زادت أيام الاحتفال بالأعياد الدينية، وطالت ساعات إنارة المساجد ما شجع الناس على الخروج ليلا، كما جذبت الاحتفالات والمواكب

[1]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…,** v 2 Op.cit, P 129.
[2]- Özlü, Op.cit, p 42-45. Altinay, A.G.E, p 67.
[3]- Betül I. Argit, An Evaluation of the Tulip Period and the Period of Selim in the Light of clothing Regulations, PP 11-28, in Osmanlı Araştirmaları XXIV, Istanbul, 2004, P 16.

السلطانية، التي أصبح للعامة الحق في النظر إليها، والحدائق العامة النساء، فأصبحن يخرجن جماعات للتنزه والفرجة[1].

وقد انتشر في الثلث الأوّل من القرن 18م، إقبال واسع على الاستهلاك بين جميع طبقات المجتمع، على جميع الأصعدة، فازداد أثاث البيت والمستلزمات المنزلية، كالأواني نتيجة تزايد التواصل الاجتماعي خاصة بين النساء العثمانيات[2]. إضافة إلى ازدياد الطلب على اللباس، الذي يعد مقياساً للتطور الثقافي والتغيرات الاجتماعية؛ فظهر اللباس المزخرف موضة دارجة، بين جميع طبقات المجتمع بما فيهم الخدم. غير أن ما يشد الانتباه أكثر، هو الطوائف الدينية؛ التي كان عليها الالتزام بزي يميزها عن المسلمين وبقية الطوائف، لكنها تمردت وأصبحت ترتدي ملابس أوروبية، هذا كله اقتضى اصدار فرمانات تحرم على الرعايا ارتداء الملابس الأوروبية، لأنها مخالفة للشريعة الإسلامية، ومنافية لأخلاق المجتمع العثماني، كما منعت السلطات الاختلاط في الأماكن العامة، نبّهت على النساء ضرورة الالتزام بالحشمة، وإلّا واجههنّ العقاب[3].

كما ارتبطت فكرة اتساع ثقافة الاستهلاك، بمظاهر التغريب على المجتمع العثماني، فحسب إحصاءات التجارة الخارجية، بعد أربعينات القرن الثامن عشر، لوحظ أنّ قائمة جديدة من السلع الأوروبية، أصبحت مطلوبة داخل أراضي الدولة، مثل الأقمشة الصوفية الواردة من لانغدوك أو ليون، إضافة إلى الأدوات المعدنية والزجاجة، البورسلين، الأدوية، التحف النادرة، الساعات[4].

غير أنّ نمط الاستهلاك هذا، تغير ابتداءً من ستينيات القرن الثامن عشر، على إثر الأزمة الاقتصادية التي واجهتها الدولة، بسبب حربها مع روسيا 1768-1774م، فحدث تراجع كبير لمعدلات الاستهلاك، كما أنّ الأوبئة والكوارث الطبيعية التي عانت منها إسطنبول، كزلزال 1766م، وطاعون 1778م؛ دون أن ننسى الحرائق التي كثيرا ما نشبت في أحيائها، جعلت السكان يبتعدون عن فكرة السكن في مباني صخرية، ويكتفون بالمنازل الخشبية، إضافة لانكفائهم عن صخب الحياة الاجتماعية، واكتفائهم بالأساسيات بدل الكماليات، فقلت ملكية الملابس الفاخرة كالقفطان والعباءة، وملابس الخروج كالفراس والفراء، وأصبحت حكراً على أفراد الطبقة الحاكمة والارستقراطية[5].

---

[1]- Madeline C. Zilfi**, "Woman and Society in the Tulip Era 1817-1830",** PP 290-303, in, Woman, the Familly, and divorce Laws in Islamic Hisory,ed. by Amira El Azhary Sonbol, Syracuse University press,1996, PP 296-298.

[2]- Sümeyye Hoşgör Büke, Changes in the Consumption of Ottomans in the Eighteenth Century, Ph.D, Department of History, Middle East Technical University, Ankara, Turkey, 2019, P 109.

[3]- Altinay, A.G.E, S 71.

[4]- اينالجيك، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، مج 02، تر: قاسم عبده قاسم، ط01، دار المدار الاسلامي، لبنان، 2017.، ص 449.

[5]- Hoşgör Büke, Op.cit, Pp 128, 138.

وإن انكمش الاستهلاك بين طبقات المجتمع العثماني، للأسباب المذكورة أعلاه، بيد أنّ أفكار التحديث والانخراط في عالم التقليد والتماهي بالغرب، أصبحت أكثر وضوحاً خاصةً لدى الطبقة الحاكمة، التي استمرت في بناء القصور والأكشاك ذات الطابع الأوروبي، وإقامة الحفلات ودعوة الفرق الفنية الأوروبية، واستيراد التحف والزهور، لتنشط أكثر مع فترة سليم الثالث، وبداية إصلاحات النظام الجديد. ورغم جدية السلطان ومجلسه الاستشاري* في إصلاح شؤون الدولة، بيد أنّ هذا لم يمنعه وطبقة النخبة من ممارستها[1]. فقد دعى السلطان عدد من الممثلين الأوروبيين، والفرق الموسيقية لتقديم عروض في قصره، واقتني عدد من اللوحات الأوروبية. كما أنّ وجود خبراء أجانب بقوة في إسطنبول وأوسكدار، أثّروا على شريحة واسعة من المجتمع، فانتقل نمط عيشهم في الشوارع والبيوت[2].

تواصلت محاولة السلاطين مطلع القرن التاسع عشر، في تحديث الدولة وإدخال العناصر الغربية التي تأثّر بها المجتمع، سواء بفرض الدولة لبعض منها، أو لانجذاب العثمانيين نحوها، وانتشارها بين مختلف فئات المجتمع. لكن قبل الحديث عن المظاهر المادية للتغريب، علينا أن نتطرق لنقطة مهمة حاول السلطان محمود الثاني إحداثها، لأجل تصور جديد للمجتمع، تمثلت في فكرة إلغاء الفروق بين الطوائف الدينية، وتكوين مجتمع متجانس، له نفس الحقوق والواجبات، وهذا بمساعدة مؤسسات قانونية استحدثها، مثل ديوان الأحكام العدلية. بيد أنّ الفكرة كانت صعبة التحقيق وسط مجتمع محافظ مازال يرفض التغيير، خاصة في أمر له علاقة بقوانين شرعية راسخة [3]. كما أنّ الأمر سيعطي للأقليات الحق في المطالبة بحريات أكثر، تصل للمطالب السياسية، وفتح الباب لتدخل الدول الأجنبية بحجة حمايتهم، ما جعل الفكرة تؤجل إلى عهد خليفته عبد المجيد.

أما عن مظاهر التغريب، التي استطاع السلطان محمود تجسيدها فكان اللباس؛ حيث فرض على الجنود اللباس الأوروبي الذي كان عام 1808م، السبب الرئيسي لثورة الإنكشارية، وخلع سليم الثالث.

---

* - مجموعة من كبار الشخصيات في الدولة اعتمد عليهم السلطان سليم الثالث لإقامة مشروعه من بينهم الملا عبد الله تاتارجيق زاده **(ت 1211هـ/1796م):** شغل منصب قاضي عسكر عهد السلطان سليم الثالث وكان مستشاره وقدم له لاحة إصلاح عرض فيها رؤيته . للمزيد انظر: ماجدة مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة**...، مرجع سابق، ص 143 وما بعدها. والسفير أبو بكر راتب أفندي، إلى جانب مرادجه دوسون Mouradgea Dohsson الأرمني **دوسون (1740-1807)م**: ولد بإسطنبول في بيوغلو، لأسرة ارمينية، عمل والده كمترجم في السفارة السويدية بإزمير، فألحق بها ابنه عام 1738م، وانتقل معها لإسطنبول عام 1763م، وأصبح كبير المترجمين فيها. عين سفيرا للسويد في الدولة العثمانية، وقدم دعماً كبيراً للدولة العثمانية بسبب علاقاته الديبلوماسية، وشارك بأفكاره الإصلاحية في وضع النظام الجديد لسليم الثالث. بعد حملة نابليون على مصر عزل من عمله كسفير، فسافر لفرنسا وتوفي هناك. للمزيد انظر: Kemal Beydilli, D'Hosson, Ignatius Mouradgea, in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi,** cilt 09, Ankara, 1994, P 496. وبتراند Betrand الفرنسي، وكانت هذه سابقة في عهده أن يعتمد السلطان في ديوانه على غير مسلمين. انظر: زياده، **إكتشاف التقدم الأوروبي**...، مرجع سابق، ص 51.

[1]- Argit, Op.cit, Pp 18, 19.
[2]- Shaw, Kural, History of The Ottoman…, v 1, Op.cit, P 265,266.
[3]- Berkes, Op.cit, P 95.

وقد نصت تعليمات إصلاح الجيش الصادرة عام 1826م، على أن يكون الزي الرسمي للقوات الجديدة مستوحى من الزي الغربي، ويتكون من معاطف وسترات قصيرة وصدرية من الجوخ، علاوةً على جزم عالية الساق، ولم يكتفي السلطان بالزي العسكري بل تجاوزه للزي المدني من خلال تعميم لبس الطربوش على الموظفين سنة 1829م، الذي كان قد فرضه على الجنود عام 1828م. بعد أن أقنع الهيئة الدينية في مكتب الإفتاء، أنه من شمال افريقيا وأطلق عليه اسم فاس، وتم اعتماده على أساس غطاء الرأس الرسمي، بدل العمامة التي بقيت محصورة في العلماء. إضافةً لفرضه السراويل والسترات والأحذية الجلدية، بدل الجبة والفراء والخف، وأصبحت موحّدة بين كل الطوائف[1]. حتى أصبح التفريق بين المسلم والمسيحي أمر بالغ الصعوبة، خاصة أنّ الطوائف كلها رحبت بالفكرة وسارعوا في تبنيها، فيقول أحد الرحالة الأوربيين، أنّ اليهودي كان يرتدي الطربوش وهو يقرأ في كتابه المقدس[2].

لم يكتف السلطان بالزي الأوروبي الذي كان هو أوّل الداعين والمرتدين له؛ إذ لبس مثل الملوك الأوربيين وقصر لحيته، وتعداها لممارسات وبروتوكولات سلطانية، فكان ينزل للشارع والأماكن العامة، وينتقل إلى المدارس التي أقامها، ويقف بنفسه على أمورها، متنقلاً في عربة فايتون الأوروبية، بدل العزلة التي مارسها أجداده. وانتقل من قصر توب كابي إلى قصر دولمه بهجه، الذي بناه على مضيق البسفور محاكيا الطراز الأوروبي، وفرشه بالأرائك والكراسي والطاولات، بدل الديوان والوسائد والطبليات. كما أنّه كان يحضر الحفلات الموسيقية وسهرات الأوبرا، التي تنظمها السفارات الأجنبية، في حين أنشأ فرقة موسيقية بإشراف الإيطالي دونيزيتي، طوّر فيها موسيقى الحسا، لأجل إقامة حفلات يدعو إليها الأجانب. وليندمج أكثر في عالم الحداثة، أقبل على تعلم اللغة الفرنسية، ما جعل الكثير من العثمانيين خاصة الشباب الطامح للعمل البيروقراطي والترقية، يلتحقون بمكاتب الترجمة لتعلم اللغات الأجنبية[3].

وعلى نهج السلطان محمود الثاني سار ابنه عبد المجيد، وحاول تغريب أكثر لحياة القصر، حتى يتوافق مع تحديث الدولة، فاستقر في قصر والده دولمه بهجه؛ حيث كان مقر اجتماع مجلس القصر، واستقبال السفراء وإقامة الحفلات، كما كان يمضي معظم وقته في قصر جيرغان، الذي انطلقت إنشاءات فيه عهد والده عام 1836م، إضافة لاستمراره في الظهور أمام رعيته، سواء من خلال الذهاب لصلاة الجمعة في مسجد أيا صوفيا، أو لحضور حفلات السفارات الأجنبية وعروض المسرح. إلى جانب القيام بزيارة لبعض الولايات البعيدة للوقوف على الظروف هناك، ومراقبة عمل القوانين الجديدة، فزار الروم ايلي عام 1846م، ثم ليمنوس وكريت وساموس ورودس عام 1850م، وهناك التقى بالخديوي عباس حاكم مصر وقفل عائداً عبر إزمير[4] .

---

[1]- لويس، ظهور تركيا الحديثة...، مرجع سابق، ص ص 129، 131.

[2]- Berkes, Op.cit, P 125.

[3]- Shaw, Kural, History of The Ottoman…, v 2, Op.cit, P 49.

[4]- Ibid, Pp 82, 83.

نمط العيش هذا لم يقتصر على العائلة العثمانية الحاكمة، بل انتقل للأسر الأرستقراطية وحياتهم المنزلية، فظهرت القصور الشتوية والفلل الصيفية، وعجت بالخادمات الشركسيات، وعبيد زنوج، وبستانيين بوسنيين، فأصبحت إسطنبول مهد للحياة العثمانية المخملية الراقية، كما ظهر زي خاص بأهل إسطنبول، أطلق عليه تسمية إسطنبولي، تميّز بالراحة والأناقة، تكون من سروال أبيض وسترة بياقة بيضاء، وأحذية طويلة مصقولة، وقد مثّل رمز الذوق الرفيع[1] .

كما شهدت المدينة العثمانية وبالأخص إسطنبول؛ تحديثاً كبيراً نظراً لتوافد الأجانب عليها من خبراء وتجار، واستقرارهم في منطقة غلطة وبيوغلو، التي كانت مثالاً مصغراً لمدن غرب أوروبا، حيث اكتظت المنطقة بالمنازل والفنادق والمسارح المشيدة على الطريقة الأوروبية، إضافة لتحوّلها لمنطقة تجارية حيوية؛ إذ افتتحت بها المطاعم والمقاهي والنوادي الليلية الراقية، والمحلات التجارية للماركات الأوروبية، الخاصة بالأثاث والملابس ومستحضرات التجميل من أشهرها محلات كارلمان وبيكر ومدام فابيون [2]. كما ظهرت في المدينة عربات الجر الأوروبية، وأسست شركة للملاحة على ضفتي البوسفور وفرت النقل المنتظم والسريع، وأصبح هناك الحاجة إلى خدمات جديدة في المدينة، كالطرق المعبدة، وقنوات نقل الماء، وأخرى للصرف الصحي، وإنارة الطرقات وتنظيفها. ولهذا الغرض تم إنشاء مجلس المدينة عام 1854م لتنظيم المدينة والحفاظ على مرافقها، ولو أنّ عمله اقتصر على منطقة غلطة وبيرا، وأعطوها تسمية الدائرة السادسة تقليداً لنظام باريس[3] .

وكان للمرأة نصيبٌ من هذا التغيير والتغريب؛ حيث عرف لباس المرأة تطوراً ملحوظاً، بإدخال التصاميم الأوروبية في صناعته. وإن لم تفرضه القوانين كما حصل مع لباس الرجل، وانّما فرضته الظروف الاجتماعية والسياسية التي مرت بها الدولة، فبعد فرمانات التنظيمات وتبني الدولة سياسة التغريب، والتسهيلات التي منحتها للأجانب بمقتضى هذه القوانين، توافد عدد كبير من الأوروبيين، خاصة فترة حرب القرم واستقروا في إسطنبول، كما أنّ معاهدة التجارة مع بريطانيا عام 1838م، اغرقت السوق العثمانية بالبضائع الأجنبية، ما أثّر على لباس المرأة خلال هذا القرن. مع هذا لم تتم عملية التغيير واعتماد الموضة الأوروبية بسرعة، ولا بنفس الوتيرة بين جميع الطبقات والفئات العرقية. فحتى خمسينيات القرن التاسع عشر، كانت أثواب النساء المسلمات من الطبقة الثرية، مزيجاً من الألبسة التقليدية والموضة الأوروبية. فظهرت القمصان الضيقة على مستوى الخصر، مع فتحات

[1]- Yakup Kadri **Karosmanoğlu, Kiralık Konak**, Baski 8, Iletişim Yayınları, Istanbul ,1980, Ss 09,10.

[2]- Anastasia Falierou, "**European Fashion, Consumption Patterns, and Intercommunal Relations in the 19th-Century**", PP 150-168, in Women, Consumption and the Circulation of Ideas in South-Eastern Europe, 17th–19th Centuries, Edited by Constanța Vintilă-Ghițulescu, Brill, Volume 20, Lieden, 2017, P 153.

[3]- Shaw, Kural, History of The Ottoman…, v 2, Op.cit, Pp 92, 93.

معتدلة حول العنق والكتفين، مغطاة بقماش رفيع، تدنوها تنانير مطرزة وشلوارت عريضة، إلى جانب هذا أصبحت نساء القصر تستخدم الجوارب المطرزة، والكورسييه، والمظلات الفرنسية [1].

هذا الانفتاح على الغرب؛ وما أحدثه من تغييرات ومظاهر غريبة على طبيعة الحياة اليومية للمجتمع العثماني، جعلت الكثير من الشخصيات النافذة في الدولة تنتقد هذا الوضع، وتحلّل ما نتج عنه من آثار سلبية. من بين هؤلاء الشخصيات أحمد جودت باشا، فيذكر أن ظاهرة البذخ والإسراف لم يعرفها المجتمع العثماني بهذا الحجم، إلّا بقدوم أمراء الأسرة الخديوية لإسطنبول بعد خلافهم مع الخديوي عباس، فاشتروا القصور والفلل وجهّزوها حسب الذوق الأوروبي، وأنفقوا لأجل ذلك الكثير من المال، فأصبحت حياة هذه الأسرة المثال الذي اتبعته الأسر الارستقراطية العثمانية، كما أصبحت نساء القصر وحريم الوزراءتقلّد زينب هانم ابنة محمد علي باشا، فزاد استهلاكهم للملابس والحلي الأوروبية، كما أقبلوا على تناول القهوة والحلوى والتبغ. ولتغطية مصاريف هذه البضائع بلغت ديون قصر توب كابي ثلاثة ملايين كيس، ومعظم مجوهرات السلطانات رهنت لدى صرافي بيوغلو، وانتقلت فكرة الاستهلاك المفرط لدى كل طبقات المجتمع العثماني، وحتى إلى الدوائر الحكومية. كما زاد معها التواصل الاجتماعي، وممارسة أنشطة تعتبر غير أخلاقية، كخروج النساء لمنطقة الكاغطخانه، وكثرة الاختلاط والانحلال الأخلاقي الذي مس حتى شخصيات سامية في الدولة[2].

2 – تحديث العمارة:

ومن الميادين التي ارتبطت بالحداثة وتجلت فيها مظاهر التغريب والتأثّر بالأنماط الأوروبية، وأثّرت على الممارسات الاجتماعية كانت العمارة، فهي أكثر الميادين جدلاً خاصةً أنّها نالت حصة الأسد من المشاريع التجديدية منذ عهد أحمد الثالث، الذي عمل على تغيير واجهة المدينة، بترميم معالمها العمرانية، والتخطيط للأماكن العامة والحدائق والمكتبات، إضافة لاستعادة الممرات المائية وبناء النوافير والأسبلة، مع إقامة الكثير من القصور والأكشاك الصيفية على طول ضفاف القرن الذهبي، ومنطقة كاغطخانه بعد تغيير مجرى النهر فيها وبناء قناة أوسع. وتفنن السلطان وحاشيته والنخبة العثمانية الأرستقراطية في تشييدها وتصميمها بتفاصيل وأناقة، مع إضافات فنية مستوحاة من الطبيعة كالزهور والنباتات. ولعلّ نافورة أحمد الثالث التي بنيت في 1728م، كانت من أشهر معالم هذه المرحلة، بسبب موقعها بين مسجد أيا صوفيا والبوابة الرئيسية لقصر توب كابي، وشكلها الجديد ذو الأربعة أوجه، وزخارفها التي كتب بعضها السلطان أحمد بنفسه. إضافة لقصر سعد آباد؛ الذي شكّل

[1]- Anastasia Falierou, Op.cit, P 156.
[2]- Cevdet Paşa, **MA'RÛZÂT,** A.G.E, Ss 07-10.

بأجنحته وحدائقه ومسجده والقناة التي تربطه بمجرى كاغطخانه، صرحاً فنياً يعكس الذوق العام للعصر، وقصر جراغان الذي بناه الصدر الأعظم إبراهيم باشا[1].

وكانت هذه القصور مجهزة بتحف مستوردة من أوروبا، كالخزفيات والزجاج واللوحات الفنية. فكان قصر سلحدار علي باشا* الذي بناه لفاطمة سلطان، أحد أجمل القصور على ضفة القرن الذهبي. إضافة لتخطيط الحدائق حول هذه القصور، وتزيينها بالأشجار والأزهار والنوافير، لتتناسب مع طبيعة هندسة القصور[2]. وتزامن مع بناء القصور وانتشار الحدائق في عموم إسطنبول، الاهتمام بالزهرة التي أصبحت رمزاً قومياً للعثمانيين والأتراك، وهي زهرة التوليب الاله التي تعددت تسمياتها بتعدد أنواعها وألوانها.وقد انتشر حب هذه الزهرة بين كل سكان إسطنبول، وشجع إبراهيم باشا زراعتها وتجارتها؛ إذ تم جلب أنواعها من كل أنحاء العالم، وعين موظفا لمراقبة وتحديد أسعارها [3].

استمرت عملية التحديث والتجديد، وتسرب المؤثرات الأوروبية، لدى خلفاء أحمد الثالث، بل تطور الأمر أكثر باستقدام الخبراء الأوروبيين، والاستعانة بهم في عجلة التحديث، فنجد محمود الأوّل يستدعي مهندسين فرنسيين لتخطيط نظام عمل المياه، وتجديد مساحات من قصر توب كابي، وبناء أكشاك صيفية على طول الواجهة البحرية الخارجية، ما جعلها ظاهرة للعيان. وأدخلت لأوّل مرة أساليب فن الركوكو**الأوروبي[4]، كما قام ببناء حدائق كوجوكصو Küçüksu، وحسبهان سلطانية في عام 1749م[5].

---

[1]- Özlü, Op.cit,Pp 41-42.

* - **علي سلحدار(1713-1716)م**: تولى منصب الصدر الأعظم فترة حكم السلطان أحمد الثالث، قاد الحرب العثمانية ضد البندقية ، النمسا و روسيا، بعد انتصارهم في حرب بروث عام 1712م، ضد الروس ومحاولة استرجاع ما خسرته الدولة بعد معاهدة كارلوفجة، لكن استشهد علي سلحدار وانتهت الحرب بخسارة العثمانيين وتوقيعهم معاهدة بيساوفيتش عام 1817م. للمزيد انظر: أحمد صالح علي محمد، "**التحالف الروسي النمساوي وحروبهم ضد الدولة العثمانية 1710-1791م**"، ص 495-526، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ع:49، 2018، ص 495 وما بعدها.

[2]- ماري وتلي مونتجو، **رسائل من تركيا (1716-1718)**، ترجمة ايزابيل كمال، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2006، ص 84 وما بعدها.

[3]- Altinay, A.G.E, S 43.

** - **فن الركوكو:** نمط فني فرنسي، استنبط اسمه من الكلمتين الفرنسيتين Rocaille وتعني الصخرة، والثانية coquille وتعني المحارة، من الفنون التراثية الأوروبية التي عرفت في عصر النهضة. للمزيد انظر: سهير محمود عثمان وآخرون، "دراسة مقارنة بين فن الركوكو لابتكار تصميمات المعلقات النسيجية المعاصرة" ص 121-131، في Intarnational Design Journal, Volume 11, Issue 5, September 2021, P 121.

[4]- Shirin Hamadeh, "**Westernization, Decadence, And The Turkish Baroque: Modern Consruction Of The Eighteenth Century**" PP 185-197 in HISTORY AND IDEOLOGY: ARCHIECTURAL HERITAGE OF THE "LANDS OF RUM", Julia Bailey, Brill, Leiden, Boston, 2007, P 185.

[5]- Hoşgör Büke, Op.cit , P 61.

غير أنّ أهم مبنى تجلت فيه أساليب العمارة الغربية بوضوح، كان مسجد نور عثمانية الذي أقامه محمود الأوّل عام 1749م، وأكمله خليفته عثمان الثالث عام 1755م، وليس الملفت كمية العمارة الغربية في البناء، بقدر ما أنّه أوّل مبنى ديني طغى عليه فن الباروك* الفرنسي من عقد وأقواس وتموجات[1].

ولم يقتصر البناء الفني على العمارة المدنية بل شمل العمارة العسكرية؛ حيث بنيت أوّل مدرسة تعليمية على الطراز الغربي عام 1738م، وكانت مدرسة لتدريب المشرفين[2]. كما خلف لنا هذا القرن أروع نماذج الثكنات العسكرية المبنية على طراز الباروك، التي فاقت في عظمتها قصر توب كابي، وهي ثكنة السليمية التي بناها سليم الثالث في أسكودار. وانتشرت حمى التغيير والبناء في معظم المدن العثمانية. فشيد في دمشق قصر آل العظم، وجامع أحمد باشا الجزار في عكا، وقصر بيت الدين في جبل الدروز، وخانات حلب ودمشق، ومسجد تشوبان أوغلو في الأناضول، وقصبات البوسنة وفيدين وأشقودرة [3].

ما توصلنا إليه هو أنّ عمارة القرن الثامن عشر هي نتاج لمؤثرات شرقية وغربية، أنتجت فن معماري عثماني خاص، فكلّ ما قيل عن سعد آباد وما صاحبه من مؤثرات أوروبية، وتقليد للقصور الفرنسية كفرساي وفونتانبلو، مجرد تكهنات لا دليل وصفي أو كتابي موثق عنها، خاصة أنه معلم دمر مع ثورة باترونا خليل، وحتى لو تتبعنا ما كتب حوله من شعر في قصائد نديم، أو ما جاء في الكتابات التاريخية للقصر ككتابات شيمداني زاده، لا نهتدي أبداً إلى أية أوصاف أوروبية غريبة، عما كان مألوف و دارج في تلك الفترة، بل ما نجده هي أوصاف مستوحاة من الفن المعماري الصفوي، التي ظهرت بوضوح في قصر سعد اباد وساحته؛ حيث كان مستوحى من نموذج شهرباغ ، كما يذكر المؤرخ شيمداني زاده أن محمود الأوّل، وأثناء تجديده مسجد أسكيلاسي عام 1748م، قام بإنشاء جناح جديد في قصر بيجيكتا، عرف باسم بايلديم، الذي يشبه كثيرا الجناح الصفوي شهيل سوتون، الذي شيده عباس الثاني. ولا يعد الفن والذوق المعماري الصفوي غريباً عن العثمانيين، بل وصلهم عن طريق تقارير السفراء العثمانيين للبلاط الصفوي، وقصائد الشعراء وروايات الرحالة والتجار. إلّا أنّ الهزيمة المدوية

* -**فن الباروك La Baroque**: مصطلح مشتق من اللغة البرتغالية "barroco" يشير إلى لؤلؤة غير منتظمة الشكل، نشأ في القرن 16م واستمر حتى الثلث الثاني من القرن 17م، ظهر ردا على الاصلاح البروتستانتي؛ حيث قررت الكنيسة الكاثوليكية إبراز جانب بذخ للكاثوليكية. للمزيد انظر:**Baroque et Classicisme au XVIIe Siècle**

[1]- Shirin Hamadeh, "**Ottoman Expressions of Early Modernity and the Ineviable Question of Westernization**", PP 32-51, in Journal of the Society of Architectural Historians, Vol. 63, No. 1, University of California Press, 2004, P 36.

[2]- Argit, Op.cit, P 19.

[3]- أورتايلي، **إعادة استكشاف العثمانيين**، مرجع سابق، ص 88.

للعثمانيين أمام الصفويين عام 1730م، هي التي أحدثت نوعا من القطيعة، لتنفتح العمارة بعدها على الأسلوب الأوروبي أكثر[1].

كما أنّ ابراهيم نيفشرلي حاول إبطال الصورة النمطية التي ارتسمت في أذهان الناس للسلطان، واعتبار حياته سرية لا يحق لأي كان الاطلاع عليها، ما خلق فجوة بينه وبين رعيته. تعززت أكثر بعد حالة الضعف التي ظهرت عليها الدولة، ما جعله يتبنى استراتيجية تقرب السلطان من الناس، من خلال أسلوب بناء جديد يقلّل من كمية الحواجز والأسوار التي تحيط بأماكن تواجد السلطان، والذي سيصبح الشكل الهندسي المعتمد لكل القصور الملكية خلال القرن الثامن عشر [2].

عاد شغف بناء القصور في القرن التاسع عشر؛ فقد اهتم السلاطين ببنائها على الطابع الكلاسيكي الغربي الذي أطلق عليه اسم الكلاسيكية الجديدة*، وكان الأسلوب الذي طغى على كل البنايات العثمانية عهد السلطانين عبد المجيد وعبد العزيز، حتى أطلق عليه اسم أسلوب التنظيمات، كان فناً معمارياً تغريبياً لا يمت بصلة للفن المعماري التركي الكلاسيكي[3].

فظهرت القصور كقصر يلدز عام 1835م الذي أصبح مع مرور الوقت مجمع قصور، وقصر دولمه بهجه الذي بني عهد عبد المجيد على مضيق البوسفور في 1853-1854م، وصمّمه المهندس المعماري باليان سليل العائلة الأرمنية الشهيرة في خدمة السلاطين، وتحوّل بين عشية وضحاها رمزاً ونموذجاً للحداثة، بتبنى عادات وأنماط حياة البلاط الأوروبي. ومثّل بذلك مرحلة الانفتاح العثماني على كل شيء أوروبي، المؤسسات والهندسة المعمارية، واللباس، وتخطيط المدن، والفنون والأدب، فضلاً عن المفاهيم الجديدة[4].

كما بنيت المساجد والتي تميزت بحجمها الصغير، ووجود معظمها خارج إسطنبول؛ بسبب قلة المساحات الكافية بالمدينة، كمسجد نصرتية الذي بني عهد محمود الثاني 1823م بطوبخانه، واحتوي على سبيل مغطى بالنقوش الباروكية، إضافة لمسجد دولمه بهجه ومسجد بيوك مجيدية بأرتاكوي، الذي بني عام 1854م. تميزت هذه المساجد بمناراتها الرفيعة وأقواسها القوطية، وشرفات على شكل رؤوس

---

[1]- Shirin Hamadeh, "**Ottoman Expressions of Early Modernity and the Ineviable Question of Westernization"**, Op.cit, Pp 40-44.

[2]- Shirine Hamadeh, **The City's Pleasures: Architectural Sensibility in Eighteenth-Century Istanbul**, PHD Thes, the Department of Architecture, Massachusetts Institute of Technology, USA, 1999, PP 64-73.

* - انتشر هذا الأسلوب في أوروبا نهاية القرن الثامن عشر، كان متأثراً بالعمارة اليونانية والرومانية القديمة. وهو نفسه الذي عرف في فرنسا بالطابع النابوليوني، وفي إنجلترا بالفيكتوري.

[3]- حامد، مرجع سابق، ص ص 99، 100.

[4]- Kemal H. Karpat, The Politicization of Islam...**: Reconstructing Identity, State, Faith, and Community in the Late Ottoman State** , Oxford University Press, New York, 2001, P 159.

أعمدة، فقد كان الأسلوب الغربي طاغٍ عليها، دون أن ننسى قصر جوكسو 1856م، وقصور الأمراء والوزراء، وأيضا المدارس والثكنات العسكرية[1].

كما تم تجديد بعض الأبنية القديمة كمسجد أيا صوفيا عام 1849م، وأسندت هذه المهمة لعائلة رائدة في مجال العمارة الأوروبية، خاصة أسلوب عصر النهضة، هي عائلة فوستاني السويسرية؛ إذ قام جوزيي فوستاني بتشييد بناء سفارة روسيا في إسطنبول عام 1830م، ثم كلف ببناء دار الفنون، والسفارة الإيرانية، ومسرح نعوم في غلطة. وقد ظهر تشابه كبير بين هذه الأبنية وأسلوب العمارة الروسية[2]. ناهيك عن إنشاء مؤسسات فرضها التغريب مثل البنو ك، فظهر البنك العثماني الذي بناه المهندس الفرنسي ألكسندر فالوري، والبنك لألماني في يوكسيك كالديرم، والعديد من الفنادق بالطراز الروماني القديم[3].

وهكذا يتضح لنا أنّ التغييرات التي حدثت على الهندسة المعمارية العثمانية في النصف الأوّل من القرن الثامن عشر، لم تكن نتاج التأثر بالغرب فقط، وإنّما نتيجة انفتاح الدولة العثمانية على حضارات عدة، ومرونتها في استقبال المؤثرات لتحوّلها على طريقتها إلى تحف معمارية، غير أنّ هذا تغيّر تماماً وأصبح الأسلوب الأوروبي يطغى أكثر فأكثر على العمارة العثمانية، لتتحول في القرن التاسع عشر للأسلوب الغربي المحض.

المبحث الثالث- معارضة الإصلاح والتغريب حتى نهاية عهد السلطان عبد المجيد:

إنّ الإصلاحات التي باشر فيها السلاطين والصدور العظام منذ مستهل القرن الثامن عشر، والسير نحو تحديث وتغريب مؤسساتها، وانعكاساته على مختلف مناح الحياة، وما أنتجه من عادات وممارسات غريبة عن المجتمع العثماني، كلها أسباب دفعت لقيام معارضة قوية، أفشلت معظم مشاريع الإصلاح، وفي كثيرٍ منها عزلت سلاطين الأسرة العثمانية. وسنأتي على ذكر أهم وأقوى هذه المعارضات، حتى نهاية عهد السلطان عبد المجيد.

وما يجدر التنويه له أن المعارضة قبل فترة التنظيمات المتمثلة في قطبيها الفاعلين شيخ الإسلام والإنكشارية؛ الذين رأوا في تجديد المؤسسات تهديدا لصلاحياتهم وامتيازاتهم، التي أصبحت حقوق طبيعية متوارثة. فاغتنموا شعبيتهم بين الناس من خلال الشرعية الدينية للعلماء، أو قوة التحكم بالرعية التي اكتسبها الإنكشارية بعد انصهارهم في المجتمع، وأصبحوا المحرك الرئيسي للعامة أيام الاحتجاجات والانتفاضات، ولو أنّ مشاركاتهم لم تتعدى الاحتجاجات ذات البعد المحلي[4].

---

[1]- حامد، مرجع سابق، ص ص 116- 119.

[2]- اورطايلي، **الخلافة العثمانية التحديث والحداثة...**، المرجع االسابق، ص 255.

[3]- حامد، مرجع سابق، ص ص 125، 126.

[4]- اينالجيك، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية...**، مج 02، مرجع سابق، ص 333.

المطلب الأوّل- أهم مظاهر المعارضة في القرن الثامن عشر:

1- ثورة باترونا خليل 1730م:

كانت من أكثر الثورات شهرة؛ نظراً لأنّها وضعت حداً؛ لفترة تعد من أكثر المراحل التاريخية جدلا، وأسالت الكثير من الحبر، بسبب تناقض آراء المؤرخين، سواء معاصريها أو من جاء من بعدها، حول سياسة السلطان أحمد الثالث وصدره الأعظم الداماد إبراهيم باشا، واتجاهاتهما في التحديث والتغريب، وما نتج عنها في الكثير من الأصعدة، وحتى أسباب الثورة كان فيها اختلاف وتباين. والمتداول أنّها قامت بسبب ما انتشر في المجتمع العثماني، من ممارسات بعيدة كل البعد عن عادات وتقاليد العثمانيين، وحتى عن الدين الإسلامي، من انحلالٍ أخلاقي، واختلاط بين الجنسين في الأماكن العامة، مع تنظيم القصر للكثير من الحفلات والمهرجانات، التي يتم فيها قرض الشعر والسكر. إضافة لانتشار ظاهرة البذخ والإنفاق لدرجة التبذير، بسبب كمية الإنجازات المعمارية التي قام بها السلطان ووزيره، مع تقليد الغرب في نمط المعيشة، ما أدّى الى انتشار ثقافة الاستهلاك، في الوقت الذي عم الفقر والجهل أوساط العامة، دون أي مبادرة لإصلاح أوضاعها.

بيد أنّ الأسباب الحقيقية لهذه الثورة، وإن كنّا لا ننفي دافعها الاجتماعي والأخلاقي، الذي حرك رجال الدين والعلماء، فقد كانت سياسة السلطان وصدره الأعظم المنحازة للسلام، ورفضهما المغامرة بجيش ضعيف في الحرب مع إيران. في حين؛ كان هناك مشروع إصلاحي لتجديد الجيش*، بتشكيل فرق عسكرية جديدة تتكون من اثنا عشر جندي، يختارهم من الألبان والبوشناق [1]، مدربين على أساليب مستوحاة من الجيوش الأوروبي. فعارضت الإنكشارية التقنيات العسكرية المقلدة للغرب، في الوقت الذي عارض العلماء توافد العادات الأوربية على الدولة، وتغلغلها في المجتمع العثماني[2].

وأمام هجمات نادر شاه ضد الحاميات العثمانية المنتشرة غرب إيران، في المناطق استولت عليها السلطنة منذ1723م، وقتله للعديد من السنّة هناك، جعل الكثير من الشخصيات العثمانية، خاصة المعارضة لسياسة الداماد إبراهيم، تضغط لإعلان حرب ضد الصفويين، انتهت بهزيمة مدوية زعزعت

* - ظهر أوّل مشروع إصلاحي عام 1718م بعنوان **Projet Pour L'établissement D'une Troupe D'ingénieurs au Service de la Porte**.تقدم به ضابط فرنسي يدعى دي روشفورد De Rochefort، اشتمل بعض التوصيات، منها إنشاء مدارس عسكرية يديرها أساتذة أوروبيون، لتكوين الجند على الأساليب العسكرية الأوروبية، كالخطط والتحصينات للنهوض بالجيش. إضافة لتشكيل فرقة من الأجانب تابعة له، إلّا أنّ هذا المشروع لم ينفذ نظراً لخطورة فكرة جلب خبراء وعساكر مسيحيين، ما قد يثير غضب الإنكشارية والهيئة الدينية. مع هذا حاول السلطان إدخال بعض الإصلاحات، كانتقاء فئات معينة للالتحاق بالجيش، وتقليل عدد الإنكشارية والزيادة في فرقة الفرسان والسلحدار، كما اهتم بالبحرية فأعاد إحياء بناء السفن ذات الأسطح الثلاث، وبهذا اختفت السفن ذات المجاديف. للمزيد انظر: J.De Hammer , **Histoire De L'Empire Ottoman, Depuis Son Origine Jusqu'à Nos Jours,** Traduit De L'Allemand Par J.J. Hellert, Tome15, Bellizard, Paris, 1835, P 351.

[1]- Altinay, A.G.E, S 87.

[2]- Argit, Op.cit, P 18, .20

عرش السلطان أحمد الثالث[1]. ليتمرد الإنكشارية بقيادة باترونا خليل[*]، وقهوجي علي، ومناف موصلو. وبدعم من رجال دين على رأسهم خطيب أيا صوفيا اسبيري زاده أحمد، وقاضي إسطنبول زولالي حسن أفندي، تبعتهم جماعات من الأهالي خاصة التجار وصغار الحرفيين، متجهين إلى آت ميداني، مطالبين بعزل الصدر الأعظم إبراهيم باشا ثم المطالبة برأسه، وكل من تسبب في الهزيمة والتنازل عن أراضي السنيين للشيعة من الوزراء والموظفين، لتعم الفوضى أرجاء إسطنبول، وتبدأ موجة من السلب والنهب وحرق للدكاكين[2].

وصادف أنّ كل الحاشية كانت خارج إسطنبول في اسكودار تحضيراً لحرب إيران، عدى حاكم منطقة إسطنبول وآغا الإنكشارية، اللذين عجزا عن ثني المتمردين عن قرارهم، فسارعا لأخبار السلطان والصدر الأعظم، فعادا على الفور وأرسل السلطان بوستانجي باشي لمفاوضة المتمردين، فطلبوا رأس الصدر الأعظم، ونائبه، والقائد باشا، في اليوم الثاني أرسل باترونا خليل ست مائة شخص، بقيادة قهوجي علي وحاصر القصر[3]. ما جعل السلطان يرضخ لمطالب المتمردين ويعدم المطلوبين، ويسلمهم جثثهم. لكن باترونا خليل ومن معه لن يرضيهم غير خلع السلطان، فأرسلوا اسبيري زاده وزولالي أفندي، لإبلاغ السلطان قرار عزله، فما كان منه غير الرضوخ لرغبة الثوار، مقابل تعهّدهم بعدم المساس بحياته وحياة الأمراء، وتم إخراج ابن أخيه شهزاده محمود من القفص وتسلّم الحكم[4].

بهذا ينتهي عصر أحمد الثالث بثورة تماماً مثلما نصب بثورة، وتنهي معه فترة أسالت ومازالت تسيل الكثير من الحبر. لكن الداعي للبحث أكثر هو انعدام أي مقاومة من السلطات للثوار، رغم كل ما قيل عن مشاريع إصلاحية في المجال العسكري، أو أنّ السلطان والصدر الأعظم، خافا من إثارة حفيظة الإنكشارية بهذه الإصلاحات، وقد يكون البناء والتعمير أخذ حصة الأسد في مجال التحديث، وأهملت بقية الجوانب. ليسدل الستار على أوّل فترة من تاريخ الدولة العثمانية، أدرك فيها السلطان والصدر الأعظم تغيّر موقع الدولة، من الهجوم للدفاع، وعدم تمكنها من حسم الحروب إلّا بوساطة أوربية، ما دعاهما لتبني سياسة تدعو للسلام، راغبين في اكتشاف سبب التحول الأوربي. غير أنّ حياة الدعة

[1]- اوزتونا، ج 01، مرجع سابق، ص 604.

[*]- باترونا خليل: جندي في فرقة الإنكشارية، من أصل ألباني خدم لفترة في الأسطول البحري لذلك عرف ب باترونا . للمزيد انظر: Abdülkadir Özcan, Patrona Isyanı, in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi,** cilt 34, A.G.E, S 198.

[2]- Altinay, A.G.E, Ss 101, 107.

[3]- A.E, Ss 108-112.

[4]- Hammer, tome 14, Op.cit, PP 226, 227.

والقصور أنستهم ضرورة التحضير، والأخذ بالأسباب الحقيقية لتطوّر الدول الاوربية، وتفوقها في مجال الصناعة والجيش، بدل الاكتفاء بمحاكاة مظاهر العمارة وطرق المعيشة[1].

اعتبرت هذه الفترة مرجعية للسلاطين الموالين الذين اقتنعوا أنّ المؤسسة الإنكشارية أصبحت موطن الخطر، قوتها تتنامى ليس ضد العدو وإنما ضد السلاطين والدولة في حد ذاتها. كما تنبهوا للتحالف الذي كثيرا ما انعقد بين العلماء والإنكشارية، وأن أعظم قوة لهؤلاء المحافظين كانت الجماهير وإمكانية حشدهم لجانبهم، من خلال مناشدتهم لتعاليم الإسلام والتقاليد العثمانية[2].

ضف إلى ذلك، كانت سياسة التوليب التي اكتفت بالحفلات والمهرجانات، سبباً في تنفير القوى التقليدية من أي مؤثراتٍ قادمةٍ من أوروبا، حتى لو كانت إيجابية، وأي إصلاح يعتمد على الغرب أو يتعرض لمصالح الطبقة الدينية والعسكرية سيثير سخط الطرفين، لهذا كانت إصلاحات محود الأوّل في الميدان العسكري تتم بسرية تامة، وحتى أن سليم نزهت يشير أنّ مدرسة الهندسة التي أسّسها بونيفال* أوقفها السلطان محمود؛ لمّا شعر باكتشاف الإنكشارية لوجودها وخطرهم عليها، فأعاد الطلبة لبيوتهم. ولما أعاد راغب باشا كوجا بعث المدرسة عام 1759م، بقيت تعمل بسريةٍ تامةٍ طيلة عهد السلطانين مصطفى الثالث (1757-1774) م وعبد الحميد الأوّل (1774-1789) م ، وقد استدل على عملها السري من خلال طباعة كتاب دو لافاييت **أصول المعارف في ترتيب الأوردو**، الذي طبع في المطبعة التابعة للسفارة الفرنسية عام 1786م [3].

وبالعودة لعهد محمود الأوّل نلاحظ عودة الاهتمام بالعمارة الدينية، فشرع في بناء مسجد نورعثمانية، مع هذا عارض العلماء تقليد الطراز المعماري للكنائس الأوروبية، خاصة أنّه أرسل مهندسين لدراسة تصاميم أكثر الكاتدرائيات شهرة، ما رفضه علماء الدين واعتبروها محاولة لتدنيس بناء ديني مخصص لعبادة الله بهندسةٍ مسيحيةٍ[4]. ونتيجة لهذه المعارضة التي أصبحت قوية ذات قاعدة

---

[1]- Ariel Salzmann, "**The Age of Tulips: Confluence and Conflict in Early, Modem Consumer Culture (1550-1730)"**, PP 83-106 in Consumption Studies and The History of the Ottoman Empire 1550-1922, Edited by Donald Quataert, University of New York Press, New York, 2000, Pp 96, 97.

[2]- Shaw, Kural, History of The Ottoman…, v 1, Op.cit, P 256.

* - **الكونت دي بونيفال(1675-1747)م:** جنرال الفرنسي التجأ بالدولة العثمانية؛ حيث أعن إسلامه وسمي أحمد باشا، عمل سابقاً كضابط في جيش لويس الرابع عشر، ثم في جيوش يوجين السافاوى. استعانت به الدولة العثمانية كخبير عسكري، كما استعانت به الدولة كمفاوض في معاهدة الصلح مع النمسا وروسيا. يقول عنه هامر أنّه كان يحرك المحاورين والأتراك كعرائس الكراكوز، وكان له الفضل بمساعدة بعض الشخصيات العثمانية، أمثال سعيد افندي في تعزيز العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا ،ليصبح لهذه الأخيرة تأثيراً كبيراً على السياسة الخارجية للدولة العثمانية، وحاول تعزيز العلاقات أكثر باتفاقية صداقة، لم يكتب لها أن تكتمل بسبب اندلاع الحرب مع النمسا، وأيضا تردد مساعديه. وبعد وفاته ترك ابنه الغير شرعي سليمان باشا على راس فرقة المدفعية. للمزيد انظر:,Hammer Op.cit, Tome 15, PP 126, 129.

[3]- سليم نزهت، مصدر سابق ص 78، 79.

[4]- Shirin Hamadeh, **"Ottoman Expressions of Early Modernity and the Ineviable Question of Westernization"…,** Op.cit, P 37.

شعبية عريضة، خبت حرارة الإصلاح والأخذ عن الغرب، وإن فكر السلاطين في مشاريع إصلاحية فتنفيذها يكون إما سراً، أو على مجموعاتٍ وفرقٍ عسكريةٍ لا تؤثر على الإنكشارية وامتيازاتهم، ولا تثير سخط العلماء. واستمر الأمر كذلك حتى فترة سليم الثالث.

2- ثورة مصطفى قباقجي1808 وإلغاء النظام الجديد:

كثير من المؤرخين اعتبروا عهد السلطان سليم الثالث فترة الانفتاح الكامل على الغرب بسبب الإصلاحات والتحولات التي برزت، واستلهام كل الإصلاحات العسكرية والتكنولوجية من أوروبا، كما أنّه وضع مؤسساتٍ جديدةٍ كلياً بدل تلك الموجودة. ما أحدث خلل في المؤسسات التقليدية للدولة، خاصةً أنّ النظم العثمانية مترابطة متداخلة مع بعضها البعض، فأي تغيير يطال نظام دون غيره، سيؤثر لا محالة على بقية الأنظمة. فقد تأثرت المؤسسة الإنكشارية بالإصلاحات العسكرية، وبفرق الجيش الجديد التي باتت تهددها في مكانتها وامتيازاتها، في الوقت الذي كانت تعد فيه مؤسسة بالغة الأهمية، في تشكيل الدولة بأكملها، ليس بسبب سلطتها العسكرية وحدها، بل لما مثلته من سلطة اجتماعية واقتصادية تتحكم في كل مفاصل الدولة، سواء في المركز أو في الايالات، وبإهمالها خسرت الدولة سنداً هاماً [1].

كما كانت هذه الفترة بدايةٍ لتشكل طبقةٍ من العثمانيين المتأثرين كلياً بالأوربيين، في طريقة تفكيرهم وعيشهم وحتى في استخدام اللغة، ورغم أنّ هذه الطبقة لم تزيد عن بعض مستشاري السلطان، وبعض ضباط الجيش، إلّا أنّ تأثيرهم وتأثير التغريب بدأ يسري في المجتمع، فانتشرت ثقافة العيش على النسق الغربي، والإقبال على شراء البضائع الأوروبية، والعزوف عن المنتجات العثمانية، ما أدّى إلى كسادها. زيادةً على ذلك؛ سياسة ايرادي الجديد، التي تطلبت تفعيل مصادرة أموال التيمار والأغنياء، مع تخفيض لقيمة العملة، ما أدّى إلى أزمات اقتصادية أثارت استياء العامة [2]. كل هذه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، رآها المحافظون نتيجة لانسياق السلطان وراء مشروعه التغريبي، الذي يدفع بالمسلمين لتقليد الكفار، وقابلوا تلك الإصلاحات بالكثير من النفور، خاصة أنّ هزائم العثمانيون كلها مرتبطةً بالأوربيين، سواء روسيا واحتلالها القرم أو فرنسا وحملتها على مصر [3].

في ذات الوقت؛ ظهر في أوروبا لدى متنوريها فكرٌ معادي للإسلام، انطلاقاً من العقلانية التي نادوا بها ونبذهم للدين، فقد نادى فولني* بضرورة القضاء على الدولة العثمانية، لأجل تخليص اليونانيين

---

[1]- ماجدة مخلوف،" **بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب: إصلاحات السلطان سليم الثالث"**، ص 245-283، حوليات آداب عين شمس، مج:31، 2003م، ص ص 267، 268.

[2]- Shaw, Kural, History of The Ottoman…, v 1, Op.cit, P 273.

[3]- مخلوف، **بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب...**، مرجع سابق، ص 270.

*- **فولني Costantin François Chasseboeuf (1757-1820):** سياسي وفيلسوف ومؤرخ ومستشرق فرنسي زار مصر وبلاد الشام وكتب كل ما رآه في رحلته حملت عنوان ثلاثة أعوام في مصر بر الشام، وكان كتابه مرجعا للحملة الفرنسية على مصر عام 1798م. للمزيد انظر:=

أصحاب الحضارة من يد المسلمين البرابرة، نفس الفكرة التي كانت لدى جوفييه، فكان من أوائل المنادين بالسيطرة على شرق المتوسط، لتعوّض فرنسا خسارتها في أمريكا[1]. ولعل الثورة الفرنسية تبنت هذه العقلية، وجسّدها على أرض الواقع نابليون بونابرت، مما كوّن فكر عثماني شديد العداء، لكل ما له علاقة بالغرب، ووضع الاصلاحيون في موقف حرج.

ثم ما يجب أن نشير إليه؛ هو انعدام قوة تساند السلطان في إصلاحاته وفي أوقات الأزمات، نظراً لانتهاج سياسة إضعاف القوى السياسية، وتمزيقها إلى فصائل متنافسة، سواء الإصلاحيين أو المحافظين، ما أفقد السلطان مناصرين حقيقيين[2]. وفي الوقت الذي كانت تنتشر موجات من التذمر والشكوى، أوساط المجتمع العثماني، كان رجال الدولة الإصلاحيين ماضين في خططهم، ويرون أن المزيد من الإصلاحات وحدها الكفيلة بتغيير الوضع، وهذا ما لم يتحقق؛ بل أجّج المزيد من سخط المواطنين، ضد النظام الجديد ورجاله. ومع مباشرة إجراء السلطان إصلاحات النظام الجديد في الروملي، واختياره أدرنه كمركز لها، وما صاحبها من عودة العلاقات العثمانية الفرنسية إلى سابق عهدها، بعد حملتهم على مصر، جعل فئات كثيرة من المجتمع تعلن تمردها[3].

بدأ العصيان ضد السلطان بين سكان إسطنبول عام 1807م، عنما حاول فرض ارتداء القبعات الأوروبية، وإصدار قرار يقضي بذلك، ما أثار احتجاج العامة واعتبروه تقليداً للكفار، وخرجوا للشوارع وبدأوا بإلقاء الحجارة وإشعال النار، وحرقوا بعض منازل كبار المسؤولين. أدرك السلطان خطورة الوضع وألغى القرار[4]. غير أنّ شرارة التمرد انطلقت، واستغلتها أطراف معارضة للسلطان وسياسته الإصلاحية، على رأسهم قائمقام إسطنبول كوسى موسى باشا، وشيخ الإسلام الجديد عطا الله أفندي، فاتصل القائمقام بمجموعة من اليماق -مجموعة من المغامرين الالبان واللاز-، كان وضعها السلطان سليم الثالث في ثكنات البسفور، مع فرق النظام الجديد، تمهيداً لضمها النهائي لهذه الفرق، وأقنعهم أن النظام الجديد مجرد استلاء الكفرة، على مجموعة الشباب المسلم[5].

ولاستكمال خطته؛ أمر الرئيس أفندي محمود أفندي في 26 ماي 1807م، بتسليم رواتب اليماق المتواجدين في الثكنات، وأن يوزع عليهم ملابس فرق النظام الجديد. غير أنّ البدلات أثارت حفيظتهم وأعلنوا التمرد، ورغبوا في قتل محمود أفندي الذي فر عبر سفينته للجانب الآسيوي، فلحقه بعض

= حبيب السيوفي، **سوريا ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر كما وصفها أحد مشاهير الفرنسيين**، ج 01، المطبعة المخلصية، 1941، ص 01-03.

[1]- Berkes, Op.cit, P 52.

[2]- Shaw, Kural, History of The Ottoman…, v 1, Op.cit, P 273.

[3]- ماجدة مخلوف، **بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب...**، مرجع سابق، ص ص 270، 271.

[4]- Yunus İnce, **"Bir Görgü Tanığının Gözünden Kabakçı Mustafa Isyanı"**, SS 381,308, in Türkiyat Araştırmaları, Sayı 09, Ankara, 2008, S 287.

[5]- De Saint Denys, Op.cit, P 108.

الجنود، فقتلوه هو ومساعده. وسرعان ما انتشرت الفوضى في بقية ثكنات البوسفور، وحدث قتال بين عناصر النظام الجديد وعناصر اليماق[1].

كان بإمكان القائم مقام أن يخنق الثورة في مهدها باستخدام عساكر النظام الجديد والطوباجية، غير أن هدفه كان تعميم هذه الفوضى من خلال إرسال تقارير كاذبة للسلطان وحكومته، مفادها أنّ ما يحصل مجرد تمرد ضعيف وستتمكن القوات من قمعه. في نفس الوقت كان يعمل بمعية شيخ الإسلام على إذكاء غضب اليماق والرأي العام ككل ضد النظام الجديد، باعتباره مخالفاً لتعاليم الإسلام. تحصن اليماق في ثكناتهم بالقرب من بويوك قدري، وانتخبوا شخصاً لقيادتهم هو مصطفى قباقجي اوغلو، وفي يوم 29 من ماي اتجهوا نحو إسطنبول واجتمعوا في آت ميداني، بعد أن انضم إليهم عدد كبير من الحرفيين، والتجار، وسكان إسطنبول، الناقمين على سياسة السلطان الاقتصادية. فقامت عناصر اليماق تجوب شوارع إسطنبول بحثاً عن كبار الموظفين، بعدها تقدموا لحصار القصر، وطالبوا برأس قائد البستنجية* الذي استسلم لهم[2]. إضافة لإعدام أحد عشر شخص من مؤيدي النظام الجديد، بناءً على فتوى من شيخ الإسلام. كان من بين هؤلاء الأشخاص إبراهيم كتخدا المسؤول عن الشؤون المالية للنظام الجديد، والعديد من الوزراء، وأمام تدهور الوضع الأمني وسيطرة المتمردين، أصدر السلطان خط شريف يعلن فيه إلغاء النظام الجديد، ما اعتبره الإنكشارية انتصاراً لهم[3].

بعد كل هذه الإعدامات وإلغاء النظام الجديد، لم يشف غليل الإنكشارية وقائد تمردهم قباقجي، وتطورت مطالبهم لعزل السلطان سليم، فهو مصدر خطر لهم، حاكماً مستنيراً يتطلع للتحديث، وقد يخطط في المستقبل لتغيير مؤسسات الدولة، وإزالة كل مؤسسة الإنكشارية، وتعويضها بمؤسسات على الطابع الأوروبي. لهذا رأى قادة المتمردين؛ أن الأمير مصطفى الابن الأكبر لعبد الحميد، هو من يجب أن يكون على عرش الدولة. وهكذا وفي 31 ماي من نفس السنة اجتمع المتآمرين في آت ميداني، وقرروا رفع مطلب عزل السلطان، للمفتي لإصدار فتوى شرعية في الأمر، من خلال طرح السؤل التالي: " هل يستحق أي باديشاه يكون سلوكه معارضاً لمبادي الإسلام أن يبقى على العرش؟ " فكانت الفتوى "لا، والله أعلم". اعتبر الجواب إدانة للسلطان سليم، وتوافق مع رؤية المتمردين وخطتهم. وتم الإعلان بين المحتشدين في الميدان، أن السلطان سليم بموجب هذه الفتوى، وبقرار من العلماء والإنكشارية، وكل رعايا الدولة تم عزله، وأن الأمير مصطفى هو السلطان الشرعي للعثمانيين[4].

---

[1]- Ismail Hakki Uzunçarşılı, **"Kabakcı Mustafa Isyanına Dair yazılmış Bir tarihçe"**, in Belletenden ayrı basım, Sayı23- 24, Türk Tarih Kurumu Basımevi, Ankara, 1942, S 254.

*- **البستنجية**: فرقة من فرق الإنكشارية مقسمة إلى أورطات، مهمتها حراسة الأراضي الزراعية والبساتين الموجودة في محيط القصر بإسطنبول أو أدرنه، إضافة إلى عملهم في زراعة الحدائق وصيانتها. للمزيد انظر: دوسون، مصدر سابق، ص 143.

[2]- De Saint Denys, Op.cit, Pp 113-129.

[3]- İnce, A.G.E, S 298.

[4]- De Saint Denys, Op.cit, Pp 131-135.

ولأجل إعلام السلطان بالقرار، كلّف شيخ الإسلام بهذه المهمة، وبضرورة إقناع السلطان بالتسليم، دون اعتراض أو مقاومة. وهو ما حدث؛ فالسلطان سليم أوّل ما استلم الخبر، اتجه إلى ابن عمه مصطفى، وسلّمه مقاليد العرش، بعدها اقتيد إلى جناح الأمير محمود، ليتم عزله فيه، ووجد العزاء في صداقة ومحبة ابن عمه، أما عناصر النظام الجديد ممن نجى من القتل، وبعد سماعهم فرمان إلغاء نظامهم وانتصار المتمردين، قرروا الفرار إلى مسقط رأسهم، أو الاختفاء في المناطق النائية[1].

بعزل السلطان سليم الثالث؛ عين ابن عمه مصطفى الرابع، غير أن الحكم الفعلي للدولة كان بين أيدي القادة الرجعيين، الذين يمثلهم قباقجي وشيخ الاسلام، كما توالى على الصدارة العظمى موسى باشا القائم مقام، ثم طيار باشا الذي طرد فاستجار بمصطفى باشا البيرقدار، الذي كان مقيماً في روسجوك، فالتحق به هذا الأخير، وجمعا قواتهما وقررا الهجوم على إسطنبول. وبسماع مصطفى الرابع دخول جيش المتمردين لإسطنبول، قام بقتل السلطان المخلوع سليم، كما أرسل فرقة لقتل محمود الثاني، الذي استطاع النجاة والفرار لجيش بيرقدار، فنصبه سلطاناً جديداً [2]. وهكذا جاءت ثورة 1808م في سياق لا يختلف كثيرا عن الثورات السابقة التي أطاحت بسلاطين وأجلست آخرين، ولقي السلطان سليم ذات المصير الذي لقيه أي سلطان عثماني حاول التغيير، أو الحد من امتيازات وسلطة الإنكشارية والعلماء، وأوقفت عجلة إصلاحٍ حقيقيٍ شمل عدة مؤسسات هذه المرة، ليس كرهاً للإصلاح بقدر الحفاظ على الامتيازات.

المطلب الثاني- المعارضة في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر:

1- معارضة التنظيمات الخيرية:

استطاع محمود الثاني أن يجسّد دور الحاكم المستنير الذي فرض برنامجاً إصلاحياً أساسه التحديث والتغريب، ليخرج بذلك عن التقاليد المقدسة التي لطالما وضع السلاطين العثمانيين سياستهم وتصرفاتهم ضمنها. فكان ينزل للإدارات وحتى للشارع ويختلط بالعامة محاولاً رسم انطباع أنه يقيد سلطته بإعطاء حقوق للآخرين، خاصة الملل؛ إذ أدخل تغييرات على القوانين السائدة المستمدة من الشريعة بإنشاء ديوان الاحكام العدلية (مجلس التشريعات القانونية)[3]. وهذا بعد إزاحته أكبر مؤسسة عارضت الإصلاحات على مختلف مشاربها ألا وهي مؤسسة الإنكشارية، وإضعاف أو إلغاء بقية المؤسسات التقليدية على رأسها المؤسسة الدينية، في وقت أبقي على علاقة طيبة بالعلماء محاولاً كسب ودّهم وعدم إثارة سخطهم، لهذا لم نشهد معارضة قوية ضد إصلاحاته. غير أنّ التطورات العسكرية التي ألمت بالدولة بعد ثورة اليونان، ثم اجتياح محمد علي بجيوشه الشام، وتهديده للدولة العثمانية في

[1]- De Saint Denys, Op.cit, Pp 136-140.

[2]- لويس، **ظهورتركيا الحديثة...**، مرجع سابق، ص 104.

[3]- Berkes, Op.cit, P 95.

عقر دارها، وما ترتب عنه من تدخل أجنبي في الدولة. أظهر مدى الضعف الذي وصلت إليه على أكثر من صعيد، وزادت عليها السياسة الاقتصادية التي مارسها السلطان برفع قيمة الضرائب، ثم اضطراره لعقد اتفاقية هنكار اسكي لاسي*. كل هذا هيّج عليه الرأي العام؛ فلأوّل مرة تطلب الدولة العثمانية حمايةً دولةٍ غربيةٍ كافرةٍ، ونعت السلطان لهذا بالكافر، ورفضت بعض الفرق العسكرية العثمانية الانخراط في حرب ضد قوات المصريين، باعتبارهم مسلمين مثلهم حتى أن محمد علي أصبح نصير المسلمين. كما تمرد مسلمي البوسنة وبعض الأعيان الذين فقدوا امتيازاتهم بسبب الإصلاحات [1]، وظهر السخط بين أوساط النخب العثمانية لينتقل للمجتمع، فالعلماء الذين ساندوه أمس في إصلاحاته أو اختاروا الحياد انقلبوا عليه، واعتبروا سبب هزيمة الدولة سياسة الكفرة التي اتبعها، ومع حداثة الجيش وعجزه عن القضاء على هذه الفتن زاد السخط والتذمر [2].

جاءت وفاته ثم الأزمات الخطيرة التي عرفتها الدولة بعد هزيمة نصبين، وفرار قائد الأسطول العثماني لمصر، لتهدّأ من وتيرة المعارضة ضد سياسة التغريب والسلطان، كما أن وجود مصطفى رشيد باشا وقوة شخصيته ومساندة الغرب له، كان دافعاً قوياً لإسكات الأصوات الشعبية المتذمرة والساخطة. مع هذا ظهرت معارضة للتنظيمات؛ كان روادها المؤسسات التقليدية التي كانت ترى في سلطتها المتراكمة عبر العصور في اندثار، رغم أنّ البعض منها كان أوّل من ساند هذه الإصلاحات، فتحالف القصر بخدمته الداخلية **المابين همايون** الذي فقد صلاحياته في حكم الدولة وإدارتها، ومؤسسة شيخ الإسلام التي قُوِّضَتْ سلطتها على التعليم والقضاء وسحبت منها إدارة الأوقاف، وخسرت أكبر حليف لها وهو الجيش الإنكشاري، بمعية السر عسكر الذي أسس الجيش الجديد غير أنه أُبعد عن السياسة [3].

ترأس هذا التحالف محمد خسرو باشا**، الذي شغل منصب سر عسكر لسنوات، كما تشكل التحالف من شخصية خليل رفعت باشا داماد (1795-1856)م الذي شغل منصب أدميرال، ثم منصب رئيس مجلس والاي، وثالثهما كان الداماد محمد علي باشا صهر السلطان محمود الثاني الذي شغل منصب الأدميرال، ثم السر عسكر ثم صدر أعظم عام (1852-1853)م -قام بمهمة مماثلة لما قام بها

* - **هنكار اسكي لاسي:** هي اتفاقية عسكرية عقدها السلطان محمود الثاني مع روسيا عام 1833م، سمح بموجبها للأسطول الروسي بالدخول للبسفور والدردنيل، وحماية الدولة من خطر محمد علي، انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 197.

[1]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 198.

[2]- Shaw, Kural, History of The Ottoman…, v 2, Op.cit, P 35.

[3]- Ibid, P 69.

** - **خسرو باشا (ت 1855) م:** من أصل أبخازي، نشأ في مدارس الاندرون، ترقّى في المراتب حتى أصبح نائب قائد الاسطول كجوك حسين باشا، عهد سليم الثالث، منح رتبة وزير لما نجح في التصدي للفرنسيين في مصر، كان مؤيداً للإصلاح، فعين قائد العساكر المحمدية المنصورة عام 1827م، تولى الصدارة العظمى لأوّل مرة عام 1839م، وإلى جانب مهامه العسكرية والسياسية، كان مهتماً بالأدب. للمزيد انظر: أكمل الدين إحسان أوغلى، **التراث العلمي العثماني**...، مج 02، ج 01، مرجع سابق، ص 863.

مصطفى رشيد باشا، وهو استقطاب عدد من الشباب الى القصر وتكوينهم داخله، من أشهرهم محمد أمين قبرصلي (1813-1881)م، محمد رشدي باشا (1811-1882)م. لم يكن السلطان ولا هذه الشخصيات معارضين للإصلاح والتنظيمات في حد ذاتها، وإنما لتركز السلطة كلها في يد الباب العالي وشخصية الصدر الأعظم، وقد دخلت الدول الأجنبية في هذا الصراع الخفي بالمال تارة، وبالضغط السياسي تارة أخرى، فساندت بريطانيا وبدرجة أقل فرنسا الباب العالي، في حين دعمت روسيا وحليفتها النمسا القصر[1].

واستغل هؤلاء حالة غليان الرعية في إسطنبول والأرناؤوط وآيدن ومختلف ولايات السلطنة، الذين فقدوا الثقة في السلطان، واعتبروا رشيد باشا قد خرج عن ملة الإسلام. واستطاعوا في النهاية عزل رشيد باشا بداية 1841م [2]. ورغم عودته مرة أخرى للصدارة العظمى، إلّا أنّ هذه المجموعة بقيت تحيك المؤامرات لرشيد باشا وغيره من الإصلاحيين، حتى تم عزل رئيسها خسرو باشا[3]. وتحولت هذه المعارضة ضد الصلاحيات لمطلقة للباب العالي إلى تقليد وتوجه فكري دام طيلة فترة التنظيمات، وإن لم تظهر آثاره جلية عهد السلطان عبد المجيد إلا أنه غير مصير خليفته عبد لعزيز.

كما أنّ المستجدات التي عرفتها الدولة بعد إعلان خط همايون عام 1856م، الذي ساوى بين العثمانيين في إطار المواطنة لا في إطار الإسلام، وقضى على نظام الملل؛ حتى جعل المسيحي في وضع أحسن بكثير من وضعية المسلم. ففي الوقت الذي كان الفلاح المسلم يدفع الضرائب ويجنّد في الجيش، أعفي المسيحين من دفع الجزية ومن الخدمة العسكرية بدفع البدل. كما سحبت صلاحيات التعليم والقضاء من يد العلماء، فتنامى شعور السخط[4]. وأوّل من انتقد المرسوم وعبّر عن رفضه له الصدر الأعظم السابق رشيد باشا؛ إذ قال عنه: **"إنّ هذا العمل مقدم من الخائنين إلى أوروبا لتخريبنا"** [5]، وإن أوعز الكثير ردة فعل رشيد باشا هذه إلى إبعاده عن السلطة، إلّا أنّ موقفه تبناه الكثير من رجال الدولة والعلماء، فقد نقل لنا جودت باشا ما كان يقال بين المسلمين **"اليوم فقدنا شرعيتنا الوطنية المقدسة، التي انتزعت بدماء آبائنا وأجدادنا، وحرمت الأمة الإسلامية من هذا الحق المقد "**[6].

---

[1]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 70.

[2]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 46.

[3]- نفسه، ص 76.

[4]- Şerif Mardin, **The Genises of The Young Ottoman Thought**, Syracuse University Press, 2000, P 28.

[5]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 119.

[6]- Ahmed Cevdet Paşa, **TEZAKIR 1-12**, yayinlaya Cavit Baysun, Türk Tarih Kurumu Rasimif. IV, Ankara, 1953, S 68.

كما ظهرت حركة معادية للوزيرين عالي باشا وفؤاد باشا اللذين اتهما بالخيانة، وأنّ تعاملهما مع الدول الأوربية من شانه أن يقضي على الدولة العثمانية، إضافة لاتهام السلطان بالموالاة للغرب ومحاولة تقليدهم، وفرض حياة التغريب على المجتمع العثماني خاصة بين الطبقة الارستقراطية [1]،

2- و اقعة قللي وبداية تشكل المعارضة المنظمة 1859م:

لم تكن التنظيمات التي خالفت الشريعة، وقضت على امتياز المسلمين بمساواتهم مع المسيحيين في الحقوق والواجبات، هي الدافع الوحيد للتذمر والمعارضة، بل إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي السيء الذي شهدته الدولة معظم فترة عبد المجيد، بسبب انتشار الرشوة والفساد، ثم تفاقم الوضع بعد حرب القرم، وازدياد تأثير الرأس المال الأجنبي في اقتصاد الدولة، كان له بالغ الأثر في شحن بعض الموظفين الذين أبعدوا عن المناصب المرموقة، والكثير من العامة الساخطين على سياسة السلطان ووزرائه؛ إذ تراجعت ثقتهم في عالي و فؤاد باشا وحملوهما وزر ما تمر به الدولة[2]. فشكّل بعض البيروقراطيين والضباط رفيعي المستوى جمعية سرية مع بداية عام 1859م، شارك فيها الكثير من العلماء وطلبة المدارس وضباط الجيش، من بينهم الشيخ أحمد النقشبندي السليماني* أستاذ مدرسة بايزيد والقائد الروحي للجمعية، كما كان من أكبر المعارضين لإصلاحات 1856م بسبب ما قدمته من تنازلات لغير المسلمين، بينما شكّل كل من الفريق شركس حسين دايم باشا** الذي شغل منصب مساعد النقيب، وهداية باشا الذي تعرف على الشيخ أحمد في حرب القرم، وجعفر باشا الألباني جناحها العسكري، وسيطروا على قوات من الالبان والشركس، إضافة لعارف بك كاتب الطوبخانه المعروف بعارف ديدون بسبب كثرة ترديده Dis-Donc الفرنسية، الذي شغل مهمة سكرتير الجمعية، وتكفّل بجانب الدعاية للجمعية، كما نجد الرائد راسم بك أحد أعضاء مجلس الصناعة، وقد تشكلت هذه الجمعية على غرار جمعية الكاربوناري، بالعمل لأجل أهداف الجمعية وعدم إفشاء أسرارها، واتفق أعضاؤها على اغتيال السلطان [3].

---

[1]- Mardin, Op.cit, P 28.

[2]- Ahmed Bedevi Kuran, **Inkilap TArihimiz Ve Jön Türkler**, 02 Basım, Kaynak Yayınları, Istanbul, 2000, S 16.

*- **النقشبندية:** طريقة صوفية نسبة لمحمد بن بهاء الدين النقشبندي البخاري، المعروف بشاه نقشبند، توفي سنة 791هـ، كما تنسب لأبي يزيد البسطامي. ظهرت في القرن الثامن الهجري، تتفق مع بقية الطرق في الخلوة، الفقر، وغيرها . للمزيد انظر: عبد الله بن دين السهلي، الطرق الصوفية نشأتها وعقائدها وآثارها، ط 01، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، 2005، ص 91

- **حسين دايم باشا: شركسي الأصل التحق بمدرسة القصر التي أسسها محمود الثاني وعمره عشر سنوات، أظهر تمرده منذ طفولته لما رفض الالتحاق بالفرقة الموسيقية للجيش وفضل أن يكون جندي ترق في المراتب حتى أصبح قائد فرقة، شارك في المعارك ضد محمد علي، في البلقان وحرب القرم. للمزيد أنظر: Frederick Millingen, **La Turquie Sous Le Règne D'Abdul-Aziz (1862-1867)**, Librairie Internationale, Paris, 1868, P 157.

[3]- Enver Ziya Karal, **Osmanlı Tarihi Islahat Fermani Devri (1856-1861)**, cilt 04, 07 Baskı, Türk Tarih Kurumu, Ankara 2007, S 95.

رغب قادة الجمعية في إنشاء حركة ثورية، تستقطب أكبر قدر ممكن من أطياف الشعب، كالموظفين المرموقين، العلماء، الطلبة، والألبان، إضافة للشركس الذين ازداد عددهم بعد الحرب، بسبب هجرتهم من القرم لإسطنبول، وكانت حالتهم سيئة للغاية. وقد استطاع الشيخ أحمد ببلاغته وقوة حجته، أن يؤثر في أعضاء الجمعية التي أطلق عليها اسم حفاظ الشريعة، أو جمعية الفدائيين، وكانت اجتماعاتهم تعقد في بيت حسين دايم باشا، أو في غرفة الشيخ أحمد بمدرسة بايزيد[1].

كانت تقتضي خطة الانقلاب؛ أن يهتم عارف بك بتوزيع المنشورات، على العامة والمؤسسات الدينية والسفارات، ليوضح أنّ هذه الثورة أمر داخلي ولا تستهدف إحداث فوضى، ولا التعدي على أرواح وممتلكات الناس، وإنما هدفها تغيير الحاكم. في حين يتكفّل جعفر باشا بتنفيذ القسم العسكري من الخطة منها الاستيلاء على الجسور، أما مهمة راسم بك فهي قطع أسلاك التلغراف لمنع أي اتصالات تخرج من القصر، وطريقة الإعلان عن الثورة يكون بإطلاق شعلة، من البحر يراها أعضاء الجمعية من مآذن مساجد إسطنبول واسكودار، وإخطار بقية الأعضاء، كما خطّط أن يكون التمرد يوم الجمعة، حتى يتسنى لهم قتل السلطان أثناء سيره لأداء صلاة الجمعة. إلّا أنّ تعيين حسين دايم باشا في الروملي، جعل تنفيذ الخطة يتأجل وانتهى الأمر باكتشاف الجمعية.[2]

إذ قام أحد الموظفين ويدعى ميريليفا حسن باشا، بالإبلاغ عن الجمعية وأهدافها لحكومة محمد أمين عالي باشا، فتم مداهمة مقر الجمعية وأعضائها في اجتماع بمسجد قلج علي باشا، وأعتقل حوالي 41 عضو يوم 13 سبتمبر 1859م، ونُقلوا للاستنطاق والتحقيق في ثكنة قللي، وعرفت الواقعة في الوثائق الرسمية باسم هذه الثكنة[3]. وقامت لجنة التحقيق المتكونة من الصدر الأعظم، وشيخ الإسلام، السر عسكر، رئيس مجلس الدولة، رئيس مجلس والاي إدانة أعضائها وحكم عليهم بالإعدام، إلّا أنّ السلطان عبد المجيد ألغى حكم الإعدام، وتم نفي المتآمرين لآسيا [4].

قامت السلطات الرسمية وقتها بالتقليل من شأن الحدث، حتى أنّها تكتمت عليه، لولا أن قامت الصحف الأجنبية بالكتابة عنه، ما اضطر الحكومة لنشر مقال في جريدة الحوادث، واعتبرت الأمر مجرد مجموعة من المجرمين، من الشركس والألبان تم اعتقالهم بعد أن حاولوا تعكير النظام العام، مع أنّ الصدر الأعظم نفسه قام بالتحقيق مع المعتقلين[5] .

---

[1]- Halil Ibrahim Çelik, **"Bürokratik Darbe Geleneğinin Kökenleri (Kuleli Vakasi Ve 1876 Darbesi)"**, SS 27-78, in Sosyal Bilimler Dergisi, Cilt II, Sayı 2, Necmein Erbakan Üniversesitesi, Konya, 2016, SS 33, 34.

[2]- Berkes, Op.cit, P 203.

[3]- Karal, cilt 04, A.G.E, Ss 95, 96.

[4]- Berkes, Op.cit, P 203.

[5]- Cem Düzen, "**Tanzimat Dönemine Karşı Bir Suikast teşebbüsü : Kulleli Vak'ası"**, SS 107-128, in Sosyal Bilimler Dergisi, Trakya Üniversitesi, Cilt 01, Sayi 01, Edirne 2017, S 110.

صنّفت هذه الحادثة من طرف الكثير من المؤرخين، على أنّها مجرد تمرد قام به متآمرين رفضوا الإصلاحات، غير أنّ شهادات بعض من شهدوا الحادث ، تؤكد أنّها محاولة انقلاب ضد السلطان عبد المجيد، لتولية أخيه السلطان عبد العزيز، حتى أنّ هذا الأخير كان على اتصال بالجمعية، وما يؤكد هذا القول اعترافات بعض أعضائها، أو من خلال القرارات التي اتخذها عبد العزيز، في حق أعضاء الجمعية أشهر قليلة بعد توليه العرش؛ إذ أصدر عفواً عاماً على المتورطين في الثورة، أكثر من ذلك أعاد بعض شخصياتها لمناصب في الدولة، فاستعاد حسين دايم باشا رتبته، وعين عضواً في مجلس الشورى[1]. كما يشير جودت باشا في كتابه معروضات، إلى أنّ بعض الناس كانت تريد الأمير عبد العزيز سلطاناً، وأنّ رئيس مجلس والاي ريس كمال أفندي، قد أخبر خدمه بسر علاقة عبد العزيز بجمعية الفدائيين، وأنّه كان على علمٍ بخطتهم في الانقلاب على السلطان عبد المجيد، كما برّر ذلك بالوضع المادي السيء الذي ضاق به الناس ذرعاً، في الوقت الذي يعيش فيه القصر حياة بذخٍ وإسرافٍ، تقودها السلطانة عديلة زوجة عبد المجيد خان[2].

كما تضاربت أراء المؤرخين المعاصرين حول الحادثة، فأوّل من حاول تحليل ظروفها وحيثياتها كان المؤرخ أولوغ إيدمير عام 1937م، حيث استعان بملفات الإدانة ومجريات التحقيق، وأكّد على الدافع السياسي والاجتماعي للمتمردين، وأنّها حركة معارضة وتمرد الشعب والجيش ضد الحكومة، هدفها الأوّل الإطاحة بالسلطان، وتغيير شكل الإدارة الحالية، غير أنّه وصفها بمحاولة تمرد رجعية وأسقط عنها كل صفات الشرعية والحرية [3]. بينما نجد مؤرخين أمثال بركيس وماردين، اعتبراها ثورة شعبية اجتماعية وسياسية ضد السلطة، الأولى من نوعها لإدخال النموذج الدستوري الحكومي، والنموذج للانقلابات الحديثة من حيث الأسلوب والتنفيذ، وأوّل محاولة انقلاب بيروقراطية ضد السلطة التشريعية، وأنّها حركة سياسية عثمانية لديها برنامج سياسي لتحسين وضع البلاد، وخططت لأجل أهداف محددة. وهذه نفس قناعة بعض المؤرخين الغربيين الذين عاصروا الواقعة، أمثال المستشرق المجري فامبيري، الذي اعتبرها مقدمة للعمل الثوري المؤطر داخل الدولة العثمانية، خاصة أنّ علاقة صداقة جمعته مع الشيخ أحمد، لما كان يدرس اللغة الفرنسية في قصر حسين دايم باشا [4] . كما أكّد الضابط ميلينجن الذي عمل تحت قيادة حسين دايم بشا في البلقان، الطابع الليبيرالي للحركة؛ إذ قال:

---

[1]- Halil Ibrahim Çelik, A.G.E, S 37.
[2]- Cevdet Paşa**, MA'RÛZÂT,** A.G.E, SS 27, 28.
[3]- Y.A Pedrosyan, **"1859 Yılındakı Kulelı Vakası' nın Karkterine ve Bunun Türkiye Tarihindeki Yerine Dair"**, Türkçeye çeviren I. Kaynak, SS 587-593, in Belleten Türk Trih Kurumu, cılt 33, sayı 132, Ankara, 1969, S 588.
[4]- Burak Onaran, **"Kuleli Vakası Hakkında Başka Bir Arastırma"**, SS 09-35, in Tarih Ve Taplum Yeni yaklaşımlar, Sayı 5, Istanbul 2007, S 11.

" وضعته ميوله الليبيرالية على رأس حركة الفدائيين...بهدف الحصول على حقوق دستورية للشعب العثماني، وإصلاح الانتهاكات التي شوهت أولى سنوات حكم عبد المجيد." [1]

أيضاً كان لإدوارد انكه لهارد نفس الحكم؛ رغم ذكره وجود مسلمين متعصبين إلاّ أنّه نقل لنا شهادة أحد المسيحيين، على أنّ هذه الأحداث اشترك فيها عثمانيين من مختلف الأعراق والديانات، هدفها تغيير النظام وإقامة حكومة برلمانية حرة [2]. حتى اعتبرها دليل على روح المقاومة التي باتت تتجلى لدى الأتراك، فبعد أن كانت الانقلابات بقيادة شيخ الاسلام والإنكشارية، أصبحت الثورة والانقلابات بعد حادثة قللي قرارات تتخذها القاعدة الشعبية. ورغم عدم وجود أي دليل يؤكد مطالب المتمردين الدستورية، غير أن اشتراك الكثير من كوادر جمعية الفدائيين في حرب القرم، وتقاربهم مع الفرنسيين والإنجليز، قد يكون سبب لتبنيهم الأفكار الدستورية التي انتشرت وقتها في أوروبا بزمن بعيد[3].

اكتنف هذه الحادثة الكثير من الغموض، هل هي حركة دستورية تجديدية؟ أم هل هي حركة رجعية انقلابية؟ وحتى لما نحلّل خلفيات أعضائها؛ نجد أطياف متنوعة فهناك عالم الدين المحافظ، وكاتب الطوبخانه الحداثي، المتشبع بالأفكار الغربية المتقن للغة الفرنسية، وأعضاء في مجالس الدولة، وحتى وزراء، وعدد من اللاجئين الشركس. كما أنّ علاقة السلطان عبد العزيز بها غير مؤكدة، لكن قد يكون استغل الجمعية وأهدافها للإطاحة بأخيه[4]. ولكل ما ذكرناه يبقى الحسم في الحادثة معقد، ومازال يحتاج للكثير من البحث.

واللافت للنظر وجود إبراهيم شيناسي كعضو في الجمعية، كما أنّها أولى الجمعيات التي أثرت في كوادر جمعية العثمانيين الجدد، واعتبرها نامق كمال أوّل انتفاضة تطالب بالحرية، وطالما لقب الشيخ أحمد أفندي في مؤلفاته ورسائله بشيخ الحرية. وقد التقى به في نفس المنفى بفاماغوستا، ومدح في علمه وأخلاقه ومدى صبره، وكان وسيطاً له مع مدحت باشا، لأجل تسلّم مخصصاته المالية من الدولة[5].

وبانعدام مصادر خاصة بالحادثة لا سيما مصادر محايدة، فكل ما تبقى هي سجلات التحقيق **استنطاق نامه**، وما احتوت عليه من معلومات شحيحة. فقد تكون الحادثة أكبر من مجرد تمرد قاده شخصيات محافظة، أو حركة إصلاحية مضادة قادها ليبيراليون، بل تتعداها إلى صراع على مستوى الطبقة الحاكمة والصراع على العرش.

---

[1]- Millingen, Op.cit, P 159.

[2]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 135.

[3]- Onaran, A.G.E, S 23.

[4]- Muharrem Varol, "**Kahramanlıktan Kalebendliğe : Kuleli Vak'asının Baş Aktörü Süleymaniyeli Şeyh Ahmed'e Dair Bilinmeyenler"**, SS 97, 143, in Taswuf ilmi ve akademik araştırma dergisi, Sayı 35, Istanul, 2015, Ss 125-127.

[5]- Kuran, A.G.E, S 18.

ورغم أنّ السجلات الرسمية لا تحتوي على أدلة واضحة تثبت دعم الجمعية للفكر الدستوري، كذلك لا يوجد دليلٌ قاطع ينفي ذلك، ثم إن المصير الذي جمع الشيخ أحمد ونامق كمال في المنفى، وتقاسمهما مشاعر الغضب ضد ما آلت إليه البلاد، وكرههما لبعض الشخصيات من صانعي القرار، قربت الشخصيتين وأفكارهما، وكانت تجربة الشيخ وأعضاء جمعية الفدائيين، المرجع الشرعي والتاريخي لحركات المعارضة والثورات، التي ستظهر فيما تبقى من تاريخ الدولة العثمانية. وبذلك كانت واقعة قللي محاولة واعية لإجراء ثورة من أجل الصالح العام للبلاد، والخطوة الأولى نحو الحرية [1].

الخلاصة:

وخلاصة القول؛ إن حركة التغريب والإصلاح التي بدأت مطلع القرن الثامن عشر، كانت جادة وملحة لأجل تحديث الدولة ونظمها ومؤسّساتها، بغية إعادة مجدها واللحاق بالركب الحضاري الغربي، ومن الطبيعي أن يكون مصدر إلهامها الدول الأوروبية التي شهدت تطوراً حضارياً مهماً. غير أنّ هذا التحديث تطلّب تغييرات في ممارسات الدولة ومؤسساتها انعكس على صورتها النمطية، فأضحت الدولة تابعة للغرب بعد أن كانت تؤرق مضاجعه. كما أدى إلى ظهور أفكار وممارسات غريبة عن المجتمع العثماني.

غير أنّ هذه الحركة التي قادها في الأغلب السلاطين والجهاز البيروقراطي ومؤسساته، اصطدمت بجماعات نفوذ تقليدية أثرت على امتيازاتها وصلاحياتها المكتسبة عبر قرون، وخلق نوعاً من الصراع على السلطة تدعّم بقاعدة شعبية. ما سبب احتجاجات سياسية واجتماعية تطوّرت حسب الظروف إلى تمردات وثورات، استمرت طيلة القرن الثامن عشر والتاسع عشر، انتهت معظمها بتغييرٍ على مستوى السلطة، وصل في بعض الأحيان إلى خلع السلاطين وحتى قتلهم.

وأهم ما استنتجته من دراسة هذه التطورات، أنّ هذه الثورات والانقلابات ربّما أوقفت الإصلاح، لكنها لم تقضي عليه، لأنّ نية صادقة كانت لدى رجال الدولة، وآمنت بأنّ الإصلاحات بأسلوبها الغربي وحدها يمكنها أن تخرج الدولة من سلسلة الانحدارات التي كانت تعيشها. ما جعلها تشهد استمرارية حتى نهاية السلطنة العثمانية.

[1]- Kuran, A.G.E, S 18.

الفصل الثاني: الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز

1861-1876م

المبحث الأوّل- أوضاع الدولة العثمانية وسياستها الداخلية

المبحث الثاني- الأزمات الداخلية للدولة العثمانية

المبحث الثالث- السياسة الخارجية للدولة العثمانية

اعتلى السلطان عبد العزيز *عرش السلطنة بعد وفاة شقيقه السلطان عبد المجيد، وشهد عهده حدوث الكثير من الأحداث والتحوّلات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، ساهمت فيها السياسات السابقة لحكمه. ناهيك عن الأوضاع الخارجية والتحالفات الدولية في إطار حفظ السلام في أوروبا، التي رمت بظلالها على الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية، خاصة بين أقلياتها المسيحية. وسأتناول في هذا الفصل سرداً مفصلاً لهذه الأحداث، مع التركيز على الأزمات التي واجهتها الدولة وانعكاساتها على سياستها الداخلية والخارجية. كذا التطرق إلى طبيعة العلاقات التي جمعت العثمانيين بالدول الأوروبية، بهدف فهم تطوّرات ما عرف بالمسألة الشرقية، ومن خلال ذلك سأسعى للربط بين أوضاع الدولة العثمانية ودورها في تشكّل حركة معارضة، حاولت في المقام الأول الوصول لإصلاحات تنتشل الدولة العثمانية من مسارها نحو التفكّك.

المبحث الأوّل- أوضاع الدولة العثمانية وسياستها الداخلية :

عُرف السلطان عبد العزيز** أو عزيز كما كان يحب شعبه مناداته وهو أمير، برباطة جأشه ومظهره الرائع. شغف بالأدب والفن الشرقيين فنشأ شاعراً، ملحناً، عازفاً بارعاً على الناي، خطاطاً، في نفس الوقت كان عازفاً على البيانو، إضافة لحبه للسفن والبحرية. كان مثل أخيه كريماً مسرفاً. كان ماهراً في الصيد والرماية وفنون القتال والرياضة، محبوباً من الشعب، ونال بحسن سلوكه وتصرفاته***التقدير العام والثناء [1].

كما أسهمت معارضة الأمير عزيز لسياسات شقيقه السلطان عبد المجيد في استقطاب تأييد الوطنيين والإصلاحيين، الذين يأملون في إصلاح أحوال الدولة لصفه[2]. فقد رأوا في شخصه المخلّص والأفضل لتولي العرش، خاصة في ظل ما شاع عن عبد المجيد اسرافه وضعف شخصيته. وهوسه بالتحديث والتغريب. وقد ارتبط اسم الأمير عزيز بأعضاء جمعية الفدائيين وحادثة قللي. ما أثار شكوك

* - ينظر الملحق رقم 01.

** - السلطان عبد العزيز ابن السلطان محمود الثاني، من السلطانة برتو نيفال (1812- 1883) م، المولود في الثامن فيفري 1830م/ الرابع عشر من شعبان 1245هـ، عاش حياة مريحة خلال عهد شقيقه الأكبر، فشب قوي البنية، جميل الطلعة، جذب أنظار الناس، للمزيد انظر: كولن، مرجع سابق، ص 297.

*** - لم يكن مولعاً بالشرب والنساء مثل شقيقه.، فقضى معظم أوقاته وهو أميرٌ، بعيداً عن القصور؛ معتزلاً تقاليدها وأجوائها؛ إذ استقر في مزرعته ناحية بيكوس وعاش فيها حياة المزارع، واختار لنفسه زوجة شركسية اكتفى بها. وقد أشاد جميع جيرانه الفلاحين بلطف عزيز أفندي، وعاداته الأبوية، وبساطته التي تميزت عن غطرسة السلاطين. ولشدّة اهتمامه بالزراعة جلب خبيرا سويسرياً، وأزواجاً من الأبقار من أفضل السلالات لتهجينها مع السلالات الآسيوية، إضافة لتربيته العديد من الأغنام والطيور. للمزيد انظر: Laila Hanoum, **Un Drama A Costantinople**, E. Plon et Cie, Paris, 1879, P 57.

[1]- يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج: 02، تر: عدنان محمود سلمان، مر، تن، محمود الأنصاري، ط 01، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، 1990، ص 66.

[2]- Millingen, Op.cit, Pp 250- 262.

السلطان عبد المجيد، ودفع به للتفكير في ابعاده عن إسطنبول وتعينه والياً على طرابلس الغرب، لكن الخوف من مغبة الانقلاب، أو التفكير في استقلاله عن سلطة أخيه، جعل الصدر الأعظم وقتها رشيد باشا يرفض الفكرة. وهناك حتى من اقترح على السلطان قتل أخيه، فقد أشار الصدر الأعظم داماد محمد علي باشا (1852)م بذلك، بعد أن أعرب السلطان عن انزعاجه من أخيه، إلّا أنّه رفض فكرة القتل[1].

واستلم السلطان عبد العزيز العرش بعد أخيه السلطان عبد المجيد، وقد وافق يوم الثلاثاء الثامن عشر من ذي الحجة من عام 1277هـ / السابع من جوان 1861م، وبهذا هو السلطان الثالث والثلاثون في السلالة العثمانية، استلم الحكم عن عمر ناهز واحد وثلاثين سنة[2]. توجّه السلطان عبد العزيز بعد أن استلم العرش في موكب حافل إلى ضريح أبي أيوب الأنصاري، فتقلّد هناك السيف السلطاني كما تنص عليه تقاليد تنصيب سلاطين بني عثمان. ومنه سار لزيارة قبر السلطان محمد الفاتح، ثم قبر والده السلطان محمود الثاني[3].

وأثناء التحضير لمراسيم التنصيب، قام بعض الموظفين بمعارضة تولية عبد العزيز وأرادوا تولية الأمير مراد الابن الأكبر للسلطان عبد المجيد، وقد اشترك في هذه المؤامرة بعض أعضاء السلالة؛ على رأسهم السلطانة شوق أفرا والدة الأمير مراد، وطلبت تدخل السفير الفرنسي والبريطاني لتحقيق ذلك، غير أنّ الأمر لم يكن من اختصاصهما، في حين رفض كبار الموظفين الفكرة، واعتبروا وراثة العرش لن تكون إلا حسب القوانين المعمول بها [4].

المطلب الأوّل- أوضاع مؤسسة الحكم والإصلاحات الإدارية والتشريعية:

كانت فاتحة أعمال السلطان عبد العزيز إصدار فرماناً بتاريخ 23 ذي الحجة سنة 1277هـ/ 2 جويلية 1861م، أقر فيه ببقاء الوزراء في مراكزهم[5]. إلّا أنّه أبعد كل من تؤامر عليه مثل وزير الحربية رضا باشا الذي أبدل بنامق باشا (1804-1892)م، وكان قبرصلي محمد باشا(1854-1861)م أوّل صدر أعظم في عهده[6].

تربع السلطان عبد العزيز عرش السلطنة والدولة العثمانية مستمرةً في تطبيق مشروع الإصلاحات على جميع المستويات، حتى أنّها قطعت شوطاً كبيراً في تطبيق ما جاء في فرمان الإصلاح، خاصة ما يتعلق بحقوق وحريات المسيحيين، إضافة لوجود جملة من الاضطرابات الداخلية التي

[1]- Cevdet Paşa, **MA'RÛZÂT**, A. G. E, Ss 26, 27.

[2]- كولن، مرجع سابق، ص 297.

[3]- محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، ط 01، دار النفائس، بيروت، 1981، ص 530.

[4]- Cevdet Paşa, **MA'RÛZÂT**, A. E, S 28.

[5]- فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص 530.

[6]- Ahmad Cevdet Paşa,**Tezâhir 13-20**, Yayınlayan, Cavid Baysun, türk Tarih Kurumu Basımvi, Ankara, 1960, S 154.

أصبحت في كثير من الأحيان أزمات روتينية، كما كانت منفذاً لتدخل الدول الأوروبية، حتى أضحى هذا التدخل حقاً قانونياً مشروعاً. فالدولة لتوها خرجت من أزمة لبنان التي تم تسويتها بعد تدخل كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا، إضافةً لمشاكل البلقان التي ما تفتى تهدأ لتشتعل مرة أخرى بتأليبٍ من روسيا. كما أنّ صراعاً دبلوماسياً محتدماً كان بين فرنسا وانجلترا لأجل قناة السويس. غير أنّ أهم وأكبر تحدي واجه السلطان عبد العزيز طيلة فترة حكمه، كان الأزمة المالية التي ورثها عن سلفه عبد المجيد، والتي اشتدت وكانت سبباً في تعطل الإصلاحات، وعدم كفاءة ونجاعة تدابير الدولة لحل مشاكلها[1].

1- الصدارة العظمى وصلاحياتها :

وسط هذا الوضع الداخلي المضطرب، والضغط الأجنبي الأوروبي خاصةً الفرنسي، الذي كان قوياً على سياسة الدولة، فالكثير من رجالات الدولة موالين لفرنسا، حتى أنّ انكه لهارد وصف هذه الفترة فقال: **"إنّها الفترة التي كان فيها النفوذ الفرنسي جارياً"**، واستمر هذا النفوذ لغاية سقوط نابليون الثالث أمام البروسيين في سيدان[*] [2]. حاول السلطان عبد العزيز انتهاج سياسة من شأنها تقوية الدولة، خاصة في مجالاتها الحيوية أوّلها العسكرية، في نفس الوقت اهتم السلطان بالموازنة في سياسته اتجاه الدول الغربية، وظهر هذا من خلال الشخصيات التي تولت منصب الصدر الأعظم[3].

لذا وقع اختيار السلطان على شخصيتين استطاعتا أن تسيرا دفة الدولة العثمانية في المرحلة الأوّلى من حكمه، هاتين الشخصيتين هما عالي باشا ومحمد فؤاد باشا، وقد تناوبا على الصدارة العظمى ووزارة الخارجية. ولأن الأشهر الأولى من حكم السلطان شهدت وضعاً حرجاً، وقع اختياره على فؤاد باشا صدرا أعظم بعد إقالة قبرصلي محمد علي [**]، لما يتمتع به من حزم وديناميكية، إضافة للفكر الإصلاحي الليبيرالي الذي مكّنه من المضي في الإصلاح، محافظاً على مصالح الدولة وعلاقاتها السياسية مع القوى الأوروبية[4] .

---

[1]- Joseph Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II**, **Napoléon III et ses Visées Orientales, 1848-1870**, 1er Tome, 1ère édition, Dar Tlass, Syrie, 1988, P 621.

[*]- **معرة سيدان 5 سبتمبر1870م:** هي المعركة التي حسمت الحرب البروسية الفرنسية التي أعلنتها فرنسا في 19جويلية 1870، وكان سببها محاولة فرنسا شراء دوقية لوكسمبورغ التي تعد أحد أعضاء الاتحاد الألماني منذ معاهدة فيينا، وأيضا وراثة العرش الاسباني؛ الذي رشح له أحد أمراء الهوهنزلرون ما رفضته فرنسا، وأعلنت الحرب على بروسيا، فانضمت للأخيرة كل الامارات الألمانية، وانتهت بهزيمة فرنسا في معركة سيدان، وتوحيد ألمانيا عام 1871م. للمزيد انظر: إحسان عبد الهادي سلمان النائب، **المسألة الألمانية من وحدتها إلى إعادة توحيدها**، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، العراق، 2013، ص 27.

[2]- انكه لهارد، المصدر لسابق، ص 156، ص 158

[3]- Ziya Nur Aksun, Osmanlı Tarihi, 4 Cılt, Ötüken Neşriyat, Istanbul 1994, S 32.

[**] - بعد إقالة محمد قبرصلي من الصارة العظمى، تم تعيين عالي باشا صدرا أعظم لمدة ثلاثة شهور، لكن سرعان ما حوّل ليتولى وزارة الخارجية، ويعيّن محمد فؤاد باشا على الصدارة.

[4]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**v 2, Op.cit, Pp 61, 62.

وما نلاحظه أنّ شؤون الدولة العثمانية وفي إطار الإصلاحات التي أدخلها مصطفى رشيد باشا، كانت تسيّر من طرف الباب العالي، وكان كل من السلطانين عبد المجيد وعبد العزيز حاكمين صوريين، مهامهما هي التوقيع على المراسيم السلطانية، مقابلة الشخصيات الأجنبية، التعاون لقيادة المجتمع نحو التغريب. لكن كان للسلطان حق تعيين الصدر الأعظم أو إقالته، ولم تكن هناك قوانين تنظّم هذه العملية، كما كان له حق تعيين الوزراء، لذلك كانوا مسؤولين أمام السلطان لا الصدر الأعظم. وغالباً لم يكن يجمعهم انسجام في الأفكار والاعتقادات، ما يشكل عقبة أمام تنفيذ شؤون الدولة بشكل إيجابي، إلّا في حالة وجود صدر أعظم ذو شخصية قوية، يحافظ على استقلالية الباب العالي. وإن كانت معظم الصلاحيات في يد الصدر الأعظم، إلّا أنّ حفاظه على منصبه يكون مرتبطاً بمدى ثقة السلطان واحترامه له، إضافة لمدى رضا السفراء الأجانب على سياسة الصدر الأعظم[1].

بقيت صلاحيات الباب العالي مستقلة عن السلطان إلى غاية وفاة فؤاد باشا وعالي باشا؛ إذ استطاع السلطان عبد العزيز استرجاع نفوذ القصر وبناء شلّته السياسية الخاصة، فعيّن على الصدارة العظمى محمد نديم باشا، وإن كان أحد تلاميذ مصطفى رشيد باشا، والشخصية التي أراد العثمانيون الجدد وصولها لأعلى هرم السلطة، خاصة أنه كان يشاطرهم بعض أفكارهم؛ وكانت له رسالة بعنوان مرآة الدولة Ayine-i Devlet، أشار فيها إلى أسباب تدهور الدولة التي عزاها لضعف سلطة السلطان مقابل رجال الدولة، كما شدّد فيها على ضرورة العودة لقوانين الشريعة، وأهمية العدالة لكل رعايا السلطان. ما جعله مرغوباً من طرف العثمانيين الشباب والسلطان في آن واحد[2].

بيد أنّه لم يكن بقدر التوقعات؛ إذ بدأ في تنصيب المقربين إليه في الوظائف الرئيسية، وإبعاد رجال عالي باشا ونفيهم. وسرعان ما أبعد بسبب سياسة الإقالات التي اعتاد السلاطين العثمانيين تطبيقها لغرض إضعاف نفوذ الصدارة العظمى. فقد عيّن ما بين 1871م- 1876م محمد نديم باشا 1871م، مدحت باشا 1872م، محمد رشدي باشا المترجم 1872م، شرواني زاده باشا 1873م، سرعسكر حسين

[1]- Karal, Cilt 07, A. G. E, Ss 121, 142.

[2]- Florian Riedler, **Opposition to the Tanzimat State Conspiracy and Legitimacy in the Ottoman Empire, 1859-1878**, PhD thesis, School of Oriental and African Studies (SOAS), University of London, 2003, P 98.

عوني باشا 1874م، أحمد أسعد باشا 1875م، وفي النهاية محمد نديم باشا (1875-1876)م [*] [1]. هذا الاضطراب الواضح في أعلى هيئة تنفيذية للحكومة، كان ينطبق على بقية الوظائف الحكومية، ما أعاق أداء الهيئات لوظائفها بالشكل المناسب، وأدى إلى انتشار الفوضى في مختلف الإدارات[2].

وقد جاءت التنظيمات عهد السلطان عبد العزيز مثل سابقاتها، مصطبغةً بصبغة التغريب والأخذ عن الدول الأوروبية. وصرح السلطان في عدة مناسبات عن عزم الدولة في انتهاج سياسة إصلاحية تحديثية تقدمية، ففي خطابه السنوي أمام مجلس الدولة في 21 ماي 1869م، أعلن السلطان عن التزامه بإصلاحات تهدف إلى تحديث الدولة العثمانية. وشدّد على أهمية التنمية الاقتصادية وتعزيز المؤسسات المدنية، كما دعا إلى ضرورة احترام القانون الديني والنظام القضائي[3]. ولو أنّ هذه الفترة

---

[*]- **تراجم الصدور العظام عهد عبد العزيز:**

- **محمود نديم باشا (1818-1883)م:** ولد بإسطنبول، ابن الوزير جورجي محمد نجيب باشا، والي الشام وبغداد، تعلم حسب أساليب عصره، التحق في عام 1831م بمنصب كاتب في ديوان الصدارة. وفي عام 1841م عُين في إدارة القلم أميدي. ثم برعاية مصطفى رشيد باشا، عين عام 1849م كاتباً في الصدارة. في 1853م, تقلد منصب بيلكجي الديوان الهمايوني، ثم وكيل وزارة الخارجية، إضافة لمناصب عديدة في إدارة الأقاليم كالشام وطرابلس الغرب، ورئاسة مجلس والا، تولى الصدارة العظمى بعد وفاة عالي باشا 1871م، ثم للمرة الثانية عام 1875م. للمزيد انظر: Inal, Son Sadrazamlar, A.G.E, Ss259-264

- **مدحت باشا:** سنتناول شخصيته وأهم وظائفه بالتفصيل في فصلنا الثالث.

- **محمد رشدي باشا المترجم (1811-1882)م:** ولد في سينوب، والده حسن آغا كان يعمل ملاحاً، انتقل مع والده لإسطنبول ودرس بها، في 1826م التحق بكتيبة الفوج النظامي السابع، كان يتردد على دروس تعليم اللغة العربية، الفارسية، الفرنسية. ونظراً لمعرفته الفرنسية التحق بالباب العالي، واسندت له مهمة ترجمة الأنظمة العسكرية، فلقب بالمترجم. تقلد في المناصب العسكرية حتى وصل لرتبة سر عسكر، وصدر أعظم عامي 1872م و1876م. للمزيد انظر: Inal, Son Sadrazamlar, A.E, Ss101-104

- **محمد رشدي باشا شرواني زاده (1828-1874)م:** هو ابن إسماعيل سراج الدين، أحد كبار مشايخ الطريقة الخالدية ومن العلماء الفضلاء. من منطقة شيروان. وُلد في أماسيا عام 1828م. يُعرف بلقب شيرواني زاده. تلقى تعليمه على يد والده. في عام 1851م، انتقل إلى إسطنبول، وتعلم على يد شيخ الإسلام عارف بك. قام بتدريس الدروس في جامع بايزيد، كما تقلّد عدة وظائف في وزارة الأوقاف، شمله فؤاد باشا برعايته فاصطحبه للشام، ولما فشل في الحصول له على وظيفة عالية في مشيخة الإسلام، عين كعضو في مجلس والا، ثم والياً على الشام برتبة وزير عام 1863م، ثم وزيراً للمالية عام 1865م، ووزارة الأوقاف، ثم صدراً أعظم عام 1873م. للمزيد انظر: Inal, Son Sadrazamlar, A. E, Ss 436, S 440.

- **حسين عوني باشا (1820-1876)م:** ولد في اسبرطة، ابن أحمد اشكجي، كان أجير عند أحد الاعيان يدعي حاجي ممش أوغلو، أرسل هذا السيد حسين عوني، لإسطنبول بدل أبنائه ليلتحق بالأكاديمية العسكرية، فدرس أوّلاً بمدرسة محمود باشا، ثم انتقل للأكاديمية العسكرية بمافيركا. اشتغل بمديرية البريد والبرق، قام بعدها برحلة سياحية في أوروبا، استطاع اخماد ثورة كريت وأصبح حاكمها. تقلد عدة مناصب عسكرية وإدارية ليعين صدراً أعظم عام 1874م . للمزيد انظر: .Inal, Son Sadrazamlar, A. E, Ss 483-488

- **أحمد أسعد باشا (1828-1875) م: ولد** بخيوس، والده كولي آغا، تلقى تعليماً عسكرياً جاداً بالمدرسة الحربية، اتقن اللغات الأجنبية كما كان على دراية بالعلوم الإسلامية، ونظراً لكفاءته وخبرته، قرّبه السلطان عبد العزيز، وعيّنه ليمثله في حفل تتويج الامبراطور الألماني فيلهلم عام 1871 . تقلد عدة مناصب سياسية ودبلوماسية، منها الصدارة العظمى مرتين، مات مباشرةً بعد انتهاء صدارته الثانية في نوفمبر 1875 عن عمر يناهز 47 سنة. للمزيد انظر: Inal, Son Sadrazamlar, A. E, Ss

[1]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**v 2, Op.cit p 153.

[2]- Karal, Cilt 07, A. G. E, S 122.

[3]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II,** Op.cit, P 734.

ظهرت شخصيات واعية بمدى خطورة الأخذ عن الغرب، دون مراعاة الطابع الإسلامي للدولة والمجتمع، وأكّدت على ضرورة إيجاد توليفة لهذه الإصلاحات وعادات وتقاليد الدولة، ووضع حد للتدخلات الاجنبية، غير أنّ الأوضاع الداخلية للدولة ووضعها الدولي بين القوى الأوربية، لم يسمح لهذه الآراء أن تتجسد على أرض الواقع.

2- الإصلاحات التشريعية والقانونية:

قام رجال التنظيمات منذ 1839م وحتى قبلها في عهد محمود الثاني بإنشاء مجالس تشريعية، مهمتها إصدار القوانين ومناقشة ما يعرض عليها من قضايا، ومراقبة عمل مؤسسات الدولة، ومساءلة الموظفين في حال ما تورطوا في مخالفات، منها مجلس والاي للأحكام العدلية* ومجلس التنظيمات. ولأنّ صلاحيات هذين المجلسين كانت متداخلة، قام كل من فؤاد باشا وعالي باشا بدمج المجلسين وهذا في سبتمبر عام 1861م تحت اسم **مجلس التنظيمات**. وكلّف أحمد جودت باشا بإعداد مشروع قانون يحدّد صلاحيات المجلس، والذي نص على أنّ هذا المجلس مسؤول عن إعداد مشاريع القوانين واللوائح، محاكمة الوزراء، إبلاغ السلطان بأي مخالفات في تنفيذ القوانين[1].

إلّا أنّ إخفاقات المجلس في الحد من سلطة الباب العالي التي أصبحت استبداداً مارسه عالي باشا وفؤاد باشا، جعلت أصواتاً كثيرةً تنادي بضرورة توسيع صلاحيات مجلس التنظيمات، إلى جانب نفوذ الدول الأوروبية التي كانت تطالب بحريات أكبر للمسيحيين، لينتهي الأمر في عام 1868م إلى تقسيم مجلس التنظيمات مرة أخرى، **لمجلس شورى** بقيادة مدحت باشا كهيئة تشريعية ومحكمة مركزية، **ومجلس أحكام عدلية** بقيادة جودت باشا، مهمته إصدار قوانين متعلقة بالأنظمة العلمانية وتوليفها مع الشريعة الإسلامية، ومحكمة استئناف[2]. وفي أوّل يوم لافتتاحه بتاريخ 10 مارس 1868م ألقى السلطان كلمة جاء فيها **"إنّ القانون مو افق للمصلحة العامة ويجب أن ينفذ، وإن القانون القديم الذي كان للمصلحة العامة لا يتو افق مع هذا الزمن، ولا يمكن الاستفادة منه، ولو أن القو انين**

* - **مجلس والاي للأحكام العدلية:** والاي كلمة فارسية نعني العظيم، أما المجلس فتأسس في عهد السلطان محمود الثاني في إطار الإصلاحات التي أحدثها، وهذا عام 1838م، ترأسه محمد خسرو باشا، وضم خمسة أعضاء. كانت مهمته إعداد القوانين الخاصة بالإصلاح، الذي عرف بالتنظيمات الخيرية، إضافة لمراقبة القوانين واللوائح الصادرة عن مجلس شورى الباب العالي، ومجلس الشورى العسكرية. للمزيد انظر: Ali Akyıldız,Meclis-i Vâlâ-yı Ahkâm-ı Adliyye, **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi,** cilt 28, A. G. E, S 250.

[1]- Ahmad Cevdet Paşa, **MA'RÛZÂT**, A. G. E, S 35.

[2]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**v 2, Op.cit, P 80.

القديمة كانت موافقة لزماننا، لكنّا اليوم أحسن من الأوروبيين، ولما احتجنا إلى أنظمتهم، وإن التشكيلات الجديدة بالنسبة للمحاكم الجزائية، أساسها مرتبط بأن يفصل الدين عن القانون"[1]

من الناحية العملية منح مجلس الشورى صلاحيات واسعة في مجال إصدار القوانين ومراقبة مؤسسات الدولة، وعمل الحكومة ومساءلة أعضائها، وإبداء آرائه في المشاريع التي تطرح، وقد كان ثلثا أعضائه من المسلمين، والثلث الأخير من بقية الطوائف. مع هذا قيّدت سلطات هذا المجلس من طرف الباب العالي، وغالباً كانت مداولاته وقرارته لا تؤخذ بعين الاعتبار[2]. ما أثار سخط الكثير من الشباب المتعطش للتغيير في الدولة واتهامه بعدم الفعالية، وفي صدارة محمد نديم باشا عام 1871م أعيد تشكيل المجلس في ثلاث هيئات لتفعيل عمله ويصبح تشريعي بحت. وبصعود مدحت صدراً أعظم في 1873م أعاد لمجلس التنظيمات ألقه ووظيفته، مع إدارة منظمة دقيقة في التعامل مع القضايا التي تطرح عليه. وفي 1875م أضعف هذا المجلس مرة أخرى، وسحبت منه سلطته التشريعية، لصالح لجنة الإصلاح الجديدة برئاسة جودت باشا. بالرغم من الاتهامات التي طالت المجلس الأعلى للتنظيمات بعدم فعاليته، إلّا أنّ الواقع غير ذلك؛ فقد عرف هذا المجلس نشاطاً غير اعتيادي فترة السلطان عبد العزيز، والدليل على هذا استمرار الإصلاحات والتنظيمات، وزيادة هائلة في تدفق المشاريع، مع تحسن كفاءة الإدارات التنفيذية من خلال المراقبة الدقيقة لها [3].

أما في مجال القانون المدني؛ فقد أبلت الدولة العثمانية بلاءً حسناً، وبذلت جهداً لأجل وضع قوانين مدنية تنظّم الدولة ومجتمعها بكل أطيافه، إضافةً لوضع حد للتدخل الأوروبي، خاصةً أنّ هذه الدول قامت عام 1867م بإجراء تحقيق لتحديد مدى تطبيق الإصلاحات، ووجدوا أنّ المحاكم المشتركة التي أنشئت بخلاف المحاكم الشرعية ومحاكم التجارة قليلة، ونظامها وقوانينها غير كافية، وقدموا شكوى بهذا الصدد [4]. وأعتبر هذا تدخلا في سيادة الدولة، غير أنّ الضعف الذي أصاب الدولة جعلها ترضخ لمطالب الأوروبيين، فأعدّت برنامجاً واسعاً للإصلاح في الادارة المدنية[5].

وبعد استبدال مجلس والاي للأحكام العدلية بديوان الأحكام العدلية (محكمة عليا)، أصبح أعضاؤه مزيجاً من المسلمين وغير المسلمين، كما كان مقسّمٌ لقسمين المحكمة العليا (محكمة تمييز)

---

[1]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 222.

[2]- Aksun, A.G. E, S 36.

[3]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…** v 2, Op.cit, PP 80, 81.

[4]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص ص 180، 181.

[5]- مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة**، مرجع سابق، ص 250.

وكلّفت بالأحكام الجنائية والمدنية، والقسم الثاني المحكمة الاستئنافية (محكمة الاستئناف)، والمكلّفة بإصدار أحكام الجزاء والتجارة وكانت أحكامها نهائية. وقد كان المجلس مستقلاً في اتخاذ قراراته وأحكامه، ولا يحق للحكومة وأعضائها التدخل في صلاحياته، كما أنّ أعضائه مستقلين ولا تتم إقالتهم إلا لأسباب قانونية مشروعة وبعد صدور قرار قضائي. وبهذا تم فصل السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية والاعتراف باستقلالية القضاء وضمانات للقاضي[1] .

كما استطاع ديوان الأحكام العدلية إنشاء نظام قضائي خارج المحاكم الشرعية، يتوافق مع التنظيمات الإدارية المدنية، وسميت هذه المحاكم بالنظامية لخدمة المسلمين وغير المسلمين، تنظر في القضايا القانونية والجنائية. بينما حدّدت مهام المحاكم الشرعية في النظر في قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين، كالزواج والطلاق، والميراث[2]، ومع تطور عمل الديوان تحول لوزارة عرفت بوزارة العدل. ورغم أنّ كل المحاكم كانت تابعة لها، إلا أن قضاة المحاكم العدلية يتم تعيينهم من طرف شيخ الإسلام، وهذا لانعدام مدرسة لتأهيل القضاة وتدريبهم. كما تم منذ عام 1861م تنظيم المحاكم التجارية في المدن الكبرى، والحقت عام 1875م بوزارة العدل بدل وزارة التجارة. وقد تزايد عددها لتصبح هناك مائة وعشرون محكمة تجارية أواخر عهد عبد العزيز؛ مقسمة بين محاكم تجارة برية ومحاكم تجارة بحرية، أما المناطق التي لا تتوفر على محاكم تجارية تتولى مجالس الدعاوي النظر فيها[3]. تشكّلت هذه المحاكم بفعل التأثيرات الاقتصادية العالمية، وضغوط القوى الأجنبية على الدولة العثمانية.

مع هذا كله يبقى أهمّ إصلاحٍ أحدثته الدولة في المجال القانوني هو إصدارها القانون المدني أو ما يعرف **بمجلة الأحكام العدلية**، وقد ظهرت نتيجة فرمانات الإصلاح التي ساوت جلها بين المسلمين وغير المسلمين، ونتج عنها محاكم مدنية، فكانت الدولة ملزمة بإيجاد قوانين تتلاءم معها، بتقنين أحكام الشريعة المتعلقة بالقضاء، خاصةً بعد تزايد الضغوطات الأجنبية في هذا الموضوع. وإن كان رجال الدولة متفقين على ضرورة وضع قانون مدني، إلّا أنّهم اختلفوا بشأن طبيعة هذه القوانين ومصدر التشريع، فرأى المجدّدون أن الدولة سلكت طريق الإصلاح على النهج الأوروبي، وعليها أن تبقى في نفس المسار وتترجم القوانين الأوروبية. وكان عالي باشا من أهم رواد هذا الرأي، وقد أشار له في رسالة كتبها للسلطان

[1]- Karal, Cilt 07, A.G. E, Ss 165, 166.

[2]- مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة**، مرجع سابق، ص 251.

[3]- Karal, Cilt 07, A.G. E Ss 167,168.

عبد العزيز بعد عودته من كريت وقمع ثورتها؛ حيث أكّد على ضرورة إجراء إصلاحات، خاصةً أنّه لاحظ عدم وجود قوانين تمنح المواطنين نفس الحقوق[1].

غير أنّ خلافاً حدث بين عالي باشا وبعض الشخصيات المحافظة*، فتم إنشاء لجنة خاصة ترأسها فؤاد باشا، تم الفصل في الخلاف والتخلي عن فكرة اعتماد القانون المدني الفرنسي، وكان أحمد جودت باشا قد بدأ بالفعل في تأليف كتابٍ بمنزلة قانون شرعي، منذ عهد الصدر الأعظم رشيد باشا بعنوان **المتن المتين**، فلا حاجة للأخذ بالقانون الفرنسي الذي يتعارض مع الشريعة الإسلامية[2]. وبناءً على اقتراح جودت باشا تقرر كتابة القوانين في كتاب عرف ب **مجلة الأحكام العدلية**، وأمر بتشكيل لجنةٍ جمعت كبار الفقهاء برئاسة أحمد جودت باشا وقد استمر هذا العمل حتى 1878م[3].

وبعد عزل جوت باشا عن وزارة العدل 1870م لعدة أسباب، أهمها اعتراضه على اتفاقية مد سكة حديد الروملي بين الدولة والشركة النمساوية هيرش، بسبب بنودها المجحفة في حق الدولة، ولأنّ علاقته كانت مضطربة مع عالي باشا من أيام المجلة، تم عزله وأُرسل والياً على بورصة، وكان قد طبع من المجلة أربع مجلدات نشرت مع الانتهاء من تبييض المجلد الخامس. بعدها نقلت المجلة إلى دار الإفتاء وعين عمر خلوصي أفندي رئيساً لها، غير أن العلماء الذين عينوا كأعضاء في جمعية المجلة لم يوفقوا في المجلد السادس، الخاص بالودائع ولاقى اعتراضاً شديداً، ما جعل عالي باشا يعيد تكليف جودت باشا بتحرير المجلة بعد أن عينه رئيس مجلس شورى الدولة. فتم نشر المجلد الثامن والبدء في التاسع الذي انتهى منه جودت باشا عام 1873م، وقد حرص مدحت باشا على إتمام المجلة بعد أن لاقت تقدير الأجانب[4]. بهذا ظهرت المجلة كنتيجة صراع بين قوى الإصلاح التغريبي والقوى الدينية المحافظة، ومحاولات رجال الدولة و الفقهاء التوفيق بينهما.

---

[1]- Şerif Mardin, **Türk Modernleşmesi, Makleler IV**, 01 Beskı, Iletişim Yayınları, Istanbul, 1991, S 138.

*- اختار عالي باشا القانون المدني الفرنسي Le Code Civile، فطلب من حليم باشا ترجمته من العربية للتركية وتطبيقه في المحاكم المختلفة كما في مصر، بينما رأى المحافظون أنّ تاريخ الدولة العثمانية، وهوية شعبها مختلف تماماً عن أوروبا، وأنّ مصدر قوانينها الشريعة الإسلامية، وكان جودت باشا وشرواني زاده رشدي باشا أكبر معارضين لرأي عالي باشا، خاصة جودت باشا؛ الذي كان يرى أنّ المسائل الفقهية لا تتصادم مع حاجات العصر، فلا حاجة لاستنباط قوانين مدنية وضعية تتعارض والشريعة الإسلامية. للمزيد انظر: مخلوف، **تحولات الفكروالسياسية**، مرجع سابق، ص 115.

[2]- نفسه، ص 115

[3]- شقيرات، مرجع سابق، ص 278.

[4]- مخلوف، **تحولات الفكروالسياسة...**، مرجع سابق، ص ص 119-130.

3- الإصلاحات الإدارية وقانون الولايات 1864م:

استمر اضطراب الأوضاع في المقاطعات والولايات العثمانية، رغم كل محاولات الإصلاح التي قام بها كل من رشيد باشا ثم عالي وفؤاد باشا عهد السلطان عبد المجيد، ومحاولاتهم تحسين وضع الرعية، من خلال تأطير سلّم إداري، وتغيير نظام جباية الضرائب وتخفيفها، وفرض رقابة شعبية من خلال مجلس الأعيان، إلّا أنّ حالة المقاطعات تدهورت وتأزمت معها حياة السكان، ما جعل الباب العالي يحاول ملياً إيجاد حل لكل هذا [1]. وبعد أزمة لبنان عام 1861م، واستمرار الضغط الأوروبي على ضرورة اشراك المسيحيين في الادارة المحلية، ومساواتهم بالمسلمين، أرسل فؤاد باشا سلسلة من الرجال للتحقيق في وضع المقاطعات، وتوصل لضرورة تنظيم الإدارة المحلية، ووجود مسؤولين مؤهلين ذوي خبرة، وصلاحيات اتخاذ القرارات في المسائل العادية دون العودة لإسطنبول[2] . بيد أنّ هذه الإجراءات الجديدة لم تؤثر كثيراً في الأقاليم؛ حيث استمرت المشاكل التي كانت موجودة سابقًا، فلم يقدم الولاة تقارير سنوية مباشرة إلى الباب العالي، مثلما اقترح الصدر الأعظم قبرصلي محمد باشا عقب جولات التفتيش الإقليمية لعام 1863م*. وكان الكثير من الفساد وعدم الكفاءة في الإدارة الإقليمية، بسبب الطريقة التي تم بها تعيين الولاة ونقلهم. خاصةً أنّ التعيين في كثير من الأحيان؛ نتيجة للمؤامرات والنفوذ والرشاوى بدلاً من الجدارة، أو مجرد وسيلة لنقل رجل ذو نفوذ سياسي إلى منصب المنفى [3].

وبعد جهود مدحت باشا الإصلاحية في ولاية نيش استدعاه فؤاد باشا للتشاور، وتوصّلوا إلى إصدار قانون الولايات **نظام نامه الولايات لعام** 1864م[4]، الذي استمر في تنظيم الولايات حتى نهاية الدولة. في البداية وحسب رأي فؤاد باشا تم دمج إيالات روسجوك، فيدين، ونيش تحت اسم ولاية الطونة، وطُبّقت فيها مبادئ التنظيم الجديد خاصة أنّ معظم سكانها من البلغار[5]. هدف القانون إلى توسيع دائرة

---

[1]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…** v 2, Op.cit, P 89.

[2]- Karal, Cilt 07, A. G. E, SS 151, 152.

* - أثناء صدارة محمد قبرصلي قام بجولات تفتيشية في البلقان والاناضول من عام 1860م حتى عام 1864م، وقد استخدم الباب العالي بانتظام نظام المفتشين لدعم سلطة الحكومة في الولايات. فأصبح المفتش شخصية مألوفة في البلقان والأناضول، من بين الرجال الذين تم إرسالهم في جولات التفتيش، أحمد وفيق أفندي غطى الأناضول الغربي؛ بورصالي علي رضا أفندي كان في شمال شرق الأناضول، عبد اللطيف صبحي بك ذهب إلى بلغاريا، وضيا بك، الكاتب وسكرتير القصر وقائد العثمانيين الجدد لاحقًا، ذهب إلى البوسنة. تم تعيين جودت رئيسًا لمكتب خاص في الباب العالي، لتنسيق التقارير المرسلة من المفتشين وضمان تنفيذها. وقد منح هذا التفتيش؛ زيادة في السيطرة المركزية على المقاطعات، ومراقبة الصلاحيات الأوسع التي مُنحت للحكام الإقليميين. للمزيد انظر: Cevdet Paşa, **MA'RÛZÂT**, A. G. E, Ss 60, 61.

[3]- Davison, Op.cit, Pp 137, 138.

[4]- Shaw, Kural, History of The Ottoman…, v 2 Op.cit, P 89.

[5]- Karal, Cilt 07, A. G. E, Ss 154, 155.

التنظيمات لتصل للولايات، مع وضع آليات وإدارات تعمل على تطبيقها، وإشراك الرعية في شؤون البلاد. فحدّد لذلك التكوين الهرمي وتوزيع السلطات، كما وسعت سلطة الوالي مقابل تقليص مركزية سلطة الحكومة، واسند للوالي مهمات خاصة بالأمور الاجتماعية، المالية، الأمنية، السياسية، إضافة لسلطته على مسؤولي السناجق التابعين لإدارته، ومسؤولي الخدمات العامة كالتعليم، والصحة، والمواصلات، كما وضعت تحت إشرافه عملية تحصيل الضرائب. وتم إنشاء لجان عيّن عليها وكلاء عن الوزارات الموجودة في إسطنبول. علاوة على ذلك تشكلت الجمعية الادارية التي تكونت من الحاكم ورؤساء الأقسام[1]. وضبطت المجالس المحلية من حيث التنظيم ومواعيد عقد الدورات، وانتخب أعضاؤها من طرف سكان الولاية نصفهم مسلمين والنصف الاخر مسيحيين، مهمتها الحفاظ على النظام والأمن، كذا النظر في المحاكم الجزائية والحقوقية دون التدخل في القضاء [2].

كما تم ضبط تنظيم إداري جديد لبعض الولايات، إما بضمها لولاية أخرى كضم شمال شرق الأناضول في مقاطعة أرضروم، أو إحداث ولايات جديدة كتحول سنجق حلب إلى ولاية ضُمّ إليها كل الشمال السوري. وقد نجح كل من مدحت باشا وجودت باشا في تطبيق نظام الولايات الجديد، في كل من الدانوب وحلب، ونجحت هذه الإصلاحات نجاحاً كبيراً في مجال مسح الأراضي، وتنظيم تحصيل الضرائب، ونشر التعليم، وبناء المستشفيات، وشق الطرق. وفي 1865م تم تطبيق هذا القانون في ثلاث ولايات هي: دمشق، طرابلس الغرب، وأدرنه، ومع 1867م أُدمجت في هذا القانون ثلاثة عشرة ولاية، بعدها عُمِّم هذا القانون على كل الولايات العثمانية. كما يعد هذا القانون سبباً في انهاء ثورة كريت [3].

وقد عملت الدولة في إطار تحديث ولاياتها على تطوير طرق الاتصالات، بشكل خاص في ولايات الروملي كولاية نيش والبوسنة وفيدين، إضافة للولايات الموجودة في الأناضول، وبشكل رئيسي في سنجق أماسيا وسامسون وقسطموني. وتجدر الإشارة إلى أنّ جميع الولايات الأوروبية أو الآسيوية التي دعمت بخطوط البرق، كانت تقع على الحدود النمساوية والروسية[4].

دائما في إطار مجالس التسيير؛ عرف مجلس المدينة الذي تشكّل في إسطنبول في عهد السلطان عبد العزيز، نشاطاً كثيفاً ابتداءً من 1864م؛ إذ امتدت صلاحيات أمين المجلس للمناطق الواقعة على ضفتي البوسفور كاسكودار، وجزر مرمرة، وفي 1868م تحول مجلس المدينة إلى مجلس ولاية تساعده

[1]- أورطايلي، **الخلافة العثمانية الحداثة والتحديث...**، مرجع سابق، ص 155.

[2]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 163.

[3]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2 Op.cit, P 90.

[4]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…**, Op.cit, P 649.

الجمعية العامة للمدينة. قسمت المدينة الى 14 دائرة بما فيها المناطق الواقعة على الضفة الآسيوية، وأصبح لكل دائرة مجلس بلدي منحت له صلاحيات واسعة لخدمة وصيانة اسطنبول. وبحلول 1876م كان مجلس المدينة يعمل بشكل جيد في كل أحياء إسطنبول حتى أنه تم انشاء أوّل ترام عثماني يربط بين غلطة وبيرا بنفق تحت الأرض. وفي 1870م عُمّم مجلس مدينة إسطنبول على كل مدن الولايات[1].

المطلب الثاني- الأوضاع الثقافية والفكرية :

1 -التعليم وأهم الإصلاحات التي شهدها:

كان التعليم الحديث أكثر الميادين التي اهتم بها العثمانيون، وحاولوا أن يصلوا به لرقي يعادل فيه التعليم في أوروبا، لهذا أرادوا منذ عهد محمود الثاني فصله عن المؤسسة الدينية وعلمنته. إلّا أنّ هذه الجهود ظلت غير كافية، في ظلّ سيطرة المؤسسة الدينية على مختلف المدارس خاصةً مكاتب الصبيان (المدارس الابتدائية). وفي فترة التنظيمات تم إصلاح المدارس حسب المراحل التعليمية المختلفة، فكانت مكاتب الصبيان، والمدارس الرشدية*، ودار الفنون. ورغم كل ما تم إنشائه من مكاتب وإصدار مراسيم وفرمانات، إلّا أنّ معظم هذه الترتيبات بقيت على الورق، وما فُعِّل منها لم يكن منظماً ودقيقاً[2]. مع بداية فترة عبد العزيز كان هناك أربعة أنواع من المؤسسات التعليمية، وهي المدارس الابتدائية، والمدارس الدينية، ومدارس الأقليات الطائفية، إضافةً للمدارس الأوروبية التي أنشأها الأجانب[3].

بدأت أولى جهود الإصلاح في مجال التعليم على مستوى المدارس الابتدائية في ديسمبر 1862م؛ حيث أُختيرت ستة وثلاثون مدرسة، من إجمالي ثلاثمائة وستون مدرسة في إسطنبول، وقسّمت هذه المدارس على اثنا عشر مركزاً، بمعدل مدرستين في كل مركز. في هذه المداس تم توزيع أقلام الحبر والألواح الحجرية بشكل مجاني على التلاميذ، وعدم أخذ أجرة من التلاميذ الفقراء، كما تم تخصيص راتب شهري لكل معلم مقداره مائة قرش. تهدف هذه الإصلاحات لتحسين جودة التعليم وطرق التدريس في المدارس الابتدائية. بيد أنّ هذه الإصلاحات وعيّنات المدارس التي أُختيرت تبقى ضئيلة، مقارنة بالعدد

---

[1]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2 Op.cit, Pp 93, 94.

* - **المدارس الرشدية Rüşdiye:** هي مدارس ظهرت كمشروع فترة محمود الثاني الغرض منها أن تكون حلقة وصل بين المدارس الابتدائية(مكاتب الصبيان) والمدارس العليا، غير أنّها ظلت مجرد مشروع حتى أصدر السلطان عبد المجيد فرمانا عام 1845م يدعة لاصلاح التعليم على النمط الغربي، وانشاء مجلس المعارف الذي اقترح أنشاء نظام تعليم ثلاثي يتكون من المدارس الابتدائية، المدارس الثانوية (الرشدية)، الجامعة (دار فنون). وتم افتتاح أوّل مدرسة رشدية عام 1847م في مدرسة داوود باشا باسطنبول. للمزيد انظر: Cemil Öztürk, Rüşdiye, in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi**, cilt 35, Ankara, 2008.

[2]- Osman Ergin, **Türkiye Maarif Tarihi**, Cild 1-2, Eser Matbaasi, Istanbul, 1977, S 425.

[3]- Karal, Cilt 07, A.G.E, S 194.

الاجمالي لمدارس الدولة[1]. وللمضي في نهج إصلاح التعليم وتحديثه، قامت الحكومة العثمانية بالاستعانة بمستشار غريبهو المصلح التربوي الفرنسي فيكتور ديروي، الذي اقترح مشروع إصلاحي عام في 1867م، تضمن إنشاء مدارس ثانوية طائفية، وتأسيس جامعة لتدريس العلوم، التاريخ، الإدارة، والقانون، ومدارس مهنية جديدة للتعليم العالي، مع افتتاح مكتبات عامة. تم قبول المشروع وعلى أساسه وضع نظام تعليم عثماني عام 1869م من قبل وزير التعليم جودت باشا، فجعل بموجبه التعليم الابتدائي مجاني إلزامي لكل طفل حتى سن الثانية عشرة [2].

فأُنشئت مدرسة رشدية لكل خمسمائة منزل يدرس فيها المسلمين وغير المسلمين، في فصول لمدة أربع سنوات؛ حيث يتلقّى الطلاب دروساً في الدين حسب طائفة كل طالب، واللغات العثمانية، العربية، الفارسية، الحساب، الهندسة، الرياضيات، التاريخ العثماني والعالمي. إضافة لافتتاح المدارس الإعدادية لكل ألف أسرة مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، وتقدم الدروس فيها باللغة العثمانية والفرنسية، ودروس المنطق، والتاريخ، والجغرافيا، والاقتصاد، الرياضيات، الفيزياء. علاوة على تنظيم امتحانات للطلاب في نهاية كل سنة ومستوى [3].

وبعد نجاح إصلاحات مدحت باشا في الطونة وإنشائه لمدارس ابتدائية نموذجية، عن طريق الاستفادة من أموال التبرعات والزكاة والضرائب، شرعت وزارة التعليم في 1871م في تعميم الفكرة في إسطنبول وغيرها من مدن، فأُصلحت بذلك المدارس الابتدائية وأَسْهَمت في تحسين جودة التعليم باتباع الأساليب الحديثة. تزامنت هذه الاصلاحات مع افتتاح مدرسة ابتدائية نموذجية، في مسجد نور عثمانية في 1872م مديرها عبدي كامل أفندي، تم التركيز فيها على توفير بيئة تعليمية واستنساخها في بقية المدارس. وفي عام 1873م تم تعيين جمال الدين سامي وزيرا للتعليم، فأدخل على المناهج التعليمية في الطور الابتدائي بعض الكتب التعليمية، مثل ألفباء لمؤلفه إسماعيل حقي أفندي، وكتب قواعد تركية، سيرة الأنبياء، تاريخ الخلفاء، لمؤلفها جودت باشا [4].

وما يجدر بنا الحديث عنه؛ هو اهتمام القائمين على إنجاح التعليم بضرورة تعليم الإناث، ففي 1862م بدأت تظهر مدارس خاصة بالبنات، وإن كانت البنات في المدارس الابتدائية تدرس مع الذكور في نفس الصفوف، لكن مع نهاية مرحلة الابتدائي لم تكن فكرة المدارس الرشدية المختلطة واردة، فكانت

[1]- Ergin, A.G.E, S 464.
[2]- Berkes, Op.cit, Pp 197, 180.
[3]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 108.
[4]- Ergin, A.G.E, Ss 466-468.

البنات تلتحق بمدارس تقدم فيها دروس خاصة، مثل تعليم الخياطة، الحياكة، الطبخ، وبعض التدابير المنزلية. ولأجل هذا تم توظيف معلمات بعد افتتاح دار المعلمات عام 1873م[1]. ومع نهاية حكم السلطان عبد العزيز زاد عدد هذه المدارس؛ إذ بلغ عددها عام 1874م عشر مدارس، كما زاد عدد المعلمات، ما يعد نجاحاً ملموساً بالنظر إلى الظروف الاجتماعية ذلك الوقت[2].

علاوة على المدارس الرشدية والإعدادية، تم افتتاح مدارس ثانوية في عاصمة كل إقليم اداري، عرفت باسم المدارس السلطانية. ولأن الالتحاق بها يتطلب دفع رسوم، كان لا يلتحق بها إلّا الطلبة الأغنياء أو المتفوقين من الطلبة الفقراء، وكانت تقدم فيها نفس المواد لكن بمستويات أعلى. وما يجدر الإشارة إليه؛ أنّ الدولة ولأوّل مرة تولّت الحق في الإشراف على برامج وإجراءات الدراسة، في مدارس الطوائف والمدارس الأجنبية، مع حصولهم على تصاريح من وزارة التربية والتعليم[3].

يبقى أهم ما حققته الدولة هذه الفترة في ميدان التعليم، هو إقامتها ليسيه غلطة سراي أو كما عرف بمدرسة السلطان Mekteb-i Sultânî، والذي كان مثالاً عن اتجاه الدولة لخلق مؤسسة تعليمية زمنية، تصهر فيها كل الاختلافات الدينية والعرقية. أُفتتحت في الأوّل من سبتمبر 1868م في مبنى غلطة سراي* كتجسيد لتوصيات ديروي[4]. غير أن زيارة السلطان عبد العزيز لأوروبا، كانت السبب الرئيسي وراء افتتاحها، بسبب الانطباع الذي تركته هذه الزيارة لدى السلطان عن أوروبا وحضارتها، خاصة فرنسا. فأعطى إذن لإنشاء مدرسة تشبه المدارس الفرنسية. وتم الإعلان عن سبب افتتاح المدرسة في مراسلة رسمية بتاريخ 11 ديسمبر1867م، جاء فيها أنّ المدرسة ستكون مرجعا للعلوم والفنون، لتعليمها في جميع المجالات بغية تحقيق التقدم. أطلق عليها في الأوّل اسم مكتبة سلطاني ثم حوّل إلى ليسيه غلطة سراي[5].

كانت لغة التعليم فيها الفرنسية، إضافة لمواد في الأدب الفرنسي، واللغة التركية، اللاتينية، اليونانية، التاريخ، العلوم. تم توظيف أساتذة مسلمين أتراك، أرمن، يونان، فرنسيين، انجليز، ايطاليين،

---

[1]- Berkes, Op.cit, P 197, P 167.
[2]- Ergin, A.G.E, S 459.
[3]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 108.
*- **مبنى غلطة سراي:** تأسّس المبنى عام 1481م بأمر من السلطان بايزيد الثاني، ليكون مقر مدرسة أندرون ودار للشفاء (مستشفى)، تحول في القرن السابع عشر إلى مركز لتدريب الشباب للخدمة في البلاط العثماني. وفي عام 1820م أصبح مقر كلية الطب، وثكنة عسكرية. ظل يلعب دوراً بارزاً في التعليم العثماني ثم التركي، ومازال يعرف إلى اليوم باسم ثانوية غلطة سراي. للمزيد انظر: Adnan Şişman, Galatasaray Mekteb-i Sultanisi, in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi,** cilt 13, Ankara, 1996, Ss 323, 326.
[4]- Berkes, Op.cit, P 189.
[5]- Ergin, A.G.E, S 481.

تحت إدارة فرنسية وتركية. ودعمت الدولة 150 طالباً مسلماً و150 طالباً غير مسلم، وسمحت لكل من يملك حق الرسوم الالتحاق بليسيه. وقد لاقت هذه المؤسسة معارضةً شديدةً من مختلف الطوائف الدينية المسلمة، والمسيحية، وحتى اليهودية، لكن بعد ما قامت به الصحافة من تعريف للمؤسسة وأهدافها المستقبلية في خلق نخبة علمية، قامت عدة عائلات بتسجيل أولادها، فأصبحت أوّل مؤسّسة تعليمية تجمع طلاب مختلفين في الديانة، متساوين في التعليم، إضافة لخلق جو من الاحترام. تخرجت منها أوّل دفعة عام 1875م، وكانت مثالاً للتعليم الحديث الراقي، فتقرر إضافة تدريس القانون والهندسة المدنية. وبهذا نجحت مدرسة غلطة سراي فيما فشلت فيه دار الفنون، وارتقت لتكون بمثابة أوّل جامعة عثمانية لكن بلغة غربية بدل اللغة التركية [1].

أما التعليم العالي؛ فرغم أنّ فكرة إنشاء الجامعة قائمة منذ 1845م، غير أنّها لم تتجسد إلّا بعد مرور ثمانية عشرة سنة؛ حيث أصبحت في هذه الفترة من أولويات السلطان والقائمين على الحكومة عالي باشا وفؤاد باشا، فتم إنشاء الجمعية العلمية العثمانية التي نشّطت المجال الثقافي؛ فأسست عام 1862م مجمع الفنون التي كانت مكان تجمع للمثقفين العثمانيين على مختلف مشاربهم، تُقَدِّم فيه محاضرات للتنبيه بضرورة الاهتمام بتقدم الصناعات، وتنوير العقول[2]، فأُلقِيت محاضرات عن أفكار ديدرو وفولتير، وروسو، وداني، إضافة لتقديم دروس في الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء يلقيها أساتذة من كل الطوائف، مسلمين مسيحين يونان وأرمن. كما نصّ قانون 1869م على إدراج كليات الفلسفة، العلوم الإنسانية، الدراسات القانونية[3].

كانت هذه الجمعية نواة لتكوين دار الفنون أو الجامعة العثمانية عام 1870م، التي تعدّ أوّل جامعة إسلامية حديثة؛ حيث تكونت من ثلاث كليات هي الفلسفة والآداب، وكلية الحقوق، وكلية العلوم الرياضية والفيزيائية. وتم قبول 450 طالب نجحوا في امتحان القبول، افتتحت رسميا في شهر فيفري من نفس السنة، وقام كل من جودت باشا وزير التربية والتعليم، ومنيف باشا رئيس مجلس التعليم، وتحسين باشا رئيس الجامعة، بتقديم كلمة افتتاحية باللغة التركية، إضافة لكلمة بالفرنسية قدّمها جان اريستوكليس أستاذ الاثنوغرافيا وتاريخ الفن من أصل يوناني. أما كلمة الافتتاح باللغة العربية فقدّمها جمال الدين الأفغاني الذي كان في سفر لإسطنبول. بيد أنّه ولسبب مجهول؛ تم إغلاق الجامعة

[1]- Berkes, Op.cit, P 189.
[2]- Ibid, P 178.
[3]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 110.

بداية 1872م* [1]. في حين هناك من أورد أن سبب الإغلاق كان بعد وفاة عالي باشا، ورغبة من خلفه في تخصيص أموال الجامعة لأغراض أخرى، في ظل وجود مدارس فنية كافية حسب رأيهم. وقد افتتحت مرة أخرى عام 1874م بجهود أحمد جودت باشا، إلّا أنّها كانت تجربة قصيرة كمثيلتها الأولى، فلم يُكْتَب لها الاستمرار طويلاً وسرعان ما أغْلِقَت[2].

لتظهر بعد هذا مؤسسات تعليمية أجنبية فرنسية، إيطالية، انجليزية، وأمريكية على غرار روبيرت كوليج الأمريكية عام 1863م، كانت مؤسسات مفتوحة للبنين والبنات على حد سواء، منها من اكتفى بالتعليم الابتدائي ومنها من تدرج ووصل إلى المستوى الثانوي، قدمت هذه المدارس تعليماً على النمط الغربي، وكان مستواه أعلى من التعليم المقدم في المدارس الحكومية. ورغم أنّ الحكومة كانت تشرف على مراقبة المناهج التربوية، والكتب التعليمية التي تستخدمها، غير أنّ هذه المدارس نجحت في التبشير بين صفوف الطلاب الغير مسلمين، وتعزيز الازدراء بينهم ضد الإسلام والمسلمين[3]. وتصبح بؤر لتلقين الثقافات الغربية البعيدة كلياً عن الثقافة العثمانية التركية، ما نتج عنه طلبةً ساهموا في تحفيز الحركات الانفصالية بين الشعوب الغير تركية [4].

أو مجموعة من الشباب؛ الذي فقد هويته ومبادئه وحتى ثقته وحبه لنفسه وأمته، مشتتاً بين مجتمع محافظ وأفكار تقدمية لا تناسب بيئته، وقد كتب جلال الدين نوري مقالاً عن انعكاسات هذه المدارس على الشباب العثماني، وأنها غزت الدولة ثقافياً، وانتجت شباب يحتقرون دينهم وأمتهم، فقدوا روحهم التركية وأصبحوا أشبه لجنسيات المدارس التي تخرجوا منها. بل أكثر من ذلك؛ أصبحت ثكنات لتكوين جيوش انفصال عن الأراضي العثمانية من الطلبة المسيحيين، وجيوش احتلال للروح العثمانية من الطلبة المسلمين. كما زرعت الكثير من الأفكار الدخيلة، وبذور الصراعات التي ستدخل الدولة في نفقٍ مظلمٍ، وسيجد المسلم العثماني المحافظ نفسه منبوذاً من هؤلاء، فقد ضاعت الوحدة الثقافية وضاعت القيم المشتركة، التي كانت ضمن وحدة المجتمع، كما تزعزعت وحدة مؤسسات الدولة [5] .

* - وهناك من يُوعِزُ سبب إغلاقها للمحاضرة التي ألقاها جمال الدين الأفغاني، حول الفلسفة الإسلامية؛ إذ ذكر أنّ النبوة هي علم، ما أثار حفيظة شيخ الإسلام خليل فوزي أفندي والمؤسسة الدينية، واتخذوها حجة لإغلاق الجامعة التي رأوا فيها تهديداً لمصلحتهم، وقد ألقى الشاعر محمد عاكف الضوء على هذه النقطة، وشرح ما قصده الأفغاني وكيف أساء العلماء فهمه. للمزيد انظر: Ergin, A.G.E, S 559.

[1]- Berkes, Op.cit, Pp 179-184.

[2]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 110.

[3]- Ibid, P 110.

[4]- Berkes, Op.cit, P 192.

[5]- Aksun, A.G.E, S 35.

وتبعاً للإصلاحات التي أقامها مدحت باشا بمقاطعة الدانوب، تم فتح مدارس لتعليم فنون الحرف والصناعات الخاصة بالأيتام والفقراء، التي عرفت بالمدارس الصناعية أو مدارس الإصلاح، لتتطور أكثر في إسطنبول، ويرتفع مستواها مع المدارس التجارية للبالغين. والمدرسة البحرية التي أنشئت عام 1870م وتفرعت لتدريب وتخريج ضباط البحرية التجارية. وبمساعي جمعيات دينية كجمعية الدراسات الإسلامية، ظهرت مراكز تقدم فيها دروس ارشادية للمسلمين، مثل مركز بايزيد الذي تأسس عام 1870م، وبمبادرة من السلطان وخديوي مصر، ظهر في اقصراي مدرسة ثانوية مخصصة للأيتام[1].

إنّ استمرار بعض المؤسسات وإغلاق أخرى، وظهور بدلها مؤسساتٍ جديدةٍ، ينمي على مدى عدم الاستقرار الذي كانت تعاني منه فترة التنظيمات، والصراع الدائم بين الفكر التحديثي التغريبي والفكر التقليدي المحافظ، ودخول الدولة دوامة التوازن بينهما.

2- تطور الأنماط الفكرية والأدبية عهد السلطان عبد العزيز:

تعد فترة عبد العزيز من الفترات الفارقة في تاريخ الفكر والأدب العثماني، فقد كانت بداية التجديد في هذه المجالات، وانفتاح الأدب التركي على ألوان الأدب الأوروبية والتأثر بها، ما نتج عنه ظهور أنواع أدبية جديدة، كالقصة، الرواية، أو التجديد في الآداب المعروفة آنذاك كالصحافة والمسرح. كما ظهر مفكرون وأدباء أخذوا على عاتقهم نشر الوعي، وتثقيف المجتمع التركي، وإن كان موضوع البحث التطرق لهذه المجالات بالتفصيل في الفصول القادمة، غير أنّ الالتزام بالمنهجية يدفعني للخوض ولو باختصار في هذه النقطة.

فعرفت الأجناس الأدبية نشاطاً وتطوراً من أهمها الصحافة، وتاريخ ظهور الصحافة الوطنية في الدولة العثمانية ليس بالقديم عن عهد السلطان عبد العزيز فكما هو معروف وذكرناه في فصلنا السابق ظهرت عهد السلطان محمود الثاني في إطار عملية التحديث التي باشرها، لذلك لم تكن بالجماهيرية والاتساع الكبيرين، كما أنّ مواضيعها كانت متعلقة في الأساس بأخبار الدولة السياسية. لكن مع بداية ظهور مجموعة من الشباب المثقف نهاية عهد السلطان عبد المجيد، المطّلعين على الأفكار والأوضاع الأدبية في أوروبا، بدأ عالم الصحافة يعرف نهجاً حديثاً، ونفخت فيه روح جديدة من حيث المواضيع والأسلوب واللغة، خاصة بعد إصدار تنظيمات جديدة لقطاع الصحافة، بموجب قانون المطبوعات **Nizamnamesi Matbaa** عام 1857م، الذي أعطى الضوء الأخضر لتأسيس الصحف والجرائد بشرط الحصول على موافقة الحكومة. فظهرت أوّل صحيفة تركية مستقلة هي ترجمان أحوال

[1]- Shaw, Kural, History of The Ottoman…, v 2, Op.cit, P 110.

Tecüman-ı Ahval عام 1860م لصاحبها أغاه أفندي، ورئيس تحريرها إبراهيم شيناسي، وكانت الجريدة الأولى من نوعها التي خاضت في المواضيع الاجتماعية [1]. وبعد فترة ظهرت عدة صحف جديدة، في عام 1862م صدرت جريدة بعنوان تصوير أفكار Tasvir-i Efkâr اتبعت هذه الجريدة سياسة نشر جريئة. فيما بعد ظهرت منشورات أخرى مثل حرية Hürriyet ومخبرMuhber . في عام 1872م أنشا كل من نامق كمال وأبو ضيا توفيق جريدة عبرة İbret . كما ظهرت مجلة الجمعية العلمية العثمانية مجموعة فنون التي نشرت النظريات العلمية الأوروبية الشائعة، إضافة لمجلات ساخرة ك ديوجين وخيال التي انتقدت القضايا السياسية والاجتماعية عبر الرسوم الكاريكاتورية[2].

علاوةً على الصحف التي ظهرت في مركز الدولة، ظهرت صحف أخرى في عدة أقاليم عثمانية منها الرائد التونسي عام 1861م، وصحيفة سوريا في دمشق، ويعسوب الطب في القاهرة بإشراف ملحم عالي باشا البقلي عام 1865م، ووادي النيل لعبد الله أبي السعود، إضافةً لصحيفة لبنان في بيت الدين بجبل لبنان، والفرات في حلب وهذا عام 1866م، أما في العراق فظهرت صحيفة الزوراء عام 1869م. إلى جانب هذه الصحف التي كانت تنشر معظم الوقائع اليومية، ظهرت صحف متخصصة في الجانب العلمي؛ منها مجموع العلوم للجمعية العلمية السورية عام 1868م[3].

ساهمت هذه الجرائد الجديدة وبمشاركة الشباب من الكتاب والشعراء، في نشر الأفكار التقدمية، وتوعية المجتمع، من خلال التعرض لبعض المظاهر السلبية المنتشرة فيه، ومحاولة علاجها، كما تخطّت هذا بالخوض في المواضيع السياسية ومعارضتها، ما اضطر تدخل السلطات بوضع قانون الصحافة عام 1866م لتنظيم الصحافة ومراقبتها، فأصبحت عملية اصدار الصحف الجديدة لا تتم إلّا بعد الحصول على رخصة، كما حددت المواضيع التي تعالجها هده الصحف. ولهذا الغرض أنشئ مكتب خاص بمراقبة المطبوعات تابع للباب العالي. وكان هذا القانون سبباً في غلق عدة صحف، وتصعيد مشاعر المعارضة ضد السلطات [4].

كما عرف المسرح العثماني عدة تطورات منذ عهد السلطان سليم الثالث، حتى نصل به لفترة السلطان عبد العزيز، فظهر أوّل مسرح يقدم عروض باللغة العثمانية عام 1867م، على يد أرمني يدعى آغوب فارتوفيان في كديك باشا، وقدم العديد من المسرحيات باللغة التركية والأرمنية حتى عام 1885م،

---

[1]- أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة...**، ج02، مرجع السابق، ص 100.

[2]- Karabulut, "**Osmanlı Impratorluğu'nda19. Yzyilda Değişim Süreci, Sosyal ve Kültürel Durum"**, A.G.E, S 52.

[3]- دي طرازي، **مصدر سابق**، ص 47.

[4]- احمد صائب بك، **وقعة السلطان عبد العزيز**، تر: محمد توفيق جانا، مطبعة هندية، مصر، 1319هـ/ 1901م، ص 92 ، ص ص 128، 129.

من أشهرها مسرحية نامق كمال سليسترا. كما ظهر لون آخر من المسرح شجعه عبد العزيز وعرف بالمسرح الشعبي، والذي كان يقدم مسرحيات مرتجلة بشخصيات ووقائع من الأحداث اليومية، ظهر أولاً في القصر ثم بدأ يقدم عروضاً في الأحياء الشعبية الإسلامية لإسطنبول [1]

إلى جانب الألوان السابقة اهتم الأدباء في هذه الفترة بالرواية والقصة، وإن كان هناك صعوبة في التفريق بين هذين اللونين لديهم، إلّا أنّ هذا النوع من الأدب كان رائجاً خاصة بتأثّر الأدباء العثمانيين بنظرائهم الأوربيين، أمثال لامارتين وفيكتور هوغو، وقد ميّز روايات هذه الفترة أنّها حملت خصائص الحكايات الشعبية، التي تعوّد سماعها العثمانيون في الأسواق والساحات من شخصية المداح، مع إضافة ميزات الرواية الغربية من حبكة وحوار. يبقى الشعر وحده اللون الأدبي العثماني الذي لم يتأثر بحركة التجديد والتغريب، فقد بقي محافظاً على خصائصه ومكانته، ويعود هذا لأن معظم أدب الدولة العثمانية كان شعراً، وكما يقال " الأدب التقليدي إنما هو شعر" حتى أن كلمة ديوان التي تعني كتاب الشعر، كانت تطلق على الأدب العثماني ككل. وقد وجد رواد دافعوا عن الشعر التقليدي على الأقل فترة التنظيمات، وضرورة الحفاظ على أسلوبه، وحتى من حاول التجديد والخروج عن القاعدة الشعرية، وجد نفسه يدور في نمط شعر الديوان [2].

وفي إطار نشر هذه الألوان الأدبية، عرفت الطباعة بدورها تطوراً ملحوظاً هذه الفترة، وقد اتبعت أسلوب نشر المجموعاتCollection، فأصبحت أهم وسيلة لتسويق الأعمال الأدبية. ومن أشهر الأسماء البارزة في هذا المجال أحمد مدحت أفندي*، الذي كان يملك مطبعة حجرية لكسب قوته، وتمكن بعدها من تأسيس مطبعة ترجمان حقيقة التي حققت ثورة في مجال الطباعة العثمانية، بسبب الكم الهائل من الكتب التي طبعت ونشرت فيها مثل لطائف روايات، ومصاحبات ليلية، كتبخانه تاريخ. كما خلقت قاعدة واسعة من قراء الروايات والقصة في المجتمع العثماني، أمّا الاسم الثاني فهو أبو الضيا

[1]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 129.

[2]- أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة...**، ج 02، مرجع السابق، ص 102.

* - **أحمد مدحت أفندي (1844-1912)م:** ولد في إسطنبول لأسرة متوسطة، انتقل رفقة أخيه لفيدين، وأكمل تعليمه هناك، بعدها انتقل لنيش، ثم روسجوك والتقى هناك بمدحت باشا الذي لقبه بأحمد مدحت وعينه محرراً على صحيفة طونة 1868م، كما شجعه على تعلّم= =اللغة الفرنسية، ولما انتقل لبغداد رافقه، وتولى تحرير صحيفة الزوراء، بعودته لإسطنبول عام 1771م أسس مطبعته العائلية، عام 1873م نشر مقال عن الأفكار المادية فاتُّهم بمعاداة الإسلام، ونفي لرودس مع أعضاء العثمانيين الجدد، مع أنّ لا صلة تجمع بينهم فكرياً. تولى عدة منصب إدارية وعلمية عهد السلطان عبد الحميد، وبعد إعلان المشروطية الثانية تقاعد وتفرغ لتدريس التاريخ في الجامعة، كما ألف روايات عديدة حتى لقب بأبو الرواية التركية. للمزيد انظر: M. Orhan Okay, Ahmed Midhat Efendi (1844-1912) , in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi** cilt 02, A.G.E, Ss 100, 101.

توفيق الذي استلم مطبعة تصوير أفكار من شيناسي، لتتحول في فترة وجيزة لأهم المطابع العثمانية التي نشرت في التاريخ، العلم، الفن والترجمة، إضافة لكتب نامق كمال، وضيا بك، وشيناسي في الأدب والشعر[1]. علاوة على هذا أسست عهد عبد العزيز المطبعة الوطنية في 1863م[2].

المطلب الثالث - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

1- الوضع الاقتصادي والأزمة المالية:

أ- الوضع العام للاقتصاد وأسباب الأزمة:

أوّل ما ارتقى عبد العزيز العرش عام 1861م؛ كانت الدولة التي ورث حكمها مدينة للبنوك الأوروبية بمبلغ عشرة ملايين جنيه، معظمها صرفت في غير ما أُسْتُدِينت لأجله، وبتأكيده مواصلة الإصلاح، اتخذ إجراءات التصدي للإسراف في نفقات القصر، وتبرّع بثلث إيرادات خزينته لخزينة الدولة[3]. مع هذا لم ينفرج الوضع، فقد مرت الدولة مع سبعينيات القرن التاسع عشر بأزمات اقتصادية كان لها الأثر السلبي على جوانب عدة. غير أنّ المتتبع للأحداث وقتها يستطيع استنتاج أنّ هذه الأزمة لم تخص الدولة العثمانية لوحدها، ولم تكن ناتجة في معظمها عن سوء تسيير للقائمين، بل كانت أزمة ضربت المنطقة ككل؛ إذ شهدت كساد كبير 1873-1895م، ما اضطر الحكومة إلى الاتجاه نحو تخفيض العملة، رافقها ارتفاع في أسعار الواردات والمنتوجات الزراعية، مقابل هبوط حاد في أسعار المواد الخام، وكان لهذا أثر بالغ على الفئات المختلفة من أصحاب الدخل الثابت. وما زاد الأزمة اختناقاً؛ عملية التحديث وما تتطلبه من أموال ضخمة، ما فتح باب القروض الأجنبية، مقابل نمو بطيء إن لم نقل ركود في معدلات زيادة قدرة الحكومة. وكان للوضع المالي هذا؛ دور قوي في إثارة السخط لدى الدوائر الحاكمة، أو لدى المحكومين الأكثر وعياً[4].

ثم إنّ المنطقة وحسب خبراء اقتصاديين، كانت تتعرض لإفقار ابتداءً من النصف الأوّل من القرن التاسع عشر، نتيجة تدفق الذهب والفضة منها نحو أوروبا، في ظل ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض الصادرات[5]. كما تعاظمت النتائج السلبية لمعاهدة بلطاليمان التجارية 1839م، ما جعل إنجلترا المتحكمة الأوّل في الأسواق العثمانية. تلى هذا إلغاء الحظر عن قرار بيع الأراضي للأجانب في خط همايون

[1]- أوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة...، ج02، مرجع السابق، ص ص110، 111.

[2]- Kabacalı, A.G.E, S 80.

[3]- صائب بك، مصدر سابق، ص 25- 29.

[4]- شارل عيسوي، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا**، تر: سعد رحمي، ط01، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1975، ص 23، 24.

[5]- نفسه، ص24.

عام 1856م، ليصدر بعده فرمان سلطاني عام 1861م يعطي الحق للأجانب بالتملك العقاري. سعى الباب العالي للتقليل من هذه الآثار على الوضع الاقتصادي للدولة، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه بحماية المنتجات المحلية كالملح والتبغ، ومحاربة التهريب، والتحكم في استيراد بعض المواد كالأسلحة. وهذا ما اتضح من خلال معاهدة 1861م مع فرنسا ثم بقية الدول الأوربية، علاوةً على؛ مراجعة بنود معاهدات الامتيازات التي اقترب موعد تجديدها، مع وضع تقديرات مرتفعة للبضائع المستوردة، ومن ثم فرض ضرائب مضاعفة[1]. مع هذا بقيت الامتيازات مسيطرة على الوضع الاقتصادي وحتى السياسي، فمعظم القوانين والفرمانات السلطانية كانت تأخذها بعين الاعتبار، ناهيك عن حقوق الأجانب والأقليات، وقد تتجمد قرارات الحكومة والسلطان إذا ما اصطدمت بمصالح الأجانب، وما تنص عليه معاهدات الامتيازات[2].

ومن السلبيات التي عانت منها الدولة عدم وجود ميزانية سنوية تنظّم على أساسها إيراداتها ومصاريفها، رغم محاولات عديدة بدأت منذ عام 1839م بعد إنشاء وزارة للمالية. إلّا أنّ النماذج التي وضعت عجزت في أغلبها عن وضع تقديرات للميزانية قريبة من واقع إيراداتها، كما عجزت عن خفض الإنفاق، وأوّل ميزانية نشرت للدولة على غرار النموذج الأوروبي كان عام 1861م كملحق في تقرير رئيس الوزراء فؤاد باشا، الذي تزامن مع البعثة البريطانية فوستر هوربارت، التي أنيط لها دور التحقيق في مالية الدولة ومجالات الإنفاق، أمام عجز الميزان السنوي رغم ارتفاع موارد الدخل، ما سبب ارتفاع الديون وفوائدها. غير أنّ هذه البادرة في العمل بالميزانية تعثّرت من 1866م إلى 1869م، نتيجة عدم الوصول إلى وضع تقديرات حقيقية أو خفض الإنفاق[3].

رغم كل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي ذكرناها، إلّا أنّ الدولة مضت جاهدةً لتحسين اقتصادها، وأداء قطاعاته، من خلال تبني جملة من الإجراءات والفرمانات، حفزت القوى النشطة في مختلف مجالات القطاع، وسعت لحماية اقتصادها الوطني من المنافسة الأجنبية.

ففي مجال التجارة وبمقتضى قانون 1862م الذي خفض ضريبة الصادرات من 12% الى واحد 1% مع رفع رسوم الواردات، شهدت التجارة الدولية بعض التحسن، بارتفاع كمية الصادرات كالمواد

---

[1]- زيف يهودا هرشلاغ، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**، تر: مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، لبنان، 1973، ص 62، 63.

[2]- نفسه، ص 67.

[3]- هرشلاغ، مرجع سابق، ص، 76.

الخام على رأسها القطن، خاصةً أنّ الدولة العثمانية؛ أصبحت من أهم منتجي ومصدري القمح في العالم، في ظل الحرب الأهلية الأمريكية. لكن سرعان ما عرفت هذه التجارة تراجعاً رهيباً بعد 1873م، لأسباب متظافرة، منها الأزمة المالية، وإفلاس الحكومة، والثورات الداخلية [1]. كما أنّ التجارة الداخلية حافظت على معدلاتها العالية هذه الفترة؛ بسبب شساعة الدولة العثمانية، والإقبال على المنتجات الزراعية لأجل تصنيعها، دون أن ننسى تحسن خدمات النقل[2]. لكن يبقى هذا النشاط التجاري غير كاف في ظل أزمات الدولة، إضافة لاحتكار المسيحيين لمعظم التجارة الداخلية والخارجية باعتبارهم وسطاء.

أما الزراعة؛ فظلّ هذا القطاع الحيوي يشغل بال الدولة، وعملت على بعثه باتخاذ بعض الإجراءات منها، إنشاء مدارس زراعية للتدريب، وتوزيع بذور القطن، وتقديم قروض مصغرة للفلاحين، وبعض الآلات الزراعية الحديثة. فارتفعت حصة المنتجات الزراعية في الأسواق الداخلية والخارجية. خاصة التجارية كالقطن، والتبغ، بفعل تحسن قوانين التجارة، وخطوط سكك الحديد التي ربطت مناطق الزراعة بالأسواق الداخلية [3]. مع هذا لم يشهد الوضع تحولاً كبيراً، فقد أسيء استخدام قانون الأراضي والملكية؛ إذ بقيت معظم الأراضي في يد كبار الملاك بسبب جهل الفلاحين وخوفهم من تسجيل الأراضي بأسمائهم، إضافة لعدم كفاية تحديث وسائل الإنتاج ما جعل مردود الأرض ضعيف، ثم نظام الالتزام الذي كان يلعب دور الوسيط، بشراء المنتج الزراعي من الفلاح ليزود به الأسواق الداخلية أو للتصدير. تلى هذا انهيار أسعار المواد الزراعية الخام بعد 1873م، فتأثر الفلاحون من هذا الركود، وتوقفت زراعة هذه المحاصيل [4].

وفي إطار جهود التصنيع؛ أنشأت الدولة العديد من المصانع الحكومية مصنع همايوني، وحرصت على تزويدها بأساليب التصنيع الميكانيكية المستخدمة في أوروبا، فأسست مدارس صناعية، كما جلبت خبراء أوروبيين، بغية تحقيق تطورٍ صناعيٍ، وتوفير متطلبات السوق محلياً. فظهرت مصانع نسيج الحرير، والصوف، والسجاد، علاوة على مصانع المستلزمات العسكرية. ومع سبعينيات القرن ظهرت مصانع امتلكها الخواص معظمها في الصناعات الغذائية كالتبغ، المعجنات، البيرة، إضافة لمصانع

[1]- اينالجيك، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية...**، مج 02، مرجع سابق، ص ص 585، 586.

[2]- نفسه، ص 596.

[3]- Nihal Cihan Temizar, **"19. Yûzyılda Avrupa va Osmanlı Impratorluğu'nun Tarım Politikalarının Muhasebe Defterleri Üzerinden Değerlendirilmesi"** SS 79-96, in Muhasebe ve Finans Tarihi, Araştırmaları Dergisi, Sayı 22, 2022, S 81.

[4]- اينالجيك، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية...**، مج 02، مرجع سابق، ص ص 626، 644.

الصابون، الفخار، الزجاج [1]. بيد أنّ كل هذه الإجراءات لم تكن كافية، مقارنةً بجودة المنتجات الصناعية الأوروبية وأسعارها، فغزت الأسواق العثمانية، وتراجعت أمامها البضاعة المحلية.

أما في مجال المالية ولأجل الدفع بعجلة التنمية، أمر السلطان عبد العزيز بإنشاء البنوك والوكالات الائتمانية. كما اهتم بالتجارة الخارجية وتنظيمها، فأصدر قوانين التجارة البحرية 1863م/1864م، لتكمل مجلة الأحكام العدلية تقنين كل المعاملات الاقتصادية والتجارية ومعاملاتها الحديثة، كالصرف الأجنبي، الشراكات، الصكوك [2].

وبهذا لم تتمكن القطاعات الاقتصادية في الدولة العثمانية مجاراة التطور الذي شهده الغرب، ولم تتمكن من مجابهة السلع الأوروبية على مستوى الجودة أو السعر، فانهارت هذه القطاعات.

ب- النظام المالي وأزماته:

تفاقمت الأزمة المالية للدولة نظراً لانعدام قدرتها على تخفيض العملة كما كان دارجاً سابقا، فاستعانت بقروضٍ قصيرة الأجل من المصارف الأرمينية في غلطة، إضافة لطرح أوراق مالية عرفت باسم قائمة، للاستفادة من فوائدها باعتبارها أذونات استدانة. إلاّ أنّ حرب القرم؛ ونتائجها الثقيلة على اقتصاد الدولة العثمانية، ثم التضخم الناتج عن القوائم المالية التي ملأت السوق العثمانية، وجّهت بوصلة الاقتراض لسوق المال الأوروبية للحصول على ديون طويلة الأجل. فاقترضت الدولة مع بداية الحرب من بريطانيا، لتليها بعد ذلك قروض من باريس وفيينا، ودخلت بقية المصارف الأوروبية على الخط، وبدأت في فتح فروع لها داخل الدولة منافسةً بذلك الصيارفة الأرمن. وقد بلغ مجمل الدين العثماني نهاية عهد عبد المجيد 375 مليون فرنك، بفوائد قدرت ب 15 مليون فرنك. وليثبت المال الأوروبي في الدولة العثمانية تم عام 1863م إنشاء المصرف العثماني الامبراطوري، برأس مال فرنسي بريطاني واتخذ صفة مصرف مركزي للدولة، فأصدر السندات الأساسية في الأسواق المالية، إضافة للعملات الورقية المغطاة قيمتها بالذهب [3].

[1]- Mustafa Kurt, ve Değerleri," **19. Yûzyılda Osmanlı Sanayileşmesi Sürecinde Kurulan Devlet Fabrikaları : Bir Envanter Çalışması"**, SS 245-277, in Üniversitesi Osmanlı Tarihi Araştırma ve Uygulama Merkezi Dergisi (OTAM), Ankara, Sayı 40, 2016, Ss 249-254.

[2]- هرشلاغ، مرجع سابق، ص 45، ص 47.

[3]- شوكت باموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تع: عبد اللطيف الحارس، ط01، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2005، ص 367 وما بعدها.

مع هذا تمكّنت المصارف الأرمنية التكيف مع هذا الوضع، وأسّسوا شركات مع الدول الأوروبية، وفتحوا مصارف جديدة اعتمدت عليهم الحكومة لأجل القروض القصيرة الأجل، خاصة أنّ إقراض الدولة أصبح عملاً مريحاً، بسبب ارتفاع فائدة السندات العثمانية. فظهر مصرف الاعتماد العام العثماني 1869م، ومصرف القسطنطينية 1872م، والشركة العثمانية للتبادل والتنمية 1872م، ولعبت هذه المصارف دور الوسيط بين مشتري السندات العثمانية والدولة، ووصلت عمولاتهم الى 12% من قيمة السندات. وفي منتصف الستينيات تراجعت مالية الدولة، ما استدعى اصدار سندات جديدة لسداد القروض[1].

كان أوّل قرض حصلت عليه الدولة العثمانية عهد السلطان عبد العزيز عام 1862م، بقيمة 10 ملايين جنيه إسترليني، من شركة ديفو Devaux الإنجليزية، بعد مفاوضات ترأسها الصدر الأعظم فؤاد باشا. وكان ضمان القرض تعهّد الدولة بتأمين عام على جميع إيراداتها، وأهمها احتكار تجارة التبغ الذي سيتم إنشاؤها حديثاً، مع السماح لخبراء انجليز وفرنسين مراقبة استخدام أموال القرض، والايرادات المخصصة لفوائده. وقد سمح هذا القرض لإنجلترا لاسيما شركة ديفو Devaux وشركة كمباني Compagnie، من السيطرة على سوق المال في الدولة العثمانية، ومن ثم على المصرف العثماني الامبراطوري الذي أنشئ في وقت لاحق [2]. بعد هذا القرض لجأت الدولة العثمانية لقرض آخر نهاية عام 1865م قدره 150 مليون فرنك فرنسي، لتدخل الدولة في دوامة من القروض عرفت بقروض الحيل، لم تكن هذه القروض لأجل برنامجها الإصلاحي، بل لتغطية فوائد الديون وتغطية عجز ميزانيتها، ما فاقم أزمتها المالية أكثر [3].

أزمع فؤاد باشا بمعية وزير المالية وضع خطة إصلاحية عام 1862م، للحد من الأزمة المالية التي مرت بها الدولة، من خلال وضع موازنة لجميع إيرادات الدولة لأجل ضبط نفقاتها، ووضع نظام ضريبي موحّد تكون الجباية فيه مباشرة دون وسطاء، مع زيادة بعض أنواع الضرائب لزيادة إيرادات الدولة[4]، كما تم سحب الأوراق المالية من السوق مقابل دفع 100 قرش مقابل كل عملة، 40 قرش تدفع نقدا و60 قرش الأخرى تدفع كسند دين[5]. وفي إطار اصلاح المالية؛ تم انشاء المجلس العالي للخزائن 1865م،

---

[1]- باموك، مرجع سابق ، ص ص 382-384.

[2]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…**, Op.cit, Pp 633, 634.

[3]- Ibid, P 659.

[4]- مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة...**، مرجع سابق، ص 240.

[5]- Cevdet Paşa, **MA'RÛZÂT**, A.G.E, S 48.

أسندت رئاسته لمصطفى فاضل باشا، مهمته وضع ميزانية الدولة[1]. وقد وافق السلطان على هذه الإجراءات ووضعها موضع التنفيذ، وساهمت في خفض الديون إلى النصف، غير أنّ الأزمة المالية التي عرفتها أوروبا عام 1866م التي أفلست بسببها بنوك إنجلترا، أثّرت بدورها على الاقتصاد العثماني باعتباره متصلاً بالاقتصاد العالمي، فاضطرت إلى فرض ضرائب جديدة على رعاياها، كما قدمت مرفأ زيلع في الصومال للخديوي إسماعيل، مقابل دفع خمسة عشر ألف ذهبية سنويا للخزينة العثمانية [2].

فاقمت أزمة 1873م الوضع؛ واضطرت الدولة في السابع جوان للاستدانة من جديد، فوقع صادق محمد باشا* وزير المالية في باريس، اتفاقية القرض الجديد بقيمة 19 مليون جنيه إسترليني، بسعر فائدة مرتفع يتجاوز بكثير ما كانت تتفق عليه الدولة في الماضي، وهذا ما سرّع طريقها للإفلاس؛ إذ بلغ مجمل الدين العثماني 250 مليون جنيه عثماني [3]. ليتوقف بعدها الإقراض من الأسواق المالية الأوروبية، ومع صدارة محمود نديم باشا الثانية في 1875م دخلت الدول في أزمة اقتصادية خانقة، فقد زادت الحاجة للمال بسب النفقات العسكرية، وتزايدت معها قيمة الفوائد؛ حيث وصل مجمل الدين إلى 200 مليون ليرة، بفائدة قيمتها 14 مليون ليرة سنوية، كان على الدولة العثمانية دفعها، كما وصل عجز الميزانية إلى 5 ملايين ليرة، تزامن هذا مع ضرورة تغطية نفقات الحرب في الهرسك. كل هذه العوامل جعلت محمود نديم يلتجئ لقرار تخفيض سعر الفوائد المترتبة على الدين العثماني العام إلى النصف، مع تخفيض الفائدة المدفوعة من الميزانية العامة إلى معدل نسبته 5% لمدة خمس سنوات، ودفع الشيكات الأولى نقداً وسداد النصف الثاني سنوياً. إضافةً إلى استخدام سبعة ملايين من الذهب المستخرج لسد عجز الميزانية، والجزء المتبقي لتغطية النفقات العسكرية. وقد تم الاتفاق على هذه الإجراءات سراً مع السفيرين البريطاني والفرنسي، وتم عرض القرار بعدها على لجنة حكومية تضم بعض الوزراء، ثم عرضت على مجلس الوزراء وتم الموافقة عليها في السادس من أكتوبر 1875م [4].

---

[1]- مخلوف، **تحولات الفكروالسياسة...**، مرجع سابق، ص 294.

[2]- نفسه، ص 242.

*- **صادق محمد باشا (1826-1901):** ابن مفتي يدعى عبد الله أفندي من علماء مدينة بيندر(مولدافيا) تلقى تعليمه بمسقط رأسه، تعلم الفارسية والعربية، انتقل لازمير وعمل بجماركها وتعلّم هناك اللغة الفرنسية. في 1857م انتقل لإسطنبول والتحق بغرفة الترجمة، تقلّد عدة مناصب منها وزيرا للمالية عام 1867م، ووزيرا للأوقاف عام 1870م، وسفيرا لباريس في صدارة محمود نديم باشا الثانية. للمزيد انظر: Kemal Baydilli, Sadik Mehmed Paşa(1826-1901), In **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi**, cilt 35, Ankara, 2008, Ss 397, 398.

[3]- Joseph Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III, BISMARCK ET SES MENÉES ORIENTALES 1882-1871**, TOMEI, 1ère éditions, Dar TLASS, Syrie, 1988, P 245.

[4]- Aksun, A.G.E, S 101.

لقي هذا القرار معارضة شديدة من مدحت باشا وشخصيات عثمانية أخرى، خاصةً أنّها حوّلت قيمة السندات إلى أقل من قيمتها، ما اعتبروه تنازلاً كاملاً عن سيادة الدولة، وأنّ القرار من تخطيط السفير الروسي إغناتيف[1]. كما أثار حملة شديدة في أوروبا ضد الدولة، خاصة أنّ معظم أصحاب السندات كانوا من الفرنسيين والبريطانيين، فعلّق أحد المراقبين المعاصرين قائلاً: **"الدائنين الأوروبيين؛ لم تكن لديهم أي مشكلة مع حكومة غيركفء في إسطنبول، طالما كانت تدفع لهم سبعة بالمئة، لكنهم اكتشفوا جميع عيوبها عندما خفضت النسبة إلى ثلاثة."** والأكثر تهديداً؛ أنّ هذا التخلف عن السداد أثار شكوكاً حول قدرة الدولة على البقاء في المستقبل، وقلّل من التزام بريطانيا بسلامتها. فأهان المساهمون السفراء العثمانيين، ووجهت الصحافة البريطانية والفرنسية انتقادات للحكومة العثمانية، متهمة إياها بتبذير الاستثمارات الأوروبية بشكل أحمق، حتى أنّ البعض شكك في رغبة استمرار الوجود العثماني في أوروبا، هذا الرأي العام السلبي قيّد بشكل كبير حرية حركة الدبلوماسيين العثمانيين خلال ثورة الهرسك وأزمات البلقان ككل [2].

مع أنّ القرار كان مجانباً للصواب، غير أنّ نديم باشا لم يكن أمامه خياراً آخر سوى إعلان إفلاس الدولة، حسب ما صرح به السفير البريطاني هنري اليوت للورد ديربي، كما أنّ القرار لولا أهميته للدولة ما كان يتخذه السلطان، وهو أكبر من خسر من قيمة هده السندات؛ حيث قدرت قيمة خسائر السلطان عبد العزيز ثلاث ملايين ليرة، إلّا أنّ كل الوزراء وقتها تنصلوا من المسؤولية واعتبروا القرار لنديم وحده، بسبب النائح العكسية للقرار[3] . فيذكر جودت؛ أنّ بعض الوزراء منهم مدحت باشا بعد أن علموا بالقرار قبل إعلانه باعوا سنداتهم بأموالٍ طائلةٍ، وكسبو ا من ذلك ثروة. كما يذكر أنّ هذا القرار كان سبباً في إطلاق روسيا يدها في المنطقة ضد الدولة العثمانية، وأثارت الوضع أكثر في البلقان، بعد أن تخلى الرأي العام الأوروبي عن مساندة الدولة العثمانية. غير أنّ ما يجعلنا نشك في موقف محمود نديم، هو تخطيطه بعد خفض السندات إلى تسليم إدارة جمارك الدولة لشركة صرافة، لتأمين ديون الأوروبيين، وبهذا سيضع حدود الدولة وثغورها تحت سلطة الأجانب [4].

---

[1]- Karal, Cilt 07, A.G.E, S 78.

[2]- M. Şükrü Hanioğlu, **A Brief History of the Late Ottoman Empire**, Princeton University Press, USA, 2008, P 92.

[3]- Aksun, A.G.E, S 102.

[4]- مخلوف، **تحولات الفكروالسياسة...**، مرجع سابق، ص ص 142، 143.

بهذا نفهم أنّ هذه القرارات فعلاً بتخطيط من إغناتيف، الذي أراد توريط الدولة العثمانية أكثر في مشاكلها المالية، وجعلها تخسر حلفائها في أوروبا، ومن ثم عجزها عن إيقاف أي تمرد في البلقان.

2 - الوضع الاجتماعي والحداثة:

شهد عصر السلطان عبد العزيز تطور البذور التي غرستها سنوات التنظيمات الأولى، ونعم الناس بوسائل الراحة والمتعة، كما تغير الزي وطرائق الحياة المختلفة. فظهرت عادات جديدة في حياة القصور وتشريفات* الباب العالي، إضافة لظواهر مستحدثة طغت على المجتمع بكل طبقاته.

أ- مظاهر الحداثة في القصور ومراسيم التشريفات السلطانية:

سارت حياة السلطان عبد العزيز على خطى والده وأخيه؛ إذ استمر في الممارسات التغريبية التي أدخلاها على حياة القصر، فكان السلطان يمضي معظم وقته في قصر دولمه بهجه، ولما اكتمل بناء قصر جيرغان عام 1875م، الذي أنشئ على الطراز الأوروبي بأجنحته وحدائقه، أصبح القصر المفضل للسلطان وعائلته وحاشيته. أما في الصيف؛ فكان ينتقل لمنطقة الكاغطخانة على القرن الذهبي. وأمام تزايد أفراد العائلة المالكة تم توسيع قصر دولمه بهجه عام 1865م، واستقر فيه السلطان من جديد[1].

ظهرت واجتمعت حول القصر وما يدور في فلكه مراسيم وبروتوكولات جديدة؛ منها استقبال السلطان للملوك والأمراء الأجانب، فزارت الإمبراطورة الفرنسية أوجيني إسطنبول، واستقبلها السلطان عبد العزيز بحفاوة في قصر كوتشوك صو KüGüksu ** وسمح لها أن تتأبط ذراعه. وكان السادة المتفرنجون بين الجمع الذي يشاهدهم من السفح، مسرورين جداً من رؤيتهما يسيران متشابكي الذراعين[2]. وفي عام 1861م زار الدولة ولي العهد البريطاني الأمير ادوارد واستقبله السلطان عبد العزيز في قصر كوتشوك صو، وأقام له مأدبةً حضرها الصدر الأعظم فؤاد باشا، بمعية وزير الحربية، وزير البحرية، وعضو مجلس شورى الدولة كمال باشا، إضافة للسفير البريطاني. والمثير للذكر أنّ السلطان

---

* - تشير كلمة **تشريفات** إلى مجموعة من المراسم والإجراءات الرسمية في القصور، وتُعرف أيضًا ب **تقاليد البلاط** أو **البروتوكول** .تميزت عادات القصور العثمانية بالفخامة والصرامة؛ حيث كان ظهور السلطان نادرًا، ويقتصر على المناسبات الدينية، بينما تولى **الصدر الأعظم** المهام الرسمية. ومع بداية **فترة التحديث**، أصبح ظهور السلطان ضرورياً لإبراز هيبة الدولة وقوة السلاطين

[1]- Shaw, **Kural, History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 82.

** - تروي ليلى هانم في كتابها تفاصيل مراسم استقبال الإمبراطورة أوجيني، حيث شُيّد قصر بايلرباي خصيصاً لهذه الزيارة، وزُوّد بغرفة مستنسخة عن غرفة الإمبراطورة في قصر التويلري. إضافة لبناء قارب فاخر بديع خصيصاً لها، وقد أثار إعجاب كل من شاهده، بفضل النقوش المذهبة التي ازدانت بها، بالإضافة إلى المخمل والساتان الفاخرين اللذين فرش بهما القارب، كما حضر الإستقبال جميع الشخصيات الرسمية في الدولة العثمانية، وكبار الضباط، ورجال الدين، والأجانب المقيمين في إسطنبول. . للمزيد انظر: Laila Hanoum, Op.cit, P 121.

[2]- أورطايلي، **الخلافة العثمانية التحديث والحداثة...**، مرجع سابق، ص 247.

عبد العزيز جلس على طاولة الضيافة، مع أنّ في الأعراف العثمانية تمنع جلوس السلطان مع حاشيته على طاولة واحدة [1].

كما كان هذا العصر موسم الإسراف في مراسم التشريفات الدبلوماسية؛ إذ تم استحداث الاحتفال بيوم ميلاد السلطان ويوم تتويجه، وإقامة مراسيم ومواكب سلطانية خاصةً بهما، بعد أن كانت المواكب السلطانية تقام فقط يوم عيدي الفطر والأضحى، ولأنّ مراسيم الاحتفال بهذين العيدين لم تلقى اهتماماً من دول أوروبا، أدرج فؤاد باشا عادة الاحتفال بيوم ميلاد السلطان ويوم تتويجه، كاحتفالات رسمية يتلقى فيها السلطان التهاني من سفراء الدول الأجنبية، بينما احتفالات الأعياد الدينية تكون مقتصرة على المسلمين[2]. علاوةً على ذلك؛ ظهرت عادات جديدة في استقبال الجمهور للسلطان، فحسب العادات القديمة؛ كانت الرعية تقف بكل احترام وصمت أثناء مرور السلطان، إلّا أنّ في زيارة السلطان لإزمير بعد عودته من مصر، خرج الناس لاستقباله بحفاوة شديدة مع تصفيقات حارة، والهتاف باسمه ودعوا له بالخير. هذا الفعل أعجب السلطان وأشاد به، كما عبر سكان إسطنبول عن فرحتهم لهذه الزيارة بتزيين كل أحياء وأسواق إسطنبول. والواضح أنّ هذه العادات الجديدة كانت بسبب تأثُّر المجتمع العثماني بالأوروبيين، خاصة أنّ مدن مثل الاسكندرية وإزمير وإسطنبول كانت مليئةً بالأجانب [3].

ومع زيادة عدد القصور زادت الحاجة لعدد العمال بها، لأجل صيانتها والوقوف على خدمة المقيمين بها، وكانت تكاليفهم في العادة على حساب الخزينة السلطانية، لهذا السبب أنشأ السلطان عبد العزيز عام 1866م خزينة سلطانية جديدة في قصر جيرغان، وضم إليها الخزينة القديمة في توب كابي. وعين عليها ناظر الخزينة الخاصة؛ الذي كان مسؤولاً عن كل الأمور الخاصة بتسيير إدارية ومالية جميع القصور. كما قسّم الموظفون إلى كتبة مختصين في الخدمة الشخصية، وموظفي المابين المختصين في تكوين الإداريين وخدم القصر. لكن سرعان ما اتحد رئيس المابين مع المشرف على الخزانة السلطانية في وظيفة واحدة هي المابين مشيري، أي مدير الشؤون الشخصية للسلطان، وتصبح هذه الوظيفة أكبر الوظائف نفوذا في الدولة عهد السلطانين عبد العزيز وعبد الحميد الثاني[4].

ب- المظاهر المستحدثة في إسطنبول ومجتمعها:

بعد زيارة الضيوف القادمين من جميع الدول الأوروبية الكبرى لإسطنبول، ولا سيما الإمبراطورة أوجيني، والأمير ادوارد، والإمبراطور فرانسوا جوزيف الأوّل ولي عهد بروسيا. ركّزت المراسلات الدبلوماسية الخاصة بهذا الحدث على التطور التي شهدته المدينة، والذي أشاد به ضيوف السلطان

[1]- Cevdet Paşa, MA'RÛZÂT, A.G.E, S 41.
[2]- A.E, S 41.
[3]- Cevdet Paşa, MA'RÛZÂT, A.G.E, S 58.
[4]- Shaw, Kural, History of The Ottoman…, v 2, Op.cit, P 83.

الملكيين ومراسيم الاستقبال التي أقيمت على شرفهم، ومن بين هذه التقارير؛ ما كتبه السفير الفرنسي بوريه في الفاتح من نوفمبر إلى وزيره الجديد الأمير دي لا تور دوفيرن، الذي اعتبر هذا التحوّل والتحديث في هيكل الدولة نتيجة ملموسة لسياسات الإصلاح، وإن واصلت الدولة على نفس الوتيرة ستكون هناك إنجازات غير متوقعة في بيئة لا شبيه لها في أوروبا [1].

ولوحظت تغييرات في النسيج المعماري للمدن الكبرى في الدولة وأشكال العيش بها، فإسطنبول التي لم تعرف الأبنية الرسمية غير القصر، ونُزُل الصدر الأعظم المسمى الباب العالي، وباب الآغا في السليمانية، ومقر مشيخة الإسلام[2]، صار حي بيوغلو أنموذجاً صغيراً للحياة الأوربية، بأماكن الاسترواح والحياة الليلية، والمقاهي والمطاعم، والمتاجر الغنية والمجهزة بكل شيء من أوروبا. كما ظهرت الأزياء تابعة لأكبر المراكز الأوروبية لا سيما باريس، وتحققت الأبهة في الملبس والزي والمتع ووسائل الراحة، وظهرت عند الطبقات الوسطى في المدينة أنواع الأثاث الفرنسي والإنجليزي، والعربات المصنعة في مصنع بندره، والموائد الأوروبية، والمشروبات الفرنسية، والمربيات الأجنبيات، وأساتذة اللغات الأجنبية، وسباقات الخيل والعربات. كما انتقلت الحديقة المزدانة بالمظلاّت على الطريقة الفرنسية من الحياة الخاصة إلى الحياة العامة، بفضل الحديقة التي أمر مصطفى فاضل باشا تشييدها قبالة قصره في طريق حي تشاملجا، وإن أساليب الحياة الأوروبية، قد تبناها المجتمع العثماني عامةً وإسطنبول خاصة، مع قصور الوزراء المجتمعة في نواحي بيازيد وأقسراي وشاهزاده ياش[3]. وارتفعت في كل مكان من إسطنبول أبنية مدرسية حجرية، ومخافر تعكس ذائقة القرن التاسع عشر المعمارية. وفي النهاية وضع بالخدمة النفق، أحد أوّل خطوط المترو في أوروبا، الذي يعمل بين قرة كوي وبيوغلو عام 1875م، وبدأ العمل بخط المصايف الذي يصل بين ضفتي البوسفور، والجزر، وتشاملجا، وقاضي كوي[4].

ج- المرأة العثمانية والتغريب:

استمرت التحولات بين النساء العثمانيات؛ فعرفت هذه الفترة رواج الألبسة ذات الأسلوب الغربي، بعد أن سلبت الموضة الأوروبية ألباب نساء المجتمع العثماني بكافة أطيافهن، فسرى تقليد الأوربيات في لباسهن. وأُفتُتِحَت دور أزياء وشركات لتفصيل الملابس العصرية، وظهرت في الصحف أعمدة تروّج للموضة الغربية وأزيائها، إلى جانب إعلانات تنشر فيها عن خياطين وخياطات أوروبيين، يعرضون خبرتهم ومعرفتهم بأحدث صيحات الموضة والتصاميم. دون أن ننسى وجود نساء أوروبيات زرن اسطنبول وعائلاتها وحتى الحرم السلطاني، منهنّ نساء الدبلوماسيين والضباط، والزيارة الأسطورية

---

[1]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 763.

[2]- أورطايلي، **الخلافة العثمانية التحديث والحداثة...**، مرجع سابق، ص 252.

[3]- طانبينار النسخة العربية، ص 165.

[4]- أورطايلي، **الخلافة العثمانية التحديث والحداثة...**، مرجع سابق، ص 252.

للملكة أوجيني زوجة نابليون الثالث.[1] وقد كان لهذه الزيارة أعظم الأثر على نساء القصر؛ حيث أصبحت الامبراطورة مثلهم الأعلى للجمال والأناقة. وتروي زينب هانم في مذكراتها؛ كيف أنّ الاميرات قسمن شعرهن في المنتصف، وأمضين الساعات الطويلة في تجديل خصل شعرهنّ، واستبدلنّ فساتينهنّ الشرقية بالتنانير العريضة المدعمة بالأسلاك، والشباشب الملونة بأحذية ذات الكعب العالي، وحتى كانت السبب في تعلم النساء التركيات للغة الفرنسية[2].

فأصاب النساء؛ خاصةً المنتمية للطبقة الارستقراطية، هوس بالموضة الأوروبية خاصة الفرنسية، وحاولن الحصول على أحدث التفاصيل، وأجود الأقمشة، وأرق أساليب التطريز، فتخلت المرأة عن لبس الشروال أسفل التنانير، واعتمدت تنانير داخلية تعلوها أخرى خارجية، ذات رداءٍ واحدٍ تربط بحزام، إضافة لظهور التنانير المنتفخة، والفساتين ذات الذيل الطويل المموّج، مزينة بشرائط وزهور والكثير من الدانتيل، ولتكتمل أناقتها؛ كانت تستخدم الاكسسوارات المرافقة مثل المضلة والقبعة والقفازات. وبهذا طغت الموضة الباريسية على معظم ألبسة المرأة العثمانية، سواء كانت من الطبقة الثرية أو المتوسطة، بينما اقتصر اللباس التقليدي مثل القفطان والأنتاري على النساء المحافظات وكبار السن[3]. كما تغير شكل الحجاب؛ فتخلت المرأة عن الباشماك غطاء الوجه الغليظ، واستبدلته بآخر رفيع شفاف من الحرير الأبيض، كما أصبح الفراس-لباس الخروج- مفتوح من الأمام يشبه إلى حد كبير عباءة النوم، لتظهر الفساتين أسفله[4].

ومع كثرة الاحتكاك بكل ما هو أوروبي؛ اكتشفن من قراءة الصحف الأجنبية، أنّ هناك شيئًا آخر بخلاف جمال الجسد هو جمال الروح. فانكببن على قراء كل ما استطعن الوصول إليه، من تاريخ، ودين، وفلسفة وشعر، وحتى الكتب الجريئة. كانت لديهن حالة هوس للقراءة، ولم يستطيع أحد أن يفهم الأسباب التي أدت إلى هذا التقليد، ولا أن يشرح لهنّ سبب الاختلاف الحضاري بين الثقافة الشرقية والغربية. ما سبب لهنّ صعوبة في تطبيق الأفكار الغربية المكتسبة على واقعهن الشرقي، ومعاناة كبيرة في تقبلهن حياتهن ووضعهن وطموحهن في تغييره، والبحث عن الحرية التي قرأن عنها في تلك الكتب. وهذا ما سيتضح أكثر في السنوات التي تلت فترة عبد العزيز[5].

هذا الوضع كله من انتشار الموضة الأوروبية بين النساء العثمانيات خاصة الثريات منهن، وبروز عادات أوروبية جديدة بينهن، أدى إلى ظهور موجة من السخط والانتقاد الشديد بين المجتمع وبعض

[1]- Anastasia Falierou, Op.cit, Pp 164, 165.
[2]- Zeyneb Hanoum, **A Turkish Woman's European Impressions**, dited With an Idroduction By Grace Ellison, J.B. Lippincott Company, London, 1913, P 97.
[3]- Anastasia Falierou, Op.cit, P 159, 160.
[4]- Laila Hanoum, Op .cit, P 58.
[5]- Zeyneb Hanoum, Op.cit, P 98.

الشخصيات السامية. فقد انتقد الكاتب علي رضا لباس المرأة المسلمة الحديث، وتخليها عن أهم صفة للحجاب وهي الستر؛ إذ أصبح وسيلة لتزيين المرأة غير مناسب لقيم المجتمع العثماني، وقد يسبب آثار خطيرة إن لم تتدخل الحكومة، وتحافظ على القيم الاجتماعية [1]. كما أنّ نزهات ليالي البدر على القوارب في البوسفور، وجلسات الغناء والعزف في قصور الاصطياف المختلطة بين النساء والرجال، أثارت غضب في الأوساط المحافظة، أمثال أحمد جودت باشا التي اعتبرها انحطاط أخلاقي[2]. ما نستطيع أن نلمسه من أسلوب معيشة باذخ، وإسراف غير متناهي، وتقليد أعمى للغرب دون معرفته معرفة صحيحة، ما هو إلّا محاولةً للتغطية على القلق والانزعاج الناتج عن عدم القدرة على الإبداع الحقيقي، بنقل التقنيات الحديثة والمتقدمة إلى الدولة [3] .

المبحث الثاني- الأزمات الداخلية للدولة العثمانية:

المطلب الأوّل - نفوذ الدولة العثمانية في مصروسياسة الخديوي الاستقلالية:

ظلت العلاقة بين الدولة العثمانية وولاية مصر علاقة السيد والتابع، حتى بعد انفصالها الداخلي عن إسطنبول، وما نتج عنه من قراراتٍ خاصةٍ حسب ما جاء في معاهدة لندن 1840م، باستقلال محمد علي في شؤونها الداخلية. ولم يكن يحق لورثته من بعده القيام بأيّ معاملات خارجية دون العودة لإسطنبول، وقد حافظ عالي باشا وفؤاد باشا لحد كبير على هذا النفوذ. بيد أنّ وصول إسماعيل باشا* لحكم مصر، كان إعلان عن محاولة تغيير هذا الوضع؛ إذ ركّز في سياسته اتجاه الدولة العثمانية على توسيع نطاق استقلال مصر وتحريرها من قيود السيادة العثمانية، التي فرضتها عليها معاهدة لندن سنة 1840م وفرمانات سنة 1841م، والظفر بأكبر قدر من المزايا والصلاحيات التي تمكنه من تبوء مكانة دولية. ولتحقيق هذا اعتمد على سلاح المال يتودّد به للسلطان وكبار الموظفين في إسطنبول، مقابل الحصول على الفرمانات التي وسّع بها نطاق حكمه[4].

---

[1]- Anastasia Falierou, Op.cit, P160.

[2]- أورطايلي، **الخلافة العثمانية الحداثة والتحديث...**، مرجع سابق، ص 247.

[3]- طانبينار، مرجع سابق، ص167 .

* - **إسماعيل باشا (1830-1895)م:** ابن إبراهيم باشا، وحفيد محمد علي باشا، تربى في كنف والده وجده. تلقى تعليمه الأول في مدرسة القصر العالي، في سن السادسة عشرة أُرسل لباريس لإكمال تعليمه، وتميّز في الهندسة، عاد لمصر أثناء ولاية عمه عباس الأوّل، وبسبب خلاف على التركة، سافرت كل الأسرة الخديوية إلى إسطنبول، من ضمنهم إسماعيل. فعاش في إسطنبول، حتى تولي عمه سعيد باشا الولاية عام 1854م، حيث عاد لمصر وتولى رئاسة مجلس الأحكام. وفي 1863م توفي سعيد باشا وانتقل الحكم لإسماعيل باشا. للمزيد انظر: جورجي زيدان، مصدر سابق، ص 50.

[4]- عبد الرحمن الرافعي، **عصر إسماعيل**، ج 01، ط 04، دار المعارف، مصر 1987، ص ص 77، 78.

1- زيارة لسلطان عبد العزيز لمصر:

لأهمية مصر كولاية قرر السلطان عبد العزيز زيارتها، بعد أن تلقى دعوة من إسماعيل باشا الذي سيحمل بعد هذه الزيارة لقب الخديوي. وقد زار إسطنبول لتقديم فروض الولاء وتسلم فرمان توليته حاكما على مصر 1863م، وجلب معه هدية مميزة للسلطان تمثلت في سفينة فاخرة بناها سلفه سعيد باشا [1].

وإن جاءت الزيارة تلبية لدعوة الخديوي، لكن السبب الحقيقي وراءها؛ كان رغبة السلطان عبد العزيز في أن يرى بنفسه البرنامج التحديثي الذي قطعت فيه مصر أشواطاً كبيرةً منذ عهد محمد علي، وقد أشار لويس غاردي أستاذ في مدرسة الهندسخانة وقد رافق السلطان خلال هذه الرحلة، عن دافع الزيارة؛ حيث ذكر أن للسلطان عبد العزيز طموحاً للأشياء العظيمة، لكن قبل البدء في العمل أراد أن يتعلم ويرى بأم عينيه ما تم إنجازه منها في أماكن أخرى. بدلاً من التقارير المكتوبة أو الشفهية. كان من المبكر جدًا الذهاب إلى الغرب؛ لذلك اختار مصر باعتبارها البلد الشرق الذي تبنى بشكل أفضل أفكار تقدم الغرب[2]. دون أن نتغاضى عن الدافع السياسي وراء رحلة السلطان، الذي أراد به التأكيد على سيادة الدولة العثمانية على مصر، وسلطته على الخديوي إسماعيل، ومن ثم إعادة تعزيز ولاء مصر للمركز خاصة بين أهالي مصر، الذين كانوا يعتبرون الحاكم من الأسرة العلوية هو الحاكم الأوحد [3].

في حين يرى صائب بك؛ أن الزيارة كلها كانت بدافع من فؤاد باشا وزير الحربية وقتها، الذي أراد أن يبعد السلطان عن القصر ومحيطه، بعد انفراد بعض موظفيه باتخاذ القرار والتأثير السيء عليه، خاصة فيما يتعلق بصلاحيات الباب العالي وما يتعلق بفؤاد باشا شخصياً، فجاءت دعوى الخديوي لتناسب رغبة فؤاد باشا، فشجعه على القيام بهذه الزيارة بغية التقرب منه أكثر أثناءها، وهذا ما حدث؛ فبمجرد عودة السلطان إلى إسطنبول، حتى جمع فؤاد باشا بين وظيفة السر عسكر ووظيفة الصدر الأعظم [4]. بهذه الزيارة يكون السلطان عبد العزيز أوّل سلطان عثماني يزور مصر، بعد زيارة جده السلطان سليم الأوّل لها وضمّها للدولة العثمانية، أي بعد حوالي ثلاثة قرون.

وقد وقفت الدول الأوروبية بين مؤيد ومعارض لهذه الرحلة، فقد رأت فيها فرنسا فرصة للحصول على قرارات من السلطان لصالح قناة السويس* التي كانت تعارضها الدولة العثمانية، وبالتالي لصالح

---

[1]- Cevdet Paşa, **MA'RÛZÂT**..., A. G. E, S 57.

[2]- Gardey, **Voyage du Sultan Abd-Ul-Aziz de Stamboul au Caire**, E. Dentu, Palais-Royal, 1865, Avant-Propos XXVIIJ.

[3]- Aylin koçnunyan, "**Les Voyages du Sultan Abdülaziz et Leurs Répercussion Intérieures"**, PP 569-591, in Le gouvernement en déplacement : pouvoir et mobilité de l'Antiquité à nos jours, Edited by Sylvain Destephen, François Chausson, Presses Universitaires de Rennes, France, 2019. P 573.

[4]- أحمد صائب بك، **مصدرسابق**، ص 37.

*- **قناة السويس:** افتتاح قناة السويس (نوفمبر 1869م/ شعبان 1286ه) تم تشييد القناة وافتتاحها بعد مفاوضات طويلة وصراعات سياسية، بين الدول خاصة فرنسا وبريطانيا، وقد عارضت الدولة العثمانية هذا المشروع منذ طرحه عهد محمد سعيد، فقد رأى الصدر=

فرنسا. وقد طلب وزير خارجية فرنسا دروينDrouin من القنصل الفرنسي في مصر مراقبة تحركات السلطان. في حين عارضت بريطانيا الزيارة، وقام سفيرها في إسطنبول السير هنري بلور Henri Blwer بمساعي حثيثة لثني السلطان عن هذه الرحلة، وهذا خوفاً من حصول فرنسا على امتيازات جديدة[1].

انطلقت رحلة السلطان إلى مصر من مضيق البوسفور يوم الجمعة الثالث من أفريل عام 1864م، فبعد أن أدّى السلطان صلاة الجمعة بمسجد بيشكتاش خرج في موكب سلطاني مهيب؛ إذ اجتمع الناس على طول الطريق المؤدية من المسجد إلى المرفأ لرؤية السلطان وتوديعه، ترافقه الفرق الموسيقية العسكرية. وكان قد تلقى فروض الطاعة من الصدر الأعظم عالي باشا والوزراء وشيخ الإسلام[2]. بوصوله للميناء استقل السفينة فيض جهاد يرافقه ابنه الأمير يوسف عز الدين أفندي، السر عسكر فؤاد باشا، وزير البحرية محمد باشا، بينما ركب على متن الباخرة مجيدية الأمراء مراد أفندي، حميد أفندي، رشاد أفندي، في حين ركب بقية المرافقين على متن الباخرة الطائف. لتبحر القافلة قبل العصر وسط إطلاق للمدافع على الضفتين. وفي السابع من افريل وصل السلطان لساحل الإسكندرية، بعد أن مرت السفن السلطانية عبر غاليبولي، الدردنيل، وجزر بحر سفيد.

استقبله في عرض المياه إسماعيل باشا الذي اتجه للموكب السلطاني عبر بارجة حربية، ثم تحركوا نحو قصر رأس التين الواقع على الساحل، وسط استقبال مهيب من الأمراء والمسؤولين والحاشية، دوّت فيه أصوات الهتافات والمدافع والألعاب النارية، وبعد تَنَاوُلِ وجبة الغداء وأَخْذِ قسطٍ من الراحة قرر السلطان ومرافقيه القيام بجولة في الإسكندرية [3]. بعد يومين قضاهما السلطان في الإسكندرية انتقل للقاهرة عبر القطار، وكانت تجربة ممتعة للسلطان خاصة أنّه مرّ عبر مناظر طبيعية جميلة، إضافة لمشاهدته بعض المنشآت التي أقامها محمد علي وأولاده، إلى أن وصل للقاهرة وانتقل لقصر النيل في موكب استقبال آخر مشابه بموكب الإسكندرية، وفي اليوم الموالي اتجه السلطان ممتطياً خيله لزيارة قلعة صلاح الدين، وأداء صلاة الجمعة في مسجد محمد علي كما زار قبره. وتصادف وجوده مع احتفال المحمل الشريف المصري، فترأس مراسيم تسليمه لأمير الحج، وشاهد انطلاقه عبر شوارع

=الأعظم مصطفى رشيد باشا أن مشروع كهذا سيجعل مصر مطمع الكثير من الدول، كما سيفتح منطقة الجزيرة العربية على الأخطار الخارجية. كما عارضته بريطانيا بسبب الخطر الذي شكّله على ممتلكاتها في الهند. بيد أنّ محمد سعيد باشا، ونظراً لميوله الغربية،= وعلاقته الوطيدة مع فرديناند دي لسيبس صاحب المشروع، وافق عليه عام 1854م، كما أنّ نفوذ فرنسا على الباب العالي، جعلته يوافق هو بدوره. اكتمل حفرها مع بداية ولاية إسماعيل باشا، والذي حضر لذلك اليوم احتفال اسطوري، ويومها قال رئيس المترجمين في إسطنبول أوتره لكمال باشا تشريفاتي لقد ضاعت مصر وأخطأت دولتنا. للمزيد انظر: مصطفى الحفناوي، **قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة**، د/ط، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، القاهرة، 1952، ص 137 وما بعدها.

[1]- أحمد محمد الهواري، **"رحلة السلطان عبد العزيز إلى مصر قراءة في المصادر التركية"**، ص 255-310، مجلة كلية اللغات والترجمة، ع 31، جامعة الازهر، مصر، 2000، ص 269,

[2]- نفسه، ص 272.

[3]- Gardey, Op.cit, Pp 1-37.

القاهرة، بعدها زار السلطان بعض المعالم الرئيسية، كالمسجد الأزهر، ومسجد السيد الحسين، ومسجد السيدة زينب، مسجد عمرو بن العاص، الأهرامات، والمتحف، إضافة لزيارة مصانع القطن والحرير في بولاق، والجسور والسدود [1].

في صبيحة الخامس عشر من افريل انتقل قطار السلطان عبد العزيز من محطة القاهرة اتجاه الإسكندرية التي وصلها الثالثة ظهراً، فنزل قصر رأس التين بعد موكب استقبال آخر؛ حيث أغدق السلطان فيه بالمال على المحتاجين كما فعل في القاهرة، في اليوم الموالي اتجه إلى مسجد البوصيري لأداء صلاة الجمعة في موكب صلاة يليق بالسلطان، تجمهر على طول الطريق أعدادً غفيرةً من الناس لمشاهدته ، بعد الصلاة اتجه مباشرة للساحل وركب الباخرة فيض جهاد قافلاً طريق العودة ، فزار إزمير يوم 21 افريل واستقبل فيها بحفاوة ووقف على أحوالها، ومنها إلى إسطنبول وانتهت بهذا زيارة السلطان لمصر التي دامت عشرة أيام[2].

وإن كانت الرحلة قد عادت على السلطان والدولة العثمانية ببعض المنفعة، إلّا أنّ ما ناله الخديوي إسماعيل كان أكثر بكثير، فالسلطان أثنى عليه وأظهر إعجابه بما حققه أعضاء الأسرة العلوية من تقدم وازدهار لمصر، وكنتيجة مباشرة لهذه الزيارة حقّق إسماعيل أولى رغباته، التي تمثلت في تغيير نظام وراثة العرش في 27 ماي 1866م؛ حيث منح السلطان عبد العزيز فرمان لخديوي مصر إسماعيل باشا، كرّس حق الوراثة المباشرة لحكم مصر بدل وراثة الأكبر فالأكبر. وهكذا تم إبعاد مصطفى فاضل باشا عن حكم مصر إلى الأبد، وكان قد أبعد عن إسطنبول شهرين قبل هذا الفرمان[3].

في المقابل حصل السلطان* والموظفين على مكسب مالي كبير قدره ثلاثة ملايين من الجنيهات، إضافة لرفع الجزية من 400 ألف جنيه عثماني إلى 750 ألف، ما كلّف الخزينة المصرية عبئاً كبيراً كما كان السبب في أولى ديون إسماعيل. ثم اتبع هذا الفرمان بفرمان آخر في 8 جوان 1867م، يمنحه وخلفائه لقب خديوي بدل والي، ما قرّبه إلى لقب الملوك، وأقرّ حق مصر في إدارة شؤونها الداخلية [4].

2- عودة الخلاف بين إسطنبول ومصر:

سرعان ما دب الجفاء في علاقة مصر بالآستانة؛ إذ بدأت طموح الاستقلال عند الخديوي إسماعيل تزداد يوماً بعد الآخر، فظهرت بوادر الخلاف أثناء ثورة كريت التي شاركت فيها فرق مصرية،

---

[1]- Ibid, Pp 49-61, 73-89, 105-106, 136-145.

[2]- الهواري، مرجع سابق، ص ص294، 295.

[3]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…**, Op.cit, P 661.

*- الكثير من السياسيين والمؤرخين، أشاروا إلى أنّ السلطان عبد العزيز فكر في تغيير أصول الوراثة، وهذا بتعيين ابنه عز الدين ذو الفقار كوريث للعرش، بدل ابن أخيه مراد. و أنّه حاول رصد ردات فعل الوزراء بالموافقة على تغيير وراثة حكم مصر أوّلا، غير أنّ أوضاع الدولة وما واجهته من مشاكل واضطرابات، لم تسمح للسلطان من تنفيذ فكرته، خوفاً من تأزم الوضع، خاصة أنه لاقى معارضة من أكبر شخصيات الدولة، مثل الوزير فؤاد باشا.لمزيد انظر: انكه لهارد، مصدر سابق، ص 229.

[4]- الرافعي، مصدر سابق، ص ص 79- 82,

حيث طلب إسماعيل باشا من الباب العالي منحه حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الأوروبية، ما رفضه الباب؛ فغضب إسماعيل وهدّد بسحب جنوده. ثم مشاركته في معرض باريس في 1867م بقسم خاص بمصر، بعدها افتتاحه قناة السويس وما قام به من تجهيزات ودعوات لملوك أوروبا ورؤساءها دون وساطة عثمانية، ورغبته في إعلان وقتها الاستقلال على الدولة العثمانية [1].

كل هذه القرارات جعلت الدولة العثمانية تحتج، وترسل إلى سفرائها في الخارج في السابع عشر من شهر جوان 1869م تعليمات تنصّ على أنّ إسماعيل باشا لا يمتلك أي صلاحية، في إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأجنبية، أو إبرام معاهدات، أو التفاوض على اتفاقية دولية، وقروض جديدة، دون الحصول على موافقة السلطان، وأنّ مصر تحكمها قوانين معاهدة لندن 1841م[2]. بهذه القرارات الدولة تنتفض ضد التدخلات الأوروبية في مصر، وتأكّد أحقيتها وحقوقها السيادية في مصر، التي أصبحت مسرحاً للأطماع الأوروبية، وتحدد صلاحيات الخديوي التي لا يجب تعديها.

لكن هذا كلّه تغيّر بعد وفاة فؤاد باشا ثم عالي باشا، ففي جوان 1873م زار الخديوي اسطنبول مصحوباً بشخصياتٍ كبيرةٍ منها مستشاره اليهودي يعقوب مناشي، وإسماعيل صديق باشا وزير المالية، ونوبار باشا وزير الخارجية، ونجحت مساعيهم في الحصول على صلاحيات أوسع من خلال فرمان يمنحه حق سن القوانين، وإنشاء علاقات ديبلوماسية مع الدولة الأوروبية، وعقد اتفاقيات مع الشركات الأجنبية، إضافة إلى حق إنشاء قوات عسكرية غير محدودة. ما خوّل للخديوي حكماً مستقلاً عن سلطة الدولة العثمانية، وأوّل ما سعى له بعد هذه الصلاحيات المطلقة هو ابرام عقد قرض مع بنك أوبنهايم مقابل فائدة مرتفعة جدا [3] .ما جعل مصير مصر رهن الرأس المال الأوروبي ومن خلفه حكوماته.

كانت طموحات الخديوي في الاستقلال عن الدولة العثمانية، وميله للتغريب ومحاكاة أوروبا، ومحاولة فرض مصر كقوة عظمى، السبب الرئيسي للتدخل الأجنبي في شؤون مصر، فوقعت تحت الحماية البريطانية التي استولت على كافة أسهم القناة، كما تحكّمت في مالية مصر، وجعلت مصر غريبة فوق أراضيها.

المطلب الثاني– ثورة كريت 1866م والاتجاه للانفصال:

تعد الثورة في كريت عام 1866م امتداداً لثورة اليونان عام 1821م؛ إذ رافق ثورة اليونان تمرد لسكان كريت ضد الدولة العثمانية، نتيجة تحريض اليونانين لهم ليتمكنوا من ضمّها. لكن وقتها استطاعت قوات محمد علي القضاء على ثورة الكريتين، وبقيت الأوضاع تتأجج في الجزيرة خاصة مع انتهاج يونان كريت القتل والاعتداء على سكانها المسلمين. وفي ماي من عام 1866م وبترتيب من اليونان

[1]- الرافعي، مصدر سابق ، ص ص 83، 84.

[2]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…**, Op.cit, P 735.

[3]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III…**, Op.cit, P 201.

اندلعت ثورة شملت كل الجزيرة، بعد أن طالب بعض الكريتين من حاكم الجزيرة تخفيض الضرائب، وتكييف المحاكم لتكون أكثر حرية، وافق الحاكم على مطالبهم، لكنه شدّد في نفس الوقت الحراسة على مدن وقرى المسلمين، ما اتخذه الثوار ذريعة لإعلان تمردهم، رافقها حملة بروبوغندا قامت بها الصحافة اليونانية شعارها **المسلم يقتل الكريتي**. وانتشرت أخبارها في أرجاء أوروبا كالنار في الهشيم، مع مطالبٍ بتدخل القوات اليونانية. ظهر هذا التمرد في فترة كانت موازين القوى الدولية كلّها لصالح الدولة العثمانية، فروسيا كانت منشغلةً باضطراباتٍ داخليةٍ، وكانت خائفةً من توسع المد اليوناني في البلقان ضد السلاف، أما بريطانيا والنمسا فكانتا ضد أي عامل يضعف العثمانيين في المنطقة لصالح روسيا[1]. فرنسا وحدها بقيادة نابليون الثالث وقفت إلى جانب الثوار، مكافأةً منه لليونان التي دعمته خلال سياسته التوسعية، كما كان في حاجة لمساندة روسيا في حربه ضد الألمان، فقام بإرسال المال والذخيرة، وعمل على تشغيل دبلوماسيته من خلال محاولة سفيره في إسطنبول بوريه اقناع فؤاد باشا بضرورة التخلي عن كريت[2].

وأمام انتشار أخبار الثورة وتداعياتها، أودع سفراء الدول الأوربية بإسطنبول لدى الباب العالي مذكرةً مشتركةً مفادها ضرورة إرسال لجنة دولية لكريت، تشرف على إجراء استفتاء عام يحدّد مبادى جديدة للإدارة، يمنح بموجبها يونان الجزيرة حكماً ذاتياً على غرار ما حدث في لبنان. تم رفض ما جاء في المذكرة جملةً وتفصيلاً، وكان هذا عشرة أيام قبل موعد سفر السلطان عبد العزيز لأوروبا [3]. بعد عودة السلطان من رحلته عمل الباب العالي على إيجاد حل جذري لهذه الثورة، فتم إرسال فوجين من الجيش العثماني بقيادة عمر باشا بطل حروب القرم، إضافة لفرقة مصرية أرسلها الخديوي إسماعيل، تمكّنت هذه الفرق من تحقيق انتصارات في مواقع هامة خصوصا في أركاي[4]. وأخمدت الثورة دون ضغوطاتٍ أجنبيةٍ، وتزامنا مع الانتصارات العسكرية تحركت الدولة العثمانية سياسياً، من خلال إرسال عالي باشا لكريت بصلاحياتٍ واسعةٍ، بمعية وفد متكوّن من شخصيات سياسية وعسكرية منها شخصيات كريتية. وصل الجزيرة في 4 أكتوبر 1867م فأصدر مرسوم عفو عن المتمردين، وباشر لتأسيس نموذج إداري للجزيرة يضم كل أطيافها، فشُكّلت جمعية عامة محلية تضم نواب مسلمين ونائبين مسيحيين، وطوّرت المحاكم المختلطة، وأعلن عن مرسوم الإصلاح في 4 يناير 1868م [5]. وبعد نحو شهر من المرسوم الأوّل؛ أصدر السلطان عبد العزيز مرسوماً ثاني يمنح بموجبه حقوق جديدة للجزيرة؛ حيث يعيّن على الجزيرة حاكم إداري، بينما تمنح القلاع لقائد عسكري، مع إمكانية الجمع بين المهمتين، إضافةً لتعيين

[1]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…** v 2, Op.cit, P 151.

[2]- علي إبراهيم بكراكي، **تاريخ جزيرة كريت والمهاجرين**، ط 01، دار المنى، لبنان، 2004، ص ص 48، 49.

[3]- Aksun, A.G. E, S 27.

[4]- سعيد أحمد برجاي، **الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري**، ط01، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص 250.

[5]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, PP 151, 152.

مستشارين أحدهما مسلم والثاني مسيحي. مع تقسيم الجزيرة إلى خمس سناجق يعين عليها حكاماً، نصفهم مسلمين والنصف الاخر مسيحيين، وتكون المناصب والوظائف الإدارية على هذا النحو مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، إضافة لذلك؛ اسقطت خدمة التجنيد عن المسيحيين، كما أعفوا من دفع ضريبة البدل. وتم تقليل ضريبة العشور للنصف، وتخفيض الرسوم الجمركية. وأُسندت مهمة تطبيق هذه الاجراءات والإصلاحات والحفاظ على الأمن لحسين عوني باشا، وبهذا تمكن الباب العالي من إعادة سيطرته على الجزيرة [1]. وإن كان ملف الثورة في كريت أغلق وقتها بانتصار سياسي حققه عالي باشا، بيد أن تلك الإصلاحات جعلت العنصر المسيحي في مركز قوة، خاصةً بعد أن استلموا مناصب هامة في إدارة الجزيرة، ما جعلهم مع الوقت أكثر جهوزيةً وتنظيماً واستعداداً لإثارة المشاكل، ومن ثمة المطالبة بالانفصال عن الدولة العثمانية [2].

المطلب الثالث- ثورات البلقان 1875م ونشاط الحركة السلافية:

1- أوضاع البلقان فترة التنظيمات:

حاولت الدولة نشر التنظيمات التي تبنّتها سنة 1893م و1856م، وتوسيع دائرة تطبيقها خاصة في مناطق تواجد المسيحيين، كالبلقان التي تتجاوز فيها نسبة الغير المسلمين أكثر من النصف. فعملت على توسيع مبدأ المساواة، وإنشاء مجالس نيابية، كما قامت بإصلاحات في الهياكل الدينية للطوائف سواء الأرمنية أو الرومية، وحتى اليهودية، غير أنّ كل هذا الإجراءات لاحتواء هذه الطوائف في الانتماء العثماني باءت بالفشل، لأن الساسة العثمانيون لم ينتبهوا لتيار القومية الذي سيطر على المسيحيين بدل الانتماء الديني، فعجزت الدولة عن خلق تجانس بين عناصر مجتمعها.

فعارضت الشعوب المسيحية معظم تلك التنظيمات، بعد أن كانت لهم مخطّطات انفصالية عن الدولة العثمانية، وطرد المسلمين منها بتحريض من بريطانيا، فرنسا، وروسيا. ففي الجبل الأسود حاول حاكمها دانيلو استغلال حرب القرم ليعلن تمرده عام 1853م على السلطات العثمانية، التي استطاعت قمعه بعد تراجع روسيا عن إرسال مساعدات عسكرية له. كما حاول الضغط على الرأي العام الأوروبي والمجتمعين في مؤتمر باريس ليحصل على استقلال إمارته، غير أنه فشل في ذلك؛ ليعلن عام 1857م الاستقلال عن الدولة العثمانية. لكن بتدخل القوات العثمانية ثم الوساطة الأوروبية اكتفى بالاستقلال الداخلي للجبل الأسود في 1856م. بيد أن طموحات دانيلو لم تنته وتجدّدت مع إنشاء الجامعة السلافية، وتحريضها لسلاف البلقان بضرورة المطالبة بحرية بناء وإصلاح كنائسهم، وتغيير الشرطة العثمانية بأخرى سلافية، وتخفيض الضرائب، وجمعها من عناصر محلية بدل العثمانية [3].

---

[1]- Aksun, A. G. E, Ss 27, 28.

[2]- بكراكي، مرجع سابق، ص 50.

[3]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 150.

بعد وفاة دانيلو عام 1860م أكمل ابن أخيه نيكولاس بتروفيك مخطّط الثورة انتقاماً من الدولة العثمانية، وقاد حملة تقتيل في قرى صغيرة يقطنها المسلمين تقع في الحدود مع الهرسك[1] .ولما زار أحمد جودت باشا اشقودرة عام 1861م في مهمةٍ تفتيشيةٍ، كتب في تقريره؛ أنّ عصابات الجبل الأسود تمارس سياسة وحشية ضد المسلمين بقتلهم، واغتصاب أعراضهم، وتدمير ممتلكاتهم، وفكرة أن يكون حراس الحدود بين إمارة الجبل الأسود والأراضي العثمانية من المسيحيين فقط غير سليمة البتة. والحل هو إنشاء جيش محلي مكوّن من المسلمين والمسيحيين؛ فهذا الجيش سيوفر الأمن للجميع في المنطقة، وافق فؤاد باشا على الاقتراح، غير أنّ الوضع المالي للدولة لم يسمح بتنفيذه. وأمام تطور الأوضاع قرر فؤاد باشا وعالي باشا ضرورة التدخل العسكري، فتم تعيين القائد عمر باشا على جيش الهرسك، ودرويش باشا على جيش اشقودرة [2]. استطاع عمر باشا حاكم البوسنة والهرسك من التدخل والقضاء على التمرد، واجبار قوات بتروفيك للعودة إلى حدودهم بعد أن غزى الامارة في نوفمبر1861م، وأملى عليهم شروط منها بناء حصن بين مدينة اشقودره والهرسك مروراً بالجبل الأسود، غير أنّ تدخل الوساطة الأوروبية في أوت 1862م أعدمت تسوية اشقودرة، وعادت حدود الجبل الأسود لما قبل التمرد، كما هدم الحصن المشار إليه مقابل تعهد الجبل الأسود بحماية الطريق [3].

إضافة الى الجبل الأسود؛ نجد أنّ الوضع في صربيا اضطرب مع بداية حكم السلطان عبد العزيز، رغم أن صربيا كانت بمقتضى معاهدة باريس 1856م مستقلةً في شؤونها الداخلية؛ إذ حصلت خلافاتٍ داميةٍ بين الصرب والحاميات التركية ببلغراد، فتدخل القناصل الأوروبيون لوضع حد للاقتتال، وعقد اتفاق يوم 6 سبتمبر 1862م منع السكان المسلمين من الإقامة خارج الحصون الأربعة وهي: بلغراد، سمندريه، فتح اسلام، شباتس[4] .

أما في البوسنة والهرسك التي أصبحتا ولايةً واحدةً، فكان يقطن بها حوالي مليونين ومائتي ألف نسمة، متميزين دينياً وطائفياً بين مسلمين، ونصارى، ارثوذكس، وكاثوليك، وكان للمسلمين مكانة مرموقة مقارنة بالنصارى[5]. كانت البوسنة منطقة زراعية بالدرجة الأولى، قسمت الأراضي فيها إلى مزارع أطلق على أصحابها اسم أشابي ألاكا، كلهم مسلمون من رجال الدولة، يستأجرها الفلاحون النصارى بنفس الآليات التي ورثوها على آبائهم وأجدادهم، وبمبالغ رمزية. كانت العلاقة بين الملاك والمستأجرين قائمةً على التسامح والود؛ إلّا أنّ هذه العلاقة بدأت في التأزم عندما فرضت الدولة ضرائب على مزارعي البوسنة والهرسك، وقام الملتزمون بجمع إيرادات المحاصيل بطرقٍ تعسفيةٍ غير قانونية، ما أثار استياء

[1]- برجاوي، مرجع سابق، ص 248.

[2]- Cevdet Paşa, MA'RÛZÂT, A.G.E, S 44, 45.

[3]- Shaw**, Kural, History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 150.

[4]- برجاوي، نفسه، ص 248,

[5]- Karal, Cilt 07, A.G.E, S 73.

السكان، إضافةً إلى عمليات المصادرة التي تبنّتها الدولة ضد الأغنياء المعارضين لها. هذا الوضع المتوتّر أثّر على الإنتاج، وانخفضت إيرادات الأرض، وأصبح الفلاح غير قادرٍ على تأمين قوته. فقامت ثورات الفلاحين في 1857م وفي 1861م[1].

كانت تستهدف تحسين الأحوال الاقتصادية وليس التغيير السياسي، ما أعطى فرصةً للدول الأوروبية للتدخل والضغط على الدولة العثمانية، إلّا أنّ هذه الأخيرة استطاعت تهدئة الوضع سلمياً، بإصدار قانون ينظم العلاقة بين ملاك الأراضي والمستأجرين، والابتعاد عن أي تصعيدٍ عسكريٍ[2]، كما تم تطبيق إصلاحات كثيفة في عهد حاكمها طوبال عثمان باشا(1861-1868)، وهذا بتشكيل مجلس استشاري متكون من الجماعات الرئيسية الدينية والاقتصادية، وفتح المدارس العلمانية للمسلمين والمسيحيين على حد سواء، شق الطرق، تحديث المدن وتزويدها بالمرافق الخدماتية، كما تم مد أوّل خط سكة حديدية عام 1872م يربط بين بانيالوكا إلى نوفي بازار، بالإضافة لتطور التجارة التي سيطر عليها الصرب المهاجرين[3]. وقد تزامن مع هذه الثورات أو سبقها قليلاً تسربٍ لأفكار القومية السلافية ، التي تأثّر بها سكان الإقليم خاصة المسيحيين منهم، وأخذت صربيا على عاتقها تعزيز هذا الاتجاه والدعوة إلى توحيد المسيحيين كلهم في دولة واحدة. وتم فتح مدارس في موستار Mostar وبنيالوكا Banja-Luka تلقن طلابها أفكار الجامعة السلافية*، بدعمٍ من امارتي صربيا والجبل الاسود وروسيا من خلفهما. علاوةً على هذا برز عدداً من الكتّاب السياسيين البوسنيين؛ كان لهم تأثيراً كبيراً في تأجيج المشاعر القومية لجميع السلاف الخاضعين للحكم العثماني والنمساوي؛ ودعوا إلى توحيد كل من البوسنة والهرسك، والصرب، والكروات، والجبل الأسود، والسلوفنيين، من أبرزهم الكاتب البوسني فاسو بلاجك Vaso Belagic (1838-1899) الذي دعا إلى الاهتمام بالتراث الشعبي الوطني للبوسنة والهرسك، والتأكيد على هويتها الوطنية المستقلة، ووحدة البوسنة والهرسك مسلمين ومسيحيين، وإحياء العادات والتقاليد الاجتماعية فيها، وألّف العديد من الكتب هاجم فيها الكنيسة، والاقطاع، والحكم العثماني [4].

---

[1]- Cevdet Paşa, MA'RÛZÂT, A.G.E, Ss 65-68.

[2]- تشارلز بيلافيتش، بربارا بيلافيتش، **تفكيك أوربا العثمانية**، تر: عاصم الدسوقي، دار العالم الثالث، مصر، 2007، ص 145.

[3]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 150.

*- **الجامعة السلافية:** تأسست في البداية باسم اللجنة السلافية الخيرية عام 1858م، في موسكو لدعم الأنشطة الثقافية والدينية بين السلاف البلقانيين، ومنح المنح الدراسية للطلاب. وفي 1868م تأسست رسميا حركة الجامعة السلافية، أو ما يعرف ب Pan-Slavism التي دعت إلى توحيد السلاف، بدعم وتأييد من روسيا، ليحرروا أنفسهم من الحكم العثماني والنمساوي، ويكوّنوا معاً دولةً اتحاديةً، تحت زعامة روسيا تكون القسطنطينية عاصمة لها. وكان السفير الروسي في اسطنبول الكونت نيقولا اجناتيف Cont Nicolas Ignatiev من أشد المتحمسين للحركة. انظر: نادية جاسم كاظم علي الشمري، **مشروع الجامعة السلافية 1853-1914**، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، 2012، ص 103.

[4]- الشمري، مرجع سابق، ص ص 94، 95.

2- بداية ثورات البلقان 1875م:

أ- ثورة الهرسك:

السبب الأساسي لهذه الأزمة التي تحولت لحرب دامت ثلاث سنوات لم يكن سياسياً بقدر ما كان اجتماعياً واقتصادياً، اكتسبت قوّتها أقل من روح القومية وأكثر من طبيعة الأعباء المالية المتلاحقة على الفلاحين، من قبل المسؤولين العثمانيين وأصحاب الأراضي المحليين[1]. ثم غذّتها تلك الخلافات الدينية والعرقية بين الحاكم والمحكوم، وزادت من شدّتها التدخلات الأجنبية، وتحريض روسيا من خلال جامعتها السلافية؛ حيث وجدت نفسها حرةً في المنطقة. فالدول الأوروبية الكبرى مشغولة بمسألة التوازنات السياسية، فكل من فرنسا وبروسيا حاولتا كسب ودّ روسيا، بينما كانت النمسا تطمع لضم البوسنة والهرسك تعويضاً عن الأراضي التي خسرتها في إيطاليا. أما بريطانيا فكان جل همّها توسيع وحماية أراضيها فيما وراء البحار. وقد عقد حلف الأباطرة الثلاث* اجتماع مع بداية 1875م بمدينة رايشتارت النمساوية، وانتهى باتفاق الدول على ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن في أوروبا، وعدم التدخل في الجبهة الشرقية، ما أعطى الضوء الأخضر لتحرك روسيا في منطقة البلقان [2]. ويقول غورتشاكوف**في هذا الصدد **" لم تكن الدبلوماسية الأوروبية جيدة مثلما كانت في 1875م، فلم تكن هناك حاجة لأي تو افق بالرأي، بقدر الحاجة إلى الحفاظ على أمن أوروبا ومصالحها."**[3].

كما استمرت الجامعة السلافية بقيادة إغناتيف بتحريض الفلاحين المسيحيين ضد كبار ملاك الأراضي خاصة في قرى الهرسك، ورفضهم دفع الضرائب للمحصلين المستحقة عليهم سنة 1874م، بسبب انخفاض المحصول الذي زاد من شدة الحال وضيق الناس. وعلى هذا انفجر عصيان مسلح بين مزارعي الهرسك ثم في البوسنة في جويلية 1875م وهاجموا ملاك الأراضي، ما أدّى إلى تدخل الحامية الإقليمية، فانتشرت أخبار مروعة عن مقتل المسيحيين وغض النظر عن مقتل المسلمين[4]. وكان قد سبقها في شهر افريل عبور جماعة من سكان نوسين الهرسكية الحدود للجبل الأسود طالبين المساعدة

---

[1]- Marriott, Op.cit, P 283.

[*] - **حلف الأباطرة الثلاث Dreikaiserbund:** تحالف وقعته كل من النمسا-المجر، روسيا. ألمانيا عام1872م في برلين، نص على المحافظة على الأمن والسلام في أوربا الوسطى وشبه جزيرة البلقان، وتسوية أي نزاع يحدث بين روسيا والنمسا- المجر بالطرق الدبلوماسية، من دون اللجوء إلى استعمال القوة. وعدم قيام أي دولة بمفردها بعمل ما في البلقان، ومقاومة الأفكار والحركات الثورية، التي تهدّد أنظمة الحكم القائم في هذه الدول. للمزيد انظر: فيشر، مرجع سابق، ص 361.

[2]- Aksun, A.G.E, S 91.

[**] - **غورتشاكوف (1795-1868)م:** بطرس ديمتر يفتش غورتشاكوف، انضم للجيش الروسي، وشارك في عدة حروب ضد الدولة العثمانية، وفرنسا. قاد مفاوضات معاهدة اندريابول مع العثمانيين عام 1829م، كما قاد حرب القرم 1855م. للمزيد انطر: معلوف، مصدر سابق، ص ص 246، 247.

[3]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 302.

[4]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 185.

من حاكمه الأمير نيكولا، شاكين له تعسف الإدارة العثمانية، فزوّدهم بالأسلحة والذخيرة ومن خلفه روسيا. وبمجرد عودتهم لنوسين شرعوا في الهجوم على قرى المسلمين وذبحهم، كما قطعوا الطرق واستولوا على الجسور، واستطاعوا التغلب على الحامية العثمانية في البوسنة [1].

حاول الصدر الأعظم أسعد باشا في سبتمبر 1875م اقناعهم بإلقاء السلاح، إلّا أنّ المتمردين رفضوا وطالبوا القوى الأجنبية بالتدخل، للحصول على شروط أفضل، خاصة فيما يتعلق بالحريات وتخفيض الضرائب، ومع انتشار التمرد لمعظم قرى البوسنة والهرسك، تم استبدال أسعد باشا بمحمود نديم الذي عيّن حسين عوني باشا وزيرا للحربية، ومدحت باشا وزيرا للعدل، بغية إجراء إصلاحات من شأنها تقليل الاحتقان[2]. غير أنّ تلك الإجراءات لم تكن كافية، ولم يتم التعامل مع القضية بجدية، ففي الوقت الذي كان عليهم تسريع عمليات التدخل العسكري، انشغل رجال السياسة العثمانيون بالصراعات الشخصية، ما أعطى فرصة للروس لتزويد عصابات البوسنة والهرسك بالرجال والسلاح من صربيا والجبل الأسود، فاتسعت الثورة وأصبحت أكبر وأقوى [3].

وبتطور الأزمة المالية للدولة العثمانية وانعكاسها على أدائها السياسي والعسكري، وتواصل دعم الشعوب السلافية للمتمردين، قامت الدولة العثمانية بإصدار مرسوم إصلاح؛ بمقتضاه منح شعب البوسنة والهرسك الكثير من الامتيازات والتسهيلات، والهدف من كل هذا قطع الطريق أمام التدخل الأجنبي، إلّا أنّها لم تسفر على أي نتائج؛ خاصة أن هذه الإصلاحات نفسها نصت عليها مراسيم الإصلاح ل 1839م و1856م [4]. وبفشل الباب العالي في تسوية الوضع، حاولت عصبة الأباطرة الثلاث التدخل وحل الأزمة بعقد مؤتمر برلين في 30 ديسمبر 1875م، والموافقة على مذكرة أندراسي التي طالبت بإلغاء الضرائب الفلاحية، ومساعدة صغار الفلاحين على شراء أراضيهم، مع حريات دينية أكبر. وللسهر على تنفيذ هذه الإصلاحات كان على الباب العالي إنشاء مجالس إدارية مختلطة يراقبها قناصل السفارات الأجنبية. وبضغط من إغناتيف قبل نديم في فيفري 1876م قرارات المؤتمر خاصةً أنّها لا تختلف عما جاء في التنظيمات، مع أنّها تدخلٍ أجنبي مباشرٍ وصارخٍ في الشؤون الداخلية للدولة، كما عفت عن المتمردين الذين ألقوا السلاح، ووعدتهم بإعفاء ضريبي لمدة عامين، مع مساعدات لترميم منازلهم. هذه القرارات عارضها مدحت باشا واستقال بسببها، وعين جودت باشا وزيرا للعدل خلفاً له[5].

---

[1]- محمد حرب، **البوسنة والهرسك من الفتح إلى الكارثة**، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث لعالم التركي، القاهرة 1993، ص ص 64، 65.

[2]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 185.

[3]- Aksun, A.G.E, S 93.

[4]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 313.

[5]- Marriott, Op.cit, Pp 286, 287.

أبلغت السلطات العثمانية زعماء المتمردين في دوبروفنيك عن بنود المذكرة، بيد أنّهم رفضوها جملةً وتفصيلاً، بسبب استمرار إغناتيف بمعية الجبل الأسود وصربيا في دعمهم وتشجيعهم على القتال، والغرض من هذا تقويض تسويات المؤتم للحصول على تنازلات أكبر، في مقدمتها إخلاء القوات العثمانية من البوسنة والهرسك، وكذا تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي الدول الأوروبية، للإشراف على الاصلاحات[1]. فقامت عصابات المتمردين بحصار قلعة ناكسيك، على إثر ذلك أرسلت الدولة العثمانية قواتها بقيادة أحمد مختار باشا الذي تمكن من تحرير ناكسيك، ثم بدأ في جمع قواته في اشقودرة لمنع اعتداءات الجبل الأسود، ونظرا لعزم السلطان على قمع تمرد الهرسك بأي ثمن تم إيفاد عشرين كتيبة للبوسنة، واثنان وأربعون كتيبة للهرسك، وأحدى عشر كتيبة إلى اشقودرة، إضافة لسبعون كتيبة إلى نوفي بازار، نيش، فيدين؛ حيث بلغ مجموع القوات في المنطقة حوالي سبعين ألف جندي، مقابل 150 ألف متمرد موزعين على الهرسك، الجبل الأسود وصربيا، ما أطال زمن العمليات العسكرية. وبهذا تم استعادة جزء من النظام، وأغلقت الحدود أمام أي مساعدات من النمسا. ما اضطر العديد من المسيحيين للهجرة إلى المقاطعات الحدودية النمساوية، والصربية، والجبل الأسود، وتصاعدت مشاعر السلاف في هذه الدول، وانذرت عن حربٍ قريبةٍ[2].

ب- ثورة البلغار:

وما إن بدأت القوة العثمانية تتحكم في تمردات البوسنة والهرسك، حتى ظهرت في الأفق أزمة سياسية وعسكرية جديدة في بلغاريا. كان سكانها يعانون من عدة مشاكل، منها مرور جيوش العثمانيين وهي متجهة شمالًا ضد النمسا، ولاحقًا من جيوش الروس عندما بدأوا في تهديد إسطنبول[3]. كما كانت تنشط فيها عصابات قطاع الطرق منذ نهاية القرن الثامن عشر أطلق عليهم اسم الهيدوس Hayduts، وانضم إليهم العديد من المسيحيين والمسلمين على السواء، الساخطين على أوضاع الدولة، إضافة لجنود العثمانيين الفارين من الجيش وكانوا يغيرون على القرى والمدن. لكن البلغار استطاعوا استغلال فرصة فقدان اليونان لامتيازاتها الاقتصادية في إسطنبول لتقوية مكانتهم ويطوروا تجارتهم، وأصبحوا المموّل الأوّل بالمواشي، والحبوب، والعسل للدولة التي فقدت الكثير من نفوذها والكثير من ممتلكاتها في البلقان، إضافة لقيام كبار الملاك ببيع الأراضي للفلاحين الصغار؛ ما أدّى إلى اتساع طبقة ملاك الأراضي. فعرفت بلغاريا تنمية اقتصادية لا بأس بها، دفعت بأصحاب الثروات للمطالبة بالتحرر من الكنيسة اليونانية، والاستقلال عن الدولة العثمانية[4].

[1]- Karal, Cilt 07, A.G.E, S 82.
[2]- Aksun, A.G.E, S 105.
[3]- Marriott, Op.cit, P 290.
[4]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 160.

خاصة أنّ الكنيسة اليونانية كانت المهيمنة على الكنائس البلغارية، فعيّنت المطارنة اليونان في المناصب الدينية الهامة، الذين مارسوا سياسة قمع ديني ضد البلغار؛ إذ فرضوا عليهم اللغة اليونانية وأغلقوا لهم المدارس، ومنعهم من أداء القداس أو إلقاء الخطب باللغة البلغارية، ما أدى إلى تقييد الحريات الدينية والثقافية للشعب البلغاري. تزامن هذا الاضطهاد الديني للفناريين مع حركة الوعي والنهضة القومية التي عرفتها الشعوب البلقانية، بفعل تزايد التواصل مع دول غرب أوروبا عن طريق التجارة، أو عن طريق البعثات الطلابية، فانتشرت الأفكار الاستقلالية وحركات الحكم الذاتي، وكان من الطبيعي أن يولّد هذا الشعور القومي لدى البلغار؛ العداء للكنيسة الارثوذكسية اليونانية والحكم العثماني. وقد ظهرت عدة شخصيات دينية حاولت إيقاظ الشعور القومي والفكري لدى البلغار، بوضع مؤلفات تاريخية ولغوية منها، الكاهن البلغاري بيسي الذي وضع كتاب **تاريخ البلغار وملوكهم وقديسيهم** عام 1762م، كما نجد الكاهن صوفروني(1735-1815) الذي عدّد مآسي البلغار تحت حكم العثمانيين، وسيطرة الكهنة الفناريين، إضافة لدور الروسي جورج فينيلين المتخصص في اللغة والأدب البلغاري، الذي وضع كتاب **البلغار القديم والجديد، وعلاقات روسيا السياسية والدينية**، كما كان هناك ترجمة بلغارية للكتاب المقدس قام بها القس نيوفيتوس عام 1840م[1].

وقد زاد من هذا الوعي والشعور القومي؛ المدارس الهيلينية البلغارية التي أسسها التجار اليونانيون في المدن الكبرى، حيث كانت تدرس الحساب، التاريخ والجغرافيا، اللغة الفرنسية. واستقطبت عددا من البلغار، وعن طريقها اتصلوا بالفكر السياسي الأوروبي الليبيرالي والقومي. بعدها ظهرت المدارس الخاصة التي أنشأها البرجوازيون الصغار بمساعى من شخصية بلغارية تدعى فاسيل ابريلوف Vasil Aprilov، الذي وضع قاعدة لنظام تعليمي قومي، ففتحت مدارس حديثة في جابروفو Gabrovo، ثم في مدن بلغارية أخرى. إضافة إلى افتتاح مطابع لطباعة الكتب التعليمية والدينية باللغة البلغارية، في كل من صماكوا، سلانيك، إزمير، وإسطنبول. تزامن مع هذه التطورات الفكرية ازدياد أعداد بعثات الطلبة البلغار في الدول الأوروبية خاصة روسيا[2].

كل هذه الأحداث؛ مهّدت الأرضية لظهور مطالب استقلالية لدى البلغار، غذّتها التحريضات الروسية، وبدأوا في تشكيل مجوعة من المطالب على أساس قومي، أوّلها الاستفادة من امتيازات خط كلخانه، فقدموا التماس عام 1848م للحكومة العثمانية بإلغاء حظر بناء الكنائس في إسطنبول، والسماح لهم بفتح دير للبلغار الأرثوذكس؛ فكان لهم ذلك، وشكّل هذا الدير أساس الكنيسة البلغارية المستقلة عن الكنيسة اليونانية. وتبعاً لمرسوم التنظيم ل 1856م الذي سمح بإعادة تنظيم المؤسسات الدينية، رفض البلغار اختيار بطريرك الكنيسة في إسطنبول أو الاعتراف به، في هذه الأثناء بدأ

[1]- Karal, Cilt 07, A.G.E, Ss 85, 86.

[2]- بيلافيتش، مرجع سابق، ص 149.

النمساويون الكاثوليك في محاولة كسب البلغار لطرفهم، والدعاية للكاثوليكية في أوساطهم، فأعلن البلغار نيتهم في الانضمام للكاثوليكية وإقامة كنيستهم المستقلة على هذا، ما جعل روسيا تتدخل لدى الباب العالي لإنشاء لكنيسة البلغارية المستقلة عن الكنيسة الرومية اليونانية في إسطنبول [1].

وبعد الكثير من الضغوطات؛ اعترفت الدولة العثمانية باستقلال الكنيسة البلغارية عام 1864م، كما مارس مدحت باشا وهو حاكم نيش 1861-1863م؛ سياسة إصلاحية من شأنها إيقاف تنامي الشعور السلافي، كإقامة نظام تعليمي متطور بتشييد مدارس علمانية، وأخرى خاصة بالفقراء والأيتام. غير أنّ كل هذه الإصلاحات لم تهدّأ سخط ومعارضة البلغار للدولة العثمانية، خاصةً وسط الطبقة الثرية. كما أنّ وجود التتار وشركس القرم المسلمين الذين طردتهم روسيا واستقروا في بلغاريا، تسبّبوا في استعار المشاكل الإثنية بينهم وبين السلاف المقربين للروس[2].

وفي عام 1875 م وبمساعدة القناصلة الروس في فيليبة وروسجوك تم تشكيل لجان ثورية نشطة بين البلغار، كانت الدولة العثمانية على علم بنشاطاتهم ومطالبهم القومية والاستقلالية، فتم القبض على عددٍ منهم، إلّا أنّ الصدر الأعظم محمود نديم باشا؛ كان عاجزاً على اتخاذِ قراراتٍ من شأنها القضاء جذرياً على أسباب هذا الغليان، خاصةً أنّ السفير إغناتيف كان يوصي الباب العالي بضرورة التعامل مع تمرد البلغار بتسامح، في الوقت الذي يشجع على تشكيل عصابات المتمردين البلغار وتحريضهم على الثورة. هذه التوصيات جعلت الصدر الأعظم يطمئن للجانب الروسي، ولا يرى سبب للقلق من البلغار، فأطلق سراح المتمردين وأقال خورشيد باشا والي فيليبة[3].

بعد هذه الحادثة فرّ معظم هؤلاء القوميين لصربيا والجبل الأسود، وبتحريض من روسيا بدؤوا في التخطيط لثورتهم الاستقلالية، ونظّموا لجانٍ ثوريةٍ انخرط فيها الكثير من البلغار. وانتظروا ماي من سنة 1876م ليعلنوا ثورتهم ضد الدولة العثمانية، ووضعوا خطةً قائمةً على تصفية جميع المسلمين البلغار، تشارك فيها سبعمائة قرية يقطنها المسيحيون، وحدّدوا موعد 13 ماي لبداية تنفيذ المجازر. غير أنّ أحد المتمردين يدعى نيكو تشورباتشي أبلغ السلطات العثمانية عن موعد الثورة وأهدافها، ما اضطرّ قادة الثورة لإعلانها يوم 2 ماي[4]. حيث انتفضت حوالي 55 قرية معظمها في منطقة رودوب الجبلية، إضافة لبعض قرى جبال ديسبوت. قام فيها المتمردون بتقتيل المسلمين في كل من بازارجيك وفيليبة، والاستيلاء على الحصون العثمانية وممرات البلقان بعد قتل حراسها؛ إذ قتل حوالي ألف شخص، وحرق ثلاثة آلاف منزل. إثر هذه الجرائم قامت الحكومة العثمانية بإرسال قواتها العسكرية مكوّنةً من ستة

[1]- Karal, Cilt 07, A.G.E, Ss 90, 91.
[2]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…, v 2**, Op.cit, P 161.
[3]- Karal, Cilt 07, A.G.E, S 97.
[4]- بيلافيتش، مرجع سابق، ص 159.

أفواج بقيادة سلامي باشا، وحاجي عادل باشا إلى فيليبة وبلغاريا، إضافة لتعزيز الحدود مع الصرب بالفرقة الاحتياطية التي قادها عبد الكريم نادر باشا [1].

أمام تسارع الأحداث؛ انضمت مجموعات الباسيبوزوك المتطوعة للقوات النظامية لحماية مناطق تواجد المسلمين، مع هذا استمرت المذابح في حق المسلمين وحملات ثأر قادها المسلمون. بيد أنّ الدعاية الأوروبية اشتغلت، وبدأت تهول في مقتل المسيحيين وتغض النظر عن قتل المسلمين، وادعت الصحف الأوروبية أنّ عدد القتلى المسيحيين بلغ عشرة آلاف، ثم ثلاثين ألف، ليصل في تقارير أخرى لمئة ألف[2]. وحتى التقارير التي كتبها مسؤولون أوروبيون؛ هولت من عدد قتلى المسيحيين مقارنة بالمسلمين، ففي جوان تم إرسال السيد والتر بارينج من قبل حكومة المملكة المتحدة إلى أدرنه للتحقق من الأحداث، ليستنتج بعدها أنّ في الاندفاع الأوّل قُتل مائة وستة وثلاثون مسلماً، بينما في المجازر التالية لقي اثنا عشر ألف مسيحي مصرعهم على الأقل[3].

وما زاد الطين بلة؛ قيام مسيحيون بخلع حجاب فتاة بلغارية أسلمت حديثا، وانتقلت لسلانيك للبحث عن شخص مسلم تعرفت عليه يدعى محمد أمين أفندي، فالتقت بمجموعة من البلغار الذين تلقوا نبأ وصولها وحاولوا إرجاعها معهم بالقوة، ما تسبب في تمزيق ثيابها وغطاء رأسها واقتادوها للقنصلية الأمريكية، فثار المسلمون واجتمعوا في مسجد المدينة وطالبوا بإطلاق سراح الفتاة. فسارع كل من قنصل فرنسا وقنصل ألمانيا لحل المشكلة، ودخلوا المسجد عنوةً، ما أغضب المسلمون واشتبكوا مع مجموعة من المسيحيين، أدت إلى مقتل عددٍ منهم من بينهم القنصلين، وانتهت الحادثة بتدخل قنصل بريطانيا الذي سلّم الفتاة للحكومة [4].

بيد أنّ مقتل القنصلين أشعل حملة أوروبية ضد الدولة العثمانية؛ إذ تحوّل إلى حدثٍ دوليٍ، فأرسلت كل من فرنسا، إيطاليا، روسيا، والنمسا أساطيلها لسلانيك، وتم إجلاء المسؤولين العسكريين والمدنيين، فما كان من السلطان عبد العزيز إلا أن يأمر بإرسال أسطولا إلى سلانيك [5]. في ذات الوقت عين الباب العالي فاهان أفندي للتحقيق في حادثة سلانيك، فتم تسليط عقوبات كحكم الإعدام في حق ستة من المتهمين وتنفيذها، وإقالة والي سلانيك، ما أغضب سكانها. والمتتبع للأحداث وتطوّرها يصل إلى أنّ الحادثة كلها مؤامرة روسية أوروبية، خاصة بعد اجتماعهم على إرسال أساطيلهم لسلانيك في ظرف قياسي، كما أنّ بريطانيا لعبت دوراً غير بريء ويتضح أكثر في الأحداث التي أعقبت حادثة سلانيك[6].

---

[1]- Aksun, A.G.E, Ss 106, 107.
[2]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 162.
[3]- Marriott, Op.cit, P 293.
[4]- Aksun, A.G.E, S 110.
[5]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 321.
[6]- Aksun, A.G.E, S 111.

إثر هذه الأحداث؛ عَقد اجتماع في برلين جمع كل من بسمارك، غورتشاكوف، وأندراسي، لمناقشة ثورة البوسنة والهرسك وثورة بلغاريا، توصل فيه الثلاثة إلى قرارٍ عرف بمذكرة برلين، أرسلت نسخ منها لكل الدول الموقعة على معاهدة باريس، ونصّت المذكرة على السماح للدول الأوروبية بإرسال أساطيلها إلى المناطق التي تعرف اضطرابات، إذا ما تكرّرت مثل حادثة سلانيك. إلى جانب الاتفاق على حل قضية الهرسك وبلغاريا بسحب القوات العثمانية إلى نقاطٍ محددةٍ، والسماح للمسيحيين بحمل السلاح، مع التزام الباب العالي بتنفيذها، وتم ابلاغ الدول المعنية بهذه القرارات في 13 ماي 1876م [1]. في نفس الوقت كان هناك اتفاق بين قادة التحالف في حالة ما تفكّكت الدولة، أن تحتفظ النمسا بالبوسنة والهرسك، بينما تحتفظ روسيا ببيسارابيا، وقد وافقت كل من فرنسا وإيطاليا على المقترح [2].

في حين رفضت بريطانيا ما جاء في المذكرة واعتبرتها ملغية لمعاهدة 1856م، مما جعلها غير سارية المفعول، كما رفضت الدولة العثمانية تلك الإصلاحات؛ فهي تقدم امتيازات لشعوب البلقان في الوقت الذي حققت عليهم انتصارا [3]. وفي 24 من نفس الشهر أمرت بريطانيا أسطولها بالرسو في خليج بيسيكا[4]. ما أحبط خطة حلف الأباطرة في تقسيم الدولة العثمانية وقتها وكل ما جاء في مذكرة برلين، تزامن هذا مع عزل السلطان عبد العزيز ما هدّأ نار التمرد في البلقان فترة وجيزة.

المبحث الثالث- السياسة الخارجية للدولة العثمانية :

اعتبرت الدولة العثمانية في هذه المرحلة من عمرها في نظر الدول الأوروبية وحسب مقاييسهم رجل أوروبا المريض، وأخذت هذه النقطة مساحة واسعة في سياسات الدول الأوروبية وديبلوماسيتها، وقد عرفت بالمسألة الشرقية*. فاعتبرت الدول الأوروبية نفسها وصية عليها منذ معاهدة باريس 1856م، بعد أن أصبحت الدولة العثمانية جزءاً هاماً من لعبة التوازنات الدولية، وقضاياها ذريعة تستخدمها القوى الأوروبية، لإعادة إطلاق الصراع من أجل الهيمنة والتوازن في أوروبا. وقد فطن رجال الدولة العثمانية للعبة التوازنات، ولأهمية السياسة الخارجية المرنة، وحاولوا الاستفادة منها قدر المستطاع والدخول في أتونها، ثم جاءت فكرة زيارة السلطان لأوروبا.

---

[1]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 321.

[2]- Shaw, Kural, History of The Ottoman…, v 2, Op.cit, P 159.

[3]- نادية مصطفى، مرجع سابق، ص 184.

[4]- Marriott, Op.cit, P 288.

*- **المسألة الشرقية:** أتفق الكتاب والسياسيون على أنّ المسألة الشرقية، هي مسألة النزاع القائم بين بعض دول أوروبا، وبين الدولة العثمانية بشأن البلاد الواقعة تحت سلطانها، وبعبارة أخري؛ هي مسألة وجود الدولة العلية نفسها في أوروبا. كما يعرفها صائب بك بأنها طموح الدول الأجنبية، لاقتسام الأراضي العثمانية في أوروبا، ومحاولة كل دولة؛ السيطرة على أكبر قدر من الأراضي. للمزيد انظر: مصطفى كامل، **المسألة المصرية**، ط01، مطبعة الآداب، مصر، 1889، ص 5، وأيضا: صائب بك، مصدر سابق، ص 62.

المطلب الأوّل- العلاقات العثمانية الأوروبية :

اختلفت سياسات الدول الأوروبية في تعاملها مع الدولة العثمانية وأوضاعها كل حسب مصلحته، فهناك من رغب في التعجيل بموتها فعمل على إذكاء نار الفتن والمشاكل.، بينما رأت دول ضرورة إطالة عمرها أكثر للحفاظ على امتيازاتها.

حرصت دول مثل فرنسا وبريطانيا على قيام العثمانيين بمواصلة الإصلاحات، التي نصت عليها الفرمانات السلطانية، وبدأت تسعى لتسريع عملية الإصلاح وفقاً لرغباتها، بل أكثر من ذلك أصبح تدّخل هذه الدول أمر قانوني تبث فيه هيئة دولية، خاصةً وأنّ الدول الأوربية الموقعة على معاهدة باريس؛ أخذت على عاتقها عملية مراقبة تنفيذ ما جاء في مرسوم اصلاح همايون، وإجبار الدولة على تطبيقه[1]. ويصوّر انكه لهارد هذا الوضع في كتابه فيقول **" إن عام 1867م كان مميزاً، حيث كان شأن تركيا من أهم موضوعات هيئة المحكمة الدولية، وقد دققت فيه كثيراً، وكانت الدولة العثمانية تشترك فيه، فقد تم وضع تركيا تحت إشراف الهيئة ووصايتها"**[2] .

لهذا وعند استلام السلطان عبد العزيز العرش؛ كانت مخاوف فرنسا وبريطانيا منحصرة في أنّ عبد العزيز لن يواصل سياسة الإصلاحات، غير أنّ الإجراءات التي اتخذها السلطان من خلال مرسوم 26 جوان، الذي أكّد على الالتزام بالإصلاحات والسير فيها، طمأن هذه الدول. بينما رأت روسيا وحليفاتها النمسا وبروسيا أنّ الإصلاحات فاشلة، والحفاظ على الوضع الراهن أصبح خطراً يهدّد أوروبا، بسبب استمرار ثورات الشعوب المسيحية في الدولة العثمانية [3].

وقد لخص لنا جودت في كتابه معروضات سياسة الدول الأوروبية اتجاه الدولة العثمانية، لما قام تمرد الجبل الأسود عام 1861م فقال: **" لما أرسلت الدولة العثمانية قواتها تقاتل ثوار المورة لمدة سبع سنوات، لم تعترض الدول الأوروبية...لكنها كانت تساعد المتمردين اليونانيين في السر، أما الآن فلن يسمحوا لنا بقمع ثورة الجبل الأسود، فروسيا تدعم اتباعها(السلاف) بكل طريقة ممكنة، وفرنسا تعارض تدخلنا علانيةً، أما النمسا فتطمع في ضم البوسنة "**[4] .

في نفس الوقت اعتمد السلطان عبد العزيز سياسة إسلامية عالمية في علاقاته مع الدول الإسلامية الأخرى، فكان يؤمن بضرورة تحرك جميع المسلمين تحت سلطة الخليفة، والإيمان بأهمية التحرك المشترك للمسلمين[5]. وهذا ما جعل الدول ذات الطموحات الامبريالية في العالم الإسلامي تتوجس من السلطان خيفة، وعملت على تغيير سياستها اتجاه الدولة العثمانية.

---

[1]- Aksun, A G E**, S** 16.

[2]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 177.

[3]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 622, P 670.

[4]- Cevdet Paşa, **MA'RÛZÂT,** A.G.E, S 43.

[5]- Gök, A G E, S 171.

1- العلاقات مع روسيا:

صبت روسيا جلّ اهتمامها منذ استكمال عناصر قوتها عهد بطرس الأكبر على المناطق الواقعة جنوبها، طامعةً الاستيلاء عليها لسببين رئيسيين؛ الأوّل ديني فهي تدّعي أنّها حامية الأرثوذكس، والثاني اقتصادي وهو الوصول للبحر الأسود والبحر المتوسط. وبعد سلسلة طويلة من الحروب خاضتها ضد الدولة العثمانية، وفشلها في تجسيد مشروعها كاملاً، أيدت علناً الاتجاه الرامي لتقسيم الدولة العثمانية، وحاولت بعد حرب القرم اللعب على ورقة القومية، والنشاط في مناطق تواجد العناصر السلافية. فأصبحت منطقة البلقان هذه الفترة المكان الأمثل لتنفيذ خططها، خاصةً منطقة تواجد السلاف الأرثوذكس. جاء هذا في مذكرات الأمير غورتشاكوف الذي أكّد عن قناعة أنّ العناصر العثمانية المختلفة لا يمكن لها أن تتّحد، لأنّ ولا طرفٍ له نيةً صادقةً للاتحاد، لذلك رأت روسيا أنّ الحل الصائب هو إتمام تفكيك ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية[1].

اعتبرت روسيا الإصلاحات التي تبنّتها الدولة العثمانية بمقتضى مرسوم 1856م فاشلةً، فالدولة حافظت لسنواتٍ على وحدتها بسبب القوانين التي وضعها الفاتح في تنظيم الملل، غير أنّ التنظيمات ومبدأ المساواة الذي أقرته أثارت غضب المسلمين، كما أفقدت المسيحيين امتيازاتهم وخصوصياتهم التي حافظوا عليها لفترةٍ طويلةٍ[2]. غير أنّ بنود مؤتمر باريس 1856م قيّدت روسيا؛ وكبحت جماحها ومخططاتها اتجاه الدولة العثمانية، ولو أنّ دعمها للحركات السلافية في البلقان كان ظاهراً للعيان. لكن هذا كله تغيّر بعد أن دعم بسمارك ابتداءً من 1866م روسيا وسياستها اتجاه الدولة العثمانية، وقد أشار رئيس خارجية روسيا الأمير غورتشاكوف في برقيات له مع سفرائه؛ أنّ روسيا تعمل للحفاظ على السلام العام في أوروبا، مع هذا هي مستعدة لدعم المسيحيين في حركاتهم الانفصالية متى اقتضت الضرورة. ولتفادي صراعاتٍ جديدةٍ على الدولة العثمانية وجب الإسراع في إصلاح أوضاع البلقان، وإلّا سيكون تدخل القوى الأوروبية هو الحل الأمثل[3]. بيد أنّ سياسة روسيا لم تكن لتخفى على العثمانيين، ولا على الدول الأوروبية الأخرى، فقد كانت أطماعها في القضاء على الدولة العثمانية بتأليب الشعوب المسيحية ضدها مكشوفةً.

دعا غورتشاكوف عام 1867م لضرورة إعادة النظر في كل الإصلاحات العثمانية، وفرض إصلاحات جديدة على الدولة لصالح مسيحييها، يكون فيها المسيحي والمسلم بنفس قدر المساواة والمكانة، فإصلاحات خط همايون وإن حققت بعض الحريات للمسيحيين العثمانيين، غير أن العنصر المسلم بقي هو المهيمن، ونتيجة هذا كانت ثورات لبنان وكريت والهرسك التي لم تهدّد الدولة لوحدها، بل

---

[1]- Aksun, A G E, S 5.

[2]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 186.

[3]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 666.

استقرار أوروبا بأكمله. ما جعل تدخل الدول الأوروبية أمرٌ بالغ الأهمية لضمان حرية المسيحيين، والحفاظ على السلام العام. واقترح لذلك مشروع سياسي قائم على الحكم الذاتي لشعوب البلقان تحت وصاية أوروبية. ما رفضته الدولة العثمانية واعتبرته تدخلاً في شؤونها، كما رأت فيه بريطانيا مشروع يهدد مصالحها في المنطقة لصالح روسيا، أما فرنسا فرحبت به حتى أنّه وافق مقترحها الإصلاحي[1].

وبعد الحرب الفرنسية البروسية عام 1870م والتقارب الروسي مع كل من النمسا وبروسيا، عزمت روسيا على تغيير الشرط المتعلق بتقييد بحريتها في البحر الأسود، الذي فُرِض على روسيا في مؤتمر باريس 1856م[2] . فأبلغ رئيس الوزراء الروسي غورتشاكوف الدول الموقعة على المعاهدة أنّ روسيا لن تلتزم بعد الآن بالأحكام المتعلقة بحياد البحر الأسود، فبعد 15 سنة من المعاهدة؛ أكّدت الحرب الفرنسية البروسية أنّ السلام والحفاظ عليه مجرد وهم، ولأجل هذا الوهم تخلت روسيا عن تسليح منطقة البحر الأسود، في الوقت الذي حافظت فيه الدولة العثمانية على أسلحتها في بحر مرمرة والمضايق، كما احتفظت كل من فرنسا وبريطانيا بحق تجميع أساطيلها في البحر المتوسط. وبهذا بقيت روسيا الدولة الوحيدة المحرومة من تعزيز دفاعاتها، وفي حال ما تعرضت لأي عدوان فلن يكون لها إمكانية مواجهته، وفي هذا الوضع الدول المطلة على البحر الأسود وحدها من تحدد إن كان عليها الاحتفاظ بأسلحتها [3].

اعترضت بريطانيا بشدة على قرار روسيا، وأعلن وزير خارجيتها جرانفيل أنّ المعاهدة تندرج ضمن المواثيق الدولية، ولا يمكن فسخها دون موافقة كل الدول الموقعة عليها. بيد أنّ روسيا تشبّثت برأيها، وأعلمت الوزير البريطاني أنّ أي اعتراضٍ من الدولة العثمانية؛ سيكلفها ثورات بين الشعوب المسيحية المنضوية تحت حكمها. هذا القرار جعل بريطانيا تتفاوض مع بروسيا لحل الأزمة، فاقترح بسمارك ضرورة عقد مؤتمر، وأكّد على احترام حقوق وسيادة العثمانيين [4]. وتقرر عقد المؤتمر في لندن في 17 جانفي 1871م لمناقشة المسألة، لكنه تأجل بسبب عزم فرنسا طرح قضية الألزاس واللورين ما رفضته بروسيا، ليعقد في 1 مارس 1871م. وتم الاتفاق فيه على تسع بنود أهمّها إلغاء حياد البحر الأسود، وحق الدولة العثمانية السماح للقوات البحرية الحليفة الدخول للبحر الأسود كلّما اقتضت الحاجة[5].

لم تكتف روسيا بتغيير المواثيق الدولية لصالحها بغية إضعاف الدولة العثمانية، بل عملت على إضعافها داخلياً وتفتيتها من خلال تقوية عمل الجامعة السلافية، وتسليح أفرادها في الجبل الأسود وصربيا، وتشكيل العصابات في بلغاريا ورومانيا. كما عملت على خلق صراعات في الأناضول على الحدود العثمانية الفارسية. واعتبرت أنّها تقدم المساعدة لأجل نصرة قضية إنسانية، لا على أساس القومية

---

[1]- Ibid, Pp 685, 686.

[2]- كامل، **مصدرسابق**، ص 143.

[3]- Aksun, A G E, S, S 53.

[4]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III…**, Op.cit, P 208.

[5]- Aksun, A G E, SS 53, 54.

السلافية[1] . وهي من وراء هذا تخطط لإضعاف الدولة العثمانية، ما يسمح لها بتحقيق هدفها التاريخي؛ وهو الوصول للمضايق والتحكم فيهم.

في خضم هذه الأحداث الداخلية التي كانت تعيشها الدولة من ضعف، وثورات، وضغوط أجنبية في تسيير شؤونها وشؤون رعيتها، وأمام المستجدات الدولية التي تغيّرت على أساسها موازين القوى. كان على السلطان أن يسرّع عملية تقوية الدولة وسلطتها، من خلال تعزيز مركزيتها في الأراضي التابعة لها والتي كانت مطمع الدول الأوروبية، علاوةً على ضرورة تطوير القوات العسكرية البرية والبحرية[2]. وباعتبار أنّ الدولة العثمانية تركت لوحدها تواجه القوة الروسية، وأصبحت معظم الدول المهتمة بالمسألة الشرقية كبريطانيا والنمسا في حالة ترقبٍ. رأى السلطان والصدر الأعظم محمد نديم أنّ ربط علاقات ودية مع روسيا من شأنه أن يقلّل شراسة هذه الدولة ومخططاتها ضد العثمانيين، إلى أن تصبح الدولة العثمانية في مركزٍ يمكّنها من مجابهة كل الأخطار المحدقة بها، فاتجهت الديبلوماسية العثمانية نحو تكوين مجموعة من العلاقات الجيّدة مع مجلس الوزراء في سانت بترسبرغ؛ برئاسة الأمير غورتشاكوف الذي تعامل مع هذه المستجدات بكل مهارةٍ. وعندما زار المبعوث العثماني الإمبراطور ألكسندر استقبله هذا الأخير بحفاوةٍ كبيرةٍ. وبوصول نديم باشا لرئاسة الوزراء توطّدت هذه العلاقات أكثر، حتى أصبح السفير الروسي إغناتيف من أهم مقربيه[3].

غير أنّ هذا الأخير كان يسعى إلى حل المشاكل القائمة بما فيها قضية البوسنة والهرسك؛ عن طريق اتفاقية منفردة تعقد بين روسيا والدولة العثمانية، تكون أساساً للنفوذ الروسي في البلقان. ومن أجل ذلك سعى للاحتفاظ بعلاقات جيّدة مع الدولة العثمانية، وهدفه الحقيقي تقويضها من الداخل، كما عارض الانتفاضات التي كانت شعوب البلقان تقوم بها إذا كانت متفرقة، لأنّها تعيق الهدف الذي كان يسعى إليه[4].

لهذا وأثناء ثورة البوسنة والهرسك؛ ولما رأت روسيا أنّ الدولة العثمانية تمكنت من قمع تمردات الفلاحين ولبّت مطالبهم، كما أنّها لم ترفض اقتراحات الدولة الأوروبية، وأبدت استعداداً لتنفيذ إصلاحات في المناطق المتمردة، قامت روسيا بتكثيف جهودها لجعل الثورة تعم كل بلاد البلقان، بهدف إرباك أحوال العثمانيين من جهة، في ذات الوقت عملت على نشر الأكاذيب والإشاعات،عن المجازر التي يرتكبها المسلمون ضد المسيحيين، حتى يسهل عليها إثارة الرأي العام الأوروبي ضد الدولة العثمانية. وبهذا نجحت في جعل ثوار البوسنه والهرسك يقرّرون في 28 فيفري مواصلة ثورتهم ضد العثمانيين، زد إلى

[1]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 291.

[2]- Aksun, A G E, S 67.

[3]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III…**, Op.cit, P 218.

[4]- الشمري، ص 118.

ذلك؛ تمكنها من تحريض صربيا والجبل الأسود على دخول الحرب لمساندة السلاف المتمردين، بعدهم البلغار، لتثور معظم الشعوب البلقانية* ضد الدولة العثمانية[1].

2- العلاقات مع بريطانيا:

ظهر اهتمام إنجلترا بالدولة العثمانية وممتلكاتها باعتبارها طريق العبور إلى الهند عبر البحر المتوسط، أو خليج العرب منذ نهاية القرن الثامن عشر. إذ أولت للدولة العثمانية أهمية كبرى من الناحية التجارية، فضلاً عن أهميتها الإستراتيجية، كما سعت لاستغلالها ضد السياسات الروسية والفرنسية في الشرق. وقد اتضحت هذه السياسة في الأزمات التي مثلت حلقات المسألة الشرقية[2]. وقد قدم فؤاد باشا في وصيته السياسية التي كتبها قبل وفاته بقليل عام ،1869م في شكل نصيحة للسلطان، أفضل تفسير لمبادئ السياسة الخارجية العثمانية في تلك الفترة. فكتب فؤاد باشا أن التوسع الروسي كان متوقعًا وقال: **"لو كنت رجل دولة روسيًا، لكنت قلبت العالم رأسًا على عقب، لأستولي على إسطنبول."**. فعدائية روسيا أمراً حتمياً، مما جعل الحكومة العثمانية ملزمةً بتعزيز دفاعاتها ضد هذا التهديد الدائم، وضمان سلامتها من خلال التحالفات الرسمية فلجأت إلى بريطانيا. وكما وصفها فؤاد باشا: "الشعب الإنجليزي... سيكون دائمًا أوّل من يتحالف معنا، وسنتمسك بهذا التحالف حتى النهاية."[3].

ومع بداية مرحلة الإصلاحات والتنظيمات العثمانية، رأت فيها بريطانيا وسيلة للحفاظ على وحدة الأراضي العثمانية، ومن ثمة الوقوف في وجه الأطماع الروسية، وكان وضع بريطانيا عهد صدارة مصطفى رشيد باشا قوياً، حتى أنّ رؤيته للإصلاحات كانت من وحي بريطانيا، وبعد حرب القرم رأت نفسها الوصية على الدولة العثمانية، وأنّ شرط اندماجها في المجتمع الدولي هو تنفيذ ما جاء في فرمانات الإصلاح[4] ، لكن فرنسا وقتها بسطت نفوذها في إسطنبول، وعبر سفيرها هناك بدأت في التخطيط لإبعاد مصطفى رشيد باشا، من خلال إضعافه وتقوية منافسيه عالي باشا وفؤاد باشا الموالين لفرنسا و سياستها، إلى أن حققت هدفها وأبعد رشيد باشا عن الساحة السياسية نهائياً [5].

---

* - وقد انتهت اضطرابات البلقان هذه، بإعلان روسيا الحرب ضد الدولة العثمانية عام 1877م، التي عرفت بحرب 92، وانتهت بمعاهدة برلين عام 1878م، والتي بمقتضاها استقلت الشعوب البلقانية في شؤونها الداخلية .

[1]- كامل، مصدر سابق، ص 145.

[2]- نينل الكسندروفنا دولينا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ففي ثلاثينات واربعينات القرن التاسع عشر**، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، 1999، ص 38.

[3]- Hanioğlu, Op.cit, P 77.

[4]- مخلوف، **الدولة العثمانية من الاصلاح للحداثة...، مرجع سابق**، ص 219.

[5]- Cevdet Paşa, **MA'RÛZÂT**, A G E, S 04.

وتفقد الدولة أحد أقوى وأدهى رجالها في القرن التاسع عشر، ويضعف النفوذ البريطاني على سياسة الدولة العثمانية. مع هذا بقيت انجلترا متمسكةً بهدفها المتمثل في الإبقاء على الدولة العثمانية، والحفاظ على سلامة أراضيها، ففي 1861م وبعد الفتنة الطائفية في سوريا؛ أكّد اللورد راسل للسلطان العثماني عن جدية بريطانيا في مقاومة أي انتهاك تعسفي للحقوق، في نفس الوقت ستمنع أي غزو غير مبرّر للأراضي العثمانية من قبل أي دولةٍ أوروبيةٍ [1]. لذلك رفضت أي اقتراحٍ أوروبيٍ لإقامة حكمٍ ذاتيٍ في كريت، وحذرت الباب العالي منه، لأنّ ذلك من شأنه فتح الباب لتفككاتٍ أخرى في الولايات الأوروبية، بل أكّدت على ضرورة تطبيق إصلاحات أكثر ليبيرالية لشعوب تلك الولايات[2]

ورغم يقين انجلترا بأنّ الدولة العثمانية ستسقط لا محالة، لكن سقوطها سيشكّل خطراً على مصالحها في الشرق، لذلك كان عليها أن تؤخر قدر الإمكان هذا السقوط وبأقل الخسائر[3]. وبعد حفر قناة السويس، أصبح لإستراتيجية بريطانيا هذه وزناً أكبر، فممتلكات الدولة العثمانية باتت تشكل جسراً لوصول بريطانيا للهند براً وبحراً، وسوقاً واسعةً لبضائعها الصناعية، لهذا لم تكن تريدها دولة قوية ولا دولة مفكّكة، وفي كثيرٍ من المواقف والأزمات التي واجهتها الدولة؛ فضّلت بريطانيا الحياد وعدم التدّخل. ففي أزمة كريت صرّح السيد دربي في البرلمان عن هذا الموقف فقال: **"إنّ عدم قدرتنا على المنع لا يخولنا التدخل، لأنه سيتسبّب في انهيار الدولة العثمانية وهذا ما لا نريده"** [4] .

وبقدوم بنجامين دزرائيلي لرئاسة الوزراء البريطانية في نهاية فبراير 1868م؛ أعلن عن تأييده لسياسة الدولة العثمانية، وأنّ بريطانيا مستعدةً لدعم الإصلاحات التي يعمل لأجلها السلطان والحكومة العثمانية [5]. مع هذا ظلّ موقف بريطانيا ضعيفاً أمام التطورات التي عرفتها الدولة العثمانية، فقد بقيت تراقب تحركات روسيا وإثارتها لشعوب البلقان دون رد فعل حازم. وقد تفسر سياسة اللامبالاة هذه بطموحات بريطانيا الأوسع التي تتجاوز حوض البحر المتوسط، لتشمل امبراطوريتها في الشرق وأمن الطرق المؤدية إليها، فكانت تريد إلهاء روسيا في البلقان بدل أن تتوسع في آسيا، خاصة أن بريطانيا استولت على عدّة دول تركمانية واقتربت من طريق الحرير. إلاّ أنّ هذا المشروع اصطدم بجهود السلطان عبد العزيز، وطموحاته في إصلاح بحرية الدولة وتطويرها، وتأسيس أسطول صغير في البصرة، وتعزيز علاقاته بشيوخ المنطقة، إضافةً لقلقها من التفاف الشعوب الإسلامية حول السلطان عبد العزيز،

[1]- J. A. R. Marriott, **The Eastern Question**: An Historical Study in The Clarendon Press, Oxford, London, 1917, P 258.
[2]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III…**, Op.cit, P 136.
[3]- Aksun, A G E, SS 5, 6.
[4]- انكه لهارد، المصدر لسابق، ص 182.
[5]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 700.

وتعزيز نفوذ الخلافة الإسلامية. ويظهر هذا جلياً في الأثر الروحي للسلطان في ثورة السبايهية، أو في اعتراف حاكم شرق تركستان يعقوب خان بسلطة الخليفة عبد العزيز[1] .

كما وجد رجال الدولة البريطانيون أنّ وتيرة العثمانيين في الإصلاح كانت بطيئةً، إذ لم يفهموا تماماً المأزق الذي واجهه المصلحون العثمانيون العالقون بين الرأي العام الليبرالي في الخارج، والمقاومة العنيدة من الجماهير المسلمة في الداخل. فبدأ الضغط البريطاني لأجل الإصلاح يتخذ شكلاً سلبياً، ما أدّى إلى استياءٍ متزايدٍ لدى النخبة العثمانية [2].

وأمام تفاقم الوضع الأمني في البلقان، وتسارع نتائج أزمة الديون العثمانية، ودخول الدولة في ظرف يكاد يكون ميؤوسٍ منه، أعلنت حكومة دزرائيلي في 25 نوفمبر 1875م عن شراء أسهم مصر في قناة السويس ، وكان هذا مؤشراً على نية بريطانيا في الاستيلاء على مصر، وبداية تبني أفكاراً تمهد لتقسيم الدولة العثمانية[3]. مع هذا نجد أنّ السير بنجامين دزرائيلي رفض الموافقة على مذكرة برلين في 19 ماي 1876م، ما أحدث اضطراباًعميقاً في الخارج، وأثار عاصفةً من الانتقادات في الداخل. وأُعتُبِر هذا التصرف تحطيماً للمؤتمر الأوروبي، غير أنّ الكثير فسّر أنّ ردّة فعل دزرائيلي لم تكن لرغبة منه في الحفاظ على السلام، بقدر ما كانت تأنيباً للدول المجتمعة التي أبعدت بريطانيا ولم تُشرِكْهَا في وضع المطالب الواردة في المذكرة [4]. كما كان رداً على خطة بسمارك في تقسيم الدولة العثمانية، وحصول بريطانيا على مصر مقابل حصول روسيا على إسطنبول والمضايق، ما رأى فيه دزرائيلي تهديداً لكل منطقة الشرق وممتلكات بريطانيا في الهند[5].

وعلى إثر هذا الموقف؛ قام دزرائيلي بتحريك بعض قطع الأسطول البريطاني إلى خليج بسيكا Besika في الدردنيل، للحيلولة دون انفراد النمسا - المجر أو روسيا بأحداث البلقان، على الرغم من اعتراض العديد من أعضاء الحكومة البريطانية على تلك الخطوة، باعتبارها ستجعل الدولة العثمانية تعتمد على بريطانيا، في مجابهة الأطماع الروسية والنمساوية، وتُقحم بريطانيا في نزاع مع دول عصبة الأباطرة الثلاثة. إلّا أنّ دزرائيلي برّر ذلك العمل بسعي حكومة صاحبة الجلالة للمحافظة على بنود معاهدة باريس، التي أكّدت على عدم السماح للسفن الحربية بعبور المضائق العثمانية في أوقات السلم[6].

---

[1]- Aksun, A G E, Ss 128, 130.

[2]- Hanioğlu, Op.cit, P 84.

[3]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III…**, Op.cit, P 268.

[4]- Marriott, Op.cit, P 288.

[5]- احمد ناطق إبراهيم، **"أثر مضيقي البسفوروالدردنيل في تغيير الموقف البريطاني من الحرب الروسية العثمانية 1877-1878"**، مجلة مداد الأدب، المجلد 5، العدد 10، ص 433-488، كلية الآداب، الجامعة العراقية، 2015، ص ص 435، 436.

[6]- حمزة ملغوث البديري، **"تغلغل نفوذ امبراطورية النمسا-المجر في البلقانية 1867-1879"**، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 82، ص ص 46-94، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2022، ص56.

مع هذا كان للرأي العام البريطاني اليد الطولى في توجيه سياسة بلده الشرقية، فقد رفضت الجماهير اشتراك بلدهم في حربٍ شرقيةٍ جديدةٍ، خاصةً أنّ الخسائر التي تكبّدتها بريطانيا في حرب القرم مازالت ماثلةً في ذاكرتهم. ثم جاءت أحداث بلغاريا وما انتشر من شائعاتٍ عن مذابح ارتكبها المسلمون في حق المسيحيين. فخرجوا في احتجاجاتٍ شعبيةٍ؛ دعت إلى وضع حد لدعم حكومتهم للإدارة العثمانية خاصةً في البلقان. فكان على حكومة المحافظين اتخاذ قرارٍ يرضيهم لتجنب موقفٍ مشابهٍ لذلك الذي واجهه اللورد أبردين في عام 1855م عندما سقطت حكومته، في ظل انتقاداتٍ شعبيةٍ وسياسيةٍ واسعة النطاق بسبب حرب القرم[1].

وانتهى مجلس الوزراء البريطاني إلى أنّ حماية الدولة العثمانية من الانهيار لا يعني دخول بريطانيا في حرب ضد روسيا، والأهم أنّ حكومة دزرائيلي خلصت لفكرة أنّ حماية الدولة العثمانية وإيقاف تقدم روسيا، يتطلب وجود منطقة في الشرق تتجمع فيها القوات البريطانية؛ وكانت قبرص اختيارهم[2]. ما يعني إعطاء الضوء الأخضر لبدايةِ مرحلةٍ جديدةٍ في المسألة الشرقية، هي مرحلة تفكيك الدولة العثمانية، ليس من شعوبها المنضوية تحت حكمها، بل من طرف القوى الأوروبية، فمصالحها لم تعد مرتبطة بوجود الدولة العثمانية، ولهذه الاعتبارات رفضت بريطانيا التدخل بجيشها أمام التهديدات الروسية للدولة العثمانية عام 1876م.

3 - العلاقات مع فرنسا:

بدأت العلاقات العثمانية الفرنسية منذ العصور الذهبية للدولة، وقد نوّهت في المباحث السابقة للدور الذي لعبه الطرف الفرنسي في الإصلاحات التي اعتمدها السلاطين منذ عهد محمود الثاني. ومع ضعف الدولة العثمانية زادت مصالح فرنسا في الدولة العثمانية، كما سعت لنشر أكثر لأفكارها الحضارية في الأوساط الرسمية والشعبية العثمانية، لهذا قدمت العون العسكري والديبلوماسي للعثمانيين أثناء حرب القرم، وبعد معاهدة باريس سعت لانضمام الدولة العثمانية للأمم الأوروبية.

لهذه الاعتبارات؛ جعلت فرنسا من نفسها الوصية عن الدولة العثمانية، يحق لها التدخل في شؤونها. وإن كانت غير قادرة على التدخل المباشر، إلا أنّها استطاعت استمالة رعيلٍ من البيروقراطيين في مؤسسات الدولة لسياستها، رغم نيّتهم الخالصة لخدمة الدولة العثمانية والسير بها في طريق الإصلاح، ومارست عليهم ضغوطها [3]. وقد رأى نابليون الثالث أنّ العثمانيين المسلمون هم أكثر من يستطيع تطبيق الإصلاح، وتسيير كل القوميات الموجودة داخل الدولة، فلا السلافي يتقبل أن يحكمه

[1]- Leslie Rogne Schumacher**, A "Lasting Solution" : The Eastern Question and British Imperialism, 1875-1878**, D .PH, The Faculty of the Graduate School, Minnedota University, 2012, Pp14- 17

[2]- Ibid, P 19.

[3]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 209.

اليوناني، ولا الأرمني يتقبلهما، لهذا الغرض وجب تكوين كوادر تركية شابة تحافظ على وحدة الدولة بتطبيق الإصلاحات[1].

ولنفهم أكثر دور الوصاية الذي لعبته فرنسا؛ نذكر ما جاء في رسالة بعثها وزير خارجيتها توفينال Thovenel للجنرال دي مونتيبيلو De Montebello، مبعوث نابليون الثالث لتهنئة السلطان عبد العزيز بتولي العرش، يؤكّد توفينال أنّ حكومته تتابع بقلق الوضع في الدولة العثمانية بسبب الاضطرابات التي حدثت في سوريا، أو التي تحدث في البلقان، وعلى العثمانيين حل أسباب الخلاف بين المسلمين والمسيحيين، الأمر الذي لن يتأتى؛ إلّا من خلال الاستمرار في الإصلاحات التي تم إقرارها[2]. وهكذا نفهم أنّ فرنسا ما يهمّها هو وضع المسيحيين وحمايتهم، وتنفيذ الإصلاحات.

فوضعت عام 1865م بيان بالإصلاحات الجديدة الازم تطبيقها في الدولة العثمانية، اشتمل ستة عشر بنداً معظمها مرتبطة بالجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، إضافة لإصلاح التعليم وتطويره، وأبلغت الدول الأوروبية الدولة العثمانية بهذه الإصلاحات عام 1867م لتباشر في تنفيذها، ومع أنّ هذه المطالب بقيت معظمها حبراً على ورق آنذاك، لكنها كانت قاعدةً لإصلاحاتٍ لاحقةٍ، وأهم ما أسفرت عليه حينها؛ تشييد مدرسة غلطة سراي، تحت إشراف وقوانين فرنسية [3]. وقد حرصت فرنسا على أن تكون لغة التدريس فيها باللغة الفرنسية، الغرض من كل هذا تكوين نخبة من الشباب الموجه للوظائف العليا؛ مرتبط ثقافياً وحضارياً بفرنسا، وقد رأت روسيا في هذا الإجراء ابتلاع فكري وثقافي فرنسي للدولة العثمانية [4]

وحتى وقت ما فكّر العثمانيون في إصلاح القوانين المدنية؛ كان Le code civil الفرنسي هو أوّل ما فكّروا في الاقتداء به وترجمته لولا اعتراض العلماء. مع هذا كان قانون العقوبات، وقوانين الإجراءات الجزائية والمدنية، وقوانين التجارة البرية والبحرية، وقانون الولايات، كلّها مستوحاةٍ أو ترجمةٍ لمثيلاتها الفرنسية [5]. كما أنّ وجود كل من فؤاد باشا وعالي باشا على رأس صناعة قرار الدولة زاد من النفوذ الفرنسي. فقد راهنت الحكومة الفرنسية على أنّ بقاء الدولة العثمانية، ونجاح إصلاحاتها، ووصولها لمستوى دولة أوروبية ممكن، لكن على فرنسا أن تلعب دوراً خاصاً، فسعت بكل الطرق والوسائل لتفعيل دور الوصاية، والتدخل في كل قرارات العثمانيين التي لا تخدم المصالح الفرنسية. فقد حاول وزير الخارجية الفرنسي دوروي دي لويس وممثله السفير موستييه عام1865م؛ ثني الصدر الأعظم فؤاد باشا

[1]- انكه لهارد، مصدر سابق ، ص 180.

[2]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 624.

[3]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 212.

[4]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 695.

[5]- حامد، مرجع سابق، ص 69.

عن إعطاء امتياز إعادة هيكلة الدين الداخلي العثماني للمؤسسات المالية الإنجليزية، لكنّهما فشلا في ذلك [1].

والواضح أنّ تعاون فرنسا وودّها لم يكن خالصاً للدولة العثمانية بقدر مصالحها، ففي السنوات الأولى لعهد عبد العزيز وبالضبط عام 1864م، قرر عالي باشا وفؤاد باشا القضاء على التمردات التي تحصل في مناطق قوزان وما جاورها، وهي مناطق تقع في جنوب شرق الأناضول، تقطنها القبائل التركمانية، والأكراد، والأرمن، ثم الشركس الذين استقروا هناك بعد حرب القرم، لذلك كانت خليط بين مسلمين ومسيحيين. وعادة ما كانت العشائر المناوئة للسلطة تهجم عل السكان وتبطش بكل من يخرج عن سيطرتها، وهذا ما فعلته بالأرمن المقيمين في زيتون أحد أقضية مرعش، ورغم أنّ الغلبة كانت للأرمن، غير أنّ بعض أرمن إسطنبول حملوا صور أربعة زعماء من المقتولين في تلك الأحداث للسفارة الفرنسية. وعندما توجه جميل باشا السفير العثماني في باريس لوزارة الخارجية هناك عُرِضت عليه الصور، وصرّح الوزير أنّ فرنسا غير راضية عن مقتل الأرمن، وأعلن عن حمايتها لهم [2].

كما أنّ مراسلات السفير البريطاني في إسطنبول اللورد ليونز Lyons ؛ في رسالة كتبها لوزير الخارجية البريطاني اللورد ستانلي عقب ثورة جزيرة كريت، يشير إلى أنّ فرنسا كانت تريد ضم الجزيرة لليونان، الأمر الذي عارضته بشدة بريطانيا، وجعلت سفيرها في باريس اللورد كولي يحتج ضد سياسة مورسييه، ويصفها بالمتهورة [3].

لكن بوفاة عالي باشا بدأت الدولة تنتفض ضدّ هذا النفوذ، مستغلةً في ذلك الحرب الفرنسية البروسية، فباستسلام سيدان 5 سبتمبر 1870م، طويت أخر صفحة للإمبراطورية الفرنسية الثانية، وباستدعاء السفير بوريه انتهت كل الجهود الفرنسة المبذولة للإصلاح وتحديث الدول العثمانية، ومن ثمة الاختراق الفعال للثقافة والحضارة الفرنسية. فالحكومة الفرنسية الجديدة التي سلمت حقيبة الخارجية لجول فافر، لم تستطع مواصلة سياسة الهيبة والوصاية الإصلاحية التي كانت متبعة عهد نابليون الثالث[4].

وفي ظل الدور الجديد الذي باتت تلعبه فرنسا، ولأجل مجابهة تحالف الأباطرة الثلاث وأطماعهم في البلقان، عملت جاهدةً للحفاظ على ما جاء في مؤتمر باريس، وحل كل ما يتعلق بالمسألة الشرقية من خلال حث الدولة العثمانية على المضي في الإصلاح، والتمكين للرعايا المسيحيين بدور أكثر فعالية في الدولة. لهذا نجدها في أزمة البوسنة والهرسك؛ ولإيقاف الجموح النمساوي الروسي في المنطقة، اقترحت ضرورة تكوين وفد من قناصل الدول الأوربية، وإرساله إلى الهرسك فيعاين الوضع ويقابل المندوب

[1]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 652, P 655.

[2]- مخلوف، **تحولات الفكروالسياسة...**، مرجع سابق، ص 238.

[3]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 652, P 692.

[4]- Ibid, P 742.

السامي العثماني. وهذا ما وافقت عليه الدولة العثمانية، وأرسلت سرور باشا لموستار ليقابل الوفد ورؤساء التمرد، رغم أن اللقاء لم يسفر سوى على تدخل أوروبي في سياسة الدولة [1].

4-العلاقات مع النمسا:

ظلت النمسا لفترة طويلة متحفظةً من فكرة تقسيم الدولة العثمانية، وذلك خوفاً من انتقال حمى القومية السلافية التي تحركها روسيا، إلى السلاف الخاضعين لها[2]. مع هذا ظلت دائماً تدعم أي قوة معادية للدولة العثمانية، وتكون طرفاً في التحالف ضدها، وتتحين الفرص لإضعافها. وقد كانت روسيا أهم حليفٍ لها في هذه العداوة. إذ يقول المؤرخ السوفييتي بوكروفسكي في هذا السياق؛ أنّ التحالف مع النمسا من الأمور التقليدية للدبلوماسية الروسية، منذ النصف الأوّل من القرن الثامن عشر. فللإمبراطوريتين عدوٌ مشتركٌ يترصدهما على ضفاف نهر الدانوب، وفي الوقت نفسه؛ كانتا تتنافسان فيما بينهما على شبه جزيرة البلقان، فلم تكن إحداهما لتخطو خطوة واحدة دون أن تبلغ بها الأخرى. كلتا الإمبراطوريتين سعتا للسير جنباً إلى جنبٍ؛ لا ليؤازرا بعضهما البعض وإنّما لتقتفي كل منهما أثر الأخرى. كان تعاظم قوة روسيا يعني ضعف النمسا والعكس صحيح. فالحليفتان تخشيان لو أنّ إحداهما نجحت في استغلال الأخرى لتحقيق مطامعها من جانبٍ واحدٍ، وقد اتخذت روسيا من تحالفها مع النمسا درعاً لمقاومة النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة [3].

كما نجد أنّ النمسا عارضت التنظيمات، فقد صرّح رئيس وزرائها مترنيخ في برقية لسفيره باسطنبول، أنّ الدولة غير مستعدةٍ للقوانين الجديدة لأنّها مفروضة من القوى الأجنبية، والوضع الأنسب للدولة هو الوضع القديم[4]. في هذه الفترة لعبت النمسا على ورقة البلقان في المناطق التي ينتشر فيها السلاف الكاثوليك كالجبل الأسود، والبوسنة والهرسك، ففي عام 1861م تقرّبت النمسا من زعماء الجبل الأسود ومنحتهم نوعاً من الحماية، ثم بدأت في المساومة بالوضع، فسعت السفارة النمساوية لتبرير حقوق الفلاحين البوسنيين وإضعاف السلطة العثمانية، من خلال حث الدولة على تأجيل استيفاء حقوق الملاك إلى أن تُصدِرَ قانوناً ينظم الأراضي الإقطاعية. الأمر الذي أثار غضب ملاك الأراضي المسلمين المتضرّرين من ضياع أراضيهم. قابلتها السلطة بإرسال قوات عسكرية لقمع البوسنيين، وهذا من شأنه تسهيل أمر احتلالها من النمسا مستقبلاً [5]. كما كانت قد اتفقت مع فرنسا

[1]- حرب، البوسنة والهرسك...، مرجع سابق، ص 67.

[2]- نادية مصطفى، مرجع سابق، ص 169.

[3]- دولينا، مرجع سابق، ص 38.

[4]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 48.

[5]- Cevdet Paşa, **MA'RÛZÂT**, A G E, S 66.

على تكوين حاجزٍ في المقاطعات الدانوبية من خلال تشجيع انتشار الكاثوليكية بين سكانها، ما سيترك للنمسا حرية العمل في هذه المقاطعات بعيداً عن منافسة روسيا [1].

ولما اشتد عصيان الجبل الأسود؛ زادت الأعباء على سكان البوسنة خاصة في منطقة ليبوشكة؛ حيث كانت السلطات العثمانية تصادر دوابهم لنقل العتاد الحربي دون أي مقابل مادي، ما جعل سكان الجزء الواقع من المدينة على الحدود النمساوية يعلنون تبعيتهم للنمسا، وامتنعوا عن دفع الرسوم الجمركية[2]. بيد أنّ جهود الدولة العثمانية التي اتخذتها عام 1864م في هذه المناطق، وإقناع سكانها بالانضمام للقوات العثمانية للدفاع عن حدودهم ضد متمردي الجبل الأسود، أدّى إلى استتاب الأمن نسبياً. الأمر الذي أزعج النمسا وعملت على ثني البوسنيين عن انضمامهم للجيش، وتحريضهم بدعوى أنّ الدولة العثمانية تمر بأزمة مالية ولا يمكنها دفع أجورهم[3] .

وكثيراً من مواقف فيينا وافقت الرؤية الروسية، فأثناء ثورة كريت؛ نادى وزير الخارجية النمساوي لتسار فون بيوست Beust بضرورة إعادة النظر في قرارات مؤتمر باريس، ورفع القيود عن روسيا لتتمكن من لعب دورها كقوة اقليمية وأوروبية، في نفس الوقت؛ التشديد على الدولة العثمانية بضرورة تطبيق اصلاحات أوسع للشعوب المسيحية، مع تأكيد مبدأ القوميات، وإبعادها عن أي مؤتمر أوروبي يعقد لحل مشاكل ممتلكاتها في البلقان، مع ضرورة إشراك كل الدول الأوروبية فيه، ما رفضته بقية الدول الأوروبية[4]. ومع أنّ اقتراحات بيوست رفضت غير أنّها أكّدت النظرة الدونية للنمسا اتجاه الدولة العثمانية، باعتبارها غير قادرة على اتخاذ قرارٍ صائبٍ، وعلى الدول الأوروبية القيام بتحديد ما هو الأفضل لها. في ذات الوقت كرست النمسا مبدأ القوميات لإثارة القومية السلافية في البوسنة والهرسك، ومن ثم ضمّها لأراضيها.

وبعد إبرام تحالف الأباطرة الثلاث في سبتمبر عام 1872م أصبحت الرؤية النمساوية مطابقة لمثيلتها الروسية، فلم يعد مصير الدولة العثمانية يشكل أية أهمية لها، وأضحى انحلالها وتفككها أمراً لا مفر منه، واقتسام ممتلكات السلطان العثماني في البلقان أضحى من ضروريات حفظ السلام في أوروبا[5]. خاصة أنّ رئيس الوزراء النمساوي أندراسي ذو الأصل المجري؛ كانت لديه رغبة في البحث عن توسيع الأراضي على ضفاف الدانوب كتعويض عن تقلص النفوذ النمساوي في ألمانيا، وأكد أنّ بلده لن تستمر في لعب دور الشرطي في الدانوب لصالح الدولة العثمانية، فاتفق مع غورتشاكوف على ضرورة التدخل في المقاطعات عثمانية المسيحية متى ما اقتضت الضرورة، للدفاع عن حقوق السكان. مع هذا بقيت

---

[1]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III…,** Op.cit, P155.

[2]- مخلوف، **تحولات الفكروالسياسة...**، مرجع سابق، ص 179.

[3]- Cevdet Paşa, MA'RÛZÂT, A G E, S 94.

[4]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 668.

[5]- البديري، **مرجع سابق**، ص 52.

النمسا دائما حذرة من أي اضطرابٍ في المناطق الدانوبية أو البلقانية، لأن هذا سيؤثر حتما على استقرارها، عكس روسيا التي كانت تغتنم تلك الاضطرابات لتحقيق مصالحها [1].

ومن خلال المذكرة التي اقترحها أندراسي في ديسمبر 1875م وما جاء في بنودها التي ذكرناها آنفاً، يتضح أنّ فيينا لم تكن لها نيّةً قط في تحسين أحوال مسيحيي البوسنة والهرسك، لأنّ ذلك سيؤدي إلى تهدئة الوضع وهذا لغير صالح النمسا والمجر، فالهدوء والسلام من شأنه أن يحول دون حدوث أي تدخل لبلاده في شؤون البلقان. وأنّ تلك المذكرة إنما أُريد منها جعل النمسا – المجر الحامي والمدافع عن حقوق المسيحيين، تمهيداً لضمها في أقرب فرصة، لاسيما أنّ الدول الأوروبية اتهمت الإمبراطور فرانسوا جوزيف بأن بلاده كانت هي السبب وراء اندلاع تلك الثورة، على أثر قيامه بزيارة منطقة دلماسيا في ربيع العام نفسه[2].

وقد رفض مجلس الوزراء في فيينا الإصلاحات التي اقترحها الصدر الأعظم محمود نديم باشا، بحجة أن العثمانيين لم يلتزموا بقبول عددٍ لا بأس به من المسيحيين في المناصب الإدارية، لأنّ الكونت كان يطمع لإقناع حلفائه باحتلال المقاطعات المتمردة من قبل النمسا، على نفس النحو الذي تم به احتلال لبنان في السابق من قبل فرنسا، الفكرة التي رفضها إغناتيف جملةً وتفصيلاً [3]. وبعد أن رفضت معظم الدول الأوروبية منها بريطانيا لمذكرة برلين، سعى أندراسي للتقرب من بريطانيا ليحول دون التدخل الروسي في البلقان، من خلال التعاون للوصول لحل مرضي لجميع الأطراف، ما جعل روسيا تفقد ثقتها في النمسا الأمر الذي سيتضح أكثر في حرب 92 [4].

5- العلاقات مع ألمانيا:

نشأت العلاقات الألمانية العثمانية بشكلٍ رسمي بوصول بسمارك لرئاسة الوزارة البروسية عام 1862م، وكان هدفه أن يكون لبروسيا دوراً فعالاً وبارزاً، ليس في التحالف الجرماني وحسب، بل في كل أوروبا، مستغلاً تراجع هيبة نابليون الثالث. مع هذا كانت سياسته اتجاه الدولة العثمانية حيادية، أو كما أسماها هو حسن النية دون مصالح[5]. غير أنّ انتصار بروسيا على النمسا في معركة سادوا 3 جوان 1866م*، جعلها تتبوأ مكانةً جديدةً كقوةٍ ناشئةٍ في أوروبا، عندها عزم بسمارك على رسم سياسة

[1]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III…,** Op.cit, P 219, P 227.

[2]- البديري، مرجع سابق، ص 53.

[3]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III…,** Op.cit, P 266.

[4]- البديري، مرجع سابق، ص 56.

[5]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III...,** Op.cit, Pp 112-114.

* **معركة سادوا 3 جوان 1866م:** معركة حسمت الحرب التي قادتها بروسيا ضد النمسا وضد أطماعها في مقاطعتي الشلوزفيغ والهلوشتاين، أعقبت معاهدة جاسيين التي نصت على ان تدير بروسيا المقاطعة الاولي والنمسا المقاطعة الثانية، وبعد أن عقدت بروسيا معاهدات صداقة مع روسيا وفرنسا وإيطاليا أعلنت الحرب على النمسا وبعد سبعة اسابيع تمكنت من هزيمة الجيوش النمساوية في=

أساسها تغيير نظام التحالفات الأوروبية، القائم منذ معاهدة باريس، وقد راهن على روسيا لتغيير موازين القوى الأوروبية، حيث رأى أنّ البنود المفروضة في حقها بنوداً مجحفة، قيّدت حريتها في البحر الأسود ويجب تعديلها، وعليه قامت الديبلوماسية الألمانية وسياستها اتجاه الدولة العثمانية[1]. فدعي بسمارك غورتشاكوف للمطالبة بمراجعة البنود المسلطة على روسيا، من خلال عقد مؤتمر أوروبي مستقبلي، غير أنّ غورتشاكوف تفطن لنوايا بسمارك، واختار مواصلة روسيا سياستها التقليدية، في إضعاف الدولة العثمانية بتأليب سكانها المسيحيين[2].

وعند ظهور ثورة كريت اغتنمها مثل غيره من القادة الأوروبيين، فراسل في 16 جانفي سفرائه في كل من لندن، باريس، سانت بيترسبورغ، فيينا، فلورنسا، ليعلن استعداد بروسيا للسير في نفس النسق الذي تتخذه القوى الأوروبية الأخرى، ليس لأجل المساهمة في حل الوضع العثماني وتهدئة الوضع في كريت، بل لتحقيق مكاسب في اطار التوازن الأوروبي، والتعويض عن طموحات ألمانيا في الراين، إضافة لتوجيه النمسا نحو البلقان بدلاً من المقاطعات الألمانية الجنوبية، وتسوية الخلافات مع بقية الدول لا سيما فرنسا، لذلك أيّد بسمارك اقتراحات فرنسا في منح الحكم الذاتي لكريت أو ضمها لليونان [3].

ومن الأعمال التي حاولت فيها بروسيا إظهار حسن نيتها؛ بعد احتجاج الدولة العثمانية ضد سياستها المساندة لروسيا، تدخّلها في حل الازمة الديبلوماسية المتصاعدة بين الباب العالي واليونان التي اقتربت من حربٍ محققةٍ، بالدعوة لإقامة مؤتمر بباريس في جانفي من عام 1869م، ملزمةً سفرائها أن يكون هدف المؤتمر الحفاظ على الوضع الراهن. لذلك ضغطت بروسيا على اليونان ومن خلفها روسيا، للتوقف عن الشكوى ضد الباب العالي ودعمها للمتمردين. هذه النتيجة جعلت الدولة العثمانية تنظر بعين الرضا لبروسيا، فتم بعد هذا المؤتمر دعوة الأمير البروسي لزيارة إسطنبول، وحضور افتتاح قناة السويس، وإن لم يأت الأمير وليلهم الأوّل بنفسه لكنه أرسل ولي عهده الأمير فريديرك وليلهم في بداية نوفمبر؛ حيث زار إسطنبول، ثم بيت المقدس، وأكرمه السلطان بإهداء مملكة بروسيا كنيسة القديسة سانت ماري الكبرى، ما أثار حفيظة كل من فرنسا، النمسا، وروسيا [4].

موقعة سادوا وانتهت الحرب بضم مقاطعتي الشلوزفيغ والهولوشتاين لبروسيا، وإخراج النمسا من الاتحاد الألماني . للمزيد انظر: النائب، **مرجع سابق**، ص 26

[1]- عمر عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ط 01، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 204.

[2]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III…**, Op.cit, Pp 125, 127.

[3]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III…**, Op.cit, Pp 131, 132.

[4]- Ibid**,** Pp 160, 165.

كان لانتصار بروسيا على فرنسا وتحقيقها الوحدة الألمانية الفضل في فتح عهد جديد من العلاقات الأوروبية، فعزّز يسمارك عزل فرنسا بإبعادها عن حليفتيها التقليديتين روسيا، والنمسا. في نفس الوقت استغلّ غياب بريطانيا نتيجة سياسية الحياد التي اتبعها جلادستون، فوجه ديبلوماسيته نحو الشرق[1]. واستطاع أن يحمي الأرمن البروتستانت ويساعدهم في الحصول على بطريركية في إسطنبول، رغم اعتراض البابا في روما، وجاءت الموافقة العثمانية بعد صفقة أسلحة عقدتها الدولتين، ليحصل العثمانيين على مدافع كروب[2] .

إلّا أنّ تمرد البوسنة؛ وما صاحبه من اتفاقيات سرية وأخرى علنية، والتنافس الأوروبي الديبلوماسي لمد النفوذ والسيطرة على أصحاب القرار العثمانيين، ثم الإخفاقات العسكرية التي منيت بها الجيوش العثمانية، وما صاحبها من أزمة اقتصادية، جعل ألمانيا تتحول لأكبر دولة تحدّد مصير الدولة العثمانية من خلال مؤتمر برلين 1878م*.

المطلب الثاني- رحلة السلطان عبد العزيز لأوروبا واكتشاف الآخر:

أدرك السلطان عبد العزيز المخاطر الخارجية التي تواجه الدولة العثمانية، وصعوبة أن تسترجع قوتها أو مكانتها العالمية، أو إقناع القوى الغربية بأهمية الدولة في التوازنات الدولية. كما أيقن ضرورة التواصل مع العالم الخارجي لتكون الدولة طرفاً في الأحداث الدولية [3]. في نفس الوقت؛ كان عليه أن يغير النظرة الدونية تجاه الدولة العثمانية، خاصةً بعد عدم تطبيق الإصلاحات بالطريقة التي يريدها الأوروبيون، ويثبت أنّها دولة حديثة تقدمية تعمل جاهدةً لتحقيق ذلك. إضافة لتواصل الأزمات الداخلية كمشكلة الصرب، وثورة كريت، وتنامي التدخلات الروسية، ودعمها للشعوب السلافية، وحملها على التمرد. فكانت الرحلة السبيل الوحيد للحصول على دعم بريطانيا وفرنسا لمواجهة هذه الأزمات، خاصة أنّ قيصر روسيا ألكسندر الثاني قد زار باريس وقتها [4].

---

[1]- عمر، القوزي، مرجع سابق، ص 205.

[2]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III..,** Op.cit, P 237.

*-**مؤتمر برلين 1878م**: هو المؤتمر الذي أعقب الحرب العثمانية الروسية عام 1877م،عقد لإعادة تسوية بنود معاهدة سان ستيفانو، فسلمت البوسنة و الهرسك لإدارة النمسا، وأنشئت دولة بلغاريا. للمزيد انظر فيشر، مرجع سابق، ص 371.

[3]- مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى لحداثة**...، مرجع سابق، ص 220.

[4]- صائب بك، مصدر سابق، ص 48.

اغتنم الباب العالي فرصة الدعوة التي وجهها نابليون بونابرت للسلطان عبد العزيز، لزيارة فرنسا بمناسبة معرض باريس عام 1867م [1]. وقد رفض السلطان الذهاب أوّل ما استلم الدعوة من السفير الفرنسي في إسطنبول، واعتبرها منقصة في حقه وحق أجداده؛ باعتباره خليفة المسلمين، واعتذر عن السفر. بيد أنّ عالي باشا وفؤاد باشا ارتأيا أن هذه الزيارة فرصة لتغيير نظرة أوروبا للدولة العثمانية وحاكمها، وتعزّز العلاقة بين الطرفين، وبعدها بفترة؛ استلم السلطان دعوة من السفير البريطاني لزيارة لندن [2]. وقد اكتسبت الرحلة أهميتها وشهرتها خاصةً لدى الغرب؛ من أنّها أوّل زيارة لحاكم المسلمين وخليفتهم لأرض أوروبية ليس غازياً وقائداً للجيش، وإنّما زيارةً سلميةً توطّد أواصر العلاقات بين الشرق والغرب، وقد وصفها الغربيين على أنها الانتصار النهائي للحضارة الحديثة، وكسر لآخر عقبات الماضي[3].

1- مسار الرحلة:

"بعد ساعاتٍ قليلةٍ، ستدوي مدافع البوسفور، وستُعلن أصداؤها على ضفتي المضيق لأوروبا وآسيا، عن حدث عظيم يلوح في الأفق، وعن بداية حقبةٍ جديدةٍ في تاريخ تركيا. ففي ظهيرة هذا اليوم، سيصعد السلطان على متن اليخت الإمبراطوري سلطانه، متوجهاً إلى مرسيليا، ومنها إلى ذلك الخان الكبير للملوك والشعوب المُسمى باريس..." كانت هذه الكلمات التي أعلنت فيها صحيفة عثمانية في 21 جوان1867م، عن بداية رحلة السلطان عبد العزيز إلى أوروبا. والتي استمرت حتى 7 أوت 1867م[4].

غادر السلطان إسطنبول عن طريق البحر يوم 21 جوان 1867م، مصطحباً معه ابنه يوسف عز الدين ووريثا العرش الأميرين مراد وعبد الحميد*، بمعية الوزير فؤاد باشا. كما رافقته سفن فرنسية وأخرى بريطانية، ووصل تولون في الثلاثين من نفس الشهر، وكان قد مر بسواحل نابولي، بعدها استقل القطار من تولون إلى باريس؛ حيث خصص أحد عشر يوم لزيارة المعرض العالمي هناك، وإجراء محادثاتٍ سياسيةٍ مع نابليون الثالث. وقد كانت أزمة جزيرة كريت الأولى على جدول الأعمال[5]. تم تنظيم حفل

[1]- Nejdet Gök, **"Mütercim Halimi Efendi'nin Notları Çerçevesinde Sultan Abdülaziz'in Avrupa Seyahati ve Sonuçları"**, SS 165-188, in The Pursuit of History Intrnational Periodical For History and Social Research,Issue 07, Year 2012, S 172.

[2]- Aksun, A G E, S 25.

[3]- E. Mignot, **Le Sultan Abdul-Azis a Paris**, IMP. L. Povpart-Davyl, Paris,1867, P 02.

[4]- Aylin koçnunyan, "**Les Voyages du Sultan Abdülaziz et Leurs Répercussion Intérieures"**, P 569-591, in Le gouvernement en déplacement : pouvoir et mobilité de l'Antiquité à nos jours, éd : Sylvain Destephen, François Chausson, Presses Universitaires de Rennes, France, 2019, P 569.

*- يرى بعض معاصري الأحداث منهم صائب بك، أنّ السلطان عبد العزيز اصطحب الأميرين وليا العهد مراد وعبد الحميد معه،و في جميع أسفاره الخارجية خوفا من مغبة انقلاب أحد الأميرين عليه، ورأى أنّ أأمن إجراء هو أن يسافرا معه فيكونان تحت أعينه.

[5]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 700.

استقبال السلطان وحاشيته، في القصر المعروف باسم **قصر الكريستال**؛ حيث تم تكريمهم بتوزيع الميداليات الشرفية؛ إذ منحوا أعلى الميداليات[1]. وأثناء الحفل نالت قضية كريت حقّها من النقاش، خاصةً وأنّ أحداثها كانت مستمرة، واقترح نابليون أنّ أحسن حلٍ هو تسليم الجزيرة لليونان، فاستشاط السلطان غضباً وكان جوابه **" لآخر نفس عثماني ولآخر زورق بحري، لن يسلم العثمانيون الجزيرة، التي عجن ترابها بدم أجدادنا."**[2].

انتقل السلطان بعدها من باريس نحو إنجلترا بعد أن قطع بحر المانش، وخصص لها أيضاً أحد عشر يوم بهدف إنشاء التوازن اللازم بين البلدين الصديقين ولكن المتنافسين. وهناك تلقى ولي العهد مراد تجاوباً وتعاطفاً كبيرين من الماسونيين، خاصة ولي العهد البريطاني ادوارد، باعتبار الأمير ينتمي للمجمع الماسوني الإنجليزي بالشرق. حتى أنّه أراد الزواج من إحدى الأميرات البريطانيات*، الفكرة التي رفضها السلطان[3].

وفي طريق العودة نجحت الدبلوماسية النمساوية في ثني السلطان عن زيارة برلين، مكتفياً بزيارة العواصم الثلاث الكبرى "الصديقة"، باريس، لندن، وفيينا. مع هذا التقى مع الملك وليلهم الأوّل في كوبلنز في 24 من جوان، وتناولا الغداء معا؛ وباعتبار أن لا مصالح سياسية لبروسيا في الدولة العثمانية، اكتفى الملك بالتطرق لقضية المسيحيين، والإصلاحات التي يجب أن تعتمدها الدولة اتجاههم، وكان على السلطان أن يقدم له وعوداً لإنجازها[4]. بعدها استخدم عبد العزيز السكك الحديدية الأوروبية، مروراً ببروكسل وكوبلنز وفيينا وبودابست. سمح له هذا المسار للسلطان الحصول على فكرة شاملة عن الطرق الرئيسية، والمراكز الحضرية الأكثر تقدماً في أوروبا[5]. وعند محطة السلطان في بروسيا، نظّمت على شرفه عروضاً عسكرية، وقتها أكّد على الفرق الشاسع بين الجيش البروسي والجيش الفرنسي، وتنبأ بانتصار بروسيا في حربها ضد فرنسا[6].

---

[1]- Gök, A G E, S 175.

[2]- Aksun, A G E, S 20.

*- يوعز بعض المؤرخين؛ أنّ رفض السلطان عبد العزيز ارتباط الأمير مراد بأميرة بريطانية، سببه خوف السلطان من تزايد شأن وقوة الأمير مراد في حال مصاهرته الأسرة الملكية البريطانية، خاصة وأنّ مخطّط انقلاب كان على وشك الحدوث أول ما ارتقى السلطان عبد العزيز الحكم، حين طلب والدة الأمير مراد مساعدة السفراء الأجانب ليرتقى ولدها الحكم بدل عمه.

[3]- Aksun, A G E, S 23.

[4]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III…,** Op.cit, P 143.

[5]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 700.

[6]- Aksun, A G E, S 24.

2- آثار الرحلة ونتائجها على الدولة العثمانية:

كان على السلطان الإلمام بأكبر قدرٍ ممكنٍ من مظاهر الحضارة الغربية؛ التي سيحدّد على أساسها بعض القرارات الرئيسية لسياسته الإصلاحية، والليبرالية للتحديث، فعاد وهو أكثر تقبلاً لمظاهر التمدن الأوروبية. فحال عودته نشر كتابًا بعنوان **خط همايون** يذكر فيه ملاحظاته عن الرحلة، وتطرّق إلى الرخاء والحضارة التي رآها في أوروبا، وإن كان بعضها قد جسّد في الدولة العثمانية، لكنه سيعمل على تكثيفها، خاصةً في مجال التعليم والعلوم، وتوسيع الطرق، وتنظيم القوات البحرية والبرية، وتعزيز المالية. وهذا لضمان تنمية وأمن البلاد ورفاهية وسعادة الرعايا [1]. وفور عودته أنشأ متحفا لجمع الآثار التي عثرت عليها بعثات التنقيب الأوروبية في الأناضول، على غرار ما يجري في أوروبا، كما أضحى يزور مسرح نعوم في منطقة بيوغلو برفقة الوزراء، إضافة لاستقباله ملوك وأباطرة أوروبا [2].

أما سياسياً وديبلوماسياً؛ فاستطاعت الزيارة كسب تأييد الدول الأوروبية لصالح الدولة العثمانية، في حربها ضد متمردي كريت؛ إذ غيّرت موقف فرنسا ضد الأزمة، واستطاعت حلّها بعد مجموعة من الإصلاحات والإجراءات المتخذة في الجزيرة[3]. علاوةً على النتائج السياسية؛ الرحلة لم تخلو من أبعاد اقتصادية، فقد حصلت الدولة العثمانية بعد الرحلة على قرض جديد بلغ ثلاثة وخمسين مليون فرنك. وكانت بعض الصحف الفرنسية قد أشارت إلى الغرض الاقتصادي للرحلة، ولو أنّها أكّدت أن الديون قصيرة الأجل، وتجديد آجال الاستحقاق بفوائد مرتفعة، بعيد كل البعد عن إنقاذ المالية العثمانية، بل تزيد من المخاطر وقد تنتهي بالإفلاس والدمار[4].

بينما كانت لهذه الزيارة أهمية للدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا؛ فوقتها كانت هذه الدول تحتل أراضي إسلامية كبيرة، وكانت تريد إقناع المسلمين أنّهم على علاقةٍ جيدةٍ بخليفة المسلمين وزعيمهم الروحي، وبالتالي تستطيع شرعنة احتلالها، والقضاء على ثورات هذه الشعوب. إضافةً إلى رغبة نابليون الثالث في تعظيم فترة حكمه، وأن ينسب لنفسه شرف جلب حاكم المسلمين لأوروبا، ليس غازياً على

[1]- Nihat Karaer, **"Sultan Abdülaziz'in Avrupa Seyahatı Ile Osmanlı Ve Batı Kamuoyundakı Yankları"**, Doktora Tezi, Ankara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Tarih (Yanınçağ) Anabalim Dalı, Ankara 2003, Ss 162, 163.

[2]- مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة...**، مرجع سابق، ص ص 220، 221..

[3]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 701

[4]- Karaer, A G E, Ss 158, 159.

غرار أجداده بل سائحاً، كما رأت الأوساط الفكرية الأوروبية أنّ هذه الرحلة من شأنها أن تسهل حل مشاكل المسألة الشرقية المعقدة، من خلال تحقيق التسامح المتبادل والمصالحة بين الأديان[1].

مع كل الأصداء الإيجابية التي صنعتها الرحلة، إلّا أنّها أزعجت لاعباً مهماً في التوازنات الأوروبية، هو روسيا التي عبّرت عن استيائها من رحلة السلطان إلى أوروبا، وفي مقال نشر في صحيفة موسكو بتاريخ 19 جوان 1867م، أظهر القلق الذي أصاب الحكومة الروسية؛ عندما رأت أنّ السياسة العثمانية كانت ناجحة في المسار الذي اتبعته. فجاء فيه ذكر أهمية رحلة السلطان إلى باريس ولندن وتوقيتها، فقد قام السلطان بهذه الرحلة في وقت حرج للغاية ودولته في وضعٍ مريبٍ. ولا شك أنّ الخليفة لم يكن يعرف نوع الخطط التي سيضعها في هذه الرحلة، إلا أنّ غرضه من هذه الرحلة كان إظهار نفوذ السلطان وهيبته المفقودة، والعلاقات القوية التي تربطه بالدول الأوروبية. والأهم من كل هذا؛ الدعم الذي سيحصل عليه من هذه القوى التي هي على خلافٍ دائمٍ مع روسيا بشأن القضية الشرقية[2]. بيد أنّ هذه الرحلة فشلت في تحقيق أهم الأهداف المرجوة؛ المتمثلة في كبح جماح روسيا، وإبعادها عن منطقة البلقان، وذلك بسبب التطورات والتوازنات المفاجئة التي عرفتها أوروبا، وبوادر الحرب الفرنسية البروسية التي ستقلب كل موازين القوى خاصة بالنسبة للمسألة الشرقية[3].

المطلب الثالث - موقف الدولة العثمانية من السياسات الأوروبية:

شكّلت الاضطرابات التي هزت الدولة العثمانية خاصةً تلك المتعلقة بتمرد المسيحيين، ذرائع تتخذها الدول الأوروبية للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، بدءاً بالنصائح الغير نافعة، إلى التدخلات الديبلوماسية المختلفة، وصولاً للتهديد باستخدام القوة. هذه الأحداث مارست نوع من الضغط على السياسة العثمانية داخلياً، من خلال تلك الإصلاحات التي انتهجتها، وكانت تهدف في الغالب لسد الأبواب أمام هذه التدخلات، أكثر من إصلاح المجتمع العثماني. في ذات الوقت؛ ساهمت في بلورة وعيٍ بالمصالح الوطنية العثمانية، وشعورٍ بالقوة والمساواة، تجلّت معالمها في مسار الديبلوماسية العثمانية.التي قاومت الأطماع الأوربية، وسعت لتحقيق أهدافٍ سياسيةٍ عجزت عن تحقيقها عسكرياً، وقد وصف السفير الفرنسي بوريه هذه الديبلوماسية ب "**مقاومة لطيفة، لكنها لا تقهر**" [4]. فقد وقفت في وجه الأطماع الأوروبية، واستفادت قدر المستطاع من الاختلاف والتضارب الذي شاب هذه الأطماع، واعتبرت نفسها الند لهذه القوى، فدخلت في لعبة التوازنات الدولية، وعبأت تدخل القوى الأوروبية

-[1] Aksun, A G E, S 22.
[2]- Karaer, A G E, Ss 157, 158.
[3]- Gök, A G E, S 187.
[4]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 737.

لتقييد تدخل ومكاسب قوى أوروبية أخرى، إضافة لإصرارها الدائم على أن تتضمن أي وثيقة دولية خاصة بتسوية أزماتها، على بند تتعهد فيه الدول الأوروبية الكبرى استقرار الدولة وصيانة استقلالها الداخلي والخارجي[1] .

وكما جاء في مقال للصحفي شاليمال لاكور نقلاً عن جوزيف حجار، فإنه يصف وضع الدولة العثمانية وديبلوماسيتها في إدارة أزماتها، من خلال اللعب على أوتار التوازنات الدولية. فأوروبا أجبرت العثمانيين على الخروج من خمولهم وعزلتهم، ففرضت عليهم هذه الضرورة تعليماً سياسياً، وخلقت جيلاً من أكفأ السياسيين بالمعنى الحديث للمصطلح، فتعلّم العثمانيون مبادئ وحيل السياسة الأوروبية، ووصلوا بها إلى مستوى عالٍ، كما أظهروا موهبة غير عادية في التعامل مع العواطف التي تتحرك حولهم، والحفاظ على التوازن بين التأثيرات المتناقضة والمتنافسة في كثير من الأحيان، ما منحهم الاستقلال. ولعل قلة من السياسيين الأوروبيين من يقدم مثل هذه المهارة السياسية التي جسدها كل من عالي وفؤاد باشا. فالسياسة العثمانية تقدم للعالم منذ أكثر من 40 عاماً مشهداً لأغرب تجربة تمت على أمة، من خلال تكييف شعب رغماً عنه بظروف الوجود الأوروبي [2].

ولنفهم أكثر النهج الذي سارت عليه الدبلوماسية العثمانية؛ لحل مشاكلها ومنع التدخلات الأجنبية، وتحويل الأوضاع لصالحها، نقدم شهادة السفير النمساوي فيتسيرا لوزير الخارجية البارون بيوس في الرابع من أكتوبر عام 1867م في حق الصدر الأعظم فؤاد باشا؛ إذ قال: **"كان عثمانياً مخلصاً، ليبيرالياً محنكاً، فاهماً للعبة الديبلوماسية، يعرف كيف يفرض قوانين الدولة، ويحافظ على مصالحها بموافقة من السفراء الأجانب. سياسته المرنة، وتفسيراته التي تتجاوز المنطق الغربي، تستحق القراءة"**. كما رأى أن السياسة المرنة التي تستخدمها الدولة العثمانية في معالجة صعوباتها مع شعوبها، هي السياسة الأمثل للإمبراطورية النمساوية في مواجهتها لمشاكل القوميات المطالبة بالاستقلال[3]. رغم أنّ دخول الدولة العثمانية في لعبة التوازنات أثّر إيجابيا عليها؛ إذ أكسبها نفس جديد لإطالة عمر الدولة العثمانية، مع هذا ساهم في تحجيم قوتها السياسية والعسكرية.

الخلاصة:

خلاصة القول؛ أنّ فترة السلطان عبد العزيز كانت فترة إصلاحٍ وتحديثٍ على جميع الأصعدة، مستكملاً في ذلك البرنامج الإصلاحي الذي انطلق منذ عهد والده محمود الثاني، إضافة لتجسيد لامركزية الحكم من خلال قانون الولايات؛ الذي أعطى أكبر قدر من الصلاحيات لولاة الأقاليم، مع إقامة المجالس الولائية من أعضاءٍ منتخبين، تمهيداً لتعميم وتوسيع الحكم النيابي، بيد أنّ الدولة وفي نفس الوقت؛

[1]- نادية مصطفى، مرجع سابق، ص 169، ص 185.

[2]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, Pp 713, 714.

[3]- Ibid, P 702.

حاولت فرض سيطرتها على ولاياتها من خلال تأكيد الهيمنة عليها، مثل ما حدث مع مصر وزيارة السلطان لها.

كما كانت الفترة التي حصلت فيها الطوائف الدينية على أكبر قدر من الحريات، خاصة بعد علمنة قوانينها وفصلها تدريجيا عن سلطة كنائسها. مع تمكينها من صياغة قوانين أشبه للدساتير في تسيير أمورها الداخلية. مع هذا ظلّت هذه الطوائف تطالب بحريات أكثر، نتيجة تسلل الأفكار القومية التي تحولت مع الوقت وبدعم أطرافٍ أجنبيةٍ إلى مطالب استقلالية، استعانت لتحقيقها بالثورة والتمردات المسلحة. وقد سعت الدولة لاحتواء هذه الثورات باستخدام شتى الأساليب العسكرية والسياسية، غير أنّ الدعم الذي كانت تتلقاه من القوى المعادية للدولة، أو في إطار سياسة التوازنات الدولية، والحفاظ على سلام أوروبا، حال دون وضع حد لهذه التمردات، رغم الانتصارات التي حققتها الدولة العثمانية عسكرياً.

كما أنّ الدولة العثمانية دخلت كطرف في لعبة التوازنات الدولية بمقتضى قرارات مؤتمر باريس 1856م فكانت كل من فرنسا وبريطانيا؛ تريان مصالحهما في بقاء الدولة العثمانية حتى لو كانت ضعيفة، بينما نجد دولاً مثل النمسا وبروسيا فكانت سياستها متأرجحة حسب ما يناسب مصالحها، خاصة الأخيرة التي وصلت لعبة المنافسة والتوازنات الدولية متأخرةً، فكانت تحاول تعويض ما خسرته في غرب أوروبا بمد نفوذها نحو الشرق. أما روسيا فسياستها من الأوّل واضحة، ولعبت على كل الجبهات بقصد تفكيك الدولة العثمانية.

غير أنّ تأزّم أوضاع الدولة مالياً وأمنيا، جعل كل دولة تعمل ليكون لها أكبر قدر ممكن من المكاسب، سواء بقيت الدولة أو زالت، ولعلّ برقية القيصر بتاريخ 11 أكتوبر 1875م، إلى نظيره الألماني وليهلم، توضح كيف تتحكّم المصلحة في سياسات الدول؛ إذ يقول **" حالة المريض أصعب مما كنا نعتقد، هو يحتضر، لكنني لا أريد جثته، لا نعرف ماذا نفعل بها...يجب أن نطيل العذاب"**[1]

وتحت وطأة كل هذه الظروف والحيثيات، يتضح لنا أنّ الهدف الحقيقي لكل الأطراف الأوروبية، لم يكن الحفاظ على الدولة العثمانية، ولا الحفاظ على سلام أوروبا، بقدر ما كان الحفاظ على مصالحهم، باستمرار الدولة العثمانية مع المساهمة في ضعفها وتفككها.

[1]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III ..,** Op.cit, P 260.

الفصل الثالث: المعارضة العثمانية وعملها السياسي

المبحث الأوّل- الدو افع الأساسية لقيام المعارضة السياسية العثمانية

المبحث الثاني- الفكر السياسي العثماني في عهد التنظيمات

المبحث الثالث- أهم اقطاب المعارضة السياسية العثمانية.

كان الإدراك المروّع للانحدار العثماني وراء جميع حركات الإصلاح العثمانية، والسبب في ظهور حركة إيديولوجية مفعمة بالروح الوطنية، برزت بشكل جلي في عهد السلطان عبد العزيز. مثّلها بعض القادة السياسيون بمعية الشباب العثمانيين، الذين رأوا في الإصلاح السياسي الليبيرالي الخلاص للدولة من الوضع المزري الذي وصلت إليه، وقد ظهرت هذه الأفكار في الرسالة التي نشرها مصطفى فاضل باشا[1]. فتعالت الأصوات بضرورة التغيير والمطالبة بإصلاحات أوسع، تلتزم بما هو قائم في الدول المتحضرة آنذاك. من مبادئ تشرك الشعب في الحكم، وتحترم حقوقه وحرياته، وتحدُّ من استبداد المسؤولين من خلال فصل السلطات، وتحديد مهام كل سلطة. فظهرت شخصيات نستطيع أن نقول قد مثلت المعارضة السياسية للباب العالي، مع أنّ معظمهم تكوّنوا وكوّنوا أرائهم ومعارضتهم في مؤسسات هذا الباب. بهذا نشأت حركة سياسية عثمانية من مجموعة معقدة من الدوافع، جمعت بين أطياف متباينة من محافظين وليبراليين، وعلماء وعلمانيين، بيروقراطيين ومعارضيهم، تحت مظلة حركة واسعة تهدف إلى إنشاء حكومة دستورية في الدولة العثمانية.

وسنتعرف في هذا الفصل على أهم الشخصيات التي عارضت السياسة الداخلية للدولة، وأعرض أهم أفكارهم ومطالبهم، وأعمالهم الإصلاحية، ومواقفهم المعارضة.

المبحث الأوّل- الدو افع الأساسية لقيام المعارضة السياسية العثمانية:

كانت الدولة أوّل من تضرر من نتائج للإصلاحات التي طبّقتها، فهي لم تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المختلفة لهذه الأفكار بين شعوبها المتباينة؛ التي كانت في حالة من اليقظة الفكرية والقومية، غير أنّها مازالت مرتبطةً بالدولة العثمانية ككيانٍ سياسي، ما جعل الدولة في حالة تناقض مع نفسها. ففي الوقت الذي ادعت فيه جلب أفكار المساواة والحرية، كانت تزرع بذور أزمةٍ داخليةٍ قد تؤدي إلى تفكّك الدولة. خاصةً أنّ القوميات طالبت بتلك الحرية على شكل استقلال، وقبول هذا يعني الاتجاه نحو انهيار الدولة، وعدم القبول يعني التخلي عن الأفكار التي طرحتها التنظيمات. وكان رجال الدولة يعلمون أنّهم مضطرون لحصاد ثمار الأفكار التي زرعتها التنظيمات، فحاولوا ضبطها وروادها الناشئين في المؤسسات التي استحدثها الإصلاح بسن مجموعة من قوانيين الرقابة، ما جعل هؤلاء الشباب يرون في رجال التنظيمات مجموعة مستبدين. يجب التصدي لهم ولسياستهم، وسنذكر الأسباب التي شكّكت في نجاعة الإصلاحات وكانت وراء تشكل فكرٍ معارضٍ.

المطلب الأوّل-استبداد البيروقراطية والباب العالي:

بعد تجربة من الإصلاحات والتنظيمات التي سعت لإضعاف قوة القصر وتحديد صلاحياته، مقابل هيئة بيروقراطية مدنية وعسكرية تدير آلة الدولة. إلّا أنّها لم تحدث الكثير من التغيير في أعلى

[1]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…**, Op.cit, Pp 691, 692.

هرم الدولة، فظل من يمارس السلطة طبقة من التقليديين بنفس معالم السيادة القديمة، حتى وإن حاولوا إظهار غير ذلك. خاصةً أنّ صلاحيات المؤسسة البيروقراطية؛ وعلى رأسها الصدر الأعظم ليست بالحديثة، بل نتيجة تراكم هذه الصلاحيات في يده على مرِّ القرون *.

وبدءاً من القرن الثامن عشر حدثت تحولات محلية ودولية وضعت الصدور العظام وكبار طبقة القلمية في موقع متميز. وقد تحدّثنا في السابق عن دور الصدور العظام في عملية إصلاح وإدخال الأساليب الغربية للدولة العثمانية. فمنذ عهد داماد إبراهيم باشا تزايدت سلطة البيروقراطيين، حتى كادت أن تتفوق على سلطة السلطان. ثم إنّ مجموعة أمناء السجلات، والمراقبين الماليين، ومحرري الوثائق، هي التي كوّنت أهم الشخصيات الإصلاحية، كما أنّ اشتراك موظفي هذه الطبقة في محادثات السلام وبعدها كسفراء في الدول الأوروبية ساهم في تميّز البيروقراطيين[1]. ومع إصلاحات سليم الثالث تمّ التأكيد على أهمية تفعيل مركزية الدولة، ما يتطلب نشاط تشريعي بسن قوانين جديدة تتماشي وواقع الدولة، وأُسندت هذه المهمة للمصلحين البيروقراطيين. ما حثّ على ضرورة تحسين نظم التوظيف بالتركيز على الكفاءة والمؤهل، مع توسيع صلاحيات الموظفين. وسرعان ما أصبح هؤلاء البيروقراطيين وسيلة لإدراج السياسات المبتكرة التي ستظهر لاحقا كتغييرات طالت حتى المبادئ التأسيسية للدولة [2].

ومباشرةً بعد إلغاء تنظيم الإنكشارية تسارع صعود البيروقراطية إلى السلطة، فزاد عدد المكاتب التي يشغلها الموظفون وتم منحهم رواتب منتظمة. ومع زيادة حجم الشؤون الخارجية للدولة؛ بدأ السلطان في الاعتماد بشكل متزايد على الشبان الذين تكونوا في مكتب نائب وزير الخارجية، كان أحد هؤلاء الشبان مصطفى رشيد باشا[3]. مع هذا استطاع السلطان محمود الثاني بحنكته إبعاد البيروقراطيين عن شراكته في حكم الدولة، وسعى لجعلهم مؤسسة تابعة للسلطان. بيد أنّ فرمان التنظيمات لعام 1839م مكّن من الصعود السياسي للبيروقراطية؛ إذ اكتسب المسؤولون الحكوميون حماية وضمانات قانونية ركّزت السلطة في أيديهم، واتخذت من الإصلاحات والتحديث مبرراً لسيطرتهم. مع ذلك؛ ظلّت تستخدم السلطان لتوفير الشرعية لقراراتها[4]. بهذا اكتسب الجهاز البيروقراطي للدولة

*- فمنذ نهاية حكم السلطان سليمان القانوني، اختفى السلطان كحاكم فعلي عن المشهد، وتركزت إدارة شؤون الدولة في أيدي الصدر الأعظم ومساعديه، فشكلوا الهيئة التنفيذية وأصبح للصدر الأعظم النفوذ الأكبر وبيده كلّ القرارات، أطلق على هذه الهيئة عهد محمد الرابع اسم الباب العالي. للمزيد انظر. جب، بون، مرجع سابق، ص 183 وما بعدها.

[1]- ماردين، مرجع سابق، ص 18.

[2]- Findley, Op.cit, Pp 117- 119.

[3]- Mardin, **The Genesis…,** Op.cit, P 150.

[4]- Karpat, **The Politicization of Islam...,** Op.cit, P 313.

العليّة سلطة لم يكن يمتلكها في الماضي، وتحرّر موظفيه من رقابة السلطان والدوائر التي لطالما كانت سبباً في اسقاط الصدور العظام وهم الجيش والعلماء.

هذه الصلاحيات التي ما فتئت تتعاظم عهد تلاميذ رشيد باشا وعالي وفؤاد باشا؛ اللذين اغتنما فرصة ضعف شخصية كل من السلطان عبد المجيد وعبد العزيز، ليوسعا دور الباب العالي. حتى أنّ الصدر الأعظم ومجموعة البيروقراطيين المحيطة به تحولوا لحكومة حقيقية [1]. وقد عزّز عالي باشا فكرة سيطرة نخبة صغيرة على إدارة الدولة وسياستها، فقد كان يردّد **"إنّ الله قد وكّل أمور الدولة إلى خمسة أو ستة أشخاص.. ينبغي على هؤلاء أن يحكموا مصير الدولة"**، كما أنّ فؤاد كان يميل ميله رغم أنّه لم يكن مستبداً مثل زميله. وفي الدور الذي لعبه الباب العالي يقول فردريك ميلجين، أنّ قوة السلطان تقابلها سلطة أكبر وأوسع هي سلطة البيروقراطيين الذين هيمنوا على الباب العالي، وامتدت صلاحياتهم لكافة إدارات الدولة بفضل مهاراتهم وتفوقهم على بقية النخب[2]. ولعلّ ما حدث عام 1863م باستقالة كل الوزراء بعد خلاف السلطان عبد العزيز مع فؤاد باشا حول البحرية والجيش، واضطرار السلطان بعد ذلك ارجاع فؤاد باشا، ما هو إلّا دليل على قوة سلطة الباب العالي. وحتى الرسمية البيروقراطية كانت بالنسبة لعالي باشا عقيدة؛ فكان يطالب بالطاعة من المرؤوسين، ويشترط أن تكون جميع علاقاتهم الإدارية بالقصر تمر من خلاله أولاً؛ حيث بذل جهداً كبيراً للحفاظ على التسلسل الإداري خالياً من تدخلات السلطان ودائرة القصر، وأصبح أكثر استبداداً في أسلوبه مع تقدم العمر[3].

وقد حاول عبد العزيز إعادة تأسيس سلطة السلطنة القديمة من خلال التأكيد على موقعه كخليفة، فخطّط بعد وفاة عالي باشا للتخلص من قبضة البيروقراطيين، واستعادة سلطته كحاكم للأمة الإسلامية بدلاً من الدولة. غير أنّ البيروقراطية قاومت هذه الجهود، وللاحتفاظ بسلطتها نادى أفرادها بالحكم الدستوري على غرار الممالك الدستورية الأوروبية، فيصبح السلطان ملكاً تقيّده القوانين، بينما تتوسع سلطة وشرعية البيروقراطيين[4]. ووصلت هذه السلطة لإقالة السلاطين كما حصل مع عبد العزيز ومراد. بالرغم من أنّ معظم من نفّذ الانقلاب كانوا من أصحاب الفكر الليبيرالي، بيد أنّهم استغلوا احتكار السلطة السياسية التي كانت ميزة سياسات عالي باشا لتحقيق انقلابهم، ما يدل على أنّ الاصلاح الأكثر نجاحاً من بين كل إصلاحات القرن التاسع عشر؛ كان تحرّر البيروقراطيين ووصولهم لأعلى سلطة [5].

---

[1]- أورطايلي، **الخلافة العثمانية التحديث والحداثة...**، مرجع سابق، ص 93.

[2]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, Pp 111, 112.

[3]- Roderic H. Davison**, Reform in the Ottoman Empire 1856-1876**, Princeton University Press, USA 1963, P 85.

[4]- Karpat, **The Politicization of Islam...,** Op.cit, P 313.

[5]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 109.

بهذا أعادت حركة الإصلاح في الدولة العثمانية تنظيم عمل وصلاحيات الطبقة البيروقراطية، مع منح سلطات أكبر للباب العالي مقارنةً بصلاحيات السلطان والمؤسسات، التي طالما كانت فاعلة في الدولة العثمانية.

المطلب الثاني - فشل الإصلاحات داخليا وخارجيا:

1-فشل الاصطلاحات والتنظيمات في تحقيق الحكم النيابي:

لقد فشلت الاصلاحات في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أوفي رسم حدود السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. مع أنّ بواكير عهد محمود الثاني واضع أُسس الإصلاحات شهدت نوعاً من التعاون بين السلطان والمسؤولين، الذين كانوا سبباً في جلوسه على العرش. وأثمر هذا التعاون على توقيع سند اتفاق؛ الذي أشرنا إليه في فصلنا الأوّل. هذه الوثيقة التي هدفت إلى كبح سلطات الأسر المحلية، وكانت في ظاهرها تنادي بفصل السلطات ومشاركتها بين المركز وموظفي الأقاليم، بينما كانت في الحقيقة خطوة نحو تحوّل الدولة العثمانية إلى دولة مركزية حديثة، باسترجاع السلطان حكمه على معظم الولايات، ما ساهم في تمتع السلطان بصلاحيات غير مقيّدة تمهيداً لحكمٍ استبدادي، لولا حرب روسيا الخاسرة عام 1828م التي جعلت السلطان يؤسّس آلية حكومية جديدة[1]. فأنشأ مجلس الدولة للشؤون العسكرية عام 1836م مسؤولاً عن العملية التشريعية المتعلقة بالأعمال العسكرية، كما كانت تناقش فيه إصلاحات أخرى بخلاف الإصلاحات العسكرية، لهذا فكّر السلطان في إنشاء مجلسين جديدين هما دار شورى باب العالي Dar-ı Şura-yı Bab-ı Ali ، والمجلس الأعلى للأحكام العدلية Meclis-i Vâlâ-yı Ahkâm-ı، وكانا تحت اشراف السلطان محمود الثاني مباشرةً[2]، و لا تنفذ أي قرارات تتعلق بالدولة والشعب ما لم تمر بهاتين الهيئتين، وعيّن فيه نخبة من خريجي المدارس العلمانية[3].

غير أنّ تعيين أعضاء الهيئتين دون انتخابهم على غرار الهيئات الديمقراطية في أوروبا، قضى على شرعيّتهم كنواب للشعب. وقد برّر رشيد باشا؛ الذي اقترح بنفسه تأسيس هذه المجالس، أن النظام السياسي الإسلامي يمكنه تعيين الأعضاء وتفويضهم من الحاكم، ما يدل على أنّ المسؤولين أنفسهم لم يؤمنوا بسيادة الشعب[4].

ذروة كل هذه الخطوات كانت إعلان عبد المجيد لمرسوم يحمل طابع ميثاق شبه دستوري، هو مرسوم خط كولخانه، الذي كان خطوة مهمة نحو تحديث الدولة العثمانية. واعتبره الأوروبيون بمثابة فاتحة للحياة الدستورية في الدولة، وقد حقّق بعض الإصلاحات النيابية منها تأسيس مجلس عام؛ أو ما

[1]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 149.
[2]- Findly**,** Op.cit, P141.
[3]- Berkis, Op.cit, P 156.
[4]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, Pp 150-152.

عرف بمجلس والا Meclis-i Vâlâ[1]، وسعى عبد المجيد لإعطائه صبغة برلمان، غير أنّه لم ينجح في تحقيق ذلك؛ باعتبار أنّ أعضائه كلهم من ذوي الرتب المرموقة في الدولة، ولا علاقة لهم بتمثيل عامة الشعب[2]. ليبقى خط شريف كولخانه مجرد وثيقة للحقوق والحريات. وقد صرّح رشيد باشا بخصوص هذا؛ مؤكّداً أنّ الدولة العثمانية غير مستعدة بعد للدستورية الأوروبية في ضوء انتشار الجهل بين مواطنيها[3].

واستمر الأمر كذلك عهد السلطان عبد العزيز؛ ففي عام 1868م تأسّس مجلسين هما مجلس الدولة Şura-yı Devlet ، ومجلس الأحكام العدلية Divan-ı Ahkam-ı Adliye، وانتقلت الوظيفة التشريعية إليه فتألف من خمسين عضواً، ما أكسبه طابعاً تمثيلياً فأعضائه المختارين مثّلوا مختلف طوائف المجتمع [4]. غير أنّ هذا المجلس الذي توسّم فيه الإصلاحيون أن يكون شبه برلمان، عجز في تحديد صلاحيات السلطان ورقابة وزرائه، وحتى في فصل السلطة القضائية عن التشريعية[5]. وبعد وفاة عالي باشا؛ استخدم محمود نديم المجلس كمكان لتعيين الوزراء الذين عزلوا من مناصبهم، وغالباً ما كانوا موظفين من الدرجة الثانية. فأصبح عمل المجلس أحياناً عرقلة الإجراءات المفيدة بدلاً من تسريعها في أفضل الأحوال[6].

علاوةً على سوء تسيير المؤسسات البرلمانية؛ كان هناك تعنّت رجال السياسة في إقرار الحكم النيابي، فقد أشار جودت باشا أنّ القرارات الحقيقية والمصيرية للدولة كانت تُتخذ بشكل غير رسمي من قبل رجال الدولة، بعد مناقشتها مع أقرب شركائهم[7]. كما صرّح فؤاد باشا بأنّ سكان الدولة سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين، ليسوا مستعدين للحكم الدستوري. مع ذلك لا يمكن أن ننفي تماماً اهتمام كل من فؤاد وعالي باشا بتوفير المؤسسات التمثيلية للدولة، إلّا أنّ طريقتهما في إنشاء هذه المؤسسات تعتمد على إنشاء هيئات وسيطة والتي لن توفر تمثيلاً وطنياً، إنّما سمحت بتطوير مؤسسات التمثيل المحلية من خلال إعلان قانون الولايات، الذي شكّل مجلس محلي منتخب على مستوى كل ولايات الدولة. فقد كانا يأملان في إعداد السكان العثمانيين للحكم الذاتي المستقبلي، كما كانا مقتنعين بأن غالبية السكان غير مؤهلين لاتخاذ قراراتهم الخاصة، وأنّ العثمانيين سيكتسبون مثل هذه المؤهلات ببطء شديد[8].

انطلاقاً مما سبق؛ فإن التمثيل النيابي كما تصوّره رجال الدولة في عصر التنظيمات لم يكن له علاقة بالديمقراطية، بل كان سياسةً تهدف إلى دمج المجموعات العرقية والدينية المختلفة في الإدارة من

---

[1]- Mardin,**The Genesis...,** Op.cit, Pp156- 163.
[2]- Berkis, Op.cit, P 156.
[3]- Mardin,**The Genesis...,** Op.cit, P157.
[4]- Findly, Op.cit, P 175.
[5]- اوزتونا، ج 02، مرجع سابق، ص 75.
[6]- Davison, Op.cit, P 244.
[7]- Findly, Op.cit, P 173.
[8]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P20

خلال طلب المشورة والمعلومات من قادتهم، دون السماح لهم فعلياً بالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية. فقد كان قادة التنظيمات يخشون؛ ولديهم أسباب وجيهة أنّ دولتهم متعدّدة الأعراق والأديان، ولن تصمد أمام إدخال نظام تمثيلي حقيقي في الحكومة [1].

في الأخير يبقى أن ننوّه إلى أنّ المعارضة العثمانية ومطالبها الدستورية وجدت مساندةً من بعض البيروقراطيين الذين كانوا هدفا رئيساً لانتقاداتها، ويرجع سبب هذا التحالف لمحاولة السلطان تأكيد سلطته بدايةً من سبعينيات القرن التاسع عشر. فقد كان إعادة بروز البلاط كمركز للسلطة يهدّد مكانة البيروقراطيين، مما دفعهم للتحالف مع الدستوريين ضد احتمال نشوء استبداد سلطاني خالٍ من محتوى إصلاحي، وغير مقيد بقيود قانونية. فدستور 1876م كما رآه الكثير من المحللين كان محاولةً من البيروقراطيين للحد من الهيمنة المطلقة للسلطان، وتأسيس سلطة موازنة تناسب سلطته[2].

2- فشل الإصلاحات في الحفاظ على وحدة الأراضي العثمانية وتز ايد التدخلات الأجنبية:

كان الهدف الأوّل من الإصلاحات والتنظيمات إعلان المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية مهما اختلفت أعراقهم ومعتقداتهم، وكانت حسب رأي المصلحين العثمانيين سبيلاً لإيقاف سلسلة الانفصالات والانسلاخ الذي شهدته منطقة البلقان، ومنها قطع الطريق أمام تدخل القوى الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية، بحجة حماية حقوق الأقليات المسيحية فيها. غير أنّ هذه الترتيبات والعهود والمواثيق منذ إعلان كولخانه كلها فشلت في تحقيق ما وضعت لأجله. حيث تزايدت التدخلات الأجنبية في سياسة الدولة العثمانية بذريعة حماية الأقليات المسيحية ومصالحهم، مع التشديد على ضرورة تطبيق ما جاء في مراسيم التنظيمات، في نفس الوقت؛ محاولة تأليبهم ضد السلطة من خلال إثارة مشاعر الدين والقومية[3].

فأدى هذا التدخل للدفع نحو الأخذ ببرامج إصلاحية من ناحية، وفي التأثير على مضمون هذه البرامج ونتائجها من ناحية أخرى، فمثلا ولحل مشكلة كريت سارعت الحكومة لاتخاذ إصلاحات، والتنازل على الكثير من الامتيازات لصالح المسيحيين. فقد صرّح فؤاد باشا عن قرار الحكومة بإزالة كل الفروق بينهم وبين المسلمين، ودمجهم في سلّم الوظائف المدنية والتمثيل النيابي، ما شكل خطراً سيدفع للمزيد من النفوذ الأجنبي[4].

وأصبح هناك إجماع بأنّ سياسة الاصطلاحات التي شرعت فيها الدولة منذ ثلاثينات القرن لم تأت أكلها، وأنّ لوائح التنظيمات كرّست حقوق وامتيازات عديدة لمسيحيي الدولة العثمانية، دون أن تحقق أهم هدف لها هو إيقاف التمردات الداخلية والتدخلات. فمثلا نصت المادة التاسعة من معاهدة باريس

---

[1]- Hanioğlu,,Op.cit, P 76.

[2]- Ibid, P 114.

[3]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 188.

[4]- Hajjar, **L'Europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 663.

التي أُلحق بها خط همايون، على أنّ تنفيذ الأحكام الواردة في الخط لا يجب أن يشكل ذريعة للتدخل الأجنبي. بيد أن هذا البند سقط أمام أول أزمة واجهتها الدولة؛ إذ سارعت فرنسا لإرسال قواتها لحل أزمة جبل لبنان عام 1860م قبل حتى تدخل السلطات العثمانية[1]. ثم إنّ تراجع القوة العثمانية، ووقوعها فريسة التوازنات الأوروبية، جعل الاصطلاحات وسيلة في يد الطرفين على حد سواء، فقد كانت وسيلة لدى الطرف العثماني لتحسين صورتهم لدى الغرب، ومنها كسب دعم القوى الأوروبية، ما ساهم في تأخير اقتسام الدولة. بينما كان حجة لدى الأوروبيين لدفع اتجاه التطور في الدولة العثمانية بعيداً عن التعاليم الإسلامية، ما يبقي الدولة العثمانية ضعيفة.

فقد شدّدت فرنسا على ضرورة قيام حكم ملكي دستوري لتتجاوز الدولة العثمانية كل مشاكلها، وتتجلى هذه الرؤية في تصريح السفير الفرنسي بوريه الذي رأى أنّ الدولة العثمانية غير قادرةٍ على البقاء، بسبب عدم تطبيقها المساواة المدنية والسياسية بين جميع سكانها، فهذه المساواة تتطلب درجة من التعليم خاصةً بين العناصر الإسلامية، مغايرةً لتعليم المدارس الدينية التي تعود للقرون الوسطى، فالتعليم الحديث وحده من سيمنح الإصلاحات الإدارية والمالية هياكل دولة حديثة، وهو ما سيخلق أمة عثمانية موحدة بكل عناصرها، تستطيع تحقيق ازدهار وتطور دون اللجوء لأوروبا. غير أنّه يستطرد ليذكر؛ أن هناك أصواتً أخرى تطالب بتغيير جذري في الهياكل، ليس على غرار أوروبا الليبرالية والمستنيرة، ولكن باسم الإسلام المجدّد[2]. ما يؤكد خوف الدول الأوروبية من أي قوى عثمانية تطالب بإعادة بعث المؤسسات الكلاسيكية القائمة أسسها على الإسلام.

وإذا كان هناك بين ثنايا الأدبيات تيار عام يقول بأنّ الإصلاحات لم تكن بسبب الضغوط الخارجية فقط، بقدر ما كانت أيضاً تعبيراً عن فكر وسياسة صفوة عثمانية، غير أنّ اتجاهاً آخر من بين صفوف الأوروبيين أنفسهم يعترف؛ بأنّ فشل الإصلاحات في إحياء القوة العثمانية إنّما يرجع إلى التأثير السلبي للتدخلات لأوروبية؛ فهدف الدول الأوروبية قبل كل شيء كان حماية مصالحهم في الدولة، فجاءت اقتراحاتهم الإصلاحية بما يخدم هده المصالح، أو لأجل الضغط على الدولة العثمانية بغية تحصيل أكبر قدر من الامتيازات للأقليات المسيحية، التي كانت تستغلها لهدم الدولة من الداخل، لهذا جاءت معظم الإصلاحات لإرضاء وكسب ود الدول الأوروبية. ثم إنّ تقييم الدول الأوروبية لهذه الإصلاحات ينطلق دائماً من معاييرها الذاتية، دون إيلاء أي اهتمام بطبيعة الدولة العثمانية ومجتمعها، أو الأخذ في الاعتبار حقيقة المشاكل التي تواجها[3]. ولم يقتصر التدخل الأوروبي على توجيه السياسية العثمانية الداخلية

[1]- Mardin, **The Genesis...**, Op.cit, P 16.
[2]- Hajjar, **L'Europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, P 73.
[3]- نادية مصطفى، مرجع سابق، ص 222.

وحثّها على الإصلاح، بل تعداها كما ذكرت آنفاً إلى تأليب الأقليات والشعوب المسيحية، وتشجيعهم على الثورة والتمرد.

في حين كان للسياسيين العثمانيين اعتقاد؛ بأنّ التنازل عن هذه الامتيازات وجمع كل الرعايا العثمانيين باختلاف مشاربهم في دولة قانون أساسها الحرية والمساواة، سيمكّنهم من تأسيس جنسية عثمانية يتمتع فيها الجميع بحقوق وحماية متساوية بموجب القوانين[1]. فبعد خط كلخانه الذي أكّد على مفهوم المواطنة والانتماء للدولة بدل مفهوم الملة، صرّح رشيد باشا بهذا؛ إذ قال: "**إن الدين والمذهب مسألة شخصية تخص كل إنسان على حدى، أمّا حقوق المواطن فلا يمكن العبث بها أو تغييرها، كلنا أبناء هذا الوطن ولدنا ونشأنا فيه ... ويجب على أصحاب المذاهب والأديان أن يعيشوا إخوة متحابين فيما بينهم**"[2]. حتى أنّ توجه الإصلاح العثماني في تلبية رغبات السكان المسيحيين في الدولة، جعل منه إصلاحاً منحازاً؛ حيث لم يكن للسكان المسلمين حصةً فيه ما أثار حفيظتهم[3].

وبدلاً من اتباع الدولة الاتجاه المنطقي لهذه التطورات، كالاعتراف بالوحدات القومية الدينية الناشئة ككيانات مستقلة، ودمجها في نوع من البنية الفيدرالية، قامت عام 1869م من فرض جنسية عثمانية مشتركة أو مواطنة، دون النظر فيما إذا كانت هذه الجنسية تعبّر بشكل مرضٍ عن التطلعات الدينية، والعرقية، والإقليمية، والوعي القومي المتزايد للجماعات العرقية المختلفة[4]. ما أدى إلى خلق تناقض بين فكرة الدولة العثمانية متعددة الديانات، والواقع الجديد للقوميات الناشئة. وبدلاً من معالجة هذا التناقض من خلال إطار دستوري جديد، عملت الحكومة العثمانية على فرض هوية عثمانية مشتركة على رعاياها، وهو ما فشل في النهاية[5].

بالمقابل كانت الشعوب المسيحية على طرفي نقيض، وكانت تشهد نمواً متصاعداً للمشاعر القومية وتشبثاً بهويتهم، فقاوموا الاندماج في مواطنة مشتركة، وسعوا للحكم الذاتي ثم الاستقلال حين تسمح الأوضاع الإقليمية بذلك. ما أفشل مشروع العثمنة. وحتى عندما طرح مدحت باشا فكرة الدولة الفيدرالية، رفضت القوميات البلقانية هذا البديل، لعدم اهتمامهم في الأصل بأي صورة تعاونية، وبالمساواة في نطاق العثمنة. مع هذا استغلوا الامتيازات التي حصلوا عليها، لأجل الدفع بعجلة انموهم الاقتصادي والثقافي[6].

---

[1]- اورطايلي، **الخلافة العثمانية الحداثة والتحديث...**، مرجع سابق، ص 115.

[2]- مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة...**، مرجع سابق، ص 225.

[3]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 15.

[4]- Davison, Op.cit, P 262.

[5]- Kemal. H Karpat, **Studies on Ottoman Social and Political History**, Brill, Leiden, 2002, Pp 613, 614.

[6]- نادية مصطفى، مرجع سابق، ص 222.

كما كان للدول الأوربية دور في عرقلة مساعي العثمانيين في فرض سيطرتهم على المناطق الثائرة في البلقان، وفي الأغلب كانت تحلّ هذه المشاكل بنوع من الحكم الذاتي، الذي يتطور بعد ثورات أخرى إلى استقلال تام. بهذا يتضح لنا أنّ غاية الأوروبيين الحقيقية لم تكن إعلان المساواة وتطبيقها، بينما تصفية الدولة بصورة تدريجية ومنظّمة، ولقد شهد بعض الزعماء الأوروبيين أنفسهم بهذا؛ ولعلّ تحذير مترنيخ الباب العالي من مغبة الإصلاحات المستوحاة من الغرب، خير دليل على خطورتها على الدولة[1]. وبالتالي كرست وعمقت هذه الإصلاحات النفوذ الأوروبي الذي مارسته كل من فرنسا، بريطانيا، النمسا، بعدها لحقت بهم بروسيا.

ولم يقتصر التدخل الأجنبي على المجال السياسي والضغوط الدبلوماسية، بل تعداه للمجال الاقتصادي. هذا الميدان الذي لم يشهد إصلاحاتٍ جادة، فظلّ الجانب الزراعي والصناعي متدهور، ناهيك عن تخلف النظام الضرائبي، أما التجارة وإن نمت بشكل ملحوظٍ، إلّا أنّها وقعت تحت سيطرة المسيحيين، الذين تمتعوا بشروط المساواة مع الرعايا المسلمين، في نفس الوقت ظلوا يتمتعون بمزايا الامتيازات. هذا كله سار بالدولة العثمانية في ظل الاقتصاد العالمي لوضع التبعية، وسوقٍ لتصريف المنتجات الأوروبية [2]. ونتيجة لقلة مصادر الدخل والإنتاجية وتزايد الإنفاق، وعوض لجوء الدولة للإصلاح وخلق مشاريع تنموية، لجأت للقروض الأوروبية إلى أن وصلت لمرحلة الإفلاس.

المبحث الثاني- الفكر السياسي العثماني في عهد التنظيمات:

ظهر توتر فكري سياسي لم نعهده في أي عصر من عصور الدولة العثمانية على الإطلاق، جاء كنتيجة مباشرة لفرمان همايون 1856م وحركة التغريب التي أقرها[3]. وكذا للعديد من التفاعلات التي أثرت على المجتمع العثماني منذ إدخال بعض المفاهيم السياسية الغربية إلى الدولة، وأصبحت جزءاً من التراث الفكري العثماني؛ حيث اعتنقت شخصيات سياسية وأدبية عثمانية الحداثة الغربية، وتولّوا المبادرة لتعزيز حركة التغريب. فأصبحت هذه الحركة أكثر وعياً وتنظيماً، ولم تعد تعتمد على جهود الدولة فحسب[4]. فقد انتشرت مفاهيم الثورة الفرنسية وسط الشباب العثمانيين، المتخرجين من مدارس التنظيمات أو المكاتب الحكومية، والمطلعين على أعمال مفكري القرن الثامن عشر، أمثال فولتير، وجان جاك روسو، ولامارتين، وفيكتور هيجو وترجموا أفكارهم هم بدورهم، إما لأعمال أدبية أوعن طريق الاهتمام بالصحافة، وأصبحت هذه الأعمال وسيلة لنقد سياسة الدولة، وتوجيه الرأي

---

[1]- نفسه، ص ص 224، 225.

[2]- العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط...**، مرجع سابق، ص ص 69، 70.

[3] - طانبينار، مرجع سابق، ص 187.

[4]- Kenan Akyüz, **Modern Türk Edebiyatının Ana Çizgileri (1860-1923)**, 03 Baskı, Ankara Üniversitesi Basımevı, Ankara, 1979, P 12.

العام العثماني[1]. فبعد عام 1860م شهدت الدولة العثمانية نشاطاتٍ في مجالاتٍ متعددةٍ سياسيةٍ، اجتماعيةٍ، أدبية مصدر الهامها الرئيسي التغريب.

في ذات الوقت؛ لم تكن هناك قطيعة لدى الكثير من هذه الشخصيات بموروثها الفكري العثماني الإسلامي، بل بالعكس ظلت متمسكةً به ترى فيه السبب الرئيسي لقيام الدولة العثمانية، وتطورها في عصورها الذهبية. حتى أنّهم ردوا الضعف الذي تشهده الدولة لبعدها عن مصادر تشريعها الأصيلة، وضرورة الرجوع إليها، دون التفريط في المثل الغربية الحديثة، طالما أنّها لا تتعارض مع الإسلام أو موروثه، حتى أنّ بعضها مبادئ متأصلةٍ فيه. ومن هذا المنطلق يتضح أنّ للحركة الفكرية السياسية والأدبية العثمانية خلال هذه الفترة مصدرين: الأوّل التراث الإسلامي، والثاني حركة التنوير ومبادئ الثورة الفرنسية.

الجدير بالذكر؛ أنّ كل الأفكار والمطالب التي انتشرت حول الحريات المدنية الأساسية داخل الدولة العثمانية، كانت منبثقة من حركة العثمانيين الشباب، ومن المفارقات أنّ أيّ محاولة جدية لإعادة إدراج الإسلام في أسس الدولة العثمانية كانت فكراً رائدا لديهم، وهم أيضاً أوّل من جعل أفكار عصر التنوير جزءاً من المواضيع الفكرية المنتشرة بين العثمانيين، وأوّل مفكرين سعوا للتوصل إلى توليفة بين أفكار التغريب والإسلام[2]. لهذا نجد تداخل وتنوع كبير في أفكارهم يصل أحياناً للتناقض*. لكن قبل الخوض في فكرهم وفكر معاصريهم، سأتطرق لبعض الأفكار التي أثرت على النخبة العثمانية السياسية والثقافية فترة الإصلاح والتنظيم، والتعرف على جذورها، حتى نستطيع فهم مطالب المعارضة السياسية أنداك.

المطلب الأوّل-الخلفية الإسلامية والأوروبية للفكر السياسي العثماني:

1- التراث الإسلامي و أثره على الفكر العثماني:

بحلول عشرينيات القرن التاسع عشر؛ لم يفكر رجال الدولة بشكلٍ مقنعٍ في العودة إلى نموذج النظام العثماني القديم، القائم على أسسٍ مستمدةٍ من الشريعة الإسلامية. مع هذا الفكرة نفسها لم تفقد جاذبيتها، لأنّ ولا مسلم يمكنه الشك في أنّ الإسلام كنهج حياة وحضارة يمكن حصره داخل إطار زمني معين. فالمبادئ الأساسية في الإسلام لم تتوقف أبداً، بل ظلّت مستمرةً، ووجدت صداها بين الكثير من المفكرين والسياسيين الشباب، منهم أعضاء حركة العثمانيون الشباب، فحدث شبه اجماع بينهم

[1] - مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة...**، مرجع سابق، ص 259

[2]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 04.

* - نلاحظ أنّ التناقض الذي أشرنا إليه لم نجده فقط بين شخصيات الشباب العثمانيين، بل حتى في أفكار الشخص نفسه. وقد يرجع الأمر إلى قلة خبرة وتجربة هؤلاء الشباب خاصة في بداياتهم. فمعظمهم كوّن رأيه الأوّل وهم داخل الدولة العثمانية، مكتفين بتاثير الفكر الأوروبي الذي انتشر داخل الدولة العثمانية، لكن بعد سفرهم لأوروبا واطلاعهم على الحضارة الأوروبية ونظمها واحتكوا مع مفكريها تغيرت أرائهم الأولى، وتبنوا أفكار ومعتقدات سياسية جديدة.

على أنّ النظرية السياسية في الإسلام تقدّم أقوى ضمان للحريات الفردية؛ حيث أشار هؤلاء المفكرين إلى الفلاسفة السياسيين الإسلاميين، بطريقةٍ جوهريةٍ تتجاوز مجرد سرد "الشخصيات العظيمة" للإسلام، كنصير الدين الطوسي، وابن سينا، والدواني، وحسين واعظ كاشفي ناشر تعاليم الفقيه الدواني. وبالرغم من أن هؤلاء المفكرين لم يعتنقوا هذه الأفكار، إلّا أنّهم استلهموا منها بعض نظرياتهم[1].

والالتزام السياسي في الإسلام لا يقوم على نظرية دنيوية للأخلاق، بل على الأحكام الدينية للقرآن. وقد ظهر في التاريخ الإسلامي ثلاثة أنواع للفكر السياسي، النوع الأوّل كان قائماً في أساسه على الخلافة والإمامة وظهر مع الفتنة الكبرى. أمّا النوع الثاني فظهر مع الدولة العباسية وسيطرة الموالي الفرس على مقاليد الحكم، فظهرت معهم أصناف الآداب السلطانية. بينما النوع الثالث فكان الفكر السياسي الفلسفي، الذي ظهر مع محاولات الفارابي لدمج الدين الإسلامي وأفكار الفلسفة اليونانية[2]. ومع هذا تبقى فكرة العقد الاجتماعي في الإسلام* مختلفة عما هي عليه في العالم الغربي، فالحاكم في الإسلام أو كما يعرف في التراث بالإمام هو خليفة رسول الله والمنوط له بتطبيق الشريعة، التي تستند إلى أحكام القرآن والسنة النبوية، إضافة لاجتهاد وقياس الفقهاء، ووجب طاعته لأنّه ولي أمور المسلمين، وفي هذا يقول الماوردي أنّ الإمامة تعاقدية تتم بالاختيار والرضا بين الطرفين، ومرهونة بمدى التزام الإمام بواجباته[3]. بهذا يكون العصر العباسي العصر الذي صيغت فيه نظرية الخلافة في الإسلام، وحددت بشكل نهائي العلاقات بين الحاكم والرعية.

كما أنّ مفهوم القانون الطبيعي الإسلامي يختلف في نواح كثيرة ليس فقط عن مفهوم فلاسفة عصر التنوير، ولكن أيضاً عن المفاهيم المسيحية في العصور الوسطى. ففي أوروبا ومنذ عهد الاكويني؛ تم الإقرار باستقلالية القانون الطبيعي عن إرادة الإله. وبهذا تم علمنة القانون الطبيعي[4]. بينما رأى الفلاسفة المسلمين ألا تناقض بين الوحي الإلهي الذي ينقله نبي، والقوانين البشرية التي يُبدعها العقل. فعملوا على التوفيق بين الوحي والفلسفة، فلا يمكن تصوّر القانون الطبيعي غير القانون الإلهي الموحى به. الوحيد الذي شذ عن القاعدة كان ابن رشد؛ حيث أكّد على تفوق الشريعة النبوية الموحى بها على

---

[1]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 82, P 135.

[2]- ابن رشد، مصدر سابق، من مقدمة الكتاب ص 13.

* - لا وجود للعقد الاجتماعي في الفلسفة الإسلامية فالمصطلح ظهر في عصر التنوير وكان باروخ سبينوزا، وهوبس، وجان جاك روسو أهم منظري العقد الاجتماعي، فاعتبروا هذا العقد الافتراضي منطلقاً لتأسيس نظرية حول الدولة ومشروعيتها وغاياتها، وقد اتفقوا على أن العقد الاجتماعي هو تنازل الأفراد عن حرياتهم وحقوقهم الطبيعية لحاكم أو مجلس في مقابل حصولهم على حريات وحقوق مدنية يضبطها القانون ، وذلك لتجنب الصراع و**" حرب الكل ضد الكل"** كما سماها هوبز في كتابه اللفتان . لهذا نجد اختلاف كبير في تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بين الفلاسفة المسلمين والفلاسفة الغربيين.

[3]- عادل ثابت، **الفكر السياسي الإسلامي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص ص 25-32.

[4]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, Pp89 , 90.

القانون البشري [1]. وبهذا جاءت نظرية السياسية الفلسفية الإسلامية كنتيجة تأملات إسلامية لنظريات أفلاطون السياسية، أمثال الفارابي، وابن سينا، والدواني. واتفقوا على أنّه بدون قانون لا يمكن أن تكون هناك دولة، وأنّ السلوك غير القانوني يضر بالدولة. وقد لاقت أفكارهم معارضةً شديدةً؛ بسبب ما جلبه هؤلاء الفلاسفة من تغيير في أصول الفكر السياسي الذي نصت عليه الشريعة [2]. فالفارابي* اعتبر ميل الانسان نحو الحياة الاجتماعية أمر طبيعي، لأنه اجتماعي بطبعه[3]، كما عمل على إيجاد فكر سياسي انطلاقاً من العقيدة الدينية، كما اعتبر السياسة علماً قائماً على العقل، يستقصي الأعمال البشرية والعادات الضرورية لتحقيق الكمال، فربط صلاح الدولة بصلاح أميرها [4]. ليخلفه تلميذه ابن سينا** الذي سعى للربط بين فكرة نظام سياسي ديني، ونظرية حكم علماني. ما أعطى فلسفته توجهاً سياسياً واضحاً. فاعتبر الإنسان كائناً سياسياً (مواطن)، وأوضح أنّ رفاهية المجتمع قائمةً على شريعتين، الأولى الشريعة الإلهية، والثانية الشريعة الوضعية، التي تكون من اختصاص الحاكم المكلّف بمهمةٍ أساسيةٍ، هي تنظيم المجتمع بتشريع قوانين جديدة نتيجة تغيرات الزمان، كما يشترط وجود العدل لتسيير أفراده [5]. كتاباته الفلسفية الرئيسية بما في ذلك الفلسفة الشرقية؛ اعتمدها السامانيون، والسلاجقة، وأخيراً تم تحويلها إلى تبرير نظري لممارسات الحكم العثماني [6].

---

[11]- E.I.J Rosenthal**, Political Thought in Medieval Islam An Introductory Outline**, Cambridge University Press, 2010, P 115.

[2]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 92.

* - **الفارابي(259هـ/872م-339هـ/950م):** هو ابو نصر محمد بن محمد بن طرخان بن اوزلع المعروف بالفارابي، ولد في وسيج بالقرب من مدينة فاراب في بلاد الترك، نشأ الفارابي في عائلة شريفة النسب، وكان والده قائداً في البلاط التركي، لا نعرف الكثير عن بداية حياته، سافر شاباً إلى بغداد؛ حيث حصّل علومه فيها، وقرأ بعضها على معلم نصراني هو يوحنا بن حيلان. درس المنطق، والنحو، والفلسفة والموسيقى والرياضيات والعلوم. اكتسب الفارابي تدريجياً ثقافة واسعة، نال بسببها لقب المعلم الثاني. من أشهر كتبه فصوص الحكم، آراء أهل المدينة الفاضلة، سرح كتب ارسطو، كتاب الموسيقى الكبير. توفي في دمشق. . للمزيد انظر: هنري كوربان، **تاريخ الفلسفة الاسلامية**، ط2، تر: نصير مروة، حسن قيسي، عويدات للنشر والتوزيع، لبنان، 1998، ص ص 241، 242.

[3]- مصطفى السيد أحمد صقر، **نظرية الدولة عند الفارابي**، د.ط، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1989، ص 15.

[4]- ابو نصر الفارابي، **آراء اهل المدينة الفاضلة**، تقديم وتحقيق البير نصري نادر، ط2، دار المشرق، لبنان، 1986، ص 125.

** - **ابن سينا(370هـ/980م-428هـ/1037م):** هو ابو علي حسين بن عبد الله بن سينا، ولد في اصفهان قرب بخارى، كان والده موظفاً كبيراً في دولة السامانيين، ما جعله يلتحق بخدمتهم؛ إذ عين وزيرا. نبغ في الطب، والحساب، والفلك، والحكمة. أسس ما يسمى الفلسفة= الشرقية، ألف حوالي 243 كتاب أشهرها القانون في الطب، الشفاء، كتاب الانصاف، رسالة حي بن يقظان، توفي بهمذان عن عمر يناهز 57 سنة. للمزيد انظر: كوربان، مرجع سابق، ص ص 452-457.

[5]- Rosenthal**,** Op.cit ,P 145, P 152.

[6]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 95.

نفس الفكرة تبناها الفقيه جلال الدين الدواني*؛ الذي استوعب جيدا الفلسفة العملية المتأثرة بالفلسفة اليونانية لنصير الدين الطوسي**، وقام ببراعة بتكييفها مع العقائد الدينية الإسلامية والتراث السياسي الإسلامي، فقدم وصفاً مثيراً للفكر السياسي الذي يرضي العقل ويتماشى مع التقاليد الإسلامية. كما يتبنى فكر ابن سينا والفارابي قبلهم، وأكّد أنّ التوازن والتعاون المتبادل بين الدولة وفئات المجتمع يضمن الحياة السياسية. كما يشدّد على أهمية العدل والحكمة في السياسة، ويصرّ على أهمية الشريعة في توجيه الحاكم، لكنه يقر أيضاً بدور العقل والتفكير الفلسفي في الحكم العادل. هذا التوازن بين الشريعة والعقل يعكس تأثير الفلسفة الإسلامية التقليدية على فكره[1]. مجموعة هذه المبادئ ظهرت أيضاً في كتاب أخلاق عليا أو سامية لكينياليزادة علي***، وهو دراسة في السياسة العملية، استند فيها على فلسفة نصير الدين الطوسي وجلال الدين الدواني، إضافة لفلسفة الغزالي وابن سينا. كما نجد أفكاراً كثيرةً لابن خلدون في نظرياته. كما شملت على رؤية كاملة للأخلاق في مستويات ثلاثة: الأخلاق الفردية، أخلاق الأسرة، والنظريات السياسية؛ إذ يشدّد على وحدة الطبقة الحاكمة[2]، ناقش أيضاً الاقتصاد والإدارة. هذا العمل ذو الروح العملية الاستثنائية، والذي استخدم ككتاب دراسي حتى أواخر القرن التاسع عشر، شكّل عقلية البيروقراطية العثمانية[3].

ومع وجود التشريع الإسلامي المستمد من الكتاب والسنة، وجد تشريع وضعي علماني يستند للمفهوم الإسلامي عرف؛ حيث يقدم هذا التشريع حلاً للمشاكل القائمة، باستخدام معايير الضرورة والعقل لسنّ تشريعات لها قوة القانون. وتم الاستفادة إلى حد ما من هذه النظرية في الدول الإسلامية السلجوقية؛ حيث بدأت التقاليد الساسانية والتركمانية تتسرب للجهاز التشريعي، فتم علمنة بعض القوانين. ومع الغزو المغولي في القرن الثالث عشر؛ انتشرت القوانين العلمانية المنبثقة من تشريع

---

* - **جلال الدين الدواني الصديقي(830هـ/1427م-928هـ/1501م):** ولد في دوان من أعمال كازرون، كان والده قاضياً، ثم سكن شيراز؛ حيث اكتسب أكثر علومه وفضائله فيها، كان شافعي المذهب، اشعري العقيدة، لهذا أفنى عمره دفاعا عن السنة وأهل الجماعة له عدة اعمال أهمها حاشية على تجريد الكلام للطوسي، وعدة رسائل سميت الرسائل الجلالية، إضافة لكتابه الحجج الباهرة. . للمزيد انظر: جلال الدين الدواني الصديقي، الحجج الباهرة، ط1، تح: عبد الله الحاج علي منيب، مكتبة الامام البخاري، مصر، 2000، ص 17-19.

** - **نصير الدين الطوسي: (1201-1274)م:** أبو جعفر محمد بن محمد الحسن، عالم فلك ورياضيات، فيلسوف، ورجل سياسة، ولد بطوس من أشهر الفلاسفة الذين تمكنوا من التأليف بين الفلسفة اليونانية والتصوف الإسلامي. من أشهر مؤلفاته تجريد الاعتقاد. توفي ببغداد. للمزيد انظر: عبد المنعم الحفني، **موسوعة الفلسفة والفلاسفة**، ج 02، ط 02، مكتبة مدبولي، 1999، ص 843,

[1]- Rosenthal, Op.cit ,Pp 210-218.

*** - **علي جلبي كينياليزاده kınalızade (1510-1572)م:** ولد باسطنبول، والده قاضي وشاعر، وصل لأعلى المراتب العلمية، كان مساعد شيخ الإسلام جويزاده. عمل مدرس ثم قاضي، وفي 1571م عين قاضي عسكر أناضول . للمزيد انظر: Marinos Sariyannis, **Ottoman Political Thought Up to the Tanzimat : A Concise History**, Foundation for Research and Technology-Hellas- Institute for Studies, Greece, 2015, P 37

[2]- Sariyannis, **Ottoman Political Thought Up to the Tanzimat**, Op.cit, Pp 38, 39.

[3]- Karpat, **The Politicization of Islam...**, Op.cit, P 117.

الياسا*. فظهرت القوانين العثمانية المصطلح عليها بقانون نامه أو يساق نامه، كما تأثر الحكام العثمانيون بنظام الحكم المطلق، فورثت البيروقراطية العثمانية التي ساهمت في تسيير أمور الدولة لقرون، المعرفة السياسية الضرورية لحكم المجتمع، وتطوير فهم عقلاني لظاهرة القوة كأداة تجديد للدولة [1]. ولم يتبق للعلماء إلا المسائل المتعلقة بالقانون الخاص مثل الميراث، والزواج، وبعض القضايا المدنية ليحكموا فيها وفقاً للشريعة الإسلامية، وهو الأمر الذي لم يتقبله العلماء[2].

وبتراجع قوة الدولة في القرن السابع عشر؛ ظهر عدة مفكرين حاولوا توجيه نصائح للسلاطين لأجل إصلاح أمور الدولة، وكان الرجوع للقوانين الإسلامية ضرورة قصوى في رأيهم- تناولت أهم أفكارهم الإصلاحية في الفصل الأوّل- فمثلاً يشدّد كوجي بك على الحاجة إلى القانون الإسلامي كأساس لوجود وصيانة الدولة والدين، وتطبيقه هو الشرط الضروري للنظام الجيد لكليهما[3] . بيد أنّ القرن الثامن عشر سيكرس الفكر العلماني، بسبب توجه الدولة نحو الغرب، ما أدى إلى استياء مكتوم ضد هذا الامتياز. وبقي علماء الدين طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مدافعين عن المبادئ الدينية ضد التحديث العلماني. ومع بروز نظريات العثمانيون الجدد، عادت الأصوات ترتفع للمطالبة بتفعيل المبادئ الدينية ضد ممارسات الحكومة الاستبدادية [4].

2- أثر الفكر السياسي الغربي على نظيره العثماني:

تطرقنا في فصلنا الأوّل لبدايات الأفكار التحديثية والتغريبية التي شهدتها الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر، وإن كانت في أغلبها أفكاراً لأجل تحديث الجيش، وإعادة بعث القوة العسكرية العثمانية، بيد أنّ هذا لم يمنع تسرب أفكار التنوير والفلسفة الغربية نتيجة نشاط حركة الترجمة والطباعة، لكنها لم تلق الكثير من الاهتمام، خاصةً أنّها بقيت محصورة على الطبقة الحاكمة وموظفي الدولة، الذين كان لهم الدور الفعال في إحداث إصلاحات في مؤسسات الدولة. تلت هذه المستجدات الثورة الفرنسية والأفكار التي نادت بها. وما أحدثته من تغيير في أوروبا، ووصلت أصداءها الدولة العثمانية.

لما بدأت أفكار التغيير تسيطر على سياسات أصحاب القرار، اختاروا اللجوء والأخذ عن الفرنسيين والاستعانة بهم، باعتبار فرنسا القوة الأوروبية التي لا تملك أطماع في أراضي الدولة العثمانية، وجمعتهما خصومة الإمبراطورية النمساوية. كما كانت فرنسا وقتها مركز الاشعاع الحضاري

* - **تشريع الياسا:** مجموعة من العادات والقواعد والممارسات الإدارية المنسوبة إلى جنكيز خان. تغيرت هذه القوانين على ما يبدو على مر القرون، لكن أحفاده استمروا في استخدامها وشرعتها. للمزيد انظر: Guy Burak," **Betwwen the Kanun of Gaytabay and Ottoman Yasaq : A Not on the Ottoman Dynastic Law**", PP 1-23, in Journal of Islamic Studies, Issu 26 :1, 2015, P 5.

[1]- Karpat, **The Politicization of Islam...**, Op.cit, P 117.

[2]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, Pp 103

[3]- Rosenthal, Op.cit Pp 225, 226.

[4]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, Pp 103, 104.

والتقدم[1]. وأثناء الثورة الفرنسية؛ ولأنّ الدولة أخذت موقفاً محايداً منها، تحوّلت إسطنبول إلى مكان لاستقطاب الثوريين والملكيين على حد سواء. كل منهم نشط لكسب دعم العثمانيين، فكان أنصار الثورة يجتمعون مع العامة في المقاهي، لنشر أفكارهم وتوزيع المنشورات المترجمة للعثمانية، بينما حاول المخلصون للملك وأغلبهم كانوا تجار متواجدين على أراضي السلطنة؛ حماية الملكية الدستورية والتعاون مع النمسا وروسيا، انطلاقاً من الأراضي العثمانية، ونشر أخبارٍ مغرضةٍ ضد الثورة وقادتها[2]. وقتها زرع اليعاقبة* شجرة حرية في حديقة السفارة الفرنسية، فكانت مناسبةً لظهور أوّل ترجمات لمفهوم الحرية إلى اللغة العثمانية. وأصبحت الشجرة تعرف باسم سربستي أغاسي Serbesti Ağası، وأصبحت سربستى أوّل كلمة تركية تعبّر عن فكرة الحرية [3].

وبعد الثورة الفرنسية؛ أصبحت فرنسا المثال الذي يجب على الدولة أن تحتذى به، فقد رحب السلطان سليم الثالث بعودة العلاقات بين دولته وفرنسا؛ بعد انقطاعها أثناء الثورة، خاصةً أنّه كان مقبلاً على إصلاحات جذرية في الدولة، وقد أسماها النظام الجديد محاكاة للثورة الفرنسية التي عرفت بالنظام الجديد، مقابل النظام الملكي القديم[4] . واستمرت علاقة الودّ بين الطرفين، حتى قامت فرنسا بضم الأراضي الأيونية، وأراضي البندقية، المتاخمة لحدود الدولة العثمانية، بمقتضى معاهدة كامبو فورميو عام 1797م** ، ما سرّع من وتيرة نشر الأفكار التحررية في اليونان وكريت، تلتها الحملة الفرنسية على مصر لتنتشر الأفكار الثورية في كل من مصر والشام[5].

ما يجدر بنا ملاحظته؛ هو أنّ اهتمام العثمانيون من البداية كان يتركز على الثورة الصناعية الأوربية ونتائجها، لهذا لم يعيروا بالغ اهتمامهم للثورة الفرنسية وحيثياتها، عدى ما تمخضت عنه في جانبها العسكري. فظلت أفكار الثورة الفرنسية مبهمة، وإن لاقت في البداية قبولاً؛ فكان للقطيعة التي أعلنتها على الكنيسة واعتبارها ثورة علمانية، ما سهل مرور أفكارها للمجتمعات العثمانية، عكس أفكار

---

[1]- Berkes, Op.cit, P 25.

[2]- Pascal Firges, **French Revolutionaries in the Ottoman Empire Diplomacy, Political Culture, and Limiting of Universal Revolution, 1792-1798**, first edition, OXFORD University press, 2017, P 32, 34.

* - **اليعاقبة:** نادي تشكل من عدد من أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية، اعتادوا الاجتماع ف دير للآباء اليعاقبة فأخذ أعضاء النادي التسمية، مع انهم أطلقوا على أنفسهم اسم جمعية أصدقاء الدستور. كان نشاط النادي في بداية الثورة معتدلا، إلا أنه أخذ موقفا متطرفا فرضتها عليه تطورات الأحداث، حيث قاد أعضاؤه الجزئية المعروفة في الثورة الفرنسية الإرهاب. من أشهر قادته دولافاييت، دانتون، روبيسبيير. للمزيد انظر: عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، ط جديدة، دار النهضة العربية، لبنان، 2014، ص 45.

[3]- ماردين، مرجع سابق، ص 23.

[4]- خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي**، ص 55.

** - **كامبو فورميو 1797م:** معاهدة سلام امضتها فرنسا مع النمسا انهت الحرب والعداوة بينهما واقتسما أراضي جمهورية البندقية، لينتهي بمقتضاها التحالف الفرنسي العثماني. للمزيد انظر: فيشر، مرجع سابق، ص 49.

[5]- Bernard Lewis, **"The Impact of The French Revolution On Turkey"**, Op.cit, Pp 120-124.

النهضة التي ارتبطت بإحياء الرموز المسيحية[1]. غير أنّ الأهداف التوسعية الفرنسية جعل الكثير يعيد تقييم هذه الثورة، أو يحاول شرح مفاهيمها، فقد شرح الجبرتي ما جاء في البيان الذي وزعه الفرنسيون على سكان مصر، ككلمة الجمهور الفرنساوي، وأيضا الحرية والمساواة، مع أنّ الجبرتي أشار للجمهور على أنّه عامة الفرنسيين، واستنكر المساواة لأنّها منافية للإرادة الإلهية؛ إذ فضل الله الناس بعضهم على بعض، كما نجده يشير لتخليهم عن الدين واتباعهم العقل[2]. كما نجد مؤرخاً آخر من بلاد الشام عاش هذه الفترة يدعى نقولا الترك، سرد وقائع الثورة الفرنسية وعرّف بمصطلحاتها، فأشار للنظام الجمهوري بالمشيخة أو مشايخ الشعب، إضافة لذكره القطيعة التي أحدثها الثوريين اتجاه الدين ومؤسساته[3].

بينما قام العديد من المثقفين والمؤرخين في الدولة العثمانية من اعتبارها ثورة على الإرادة الإلهية، بعد أن اتضح أنّها ثورة على كل الأصعدة حتى الدين والايمان*. مع هذا؛ استطاعت العديد من مصطلحات الثورة أن تمر للغة العثمانية، وإن لم تكن لها نفس الدلالة الفرنسية، فكلمة وطن التي تعني مكان الانتماء لم تعن للعثماني سوى مكان ولادته أو إقامته، فانتماء العثماني كان لأمته ودينه، كما أنّ الحرية للعثماني كانت نقيض الاسترقاق، أما العدالة فكانت أساس الحكم، بينما لم يعرف العثماني معنى المساواة في ظل انعدام الفروقات الاجتماعية. غير أنّ هذه المفاهيم سرعان ما حجزت لها مكان في القواميس العثمانية، لتتوطد علاقة الوطن بالوطنية، والحرية بالنضال ضد الاستبداد[4]. كما ساهمت المدارس العسكرية والمدنية في نشر الأفكار الأوروبية، خاصةً أنّ العلوم بها كانت تدرس باللغة الفرنسية على يد ضباط وأساتذة أجانب، فقد أدلى الكاتب الأسكتلندي تشارلز ماكفارلين بتصريحات هامة عن كلية الطب العثمانية، فوفقًا لملاحظاته؛ قرأ طلاب الطب الأتراك كتباً عن المادية كنظام الطبيعة للبارون دولباخ، وكتابات ديدرو وكابانيس وأُعجبوا بهذه الآراء، كما فوجئ عندما علم أنّ قاموس فولتير

---

[1]- Bernard Lewis, "**The Impact of The French Revolution On Turkey"**, Op.cit, P 106.

[2]- عبد الرحمان الجبرتي، **مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس**، تحقيق عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى، عماد احمد هلال، ج 01، ط01، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 103-111.

[3]- نقولا التركي، **ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية**، مؤسسة هنداوي، مصر،2015، ص 09، 14.

*- فمثلا رأى المؤرخ عاصم أنّ أفكار الثورة الفرنسية التي بدأت تنتشر كالنار في الهشيم داخل الدولة، كلها تدعو للزندقة والإلحاد، وأنّ الفرنسيين مجرد مخادعين لبسوا ثوب الصداقة للإضرار بالدولة فلا يختلفون عن الروس والنمساويين، وهذه الآراء أثارت حفيظة التقليديين من العلماء و الإنكشارية، واعتبروا أنّ المتعاونين معهم كفارا مثلهم وهذا ما سارع في تعبئة الراي العام ضد سليم الثالث. للمزيد انظر: Faruk Bilici,**" la Revolution Française dans L'historiographie Turque"** (1789-1927), Pp59-69, In CEMOTI, N°12, Perception de la Révolution Française e Interprétation de ses Concepts : Les Cas Turc et Iranien, 1991, p 60, 61.

[4]- Bernard Lewis, **The Impact of The French Revolution…,** Op.cit, Pp 107, 108.

للفلسفة قد تُرجم إلى العثمانية . وقد تخرج من هذه المدرسة عدداً كبيراً من المثقفين العثمانيين، منهم خير الله أفندي، حكيم إسماعيل باشا، وفؤاد باشا [1].

ثم إنّ الطوائف الدينية المسيحية كان لها دوراً هاماً في نشر الأفكار التنويرية والثورة الفرنسية، وإن كان اليونان أكثر الشعوب الفاعلة نظراً للعلاقات الوطيدة التي كانت تربطهم بالغرب. إضافةً لحرصهم على ارسال أبنائهم للتعلم في كبرى الجامعات الأوروبية، وبناء مدارس حديثة على غرار مدارس الكويكر لانكستر. علاوةً على هذا؛ طال تأثير هذه الأفكار السلاطين والنخبة، فسليم الثالث بقي مأخوذ بالأسلوب الفرنسي معتمداً على خبرتهم، كما تأثر بمثال الحاكم المستنير على غرار حاكم بروسيا والنمسا. ليواصل هذا النموذج فرض نفسه في كل الإصلاحات التي عرفتها الدولة العثمانية معظم القرن التاسع عشر. فما كانت إصلاحات محمود الأوّل أو نجله عبد المجيد إلّا على ضوء تواتر البعثات الديبلوماسية، وتوافد أكثر لمؤثرات التغريب[2]. محاولين تعزيز سلطة الملك ضمن نموذج النظرية الكاميرالية التي انتشرت في النمسا وبروسيا، القائمة على أنّ الدولة القوية تعتمد على طبقة وسطى قوية ومستقرة. فكان على الدولة العثمانية تحسين وضع رعاياها، وتقديم حريات أكبر لهم، مشدّدين على مبدأ المساواة الذي نص عليه كل من خط كلخانه وهمايون، اللذين كانا محاكاة للمثل الليبيرالية الأوروبية[3].

ويتضح هذا من خلال سلسلة من البرقيات تمت بين سفير الدولة العثمانية في فيينا صادق رفعت باشا، ووزير خارجيتها مصطفى رشيد باشا عام 1837م؛ حيث حملت تصورات لطبيعة الإصلاحات الواجب تطبيقها في الدولة العثمانية [4]. فأوضح أنّ أساس رفاه الدول الأوروبية هو النمو المستمر للسكان، وتطوير الزراعة، وحفظ رفاهيتهم، وتحقيق الأمن الكامل لكل الأمة في حياتهم وممتلكاتهم وشرفهم وسمعتهم، بهذا تُحفظ حقوق وحريات الأفراد، ووهب الله الحكام مسؤولية حماية رفاه وسعادة بلدانهم، من خلال العدل واحترام حقوق الانسان، فتنعدم كل التصرفات التعسفية أو الاستبدادية، كما ركز على ضرورة علمنة قوانين الدولة. ما أوجد تشابهاً كبيراً بين أفكار رفعت باشا ومرسوم الإصلاح عام 1839م، وكانت مفاهيم غربية مثل؛ الحرية التي اصطلح عليها بسربستي serbestiyet، ومصطلح الملة الذي يعني جميع الرعايا دون تمييز ديني، إضافة لمفهوم تمدن وتأنس التي تحولت لمفهوم الحضارة، كلها مصطلحات كان لصادق رفعت باشا الفضل في استخدامها لأوّل مرة في الجرائد والوثائق الرسمية.

---

[1]- Deniz Peker, Özgür Taskin, "**The Enlightenment Tradition and Science Education in Turkey"**, PP 67-97, M. R. Matthews (Ed.), in History, Philosophy, and Science Teaching, Switzerland, 2018, P 78.

[2]- ماردين، مرجع سابق، ص ص 23، 24.

[3]- Mardin, **Türk Modernleşmesi...,** A.G.E, S 84.

[4]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, Pp 177.

وكان دائماً يربط الحضارة بضرورة الحفاظ على الامن في الداخل، والعلاقات السلمية بين الدول[1]. كما نوّه لضرورة تدخل الدولة في إعادة تنظيم الاقتصاد، وجعله من أوّلوياتها للتحكم فيه، وعدم تسامح الدولة مع التجار[2]. وقد ظهر تأثير أفكاره الاقتصادية في معاهدة بلطة ليمان* التجارية مع إنجلترا عام 1838م.

كما كان لبعض الولايات دور في انتقال الأفكار الليبيرالية للمركز، ولمصر في هذا قصب السبق؛ بسبب التحديث الذي شهدته فترة حكم محمد علي، صاحب الفكر الأكثر تغريباً والأكثر شمولًا والأقدم في المنطقة، وأصبحت مصر مقصداً لكل الشباب العثماني ذوي الفكر التقدمي. فقد قضى بها يوسف كامل باشا عدة سنوات، ولما عاد للإسطنبول أصبح أحد الشخصيات الفكرية والأدبية، وأستاذ إبراهيم شيناسي. علاوة على شخصيات أخرى؛ استقرت ردحاً من الزمن في مصر كسامي باشا، صبحي باشا، منيف باشا. ولا غرابة في أن يكون مصطفى فاضل باشا الشخصية الأولى التي تدعو للتمثيل النيابي في الدولة العثمانية، والراعي الرسمي للعثمانيين الشباب، فهو حفيد محمد علي[3].

تزامن مع هذا ثورة فكرية؛ نتيجة افتتان الكثير من شخصيات عثمانية بالمجتمع المدني الغربي، فبدأوا بنشر أفكار القوانين الطبيعية والعقد الاجتماعي، كما بدأت تظهر ترجمات للروايات والأشعار الفرنسية، وظهور الصالونات الثقافية منذ عام 1800م بإنشاء الجمعية العلمية؛ على يد السفير العثماني في بريطانيا إسماعيل فروح أفندي، الذي أضحى قصره مكان تجمع لليبراليين العثمانيين، مثل شاني زاده محمد عطا الله أفندي، كيتودا زاده محمد عارف أفندي، وملك باشا زاده عبد القادر بك، عرفت باسم جمعية العلوم أو جمعية بيشكتاش، وانضم لها عدد من الشخصيات [4]. إضافة لصالونات كان ينظمها سامي باشا، وابنه صبحي باشا، ويوسف كامل باشا. اجتمع فيها المثقفون الشرقيون والغربيون لمناقشة الأسئلة العلمية والأدبية وقتها. وشهت هذه الاجتماعات بتلك التي جرت في الحي اللاتيني - حي باريسي مشهور بالمؤسسات التعليمية العليا مثل السوربون والمدرسة العليا العادية[5].

---

[1]- Seyit Battal Uğurlu, Mehmet Demirtaş, **"Mehmet Sadik Rifat Paşa ve Tanzimat"**, PP 44-64, in History Studies, Vol :2/1, 2010, P 48-58.

[2]- صادق رفعت باشا، مصدر سابق، ص 25.

*- **معاهدة بلطه ليماني:** اتفاقية عقدتها الدولة العثمانية مع انجلترا وهولندا عام 1838م لتنظيم التجارة الدولية، حددت فيها الرسوم على البضائع الأوروبية، لتكون 5% على الواردات، و12% على الصادرات، و3% على البضائع المارة بالدولة العثمانية مع إلغاء الاحتكار. انظر: مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة...**، مرجع سابق، ص 234.

[3]-Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 192.

[4]- Hilmi Ziya Ülken, **Türkiye'de Çağdaş Düşünce Tarihi**, üçüncü Baskı, Ülken Yayinlari, Istanbul, 1991, P 53.

[5]- Murat R. Şiviloğlu, **The Emergence of Public Opinion State and Society in the Late Ottoman Empire**, Cambridge University Pres, 2018, P 84.

علاوة على ما ذكرناه؛ كان لبعض المنظمات العالمية دور في انتقال الأفكار الليبيرالية للدولة العثمانية، ومن بين هذه المنظمات كانت الماسونية التي انتشرت محافلها في أراضي الدولة العثمانية. ففي بداية ستينيات القرن التاسع عشر كان هناك اثني عشر محفلاً يعملون في إسطنبول وحدها. وانضم إليها عدداً من رعايا الدولة العثمانية خاصة المسيحيين من يونانيين وأرمن، مع هذا وجدت أسماء كثيرة لبعض المسلمين لا سيما من الطبقة المثقفة والبيروقراطية، وحتى من القصر العثماني. ومن أشهر من انضم إليها كان الصدر الأعظم فؤاد باشا، ورئيس تشريفات القصر كامل باشا، مدحت باشا، وحتى المفكر والأديب نامق كمال. أما أشهر شخصية ماسونية؛ فكان الأمير وولي العهد مراد الذي انضم لمحفل برودس عام 1872م، فقد رأى في الكثير من مبادئ الماسونية المعلنة خلاص الدولة من مشاكلها، فهي تدعو للأخوة والمساواة لكل الإنسانية، وهي المبادئ التي كانت الدولة في حاجة إلى ترسيخها بين أفرادها لمواجهة مخططات الانفصال[1] .

المطلب الثاني- التيارات الفكرية العثمانية:

قبل الحديث عن أطراف حركة المعارضة ونضالهم الفكري والسياسي، سأنوه لأهم التيارات الفكرية التي برزت كنتيجة لتقويض الأنظمة القديمة، ما انجر عنه الانقسام إلى مجموعات سياسية تتشكل مفاهيمها من أيديولوجيات القرن التاسع عشر. مع أنّ معارضي ستينيات القرن التاسع عشر لم يمتلكوا بعد رؤية متطرفة، أو أيديولوجية علمانية قومية [2] . ما يجعل من عملية تحديد المذاهب أو المدارس الفكرية والفلسفية لهؤلاء المفكرين العثمانيين سابقةً لأوانها، وليس من الصواب البحث عن خصائص هذه المدارس في كتاباتهم. العثمانيون نعم تأثروا بتلك الاتجاهات واستنبطوا بعض أفكارها واقتبسوا جمل روادها، لكن إلى ذلك الحين لم تتأسس حركة فكرية نشيطة لهذه المدارس في الدولة العثمانية [3]. وعليه اكتفينا بتصنيف الحركة الفكرية العثمانية لهذه الحقبة من خلال المجالات التي تناولتها كتابات هؤلاء المفكرين خاصة الأدبية منها.

1- التيار العثماني:

حتى حوالي ثلاثينيات القرن التاسع عشر لم تكن هناك أمة عثمانية واحدة، فالدولة العثمانية حتى القرن التاسع عشر كانت تتألف من مجموعة طوائف، لكل هويتها الخاصة، والاستقلالية الثقافية والدينية. والدولة بمفهومها العثماني آنذاك تتألف بشكل شبه حصري من الجهاز الإداري، وأنظمة اجتماعية واقتصادية تحتاجها لتسهيل مهامها، بالتالي انعدمت الروابط التي تجمع الدولة بالمجتمع، ما

---

[1]- Constantin Svolopoulos**," L'initiation de Mourad V a la Franc-Maçonnerie par CL Scalieri : aux Origines du mouvement Libéral en Turquie"**, PP 441 -457, in Balkan Studies, Vol 21, No 02, Greece, 1980, Pp44-448.

[2]- اورطايلي، **الخلافة العثمانية التحديث والحداثة...**، مرجع سابق، ص 264.

[3]- أوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج 02، مرجع سابق، ص 269

جعل مصدر انتماء الفرد العثماني للمجتمع لا الدولة. وحتى صدور قانون المواطنة العثمانية (الجنسية) في 1864م لم يكن هناك مفهوم عثماني للمواطنة، وإن كانت الهويات العرقية واللغوية موجودة بين الشعوب المسيحية، لكن بين المسلمين كانت الهوية الغالبة هي الهوية الدينية [1].

ولمواجهة أزمات ونتائج تمردات وثورات البلقان، بحثت الدولة على رأسها عالي باشا وفؤاد باشا عن أساس أوسع ليصبح ايدولوجية حياة اجتماعية. فأعلنت الدولة أن كل فرد يعيش على الأراضي العثمانية هو مواطن عثماني[2]. ولتأكيد هذه الفكرة نشرت صحيفة **بصيرة*** - التي كانت في كثير من الأحيان صوت رجال الدولة العثمانيين- في عام 1870م أنّ مصطلح العثماني يشمل جميع المسلمين وغير المسلمين وليس فقط الأتراك، وأنهم كلهم أمة تشترك في نفس الوطن. وبرفض المسيحيين البقاء تحت حكم العثمانيين، قام المسلمون باحتضان العثمانية كتعبير عن الوحدة [3].

وأصبح تيار العثمانية المتعدد الأجناس والأعراق؛ الذي كان تجسيدا للحقائق القانونية التي تطورت حديثًا في الدولة العثمانية، أحد المحاور الرسمية في الحياة الفكرية للدولة. وسيطوّر نامق كمال بعد ذلك هذا التيار في العديد من مقالاته، كما يعدّ أحمد مدحت أفندي المؤسس الأصلي لهذه الأيدولوجية في كتابه أس **انقلاب** الذي شمل تاريخ الإمبراطورية العثمانية كلها[4]. عمل الاتجاه العثماني على توفير هوية سياسية تجمع كل الاثنيات التي تكون المجتمع العثماني، وتشكيل هوية سياسية له، غير أنّ سُبل تحقيق ذلك أضعفت أسسه وروابطه التقليدية، بتوجيهه نحو أسسٍ جديدةٍ.

2- التيار الإسلامي:

تزامن مع الأيدولوجية العثمانية تنامي الحركة الفكرية الإسلامية، والتي نستطيع اعتبارها نتيجة للإيديولوجية الأولى. فبعد ثورات شعوب البلقان وانتهاء معظمها بالانفصال. أصبح غالبية السكان من المسلمين [5]. وكانت معظم الحركات السياسية خاصة المعارضة مشبعةً بالفكر الإسلامي، لذلك ارتبطت المطالب الدستورية في عهد السلطان عبد العزيز في فكرها واقتراحاتها بالأسس الإسلامية. وكان القضاء على الحكم المستبد في كتابات كل من ضيا بك، علي سعاوي، نامق كمال بمنزلة الفكر والجهد المبذول ضد فرمان 1856م، ولم يقتصر هؤلاء الكتاب في البحث عن أسس الحياة البرلمانية في الأفكار الوافدة

---

[1]- Karpat, **Studies on Ottoman Social and Political History…**, Op.cit, 2002, Pp 544, 545.

[2]- طانبينار، مرجع سابق، ص 188.

*- **صحيفة بصيرة:** نشرت بين عامي 1870م و1908م لصاحبها علي أفندي، صدر أوّل عدد لها في 23 جانفي 1870م، كانت تصدر خمسة أيام في الأسبوع بحجم أربع صفحات، ثم أصبحت جريدة يومية. اهتمت بالتطورات السياسية الداخلية والعالمية، وعملت على نشر الوعي بضرورة التعليم والتقدم. للمزيد انظر: Ilhan Yerlikaya, Basiret, in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi**, cilt 05, Ankara, 1992, Ss 103-105.

[3]- Karpat, **The Politicization of Islam...**, Op.cit, P 315-317.

[4]- طانبينار، مرجع سابق، ص 188.

[5]- Karpat, **Studies on Ottoman Socil and Political History…**, Op.cit, P 547.

إليهم من الغرب، بل بحثوا عنها في القرآن الكريم والفقه الإسلامي للعصور الأولى من التاريخ الإسلامي، كما أثبتوا أنّ الفقه الإسلامي مصدر لا ينضب. فدافعوا عن المبادئ الإسلامية التي حاولت الإصلاحات تغييرها، في ذات الوقت تبنوا فكر إسلامي منفتح يتواصل مع جميع التيارات الأخرى. وفي نفس السياق كانت أفكارهم تشمل قضايا الخلافة والإمامة التي سنتعرف عليها لاحقًا [1].

هذه الأفكار وجدت رواجاً لها عبر الصحف والمناشير التي دعت لضرورة اتحاد المسلمين حول السلطان باعتباره خليفة المسلمين، ووجدت صدى في مختلف الأقطار الإسلامية. بيد أنّ وضع المسلمين وقتها حال دون تحقيقها عهد السلطان عبد العزيز، فبعض الدول الإسلامية كانت ترزح تحت الحكم الاستعماري، فالجزائر تديرها فرنسا، ووسط آسيا تحت إدارة روسيا، في حين الهند تحت إمرة إنجلترا [2].

3- التيار التركي القومي:

لم تظهر معالم هذا التيار جلياً في عهد السلطان عبد العزيز، غير أنّ أفكار القومية التركية كانت في طور التكوين، كرد على نمو الشعور القومي للشعوب المسيحية في البلقان. وفي سبيل إنشاء الأمة العثمانية كانت هناك حاجة لأرض تكون موطن هذه الأمة، فدأبت الدولة في ربط الأمة العثمانية بوطنها عن طريق برامج تربوية تحث على حب تلك الأرض. وبما أن العثماني المسلم ارتباطه بالأرض يكون بمسقط رأسه، أما ارتباطه بالدولة فيكون من خلال المجتمع الذي يستمد منه هويته. كان على الدولة أن تستند على الدين لتزرع في نفسيته الانتماء للأرض. ما صنع القاعدة الأساسية لظهور الفكر القومي خاصة في المقالات الصحفية، والأجناس الأدبية التي انتشرت تلك الفترة [3]. تلتها عدة تجارب من قبل بعض الأشخاص بما في ذلك علي سعاوي *، وأحمد وفيق باشا، للترويج لفكرة تركية قومية. ليس على أساس الدين ولا الأرض بل على أساس اللغة، مدعمين نظريتهم بحجج تاريخية مفادها أنّ الدولة العثمانية وحكومتها كانت تركية طوال وجودها. وهكذا أُسْتُخدِمت اللغة كمعيار لمنح هويةٍ قوميةٍ للدولة العثمانية. واستمر تطور هذا التيار حتى إعلان الدستورية في عام 1876م[4].

وبهذا تكون النخبة العثمانية قد شكّلت تياراتها وفق أفكار كانت وليدة الوضع السياسي والاجتماعي، وحتى الاقتصادي للدولة، وكان في معظمه نتيجة أسفرت عليها التنظيمات، وحاول رواد

---

[1]- طانبينار، مرجع سابق، 188.

[2]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص ص 293، 294.

[3]- Karpat, **Studies on Ottoman Social and Political History…**, Op.cit, P 548.

* - حتى سعاوي لما كتب عن تاريخ الترك واللغة التركية كان كدفاع عن الإسلام في وجه الأوربيين الذين شنوا حملات تهجمية ضد العثمانيين الاتراك باعتبارهم المسلمين الأقرب إليهم فقد ارتبط مصطلح المسلم بمصطلح التركي والصقت به كل صفات التوحش والفضاضة، وسنتعرف على هذا الجانب أكثر في مباحثنا القادمة.

[4]- Akyüz, A.G.E, S 14.

هذه الأفكار في عهد السلطان عبد العزيز وضع قاعدة أيديولوجية تسير عليها حركات وجمعيات ظهرت جليا عهد السلطان عبد الحميد، وجسّدتها أكثر من خلال مطالبها السياسية.

المبحث الثالث- أهم اقطاب المعارضة السياسية العثمانية:

المطلب الأوّل-الأمير مصطفى فاضل باشا العلماني الليبرالي:

شخصية مرموقة في الدولة العثمانية، وسليل عائلة قوللي الحاكمة لمصر آنذاك، تقلّد عدة مناصب إدارية مرموقة في الدولة العثمانية، كان من الشخصيات التي أثرت على الفكر السياسي العثماني وتركت بصمتها فيه، كما يعد عراب المعارضة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز، وراعي نشاط المعارضة التي تبلورت أفكارها وظهرت نتائجها على شكل جمعيات، وصحف، وأعمال أدبية وقتها.

1 -سيرته وأهم الوظائف التي تقلدها قبل استقراره في باريس:

مصطفى فاضل باشا [*] رجل دولة عثماني ذكي، نتاج تعليم غربي، يتحدث الفرنسية كأنه فرنسي، ذو شخصية مهيبة، ولد في 26 شعبان 1245 هـ الموافق ل 20 فبراير 1830م في القاهرة. هو الابن الثالث لوالي مصر إبراهيم باشا، وحفيد محمد علي باشا الكبير. تلقى تعليمه الأوّل في قصر جده، ولما بلغ سن الرشد أراد والده إرساله مع إخوته لأوروبا، غير أنّ مرضاً ألمّ به جعل والده يسترجعه ويبقى في القصر قريبا من جده الذي أعجب بنباغته فعينه في الديوان، أكمل تعليمه بتلقي دروسٍ خاصةٍ في القاهرة[1]. في عام 1845م انتقل إلى إسطنبول وبدأ العمل في مكتب الصدارة (صدارة مكتوبي قلم)، في هذه الفترة تلقى دروسًا في الموسيقى عن زكائي دده. عاد إلى مصر لفترة قصيرة، ثم رجع إلى إسطنبول عام 1851 وتم تعيينه عضوًا في مجلس والا للأحكام عدلية. وفي عام 1857م عاد إلى مصر وعمل وزيراً للمالية في عهد سعيد باشا. لكن بسبب خلافه مع عمه؛ عاد لإسطنبول في 1858م وأصبح عضواً في المجلس الأعلى في إسطنبول المكلف بتنفيذ التنظيمات، كما تم تعيينه في مارس 1862م رئيساً للجنة المخصصة للترويج للمنتجات المحلية، وتم منحه وسام الدرجة الأولى من النيشان العثماني[2]. بعد تجارب بيروقراطية طويلة عين وزيراً للمعارف العمومية في 1862م، فوزيرا للمالية عام 1864م، ثم أصبح رئيساً للخزانة. كل هذه الوظائف والتدرج فيها اكسبته خبرة في العمل الإداري والسياسي، دون أن ننسى وقوفه على تجربة جده في تحديث مصر [3].

بعد وفاة عمه سعيد باشا؛ وتعيين شقيقه الأمير إسماعيل والياً على مصر عام 1863م، أصبح مصطفى فاضل باشا ولياً للعهد. خلال هذه الفترة كان رئيساً للخزانة فعُزل وعُيّن في المجلس الأعلى،

---

[*]- ينظر الملحق رقم 02.

[1]- معلوف، مصدر سابق، ص 221.

[2]- Şit Tufan Buzpinar, "**Mustafa Fâzil Paşa (1830-1875) Osmanlı Devlet Adamı**",in, S 300.

[3]- مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة...**، مرجع سابق، ص 253.

وأُشيع أنّ هذا التعيين كان بدعوى حاجته إلى العلاج. غير أنّ السبب الحقيقي كان خلافه مع الصدر الأعظم فؤاد باشا. في البداية أراد مصطفى فاضل باشا العودة إلى القاهرة، لكن شقيقه إسماعيل باشا الذي كان يسعى للبقاء دون منافسة في حكم مصر، وتغيير خط توريث حكم مصر لابنه، لم يسمح له بذلك[1].

فمنذ حوالي عام 1845م كان مصطفى فاضل يقضي معظم وقته بعيداً عن ممتلكاته في مصر، إلّا أنّ رغبته في حكم مصر كانت قوية، فكان يشكّل خطراً كبيرا على الخديوي إسماعيل، عكس عمهما حليم باشا*، وهذا بسبب نشاط ونفوذ فاضل باشا في الآستانة، ومن المحتمل أنّ هذا النشاط هو ما منع إسماعيل من دفع تغيير الخلافة في عام 1863م. كما كان إسماعيل قلقًا بشأن زيارة مصطفى لنابليون الثالث عام 1864م، بشأن احتمال أن يصبح مصطفى الصدر الأعظم[2]. لهذا سعى لتنفيذ مشروعه وطرح الفكرة لأوّل مرة عندما زاره السلطان في مصر عام 1865م، وطلب منه إصدار فرمان سلطاني يوافق على تغيير قانون الخلافة في مصر، وقد يكون إسماعيل اعتمد على حقيقة أنّ والدته ووالدة السلطان عبد العزيز كانتا أخوات، كما قد يكون اشتبه أيضاً بأنّ السلطان نفسه لديه طموح في تحويل ولاية العهد لابنه يوسف عز الدين[3]. لكن هذا المشروع تم إحباطه من قبل الصدر الأعظم فؤاد باشا، الذي أعرب عن معارضته بتعيين مصطفى فاضل رئيساً لمجلس الخزانة في أكتوبر 1865م. ومع ذلك؛ لم يستغرق مصطفى فاضل وقتاً طويلاً لإثارة غضب الصدر الأعظم، والذي تحول لعداءٍ حادٍ عندما اختلفا بشأن الإصلاحات المالية، والموازنة العثمانية في السنوات من 1862م إلى 1866م[4].

2- إصلاحات مصطفى فاضل باشا:

وكان فاضل باشا أكثر الشخصيات جدارة وخبرة في الميدان المالي، فلما استلم رئاسة مجلس الخزانة قام بوضع برنامج لغرض حل الأزمة المالية؛ التي واجهتها الدولة واستحكمت حلقاتها، وتحسين أدائها لمالي من خلال تنظيم ميزانيتها وترشيد نفقاتها، والبحث عن مصادر دخل جديدة [5]، كما ترجم برنامج ولوائح ديوان المحاسبات الفرنسي مع بعض التعديلات إلى العثمانية، وقدّمها رسمياً إلى مقام الصدارة. لكن بالرغم من مرور شهرين على تاريخ الترجمة والتقديم، فإن الصدر الأعظم فؤاد باشا لم

---

[1]- Buzpinar, A.G.E, S 300.

* - **محمد عبد الحليم باشا (1830- 1894)م**: أصغر أبناء محمد علي باشا حاكم مصر، ولد بالقاهرة، تلقى تعليمه بها ثم سافر لفرنسا، تولى مناصب مرموقة في الجيش المصري. كان ولي العهد الثاني بعد ابن أخيه الأمير مصطفى فاضل باشا، لكن بتغيير نظام الوراثة في مصر، أضاع حقه في حكمها، فاستقر في إسطنبول وتقلّد مناصي بيروقراطية منها وزير، كما عمل كملحن وموسيقي. للمزيد انظر: زكي محمد مجاهد، **الأعلام الشرقية في المائة الرابعة الهجرية**، ج 01، ط 01، دار الطباعة المصرية الحديثة، القاهرة، 1949، ص 12.

[2]- Davison, Op.cit, Pp 197-199.

[3]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 28.

[4]- Irene Melikoff, **De L'épopé au Mythe Itinéraire Turcologique** , Gorgias Press, USA, 2011, P 193.

[5]- Davison, Op.cit, P133.

يرسلها إلى المجلس المعني للمناقشة والقبول، بل لم يلمسها حتى لأسباب غير معروفة. فسرت شائعات أنّ مصطفى فاضل باشا في خلاف مع الصدر الأعظم، وأنّ هناك نقاشاتٍ حادةٍبينهما حول هذا الموضوع[1].

صادفت تلك الأحداث شهر رمضان؛ إذ قام السلطان في مساء ليلة القدر بتوجيه دعوة إفطار للأمير في قصر طوبخانه، استجاب مصطفى فاضل باشا بامتنان لدعوة السلطان. وخلال الإفطار أخبر السلطان عبد العزيز بأسلوب يثير غضبه أنّ مجلس الخزانة لم يقم بأي عمل محدد منذ تأسيسه، وأنّه من غير المحتمل أن يقوم بأي عمل على هذا النحو. في اليوم التالي استدعي الصدر الأعظم فؤاد باشا إلى القصر، وقبل أن يمثل أمام السلطان كان قد علم بما حدث في الليلة السابقة. وعندما سأل السلطان عبد العزيز عن سبب هذه الحالة في مجلس الخزانة، بدأ فؤاد باشا في تقديم تفسيراتٍ مستعدٍ لها. واتهم مصطفى فاضل باشا أنّه شخص متشائم، وأنّ لطف السلطان تجاه والي مصر جعله يتجه إلى بعض الأفكار السيئة بسبب الغيرة بينهما. ثم قام بتحريض السلطان عبد العزيز ضد مصطفى فاضل باشا، والمكيدة له من خلا تعطيل وصول دعوة احتفالات عيد الفطر إليه. ففسّر مصطفى فاضل باشا عدم دعوته باستياء السلطان منه، بينما اعتبر السلطان عدم حضور الأمير إهانة له [2].

بحلول أوائل عام 1866م أصبح الشقاق نهائياً؛ حيث سعى كل من فؤاد ومصطفى فاضل إلى تشويه سمعة الآخر في أعين السلطان عبد العزيز. أصبح الأمير المصري أكثر صراحةً ضد الوزراء العثمانيين، ما أدّى إلى فصله من مجلس الخزانة في فبراير 1866م، كما أدت انتقاداته المستمرة للحكومة إلى الاشتباه في تورطه في تداول رسائل مجهولة المصدر في إسطنبول تنتقد الحكومة، وفي مصادر أخرى؛ فإن سبب خلاف فاضل باشا مع فؤاد هو إصدار فرمان الوراثة لحكم مصر لصالح أخيه، وهذا بعد سعي لدى الباب العالي، ودفع الكثير من المال والهدايا لكسب تأييد السلطان وكبار الموظفين لأجل تغيير القانون. فتم بهذا إزاحة فاضل باشا عن ولاية العهد، ما أثار حفيظة هذا الأخير وراح ينتقد قانون المالية، والكثير من سياسات الباب العالي، ما أكسبه عداوة الوزيرين عالي باشا وفؤاد باشا، والقيام الأخيرين بإبعاده من اسطنبول في 4 افريل 1866م، فتوجه إلى نابولي ومنها إلى باريس التي وصلها في 28 ماي 1866م[3].

بعد مغادرته مباشرةً؛ أصدر السلطان فرماناً يمنح ورثة إسماعيل باشا المباشرين حقوق الخلافة، قد يكون عبد العزيز وافق على تغيير الخلافة لتوفير سابقةً والقيام بنفس الخطوة في وراثة العرش العثماني. أمّا ما يصعب فهمه فهو موافقة فؤاد باشا على التغيير، فاتهمه البعض بتفضيل خطة

[1]- Ibid, Pp 198.

[2]- Ebuzziya Tevfik, **Yeni Osmanlilar Tarihi**, Bugünkü Türkçeye Uygulayan, Şemsettin Kutlu, Birinci Baskı, Hurriyet Yayanları, Istnbul, 1973, Ss 18, 19.

[3]- مخلوف، **تحولات الفكروالسياسة**، مرجع سابق ص 111.

إسماعيل؛ لفتح الطريق أمام خلافة ابن عبد العزيز الأمير يوسف عز الدين، وإنشاء وصاية على الدولة التي قد يرأسها الوزير فؤاد نفسه. كل هذا غريب نظراً لرغبة فؤاد باشا المعروفة التي يشاركها مع عالي باشا في الحفاظ على تماسك السلطنة، ومعاملة إسماعيل مثل أي حاكم إقليمي آخر. لهذا يبقى احتمال أنّ موافقته كانت نتيجة نزاعه مع مصطفى فاضل هو الأرجح، مع أنّ البعض جعل تلقي هدايا مالية وراء موافقته. وسواء كان لإسماعيل يد في نفي مصطفى فاضل أم لا بيد أنّ الفرمان ضربة حقيقية للأخير؛ إذ قضى في لحظة واحدة على أي احتمال لأن يصبح حاكماً لمصر، فكان السبب في تحوله نحو التحريض النشط ضد الوزراء العثمانيين، وبالتالي وصايته لمعسكر المعارضة [1]. فبإبعاده لأوروبا اجتمع حوله أعضاء العثمانيون الجدد وكان الممول الرئيسي لصحفهم، وبقي كذلك حتى زيارة عبد العزيز لباريس[2].

3- استقراره في باريس ورعايته للمعارضة السياسية العثمانية:

استقر مصطفى فاضل باشا في باريس؛ حيث كان يعيش حياةً فاخرةً بفضل الملايين التي حصل عليها من شقيقه الخديوي مقابل التنازل عن ممتلكاته. وبحرمانه من حقوقه المشروعة في مصر سعى إلى إرضاء حقده والانتقام من الصدر الأعظم. فبدأ في إظهار حقده بشكل علني؛ من خلال دعمه لتقييد السلطة المطلقة للسلطان، والدعوة إلى إقامة نظام دستوري. كانت هذه الأفكار تتماشى مع أفكار أعضاء التحالف الوطني، لذلك وجد في تعاونه معهم فرصة لتحقيق ذلك، فقدم لهم الحماية والدعم المالي بسخاء[3]. كما استخدم موارده المالية لتكوين شبكة واسعة من العلاقات مع مجموعات المعارضة في بعض الدول الأوروبية، ومع أعضاء الصحافة وغيرهم. دعمت هذه الدوائر معارضة مصطفى فاضل باشا؛ من خلال نشر مقالات تشير إلى الظلم الذي تعرض له، وقيادته حركة معارضة للباب العالي[4].

كما أظهر ما لديه من الاعتراضات على القواعد المتبعة في إدارة الدولة، وكشف الغطاء عن عيوبهم، وكتب مقالات في الصحف شديدة اللهجة عن مساوي الدولة، واضعا نصب عينيه أعمال فؤاد وعالي باشا الشخصية، كعدم صرف المبالغ التي جمعت بطرق الإعانة لتوزّع على من احترقت بيوتهم في الحريق الكبير الذي حصل في إسطنبول، وضياع حقوق الدولة في تسليم القلاع العثمانية التي أقيمت في بلاد الصرب، وأخذ الأموال لتسكين ضحايا حوادث الشام من الخزينة بصورة غير عقلانية، والتساهل في أمر تسكين الفارين أثناء عصيان كريت، دون أن ننسى انتقاده للسياسة المالية للدولة، وسوء تسييرها أموال القروض[5].

---

[1]- Davison, Op.cit, Pp 199, 200.

[2]- معلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة**...، مرجع سابق، ص 223.

[3]- Melikoff, Op.cit, Pp 194, 195.

[4]- Buzpinar, A.G.E, S 300.

[5]- صائب بك، مصدر سابق، ص ص 130، 131.

هذه الأحداث كلها تزامنت مع إعلان مصر لدستور 1866م كجزءٍ من خطتها الحداثية، في نفس الفترة ظهر خطاب الأمير تشارلز أوف هوهنزولرن في افتتاح البرلمان الروماني، وتعهّده بإصلاحات سياسية أكبر*. كما ظهرت اقتراحات روسيا التي قدمتها للباب العالي؛ مطالبةً بإنشاء مناطق ذاتية الحكم في الدولة العثمانية. كل هذه الأحداث والمستجدات خلفت حوارات ونقاشات في الصحف العثمانية والأجنبيةالصادرة في إسطنبول. فنجد تصوير أفكار مدحت الدستور المصري، كما رحبت بخطاب أمير رومانيا، بينما اعتبرت مقترحات روسيا تدخل فاضح في شؤون الدولة العثمانية. وفي أوائل فيفري 1867م نشرت صحيفة دي ديبا **Des Débats** الفرنسية ونقلا عن مراسلها في إسطنبول؛ أنّ مصطفى فاضل باشا يقود حركة الإصلاح العثماني، والمحرك الرئيسي للنقاش الدستوري الجاري في إسطنبول، ويترأس المعارضة العثمانية المتمثلة في حركة الشباب العثمانيين، وأنّه مزمع على تقديم مشروع إصلاحي للسلطان. وفي 12 فيفري 1867م؛ وتم تداول مسودة لهذا المشروع من قبل صديقه خليل شريف باشا**، الذي كان متحمسا للأفكار الدستورية أكثر من فاضل باشا نفسه؛ حيث رأى ضرورة الاستفادة من الضغوط المفروضة من قبل القوى الكبرى على الباب العالي لإجباره على قبول خطته الدستورية[1].

وبتاريخ 24 مارس 1867 م نشرت صحيفة لاليبرتيه La Liberté في باريس رسالة علنية من مصطفى فاضل باشا إلى السلطان عبد العزيز، باللغة الفرنسية بعنوان **من أمير إلى سلطان** عرض فيها الضعف الذي أصاب الدولة، ومرده كله للاستبداد الذي تمارسه أطراف في الدولة، لانعدام مؤسسات مراقبة ومحاسبة تمثل الرعية. أما الحل فلا يكون إلّا بالدستور والحرية، فالدستور جوهر السياسة

---

* - استقلت رومانيا داخليا منذ معاهدة أدريانوبل عام 1829م وتنصيب حاكمين رومانيين على الأفلاق والبغدان(ولاشيا، مولدافيا)، بدل الأمراء الفانريين مقابل جزية يدفعونها للدولة العثمانية، وحاولت الإمارتين الاتحاد عام 1841م غير أن معارضة العثمانيين والروس حالت دونه. بقيت الأمور كذلك حتى معاهدة باريس 1856م، التي انهت الحماية الروسية العثمانية على الإمارتين واستبدلتها بضمان القوى الكبرى، ونظمت انتخابات في كلا الامارتين لاختيار حاكمها فوقع الاختيار في كلهما على كوزا الذي حكم الامارتين، وكان أوّل اجراء نحو توحيدهما وهذا عام 1861م. لكن سرعان ما ثارت الامارتين ضد إصلاحات كوزا وقادوا انقلاب ضده عام 1866م، فاظطر للتنازل عن العرش، واختيار أمير أجنبي يحكم الامارتين، فوقع اختيارهم على أحد أمراء بروسيا وهو تشارلز أوف هوهنزولرن سيجمارنجين، وقد وافق عليه نابليون الثالث أكبر مناصر لوحدة رومانيا، خاصة أن الأمير كان من الفرع الكاثوليكي. للمزيد انظر: تشارلز، باربرا بيلافيتش، مرجع سابق، ص 99 وما بعدها.

** - **خليل شريف باشا (1831-1897)م:** والده محمد شريف باشا الذي هاجر إلى مصر ليكون أحد قادة محمد علي. تلقى خليل شريف تعليماً أوروبياً، انضم بعدها إلى الخدمة الدبلوماسية للباب العالي. فعين سفيراً عثمانياً في أثينا وسانت بيترسبورغ، كما شغل وظائف في وزارة الخارجية في إسطنبول. كان خليل شريف متغرباً تماماً في تعليمه وذوقه، بفضائله ورذائله؛ كان معروف كمقامر وشارب خمر، وهاوٍ للوحات كوربيه، وكشخص ذكي وليبرالي. وكان على اتصال بمصطفى فاضل، الذي تزوج ابنته ناضلي لاحقاً. في 12 فيفري نشرت مجلة "مجموعة الأحداث" (Mecmusi havadis)، وهي مجلة في إسطنبول تُنشر بالتركية ولكن بحروف أرمنية، رسالة أو كتيب من تأليف خليل باشا، يجادل بضرورة إقامة نظام دستوري في الدولة العثمانية، لإنقاذها من التدخل الأجنبي، ورفع المستوى الاقتصادي. للمزيد انظر: Davison, Op.cit , P 206.

[1]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 32.

الذي يحقق العدل والحرية أساسه[1]. لم تكن الرسالة مفاجأةً للسلطان وبعض وزرائه، ولا لدوائر المعارضين، ولا حتى للدبلوماسية الفرنسية. فقد تم الإعلان سابقاً في صحيفة ألمانية بتاريخ 20 مارس؛ أنّ نابليون الثالث استقبل مصطفى فاضل بقصر تويلري في 17 مارس بهدف تقديم هذا البيان قبل نشره، كما تلقى موستييه وزير الخارجية الفرنسي نسخة من الرسالة، وكان الوزير الفرنسي متحمساً لمعرفة الانطباع الذي ستحدثه في إسطنبول بعد أن أرسل نسخة لسفيره هناك، ورأى في مطالب مصطفى فاضل باشا أكثر جذرية من الإصلاحات التي طالبت بها فرنسا. كما نشرت الرسالة في كتيب وترجمت إلى لغات مختلفة، بما في ذلك التركية والإيطالية والروسية واليونانية، الأمر الذي منحها صدى كبير في ذلك الوقت[2].

لاقت الرسالة دعم السفير الفرنسي بوريه في إسطنبول، والذي أثّر بدوره على الصحف الفرنسية هناك. فقامت صحيفة كوريي دوريون Courrier d'Orient ورئيسها جيامبيتري Giampietry* بعرض النظام الدستوري وأهمية تطبيقه، والدعاية لمشروع مصطفى فاضل فقد اعتبره ممثل لمصالح جميع طبقات المجتمع دون تمييز في العرق أو الدين. في نفس الوقت لم يسلم مصطفى فاضل من مقالات تنتقده وتنقد سلوكياته، خاصةً حياة الترف والبذخ التي يعيشها. فزعمت صحيفة نورد Nord البلجيكية أنّه مدعيا يسعى لاسترجاع حقه في عرش مصر، أكثر من سعيه لإصلاح الدولة العثمانية. ولا نستغرب هذا النقد إذا علمنا أنّ هذه الصحيفة كانت مقربة من الدوائر الروسية. وقد رد عليها مصطفى فاضل باشا؛ وأعلن أنه بمطالبه الإصلاحية لا يمثل فكره ولا أهدافه فقط، بل يمثل شريحة واسعة من الشباب المثقف المتعطش للإصلاح، المنتظم تحت اسم العثمانيون الشباب[3].

تم ترجمة الرسالة في صحيفة مخبر ل علي سعاوي في 21 فبراير 1867م. وبعد يومين أعاد نامق كمال نشرها في صحيفته تصوير أفكار مضيفاً بعض التعليقات**؛ لكن لوحظ أن الترجمة الأولى لم تكن كاملة ومتقنة، فتم ترجمتها مرةً أخرى من قبل صديق كمال سعدالله بك الذي تدرب في مكتب الترجمة، وقام بإملاء النص على أبو الضيا توفيق، بينما كان كمال حاضراً للتشاور معهما. أما الطباعة فتكفل بها جيامبيتري بعد اتفاقه مع الفرنسي صاحب المطبعة الحجرية كايو Caillot؛ حيث طُبع منها خمسين ألف نسخة، وُزِّعت بواسطة رجال لهم صلة بنامق كمال وجمعية التحالف الوطني[4]. أما عما جاء في الرسالة

---

[1]- مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة**، مرجع سابق، ص ص 254، 255.

[2]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, Pp 687-689.

*- **جيامبيتري Giampietry:** فرنسي من أصل كورسيكي. مصلحاً حماسياً للغاية. لديه أفكار ليبيرالية ولغة حادة. ويعود اليه الفضل في تعريف الكثير من الشخصيات على التحالف الوطني وانضمامهم إليه. للمزيد انظر: Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 61.

[3]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, Pp 33- 35

** - سنتطرق للتعريف بشخصية كل من علي سعاوي ونامق كمال، لما نتعرف لأعضاء جمعية العثمانيين الجدد.

[4]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, Pp 24-26.

عن تمثيل الأمير فاضل باشا للشباب المعارض، والذي أطلق عليهم اسم الشبان الأتراك. فلم يقبله نامق كمال ونفى معرفته به؛ ومع ذلك عبّر عن تقديره لوطنية مصطفى فاضل والعديد من أفكاره، وفخره بأنّ الأمير يعتبر نفسه واحدًا منهم، بالمثل نفى سعاوي أي ارتباط وثيق مع مصطفى فاضل[1].

يشكك ماردين في أنّ الرسالة وما جاء فيها من أفكار أصيلة لفاضل باشا؛ إذ أن هناك مؤشرات تدل على أنّ أفكارها مستوحاة عن إميل دو جيراردين Emile De Girardin الصحفي الفرنسي رئيس تحرير صحيفة Lieberté اليومية، الذي أقام مصطفى فاضل معه علاقات صداقة في باريس. ووفقاً لسعاوي فإن مسودة الرسالة كتبت من قبل روماني يدعى جانيسكو، ثم أعيد كتابتها من قبل مصطفى فاضل. وكان للرسالة تأثير واسع في الدولة العثمانية، وأعتبرها المثقفون العثمانيون بياناً كافياً للأهداف التي يسعون لها، ومصدر إلهام للعثمانيين الشباب[2]. وبغض النظر إذا كان مصطفى فاضل هو المؤلف الأصلي والوحيد للرسالة، أو أنه اكتفى بنشرها باسمه*، إلّا أنّها مثّلت بلا شكٍ أفكار مصطفى فاضل المتقدمة، وخدمت أهدافه الشخصية أيضاً [3].

لكن لا شك في أنها أثارت ضجة في العاصمة؛ فحسب أبو ضيا حتى ذلك التاريخ كان القليل من الناس الذين يعرفون الأمراض التي ألمت بجسد الدولة، قد فقدوا الأمل تماماً معتبرين أنّها غير قابلةٍ للشفاء، وأنّ الدولة العثمانية في طريقها إلى الزوال، أمّا الآن فقد بعثت هذه الرسالة الأمل في نفوس اليائسين، وأيقظت فيهم فكرة أنّ هناك علاجاً ممكناً [4].

4 - قراءة تحليلية للرسالة:

تعد الرسالة باكورة أعمال الأدب السياسي في عصر التنظيمات، ونستطيع تصنيفها ضن الرسائل السلطانية التي اصطلح عليها بنصيحتنامه**، فهي لم تقتصر على الطابع النقدي فقط، بل تضمنت نموذجاً بديلاً لإصلاح البنية السياسية العثمانية. مهّدت هذه الرسالة الطريق للمشهد الفكري السياسي النشط في الدولة العثمانية أنداك، وحملت الرسالة منظورين: الأوّل هو نقده للبنية السياسية والاقتصادية للدولة العثمانية، والثاني هو تقديمه حلولاً مثل ضرورة الاقتباس من الغرب، وتوسيع مفاهيم مثل الحرية، وقبول الحكم الدستوري، وجاءت في شكل نداء للسلطان عبد العزيز ليتولى القيادة في تجديد الدولة.

---

[1]- Davison, Op.cit, Pp 207, 208.

[2]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 39, P 278.

*- بما أنّ الرسالة هي العمل الأدبي الوحيد الذي وصلنا عن مصطفى فاضل باشا، هذا يدفعنا للشك في أنها قد تكون نتاج أفكار عدّة أشخاص، غير أنّ ما جاء فيها من ذكر لأوضاع الدولة وأسباب ضعفها، يؤكّد أنّ صاحبها يعرف جيداً الدولة العثمانية من الداخل، وقد تكون الرسالة شراكةً بين فاضل باشا وبعض مقربيه منم خليل شريف باشا.

[3]- Davison, Op.cit, P 202.

[4]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 39.

** - ينظر الملحق رقم 03.

في بداية الرسالة نوّه الأمير إلى الفساد والظلم في الحكومة الذي سلط على الرعايا العثمانيين، وكان السبب في قيام ثورات المسيحيين في البلقان وإن كانت بتحريض من الغرب، إلّا أنّ سببها كان غياب الحريات والحقوق، وهذا الوضع لا تعانيه فقط الشعوب المسيحية في الدولة، بل حتى المسلمة التي لم تجد من يقف إلى جانبها؛ إذ يقول: **" اشتد الظلم على الناس، وما أنت إلا كارهٍ إياه.... المسلمون منهم يقاسمون النصارى صنوف الذل، ويشربون معهم كأس الهوان، وكلهم يستجير من عسف الولاة والحكام"**. كما يرى فاضل باشا أنّ الفساد لم يقتصر على الحكومة فقط؛ بل امتد إلى المجتمع ما أدّى إلى القضاء على الفضائل القديمة للشعب العثماني، مثل الشهامة والتضحية وحب الوطن. فيقول: **"إنّ يوم تفارقنا هذه الأخلاق، ليوم يحق فيه الهوان علينا، ولن نجد لنا بعد ذلك منقذاً"**. واصفاً الوضع بأنّه يتطلب إصلاحاً عاجلاً لتجنب العواقب الوخيمة [1].

بعدها يتطرق الأمير للحديث عن العلم ودوره في تطور الأمم، وخلاصاً من عصور الظلام الذي كانت ترزح تحته، ويضرب له أمثلة بدول مثل سويسرا وانجلترا، كما يعطيه مثالاً أقرب لعصره هو انتصار بروسيا على النمسا، والذي يوعزه للعلم الذي تفوقت فيه بروسيا فيقول: **"وكأني بالأمة البروسيانية ما ظفرت بالأمة النمساوية، إلّا لأنّ الغالب كان أعلم من المغلوب"*** مشيرًا إلى الحاجة لتبني نموذج تعليمي جديد مستوحى من الغرب. وكان يرى أنّ تطبيق سياسات تعليمية مشابهة في الدولة العثمانية سيساهم في تحسين الوضع. غير أنّه أوضح أنّ أمةً لا حرية لها، ولا تعرف غير الظلم والاستبداد لن يفيدها التعليم، فيجب أوّلا تحرير العقول من العبودية. فيورد في هذا: "**الحرية أوّل مرب للأمم، ... والأمة المستعبدة تحتقر العلم لأنه لا يفيدها"**[2].

من الجوانب المهمة والمبكّرة في رسالة فاضل باشا؛ تناوله للوضع الاقتصادي الذي كان موضوعاً عانت بسببه الدولة العثمانية. فأشار للمشاكل المالية التي تعانيها الخزينة، ما انعكس على تدهور الوضع العام للبلاد، ومن وجهة نظره سوء نظام الجباية وانحدار الزراعة ثم التجارة والصناعة، جعلت الأمة تدخل في عصر من الركود فيقول: **" مصابنا في هذا الزمان دونه ضعفنا...أنّا نلتقي أينما سرنا بخصم عنيد هو الفقر...حكومتكم هي التي تعيش بين الحكومات من خراج قليل..."**[3] .

جاء في الرسالة أنّ أصل كل هذه الشرور هو نظام الدولة القديم، وإن كان لا ينكر أنّه كان فعالاً في وقت ما، أمّا الآن فلا ينتج إلّا الطغيان والجهل والبؤس والفساد. الإسلام لم يكن مسؤولاً عن ذلك؛

---

[1]- مصطفى فاضل باشا، **من أمير إلى سلطان**، تر: أحمد فتحي زغلول باشا، تص: توفيق الرافعي، المطبعة الرحمانية، مصر، 1922، ص ص 07-12.

*- يقصد الأمير هنا انتصار سادوا والذي شهدت قبله بروسيا نهضة علمية وتقنية، عكس الإمبراطورية النمساوية التي كانت تعد تلك الفترة احدى الامبراطوريات التقليدية.

[2]- مصطفى فاضل باشا، مصدر سابق، ص ص 13، 14.

[3]- نفسه، ص ص 15، 16.

فهو ككل الأديان خاضعاً لما أراد الله فيه. إلّا أنّ الغرب لم يستسلموا لقدرهم وعملوا على تغيير وضعهم، فقارن وضع الدولة بفرنسا قبل عام1789م، وكيف ثار الفرنسيون ضد تلك الحالة وحرروا أنفسهم من الاستبداد. ما يوحي بالحاجة إلى علاج جذري [1]. وإن كان يرى في الإصلاح لوحده لا جدوى منه؛ فكم من إصلاح نفّذته الدولة أشرف عليه سلاطينها وصدورها العظام، إلّا أنّه لم يجدي نفعا. وخلاصها في الدستور الذي يتساوى أمامه المسلم والمسيحي في الحقوق والواجبات، فيخاطب السلطان ويقول: **"خذ بيد الدولة وجدد شبابها، وامدد إليها يد الدستور تنتشلها من الفوضى."**، فالدستور سيقضي على أسباب التدخل الأجنبي، بعد أن تقوم حكومة قوية تبسط حمايتها على كل رعيتها، ويتساوون جميعا أمام القانون[2].

حاول الأمير شرح أهمية الدستور في تغيير نظرة الأوروبيين الذين يئسوا من إصلاح الدولة العثمانية، وسلّموا باقتراب نهايتها، كما ضرب له أمثلة بدول أوروبية عاشت نفس ظروف العثمانيين، غير أنّهم استطاعوا تجاوزها بفضل الانقلاب على الظلم ونشر الحرية بين شعوبهم، كالفرنسيين والايطاليين. فأشار مصطفى فاضل إلى أن الدستور الليبرالي لبيدمونت في عام 1848م، منحه الملك لشعبه، وكان الخطوة الأولى نحو التجديد وبعث الأمة الإيطالية فقال في ذلك: **"فخرجت أمة من غير الأمة الفرنساوية...فقامت من سقطة خيل لا نهوض منها، وكان خلاصها بتغيير نظامها. أراد ملك بيدمونتي الصغير أن يكون ملك أمة إيطاليا كبرى...منح أمته دستورا حرا فملك لساعته قلوب قومه"**، ويكمل الحديث عن نتائج النظام الدستوري القائم على الحرية في نجاح الأمم كبروسيا وإيطاليا[3].

في جانب آخر؛ كان نقد فاضل باشا موجهًا إلى السياسة الدينية للدولة العثمانية، ففي خطابه إلى السلطان حدد بوضوح مجالات السلطة الدينية والسياسية، وأوضح أن الدين والمذهب يحكمان على الروح ويعدان بالنعيم الأخروي للناس، في حين أن تحديد حقوق الأمة لا يقع ضمن اختصاص الدين، بل ضمن العدالة السياسية للسلطان: **"الدين سلطان الأرواح، يهدينا سبلنا إلى يوم الميعاد، ولكنه لا يقرر حقوق الأمم.... وما السياسة الّا العدل يجري على يد السلطان"** [4]. بهذا هو يشير إلى فصل الدين عن السلطة فالدين مسألة فردية لا تخص الدولة، لذا مفهوم الدين عنده بمقاييس السياسة وليس بمقاييس الفقه. بعدها يعود للحديث عن الإصلاح السياسي ودوره في التجديد والولاء، فيذكر بأمثلة عن الدساتير الأوروبية، وحتى من التجارب البرلمانية في مصر، وتونس، ومولدافيا، والاشيا، صربيا [5].

---

[1]- Davison, Op.cit, P 204

[2]- مصطفى فاضل باشا، مصدر سابق، ص ص 18-20.

[3]- نفسه، ص ص 24، 25.

[4]- نفسه، ص 25.

[5]- Davison, Op.cit, P 204.

وفي ظل ما تعانيه الدولة من أزمات فلا سبيل لنشر الحقوق والحريات وإصلاح سياستها إلا بالدستور، الذي سيرفع اسم السلطان بين السلاطين العظماء، وهذا ليس طلب الأمير فاضل باشا بل هو طلب كل رعايا السلطان الصادقين مسلمين كانوا أو مسيحيين[1].

كما أشار فاضل باشا إلى الخوف من العناصر المتنفذة في السلطة من أن تفسّر مصطلح الدستور بطريقة تختلف عن المقصود منه، ويقومون بتشويش ذهن السلطان حوله، هؤلاء قد يقنعون السلطان بأنّ النظام الجديد سيقلل من مكانته، ويقضي على استقلاله وقوته، وحتى يضيع دين الناس؛ حيث يقول: **" أرى المنافقين...يقولون لجلالتكم الدستور يصير الملك آلة بلا روح...الدستور يريد المسلمين على ترك ما عز لديهم، دينهم، لباسهم، وما ألفوا..."** فكان هذا القلق دافعًا لفاضل باشا؛ ليطمئن السلطان بأنّ النظام الجديد لن يضرّ بمكانته، وأنّه سيظل محترماً، كما أكّد أنّ رعايا السلطان يستحقون تبني هيكلٍ حديثٍ مثل النظام المشروط، واعتماد مسار التحديث الذي اتبعته الشعوب الأخرى[2].

كانت هذه الرسالة حجر الأساس للكتابة السياسية في تركيا، يشير أبو ضيا إلي أن التأثير الذي أحدثته هذه الرسالة على الشعب كان كبيراً، لدرجة أنّه كان من الممكن أن يؤدي إلى يقظةٍ جادةٍ للحكومة، وإلى إعادة التنظيم. لكن أفراد الحكومة لم يدركوا هذه الأهمية ولم يستوعبوها. فالرسالة قدمت تحليلاً لأسباب انحطاط الدولة العثمانية، كما حددت مساراً جديدًا في شؤونها، وأوضح فيها الأمير أنّ تدهور الدولة العثمانية لم يكن عمليةً حتميةً، بل حالة يمكن علاجها من خلال التغييرات الهيكلية، كما صرح أنّ الوطنية هي التي حفزته لتقديم مقترحاته[3]. إضافة لتعزيزه مفهوم الوطن الذي طرحه المثقفون العثمانيون أمثال صادق رفعت باشا، وأصّل لروح الأمة المستنبطة من القومية الليبرالية المنتشرة في أوروبا، كما لخص برنامجه بالسعي لتأسيس الدولة العثمانية، على نهج الحرية الدستورية التي ستؤسس المساواة والتناغم بين المسلمين والمسيحيين والتي تمنحها التفوق الأخلاقي. غير أنّ غياب دور الشريعة الإسلامية في النظام السياسي الذي اقترحه وتبنيه للتوجه العلماني*، أظهر الفجوة الأيديولوجية التي فصلت الأمير المصري عن الدولة العثمانية [4].

---

[1]- مصطفى فاضل باشا، مصدر سابق، ص ص 27، 28.

[2]- نفسه، ص 19,

[3]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 43.

*- هذا التوجه يؤكّد لنا الطرح الذي يشير إلى أنّ الرسالة لم تكن عملا خالصا للأمير، بل مجموعة أفكار معارفه ومقربيه، فلا يستطيع أي سياسي أو مسؤول عثماني، أن يغيّب الدين نهائياً من سياسة الدولة، ويصرّح مباشرة بهذا، لأنّه يعلم جيدا أنّ الأمر مرفوضٌ من طرف المجتمع العثماني والمحافظين، وحتى السياسيين العثمانيين أمثال رشيد باشا وعالي باشا في فرمانات التنظيمات، تنهوا إلى عدم إثارة حفيظة المسلمين، فأكّدوا دائما على أنّ القاعدة الأساسية للتشريع في الدولة هو الإسلام.

[4]- Mardin, The Genesis…, …, Op.cit, Pp 276- 282.

5 - عودة مصطفى فاضل باشا الى إسطنبول وأهم نشاطه السياسي:

خلال زيارة السلطان عبد العزيز لفرنسا في أواخر جوان 1867م؛ انضم مصطفى فاضل باشا إلى حاشية السلطان في تولون، ونجح في استصدار عفو السلطان والحصول على إذن للعودة إلى إسطنبول، وفي بداية أوت رافق السلطان عبد العزيز حتى بودابست، بعد ذلك عاد إلى باريس وأعاد جمع نامق كمال وأصدقائه. في 10 أوت 1867م عقدت مجموعة جديدة من الاجتماعات بقيادة مصطفى فاضل باشا؛ حيث تم اتخاذ قرارات حول الأنشطة الجديدة، وتوزيع المهام المتعلقة بها، قام مصطفى فاضل باشا بتغطية تكاليف المجموعة، بما في ذلك الأنشطة التي كانت مخطّطة للنشر. كان من نتائج هذا القرار إصدار صحيفة **مخبر** ثم **حرية** التي نُشرت في لندن،بواسطة علي سعاوي ونامق كمال. وفي اجتماع 30 أوت الذي ترأسه مصطفى فاضل باشا، تم وضع برنامج مكوّن من ثلاثة عشر بنداً باسم جمعية **"العثمانيون الجدد"** *. ووفقاً لهذا كان الهدف الأوّل للجمعية هو تحقيق برنامج الإصلاحات المذكور في رسالة مصطفى فاضل باشا[1].

بعدها عاد الأمير مصطفى فاضل باشا لإسطنبول واستقر بها مستغلاً الخلاف بين السلطان عبد العزيز والخديوي إسماعيل؛ بسبب سعي الأخير في فصل مصر عن الوصاية العثمانية، وأثار أملاً جديداً لمصطفى فاضل في أن يحل محلً إسماعيل باشا، لكن سرعان ما تبددت هذه الآمال فاكتفى مصطفى فاضل باشا عام 1870م بمنصب وزيرٍ للعدل[2]. وعمل وقتها على إلغاء الامتيازات الأوروبية؛ باعتبار أنّ تلك الامتيازات كانت منحة السلاطين العثمانيين للدول الأوروبية كرماً ولطفاً منهم، ويحق للدولة استرجاعها خاصةً أنّ هذه الدول أصبحت في مراتب متميزةٍ وعاليةٍ، غير أنّه بعد فترة اقتنع بعدم جدوى هذه المحاولات؛ فالدول الأوروبية ترى أنّ هذه الامتيازات معاهدات سياسية واقتصادية جدّدت عدة مرات، فأصبحت مثبّتةٌ ومحميةٌ قانونياً [3]. وفي 9 أوت 1870م خلف صادق محمد باشا في منصب وزير المالية، في نفس الفترة أسّس نادٍ ماسوني على الطراز الغربي وهو Encümen-i Ülfet مجلس الألفة، الذي استمر في العمل لمدة عام تقريباً. في هذا الوقت كان لا يزال يساهم في الدعم المالي لأنشطة العثمانيون الجدد، فبعد وفاة شيناسي في سبتمبر 1871م اشترى مطبعة تصوير أفكار وأهداها لأبو ضيا توفيق، مما سمح لنامق كمال بالعودة إلى العمل في الصحافة بعد رجوعه لإسطنبول. وبعد فترة مرض استمرت ثمانية أشهر توفي مصطفى فاضل باشا في 2 ديسمبر 1875م بقصره في وزنجيلر، دُفن في فناء مجمع مهرشاه والدة سلطان بجوار قبر والدته بالقرب من ضريح السلطان أيوب [4].

* - سنتعرف على هذه الاجتماعات والقرارات التي صاغتها لما نتطرق في بحثنا لجمعية العثمانيين الجدد.

[1]- Buzpinaréé, A.G.E, s 301.

[2]- Melikoff, Op.cit, P 196.

[3]- انكه لهارد، مصدر سابق، ص 281.

[4]- Buzpinar, A.G.E, S 301.

عزّزت رسالة مصطفى فاضل باشا الحركة الإصلاحية في الدولة العثمانية؛ حيث ألهمت العديد من السياسيين والكتاب والصحفيين المحبطين من الوضع السياسي والاجتماعي المزرى، وشجّعتهم للدعوة إلى إصلاحات جذرية في الدولة. وأضحت أفكاره الدستورية محوراً للنقاشات السياسية والفكرية في إسطنبول لفترة طويلة. وقد روى بوريه السفير الفرنسي في إسطنبول أنّ رسالة فاضل باشا كشفت التخبط والانقسام الذي كانت تعيشه الأوساط السياسية والحكومية العثمانية، فقد تباينت آراء الوزراء اتجاه الإصلاحات، ففي الوقت الذي كان فيه فؤاد باشا مستعداً لإشراك كل الطوائف في الحياة المدنية والعسكرية، كان عالي باشا مقتنعا بتفوق العنصر الإسلامي [1].

اعتبر الرأي العام أنّ مصالح الأمير كانت شخصية في المقام الأوّل، وأنّ ارتباطه بالعثمانيين الشباب كان بسبب خلافه مع القصر، وأنّ هذا الارتباط انتهى بمجرد استعادة علاقاته مع السلطان. ولكن لو لم يتلق نامق كمال وأصدقاؤه المساعدة والحماية من الأمير؛ لما تمكّنوا من مغادرة الدولة العثمانية أو ممارسة نشاطهم الصحفي، وأتاح لهم الفرصة لازدهار هذه الحركة الليبرالية العثمانية الأولى[2]. وإن شهدت علاقته بعلي سعاوي وضيا بك من **العثمانيون الجدد** بعض التوترات، إلّا أنّه حافظ على علاقة طيبة مع نامق كمال. وكان لاستبعاده من السياسة المصرية بالغ الأثر في دعمه لأنشطة الصحافة والنشر في ذلك الوقت؛ إذ ساهم في طباعة تاريخ عاصم، كما كان له اهتمام كبير بالموسيقى بإشراف معلمه زكائي دده. وقد أنفق ثروته* التي حصل عليها من مصر بسخاء، جزءٌ منها كان لأجل الحركة الإصلاحية المعارضة في الدولة، أو لتطوير الجوانب الحضارية فيها [3].

في الختام يمكننا أن ننسب لمصطفى فاضل باشا فضل إطلاق حركة سياسية إصلاحية قوامها الأفكار الليبيرالية والدستورية، التي مرت بإرهاصات منذ بدايات التنظيمات، وكان راعي الشباب العثماني المتطلع لتحقيق هذه الإصلاحات، وإن كان من من سمات الأمير تقلباته وعدم استقراره على رأي، إلّا أنّه بقي متمسكا بأفكاره الليبيرالية مخلصاً لها، مدافعاً عنها حتى لو أكسبه ذلك عداء السلطان، إضافة إلى أنّ بيانه كان خارطة طريق للشباب المطالب بالإصلاح أمثال العثمانيون الجدد، ومدحت باشا.

المطلب الثاني- أحمد شفيق مدحت باشا رجل الإدارة والإصلاح:

أشهر شخصية عثمانية سياسية إصلاحية ومعارضة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي سبيل تطبيق رؤيته الإصلاحية؛ تمكن من خلع سلطانين وتنصيب آخرين فعرف بخالع السلاطين، وله الفضل في إعلان أوّل دستور عثماني عام 1876م. هو أحد خريجي مدرسة رشيد باشا وأحسن خلف

---

[1]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, Pp 689, 970.

[2]- Melikoff, Op.cit, P 196.

*- كان يمتلك قطعة أرض واسعة في بيوك أضا، وامتيازاً لمنجم رصاص في شبين قره حصار، ولكن عند وفاته كان عليه دين قدره حوالي 200,000 قطعة ذهبية، ومن أجل ذلك تم وضع بعض ممتلكاته العقارية ومزرعته تحت الرهن . للمزيد انظر:.Buzpinar, A.G.E, S 301

[3]- A.E, P 301.

لفؤاد باشا وعالي باشا في مجال الإصلاحات [1*]. عاصر خمسة سلاطين بدءاً من محمود الثاني وانتهاءً بعبد الحميد الثاني، حظي بثقة كبار رجال التنظيمات أمثال علي باشا وفؤاد باشا، تمكن من خلال وظائفه البيروقراطية من تنفيذ برامج إصلاحية في مختلف المجالات، الإدارية الاقتصادية، وحتى الثقافية، لكن يبقى برنامجه السياسي هو الأشهر؛ بسبب تمكنه من استحداث أوّل دستور عثماني عام 1876م بعد الانقلاب على السلطان عبد العزيز، ويرى البعض أنّه أحد أعضاء جمعية **العثمانيون الجدد**، مع أنّنا لم نجد له أي صلة بهم قبل سفرهم لأوروبا، وحتى بعد عودتهم لم يعدّ أحد أعضائها.

1- سيرته وتكوينه في الوظائف البيروقراطية:

هو أحمد شفيق مدحت باشا، والده القاضي الشرعي الحاج حافظ محمد أشرف أفندي. وُلِد في إسطنبول عام 1822م، حفظ القرآن الكريم وهو في العاشرة من عمره. في عام 1833م انتقل مع والده إلى فيدين، لكن سرعان عاد إلى إسطنبول مع والده ووالدته. تعلّم بعض الكتابة؛ وبفضل توسّط رئيس الكتاب عاكف أفندي (باشا) تم تعيينه في قلم الديوان الهمايوني كمتدرب. تعلّم الخط الديواني في غضون ستة أشهر، ووفقاً لأعراف القلم مُنح لقب مدحت ليحلّ محلّ لقبه الأصلي شفيق. إلّا أنّه اضطر للرحيل عام 1835م إلى لوفجه بعد تعيين والده قائم مقام عليها، وبعد عام عادوا لإسطنبول. أثناء استمراره في العمل بقلم الديوان؛ درس في جامع الفاتح على أيدي أساتذة مثل طويراني محمد، زغارلي شريف. تعلّم النحو، المنطق، المعاني، الفقه، والحكمة، كما درس الفارسية على يد أساتذة مثل الشيخ مراد أفندي [2]. بيد أنّ أهمّ عالم تعلم على يده هو شيخ الإسلام عارف بك الذي كان منفتحاً على الأفكار الإصلاحية داعياً لها، وكثيراً ما كان يخطب بين الناس ليشرح أهمية الإصلاحات، خاصةً المستمدة من أوروبا ولا تخالف الدين في شيء، فنشأ مدحت باشا على هذا الفكر والنهج المتفتح [3].

في عام 1840م تم نقله إلى قلم الكتابة في ديوان الصدارة، ولأسباب معيشية اختار وظيفة كاتب في دائرة تحريرات الشام عام 1842م براتب قدره 2500 قرش. بقي في الشام لمدة سنتين ونصف تقريباً قبل أن يعود إلى إسطنبول، فعيّن كاتباً لديوان بكير سامي باشا وانتقل معه إلى قونية، ثم إلى قسطموني. لما رجع لإسطنبول عين عام 1849م في غرفة التقارير بتوصية من رئيس المجلس الولائي صادق رفعت

---

[1]- انكه لهارد، مرجع سابق، ص 230.

[*] - يرى الكثير من المحللين سواء المعاصرين لفترة مدحت باشا أو المتأخرين، أنّ مدحت باشا نجح في اصلاحاته الإدارية خاصة تلك المتعلقة بالولايات، بينما أخفق في وضع إصلاحات سياسية للدولة، والدليل أن دستور 1876م كان سبب اقالته ونفيه، بسبب الثغرات التي وجدت به، أهمها المادة 113 التي أعطت للحاكم الحق في نفي المعارضين من البلاد دون محاكمة.

[2]- Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, S 315.

[3]- عزرا ساميول سامسون، **مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي العثمانية**، مطبعة جورجي غرزوزي، الإسكندرية، 1910، ص 09.

باشا، تميز بين زملائه فرقيّ بعد عامٍ إلى وظيفة مميز، وبعد عام آخر أصبح رئيساً للكتبة ومنح رتبة كاتب محضر في المجالس المهمة التي ترأسها رشيد باشا، عالي باشا، مترجم رشدي، وصادق رفعت باشا [1].

كما أرسل في مهام خارجية؛ فحينما وقع خلاف بين ملتزمي جمارك الشام وحلب، تعطّل معه وصول إيرادات الجمرك التي قدرت بخمسين كيساً من النقود، فأرسل الباب العالي مدحت أفندي للتحقيق في القضية، فعاد بعد ستة أشهر وقد استرد مبلغ ألف وأربعمائة كيس من مال الحكومة المسلوب من واردات الجمارك، وأثبت أنّ الصير في ميثاق قد سرق خمسة آلاف كيس، وأن قبرصلي محمد باشا مشير فيلق بلاد العرب قد ارتكب أخطاء جسيمة، ما أدّى لعزله فحقد عليه هذا الأخير[2]. وخلال تولي صادق رفعت باشا منصب وزير الخارجية، قام بتحرير محاضر المفاوضات مع الأمير منشاكوف، وفي عام 1851م تم تعيينه ككاتب ثانٍ في إدارة الكتابة في مجلس الولاية القضائية قسم الأناضول، ومنح رتبة العلاء الصنف الثاني، كما عيّن مفتشاً في البلقان بعد شكاوى أوروبية عن تجاوزات عساكر عثمانيين ضد قرى مسيحية [3].

بعد كثرة المهام والكثير من المضايقات التي تسبب له فيها محمد باشا القبرصي آثر البحث عن الراحة، فطلب إذناً للسفر عام 1858م إلى أوروبا، قضى ستة أشهر يتجوّل في باريس، لندن، فيينا، وبلجيكا؛ حيث تعرف على الحضارات الغربية واكتسب الكثير من المعرفة، هذه الرحلة ساعدت أيضاً في تحسين مهاراته في اللغة الفرنسية التي كان قد بدأ تعلمها من قبل. لكن أهم ما في هذه الرحلة وقوفه على الحرية التي تتمتع بها البلدان الأوروبية، والنظم الدستورية التي تنتظم حياتها العامة، وتساوي أبنائها جميعاً أمام القانون. وكان من البديهي أن يقارن بين ما شاهده في أوروبا، وبين وضع الدولة العثمانية من تخلف وفقر وظلم، وبدأ في التفكير في كيفية إصلاح هذه الأوضاع [4].

بعد عودته عين كاتباً رئيسياً لمجلس ولاية نيش أثناء رئاسة يوسف كامل باشا، وخلال صدارة محمد باشا القبرصي؛ وبعد جولة تفتيشية قام بها إلى روسجوك، فيدين، ونيش، تأكّد من الخدمات التي قدمها مدحت أفندي في تلك المناطق، فقام بترشيحه لتولي ولاية نيش برتبة وزير. وعين رسمياً عام 1861م، وعام بعدها تم منحه وسام مجيدي من الدرجة الأولى [5].

2- إصدار قانون الولايات وإدارته للأقاليم:

في إطار الإصلاحات التي باشرتها الدولة بمقتضى فرمان التنظيمات؛ أُصدر قانون الولايات لعام 1864م الذي هدف لتصحيح وضع الولايات، من خلال دمج السيطرة المركزية مع السلطة المحلية،

---

[1]- Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, S 316.

[2]- **مذكرات مدحت باشا**، تع: يوسف كمال بك حتاته، ط 01، مطبعة هندية، مصر، د.س، ص 06.

[3]- Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, S 316.

[4]- قدري قلعجي، **مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين**، ط 03، دار العلم للملايين، بيروت، 1958، ص ص 11، 12.

[5]- Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, S 317.

وتسهيل إجراء الأعمال العامة في العاصمة الإقليمية، وتحسين جودة التمثيل في المجلس. وكان من خلال ولايته لنيش؛ قد مهّد الطريق لإصلاح الإدارة الإقليمية وصدور قانون الولايات لعام 1864م. وقد أظهر مدحت باشا كفاءةً استثنائيةً في معالجة القضايا المحلية وإيجاد حلول فعالة، خاصة أنّه يعرف وضع الإيالة نظراً لمشاركته في جولات تفتيش ميدانية، والتي وفرت الأساس لإرسال مدحت باشا لإدارتها، فقد استطاع تسوية النزاع في مقاطعتي فيدين وسليسترا بين المزارعين والمسؤولين المحليين بمهارةٍ فائقةٍ، وأصبح الأكثر كفاءةً وتقدماً من بين جميع حكام الولايات العثمانية. ما لفت انتباه الصدر الأعظم فؤاد باشا الذي كان يبحث عن إجراءات للقضاء على أسباب حركات التمرد والانفصال البلقانية[1].

ونظراً لأنّ عالي باشا وفؤاد باشا كانا يفكران منذ فترة في تطبيق نظام الولايا، كتمهيدٍ لتأسيس مجلس المبعوثان (البرلمان)، وجدوا أنّ معظم الإصلاحات التي أجراها مدحت باشا في إيالة نيش متوافقةً مع رؤيتهم. فتم استدعاء مدحت باشا إلى إسطنبول في عام 1863م لمناقشة هذا الموضوع بشكل مشترك. وبعد المداولات؛ تقرّر دمج إيالات سيلسترا، فيدين، ونيش في ولاية واحدة سميت الطونة، بعدها التقى فؤاد باشا ومدحت باشا وعملا على صياغة نظامٍ لهذه الولاية، وعرض على مجلس الوزراء؛ إذ تمت الموافقة عليه وصدر الأمر السلطاني بهذا الخصوص. وتم تعيين مدحت باشا والياً على الطونة في عام 1864م، وتخصيص راتباً له قدره 60,000 قرش، بالإضافة إلى نفقات انتقاله إلى منصبه الجديد[2].

أ- ولايته على الطونة* 1864م :

كانت ولاية كبيرة المساحة إلى حد ما صعبة جغرافياً؛ فصوفيا كانت مفصولة عن الباقي بسلسلة جبال البلقان، كانت الولاية منطقة رئيسية لتجريب نظامٍ مصممٍ للحفاظ على تماسك الدولة، فهي قريبةٌ من إسطنبول تربط المقاطعات العثمانية البعيدة مثل البوسنة. كانت أيضاً منطقةً حساسة نظراً لتطور الوعي الوطني البلغاري، ومجاورةً لصربيا ورومانيا، اللتان زادتا من درجة استقلالهما عن الباب العالي، ومن أراضيهما كانتا تحرضان الانفصاليين البلغار بحماية من روسيا، وأي حاكم يعيّن سيكون لديه الكثير من التحديات. تزامن مع كل هذا تدفّق اللاجئين التتار والشركس من روسيا الذين أُعيد توطينهم في هذه المنطقة. ولتفعيل هذا القانون قام بتقسيمها إلى سبعة سناجق وثمانية وأربعين قضاء؛ حيث نظّمت المجالس الإدارية وصولاً إلى مستوى البلدة والقرية. وكانت الجمعية العامة تجتمع سنوياً؛ على الرغم من أن السّجلات المنشورة لا تقدم أي إشارة إلى طبيعة مداولاتها. تم تنفيذ النظام بروحٍ تصالحيةٍ تهدف إلى التعامل بشكلٍ عادلٍ مع المسلمين والمسيحيين، ما جعل المسلمين ينعتون مدحت بالوالي الكافر، ولكن مع استمرار إدارته أشاروا إليه في كثير من الأحيان باسم صاحب النظارات[3].

---

[1]- Davison, Op.cit, P 108, P142, P 144.

[2]- Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, S 318.

* - مصطلح طونة هو الذي أطلقه العثمانيون على نهر الدانوب، لذلك ولاية الطونة هي المناطق الواقعة على ضفاف هذا النهر

[3]- Davison, Op.cit, Pp 151, 153.

نجح مدحت باشا في إدارة الولاية بتأسيس شبكة من الخدمات كشق الطرق، كما حسّن من عناصر الأمن والحفاظ على سلامة المدن وأطلق عليها اسم الضابطية، فقلّت بهذا حوادث السطو وقطع الطرق. كما أنشأ المزارع النموذجية مع تزويدها بآلات زراعية مستوردة من أوروبا، إضافةً لإنشاء صناديق ائتمان لمساعدة الفلاحين والتجار في حالة احتجاجهم لقروض، وبالتالي تجنّب العديد من الفلاحين الوقوع في قبضة المرابين بمعدلات الفائدة العالية. ولأجل تحسين خدمة النقل أنشأ شركة للنقل التجاري عبر الدانوب، وأخرى برية خاصةً بتأجير العربات، ومصنعاً لإنتاج عربات نقل الركاب. أمّا في مجال التعليم؛ فأنشأ مدارس فنية تحت اسم إصلاحانه في روسجوك وصوفيا للأيتام المسلمين والمسيحيين، ومدرسة مهنية للبنات ملحقةً بمصنع يصنع ملابس للجيش. علاوةً على إنشاء صحيفة إقليمية تحمل اسم طونة[1]. ولا يزال يُشاد بمدحت في تركيا كأب للبنك الزراعي، وفي بلغاريا اليوم كمؤسس لأفضل التعاونيات الائتمانية تطوراً في البلقان [2].

وللمضي في إصلاحاته استعان بمجموعة من الموظفين المدنيين والعسكريين، ورجال الدين؛ إذ كان بارعاً في اختيار الأشخاص القيّمين حوله، منهم شاكر بك الذي كان رئيس بلدية ومسؤول وحيد عن الشؤون الإدارية لنهر الطونة في روسجوك، إضافة لمجموعة جنود وأفندية عُيّنوا كمسؤولين متميزين في مقاطعاتٍ مختلفةٍ، جلّهم من الشباب المثقفين والمفكرين التقدميين أمثال رائف بك، سليمان باشا في طُلشا، وراسم باشا في فارنا، وصبري باشا في فيدين، وعبد الرحمن باشا في نيش، هؤلاء الأشخاص كانوا على يقين من أنّ خدماتهم ستقدر بشكل كبير من قبل الوالي وستكون موضع تقدير[3].

وفي المركز استعان بالأرمني أوديان أفندي* كموظف الشؤون الخارجية وممثل مدحت في إسطنبول والولاية. كما استعان بالشاعر مصطفى غالب بك فعيّنه الأمين العام الإداري ومحرّر صحيفة الطونة. إضافةً لخدمات شاب لامع شغل مناصب سكرتارية مختلفة، ثم أصبح محرراً هو أحمد أفندي الأديب المشهور. كانت الرواتب المدفوعة لهم كافية وبالتأكيد انخفضت الرشوة والاختلاس. كما سعى مدحت باشا التقليل من حدة النزاعات القومية البلغارية وتعزيز التفاهم بين الطوائف المختلفة؛ من خلال إنشاء مدارس مختلطة بين المسلمين والمسيحيين. إضافة لمحاولته تقليص التأثيرات الخارجية التي

---

[1]- Karal, Cilt 07, A.G.E, S 155.

[2]- Davison, Op.cit, P 152.

[3]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 217.

*- **أوديان أفندي (1834-1887)م** : ولد في إسطنبول، والده الكاتب الأرمني بوغوس أوديان، تعلم بإسطنبول ثم سافر لباريس لدراسة القانون، عاد وشغل عدة مناصب إدارية في وزارة الخارجية، ومجلس شورى الدولة، كان أحد أهم المقربين لمدحت باشا، ونظرا لمعرفته بتجربة المجتمع الأرمني الدستورية، وجّه مدحت باشا في نضاله لإقامة أول دستور عثماني عام 1876م، كما شارك في صياغته. بعد عزل مدحت باشا ومحاكمته، ثم ظهور الأزمة الأرمنية، اختار السفر لفرنسا واستقر فيها متحججاً بتأزم حالته الصحية، وبقي بها حتى وافته المنية . للتزيد انظر: Mustafa Malhut, **"Odyan Efendi ve Gizli Görevi :Methat Paşa'nın Talimatıyala Kanun-i Esasi ve Istanbul Konferanci Için Paris ve Londra'da Destek Arayışı"**,Ss 99-129, in Gihannüma, Say1 VII /1, 2021, S100-105 .

تغذي النزعة القومية البلغارية بتشديد الرقابة وتعزيز الأمن. ومن خلال هذه الإجراءات؛ تمكّن من الاستمرار في منصبه مدة ثلاث سنوات، استطاع أن يثبت جدوى النظام الجديد الذي وضعه قانون 1864م، وقدّم نموذجاً ناجحاً للإدارة الحديثة التي تسعى لتحقيق التوازن بين المركزية واللامركزية في الحكم[1].

لا شك في أنّ إصلاحات مدحت نالت رضا السلطات العليا في الدولة، فقد أعجبت السلطان عبد العزيز التي وقف عليها بنفسه في طريق عودته من أوروبا، وأشاد جميع من كان في تلك الرحلة بحسن إدارة مدحت باشا وكفاءته الإصلاحية[2]. كما لاقت رضا الباب العالي؛ ففي مذكرة كتبها فؤاد باشا كوزير للخارجية بتاريخ 15 ماي 1867م موجهة إلى الدول لأوروبية، أشاد بتجربة قانون الولاية ونجاح تجربته الأولى، وأضاف أنّ الدولة وجدت أخيراً شكلاً من الإدارة يتوافق تماماً مع احتياجات البلاد، وعادات السكان، ومطالب التجديد. كما وصف النظام الانتخابي بأنه ملائم لولايات الدولة، ووعد بتمديد النظام الجديد في غضون أسابيع قليلة إلى جميع الولايات. المذكرة هذه كانت موجهةً كرد على الملاحظات الفرنسية والروسية التي ذكرت الباب العالي بضرورة الوفاء بوعودها في الإصلاح، لكن الأكثر إيجاباً في إصلاحات مدحت باشا أنّها ساعدت في كبح المطامع الانفصالية، ونتائجها الباهرة تزامنت مع ثورة كريت الساعية للانضمام لليونان[3].

علاوةً على ذلك؛ نالت هذه الإصلاحات إعجاب الأجانب فقد أشاد الكاتب النمساوي كانيتز بهذه الإصلاحات فقال: **"زرت ولايات الدانوب مرة، وعدت إليها مرة أخرى حين كانت تحت ادارة الوالي الخطير مدحت باشا، فدهشت مما رأيته فيها من تغييرات واصلاحات، حولتها من أسوء حال إلى أحسن الحالات."**[4].

بعد عودة عالي باشا من مهامه في كريت كان عليه إعادة ترتيب الأمور، منها أنّه استبدل مجلس والا بمجلس شورى الدولة وديوان الأحكام العدلية. فاستدعى مدحت باشا وعينه رئيساً لمجلس شورى الدولة في عام 1868م وهذا لخبرته وقدراته في الإدارة*. ويروي مدحت باشا أنّه قبل هذا المنصب ليبتعد عن الطونة؛ بعد أن نشر اغناتيف شائعات مفادها أنّ مدحت باشا يريد الاستقلال بالطونة، ووصلت

---

[1]- Davison, Op.cit, Pp 153,154.

[2]- السلطان عبد الحميد، **مذكرات**، تق تر محمد حرب، ط 03، دار القلم، دمشق، 1991، ص 73.

[3]- Davison, Op.cit, Pp 157, 158.

[4]- سامسون، مصدر سابق، ص 35.

*- بعد ثلاث سنوات من ولاية مدحت للطونة، تم استدعائه من قبل الصدر الأعظم عالي باشا، هناك من يفسّر هذا بسبب سياسة مدحت المتهورة في بعض الأحيان مثل قيامه بتجنيد الفلاحين المحليّين في العمل القسري للمساعدة في المشاريع، أو سوء تقديره لنتائج عملية توطين الشركس، والذي تسببت في مشاكل كثيرة، علاوة على ذلك؛ خوضه غمار بعض الأعمال دون القدرة على إتمامها، وسطحيته في معرفته أسس الحضارة الغربية. غير أنّ بعض المؤرخين أوزعوا هذا لغيرة عالي باشا من نجاحات مدحت، والسمعة الكبيرة التي اكتسبها في الطونة وإسطنبول. للمزيد انظر: Davison, Op.cit, Pp 156, 157.

الاشاعات للسلطان عبد العزيز فأغضبته، لكن سرعان ما استدعى السلطان مدحت باشا وعيّنه للقضاء على الاضطرابات التي عرفتها كل من فيليبة، روسجوك، وتيرنوفا؛ حيث قبض على العصابات وأوقع بهم العقاب، وأكمل مهمته في غضون عشرين يومًا وعاد[1]. وقد ذكر صائب بك أنّ تعيين مدحت باشا والياً على بلغاريا تزامن مع ذروة تنامي القومية البلغارية، ونشاط الرابطة السلافية فيها، لهذا وفي بدايات تعيينه عمل بصمت دون إثارة انتباه القوميين، وحاول الوصول لزعماء النشاط القومي، فلما كشف أمرهم ألقي عليهم وعلى جواسيس الروس القبض، وأصدر في حقهم أحكام بالشنق والنفي، فتحقق الأمن لمباشرة اصلاحاته وهذا ما أزعج الروس [2].

ب - ولايته على بغداد 1869م:

استدعي مدحت من ولاية الطونة لإسطنبول وعين كرئيس أوّل لمجلس الدولة المُعاد تنظيمه، وربما كان قد استمر في هذا المنصب لولا وفاة فؤاد باشا في فبراير 1869م، خاصة أنّهما كانا متفقان بشكل رائع، بينما كان هناك نفور بين مدحت وعالي باشا. وبوفاة فؤاد باشا سيطر عالي على الباب العالي وإدارته؛ إذ تولى بنفسه حقيبة وزارة الخارجية التي كان يتولاها فؤاد في الوقت الذي احتفظ بمنصب الصدر الأعظم، وبهذا نجح في إبعاد منافسيه من إسطنبول[3]. فأُقيل مدحت باشا عن رئاسةِ مجلس الشورى وعيّن والياً على بغداد، وقد اختلف عن السبب؛ فحسب جودت كان عالي باشا يرى أنّ مدحت باشا لم يكن مؤهلاً بشكلٍ كافٍ لتولي المناصب العليا في الدولة دون الخبرة الكافية في المناصب الأدنى، فقد عين رئيساً لمجلس الدولة دون أن يمر بتجارب في مناصب الباب العالي. كما أنّ عالي باشا لم يكن يتقبل التصرفات المستهترة؛ لذا عندما علم أنّ مدحت باشا قد احتج على عدم إحالة بعض الأمور إلى شورى الدولة، أُبعد من الرئاسة وأرسل إلى بغداد. أما السفير البريطاني السير هنري إليوت فذكر في مقاله في القرن التاسع عشر أن "**مدحت باشا تم تعيينه رئيساً لشورى الدولة، لكن عندما لاحظ عالي باشا الذي كان في ذلك الوقت في منصب الصدر الأعظم، أنّ نفوذ مدحت باشا يتزايد قام بإرساله إلى بغداد**". ما يعني أنّ عالي باشا شعر بالقلق من تنامي نفوذ مدحت باشا، وخشي من أن يستولي على منصبه. لكن الحقيقة أنّ عالي باشا كان يتمتّع بمكانة عالية سواء في الشأن الشخصي أو في عالم الدبلوماسية، وقرار إرساله إلى بغداد لم يكن بدافع الخوف أو الغيرة بل نتيجة تصرفات مدحت باشا

[1]- Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, Ss 319, 320.

[2]- صائب بك، مصدر سابق، ص 87.

[3]- Davison, Op.cit, P 160.

الطائشة والمستقلة، وحسب اينال وما سمعه من بعض الأشخاص الذين كانوا يعملون في مجلس الصدارة وشورى الدولة في ذلك الوقت؛ أنّ مدحت باشا كان يتصرف بطريقة استبدادية* [1].

في هذه الفترة أخضعت بغداد لنظام الولاية، وكانت واحدة من أصعب الولايات العثمانية في الحكم ليس فقط بسبب امتدادها الشاسع من الموصل إلى البصرة، بل أيضاً بسبب القبائل الكردية والعربية الشبه مستقلة، وفشل سياسة السيطرة عليها، فالوضع كان يستدعي حاكماً كفؤاً، وكل المؤشرات تستدعي تولية مدحت باشا لمنصب الحاكم؛ حيث تم إرساله في عام 1869م لمواجهة المهمة مع فريق من المرؤوسين المختارين بعناية بما فيهم أحمد مدحت[2].

هكذا انتقل مدحت باشا من ضفاف الدانوب إلى ضفاف دجلة وباشر في اصلاحاته، فبدأ في تصليح طرق جباية الضرائب، وإنشاء الكثير من المشاريع العمرانية، فهو الذي أنشأ أوّل مطبعة في بغداد وأصدر فيها جريدة الزوراء، وأسّس مدرسة الصنائع ألحق بها اليتامى، وأنشأ الحديقة العامة، وألّف شركة من أهالي بغداد سيّرت القاطرات الكهربائية بين بغداد والكاظمية، فكانت بذلك أوّل شركة تراموای في الولايات العثمانية. وكانت له عناية خاصة بإصلاح الطرق، فقرّب المسافة بين بغداد والبصرة. وعمل على تجريف نهر دجلة، وأصلح ادارة مؤسسة النقل البحري، وأنشأ معمل الحديد الذي لحق بتلك الادارة [3]. وكانت الغاية الوحيدة من هذه الشركة توسيع نطاق النقل بين بومباي وبغداد وإسطنبول، ونشر تجارة البلاد، إضافة لقضائه على تمردات القبائل العربية، فتمكن من إخضاع أهالي القطيف والأحساء، وعمل على جرد الأراضي التي سيطر عليها البدو وتسجيلها في الطابو**، لتصبح أراضي ميرية باعها بأثمان منخفضة للمزارعين. أمّا أكبر تحدي فكان توطين البدو وإشغالهم بالزراعة الأمر الذي نجح فيه جزئياً. علاوةً على تأليفه معسكر في اليمن ضمّ إليه العرب المنتشرين في صنعاء والمسير تحت لواء الطاعة، وتأييد النفوذ العثماني بتلك المناطق النائية [4].

عيّن العديد من أبناء بغداد في وظائف المكاتب الحكومية؛ فكان هذا بمثابة تكوين للعراقيين على الإدارة، وقد حقق زيادةً كبيرةً في الإيرادات من خلال سياساته، لكنه واجه اعتراضات من السلطات

---

* - يروي ابن الأمين اينال أنّ مدحت باشا اعتمد على السفراء الفرنسيين والإنجليز، ما جعله يتصرف بغرور، إلّا أنّ علي باشا كان يتمتع بتأثير وسمعة أكبر بينهم، وخاصة مع السفير الفرنسي، الذي كان له نفوذاً هائلاً في ذلك الوقت في إسطنبول. نتيجةً لذلك قام علي باشا بنقل مدحت باشا من رئاسة شورى الدولة إلى ولاية بغداد. للمزيد انظر: Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, S 322.

[1]- Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, Ss 321, 322.

[2]- Davison, Op.cit, Pp 160, 161.

[3]- قلعجي، مرجع سابق، ص 14.

** - **طابو:** مصطلح يطلق على السند الذي يفيد حق التصرف بالأراضي، أو على سند ملكية العقارات، بعدها أطلق على دائرة تسجيل الأراضي والعقارات، وقد ظهر مع التنظيمات قانون الطابو أو قانون الأراضي العثمانية عام 1858م والذي حذفت فيه ملكية الأراضي. انظر: حلاق، صباغ، مرجع سابق، ص 143.

[4]- صائب بك، مصدر سابق، ص ص 50، 51.

المركزية التي أرادت تحويل جزءٍ كبيرٍ من هذه الإيرادات إلى إسطنبول. بينما كان يرغب في الاحتفاظ بها للاستخدام المحلي. كما نشرت جريدة الزوراء تقريراً عن إنجازاته كوالي؛ ما دفع الصحف في إسطنبول التي أعادت نشر المقالإلى تلقي تحذير من الصدر الأعظم الجديد محمود نديم، هذا النزاع دفع مدحت للإستقالة وعودته إلى إسطنبول ليتابع النضال السياسي عن كثب[1]. غير أنّ الإنجازات التي حققها مدحت باشا في العراق، وسعيه لتحسين الوضع الاقتصادي والعمراني في المنطقة، استحق مقابلها مكافأةً، فقام السلطان عبد العزيز بتكريمه من خلال إهدائه سيفاً مرصعاً، كما نال تقدير عالي باشا [2].

ج- ولايته على سلانيك 1873م:

بعد أن عزل عن الصدارة العظمى ثم عن الوزارة، عين والياً على سلانيك في شعبان 1873م فاضطر إلى الذهاب؛ بعد أن فشلت عرائضه على هذا التعيين الوصول للسلطان. ورغم أنّه بقي هناك لفترة قصيرة لا تتعدى الثلاثة أشهر، مع هذا قام ببعض التجديد في الأمور الإدارية والأمنية، فأصلح الضابطية، وأنشأ مدرسة للصنائع، وخصص لها إيرادات لتغطية تكاليفها، كما هيّأ طرق المدينة وفتح جادة كبيرة في وسطها، واشترى السوق القديمة المهدومة وأعاد بنائها. فكانت الأعمال التي قام بها في سالونيك سبباً في شكر وامتنان سكان المنطقة[3]. ومع ذلك لم يُنظر إليها بعين الرضا في إسطنبول مما أدى إلى عزله بشكل مفاجئ في فيفري 1874م، فعاد إلى إسطنبول وبقي بدون منصب لمدة سنة ونصف، خلال هذه الفترة انشغل بالأراضي التي اشتراها في ضواحي إسطنبول. وبعد توسع الثورة في الهرسك وبلغاريا، تم تعيينه مرة أخرى في أوت 1875م كرئيس لمجلس القضاء الأعلى، ما يعادل وزير للعدل وتم رفع راتبه إلى 40,000 قرش، بيد أنّه سرعان ما استقال* في شوال من نفس العام[4].

نظام الولايات الذي تم تأسيسه بموجب القانون، وتم اختباره بنجاح تحت إدارة مدحت باشا في اثنين من أصعب مقاطعات الدولة العثمانية، ظل أساس الإدارة المحلية في الدولة، وتوسّم فيه أن يكون بادرة أولى لإنشاء حكم تمثيلي.

3 - الصدارة العظمى الأولى لمدحت باشا 1872م:

مع إدارة محمود نديم الفوضوية كثر خصومه وكثرت القلاقل حوله، وحتى حول السلطان عبد العزيز وذهب البعض للتفكير في مراد كسلطان. في هذا الوقت استقال مدحت باشا من منصب والي ولاية بغداد في ماي1872م ووصل لإسطنبول عبر سوريا. كانت سمعته كإداري بارع ثابتةً ووضع الكثيرون

---

[1]- Davison, Op.cit, Pp 161-164.

[2]- Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, Ss 323, 324.

[3]- مذكرات مدحت باشا، مصدر سابق، ص 201، 202.

* - سبب استقالته كما مر علينا سابقا، تمثّل في اعتراضه على قرار الصدر الأعظم وقتها محمد نديم باشا، بتخفيض فوائد السندات الأوروبية المترتبة على الدولة العثمانية .

[4]- Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, S 335.

في العاصمة آمالهم عليه للتخلص من الصدر الأعظم. كان الأخير قلقاً بوضوح من وجود مدحت في العاصمة، فتم في 29 جوان الإعلان عن تعيينه والياً على أدرنه. لكن مدحت حصل على مقابلةٍ مع عبد العزيز في وقت متأخرٍ من مساء 30 جويلية. بعدها استدعى السلطان محمود نديم للتخلي عن أختام المكتب وعيّن مدحت مكانه، قوبلت أخبار التغيير بتظاهرات فرح غير مسبوقة في 31 جويلية أمام الباب العالي والقصر[1].

رغم الصعوبات الكامنة في منصبه؛ بدأ مدحت مسؤولياته بهمته المعتادة فكانت أولى إجراءاته استعادة الأمن والنظام في الولايات كما هو الحال في إسطنبول، ما هدأ وأراح الرأي العام الذي كان في حالة غليان. بعدها أعلن العفو عن حسين عوني، شيرواني زاده رشدي وعينه وزيراً للأوقاف، ووزير الشرطة السابق حسني باشا. إضافة لاستقدام جودت باشا من قرة حصار وعينه وزيراً للمعارف، وصادق محمد باشا الذي تم نفيه من إسطنبول إلى إزمير وزيراً للمالية. كما نجح في تعيين خليل شريف وزيراً للخارجية خلفاً لجمال باشا نجل مصطفى رشيد باشا [2]. بادر بتوسيع نشر التعليم في الأقاليم، وتنظيم جمع العشر، وتطوير بناء السكك الحديدية، وإنشاء خط تلغراف إلى الحجاز، وتنسيق المراسلات بين الأقسام الحكومية وطرق الأرشفة، وفرض تحويل الأوزان والمقاييس إلى النظام المتري، ورفع رواتب المسؤولين الأدنى وخفض رواتب المسؤولين الأعلى بما في ذلك راتبه الشخصي، إضافة لإعادة التخفيضات التي أجراها محمود نديم في قوات الدرك مما قلّل من أعمال اللصوصية. كما حقق مدحت في الأمور المالية لفترة محمود نديم واتهمه بالفساد، وأطلق حملة ضده ذهبت بعيداً بالنسبة للعديد من المسؤولين الآخرين وأشارت حتى إلى القصر، وكان هذا بالتأكيد جزءاً من سبب سقوط مدحت[3].

خاصة أنّه فور توليه منصب الصدر الأعظم حصلت الدولة على قرضٍ بقيمة عشرة ملايين ليرة من أوروبا، من خلال وسيط بنكي مشهور في إسطنبول يدعى كوتشوك أوغلو آغوب. في ذلك الوقت كانت الميزانية العامة للدولة تقارب الثلاثين مليوناً، وكانت تسجل عجزاً سنوياً يبلغ حوالي مليونين ونصف المليون، ومع إضافة فوائد هذا القرض الجديد تجاوز هذا العجز ثلاثة ملايين ونصف المليون؛ما سبب أزمة كبيرة. كان الناس يتطلّعون إلى الحكومة الجديدة لإنهائها، بيد أنّ الأزمة لم تكن بالسهولة التي توقعها مدحت باشا، فمحمود نديم كان يقدم تقارير مزيفة عن الميزانية بعرض الإيرادات والمصاريف على أنّها متساوية، مع إظهار فائض يزيد عن نصف مليون وهذا ليغالط القصر؛ حتى أنّه طلب سفينة حربية من إنجلترا بمبلغ 350 ألف ليرة من ذلك الفائض الزائف، كما قدم مساعدات مالية خاصة للقصر بمبلغ مئة ألف ليرة من أموال القرض. فلمّا باشر مدحت باشا اصلاحاته المالية دقّق في حسابات

[1]- Davison, Op.cit, Pp 286.
[2]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 449.
[3]- Davison, Op.cit, P 288.

الوزارة ونص اتفاقية القرض، وتساءل عن مئة ألف ليرة الناقصة، فقرّر إحالة أعضاء اللجنة المالية للمقاضاة، فتبيّن أنّ هذا المبلغ تم إرساله كمساعدة لتغطية نفقات القصر، فكانت هذه القضية سبباً في انتشار شائعة مفادها أن مدحت باشا يريد أن يتهم القصر بالبذخ والإسراف[1].

ومن الأسباب الأخرى لعزله؛ أنّه كرّس معظم حديثه مع السلطان لانتقاد سلوك محمود باشا، ما جعل السلطان يظن أنّ مدحت باشا نفسه ليس بريئاً من الغرض الشخصي، وبسبب محاولته تعيين مقربين له شعر السلطان بالاستياء منه، علاوةً على ذلك تمتع بطبعٍ خشنٍ؛ كانت تنقصه اللباقة في حضور السلطان مما أضر بعلاقاته مع عبد العزيز ومع الآخرين. بعد عزله خصص له راتب تقاعدي قدره 20,000 قرش، لكن في عام 1873م تم تعيينه رئيساً لديوان الأحكام العدلية نظراً لكفاءته في فهم قوانين الدولة العثمانية، لكن ما فتئ أقيل من منصبه بعد تحريره مذكرة عن الفساد الذي أصاب إدارة الدولة، ليعيّن بعدها والياً على سلانيك؛ وحسب ابن الأمين اينال كان هذا التعيين بسبب وشاية عوني باشا به لدى السلطان[*2].

4 - الأفكار الدستورية لمدحت باشا وتجلي معارضته للحكم:

فكرة الدستور لم تكن جديدة على الدولة العثمانية؛ ففي إطار تطبيق ما جاء في التنظيمات وإصلاح الملل صيغت دساتير مكتوبة، واستحدثت جمعية الوطنية عامة لكل ملة، فظهر الدستور الأرمني والدستور اليوناني وحتى الدستور اليهودي. وقيل أنّ عالي وفؤاد قصدوا إنشاء دستور أرمني كنموذج لحكومةٍ لاحقةٍ تمتد إلى الدولة بأكملها. هذه التجربة أكسبت رجال الدولة العثمانيين بعض الإلمام بمفاهيم الدستور، البرلمان الوطني، والتمثيل الشعبي. وقد تأثّر مدحت باشا المؤلف الرئيسي لدستور 1876م مباشرة بالأرمن؛ إذ كان غريغور أوديان أفندي أحد مؤلفي الدستور الأرمني مستشاره لسنوات، وشارك بنفسه في المناقشات حول الدستور العثماني اللاحق، وزوّد مدحت باشا بالحجج الدستورية [3].

ومنذ أن كان مدحت باشا والياً على الطونة سعى إلى تنظيم الدولة بقانون تأسيسي قوي، خاصةً بعد تجربته إقامة مجالس محلية منتخبة، محاولا بذلك تعزيز الثقة بين الإدارة والشعب. وقد ذكر هذا الأمر عندما كان مقيماً في قصر مراد الخامس أوّل ما تم اختياره سلطاناً؛ إذ قال: **" وكانت هذه المسألة قد ارتسمت في فكري حين كنت والياً في بلغاريا، فوضعت قانونا مو افقاً لروح العصر"**[4]. وعند رئاسته مجلس الشورى الذي تأسّس في 1868م نشّط المجلس في إعداد إجراءات جديدة قدّمها للباب العالي،

---

[1]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, Ss 449-454.

[*]- نفس المعلومة وجدناها عند جودت باشا وسنتناولها في فصلنا الرابع، في المبحث الخاص بعزل السلطان عبد العزيز.

[2]- Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, Ss 329-331.

[3]- Davison, Op.cit, P 134.

[4]- مذكرات مدحت باشا، مصدر سابق، ص 16.

غير أنّ عالي باشا لم يعيرها اهتماماً ما جعل مدحت يدخل في جدال معه، لعدم تطبيق التدابير التي أعدّها المجلس، وعدم إحالة مسائل أخرى اعتبرها مدحت مهمة لمناقشتها فيه. الأمر الذي عجّل بإقالته ونقله لبغداد، ما يعطينا انطباع أنّه رغب في تحويل المجلس إلى برلمان[1].

وخلال صدارة مدحت باشا ضمت حكومته خليل رفعت باشا كوزيرٍ للخارجية *؛ والذي استمر في وزارة الخارجية بعد إقالة مدحت باشا نظراً لأنّ الأوروبيين كانوا يقدرونه بشدة، ولأنّ السلطان كان على علم أنّه سيساعده في الحصول على قروض جديدة، لهذا لم تفلح جهود إسماعيل وإغناتيف لإبعاده**. فطرح خليل شريف باشا مشروع الاتحاد الفيدرالي أيام صدارة مترجم محمد رشدي، وكان جوهره ربط الإمارات الرومانية وصربيا بالدولة العثمانية، بنفس الطريقة التي كانت بها بافاريا وفورتمبورغ مرتبطتين بألمانيا ما منحها حكماً ذاتياً. لقي المشروع دعم بريطاني ونمساوي، غير أنّ إغناتيف كعادته رفضه واستخدم كل نفوذه ضده. كما عارضه الرومان والصرب لأنّ تنفيذه يعني خضوعهم السياسي والعسكري للسلطان، وضدّ تطلعاتهم الانفصالية، وكان خليل شريف قد عرض على الصرب الحكم الذاتي مع الحرية المالية والتجارية غير أنّهم تجاهلوا العرض[2].

خلال فترة الصدارة القصيرة لأسعد كوزير أعظم في أوائل عام 1873م، عيّن حسين عوني باشا وزيراً للحربية، ومدحت باشا وزيراً للعدل، وشيرفاني زاده وزيراً للمالية. فاستخدموا تأثيرهم المشترك لإبعاد أسعد باشا وتعيين شيرفاني زاده وزيراً أعظم. ومن المؤكّد أنّ الثلاثة قد ناقشوا الحكومة الدستورية، مع أنّ حسين عوني لم يكن مؤيداً حقاً للدستور لكنه كان يشارك في تلك النقاشات. ووفقاً لرواية مدحت؛ فإنّ الوزراء الذين كانوا قلقين من الوضع العام وخاصةً الحالة المالية للدولة، اتفقوا على أنّ العلاج يكمن في مجلس النواب، لكن بما أنّ هذه الأفكار تثير قلق السلطان فقد تم إعداد اقتراح إصلاحي بطابع أكثر اعتدالاً. تم تفويض مدحت لتحرير مذكرةٍ بذلك، وكانت معظمها أفكاراً تتحدث عن حكم يتساوى فيه الرعايا، ولكنّها أوصت أيضاً بشكلٍ أكثر تحديداً بإعادة تشكيل المجالس الإدارية والمحاكم، وإقامة ضوابط مالية ينفّذها الباب العالي، وغيرها من التدابير، والتي رفضها السلطان بعد

[1]- Davison, Op.cit, Pp 243, 244.

*-حسب دافيسون فإنّ أهمية خليل شريف بالنسبة لمدحت تكمن في أنّه كان يعرف أوروبا ومتطلعا على حضارتها أفضل منه، وقبل صدارة مدحت باشا كان يشغل منصب السفير في فيينا، زيادةً على امتلاكه مشروع دستور منذ 1867م باعتباره كان مساعد الأمير مصطفى فاضل باشا. كما أنّ فكرة الحكم الفدرالي تصوّرها وخطط لها فترة صدارة مدحت باشا، كما صرّح مترجم رشدي بنفسه

**- ودائما في كتاب دافيسون؛ كان الخديوي إسماعيل قد كتب للسلطان، أنّ مدحت، خليل شريف، ومصطفى فاضل، كانوا يتآمرون للانقلاب عليه، وإقامة حكم دستوري، ونصح السلطان بأن يمنح دستوراً بنفسه إذا أراد ذلك، وهذا ليوقف تحالف هذه الشخصيات. وخططهم.

[2]- Davison, Op.cit, P 289- 290.

الاطلاع عليها[1]. بيد أنّ جودت باشا ذكر في معروضاته أنّ قرار كتابة المذكرة، سبقته اجتماعات ناقشت فكرة عزل السلطان*، وعدم اتفاق المجتمعين على قرار مشترك هو ما دفعهم لكتابتها [2].

إصرار مدحت باشا على النظام الدستوري كان انطلاقاً من خبرته في إدارة الولايات البلغارية، ومعرفته وضع هذه المناطق والدور الذي مارسته روسيا لتأليبها ضد العثمانيين، وقد أوضح في كتيب له أنّ هذه المناطق منذ ضمّها للدولة العثمانية وهي تنعم بحرية الممارسات الدينية، وتدار بقوانين الدولة العثمانية الإسلامية، القائمة على أساس الديمقراطية والحرية، ومن هنا جاءت الحرية الفردية والمساواة أمام القانون لجميع الرعايا العثمانيين. وإذا تدخلت روسيا في شؤون الدولة العثمانية بحجة المسيحيين المضطهدين ومعاناتهم من تجاوزات الإدارة، فإن المسلمين أنفسهم شاركوا في شكاواهم ورغبوا بشدة في تحسين النظام القائم. بيد أنّ المسيحيين يعبرون عن وضعهم للقوى الأوروبية التي اقتنعت بأنّهم وحدهم الذين يعانون، رغم حصولهم بموجب فرمان التنظيمات على حرية أكبر ووسائل تعليم أكثر مما سمحت به للمسلمين، وقد استغل أعداء الدولة العثمانية هذه الظروف بمهارة، وتمكنوا بسهولة من زرع الأفكار الانفصالية لدى بعض هذه الطوائف. وهكذا فإن الشكاوى التي كانت تُسمع في أوروبا من جانب المسيحيين، لم تكن ناتجة تحديدًا عن اضطهاد أو قمع من قبل المسلمين، بل جاءت نتيجة إثارة طموحات لدى هؤلاء لم يجرؤوا على التعبير عنها سابقاً. فكان من الضروري عند مباشرة الإصلاحات؛ جمع كل هذه العناصر حول مبدا موحّدٍ من شأنه أن يرسخ وحدتهم، وخلق وطنٍ مشتركٍ لهذه الأعراق المختلفة يشاركون في إدارته [3].

وقد دعمت بريطانيا البرنامج الإصلاحي الذي نادى به مدحت وأتباعه خوفاً من تمادي روسيا في التدخل في الشؤون العثمانية، فوصف القنصل البريطاني اليوت مدحت على أنّه زعيم أنصار الحرية والإصلاح، وقد التقيا في نهاية 1875م وأطلعه على خططه في ضرورة فرض رقابة على السلطان وتقييد صلاحيته، وجعل الوزراء مسؤولين أمام جمعية وطنية شعبية، يشارك فيها كل العثمانيين على اختلاف طوائفهم الدينية بعد إلغاء كل الفروقات بينهم. واتفقا على دعم بريطانيا لمشروعه ومخططاته ما أعطى لمدحت قوة وثقة أكبر للمضي في مشروعه[4] .

ففي مجلس الوزراء في نوفمبر 1875م قارن مدحت باشا الدولة بسفينة بلا قبطان أو دفة، واقترح مجلس جزئي الانتخاب للتحكم في الميزانية والمالية، وكذلك المساواة الكاملة لجميع الرعايا أمام القانون،

-[1] قلعجي، مصدر سابق، ص 23.

* - وسنتطرق للحديث عن هذه الاجتماعات في مبحث عزل السلطان، في فصلنا القادم.

[2]- Cevdet Paşa, **MA'RÛZÂT**, A.G.E, S 216.

[3]- Midhat Pacha, **La Turquie Son Passe, Son Avenir**, Librairie des Facultes, Paris, 1901, Pp 13-18.

[4]- Sir Henry Elliote, "**The Death of Abdul Aziz and of Turkish Reform"**, PP 276-,296 in The Nineteenth Century a Monthly Review, Vol XXIII, 1888, Pp 279, 280.

ومزيداً من اللامركزية والديمقراطية في الحكم الإقليمي. وبهذا أصبح مدحت باشا الشخصية السياسية الأكثر بروزاً في المطالبة بالحكم الدستوري، خاصة أنّ مصطفى فاضل باشا توفي في بداية ديسمبر 1875م، ومعظم أعضاء حركة جمعية العثمانيين الشباب كانوا في المنفى، فأخذ على عاتقه مشاركة هذه الأفكار مع الرأي العام، وتحسيسه بأهمية الحكم الدستوري[1].

ولإدراك مدحت باشا لخطورة ما هو مقبل عليه، وما يمكن أن ينجم عليه من فوضى وهرج قد تتحول لتمردٍ وثورةٍ، كما حدث عهد السلطان سليم الثالث، أو لخوفه من مغبة الفشل والتي قد يدفع حياته ثمناً ذلك، خاصةً أنّ مشروعه هذا سيجد معارضةً شديدةً لدى بعض الموظفين المحافظين، إضافة للقصر. حاول إيجاد شركاءٍ له فيما سيقدم عليه، فاختار شخصياتٍ بارزةٍ في الدولة مثل مترجم محمد رشدي، وعوني باشا، كما تقرب من أعضاء هيئة لطالما كان لها دور في الانقلابات ألا وهي الهيئة الدينية، لذا حرص على استمالة عددٍ من كبار العلماء من خلال تنظيم لقاءات كانت تجمعهم في كشك أقامه على أطراف إسطنبول، يتبادل فيه أطراف الحديث عن أوضاع الدولة وما آلت إليه، وضرورة تغييرها للصالح العام. وأنّ هذا لن يتحقق إلّا بتطبيق دستور يعيد تنظيم الدولة، وحاول اقناعهم بأهمية هذا القانون شارحاً لهم ماهيته انطلاقاً من الشريعة الإسلامية، مبرهناً على فكرته بآيات قرآنية وأحاديث نبوية، وأنّه أحد آليات الحكم الإسلامي المعروف بالشورى، وبهذا تمكن من اقناعهم بمشروعه وكسبهم لصفه. إضافةً لتعاونه مع أعضاء "**العثمانيون الجدد**" للترويج لأفكار الدستورية عبر مقالاتهم الصحفية، واستغلال القاعدة الشعبية التي اكتسبوها والوعي السياسي الذي أسّسوه؛ من خلال التطرق لأهم مشاكل الدولة كالفساد الإداري، والاستبداد، وانعدام العدل والحرية، في نفس الوقت الإشارة إلى أهمية القانون الأساسي، ودوره في تحضر الشعوب وتطورها، حتى أصبح الناس دؤوبين على اقتناء الجرائد والاطلاع على مقالاتهم [2].

ويروي أبو الضيا توفيق أنّ اللقاء الأوّل بين نامق وكمال ومدحت كان أثناء تعيينه صدراً أعظم، رغم أنّ كمال رغب في مقابلته قبلها وقدّم نفسه كوسيط للأمير مراد، إلّا أنّ مدحت باشا رفض لقائه وصرّح بقوله: "**أنا ضد كل أفراد الأسرة الحاكمة، ومع ذلك لا أرى حاجة لتفضيل أي منهم. دع كل واحد منهم يبقى في مكانه حتى يأتي دوره. قل لكمال أننا لسنا في وقت الانشغال بهذه الأمور**". ومع ذلك يؤكد أبو الضيا أنّ مدحت باشا كان يحب هؤلاء الشبان خاصة نامق كمال، وفي ليلة تعيينه رئيسا للوزراء دعاهم إلى منزله بل وقال لهم: "**جئنا لننقذكم.**" [3].

---

[1]- Davison, Op.cit, P 319.

[2]- صائب بك، مصدر سابق، ص ص 171- 173.

[3]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 437.

ما كان مدحت والذين يرتبطون به يفكرون فيه أصبح معروفاً بشكلٍ أفضل بعد إصدار بيان مجهول الهوية في 9 مارس 1876م موقعًا من الوطنيين المسلمين؛ ومن المحتمل أنّ مدحت كان المؤلف الرئيسي للوثيقة، رغم أنّها قد تكون كتبت بواسطة شخص قريب منه. من المرجح أن يكون أوديان أفندي المدافع منذ فترة طويلة عن شكل من أشكال الحكومة الدستورية، كما كان كل حسين عوني باشا وزير الحربية، وقيصرلي أحمد باشا وزير البحرية، على علم به. كان مدحت هو الشخص الوحيد المذكور بالاسم في الوثيقة بصفته والياً كفؤاً في ولاية الدانوب، ورئيساً مستنيراً وشجاعاً. وقد أُرسلت الوثيقة إلى رجال الدولة الأوروبيين مثل دزرائيلي، وديربي، وغرانفيل، وماكماهون، وتيير، وغامبيتا، وبسمارك، وفيسكونتي فينوستا، في محاولة من محرريها إظهار أنّ المزيد من التدخل الأوروبي في الشؤون العثمانية سيزيد من تفاقم الوضع الداخلي [1].

البيان لم يطبع إلّا بعد خلع السلطان؛ إلّا أنّه نشر في إسطنبول حتى أصبح معروفاً لدى الدوائر الحكومية والعامة عل السواء. بدأ البيان بالإشارة إلى الإصلاحات التي اقترحتها أوروبا في مذكرة أندراسي، والتي كانت ستثير غضب المسلمين لأنّها تمنح امتيازات خاصة للمسيحيين والمتمردين، كما أنّها تثير غضب المسيحيين بشكل أكبر لأنّ حكومة عبد العزيز ومحمود نديم لن تنفذها. ثم استشهد البيان بأدلة على الفساد وسوء الإدارة والوضع المالي الحرج، ملقياً باللوم على النظام الاستبدادي الذي يمنح السلطان حرية غير مقيدة، في النهاية عانى المسلمون من هذا بقدر ما عانى المسيحيون. والعلاج المقترح كان جمعية استشارية تمثل جميع الأعراق والعقائد في الدولة لها نفس الحقوق. كما تم التأكيد على أنّ الشرعية الدينية للسلطان لا تكون إلا بقبول الأمة له والتشاور معها في شؤونها. نادت الوثيقة للأخوة العثمانية، وبالمطالب الدستورية لرسالة مصطفى فاضل عام 1867م. ولو أنّ رسالة مصطفى فاضل كانت تستعطف السلطان نفسه لإحداث التغيير، في حين أن الوطنيين المسلمين في عام 1876م فقدوا الأمل في السلطان واعتمدوا على جهودهم الخاصة [2].

اقتربت ساعة التنفيذ؛ فسارع مدحت ومن أقنعهم من سياسيين وعسكريين وعلماء في اتخاذ التدابير الازمه لإنجاح مخططهم، فاتفقوا على ضرورة إشراك الشعب فيه ووقع اختيارهم على طلبة المساجد[3]. مع هذا بقي متمسكاً بأمل أن يحدث تغييراً دون الحاجة لثورة فاقترح على مترجم محمد رشدي أن يذهبا معاً إلى القصر، في محاولةٍ أخيرةٍ لجعل عبد العزيز يدرك الأخطار الجسيمة التي تواجه الدولة وجعله يغيّر موظفي الوزارة، لكن محمد رشدي دائماً كان رجلٌ حذراً فرفض الفكرة [4]. بعدها تطورت الأمور إلى غاية عزل السلطان عبد العزيز، الحدث الذي سنتناوله أخر فصلنا القادم.

---

[1]- Davison, Op.cit, P 320.

[2]- Ibid, P 321.

[3]- صائب بك، مصدر سابق، ص 205-207.

[4]- Davison, Op.cit, P 322.

تعدّدت الآراء حول شخصية مدحت باشا وحول انجازاته الإصلاحية والسياسية، فهناك من يراه المخلص من الحكم الاستبدادي وصانع حرية العثمانيين بإعلانه الدستور، وهناك من يراه سياسياً فاشلاً لم يوفق في اختياراته؛ فلأجل تحقيق أفكاره زعزع استقرار الدولة العثمانية بالانقلاب على السلطان عبد العزيز، في وقت كانت الدولة تعرف اضطراباتٍ أمنيةٍ على عدة جبهاتٍ، كما كان سبباً في الدفع بالدولة إلى حربٍ كانت كل معطياتها ضد الدولة العثمانية، إضافةً لاتهامه بأنّه كان يخطط لإلغاء السلطنة وتأسيس الجمهورية.

فذكر المؤرخ صائب بك في وقعة السلطان عبد العزيز أنّ مدحت باشا كان حازماً يستحق المدح والإطراء، شهيد الملة والوطن، فأفكار هذا الرجل وذكاؤه المفرط بعيدين عن الوصف، وأقواله المؤثرة ونفوذه واقتداره أعظم من أن يدرك، أوتي من الذكاء والعقل ما مكّنه من الاطلاع على عواقب الأمور. فهو داهية الترك حبه للوطن يصل لدرجة الشغف، لذلك لم يتورط مثل زملائه في التعامل بالرشوة، أو سوّلت له نفسه بيع الوطن كما تباع السلع. استطاع بخبرته وحسن تقديره أن يصل لنتيجه مفادها أنّ إصلاح الدولة لن يتأتى بعزل الوزراء والموظفين، بل يكون بتغيير جذري في أصول إدارة الدولة والإطاحة بالاستبداد الذي كان السبب الرئيسي في ضعف الدولة. بهذا يكون مدحت باشا من الوزراء القلائل إن لم نقل أوحدهم، من فكر في عزل السلطان في سبيل سلامة الوطن وسعادة الأمة [1].

في حين يروي أبو الضيا توفيق الذي كان على اتصال شخصي بالوزير ولطالما زاره في قصره، أنّه كان وطنياً مليئاً بالحمية بكل معنى الكلمة، يكرّس نفسه بإخلاص وطني لتطوير جزء من بلاده، وقد حوّل ولاية الطونة بإصلاحاته المتفانية بموظفيها المدنيين والعسكريين، ورجال الدين، والقضاء شبه المستقل، إلى ما يشبه إمارة ذاتية الحكم وليس مجرد ولاية، كما يروي كيف أنّ اقالته من الصدارة العظمى خلقت حالةً من الحزن واليأس بين الناس [2].

أمّا السلطان عبد الحميد فذكر عن مدحت باشا أنه والياً جيد، لكنه رجل سياسة فاشل فسياسته مليئةٌ بالأخطاء؛ فكان يتقرّب من الشخصيات المعارضة للسلطان والصدور العظام، وكل الشائعات التي شككت في السلطان عبد العزيز كانت تروج عبر اللقاءات التي كانت ينظمها مدحت باشا في قصره، وباشتراكه في عملية الخلع تحول من رجل دولة إلى ثائرٍ، وبالتالي لن يحقق في البناء ما حققه في الهدم، وأوّل ما عينه صدراً أعظم كان تعامله بعيداً عن المشروطية قريب من الاستبداد، وجميع خاصيته تقر بميوله للاستبداد، فعندما كان والياً على الطونة شجع على تدريس اللغة البلغارية رغم تحذير العديد له من النتائج الوخيمة لهذا القرار، وما سينتج عنه من تعزيز للشعور القومي بين البلغار. كما لم يدرك معنى الحكم الدستوري إلّا من خلال فوائده على أوروبا، متجاهلاً مدى تلاءم الدستور مع

[1]- صائب بك، مصدر سابق، ص ص 160-166.

[2]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 219.

الشعوب العثمانية، خاصةً أنّ مدحت باشا لم يكن رجل قانون ولا درسه، وكل معرفته القانونية يستمدها من أستاذه الأرمني أوديان أفندي الذي لم يكن بدوره مشرّعاً ولا يعرف خصائص البلاد [1].

أما عن رأي الأجانب في مدحت باشا؛ فقد ذكرنا الدعم الذي تلقاه من بريطانيا خاصة فترة الإعداد للانقلاب على السلطان، كما أنّهم دعموه في فكرة الدستور فكتب السر هنري اليوت عام 1883م : **"قابلني أحد أعضاء حزب مدحت باشا... وقال لي أن غرض حزبهم وهدفه الوحيد الذي يرمي إليه هو إعلان الدستور في تركيا... كان هذا قبل مؤتمر الآستانة، بأيام قابلني مدحت باشا وسألني عن رأي الانجليز في الإصلاحات، فقلت له أنّ الانجليز سيحبذونها ويتمنون له التوفيق"**[2].

أما سفراء فرنسا فدعموا أعماله الإصلاحية؛ فبعد استقالة فؤاد باشا بسبب مرضه وتزعم مدحت باشا حركة الإصلاح، كتب السفير بوريه في رسالة لوزيره فيكتور دي موستييه في ديسمبر 1868م يصف فيها مدحت فقال: "**هو رجل نشط يحمل فكر ليبيرالي إصلاحي، رغم أنّه يعاني من نقص في التعليم والثقافة عكس فؤاد باشا، يتمتع بشخصية قوية واستقلالية كبيرة تجاه الدبلوماسية الأوروبية، عير أنّه متسرعٌ قد يتخذ قراراتٍ غير مدروسةٍ** "[3]، نفس الفكرة استمرت لدى الموظفين الفرنسيين أثناء صدارته في أوت 1872م كتب عنه السفير فوغ لوزيره دوكرو أوبير ما يلي: "**لا أعتقد أنّه مستعداً لقبول أي وصاية، فهو ذو طبيعة نشيطة مستقلة. مع هذا أعتقد أنّ لديه الرغبة للاتفاق معنا بهدف تحقيق الإصلاح الذي يسعى بصدق لتجسيده، وقد يستمع للنصيحة إن أعطيت له بشكل ودي يحفظ كرامة الدولة**"[4] ومن خلال هذه الآراء كانت فرنسا تتوسم في شخص مدحت باشا أن يكون خليفة فؤاد باشا، لأجل مواصلة الإصلاحات التي كانت في أكثر الأحيان مستوحاة من فرنسا، ما يعني استمرار نفوذها داخل الدولة العثمانية [5].

بعد إقالة السلطان عبد العزيز لمدحت باشا؛ كتب القائم بأعمال السفارة الفرنسية لوسور عن مدحت باشا أنه حاكماً حازماً ومستنيراً، أثبت هذا من خلال مسيرته في الإدارة الإقليمية في الطونة وبغداد، والتي شملت جميع المجالات كالأشغال العامة، التعليم، الصحافة، والعدالة، ما أكسبه شعبية عريضة. ومع ذلك كوزير وصدر أعظم أثبت أنّه غير متسامح وفي المجمل غير قادرٍ على القيام بمهامه بشكلٍ جيدٍ، فهو إلى جانب قلة خبرته في القضايا الدبلوماسية جمع بين الفظاظة في لغة خطاباته وحواره، وسوء الحظ في إزعاج السلطان ما جعل هذا الأخير وصدوره العظام يسارعون دائماً إلى إبعاده عن العاصمة. علاوة على هذا؛ فالدبلوماسية الأوروبية تشك في قدراته وطموحه في التعامل معها [6].

---

[1]- مذكرات السلطان عبد الحميد، مصدر سابق، ص ص 75-81.

[2]- نفسه، ص 98.

[3]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…**, Op.cit, P 227.

[4]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III…**, Op.cit, P 191.

[5]- Karpat, **The Politicization of Islam...**, Op.cit, P27.

[6]- Hajjar, L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III…, Op.cit, P 202.

مع ذلك وجدنا أراء حاولت إنصاف مدحت باشا أو رد بعض المظالم والتهم عنه، خاصة في ما يتعلق ضلوعه في خلع السلطان عبد العزيز ثم مقتله، أو محاولته الانقلاب على الخلافة الإسلامية وإقامة حكم جمهوري.

فقد ذكر ابن الأمين اينال؛ أنّ مدحت باشا كان من بين الشخصيات البارزة في تنظيم وتنفيذ خلع السلطان عبد العزيز، لكن خلافاً لحسين عوني باشا الذي تحرك بدافع شخصي، كان مدحت باشا يسعى لإقامة حكومة دستورية يراها الحل الوحيد لإنقاذ الدولة، وكان يرى أن بقاء السلطان عبد العزيز على العرش يمنع تحقيق هذا الهدف. مع هذا حاول تقديم النصيحة للقصرفقابل السلطان؛ حيث وافق عبد العزيز على ضرورة الإصلاحات وألقى باللوم في كل المشكلات على محمود نديم. كما قابل السلطانة الوالدة بناءً على طلبها وأكد على ضرورة الحرية والمساواة والمسؤولية الوزارية، ومن الأفضل اتخاذ خطوات لتغيير الوضع وطلب منها قبل مغادرته التالي: **"يرجى إبقاء كل هذا سراً عن حسين عوني"**. بعدها كتب مدحت إلى محمد رشدي أنّه إذا وافقت السلطانة الوالدة وضمنت تلك الإصلاحات، يمكن تعديل الخطط الموجودة. بينما حسين عوني باشا لم يكن يرغب في إقامة النظام الدستوري فهدفه الوحيد هو إنهاء حكم السلطان عبد العزيز، ولذلك لم يكن في مصلحته أن يوجه السلطان نحو المسار المطلوب بناءً على النصائح الحسنة ولم يتراجع عن فكرة خلع السلطان[1].

كما أنّ فكرة رغبته في تحويل السلطة من خلافة لجمهورية التي اتهمه بها عدداً من معاصريه نفاها ابنه حيدر في مذكرات والده، وحاول إثبات براءته منها؛ إذ يقول:" **... على أنّ مواد القانون الأساسي محتوية على ما يوجب إدارة الشؤون، تحت رئاسة أحد أعضاء البيت المالك، وتسمية مجموع رعايا الدولة بالعثمانيين. وهذان الشرطان هما روح القانون الأساسي، وإذا فُقِدتَا فُقِدَ الدستور. فكيف يتصوّر عاقلٌ أنّ مدحت باشا الذي قد اشتغل كل هذه المدة، وعرض حياته للخطر قبل إعلان القانون الأساسي، يسعى تحت ستار الخفاء لقلب الحكومة إلى جمهورية، وإبطال الدستور والحكومة الإسلامية**". ثم يستشهد بالأحداث التي عرفتها الدولة عقب خلع السلطان عبد العزيز ووفاته، ثم جنون السلطان مراد الذي دام ثلاثة أشهر قبل خلعه، فوقتها كل مقاليد السلطة كانت بيد مدحت باشا وتوفرت له كل الإمكانيات لإعلان الجمهورية، إلا أنّ هذا لم يحدث ما يثبت عدم وجود هذه الفكرة أصلاً في خلد مدحت باشا[2].

[1]- Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, Ss 337, 338.

[2] - مذكرات مدحت باشا، مصدر سابق، ص 53.

إضافة إلى دفاعه عن والده في مسألة حرب 93 التي اتهم أنّ تهوّره وقسوته مع الثوار البلغار، هو من ورط الدولة العثمانية فيها*، فرد حيدر: **" ما أسخف قول القائلين لو قبلت مطالب المؤتمر لبطلت الحرب، وما أبعد قول بعضهم عن الحقيقة؛ حيث قال أنّ مدحت باشا قد استعمل القسوة مع البلغار، يوم كان والياً لولاية الطونة، فأثار بأفعاله غضب روسيا وسبب إعلان الحرب... هل كان يجب على مدحت إذا ترك أشقياء البلغار أحراراً، يفعلوا ما فعلوه، وهل ما بذله مدحت باشا من الخدم يعد جرماً "**[1].

وكتابات كثيرة تاريخية معاصرة لأحداث الانقلاب أو حديثة تحاول تبرئة مدحت باشا من دوره المباشر في عملية الانقلاب، أو مقتل السلطان، واعتمدوا في هذا على سير محاكمة يلدز، التي أظهرت بوضوح أنّ تأثيره كان ضئيلاً أو معدوماً على سير الأحداث وتفاعلها، وعندما واجه حكم الإعدام والذي خفف للنفي قبل ببساطة مصيره، دون أدنى احتجاج أو مقاومة من الشعب. بعبارة أخرى المنقلبين ككل لم يكونوا المحركين للرأي العام العثماني كما يُزعم عادة، بل كانوا في الواقع تابعين خاضعين له[2]. كما أنّ وفاة السلطان عبد العزيز تسببت في تراجعٍ خطيرٍ لقضية الإصلاح، فلم يكن لدى مدحت ما يكسبه من حدثٍ مؤسفٍ كهذا، خاصة وأنّ أي شك في القتل سيؤدي بدوره إلى توجيه الشكوك نحوه[3].

يتضح لنا أنّ مدحت باشا استطاع من خلال خبرته التي اكتسبها من تقلّبه في الوظائف الإدارية في الولايات أو في المؤسسات السيادية، وضع مشروع دستوري يضمن حرية المواطن، ويخلصه من الحكم الاستبدادي الذي تداول على ممارسته القصر والباب العالي، إضافةً إلى حرصه على المساواة بين كل العناصر بغض النظر عن الدين والعرق؛ هويته الشاملة العثمانية لا غير، ساعياً في ذلك للحفاظ على وحدة الدولة العثمانية. غير أنّ طبعه الحاد وتسرعه في اتخاذ القرارات دون تفكيرٍ جيدٍ جعله يحيد عن مرامه في كثيرٍ من الأحيان، لذلك لما فشل في إقناع السلطان عبد العزيز بأهمية الحكم الدستوري للدولة عمل على التخطيط لعزل السلطان.

---

* - يرى معظم من عاصر الأحداث؛ أنّ القرارات المتسرعة التي اتخذها مدحت باشا خلال صدارته الثانية، وتعنّته في آرائه، بالإضافة إلى تقديره غير الدقيق للأوضاع وإمكانيات الدولة، وقلة خبرته العسكرية، فضلاً عن رفضه التفاوض مع روسيا، كانت جميعها عوامل دفعت بالدولة نحو حرب كانت نتيجتها معروفة مسبقاً. ومما زاد الأمور تعقيداً، تجاهله لمقترحات حلفائه الإنجليز، حيث رفض نصيحة ساليسبوري بضرورة قبول توصيات مؤتمر الترسانة. وكان واثقاً أنّ الانجليز سيدعمونه في هذه الحرب، رغم تأكيد ساليسبوري عكس ذلك. للمزيد انظر: ..Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, S 350

[1]- مذكرات مدحت باشا، مصدر سابق، ص 65.

[2]- Şiviloğlu, Op.cit, P 224.

[3]- Davison, Op.cit, P 342.

المطلب الثالث - جمعية العثمانيون الجدد:

ظهرت جمعية العثمانيين الجدد في منتصف ستينيات القرن التاسع عشر، هم مجموعة من الشباب العثماني المثقف الذي تدرج في مختلف المؤسسات والمكاتب الناشئة عن التنظيمات، كانوا من خلفياتٍ وبيئاتٍ مختلفةٍ لا يمتلكون إيديولوجية سياسية واضحة، إلّا أنّهم استطاعوا الوقوف على مواطن ضعف المؤسسات السيادية العثمانية، واتفقوا على أنّ الدولة تعيش أزمة سياسية غابت فيها الحريات والحقوق، خاصة أنّ التنظيمات التي اعتمدتها لم تكن نابعة من وعي وقناعة فكرية محلية، ولا نتيجة ثورةٍ اجتماعيةٍ راديكاليةٍ غيّرت مؤسسات الدولة ونظام الحكم فيها، إنّما مجرد إصلاحات تبناها رجال الدولة مستوحاة من الغرب وأحياناً مفروضة منه، لا تتناسب وطبيعة الدولة العثمانية ما نتج عنها تفاقم أزمات الدولة الداخلية وتزايد التدخلات الأجنبية.

كما يرى بعض المؤرخين والمحلّلين أنّ الخلفية البيروقراطية للعثمانيين الجدد باعتبارهم خريجي مكاتب الأقلام* كانت الدافع الرئيسي لتشكّل فكرهم المعارض، فعدم انتمائهم لأي مؤسسة تقليدية عثمانية (القصر، العلماء، الجيش)، شكّلت لديهم نوعاً من الشعور بعدم الانتماء والشعور بالتهميش، فسعوا للبحث عن الجذور الثقافية للسياسة العثمانية وانتقاد كبار رجال التنظيمات[1]. بهذا تحولت التنظيمات من إيديولوجية سياسية تخدم مؤسسة الحكم إلى عاملٍ أسّس لمعارضة سياسية؛ فالمرحلة التي بدأت مع مطلقية فردية لرشيد باشا انتهت بدستورية مدحت باشا[2]. رافق كل هذا أزمة اقتصادية ومالية خانقة حصيلة القرارات السياسية والاقتصادية الخاطئة، والمبالغ المالية التي تطلبتها الإصلاحات، ناهيك عن اسراف القصر[3].

فأدرك هؤلاء الشباب ضرورة التغيير وتوجيه الأحداث من أجل الحفاظ على وحدة الدولة واستمراريتها؛ انطلاقاً من تقاليدها وموروثها السياسي، مع ضرورة الانفتاح على المؤثرات الحضارية، فانطلقوا إلى نقد وضع الدولة، والعمل على وضع برنامجٍ إصلاحي يتوافق مع خصائصها، دون تجاهل عوامل التقدم والتحضر الغربي، فتناولوا بالنقاش مواضيع كثيرة بدءاً من الذائقة الأدبية ووصولاً إلى الإدارة والسياسة [4]. ويقول المؤرخ التركي شريف ماردين في مقدمة كتابة عن العثمانيين الجدد؛ أنّهم مثلوا شكلاً من أشكال الاحتجاج السياسي لم يكن له سابقةً في الدولة العثمانية، فلأوّل مرةٍ كانت مجموعةٌ

---

*- **مكاتب الأقلام:** هي المكاتب التابعة للإدارة العثمانية التي تمثلت في الديوان ثم الباب العلي، وبمقتضى الإصلاحات أصبحت تتبع مختلف الوزارات المستحدثة. للمزيد انظر: صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية...**، مرجع سابق، ص 183 وما بعدها.

[1]- Mardin, **Türk Modernleşmesi...,** A.G.E, S 87.

[2]- اورطايلي، **الخلافة العثمانية التحديث والحداثة...**، مرجع سابق ص 261.

[3]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…**, Op.cit, P 663.

[4]- اورطايلي، **الخلافة العثمانية التحديث والحداثة...**، مرجع سابق ص264.

منظمةً من المثقفين الأتراك تستخدم وسائل الإعلام الجماهيري لتوجيه انتقاداتٍ واضحةٍ للحكومة[1]. بهذا مثّلوا بدايات الرأي العام التركي الحديث الأوّل من خلال تعبئةِ الرعايا في مشروعهم الإصلاحي، وأسسوا لعهد جديدٍ من المعارضة السياسية العثمانية.

1 - تأسيس جمعية "العثمانيون الجدد" وأهم أعضائها المؤسسين:

تأسّست جمعية العثمانيين الجدد كجمعية سرية على غرار الجمعيات التي انتشرت في البلقان المدعمة من روسيا، تشكّلت الجمعية في صيف عام 1865م بعد نزهة جمعت كوكبة من الشباب البيروقراطي المشبع بالأفكار الغربية فيما يسمى بغابة بلغراد*؛ وهي واد مشجر يقع خلف تلال البوسفور، حضره ستة من الشباب الثائر الذين قرروا اتخاذ إجراءات ضد ما اعتبروه سياسات كارثية تنتهجها الحكومة العثمانية[2].

كان على رأس هؤلاء الشباب محمد بك (1843-1874) حفيد جورجي باشا والي بغداد، والده أحمد شكري بك أول رئيس لمصلحة البريد العثماني، وابن أخ الصدر الأعظم محمد نديم باشا. انتقل لباريس وتلقى تعليمه في المدرسة العسكرية العثمانية بباريس التي تأسست في 1859م. عاد مشبعًا بأفكار النظم الدستورية والتمثيل الشعبي، عين في مكتب الترجمة وهناك تمكن من نشر أفكار الإصلاح بين صديقين أصغر سنا منه هما، منابيزاده نوري بك(1840-1906) أخ السلطان عبد الحميد الثاني بالرضاعة وصديق طفولته، وكيازاده رشاد بك(1844-1901) ابن أخ قائد الفرقة الموسيقية السلطانية. التحق في صغره بالمدرسة الموسيقة العسكرية، لكن بعد ثلاث سنوات قرر هو ونوري بك الانضمام لمكتب الترجمة في المجلس الأعلى (مجلس والاي). انضم إلى هذه المجموعة بفضل نوري بك شخصية مثيرة للجدل بسبب تكوينها العالي، هو آيات الله بك (1818-1886) نتاج أسرة وتعليم خارجين عن المألوف أنذاك بكل المقاييس. كان جده سامي باشا وزير المعارف، ووالده عبد اللطيف صوفي باشا، وقد ذكرنا سابقا الصالونات العلمية التي كانت تعقد في قصرهما، ويدعوان عليها علماء وشخصيات من التقليديين والتغريبين على حد سواء، إضافة لعدد كبير من الأوروبيين وحتى علماء من بلاد فارس والهند. فنشأ آيات الله بك في جو من الفكر الحر والنقاش الحي، واكتسب ثقافة غربية وشرقية صلبة. ما دفعه للانضمام إلى صفوف المعارضة السياسية [3].

---

[1]- Mardin, **The Gensis…**, Op.cit, P 04.

*- بنظر الملحق رقم 04.

[2]- Mardin, **The Gensis…**, Op.cit, P 10.

[3]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, Ss 72- 76.

بالصدفة التقى هؤلاء الأصدقاء بنامق كمال* ونشأت بينهم صداقة كشفت عن اتحاد فكري وعاطفي كبيرين، بعدها انضم لاجتماع هؤلاء الخمسة عضواً سادساً هو رفيق بك صاحب جريدة المرآة **، الذي توفي بالكوليرا بعد شهرين ونصف من الاجتماع[1].

اجتمع الستة في منزل أحمد بك في ينيكوي ومنها خرجوا في جولة إلى غابات بلغراد ومعهم كتباً عن الكاربوناري*** والجمعيات البولندية، وناقشوا مع بعض أوضاع الدولة، والإجراءات اللازمة لإقامة حكم دستوري. واتفقوا على إنشاء جمعية؛ لهذا الغرض أطلق عليها اسم حركة التحالف الوطني أو اتفاق الحمية Ottifak-i Hamiyet[2]****.كما أُطلق على أحد هؤلاء الستة اسم رئيس الحركة من المحتل أن يكون نوري بك، أما آيات الله بك فكان من وضع قوانين الجمعية. وسواء كان هؤلاء الشباب الستة هم فعلاً أعضاء المجموعة العثمانية الجديدة والمؤسسين الوحيدين لها، أم هناك آخرون فهذا غير مؤكد*****.

---

* - **نامق كمال:** أعظم شعراء تركيا أديب التجديد وشاعر الوطن والحرية، ولد عام 1840م/ 1256هـ في مدينة تيكرداغ، والده رئيس الفلكيين مصطفى عاصم، توفيت والدته وعمره سنتين فرباه جده عبد اللطيف باشا. فتنقل بين عدة مناطق لطبيعة عمل جده. الأمر الذي حال دون التحاقه الدائم بالمدرسة، فنشا عصامي، بدأ في القاء الشعر لما كان في صوفيا. فاكتسب لقب نامق وقتها. عاد إلى إسطنبول عام 1857م. انضم إلى نخبة الشعراء في ذلك الوقت، وشارك لاحقاً في مجلس الشعراء، هناك تألق بين الشعراء الكبار مثل فهيم ونائلي، واتبع خطى الشاعر نفعي. يقول عنه أبو الضيا: "**هذا العبقري النادر، الذي ولد ليكون شاعراً بالفطرة، أجبر على ترك الشعر، ليحل محله السياسة التي أصبحت عشقه الداخلي**" . للمزيد انظر: Mahmud Kemal Inal, **Son Asır Tûrk Şairleri**, Cüz 02, Milli Eğitim Basımev, Istanbul, 1996.Ss 826-828. التحق بغرفة الترجمة في الباب العالي، وكان يعمل على إكمال دراسته فتعلم اللغة الفرنسية. في عام1862 م أصبح كاتباً في صحيفة تصوير أفكار. وعندما غادر شيناسي إلى باريس في عام 1864م، سلمه الجريدة. لينطلق بعدها في كفاحه السياسي، الذي استمر حتى وفاته. للمزيد انظر: Seyit Kemal Karaalioğlu, Türk Edebiyatı Tarihi, Cilt 02, 02 Basım, Inkilap ve Aka, Istanbul, 1982 , Ss 237, 238.

** - **جريدة المرآة:** مجلة تأسست في عام 1863م، لصاحبها رفيق بك، عمل في مكتب الترجمة بالإضافة إلى الصحافة ونشرت في صحيفته ترجمات نامق كمال لمونتسكيو. أنظر: Davison, Op.cit, P 189.

[1]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 77.

*** - **جمعية كاربوناري:** جمعية ايطالية تشبه في قواعدها ومراسمها تشكيلات الماسونية في إيطاليا، غير أن أهدافها كانت سياسية، تشكلت في الأول لمحاربة الغزاة الفرنسيين، وساندوا فرديناند ملك نابولي في حروبه ضد الفرنسيين، وبعد نجاح مقاومته استبد واضطهد أعضاء الكاربوناري فأعلنوا كرههم الشديد للاستبداد، ونصرتهم للحرية، . للمزيد انظر: ولتن كنج، الوحدة الإيطالية، تر: طه الهاشمي، مؤسسة هنداوي للنشر، إنجلترا، 2017، ص. 25,

[2]- Aksun, A.G.E. S 05.

**** - ينظر الملحق رقم 04.

***** - هناك تضارب في تحديد بعض شخصيات وأسماء الأعضاء المؤسسين للجمعية، فمثلاً يقول جيب في كتاب الشعراء العثمانيين أن نامق كمال كان لمؤسس الرئيسي؛ في حين يصفه جيوفري لويس في كتاب تركيا بأنه المحرك الأساسي، بينما يتجنب كتاب آخرون، بما في ذلك ابن كمال، وصفه بأنه المؤسس، ولكنهم يشيرون إلى أنه سرعان ما أصبح الروح القيادية انظر Davison, Op.cit, P 189.، في نفس السياق نجد المؤرخ جمال كونتاي وفقًا للمعلومات الشفوية التي جمعها من ابنة أخ محمد بك ، أن التحالف الوطني تأسس من قبل الأشخاص التالية أسماؤهم: مصطفى فاضل باشا ، محمد بك ، نامق كمال بك ، نوري بك ، آيات الله بك ، رشاد بك ، آغاه أفندي ، وشخص يعرف باسم بازار كويلي أحمد آغا، الذي كانت مهمته نشر أفكار التحالف في جميع أنحاء الريف. وحقيقةً أنّ هذا الشخص الأخير يُذكر أيضاً في بعض رسائل نامق كمال التي تم الكشف عنها حديثاً، بينما لم يذكر في رواية أبو ضيا توفيق، في حين يذكر جودت وكان=

تم تسمية العديد من الرجال الآخرين كأعضاءٍ مبكرين، بعضهم كمؤسسين وآخرين كداعمين، على الرغم من عدم كونهم أعضاءً رسميين[1].

غير أنّ مقال لنامق كمال عام 1867م قدم فيه أفضل وصف لحركة التحالف الوطني، كما حسم فيه صفة عضويته في الحركة؛ حيث حدّد كمال نفسه بفخر كعضو في حزب ليس له زعيم فردي، أعضاؤه مرتبطون بأخوة الرأي وقرب القلب، هم نتاج عقلية التغيير استفادوا من السفر والاتصال بالأقارب المتعلمين في الغرب، ويشملون حسب تخمين كمال تسعين في المائة من القادة التقدميين في الجيش، والخدمات البحرية، والصحافة، والطب، والأدب، ومعظمهم بطبيعة الحال من موظفي الحكومة. كان كمال يحاول التستر بهذا الوصف العام على وجود اتفاقية الحمية السرية، لكن من وصفه هذا أكّد أنّها لم تكن تنظيماً صارماً ولا قيادة قوية رغم نموذج الكاربوناري[2].

انضم للجمعية عدة شخصيات كان لهم دور فعال في تجسيد أهدافها، وأسهموا كل حسب توجهه في تأسيس ما يعرف بالفكر السياسي العثماني في عصر التنظيمات. ومن أهم من انضم لحركة العثمانيين الشباب ضيا بك*. الذي اقترن اسمه بالأحداث السياسية بعد تولّي السلطان عبد العزيز سُدةَ الحكم، فالقصيدة التي مدح فيها السلطان عبد العزيز عند اعتلائه عرش السلطنة جعلته مقرباً منه وعيّنه في دائرة الزائرين. كان يساند رغبة السلطان في التّحرر من رقابة الباب العالي لهذا سعى للانقلاب على الصدر الأعظم عالي باشا؛ ولا ريب أنّ جميع المصادر تتفق على الدور المهم الذي اضطلع به ضيا بك في قضية عزل عالي عن الصدارة العظمى عام 1861م وتعين فؤاد باشا مكانه، وقد عمل على استمالة

=معاصراً للأحداث، وقريب من الشخصيات بحكم عمله في الدوائر الحكومية، أنّ تأسيس الجمعية أو ما عرف بالتحالف الوطني، كان العامل المحفز فيه هو المكتب التحريري لصحيفة جريدة الحوادث اليومية، حيث كان الشاعر شيناسي أفندي، نامق كمال بك، وشخصيات أخرى تميل إلى الليبرالية يجتمعون هناك لمناقشة أفكارهم الليبيرالية. للمزيد انظر: Mardin, The Genises..., Op.cit, P 10.

[1]- Davison, Op.cit, P 189.

[2]- Ibid, P 195.

* - **ضيا بك:** عبد الحميد ضياء الدين، ابن فرض الدين أفندي كاتب في جمارك غلطة، ولد في إسطنبول عام 1825م، تحصل على تعليمه الابتدائي في السليمانية، والثانوي في بايزيد. التحق بديوان الصدارة في سن مبكرةٍ، ما جعله يتأثر كثيراً بالأدب الشرقي وأصبح يقرض الشعر الديواني بتفنن، كما تقرب من شيخ الإسلام عارف حكمت بك. للمزيد انظر Mahmud Kemal Inal, Son Asır Tûrk Şairleri, Cüz x, Milli Eğitim Basımev, Istanbul, 1970, Ss 1983, 1984.. غير أنّ التقاءه بمصطفى رشيد باشا ورعايته له، حوّل مساره تماما؛ إذ= ألحقه عام 1855م ككاتب في قصر السلطان عبد المجيد، وحثّه على تعلم اللغة الفرنسية، فتمكن منها وترجم رواية تيليماك ومسرحية طرطوف لموليير كما ترجم تاريخ الأندلس ومحاكم التفتيش. وبوفاة الوزير مصطفى رشيد باشا دخل ضياء باشا في خصام وصراع مع عالي باشا وفؤاد باشا . للمزيد انظر: Şükrü Kurgan, Ziya Paşa, Ikinci Bailış, Varlık Yayınevi, Istanbul,1963, p 03,04

فؤاد باشا ولما رفض هذا الأخير سعى ضيا بك للإيقاع به فطرد من القصر، وكسب بهذا عداوة أقوى رجلين في الدولة؛ وهذا ينم على جرأة ضيا بك* وإقدامه على تأسيس مكانةً له في الحكم[1].

عين بعدها مفتشاً في البوسنة لكنه أُجبر على التخلي عن هذا العمل وظلّ رهن المحاكمة، لولا أنّ نال حماية كل من والي البوسنة طوبال عثمان باشا، ودفتردار البوسنة، ومصطفى فاضل باشا الذي كان آنذاك وزيراً للمالية، فقدم ضيا بك استقالته للسلطان بعد أن علم أنّ الإذن بعزله قُدِّم إلى القصر. وعُين للمرة الثانية عام 1866م عضواً في المجلس الأعلى، وقد اعترض هذه المرة بوضوح على سياسة الباب العالي في مقالاته التي صدرت آنذاك في جريدة المخبر. ونظراً لقوة هجومه فكر عالي باشا بإبعاده عن إسطنبول، فأوصى بأن يعمل في الوفد التجاري الذي سيمثل الدولة العثمانية في معرض باريس؛ وهكذا ستكون هذه الرحلة إلى باريس في كنف وظيفة رسمية، غير أنّه تفاجأ بتعيينه والياً على قبرص فآثر ضيا بك الهروب لباريس[2]. ولا ريب أنّه كان ثابتاً حتى النهاية في أفكاره المعادية للحكومة.

يروي أبو الضيا توفيق أنّ ضيا بك لم يكن أحد مؤسسي التحالف الوطني، ولم يتعرّف على نامق كمال إلّا بيومين قبل هروبهما لباريس[3]، إلّا أنّه يُشار إليه كقائد للعثمانيين الجدد في باريس، كان الأكثر تميزًا بين أعضاء المجموعة؛ إذ اتبع مساراً مهنياً تقليدياً في المكاتب الكتابية والإدارية للحكومة أكثر من زملائه في مكتب الترجمة، كم كان الأكبر سنًا فقد بلغ الأربعين في سنة تأسيس التحالف[4].

أما ثالث شخصية لها أهمية في المجموعة فكان علي سعاوي ذو الخلفية الدينية*، الذي تمتع لفترة من الزمن برعاية بعض رجال السياسة من بينهم سامي باشا، ومن الواضح أنّه هو الذي أمّن الوظائف التعليمية لعلي سعاوي، ومن خلال هذه العلاقة قد يكون جاء اتصال الأخير مع "**العثمانيون الجدد**". عندما عاد عام 1866م من فيليبه إلى إسطنبول لم يكن يعرف اللغة الفرنسية أو الكثير عن الغرب،

---

* - في الكثير من المصادر والمراجع يقترن لقب باشا بضيا، غير أنّ حتى نهاية فترة دراستنا، كان لقب ضيا هو بك، ولم يحصل على لقب باشا، إلّا عهد السلطان عبد الحميد بعد أن عيّن واليا على سوريا، واسندت له رتبة وزير.

[1]- طانبينار، مرجع سابق، ص ص 340، 341.

[2]- نفسه، ص ص 341، 342.

[3]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S120

[4]- Davison, Op.cit, P 190.

* - **علي سعاوي:** ولد في 1839م بإسطنبول في منطقة جراح باشا، والده حسين آغا القادم من منطقة فيران شهير، كان تاجر ورق شديد في مواضيع الصدق والعدالة، التحق سعاوي بالمدرسة الرشدية داوود باشا، التي افتتحت بداية التنظيمات لإعداد الشباب للعمل في الحكومة. لما تخرج منها عين في منصب ديني في نظارة الحربية وعمره لم يتجاوز 14 سنة، ليغادرها بعد ثلاث سنوات متوجهاً للحج. وقد كانت تجربةً مكنته من التعرف على معظم أراضي الدولة العثمانية، والتعامل مع علماء مسلمين من كل الأقطار. في هذه المرحلة درس الحديث النبوي، واهتم بمفهوم العدالة في الرسالة الإسلامية ونهيها عن الظلم والاستبداد. حين عودته استقر في الأناضول وهناك وقف على مظاهر الفقر والظلم وسوء استخدام السلطة. عاد لإسطنبول تقلّب في عدة وظائف في التعليم والإدارة، ساعدته في فهم عمل الإدارة والسلطة ومظاهر الظلم والفساد فيها. عاد لإسطنبول عام 1866م وشرع في إلقاء خطب في مسجد شاهزاده، تحرض الناس على التمرد، ما جعل سلطات الدولة تمنعه من الخطابة. للمزيد أنظر: Hüseyin Çelik, **Ali Suavi**, Kültür Bakanlığı, Ankara, 1993, p 01.

فواصل خطبه النارية في المساجد وأصبح محرراً في الصحف منها جريدة مخبر التي ظهرت في 1 جانفي 1867م.[1].

بهذا يتضح أنّ معظم أعضاء هذه الجمعية كانوا أبناء عائلات تنتسب للقصر أو للسلطان مثل نامق كمال، وضيا بك، وبعضهم كانوا أبناء باشوات مثل آيات الله، ومحمد بيك، وبعضهم كانوا ينسبون لأرستقراطية الموظف الغني المرموق مثل رشاد بك، والبعض منهم أقرباء الأسرة الشهانية مثل نوري بك. والأكيد أن هؤلاء الشباب كانوا يعرفون بعضهم بعضاً، ونشأوا في بيئات ارتبطت ارتباطاً وثيق العُرى بأعمال الدولة مثل غُرفة الترجمة، ودائرة الزائرين في القصر العثماني، ومن ثم كانوا في كلا المعنيين السياسي والاجتماعي من بيئةٍ واحدةٍ، وعلى هذا النحو كان الحذر السياسي والحرص على الوصول لدى هؤلاء بمنزلة الثقافة وميراث العائلة[2]. وما وحّد هؤلاء الشباب هو اهتمامهم بوضع الدولة من تفكك، والمعرفة المشتركة بالحضارة الأوروبية؛ فقد مكّنتهم وظائفهم من التعرف على الأنظمة السياسية الأوروبية، وعلى كيفية إدارة السياسة الخارجية للدولة. لقد كانوا جيلاً نشأ على نهج التغريب فقرروا اتخاذ إجراءاتٍ ضد ما اعتبروه سياساتٍ كارثيةٍ تنتهجها الحكومة العثمانية، وحمّلوا مسؤولية تسارع وتيرة تدهور **رجل أوروبا المريض** لمجموعة صغيرة من رجال الدولة بقيادة عالي باشا وفؤاد باشا؛ إذ اتهموهم بالحكم الفردي الاستبدادي، وصياغة سياساتٍ خاطئةٍ تدفع بالدولة للهاوية [3].

ويتفق الكثير من المؤرخين على أنّ هذه الحركة استوحت أفكارها ومنهجيتها من حركة الكاربوناري الإيطالية، التي انتشرت أفكارها التحررية بين طبقة واسعة من المثقفين الأوروبيين لا سيما أنّها وصلت للدولة العثمانية، فقد أحضر آيات الله بك معه كتابين عن تنظيم الكربوناري والغرض من هذه الكتب أن يكون دليلاً لتنظيم الجمعية السرية. وهناك أدلّة على أنّ الحركات الليبرالية الإيطالية كانت معروفة ومحل دراسة من قبل أعضاء التحالف، ففي عام 1866م استشهد مصطفى فاضل باشا الذي أصبح راعي الأعضاء المؤسسين للجمعية بملك إيطاليا كمثالٍ للسلطان، كما ذكر نامق كمال غاري بالدي وسيلفيو بيليكو في نفس السياق مع فولتير وكوندورسيه، واستشهد بتصريح مازيني الذي قال فيه "أن عصرا جديدا يشرق، يحل فيه الناس محل الكنيسة في تفسير كلمة الله". ويدل هذا على مدى تأثّر أعضاء الجمعية بما كان يحدث في أوروبا من أساليب فكرية وسياسية[4]. ونلاحظ هذا التأثير أكثر في السياسة التي اتبعها العثمانيون الشباب؛ كالاعتماد على الخلايا السرية تزامناً مع حملات الصحافة التي خاضوها لتشكيل قاعدة من الرأي العام، إضافة لاستراتيجية النفي الاختياري في باريس ولندن بغية

[1]- Davison, Op.cit, P 192.

[2]- طانبينار، مرجع سابق، ص 264.

[3]- Mardin, **The Genises…**, Op.cit ,P 11.

[4]- Mardin, **The Genises…**, Op.cit, P 21.

حشد دعم دولي لقضيتهم، تماماً كما فعل الثوار الايطاليون والبولنديون الذين أصبحوا من أهم المناصرين والمتعاونين مع حركة العثمانيين الشباب[1].

أمّا عن التسميات التي أطلقت على الجمعية فكانت كثيرةً؛ فالمؤسسين أطلقوا عليها اسم حركة التحالف الوطني وهي التسمية التي اعتمدها المؤرخ ماردين، في حين نجد مؤرخين أخرين أطلقوا عليها اسم اتفاق الحمية. بينما أطلق فاضل باشا في رسالته على مجموعة الشباب العثماني المثقف المتعطش للحرية الذي يسعى لإصلاح وطنه، اسم الشباب الأتراك أو تركيا الفتاة **Jeune Turquie** [2]، مع أنّ هذا المصطلح ظهر قبل هذه الفترة؛ حيث وجد هذا المصطلح في كتاب اوبيسيني Ubicini تركيا الحالية **La Turquie Actuelle**، عندما يتحدّث عن الإصلاح في الدولة العثمانية واتجاهاته فيشير إلى أنّ الإصلاح أصبح حقيقة لا نقاش فيها، غير أنّ الأساليب والأهداف تختلف بين شباب تركيا في عهد محمود الثاني وشباب تركيا في عهد عبد المجيد. فالفئة الأولى محافظةً آمنت أنّ الإصلاح يكون بتجديد المؤسسات وإصلاحها على الطريقة الغربية، دون سلخها نهائياً من جذورها الأصيلة، بينما الفئة الثانية فكانت ذات اتجاه تغريبي بفعل تكوينها في أوروبا وتشربها الحضارة الأوروبية، وحاولت نشرها في الدولة العثمانية عبر مؤسساتها دون وضع أي حساب للاختلافات الدينية والثقافية بين المجتمعات الأوروبية والمجتمع العثماني[3].

ويجب أن تكون الترجمة لاصطلاح العثمانيون الجدد هي العثمانيون الشباب **Jeunes Ottomans**، ولكن عدم وجود مرادف للقومية العثمانية في اللغات الأوربية أشاع اصطلاح الأتراك الشباب **Jeunes Turques**؛ خاصةً أن أوروبا كانت تسمي أوّلئك الذين يريدون منح روح وحياة جديدتين للدولة العجوز **جماعة تركيا الفتاة Jeune Turquie**، فكانت تركيا الفتاة هويةً سياسيةً خاصةً أطلقت على كل المعارضين الذين انتفضوا ضد الملكية المتفسخة والمقاومين لها. أما أعضاء الحركة كانوا يسمون أنفسهم العثمانيون الجدد Yeni **Osmanlilar**، وهي التسمية التي اختارها الشباب في باريس، وعلينا أن نفرق بين حركة العثمانيون الجدد التي ظهرت كتيار معارض في ستينيات القرن التاسع عشر، وبين حركة تركيا الفتاة التي تبلورت معالمها في ثمانينات القرن، فالفصل بينهما يكون على صعيد الإيديولوجية والتنظيم وطبيعة العمل[4].

---

[1]- Madeleine Elfenbienn, **No Empire for Old Men: The Young Ottoman and the World, 1856-1878,** D.PH, Department of Near Eastern Languages and Civilizations, University of Chicago, USA, 2017. P 75.

[2]- Mardin, **The Genises…,** Op.cit, P 40.

[3]- A. Ubicini, **La turquie Actuelle**, Librairie De L. Hachette Et Cie, Paris, 1855, Pp160-163.

[4]- اورطايلي، **الخلافة العثمانية التحديث والحداثة...**، مرجع سابق ص 264، ص 270.

وعادةً ما كان أعضاء الجمعية يلتقون في منازل بعض كبار الشخصيات؛ أو كما سماهم جمال كنتاي القصور السياسية، وقدمت هذه الفضاءات مجالاً مستقلاً للمشاركة في مداولات سياسية وانتقاد سياسات الدولة بعيداً عن رقابة الحكومة عكس الصحافة، فتم التعبير عن أفكارهم وقناعاتهم السياسية كالمشروطية (الدستور)، الوطن. وقد ذكر السلطان عبد الحميد اجتماعات الشباب العثمانيين التي عقدت في مواقع مختلفة كحديقة منزل مصطفى فاضل باشا بكوجيوغلو في أسكودار، وفي قصره في نسبيتيه، أو في قصر سيدة تسمى مدام فلوري الموجود خلف قصر حليم باشا. وغالباً ما خططت للتأثير على الرأي العام المحلي والأجنبي ضد عمه السلطان عبد العزيز، ووفقا لكنتاي فإن نامق كمال وأصدقائه كانوا يتحدثون عن الانقلاب والثورة المدنية بمعناها الأوروبي لأوّل مرة في قصر صبحي باشا [1].

تزايد نشاط أعضاء العثمانيون الجدد عبر الصحف، أو إنتاجهم الأدبي، أو عبر التجمعات التي نظمها بعضهم، والخطب التي تم إلقاءها ما أقلق الباب العالي، ثم هناك دلائل تشير إلى أن هناك أنشطة أقل سلمية بكثير خططوا لها؛ فكان محمد بك زعيم التحالف يلقي خطباً في المساجد للتحريض ضد سياسة الإصلاح التي تنتهجها الدولة [2]. إضافةً إلى أنّ النظام الداخلي للجمعية وعملية الانضمام إليها يتم عبر خلايا سرية، تتكون من قائد وستة أفراد لا يعرف أي عضوٍ باقي الأعضاء، وقد وصل عدد أعضائها إلى 250 عضوٍ*، ضمت أشخاص ذوي مناصب عليا منهم القائد سليمان أفندي**، ونائب مستشار الشرطة مصطفى عاصم باشا، وقائد حرس إسطنبول العام الذي كان يُعرف في ذلك الوقت باسم قائد المركز المجري الأصل عمر نايل باشا، إضافة للصدر الأعظم لاحقاً رشدي باشا شيرواني زاده[3].

تم تحديد هدف اتفاقية الحمية على تقديم التماس أو اقتراح بالحكومة الدستورية إلى السلطان عبد العزيز عند زيارته الباب العالي، والذي يجب على السلطان أن يقسم عليه في قاعة عباءة النبي. من المؤكّد أنّ أعضاء المجموعة كانوا يعارضون الحكومة المطلقة لأسباب شخصية أو عامة أو كليهما، وكانوا يعارضون بشكل خاص عالي وفؤاد؛ وإن كان الأخير غير مكروهٍ من قبل العثمانيون الجدد بقدر ما كان زميل، وكان في بعض النواحي أقرب إلى وجهة نظرهم. إلّا أنّ دلالة الالتماس الدستوري للعثمانيين الشباب كانت إزالة سيطرة عالي وفؤاد[4]. لم تتم هذه الخطوة أبداً؛ بسبب اكتشاف السلطات مؤامرةً خطط لها بعض أعضاء الجمعية، تمثلت في اتفاقهم على الهجوم على مبنى الباب العالي يوم انعقاد

---

[1]- Şiviloğlu, Op.cit, P 89.

[2]- Mardin, The Genesis…, Op.cit, P 23.

*- وقد نفى أبو الضيا توفيق أي هدف عسكري للمنظمة، غير أنّه لم ينكر الحاجة للقوة العسكرية إن اقتضت الضرورة ذلك. انظر: Ebuzziya Tevfik, A.G.E, Ss 79.

**- سيكون لسليمان أفندي دوراً رئيسياً في الانقلاب على السلطان عبد العزيز.

[3]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, Ss 79, 80.

[4]- Davison, Op.cit, P 193.

المجلس لقتل الوزراء، وتشكيل حكومة جديدة يترأسها محمود نديم باشا والي طرابلس الغرب. كانت الحوارات بين الأعضاء تتم في سريةٍ كاملةٍ، وقد صدرت تعليمات من عزمي بك نائب فاضل باشا في إسطنبول للاجتماع في حديقة منزل ولي أفندي، واتفقوا على يوم تنفيذ خطتهم. من بين الأعضاء كان آيات الله الذي أخبر والده فور عودته بالخطة، فوصلت تفاصيل المؤامرة إلى عالي باشا الذي أصدر محضر للقبض على عزمي بك، ومحمد بك الذين فرا، مع مصادرة الكثير من الأوراق التي تثبت تورط الأعضاء في خطة للأضرار بأمن الدولة [1].

بعد يومين من الحادثة داهمت الشرطة عددًا من المدارس الدينية، واعتقلت اثنين من العلماء كانوا على اتصال وثيق مع الشباب العثمانيين هما ولي الدين أفندي، وكمرالتلي تحسين أفندي. وقد سميت هذه الحادثة **حادثة محمودية** نسبة للباخرة التي احتجز فيها المعتقلين[2]، وقد تم نشر تفاصيل المؤامرة والاعتقالات التي طالت المتورطين في جريدة **لاندبانس بيلج** في 21 جوان 1867م؛ حيث قال مراسلها في إسطنبول إنها جرت في 6 جوان. كما صرحت بتورط بعض الشخصيات المعروفة بفكرها الثوري في المؤامرة، أمثال حسين وصفي باشا*، الذي هرب إلى أوروبا في خريف عام 1868م عندما اكتُشف خطته لإغراق قارب السلطان، بعدها انضم إلى أكثر العثمانيين الشباب تطرفًا هو محمد بك، لنشر أكثر المنشورات الراديكالية للعثمانيين الشباب وهي صحيفة **انقلاب** في جنيف[3]. ما يؤكد بقوة خططهم الانقلابية الثورية.

وقد أكّدت الرسائل الديبلوماسية المتبادلة بين سفير فرنسا في إسطنبول بوريه، ووزير الخارجية الفرنسي موسييه على الحادثة، خاصة أنها تزامنت مع التخطيط لرحلة السلطان عبد العزيز إلى أوروبا. وذكر السفير أن هذه المؤامرة كانت في الخامس من شهر جوان، استهدفت وزراء متهمون بالضعف تجاه أوروبا. ومخططيها ينتمون للعثمانيين الشباب وزعيمهم مصطفى فاضل[4].

2 - سفر أعضاء حركة "العثمانيون الجدد" لباريس:

قبل هذه الحادثة وبسبب المقالات التي كانت تنشر في المخبر وتصوير أفكار؛ تم تعيين نامق كمال نائبا لحاكم أرضروم، فيما عين ضيا بك حاكماً على قبرص، فاتصل بهما الأمير مصطفى فاضل باشا عن

---

[1]- مخلوف، **تحولات الفكروالسياسة...**، مرجع سابق، ص 112.

[2]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 71.

*- حسين وصفي باشا **(1835-1878)م**: خريج الأكاديمية العسكرية العثمانية، كان صهر المترجم محمد رشدي، شارك في واقعة قللي. أصبح ملحقا عسكريا في باريس ومديرا لمدرسة المكتب العثماني هناك عام 1867م. انضم للعثمانيين الشباب نهاية قيفري 1869م. للمزيد انظر: Florian Riedler, **Op.cit**, P 88.

[3]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P44, P215.

[4]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…**, Op.cit, P 699.

طريق شخص إيطالي يدعى Sukkakini *، وكان يتولى الشؤون السياسية والمالية السرية للأمير الخاصة بأعضاء الجمعية ودعاهما للحاق به في باريس، وبمساعدة من جيامبيتري والسفارة الفرنسية في إسطنبول تمكّن كل من نامق كمال وضيا بك من السفر إلى باريس بدل الالتحاق بمناصبهما[1]. ليتبعهما بعد حادثة الاعتقالات كل من علي سعاوي، آغاه أفندي**، نوري بك، رشاد بك، ومحمد بك***. وأصبح مصطفى فاضل راعي **"العثمانيون الجدد"** في باريس، كما أنّ المصادر تشير إلى المساعدة التي قدمتها الحكومة الفرنسية ل العثمانيون الجدد من خلال سفيرها في إسطنبول؛ حيث زتب أمر الهروب انطلاقاً من مقر السفارة واستقبالهم في ميسينا، ثم نقلهم لباريس[2]. وقد رحبت الصحف الباريسية بأعضاء الجمعية، فنشرت صحيفة Journal de Débat وصحيفة La Liberte التي كان إميل جيراردين رئيس تحريرها، وكذلك صحيفة سياكل Siecle مقالات تشيد بهم. حتى أنّ صحيفة La Liberte وصفتهم بأنهم منقذي تركيا ورواد جيش التقدم، واختتمت الصحيفة المقالة بقولها: **"الشعب الفرنسي الذي يحمل راية الفكر التقدمي، يفتح ذراعيه بحب واحترام صادقين لهؤلاء الشباب الوطنيين، الذين يمثلون نخبة من أقلام بلادهم، وقيادتهم نحو طريق الحرية"**[3].

فور وصول العثمانيون الجدد لباريس توجهوا إلى قصر مصطفى فاضل باشا الذي جهز لهم أماكن الإقامة، وفي باريس أدلى ضيا بك ببيان ينفي فيه أنّ الأشخاص المعتقلين كانوا من الشخصيات البارزة في حركة العثمانييون الجدد، وأضاف أنّه ينتظر بسكينةٍ هادئةٍ ما ستكشف عنه التحقيقات في اسطنبول[4]. وكانت جريدة تقويم الوقائع الناطق الرسمي باسم الباب العالي قد نشرت في عددها الصادر بتاريخ السادس من فيفري من عام 1867م ،منشوراً أصدرته الحكومة ضد المعارضة الموجودة في باريس جاء فيه **"يقوم أعضاء جمعية فساد المؤسسة في باريس منذ مدة طويلة بأعمال استفزازٍ وترويج شائعاتٍ، ورغم تحذيرهم بأنّ ما يقومون به ضد الحكومة سيوقع الضرر بهم، فإنّ أعضاء الجمعية**

---

* **- سكاكيني Sukkakini:** من أصل إيطالي، كان مدير مصنع السكر الذي أسسه مصطفى فاضل باشا في مصر. ولكن بعد أن انتزع إسماعيل باشا هذا المصنع من مصطفى فاضل باشا، غادر مصر وانتقل إلى باريس للانضمام إلى سيده. كان هذا الإيطالي نزيهًا وصاحب ضمير. في ذلك الوقت، يتحدث العربية بطلاقة، ويعرف التركية بما يكفي لإيصال مقصده. باختصار. انظر: Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 62.

[1]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, Ss 64-66.

** - **آغاه أفندي (1832-1885)م:** المعروف باسم Çapanzâde، ولد في إسطنبول في منطقة ساريير، زاول دراسته في مدرسة الطب لكن لم يكمل فيها، غير أنّه تعلم الفرنسية، الإنجليزية، والإيطالية، وعمل موظفاً في دائرة الترجمة في الباب العالي في عام 1849م، أرسل في 1852م كموظف في السفارة بباريس، بعدها تقلّد عدة وظائف. يعود له الفضل في إنشاء أوّل مكتب بريد عثماني، كما وضع أوّل طابع بريد عثماني، اهتم بالصحافة فأسس جريدة ترجمان الأحوال. للمزيد انظر: Nuri Yüce,**"Agâh Efendi Çapanzâde (1832-1885) Tercümân-ı Ahvâl Gazetesini4"**, in Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi cilt 01, Ankara, 1988 , Ss 447, 448.

*** - ينظر الملحق رقم 05.

[2]- Ülken, A.G.E, S 58.

[3]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 124.

[4]- Mardin, The Genesis…, **…**, Op.cit, P 43.

المذكورة أعلاه السفلة يكتبون رسائل، ويطبعون منشورات دون توقيع، ممتلئة بالافتراءات ويوزعونها، ويجب عدم تصديق أمثال هؤلاء الذين يعرف الجميع سفالتهم ودناءتهم"[1]. من الواضح أن المقصود بهؤلاء هم العثمانيون الجدد.

3 - من التحالف الوطني لجمعية العثمانيون الجدد ونشاطها في أوروبا:

في باريس اجتمع حول مصطفى فاضل باشا أربعة أعضاء من المؤسسين الستة للتحالف الوطني، وهم نامق كمال، محمد، رشاد، نوري، وثلاثة آخرون كانوا زملاء لهم في الصحافة في إسطنبول هم ضيا بك، علي سعاوي، آغاه أفندي، مع احتمالٍ كبيرٍ أنهم كانوا أعضاء في التحالف الوطني وهم في إسطنبول. انضم إليهم في باريس شخص جديد هو قاني باشا زاده رفعت بك (1844-1891) سكرتير السفارة العثمانية في باريس، وكان قد استقال من مصبه وانضم للجمعية[2]، في وقت لاحق انضم إليهم حسين وصفي باشا. كان مصطفى فاضل باشا بحاجة للمهارات الصحفية لهؤلاء الشباب وتوظيفها ضد عالي وفؤاد، على أمل أن يستعيد حقه في خلافة عرش مصر، أو على الأقل الإطاحة بالوزراء من مناصبهم ليصبح هو الوزير الأعظم وبالتالي يتفوق على إسماعيل. في المقابل سيحصل العثمانيون الجدد على الدعم المالي من ثروة مصطفى فاضل الضخمة، وقد توافقت رغبة فاضل باشا مع أهداف العثمانيون الجدد لأجل إرساء برنامج الإصلاح السياسي للدولة العثمانية القائم على أساس دستوري. غير أنّ خططهم تأجلت بسبب الزيارة الرسمية لعبد العزيز إلى باريس، التي استمرت من 30 جوان إلى 10 جويلية؛ حيث أجبرت حكومة نابليون الثالث العثمانيون الجدد على مغادرة باريس خلال هذه الفترة، فذهب بعضهم إلى لندن وبعضهم إلى جزيرة جيرسي[3].

بعد انتهاء زيارة السلطان لأوروبا التقى أعضاء التحالف الوطني مع الأمير فاضل باشا في قصره بباريس، وهذا في العاشر من أوت 1867م وقرر المجتمعون إنشاء منظمة جديدة ترأسها ضيا بك وأطلق عليها اسم جمعية العثمانيون الجدد، تعتمد على مبادئ الإصلاح المذكورة في رسالة مصطفى فاضل باشا إلى السلطان كبرنامج لها [4]. ومن أهم البنود التي نص عليها البرنامج هي:

1- الاعتراف قانونيا بالمساواة بين جميع أفراد الأمة العثمانية.

2- ضمان حقوق وحريات الأفراد،

3- تحرير الأمة العثمانية من الظلم وتحقيق العدالة.

4- توحيد أفراد الامة العثمانية من خلال حب الوطن.

5- إلغاء السلطة المطلقة للحاكم وإحلال النظام الدستوري.

---

[1]- اورطايلي، **الخلافة العثمانية التحديث والحداثة...**، مرجع سابق، ص 26

[2]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 126.

[3]- Davison, Op.cit, Pp 212, 213.

[4]- Mardin**, The Genises…,** Op.cit, P 44.

6- ضرورة العمل بوسائل الدعاية والإقناع وعدم أثارة الفتنة.

نستنج من هذا البرنامج أنّ الغرض الأهم للجمعية كان تبني مبادئ المساواة والحرية والعدالة، واعتبار الوطن العنصر الأساسي لتوحيد العثمانيين، واعتماد الدستور نظاماً للحكم [1].

واتفق أعضاء الجمعية على ضرورة البدء في عملهم الصحفي بغية نشر أفكارهم ومطالبهم، غير أنّ الخلافات ظهرت منذ الوهلة الأولى؛ حيث أصرّ سعاوي على إعادة إطلاق نشر صحيفة **مخبر**، بينما اتفق كل من نامق وضياء على نشر جريدة **حرية**، في النهاية اتفقوا على نشر جريدة **مخبر**، وطبعها في لندن بسبب قوانين النشر الأكثر حرية هناك. وضرورة توزيعها في كل من باريس ولندن لكسب الرأي العام الأوروبي، والتعريف بأهداف الجمعية، كما أكّدوا على ضرورة توزيع الجريدة في إسطنبول وغيرها من المدن العثمانية، عبر بريد السفارات الفرنسية والبريطانية التي كانت تتمتع بالحصانة الدبلوماسية[2].

قبل صدور العدد الأوّل من **مخبر** الجديد في 31 أوت 1867م حدثت مستجدات غيرت من سيرورة الأحداث، ووجهت مصير الحركة الفتية، سببها زيارة السلطان عبد العزيز لأوروبا؛ أوّل هذه المستجدات كانت عقدة الذنب التي انتابت ضيا بك عند زيارة السلطان، فبدأ ضميره يؤنبه بسبب سجل خدمته الطويل له، خاصة أنّه عانى من خوف مستمر من أن يتم تفسير موقفه على أنّه خروجٌ عن طاعته، لذا عندما وصل عبد العزيز إلى لندن قدم ضيا بك سراً عريضة للسلطان يوضح فيها موقفه منه[3]. أما الحدث الثاني فكان توصّل فاضل باشا لحل خلافاته مع السلطان وفؤاد باشا وحصوله على عفوٍ، مع وعودٍ من السلطان نفسه نحو الاتجاه لحكومة دستورية وتعيينه في منصب مهمٍ، ما حفّز هذا الأخير للرجوع لإسطنبول[4]. غير أنّه قام بتأمين أمور تموين العثمانيين الجدد وصحفهم؛ إذ أسّس صندوق مالي بلغ رأسماله 250 ألف فرنك فرنسي يديره ضيا بك تحت إشراف سوكاكيني. وحدّدت رواتب الأعضاء فكان ضياء بك يتقاضى 3 آلاف فرنك، في حين تقاضى نامق كمال ورفعت ألفا فرنك، بينما كان راتب سعاوي وآغاه 1500 فرنك، ويتقاضى البقية ألف فرنك شهرياً *[5].

بيد أنّ التغييرات في هيكل مؤسسات الحكم التي تعهد بها الباب العالي لن تذهب بعيداً، بل تقتصر في النهاية على تجديد الآليات الاستشارية الموجودة بالفعل، والتي تمثلت كما ذكرت آنفا في فصل مجلس والا إلى هيئتين، قضائية، وتشريعية. قابلها سعاوي محرر المخبر بنقدٍ لاذعٍ؛ حيث رأى أنّه طالما لم يتم

---

[1]- Enver Ziya Karal, **OsmanlıTarihi, Birinci Meşrutiyet ve Istibdat Devrirleri (1876-1907)**, Cilt VIII, 6 Baskı, Türk Tarih Kurumu, Ankara, 2007, S 210.

[2]- Aksun, A.G.E, P 08.

[3]- Mardin, **The Genises…,** Op.cit 45.

[4]- Davison, Op.cit, P 216.

*- يعود سبب اختلاف قيمة رواتب الشباب العثمانيين لحالتهم الاجتماعية فكان راتب ضيا بك هو الأعلى كونه مسؤولاً عن عائلة كبيرة في إسطنبول تتكون من والديه وزوجة وأبناء وأخوات، بينما البقية فكانت أسرهم صغيرة مثل نامق كمال الذي كانت له زوجة وابنة واحدة هي فريدة، تركهما مع والده، أما البقية فمعظمهم كانوا عزاباً. للمزيد انظر: Ebuzziya Tevfik, A.G.E, Ss 148, 150.

[5]- A.E, S 148.

انتخاب أعضاء هيئة وضع القوانين ستظلّ التغييرات سطحية، كما أشار إلى عدم الاستناد لأي مادة من الشريعة الإسلامية، هذه الانتقادات لم تحظ بإعجاب مصطفى فاضل[1].

مقابل هذا أشار سعاوي أن جريدة **مخبر** تنشرها جمعية إسلامية في أوروبا بدل جمعية العثمانيون الجدد، وأنّ هدفها تحسين التعليم في الدولة العثمانية، متجاهلاً تماماً الهدف السياسي ل العثمانيون الشباب. هذا الحدث أدّى إلى توتر بين علي سعاوي وبقية الشباب. فقام كل من نامق كمال وضيا بك في ربيع 1868م بإنشاء جريدة **حرية** بدعمٍ من مصطفى فاضل باشا، وكانت حقوق نشرها باسم شخص يدعى قاصب عارف الذي اصطحبه ضيا بك معه إلى باريس. لكن بدءاً من العدد الخامس بدأت المقالات تحمل توقيع كمال وضيا. بقلميهما القويان، وذكائهما الحماسي، خاضا معركة الحرية، فجاءت مقالاتهم مفعمة بالروح الوطنية، ومواضيعها كلها موجهةً ضد استبداد الباب العالي، وكانت تخاطب الأشخاص المفكرين والحماسيين، هدفت لنشر الوعي السياسي والحرية بين الناس[2]. فكان أوّل مقال نشر فيها بعنوان حب الوطن من الايمان*، يتغنى بحب الوطن ودور العثمانيين في بنا ء الوطن والتقدم، وأنّ دور القوة الذي غاب لن يتجدد إلا بالحرية والعدالة ولا سبيل إليهما إلا بنظام دستوري[3]، وسيكون هدف العثمانيون الجدد من خلال جريد حرية هو تكوين الرأي العام واقناعه بأفكارهم.

بحلول منتصف عام 1869م وجد مصطفى فاضل أنّ مقالات **حرية** الناقدة للحكومة العثمانية مبالغٌ فيها نظرًا لعودته إلى السلطة، وقد أثارت مقالات ضيا استياءه أكثر من نامق كمال؛ حيث كان ضيا يأمل بوضوح في استعادة رضا السلطان من خلال النقد العنيف للوزراء، غير أنّ تصرفه هذا دفع فاضل باشا لقطع إعانة ضيا، بعدها انفصل نامق كمال عن ضيا في أواخر صيف 1869م، فكافح ضيا لمواصلة **حرية** بنفسه لفترة من الوقت[4].

واجهت الجريدة بعد هذا خطر الاغلاق؛ حيث رفعت السلطات البريطانية دعوى قضائية ضدها في فبراير 1870م، وحجزت عليها بسبب قيام ضيا بك بنشره مقالاً لسعاوي يدعو فيه إلى اغتيال عالي باشا. وخوفاً من العقوبات التي ينص عليها القانون البريطاني فر ضيا إلى سويسرا؛ حيث أصدرت الأعداد 90-100 بطريقة الطباعة الحجرية، وكتبت المقالات يدويا من طرف قصاب عارف أفندي وحملت اسمه، غير أنّ مؤلفها كان ضيا بك وقد أصبحت مقالاته أكثر اهتماماً بالدفاع عن السلطان[5]. أمّا عن بقية أعضاء العثمانيون الجدد؛ فقد أسّس محمد بك مجلته الخاصة **اتحاد** في باريس، ثم أنشأ مع حسين وصفي صحيفة راديكالية في جنيف سماها **انقلاب** هاجم فيها السلطان مباشرةً. واغتنم هذه التطورات

---

[1]- Mardin, The Genesis…, Op.cit, P 46.
[2]- Ülken, A.G.E, S 57

*-- ينظر الملحق رقم 06.

[3]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 229.
[4]- Davison, Op.cit, P 218.
[5]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 155.

الخديوي إسماعيل؛ إذ حاول استمالة قلم نامق كمال لكنه فشل، بيد أنه نجح في استمالة ضيا بعد توقف إعانة مصطفى فاضل. وبحلول ربيع عام 1870م كانت المجموعة قد تفككت تماماً، وأصبح مصطفى فاضل الآن يُستخدم من قبل عالي كسلاح ضد إسماعيل، تماماً مثلما استخدم مصطفى فاضل نفسه العثمانيون الجدد ضد عالي باشا في السابق[1].

أمّا عن علي سعاوي فبعد اتفاق مصطفى فاضل مع عالي باشا وتخليه عن دعم العثمانيون الجدد، دخل في نزاع مع نامق كمال حول قبول أو رفض المساعدة المالية من مصطفى فاضل، واعتبر علي سعاوي أنّ قبول هذه المساعدة لم يعد صحيحاً، وفي مقال بعنوان **فريق فاضل باشا** هاجم أوّلئك الذين استمروا في تلقي الدعم المالي. تزوج سعاوي من امرأة إنجليزية وانتقل من لندن إلى باريس، وإلى جانب استمرار صدور مجلة **مخبر** أصدر جريدة **علوم** في 26 يوليو 1869م، وكانت أشبه بمجلة صغيرة تم طباعة أوّل مجلدين منها بخط يد سعاوي باستخدام الطباعة الحجرية، بينما طُبعت المجلدات التالية في المطبعة. وبدءاً من عام 1870م بدأ في إعداد نوع من الموسوعة الصغيرة تحت عنوان **قاموس العلوم والمعارف**، في شكل مجلداتٍ في مطبعة فيكتور كوبي تناول فيها مواضيع علمية متنوعة فكانت أشبه بالموسوعة[2].

ويصف نوري بك حال أعضاء الجمعية وأفكارهم في باريس فيقول: دعني أتحدث عن نفسي؛ بينما كان جهلي يتناقص وعيناي تفتحان بفضل جهودي الدؤوبة في الدراسة، بدأت أختبر تغييراً كاملاً في الأفكار، من خلال كشف حقيقة أنّه لا يمكن تغيير بلد من خلال الرغبة وحدها لثلاثة أو أربعة أشخاص، بدأت أشك كثيراً في النجاح النهائي لحركتنا، لم يعد بإمكاني أن أجد نفس المتعة في مشاركة أفكار أصدقائي. فمحمد بك يرى أنّ إرساء الحرية في بلدنا لا يكون إلا بحركة تنبثق من الأمة، أما ضيا بك فيعتقد أن التعاون الوثيق مع السلطان هو أفضل وسيلة لتحقيق أهدافنا، والوصول إلى السلطة. في حين اعتقد أغاه أفندي أنّه من الضروري التسلل إلى الحكومة لتحقيق أهدافنا. بينما كمال بك فكان يعتقد أنّ الأمة العثمانية في حاجة لحاكم حَسَنُ النية، يدرك ضرورات العصر، ويقوم بالإصلاحات التي من شأنها أن تنعش الدولة. في حين كانت النظريات الرياضية تهيمن على تفكير رفعت بك، واعتقد أن حل مشاكل الدولة العثمانية مرتبطٌ بمدى توافق الإصلاحات مع المعايير القانونية. أما رشاد بك ورغم معرفته مدى حاجتنا لمقترحات وآراء جديدة تخرجنا من هذا المأزق، إلّا أنّه فضل الانزواء. وكانت الجمعية ككل تبتعد عن مناقشة سعاوي أو الأخذ برأيه، بسبب سلوكه الفض، واقتراحاته التي غالباً ما

[1]- Davison, Op.cit, P 218.
[2]- Ülken, A.G.E, Pp 78, 79.

تقودهم للمشاكل. ومع مرور الوقت وتباعد وجهات نظر كل فردٍ عن الآخر، أصبح من الصعب عليهم التوفيق بين آرائهم والتوصل إلى نهجٍ مشتركٍ[1].

كما يصف سعاوي حالتهم فيقول "ما كان يجري لم يكن سوى فترة حضانة لمرض سياسي خطير أصاب الحركة الثورية، ما أدى إلى انشقاقها". في حين كتب منملي زاده رفعت حالة رفقائه القدماء معبراً عن ذلك بحزنٍ قائلاً: "تجمعنا من أجل إنقاذ الوطن، لكنّنا أصبحنا أعداء لبعضنا البعض... سيدمرنا سوء الظن، وعدم التواضع لفهم أحوال وهموم بعضنا البعض. لقد أكل عالي باشا وفؤاد باشا من جسد الدولة لمدة ثلاثين عاماً، وكانا يتبادلان الأدوار دون أن يقفا في وجه بعضهما. أمّا نحن الذين نعتبر أنفسنا دعاة الوطنية، إذا لم نأكل من جسد الأمة فإنّنا نعوض عن ذلك بأكل أجساد بعضنا البعض". تعكس هذه الرسائل حجم الصراعات والنزاعات الشخصية التي كانت بين رفقاء نامق كمال، ومدى الازعاج والإحباط الذي شعر به وهو يرى أنّ الحلم الجماعي لتحرير البلاد قد انهار[2].

انفرط عقد العثمانيون الجدد نهائياً؛ فبعد استقالة نامق كمال من جريدة **حرية** مكث في لندن للإشراف على طباعة القرآن الكريم -مشروع بدأه مصطفى فاضل- إلى أن تلقى وعداً بعودته بأمان، فغادر لندن متوجهاً إلى إسطنبول وهناك وبمساعي مصطفى فاضل باشا التقى بعالي باشا؛ حيث وعده بعدم الرجوع للكتابة الصحفية، أما محمد، ونوري، ورشاد، رفقة حسين وصفي فعادوا لباريس وانضموا إلى الجيش الاشتراكي، وشاركوا في كمونة باريس سنة 1871م[3]. في حين البقية؛ فبانقطاع الدعم المالي للأمير فاضل ووفاة عالي باشا عادوا لإسطنبول، حتى أنّ السلطان عبد العزيز هو من أرسل لضيا بك وطلب منه العودة وقلّده منصب في الإدارة، والوحيد الذي بقي في أوروبا كان علي سعاوي الذي بقي هناك حتى اعتلي عبد الحميد الثاني سدة الحكم عام 1876م [4]. وهكذا انتهت المرحلة الأوّلى من مشروع العثمانيون الجدد.

4- جمعية العثمانيون الجدد بعد عودتهم للدولة العثمانية:

بوفاة عالي باشا في سبتمبر 1871م واستلام الصدارة شخصية كانت معروفة عند العثمانيون الجدد؛ حتى أنّهم كانوا يطالبون به صدرا أعظم باعتباره قريباً منهم فكريا، وعم محمد بك أهم ناشط في الجمعية والأكثر ايماناً بأهدافها، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الجمعية[5]. أصبح نامق كمال هذه الفترة القائد الفعلي للجمعية ومعظم نشاطاتها ارتبطت باسمه، فحاول بمعية كل من رشاد، ونوري، ومحمد بيك، إصدار صحيفة جديدة، إلّا أن قانون المطبوعات العثماني منعه من ذلك باعتباره كان مالكاً

[1]- Mardin, The Genesis…, Op.cit, Pp 50, 51.
[2]- kuntay, A.G.E, Ss 66, 67.
[3]- Ibid, P 56.
[4]- Aksun, A.G.E, P 12.
[5]- Davison, Op.cit, Pp 295, 296.

لجريدة من قبل، لهذا التجا لاستئجار اسم صحيفة تدعى عبرة كانت لأرمني يدعى الكسان سرافان ومديرها ماهر بك قريب نامق كمال؛ فأصبحت لسان حال الجمعية. أما الطباعة فكانت تتم في مطبعة يمتلكها أبو ضيا توفيق* أحد العثمانيون الجدد، اسندت له مهمة إدارة صحيفة تصوير أفكار بعد سفر كمال لباريس، ثم استلم إدارة مطبعة شيناسي التي اشتراها مصطفى فاضل باشا من ورثته وسلمها لكمال وأبو ضيا[1].

بعودة نشاط الجمعية في إسطنبول اعترضتهم صعاب وعراقيل أسوء مما كانت عليه فترة عالي وفؤاد باشا؛ حيث استلم الإدارة مجموعة من المحافظين الرجعيين رفضوا تماماً فكرة التغريب، وحتى فكرة التوليف بين الأفكار الغربية والشرقية، ما تسبب في إقالة أبو ضيا من منصبه. فكان هذا إشارة لأعضاء الجمعية عامة ونامق كمال خاصة لواقع الحياة السياسية في الدولة العثمانية؛ حتى أنّ أمر نفيه الثاني كان صادراً من مدحت باشا أكثر شخصية أشاد بها العثمانيين الشباب فترة نفيهم الأوّل. شخصية ثانية خيبت أمال العثمانيون الجدد هو نامق باشا، الشخصية الليبيرالية الذي كان لفترة ممثل الدولة في حكومة سانت جيمس، تسلّم رئاسة مجلس الدولة في حكومة محمود نديم، غير أنّ أفكاره الليبيرالية وإعجابه بالحضارة الأوروبية تغير؛ بعد انضمامه للطريقة الصوفية الخلواتية** وتحوّله لمتشدد ديني[2].

بدأت حكومة محمود نديم تحيد عن الطريق الذي تمناه أعضاء الجمعية، فقد أصاب المؤسسات العثمانية فوضى عارمة دون أي أداءٍ مشجعٍ قام به لأجل حل أزمات الدولة، كان أعضاء الجمعية يرون أنّه يفتقر لكل أنواع الأخلاق فقد سلّم إدارة الدولة بالكامل إلى القصر، ولم يكتفِ بذلك؛ بل قام أيضاً بتدمير كل ما تم بناؤه منذ عام 1839م. فوصف نامق كمال هذه الفترة في إحدى مقالاته في صحيفة عبرة قائلاً: **"لقد مررنا بإدارة استمرت أحد عشرة شهراً، لم يمر خلالها على الدولة العثمانية أي أزمة**

---

* - **أبو الضيا توفيق (1848-1913)م** عائلته من قونية استقرت في إسطنبول، نشأ عصاميا، وتتلمذ على يد شيناسي ونامق كمال انضم للعثمانيين الجدد، وبقي بعد سفرهم يسير جريدة تصوير أفكار، انتقل لفرنسا ودرس الصحافة والطباعة ورجع لإكمال مسيرته السياسية والصحافية، نفي لرودس عام 1873م، وعهد عبد الحميد إلى قونية. رجع بعد اعلان المشروطية الثانية، وأصدر جريدة تصوير أفكار الجديدة. كان له الفضل في التعريف بالجمعية، وجمع أعمال أدبائها في مجموعة أدبية أسماها منتخبات. للمزيد انظر: Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 10.

[1]- Ebuzziya Tevfik, A.E, S 414.

** - **الطريقة الخلواتية:** هي إحدى الطرق الصوفية الأكثر انتشاراً في العالم الإسلامي، وتنسب إلى عمر الخلوتي (توفي 800هـ/1397-98م). وُلد ونشأ في منطقة لاهيجان الواقعة جنوب غرب بحر قزوين في إقليم جيلان. انتقل لأرض روم ثم تبريز، وتفرعت عنها عدة طرق منها البيرامية . للمزيد انظر: Süleyman Uludağ, Halvetiyye, In Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi cilt 15, Ankara, 1997 ,S 393.

[2]- Mardin, The Genesis…, Op.cit, P 58.

كهذه، حتى في الأوقات التي ظهرت فيها حرب القوزاق في سيلوري، وأعلام الفرسان المصريين في كوتاهيا" [1].

بهذا أخذ نامق كمال ورشاد بك على عاتقهما من خلال مقالاتهما مهمة نقد الحكومة، ونقد سياسة الخديوي إسماعيل، والدعوة إلى تقليد الإنجازات الاقتصادية الغربية، زرع حب الوطن، نشر فكر الوحدة الإسلامية، والحكم بالتشاور. كانت الصحيفة شائعةً جداً ومؤثرةً بشكلٍ كبيرٍ بين طلاب المدارس الدينية في العاصمة. كان من الواضح أنّ محمود نديم غير راضٍ عن الصحيفة فقام بتوقيفها في أواخر جوان، وأمر نامق كمال وثلاثة من زملائه الرئيسيين بتعيينات في المحافظات[2]. سعى أعضاء الجمعية الاعتراض على قرارات النقل دون جدوى، فقبل كل من نوري ورشاد تعييناتهم؛ إذ خلصوا إلى أنّ وظيفتهم الجديدة تمكّنهم من محاولة تحسين البلاد، بينما عمل كمال على تأخير التحاقه بوظيفته، وطلب من مدحت باشا الذي أصبح صدراً أعظم إلغاء قرار نقله، لكن محاولاته كانت دون جدوى فسافر كمال إلى جاليبولي، ومن هناك كان يرسل مقالاته إلى أبو ضيا الذي أصدر صحيفة جديدة هي **حديقة**. وبعد عفوٍ سلطانيٍ أعاد فتح **عبرة** وعاد الأعضاء للنشر فيها بإدارة أبو ضيا، وفي 20 ديسمبر 1873م استطاع كمال العودة لإسطنبول بوصول رشدي باشا للصدارة العظمى، وبدأ في نشر مقالاته النقدية والساخرة بطريقة منتظمة عبر صحيفة **عبرة وديوجين**، ما جعل رشدي باشا يتخذ قرار بغلق تلك الصحف، فأغلقت **ديوجين** في 13جانفي 1874م[3].

واصل نامق نقد الحكومة وسياسة الدولة في مقالاته المنشورة في صحيفة عبرة، وأن يوصل صوته وشكواه للسلطان عبد العزيز ويناشد تفكيره السليم. إلّا أنّ تغير حال السلطان وتحوله لحاكم مستبد؛ جعل نامق كمال يحذو حذو فولتير الذي نقد عصر لويس الخامس عشر عبر كتابه **عصرلويس الرابع عشر**، فقام نامق كمال بمواجهة السلطان عبد العزيز الضعيف الإرادة؛ عبر إبراز جديه السلطانين العظيمين مراد الأوّل وسليم الأوّل، اللذين ضما صربيا ومصر بينما ضاعت هذه الولايات عهد عبد العزيز، وهذا في كتابه **الأوراق المبعثرة** الذي منع من النشر بعد أن تم ايداعه في مجلس المعارف[4].

بينما المنفى الثالث لأعضاء العثمانيون الجدد فكان في مارس عام 1873م؛ بعد سلسلة من النشاطات المسرحية شارك فيها كل من نامق كمال، نوري بك، أبو الضيا توفيق تحت رعاية خليل شريف باشا، وتأسيس جمعية للفنون المسرحية. وعرضت عدة أعمال محلية وعالمية من بينها المسرحية الوطنية **سليستره** لنامق كمال، التي عرضت في افريل 1873م وأثارت غيرة العثمانيين على وطنهم،

---

[1]- Ahmet Hamdi Tanpınarn, **19 uncu Asır Türk Edebiyatı Tarihi**, yedinci Baskı, Çağlayan Kitabevi, Istanbul, 1988, P 354.

[2]- Davison, Op.cit, P 296.

[3]- Mardin, The Genesis…, Op.cit, Pp 64, 65.

[4]- طانبينار، مرجع سابق، ص ص 394، 395.

وسخط واسع على السلطة العثمانية. وهتف له الحشود في الشوارع بقولهم عاش كمال وطلبوا صعوده للمسرح، وبسبب غيابه يومها اتجهت جماعة من المتحمسين إلى مقر جريدة عبرة يحملون الفوانيس وهم يهتفون **"عاش الشعب، عاش كمال"، "ليعطنا الله ما نريد"**، ما جعل الحكومة تتهم العثمانيين الجدد بالتدبير لانقلاب ضد السلطان وتنصيب مراد سلطاناً جديداً؛ خاصة أنّ شائعاتٍ كثيرةٌ كانت تنتشر حول هذا الموضوع، وما أثبت هذه الشائعات كانت علاقة نامق كمال الوطيدة بالأمير، إضافة لاستخدامه في كثير من مقالاته لمصطلح مراد مثل **"الشباب هم مراد الأمة لمستقبلها. كلما زاد التقدم والتطورفي مراد الأمة، زاد أمل الوطن في إحيائه من جديد"**، فتم اتهام الأعضاء باشتراكهم في مخطط انقلابي، وتم نفيهم إلى أماكن مختلفة منها رووديس، عكا، فاماغوستا* [1].

كانت للمسرحية دلائل سياسية؛ فقد صرح عارف بك وهو دبلوماسي متأثر بالثقافة الغربية أن مسرحية **الوطن** كانت تحريضيةً للغاية بسبب حديثها عن الدم والحرب، كما أظهرت المسرحية أنّ الناس يمكن أن يثيروا مظاهرات ليست وطنية فقط، بل قد تتحول ضد السلطان نفسه. بالنسبة لعبد العزيز كان هذا الأمر خطيراً، لأنّ نامق كمال جدّد اتصالاته مع مراد بعد عودته من المنفى الأوروبي[2]. وقد ذكر أبو الضيا العلاقة التي جمعت الأميرين مراد وعبد الحميد مع كل من محمد بك، نوري، ورشاد، غير أنّها مجرد لقاءاتٍ فضوليةٍ لرؤية بعض الثوار. فلم يكن أي من هؤلاء الأعضاء يدعم مراد على حساب عمه عبد العزيز، بيد أنّه أكّد علاقة كمال بالأمير وزياراته المتكررة؛ حتى لما كان حاكماً لجاليبولي التقى بالأمير لما كان يقضي أوقاته على يخت السفير البريطاني السير هنري اليوت في اسكودار، كما أكّد على تلقي عائلة نامق مبالغ مالية من الأمير عندما كان الأوّل منفي في فاماغوستا، وبسبب هذه العلاقة أُتّهم كل أفراد الجمعية أنداك بولائهم للأمير مراد، والتخطيط للثورة لتنصيبه فتم نفيهم، مع أنّ الأمير نفسه أثبت زيف هذا الادعاء من خلال عدم اهتمامه بالمنفيين، وتركهم يعيشون شظف الحياة في منفاهم عدى نامق كمال [3].

في حين عُيّن ضيا بك بعد عودته لإسطنبول في عام 1872م رئيساً لجمعية الهجرة، وكان تحت رعاية الصدر الأعظم محمود نديم باشا منذ التحاقه بالقصر حتى أنّه مدحه في بعض قصائده. إلّا أنّ صفقة سكة الحديد التي اتفق فيها كل من الصدر الأعظم محمود نديم ووزير الخارجية صفوت باشا

*- استمرّت فترة نفي نامق كمال في فاماغوستا 38 شهرًا (من 9 أفريل 1873 حتى 7 جوان 1876)، وكان بإمكانه التجوّل في المدينة، والتواصل مع أصدقائه من خلال الرسائل، واستقبال بعض الزوار. وفي منفاه استطاع التفرغ للأدب، فكان مرحلة خصبة لإنتاج العديد من أعماله الأدبية في مجال الرواية والمسرح والتاريخ والنقد. وسنتطرق لأهم هذه الأعمال في فصلنا الرابع. للمزيد انظر: Ahmet Kabaklı, Türk Edibiyati, Cilt 02, Yönet Matbaası, Istanbul, 1966, S 552.

[1]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, Ss 495-536.
[2]- Davison, Op.cit, P 300.
[3]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, Ss 680, 681.

على تجديدها لصالح رجل الأعمال النمساوي البارون هيرش؛ ورفض ضيا توقيعها عكّر صفو العلاقة بين ضيا ومحمود نديم وعزل من وظيفته، بينما بقيت علاقته بالقصر وثيقة وحصل على منصبٍ في مجلس الدولة[1]. لكن بحلول 1876م انقلب ضيا بك على عبد العزيز وعمل كوسيط بين مدحت باشا والأمير مراد. وأوّل ما تم الانقلاب التمس لدى الصدر الأعظم رشدي باشا العفو على نامق كمال، وكان دوره هذا سبباً في توليه منصب سكرتير القصر، وكانت إحدى العلامات الأولى على تغيير حقيقي في المناخ السياسي؛ استخدام السلطان الجديد في بيانه الأوّل لكلمات مثل الوطن والحرية، وكلاهما كانا تعبيرين بامتياز للعثمانيين الشباب[2].

وعلى ضوء ما جاء في هذا المبحث؛ نستطيع القول أنّ جمعية العثمانيين الشباب كانت أوّل حركة إصلاحية غير رسمية في الدولة العثمانية، ظهرت كنتاج أوّلي للتنظيمات، واستطاعت التعبير عن فكرها الليبيرالي ونشر الوعي السياسي بين العامة، إضافة إلى التأثير على الرأي العام الأوروبي ضد نظام عالي باشا الاستبدادي. وإن كنّا سنتعرف على نشاطها أكثر في فصلنا القادم؛ حيث سنفصل الأفكار السياسية التي نادى بها أعضاء الجمعية، من خلال نتاجاتهم الأدبية في الصحافة، والشعر، والمسرح والرواية.

الخلاصة:

كان للإصلاحات والتنظيمات التي أقدمت عليها الدولة العثمانية منذ عهد السلطان محمود الثاني نتائج مضادةٍ، فقد نتج عنها طبقة من الشباب المثقف الذين تكونوا في مدارسها ومكاتبها، وتوظفوا في إداراتها وكانوا قريبين من مصادر صنع القرار، ومعظمهم أصيلي عائلات عمل أفرادها في مكاتب الباب العالي أو القصر. بالتالي تشرّبوا من الأفكار الأوروبية التي كانت أساس التنظيمات، وتعلّموا اللغات الأجنبية والبعض زاول دراسته في أوروبا. في ذات الوقت تكوّنوا في المساجد والمدارس الدينية فجبلوا على التراث الإسلامي والأدب الشرقي. كما طمحوا للترقي في مؤسسات الدولة، غير أنّ سلطة الباب العالي المطلقة، ثم فشل معظم التنظيمات في تحقيق تطور الدولة، والحفاظ على حقوق المواطنين وحرياتهم، وابعاد خطر التفكّك، جعل هؤلاء الشباب يختارون موقع المعارض.

حيث انتقد مصطفى فاضل باشا الفساد المستشري في هيكل السلطة العثمانية، وأصر على أنّ النظام الدستوري هو النموذج السياسي البديل، ويمكن أن يحقّق الأهداف التي عجزت الإصلاحات الوصول إليها، متخذاً من تجارب الدول الأوروبية نماذج مثالية له. كما أكّد على أنّ المساواة في الحقوق من شأنها تحقيق الوحدة العثمانية بين كل رعايا السلطان، ما سيحقق التوازن المطلوب ويغلق أبواب

[1]- طانبينار، مرجع سابق، ص ص 344، 345.

[2]- Mardin, **The Genises…,** Op.cit, Pp 69, 70.

التدخلات الأجنبية. بيد أنّ مصطفى فاضل باشا غفل عن العقبات الأساسية التي تواجه الدولة العثمانية، كما غفل عن طرق التوفيق بين الأفكار الغربية وبين واقع الدولة الديني والسياسي.

أما مدحت باشا فقد حاول التغيير انطلاقا من موقعه في الوظائف التي تقلدها، كحاكم للولايات، وزيراً في الباب العالي، أو رئيساً للمجلس الأعلى، وبدأ يخطط لبرنامج إصلاحي تنموي في مختلف الولايات التي عيّن فيها، لكن ما ركّز عليه أكثر كان إنقاذ الدولة من الاستبداد الذي عانى منه هو بدوره فترة عالي باشا، والضعف والتفكك والانحسار نتيجة الثورات القومية، فحاول وضع مشروع دستورٍ يضمن حقوق العثمانيين على اختلاف دينهم وعرقهم، ويحافظ على وحدة الوطن، حتى فكر في حكومة فدرالية عثمانية، فلما وجد معارضة من القصر والباب العالي أقبل على الانقلاب على السلطان.

بينما نجد نامق كمال وأصدقائه الذين كانوا أكثر فئة مثّلت المعارضة العثمانية، خاصةً أنّهم تركوا تراث فكري معارض لا يستهان به، فقد حاولوا الدفع بعجلة التغيير في الدولة، من خلال التوفيق بين التراث العثماني والأفكار الغربية التنويرية، ولتحقيق مطالبه اختاروا الإقامة في أوروبا بحثا عن حريات أكبر غير أنّ عوامل كثيرة حالت دون بقائهم كتلة واحدة، واضطروا للرجوع للدولة العثمانية.

الفصل الرابع: النشاط الأدبي للمعارضة العثمانية ودورفكرها السياسي في عزل السلطان

المبحث الأوّل- العمل الصحفي لجمعية العثمانيين الجدد

المبحث الثاني- الاسهامات السياسية للعثمانيين الجدد في الأدب

المبحث الثالث – اتفاق المعارضة على عزل السلطان عبد العزيز.

إنّ ظهور العثمانيون الشباب كمجموعةٍ بيروقراطيةٍ مشبعةٍ بثقافة عصرها، وتبلور أفكارهم السياسية المعارضة لاتجاهات السلطة جعلتهم في حاجة إلى وسائلٍ وآلياتٍ للتعبير عنها. لكن كون أغلبهم موظفين في مناصب بيروقراطية هي جزءٌ من السلطة؛ جعل ممارستهم للمعارضة في الساحتين السياسية والإدارية مقيداً، فلم تكن لهم نفس حرية مدحت أو فاضل اللذين تقلدا مناصب مرموقة في الدولة. لذلك فكّروا في بديلٍ هو جزءٌ من تكوينهم المعرفي والفكري وهو الأدب. فأصبح السبيل الوحيد للتعبير عن أفكارهم وتصوراتهم السياسية المعارضة. وإن لم تظهر النهضة الأدبية العثمانية في القرن التاسع عشر على يد **العثمانيون الجدد**، بل هي نتاج الانفتاح على الغرب والتعرف على الأجناس الأدبية الأوروبية، فالأدب العثماني فترة التنظيمات سار نحو تحديثٍ للمحتوى والأفكار، وتحوّلٍ في الشكل والمضمون. بيد أنّ **العثمانيون الجدد** استثمروه لنشر أفكارهم وأهدافهم التي تشمل تحقيق التحرر الوطني، والدفع لإنجاز اصلاحات اجتماعية وسياسية أوسع، ما ساهم في ظهور أدب وطني يركّز على القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية.

فتناول أعضاء العثمانيون الجدد مواضيع مختلفةً تماماً عما كان سائداً في الآداب الكلاسيكية، فانتقدوا بعض العادات والممارسات المنتشرة بين أوساط المجتمع، أو عالجوا بعض المواضيع السياسية في قالب أدبي. كما ساهم اتقانهم للغة الفرنسية في تعرّفهم على الأعمال الفلسفية والأدبية الغربية ونقلها للغة العثمانية. فيرى المؤرخ هاني أوغلى أنّ ترجمة يوسف كامل باشا للرواية الفرنسية مغامرات تليماك لفينيلون والتي نشرت عام 1862م. كانت أوّل عمل أدبي غربي من العصر الحديث يترجم، تضمن نقداً سياسياً مبطناً للحكم الاستبدادي، إضافةً لأفكار دستورية بقيت خفية لم تناقش علناً حتى عام 1867م[1].

وبهذا أصبح الأدب التركي في الفترة الممتدة من 1860م إلى 1876م موجهاً لأغراضٍ سياسيةٍ، واصطلح عليه بأدب التنظيمات أو الأدب التركي الحديث، فظهرت الرواية والمسرح كألوان أدبية جديدة، كما تطور الشعر، دون أن ننسى صعود الصحافة التركية المستقلة التي حملت رسالة نشر الوعي السياسي بين الأوساط الشعبية. وأوّل طليعةٍ لهذا الأدب هم شيناسي، ضيا بك، نامق كمال، وقد عرضنا في فصلنا السابق لتكوين وثقافة هؤلاء الشباب، المتأثّرين بأعمال الفلاسفة الكلاسيكيين الفرنسيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وسأحاول في فصلنا هذا التعرف على هذه الآداب والتغيرات التي ادخلت عليها لتواكب روح العصر. ودور العثمانيون الجدد في تطويرها وتكييفها لتكون وسيلة تمرير أفكارهم وطموحاتهم السياسية، أو حتى أداةٍ لنشر العلم والمعرفة. وإن وفّقوا في محطات وخابت مساعيهم في أخرى، إلاّ أنّهم تمكنوا من تغيير جانبٍ من الفكر والأدب العثمانيين آنذاك؛ إذ أصبحت شخصياتٍ مثل علي سعاوي، ضيا بك، نامق كمال، أصواتاً تعبّر عن قلق الوطن والمجتمع.

[1]- Hanioğlu, Op.cit, P 95.

المبحث الأوّل- العمل الصحفي لجمعية "العثمانيون الجدد":

إنّ اكتشاف الصحافة كوسيلةٍ جديدةٍ للتحريض السياسي مكّن العثمانيون الجدد من الابتعاد عن الأشكال التقليدية للمعارضة، واقتربوا في كتاباتهم لأوّل مرةٍ من وضع قاعدةٍ لنظريةٍ سياسيةٍ وإن لم تكتمل. وفي هذا السياق؛ تم مناقشة شرعية السلطة العثمانية بشكلٍ أكثر تفصيلاً من ذي قبل، في ظل عدم الالتزام بإعلان حقوق وحريات الإنسان الذي نصت عليه فرمانات التنظيمات، ولم يحقق شيئاً منها على أرض الواقع. كما شمل إشاراتٍ نحو شرعيةٍ جديدةٍ للمعارضة ضد السلطة، فأهم فكرة طغت على النشاط الصحفي للجمعية كانت فكرة التغيير السياسي، من خلال تطوير نموذج حكمٍ يضمن حقوق جميع المواطنين في الدولة العثمانية.

فبات من الضروري إصلاح القانون ليتوافق مع الدساتير الأوروبية وتشكيل مجلسٍ وطنيٍ، إضافةً لاستقلال السلطة القضائية تماماً عن سيطرة الحكومة، تتمتع بصلاحيات لمراقبة مؤسسات الدولة[1]. فتبنى الشباب العثمانيون شكلاً من الدستورية تعتمد على مفاهيمٍ إسلاميةٍ مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والشورى، ونادوا بهذه المبادئ لتحل محل الاستبداد المستنير الذي تبناه كل من عالي باشا وفؤاد باشا، في نفس الوقت سعوا لتبني أفكار مونتسكيو، دانتون، روسو، وغيرهم. ورغم اعترافهم بضعف الدولة العثمانية، إلّا أنّهم أصرّوا على أن تكون الاستفادة من أوروبا مقتصرةً على التقدم العلمّي والصناعيّ، وأن تستند الدستورية العثمانية إلى الفقه الإسلامي، مع الأخذ ببعض الهياكل التمثيلية الأوروبية[2].

ولتحقيق هذه الأفكار كان على أعضاء الجمعية إنشاء قاعدةً شعبيةً تدعمهم، تكون واعيةً بحقوقها وواجباتها تساهم في الحكم على غرار الشعوب الأوروبية، لهذا شجعت صحف مثل ترجمان أحوال، تصوير أفكار، النقاش حول مواضيعٍ غير مسبوقة، مثل حقوق الإنسان وأنواع الأنظمة الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية، كما وفّرت معلوماتٍ عن التطورات في الخارج بين 1862م و1867م. فساهمت في تشكيل الرأي العام العثماني، الذي كان يتشكّل سابقاً في المقاهي، والصالونات، ومجموعات النقاش غير الرسمية على المستوى الشعبي أو النخبوي. ورغم قلة النسخ الموزعة إلّا أنّ هذه الجرائد وصلت لعددٍ واسعٍ من الناس؛ إذ كانت تقرأ بصوتٍ مرتفعٍ في المقاهي على الذين لا يجيدون القراءة [3]. وكان نامق كمال دائماً يقول: "**كنت أُفضّل الكتابة في الصحف، على سبل العيش الأخرى، لأنّني أرى أعظم تطورلوطني في الأدب، وأعظم تطورفي الأدب من خلال الصحافة**".

[1]- Akyüz, A.G.E, S 13.
[2]- Hanioğlu, Op.cit, P 104.
[3]- Ibid, Op.cit, P 94.

المطلب الأوّل- النشاط الصحفي لشيناسي وتأسيسه للصحافة الحرة:

وقبل أن نتعرّف على النشاط الصحفي السياسي لأهم أعضاء حركة العثمانيين الجدد، سنُعَرِّف بشخصيةٍ أساسيةٍ سبقت هؤلاء الشباب في أفكارهم الليبيرالية، ووضعت أسس الفكر والنضال السياسي المعارض ألا وهو إبراهيم شيناسي، وإن لم نجد أي مصدر يؤكّد عضويته في الجمعية خاصةً وأنّه سافر لفرنسا في نفس عام تأسيسها، إلّا أنّ كل المصادر تذكر علاقته مع الشباب المؤسس لها، ومدى الأثر الذي أحدثه في أفكارهم وايديولوجياتهم، فيُعد أوّل مفكرٍ عثمانيٍ استطاع فهم عمق الفكر الغربي واستيعاب علمانيته [1]. فقدم للمثقفين العثمانيين المفاهيم الأدبية، والاجتماعية، والسياسية المعاصرة في أوروبا من خلال منشوراته؛ حتى أنّ نامق كمال نفسه أعطى لشيناسي الفضل الكامل في الإرشاد الفكري للشبان العثمانيين [2].

ولد إبراهيم شيناسي في إسطنبول عام 1827م والده محمد آغا قائد المدفعية. دخل في سنٍ مبكرةٍ إلى قلم طوبخانه وهناك درس العلوم الإسلامية، عل يد أستاذه إبراهيم أفندي، كما تلقى تعليماً عصرياً وتعلم اللغة الفرنسية على يد ضابط فرنسي يدعى شاتونووف الذي اعتنق الإسلام ليدعى رشاد بك، وتخرج كاتباً في الطوبخانه[3]. أرسل لباريس لدراسة العلوم المالية عام 1849م، عاد بعدها لإسطنبول وعمل لفترة في طوبخانه، ثم عضواً منتخباً في مجلس التعليم 1855م برعاية مصطفى رشيد باشا. كان لشيناسي الفضل الأوّل في إدخال الأدب الغربي للدولة العثمانية، وأنتج أوّل أنواع الشعر والأدب على النمط الغربي، فكان يعبّر عن أفكاره بأسلوبٍ واضحٍ بسيطٍ بعيدٍ عن التنميق والتلاعب بالألفاظ، كما كان له فضل تأسيس أوّل صحافةٍ تركيةٍ خاصةٍ، وأوّل من استخدم مصطلحات شعب ووطن[4].

أثناء إقامة شيناسي بباريس ربط علاقاتٍ وثيقةٍ مع عدة مثقفين فرنسيين منهم صامويل دي ساسي، ابن المستشرق سلفستر دي ساسي (1758-1838). والشاعر الفرنسي الليبرالي ألفونس دي لامارتين (1790-1869) وشخصيات ليبيرالية فرنسية، ووجد وسائل وفيرة لإشباع شغفه بالثقافة الأوروبية، في ذات الوقت استوعب مبادئ الآداب الحديثة التي سيكرس لها حياته[5]. وبمجرد عودته من باريس عمل على نشر الأفكار الليبيرالية وفلسفة التنوير، من خلال الكتابات والقصائد التي ترجمها ل

[1]- Aksun, A.G.E, S 05.
[2]- Mardin, **The Genises...**, Op.cit. P 252.
[3]- Elias John Wilkinson Gibb, **History OF Ottoman Poetry**, Vol V, Luzac & C, London, 1907, P 23.
[4]- Seyit Kemal Karaalioğlu, **Türk Edebiyatı Tarihi**, Cilt 2, 2 Basım, Inkilap ve Aka, Istanbul, 1982, P 193.
[5]- Gibb, Op.cit. P 24.

لامارتين ولافونتين إلى اللغة التركية، وكتب عن حب الوطن، وشرف الأمة، والحكم المقيد لا المطلق، ليعلن عن بداية فكر سياسي دستوري في الدولة العثمانية [1].

أدرك شيناسي بعد تجربته العلمية في باريس أهمية تحرير الانسان والعقل من التبعية الشخصية، وضرورة التوجه نحو خلق جمهورٍ قارئٍ متعلمٍ يستقي أفكاره من النظريات المجردة، لا من المعلم والأستاذ [2]. لهذا قام بتأسيس صحيفة -ترجمان أحوال Tercüman -ı a Ahval التي أصدرها بمعية آغاه أفندي. صدر العدد الأوّل من هذه الصحيفة يوم 22 أكتوبر 1860م تضمن مقالاً بعنوان **الاتهام**، أشار فيه إلى حقوق الانسان وما يقابلها من واجبات. كما أوضح فيه الهدف من إصدار المجلة؛ وهو حرية التعبير فقد جاء فيها: **"إنّ الانسان كائن اجتماعي، يتحمل مسؤوليات قانونية معينة، ويكسب حقوقا أثناء تأديته لهذه المسؤولية، من ضمن هذه الحقوق حرية التعبيرعن الأفكارلصالح الوطن شفهياً وكتابياً، والصحيفة توفرذلك"** [3]. لكن سرعان ما انفصل المؤسسين بعد النسخة السادسة والعشرين، ولا نعلم أسباب هذا الانفصال. إلّا أنّ العلاقة لم تكن كاملةً، ومن غير المؤكد ما إذا كان تسييس محتوى الجريدة ناتجاً عن تأثير شيناسي أو آغاه، الذي أصبح لاحقاً عضواً مؤسساً في جمعية **العثمانيون الجدد** في باريس [4].

أسّس شيناسي بعدها جريدة تصوير أفكار Tasvir - i Afkar صدر العدد الأوّل منها بتاريخ 28 جانفي 1862م، كانت صحيفةً نصف أسبوعيةٍ من أربع صفحاتٍ، تحتوي على أجزاءٍ من الأخبار الأجنبية والمحلية، علاوةً على مقالاتٍ تكميليةٍ عن المواضيع التاريخية والأدبية والاجتماعية، تهدف إلى تعليم الجمهور بجملٍ قصيرةٍ، وترقيمٍ، وبنية أبسط[5]. وشاركه في كتابة المقالات الرعيل الأوّل من مثقفي التنظيمات أمثال أحمد وفيق باشا، صبحي باشا، ويوسف كامل باشا، ثم التحق بها الأدباء الشباب انطلاقاً من سنة 1864م، ففي هذه السنة نشر نامق كمال مقالته رسالةٌ في تعليم الأدب[6]. وبإصدار جريدة تصوير أفكار أخذ شيناسي فكرة الصحافة إلى مستوى أعلى، واستخدم بجرأةٍ كلماتٍ مثل القومية والدستورية، فكان يهدف لتعليم الناس التفكير لصالحهم[7]. كما رأى أنّ أسمى مهمة للصحافي هي كتابة مقالٍ بلغةٍ بسيطةٍ يصل لعامة الشعب، فكان بحق أهم من نظّم الصحافة وخط شروطها في

---

[1]- مخلوف، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة...**، مرجع سابق، ص 262.

[2]- Mardin, **Türk Modernleşmesi...**, A.G.E, S 86.

[3]- Uğur Akbulut, **"Osmanli Basin Tarihine Bir Katki : Gazetelerin Yayinlanma Amaçları Üzerine(1876-1831)"**, SS 31-57, in Turkish Studies, Vol 8/5, Ankara, 2013, P 41.

[4]- Mardin, **The Genises**, Op.cit. P 259.

[5]- Davison, Op.cit, P185.

[6]- طانبينار، مرجع سابق، ص 225.

[7]- Bahar Ayaz, **"The New Ottomans Press and the Spirite of the Age"**, PP 625-645, in Türkiye Sosyal Araştırmalar Dergisi Aralık, cilt 21, Sayı 03, 2017, P 630.

تركيا، فلا جدل أنّ تصوير أفكار كانت مدرسةً تخرّج منها أكبر الأدباء والكتاب الصحفيين، على رأسهم نامق كمال وضيا بك[1].

لا تحمل أعمال شيناسي جانباً سياسياً معارضاً واضحاً، عدى القصيدة التي هجا فيها الصدر الأعظم عالي باشا وشيخ الإسلام عارف أفندي. مع هذا أُقيل من وظيفته في مجلس المعارف عام 1863م لسببٍ مجهولٍ، ويوعز بعض المؤرخين سبب العزل إلى عدم إطراء شيناسي على السلطان عبد العزيز في مقالاته، في الوقت الذي كانت كل صحف الدولة تمدح السلطان بلغة التشريفات الديبلوماسية، وأنّه في كثيرٍ من المقالات البعيدة مواضيعها عن السياسة، نجده يضع جملة أو جملتين ينتقد بها الحاكم، ففي مقالته **المتسولون** يقول "**من الأشياء التي لمسناها في بلد يحكمه الاستبداد، كثرة الفقراء والمتسولين** "[2]. إضافةً لنشره النظريات الأوروبية حول القانون الطبيعي، كقانون فاتيل* الذي يؤكد أنّ القانون الطبيعي هو أصل المؤسسات الحاكمة في أي دولةٍ. وقبل يوم من صدور الأمر السلطاني بفصله نشر مقالاً يشرح فيه مبدأ لا ضرائب بدون تمثيل[3].

وفجأةً وفي عام 1865م سافر شيناسي لباريس، فحسب المؤرخ ويلكنسون جيب كان سفره هذا بسبب حب شيناسي للحرية وكرهه للمناصب والوظائف الرسمية التي تقيّده [4]. بينما ورد في كتاب ابو الضيا توفيق أنّ سفره هذا كان فراراً، بعد مؤامرةٍ ضد عالي باشا دبّرها شخص يُدعى سعيد سرمدي، وهو شخص من أصلٍ ألبانيٍ كان صديق شيناسي في باريس، وشارك معه في ثورة 1848م** في باريس. ورغم عدم مشاركته في المؤامرة إلّا أنّه خاف بطش عالي باشا، وأن يزج اسمه في عمليةٍ هو بريءٌ منها، فآثر الهروب لباريس. وقد رتّب هذا الهروب جيامبيتري ناشر صحيفة كوريي دوريان على متن سفينةٍ فرنسيةٍ[5]. وقد مكث خمس سنوات في فرنسا خصّصها لوضع قاموسٍ فرنسيٍ تركيٍ إلاّ أنّه لم يكتمل، كما ربط علاقات صداقة ببعض المفكرين الفرنسيين أمثال الفيلسوف إرنست رينان. علاوةً على توطيد صداقته بالأمير مصطفى فاضل باشا وبعض أعضاء **العثمانيون الجدد**. مع هذا وطيلة مكوثه في باريس لم يكن

---

[1]- طانبينار، مرجع سابق ص 251.

[2] ماردين، مرجع سابق، ص 26.

*- **امري دوفاتيل (1714- 1767)م**: فيلسوف سويسري من أبرز المنظرين في مجال القانون الدولي خلال القرن الثامن عشر من أشهر ما مؤلفاته قانون الشعوب Le Droit des Gens، الذي ظهر في 1758م قدّم فيه مبادئ أساسية حول العلاقات الدولية وحقوق وواجبات الدول. للمزيد انظر: Bruno Hueber, "**Emer De Vattel et la Dramaturgie du Droit International au Siècle des Lumière** ", Pp 29-49, in L'enseignement Philosophique, 69e Année, Numéro 1, P 30.

[3]- Mardin, **The Genises…**, Op.cit. P254.

[4]- Gibb, Op.cit. P 27.

- **ثورة 1848م: ثورة شهدتها فرنسا وتعرف أيضا بثورة فيفري، كانت انتفاضة شعبية أطاحت بملكية لويس فيليب وإعلان الجمهورية الثانية. جاءت الثورة نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية وتنامي الاستياء الشعبي من الفساد والاستبداد. وامتدت لعدة دول أوروبية أخرى مثل ألمانيا، إيطاليا. للمزيد انظر: نوار، نعنعي، مرجع سابق، ص 204 وما بعدها.

[5]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 225.

له أيُّ نشاطٍ سياسيٍ وبقي هناك حتى الحرب البروسية الفرنسية 1870م؛ حيث عاد لإسطنبول معتزلاً كل الناس ممضياً كل وقته في المطبعة، فأصدر الطبعة الثانية من ديوانه، إلى أن وافته المنية عام 1871م بعد إصابته بورمٍ في المخ[1].

اعتبر شيناسي مهمة نشر العدل وحماية الوطن وخدمته رسالةً إنسانيةً تقع مهمتها على المجتمع ككل، وأنّ التنظيمات التي جاء بها رشيد باشا انقذت المجتمع من الجهل وأنارت طريقه بالعدالة والعقل. ولا ريب في تأثير الثورة الفرنسية وفلاسفتها على أفكاره، فنجده يحاول إعادة العلاقة بين الأفراد والدولة إلى قوانينها الاجتماعية (الحقوق والواجبات)، في نفس الوقت يؤكد أنّ الحضارة الجديدة متوافقة مع المبادئ الرئيسية للإسلام، فالحضارة الإسلامية قائمةً على العقل[2]. غير أنّنا لا نستطيع الجزم أي الأنظمة السياسية كان يفضّل، فهو لم يخض في هذه النقاشات مباشرة؛ علاوة على أنّ نسيج فكره السياسي في شعره ومقالاته ليس واضحاً بما يكفي ليقدّم لنا إشارةً دقيقةً عما إذا كان سيؤيّد النظام الجمهوري. غير أنّنا نستطيع استنتاج أن شيناسي كان يؤيّد فصل الدين عن الدولة، من خلال دفاعه في مقالاته عن الحكومة الإيطالية في صراعها ضد البابوية [3].

هكذا كان لشيناسي الريادة في نشر أفكارٍ عن العدالة، الحرية، المساواة، وإشراك الشعب في الحكم، أراد من ورائها إرساء قواعد نظام حكمٍ عادلٍ على غرار ما كان في أوروبا. وإن لم يكن له أيّ تصريحٍ سياسيٍ مباشرٍ في هذا الصدد، فليس لعجزه أو قلة مراسه فهو عاش بفرنسا وكان قريباً من مفكريها، غير أنّ حالة أمته التي مازالت تتخبط في جهل وتخلف، مطوقة بقيود الاستبداد، حالت دون أن يكون صريحاً في أهدافه. ففضّل نشر الوعي الاجتماعي والسياسي من خلال مقالاته، ونقد العادات والتقاليد التي كبّلت حرية الفرد، ممهداً الطريق لرفاقه العثمانيين الجدد للخوض في معترك الفكر الساسي.

المطلب الثاني- العثمانيون الجدد ومو اقفهم من قضايا الدولة المصيرية:

إنّ التكوين الذي تلقاه أفراد حركة العثمانيين الشباب في مكتب الترجمة المرموق بالباب العالي، أكسبهم أفضل تعليمٍ حديثٍ متاحٍ آنذاك. كما مكّنهم من معرفةٍ أفضل بالغرب، إضافةً لتمتعهم بمكانةٍ اجتماعيةٍ عاليةٍ، فقد كانوا على صلةٍ جيدةٍ بأهم رجال الدولة البارزين أمثال مصطفى رشيد باشا، يوسف كامل باشا، بيد أنّهم قرّروا اختيار طريق المعارضة بانتقاد السياسة التي انتهجها الباب العالي. ورغم وجود اختلافٍ كبيرٍ في وجهات نظرهم، إلّا أنّنا نستطيع تلخيص العناصر الأساسية لبرنامج الشبان العثمانيين في المطالبة بنظامٍ حكوميٍ دستوريٍ برلمانيٍ. ولم يقصدوا من هذا كبح جماح السلطان وإنّما النخبة البيروقراطية المدنية للباب العالي بقطبيها عالي باشا وفؤاد باشا. فقد عارض الشبان العثمانيون

[1]- طانبينار، مرجع سابق ص 228.

[2]- Ülken, A.G.E, S 66.

[3]- Mardine, **The Genesis…**, Op.cit, P 269.

هذه النخبة ليس فقط كاستبدادية، ولكن أيضاً كتغربيةٍ متطرفةٍ في سياساتها. وعلى النقيض من ذلك؛ أصرّ الشبان العثمانيون على معيار سيصبح شائعاً بين المثقفين الإصلاحيين في الشرق الأوسط للقرن التاسع عشر، تمثّل في تطبيق الإصلاحات التي يمكن تبريرها فقط في ضوء نظام القيم الإسلامية التقليدية[1].

ورغم أنّهم أظهروا دائماً أعمق احترامٍ للسلطان والعائلة الحاكمة فلم ينتقدوا السلاطين العثمانيين ولا النظام الملكي، إلاّ أنّ هذا لم يمنعهم من إظهار بعض التحفّظات حول شخص السلطان عبد العزيز، وشاطروا نامق كمال رأيه على أنّه سلطانٌ تقليديٌّ بسيط التفكير سمح لنفسه أن يخضع لسيطرة عالي باشا. لذلك كانوا على اتصالٍ منذ بداية حركتهم بالأمير مراد الذكي، المثقف، وينظرون بأملٍ إلى اعتلائه العرش. فكان جلّ نقدهم موجهاً ضد ممارسات الباب العالي، خاصةً أنّ هذا الجهاز مارس سلطةً احتكاريةً استبداديةً، حتى أنّ السلطان كان حبيسه وتجاوز صلاحياته. إضافةً لضعف القائمين عليه ونقص جرأتهم في التعامل مع القوى الأوروبية، ما جعل الدولة في موقف متدني. والوضع أصبح يستدعي الحد من التأثير السائد لجماعة الباب العالي[2]. وقد ولّد هذا الوضع عدم الرضا بين فئاتٍ عديدةٍ كالعلماء وأعضاء في الجيش، مثلما حدث في حادثة قللي التي ذكرناها في فصلنا الأوّل.

فهاجم الشباب العثمانيون رجال التنظيمات في شرعية سياساتهم وسيطرتهم على السلطة، ومطالبتهم بضرورة إصلاح الخدمة الحكومية وتقنيات السيطرة على هؤلاء البيروقراطيين الجدد[3]. كما أنّ استخدامهم مبادئ التشريع الإسلامي أعطى برنامج الشباب العثمانيين صبغةً محافظةً معتدلةً، وجاذبيةً واسعةً في الأوساط الشعبية [4]. ما روّج لمقالات العثمانيين الشباب في الصحافة التي أضحت مسرح نضالهم السياسي، فتنوّعت مقالاتهم والمجالات التي كتبوا فيها، كما تنوعت جرائدهم بسبب التضييق الذي تعرضوا له.

1-الوضع العام للبلاد وموقف العثمانيون الجدد منه:

عندما تولى نامق كمال إدارة صحيفة تصوير أفكار في عام 1865م، لم يستخدمها على الفور للتعبير عن أي آراءٍ سياسيةٍ قد يكون ناقشها مع أصدقائه في التحالف الوطني، رغم أنّ قانون الصحافة العثماني كان ليبرالياً جداً في بداياته. بل ظلت مكرسةً للمواضيع الثقافية والأدبية كما كانت خلال فترة تحرير شيناسي، وبقيت كذلك حتى 1866م؛ حيث بدأ كمال في تناول المسائل السياسية[5]. وقد شغل مبدأ المساواة والعثمانية اهتمام العثمانيين الشباب، مع أنّ هذه المبادئ لم تكن بعيدةً عمّا كان يسعى

[1]- Findly, Op.cit, Pp 216, 217.
[2]- Mardin, The Genises…, Op.cit. Pp 13, 14.
[3]- Ibid, Op.cit, Pp 109-114.
[4]- Findly, Op.cit, P 217.
[5]- Florian Riedler, Op.cit, P 73.

إليه رجال الدولة البارزين في عصر التنظيمات. فيسمي كمال جميع رعايا الباب العالي عثمانيين، ويستنكر كلّ الامتيازات الخاصة بأيّ مجموعةٍ معينةٍ، ويطلب المساواة في الواجبات الحقوق، وقبول جميع المسيحيين في الدولة باستثناء اليونانيين. في ذات الوقت انتقد الامتيازات التي يمتلكها المسيحيون، كالحماية من قبل الأوروبيين، والإعفاء من الخدمة العسكرية، وفرصة الثراء. بينما يخدم المسلمون الدولة عسكرياً ويدفعون الضرائب، إلّا أنّ أحوالهم لم تتحسن. ومع أنّه يعترف بأن المسيحيين يعانون من بعض العوائق القانونية في مسائل الشهادة في المحكمة والتصرف في الممتلكات، لكنه يعتبر أنّ امتيازاتهم تفوق هذه العوائق[1].

كما عبّر العثمانيون الجدد عن تحفظاتٍ قويةٍ فيما يتعلق بخط شريف كلخانه وما أقرّه من إصلاحاتٍ، فكتب نامق كمال عن خط كلخانه **" لا علاقة لهذا الميثاق بالقانون، ولم يكن وثيقةً دستوريةً كما اعتقد البعض، بل هو مجردُ بيانٍ سياسي. ولم يعلن للحفاظ على حياة وممتلكات وشرف العثمانيين كما يشاع، في الواقع أُعلن لضمان وجود الدولة"** وفي مقالٍ آخرٍ عن فرمانات ومواثيق الإصلاح، اتهم واضعيها بمحاولة علمنة قوانين الدولة فيقول: **"تم تكليف بعض الأشخاص الجاهلين غير المدركين للمبادئ الأساسية للتعليم، بكتابة بعض المذكرات والبرقيات التي سُميت زيفاً بالقوانين واللوائح الجديدة."**[2]. ويرى أنّ العثمانيين لم يفهموا جيداً مضمون الفكر الغربي؛ ما أدى لفوضى وارتباك بين الموظفين، وجعلهم عاجزين عن تنفيذ لوائح الإصلاح، بينما المجالس الناشئة مجرد مجالس صورية لم يكن لها أي دور. كما انتقد إهمال فئة العلماء نتيجة سيطرة الدولة على الأوقاف عام 1838م، وعلمنة القضاء عام 1840م، علاوةً على اعتبار هذه الأنشطة التشريعية بدايةً لفصل الدين عن الدولة[3].

في حين كتب ضيا بك مقالاً في جريدة حرية ينتقد فيه الإصلاحات فيقول: "**بالتأكيد لا يمكن القول بأنّ الإصلاحات التي أُجريت في بلادنا كانت مثاليةً، هي مجردُ خدعةٍ لإيهام أوروبا بالمضي في الإصلاح، وتهدئة الناس في البلاد. فيقومون بإنشاء مؤسساتٍ جديدةٍ باستخدام الأنقاض القديمة التي تم الاعتراض عليها وانتقادها، وذلك فقط بتغيير أسمائها، لذا لا يمكن الوثوق في هذه الإصلاحات ولا مؤسساتها "**[4]. ومن منفاه في لندن انتقد قانون التملك للأجانب لعام 1867م، فهاجم بمرارةٍ منح الإذن للأجانب بامتلاك العقارات. واستحضر صورة الأتراك الذين يعانون بالفعل من الهيمنة الغربية في

[1]- Davison, Op.cit, p 195.
[2]- Ahmet Seyhun, **Competing Ideologies in the Late Ottoman Empire and Early Turkish Republic, Selected Writings of Islamist, Turkish, and Westernist Intellectuals**, Tauris, London, 2021, P 25, P 28.
[3]- Mardin, The Genesis…, Op.cit, Pp 163, 164.
[4]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 248.

التجارة والصناعة، وتساءل عما سيجنيه الأتراك إذا كانت إسطنبول التي دفع أجداده دمهم لأجلها، قد أُعيد بناؤها مثل باريس والأجانب يتملكون عقاراتها [1].

كما كان لأعضاء جمعية العثمانيين الشباب تحفظاتٍ على قانون الولايات الذي صدر عام 1864م؛ حيث انتقد نامق كمال جزءاً من هذا القانون، لاعتقاده أنّه أُسس لإرضاء أوروبا والأقليات المسيحية، ورأى أنّ مدحت باشا رغم أنّه الحاكم الفعّال الوحيد، مع هذا لم يسعى كفاية للسيطرة على البلغار بشكلٍ حازمٍ. في حين انتقد عملية تنصيب الولاة في ولايات الأناضول الجديدة، واعتبرهم إما عجزة أو فاسدين. وأكّد زميله ضياء بك بعد بضعة أشهر أن التحسينات التي تمت في ولايات مثل ولاية الطونة، تم إبطالها سريعاً عندما تم استبدال الحاكم، فتبيّن أنّ هذا القانون في حاجة لرجال أكفاء أمثال مدحت باشا [2].

إضافة لتوجيه انتقاداتٍ لاذعةٍ للحكومة بسب سياستها اتجاه ثورة كريت، فالروابط العاطفية مع الجزيرة قوية، وتاريخ غزوها من أكثر الأحداث دمويةً في تاريخ الدولة العثمانية. ثم إنّ بؤس السكان المسلمين في الجزيرة، وما تعرضوا له من قتلٍ ونهبٍ على يد العصابات المحلية، أثار غضب المسلمين في الدولة. فقامت جريدة المخبر لمالكها فيليب أفندي*، ومحررها علي سعاوي في فيفري 1867م بتنظيم جمعٍ خاصٍ للكريتيين الذين طردوا من منازلهم، على يد العصابات المسيحية. كما نشر سعاوي عدداً من الرسائل التي وثّقت صور التضامن بين المواطنين، سواء مسلمين أو مسيحيين مع مسلمي كريت، موجهاً اتهاماً مبطناً لعالي باشا بعدم ارسال المساعدات لسكان الجزيرة. ما حقق للصحيفة دعاية كبيرة بين الأوساط الشعبية [3].

بينما ظل نامق كمال حذراً في بداية الثورة، خاصة أنّ العلاقات بين مكاتب تحرير تصوير أفكار وكبار المسؤولين كانت مثالية؛ حيث تم تكريم نامق كمال من قبل عالي باشا لمقاله حول الكوارث الناجمة عن الحرائق المتكررة في العاصمة. مع أنه تغاضى عن الملاحظات التي قدمها المقال، والتي لمحت إلى فضائل التحرر من التدخل الأجنبي. غير أنّ الأمر اختلف مع المقال الذي نشره نامق في خريف 1866م، ينتقد فيه وقاحة اليونانيين المحليين في غناء أغاني دافعها الرئيسي إبادة المسلمين، ملمحاً لغياب السلطة في مراقبة هذه المجتمعات والتساهل معها [4]. أما ضيا بك فقد اغتنم فرصة تواجده في أوروبا لما وصلته أخبار تسوية ثورة كريت، فكان هذا موضوعاً لأحد أشهر وأشدّ القصائد الهجائية الساخرة التركية

[1]- Davison, Op.cit, P 261.
[2]- Davison, Op.cit, Pp 164, 165.
* - **فيليب أفندي:** أصله من ديار بكر قدم لإسطنبول، عمل أولاً في مطبعة الدولة، قم قام بتأسيس جريدة مخبر بداية عام 1867م، بعدها أسس عدة جرائد حتى لقب براعي الصحافة العثمانية. للمزيد انظر: Hüseyin çelik, Muhbir, **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi** cilt 31, A.G.E, S 23.
[3] - Midhat Cemal Kuntay, **Sarıklı Ihtilâci Ali Suavi**, Ahmet Halit Kitabevi, Istanbul, 1946, S 27
[4]- Davison, Op.cit, P 208.

الحديثة **ظفرنامه**، تظهر هذه القصيدة إلى أيّ مدى كانت القضية تثير سخط الوطنيين العثمانيين. كما كتب مقالاً بعنوان **الرياح تدفع السفينة وإن لم تفعل، فستدفعها الأيدي**، اعتبر فيه تسوية ثورة كريت انبطاحاً من الحكومة العثمانية للقوى الأوروبية [1].

ومن المجالات التي أسالت حبر العثمانيين الشباب، كان الرد على الحركات القومية المطالبة بالانفصال في البلقان، فكتب نامق كمال يقول **" كيف يمكن أن يُؤثِّروجود لغات مختلفة في المجتمع على وحدته، إذا كان الأفراد الذين يشكلون هذا المجتمع مرتبطين ببعضهم البعض بمصلحة مشتركة؟ ...اليوم، يجادل البعض خطأً بأنّ الطابع الكوزموبوليتاني لدولتنا هو مصدر للصراع الداخلي. في الواقع يجب على الجماعات العرقية المختلفة التي تعيش في دولتنا، أن تدرك أنّها حافظت على لغاتها وثقافاتها العرقية وديانتها بفضل حماية الدولة العثمانية.... الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أنّ البقاء متحدين هو العامل الحقيقي لوجود قوي وناجح وضمان حياة سعيدة"**[2].

كما أنّ أحداث الانتفاضات في صربيا والجبل الأسود، ثم قرار الباب العالي التخلي عن قلعة بلغراد، جعلت العثمانيين الجدد يستشيطون غضباً اتجاه سياسية الباب العالي، واعتبارها فاشلةً. فكتب ضيا بك مقالاً شديد اللهجة جاء فيه: **" حوصرت القلعة من قبل النمساويين ثماني عشرة مرة واستولوا عليها، ولكن العثمانيين استعادوها بفضل تضحياتهم الفريدة ثماني عشرة مرة أخرى، والآن بدون أي سببٍ نحن نتخلى عن قلعةٍ وطنيةٍ، كلفت الأمة مئات الآلاف من الأرواح، إلى أمةٍ عدوةٍ لنا بالفطرة...وإذا استمرينا في التنازل عن الأراضي التي فتحها أجدادنا، فلن نجد قريباً مكاناً نعيش فيه، وسنضطر للعودة إلى المكان الذي جئنا منه، أي سهول آسيا الوسطى"** [3]. بينما نجد سعاوي في جريدة مخبر بتاريخ 1 جانفي 1867م، يوجه انتقاداتٍ لاذعةٍ للحكومة العثمانية بسبب تعاملها مع المشاكل الداخلية خاصة الثورات والتمردات، كما انتقد سياستها الخارجية [4]. علاوةً على مقاله الملتهب الذي نشره في العدد الصادر في 8 مارس 1867م من جريدة مخبر، بعنوان **استقلال**؛ انتقد فيه تسليم قلعة بلغراد[5].

وعن التدخلات الأوروبية والمسألة الشرقية، كتب نامق مقالاً جاء فيه: **"يجب ألّا نجعل الرأي العام الغربي ينقلب ضدنا، وذلك لأننا نحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي الأوروبي، وأحياناً نعتمد عليهم للحفاظ على استقلالنا، بسبب تعدّد الأجناس والعرقيات في الدولة. باختصار الباب العالي مضطر لإقامة علاقاتٍ جيدةٍ مع الغرب... إلّا أنّ هذه الاعتبارات لا يمكن قبولها كسبب مشروعٍ لإنشاء**

[1]- Ibrahim Necmi Dilmen, **Tanzimat Edebiyatı Tarihi Notları (1940-1941)**, Toplıyan ; Zeynep Dengi, Alâeddin kıral Basımevi, Ankara, 1942, S 33.
[2]- Seyhun, Op.cit, Pp 19, 20.
[3]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 45.
[4]- Akbulut, A.G.E, Ss 43, 44.
[5]- Mardin, The Genesis…, Op.cit, Pp 25, 26.

واستمرار المسألة الشرقية.". وكان هذا آخر مقال كتبه نامق في صحيفة تصوير أفكار، قبل مصادرة نشرها من طرف الحكومة العثمانية [1].

وعن العلاقات العثمانية مع ولاية مصر؛ خاصةً في ظل طموحات الخديوي إسماعيل الاستقلالية، كان للعثمانيين الجدد رأي في ذلك، فانتقد سعاوي تساهل الباب العالي مع الخديوي، واتهمه بوجود نية مسبّقة لتلبية مطالب والي مصر إسماعيل باشا حول الوراثة، بالتالي اصطدمت مقالات المخبر مباشرة بسياسة عالي باشا المتسمة بالمهادنة [2]. وتزامناً مع محاولة الخديوي إسماعيل كسب الرأي الأوروبي لاستقلال مصر في شؤونها الخارجية، قام العثمانيون الجدد في جريدة حرية بحملةٍ ضد سياسته، وإثبات حق الدولة العثمانية تاريخياً انطلاقاً من بنود معاهدة لندن. فجادلوا بأنّ مصر ليست مستقلة في شؤونها الداخلية مثل صربيا أو الأفلاق والبغدان، بل إنّ الحكم الذاتي لمصر كان موجوداً في الأسرة الحاكمة فقط. ودافعوا عن حق الدولة الطبيعي في عزل الوالي المصري إذا أساء استخدام منصبه[3].

كما كتب ضيا بك رسائل سلطانية*، وانتقد فيها طموحات الخديوي الاستقلالية، وأكّد أنّها تشكل خطراً على وحدة الدولة العثمانية واستقراراها، ومكانتها بين الدول الإسلامية والأوروبية على السواء. خاصة أنّ حق العلويين في حكم مصر كان بفرمان سلطاني صادقت عليه الدول الأوروبية، ويستحيل إلغائه؛ حيث قال: **" إنّ تغييرات الوراثة في مصروغيرها، قد يتسبب في القضاء على أسس الخلافة، وذلك لأن مصرقد استندت إلى قاعدة الوراثة بناءً على فرمان سلطاني، ما ضمن استقرار الدولة. فإذا تغيرت قواعد الوراثة في مصر، سيؤدي ذلك إلى رؤية أخرى حول مستقبل هذه الولاية."**** . في ذات الوقت هاجم الخطط المشاعة لعبد العزيز لتغيير ترتيب الخلافة على العرش، بتجاوز الوريث الظاهر مراد لصالح ابنه يوسف عز الدين [4].

وفي مقاله بعنوان **ملاحظة**، انتقد كمال محمود نديم باشا لكونه مؤيدًا للسياسة الروسية، وحذر من التحركات الروسية التي تهدف إلى تعطيل معاهدة باريس لعام 1856م، مستغلةً الاضطرابات في توازن القوى الأوروبية بعد حرب 1870م، ووضعها لبعض التحصينات والقوات البحرية في البحر الأسود[5]. ويظهر هذا المقال مدى وعي العثمانيين الجدد بالتطورات الدولية، وخطورتها على مصالح الدولة العثمانية.

---

[1]- Sayhun, Op.cit, Pp 28, 29.

[2]- طانبينار، مرجع سابق، ص 272.

[3]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S, S 310.

* - ينظر الملحق رقم 07.

** - غير أنّ رؤية ضيا بك هذه ستتغير بعد عودة فاضل باشا لإسطنبول، وتوقف الدعم عن أعضاء الجمعية؛ إذ خصص معظم أعداد صحيفة حرية للهجوم على عالي باشا والترويج لمخططات الخديوي إسماعيل، وقد تطرقj لجانبٍ من هذا في فصلنا السابق .

[4]- ضيا بك، **وراثت سلطنت سنيت**، افندينيك مكتوبلري، 1285هـ، ص 06.

[5]- Ayaz, Op.cit, P 634.

2 - التوجه الوحدوي الإسلامي ل "العثمانيون الجدد":

ولدت الحداثة الإسلامية في الدولة العثمانية في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، وكان مفكرو العثمانيين الشباب أوّل إسلاميين حداثيين يشرحون هذه الأفكار. فانتقدوا بشدةٍ الإصلاحات التغريبية والمركزية في حقبة التنظيمات، التي قدّمها السلاطين الإصلاحيون ورجال الدولة ذوو التوجه الغربي[1]. وقد ظهرت دراساتٍ حديثةٍ ومنها مقال للكاتب إحسان سونغو عن العثمانيين الشباب، دحض فيه فكرة العثمانيين الشباب كمؤيدين للتغريب الشامل؛ حيث أظهر من خلال اقتباسات طويلة من جريدة حرية، أنّ نامق كمال الذي يعتبر الناطق بلسان العثمانيين الشباب قد اتخذ بالفعل نهجاً إسلامياً تجاه مشاكل الحكومة، وأنّ الدين كان له دورٌ لا يمكن إنكاره في مخططات الإصلاح، فطوّر نظاماً قائماً على الفكر السياسي الإسلامي يتلاءم إلى حدٍ كبيرٍ مع المتطلبات الليبرالية التي كانت سائدةً في أوروبا[2].

فنامق كمال منذ سنواته الأولى في مكتب الترجمة تأثر بمعلمه للغة الفرنسية محمد منصور أفندي المتشدد في أفكاره للإسلام، غير أنّ كمال عكس معلّمه كان مرناً في أفكاره اتجاه الأقليات، ولم يكن عنده إشكال في تقبل اختلافهم العقائدي[3]. كما عمل متطوعاً مع بعض أعضاء حركة العثمانيون الجدد في تقديم دروس اللغة والإملاء في مدارس التعليم الديني، التي أنشأها عام 1864م مجموعة من علماء الدين وهم يوسف أفندي، وأحمد مختار باشا، وفيدينلي توفيق باشا، بهدف توفير التعليم الابتدائي والتدريب الديني للمسلمين أصحاب المتاجر، وموظفي الحكومة، والفقراء، الذين لم يحصلوا على فوائد التعليم الرسمي[4].

بعد سفر العثمانيون الجدد لأوروبا؛ جاءت جلّ أعداد صحيفة حرية أو على الأقل الثلاثة والستين عدداً التي نشرت تحت إدارة كمال، قبل انفصاله عن ضيا والصحيفة في سبتمبر 1869م، مكرسةً لتوضيح التوافق بين المبادئ السياسية الإسلامية والليبرالية[5]. فالواضح أنّ نامق كمال ومعظم العثمانيون الجدد؛ اعتبروا الشريعة الإسلامية الإطار الأساسي الذي يجب أن تبنى عليه الإصلاحات السياسية بما في ذلك البرلمان. فكان أحد الانتقادات المتكررة للعثمانيين الجدد لعالي وفؤاد باشا، أنّهما أظهرا علمانيةً سطحيةً متخليين عن الشريعة. حتى رشيد باشا لم يسلم من انتقادات العثمانيين الجدد باعتباره تجاهل الشريعة. فرجال التنظيمات لم يفقدوا الروابط المهمة مع الماضي فحسب، بل أزالوا أيضاً إحدى المؤسسات الرقابية المهمة على الاستبداد البيروقراطي-العلماء-، وتخلوا عن الديمقراطية الأساسية للإسلام، فكانت الثنائية القانونية التي أدخلتها فترة التنظيمات إلى الدولة سيئةً، والشريعة إذا

[1]- Seyhun, Op.cit, P 03.
[2]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 287-289.
[3]- Elfenbien, Op.cit, P 89.
[4]- Ülken, A.G.E, S 55.
[5]- Elfenbien, Op.cit, P 98.

فُسرت وطُبقت بشكل صحيح يمكن أن تلبي جميع الاحتياجات. فيرى كمال أنّها لم تحتوي فقط على المبادئ الضرورية للعدالة والمساواة، بل وضعت الأساس السياسي للحضارة والتقدم، ويمكن أن تكون دستوراً خاصةً أنّ أوّل من أرسى مبدأ الديمقراطية كان الاسلام من خلال مبدأ الشورى، وأنّ الشريعة الإسلامية أكّدت على فصل السلطة التشريعية والتنفيذية[1].

كما زاد في هذه الفترة اهتمام القائمين على الدولة بالإسلام والمجتمعات الإسلامية، ومحاولة خلق نوع من الوحدة تجمع كل المسلمين تحت لواء الخليفة العثماني. وكان الدافع مواجهة الأوروبيين بنفس الأساليب التي استخدموها ضد الدولة العثمانية، من خلال رعاية الطوائف الغير المسلمة في الأراضي العثمانية، أما الدافع الثاني فنابع من السياسة الداخلية للدولة لتأسيس شرعية جديدة لها. [2]. ففي أثناء صدارة أسعد باشا؛ كُتب منشور عن الاتحاد الإسلامي دعا فيه لضرورة وحدة المسلمين، فكان نوع من الميثاق ضد توسع أوروبا المسيحية، والدعاية للخلافة العثمانية بين المسلمين، وتُرجم للغة العربية وتمّ توزيعه بانتظام على الحجاج إلى مكة[3]. سبق هذا الإعلان وجود جمال الدين الأفغاني في إسطنبول سنوات 1869-1870م، وترويجه لفكرة إحياء الحضارة الإسلامية الأصيلة على غرار النهضة والتوسّع الأوروبيين، والدعوة للوحدة في إطار مؤسسةٍ تجمع كل المسلمين [4].

وهذا التوجه الجديد للدولة سمح لنامق كمال من مواصلة نشره لأفكاره الوحدوية بعد عودته من المنفى، ونقلا عن دافيسون فإنّ نامق كتب في جريدته الجديدة عبرة مقالاً عنونه ب الإتحاد الإسلامي قال: **"دستورنا الحقيقي والوحيد هو الشريعة"** وأنّ مبدأ التشاور يجب أن يُدرج في دستور الخلافة الإسلامية. وقال كذلك **"الدولة العثمانية تستند إلى المبادئ الدينية، وإذا انتهكت هذه المبادئ سيكون الوجود السياسي للدولة في خطرٍ. فحرية الفكر، سيادة الشعب، ومبدأ التشاوركلّها أسس للدولة الإسلامية"**[5]. كما بحث في أسباب التجزؤ الذي حدث للأمة الإسلامية بعد الوحدة والتآلف الذي كان موجوداً بينها في عصر العباسيين؛ إذ يقول: **"إنّ التفوق في المستوى الحضاري والتقني جمع الناس في السابق؛ إذ كانت مدن الإسلام مثل قاشغر، وسمرقند، ومراغة، وبغداد، والقيروان، وقرطبة، واسطنبول تتلقى الأخبار بسرعة. أمّا الآن هذه المدن مغلقةً عن بعضها البعض ولا تتبادل الأخبار"**. كما بحث في الشروط الحقيقية للاتحاد الإسلامي، فيرى أنّ الشيء الأساسي هو الدين الإسلامي، أمّا

[1]- Davison, Op.cit, Pp 225, 226.
[2]- Adeeb Khalid, **"Pan-Islamism in Practice: the Rhetoric of Muslim Unity and Its Uses"**, PP201-224, in Late Ottoman Society, Edited by Elisabeth Özdalga, Routledge Curzon, USA, 2005, P 203.
[3]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III…,** Op.cit, P 194.
[4]- Hajjar, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II…,** Op.cit, PP 739, 740.
[5]- Davison, Op.cit, P 226.

اختلاف اللغة والاعراق فليست أبداً تحدياتٍ، فالدولة العثمانية عاشت ستة قرون وهي تضم قوميات وأعراق وديانات مختلة[1].

وجاء في نفس المقال " تُستخدم لغات متعددة في سويسرا وبلجيكا؛ لذا ليس من الحكمة أن نفكّك وحدتنا، رغم تاريخنا وثقافتنا وجغرافيتنا."[2]. ثم يضيف: **"على الرغم من أنّنا مازلنا في بداية فكرة الإتحاد، أصبح الجمهور العام أكثر وعياً، وأصبح مرتبطاً بهذه الأهداف المقدسة. كما أدرك أنّ مقاومة الدولة العثمانية لقوةٍ طاغيةٍ ومتفوقةٍ كالدول الأوروبية ستكون مستحيلةً. ومن الطبيعي أن تطمح كل أمةٍ إلى مكانٍ محترمٍ في هذا العالم. لذلك نرى أنّ فكرة الوحدة الإسلامية، التي شغلت عقول بعض رجال الدولة لدينا، منذ تأسيس الدولة العثمانية، أصبحت الآن أمنيةً شعبيةً وهدفاً مشتركاً للجماهير"**[3]. آراء نامق كمال والعثمانيين الجدد عن الديمقراطية السياسية والتقدمية للإسلام، أعطت نقطة اتصال حيوية مع مسلمي الدولة العثمانية،

كما نجده حاول وضع استراتيجية لتحقيق شروط الوحدة فكتب: **"إذا تم وضع كل مقاطعة من شبه الجزيرة العربية تحت إدارةٍ جديدةٍ وفعّالةٍ، وتم تأسيس سلطة الخلافة على الأراضي الإفريقية للسلاطين. فلا شكّ أنّ الدولة العثمانية ستصبح قوةً عسكريةً كبرى، وستنافس القوى الأوروبية الكبرى في عدد الجنود. هذا سيضمن نجاحنا وازدهارنا ويؤمن مستقبلنا ومستقبل الأمة الإسلامية، لأنّ الهدف عندما تتحقق الوحدة الإسلامية لن يكون محدوداً بحدود العثمانيين"**. بعدها يحدّد كمال وسائل تحقيق هذا الاتحاد، فينبذ تماماً فكرة استخدام السيف، ويعطي من التاريخ أحسن مثال عن تلك الحروب التي قادها كبار القادة أمثال تيمور لنك، سليم الأوّل، نادر شاه، التي فرّقت العالم الإسلامي بدل لحمته، بعدها وضّح أنّ الإتحاد يكون من خلال توفير تعليم منهجي متطور، ومبادئ الشريعة الإسلامية الحقّة [4]. علاوة على المقالات الصحفية؛ خصّص نامق كمال وهو في المنفى مساحةً كبيرةً من أعماله الأدبية للتاريخ الإسلامي، وأهمية الوحدة الإسلامية، ككتابة تاريخ العثمانين، ومسرحية جلال الدين الخوارزمي[5].

ويعد سعاوي أيضاً من العثمانيون الجدد الأكثر تناولاً للمواضيع والمفاهيم الدينية في كتاباته؛ حيث كان يؤمن أنّ الإسلام ليس ديناً فقط بل نظاماً شاملاً، يجب أن يحكم كل جوانب الحياة في الدولة والمجتمع[6]. ومنذ 1869م كانت مواضيع الشريعة وتأييد الخلافة الإسلامية تحتلُ مساحةً واسعةً من كتاباته، وألهمت بقية العثمانيون الجدد؛ حتى أنّ ضيا وكمال نقلوا فقرات منها ونشروها في صحيفة

[1]- Ülken, A.G.E, S 101.
[2]- Ayaz, Op.cit, P 636.
[3]- Seyhun, Op.cit, P 20.
[4]- Ibid, P 21.
[5]- Ülken, A.G.E, S 99.
[6]- çelik, A.G.E, S 78.

حرية، خاصةً أنّها حملت طابعاً ثورياً مناهضاً لسياسة عالي باشا، وفي واحدةٍ من تلك المقالات طالب بتطبيق أحكام الشريعة والقصاص في حق عالي باشا، لما سبّبه من ضرر للدولة [1]. غير أنّ موقفه من الخلافة بعدها تغيّر*، وخالف آراء منظري العثمانيين الجدد بضرورة اتحاد المسلمين تحت غطاء الخلافة، بل شكّك في أساس هذا المشروع كلّه. ونقلا عن الكان فقد هاجم سعاوي نظام الخلافة في مقاله عن السلطة السياسية في الدول الإسلامية في مجلة العلوم عددها السادس عشر؛ حيث قال: "**إنّ النبي لم يترك خلفًا يسمى خليفة، ولا يمكن لأيّ شخص أن يدعّي أنّه خليفة للنبي، وأنّ لقب خليفة ينطبق فقط على أبو بكر الصديق**" [2].

كما نجده في كثير من مقالاته نادى بفصل الدين عن السلطة، وهاجم من اعتبر الشريعة أساس قوانين الدولة. ففي مقالته **نصف الفقيه يهدم الدين** يناقش عبثية استخراج الأحكام من العبارات العربية، والبحث عن القواعد السياسة في القرآن والحديث. فيقول: "**نحن نقبل ذلك للعبادات، لكن لا يمكن أن يكون للأمور الدنيوية، لأنّ مصدر علم السياسة هو الجغرافيا والاقتصاد والأخلاق**". كما أنّ رجال الدولة عبر قرون سيروا أمور الحكم بشتى القوانين المجمعة من فارس وروما، واليوم تسير إسطنبول بالقوانين المترجمة عن الفرنسية، بعدها يجزم بوجوب فصل أحكام العبادات في الفقه عن الأحكام الدنيوية، وضرورة تدوينها بشكلٍ مستقلٍ[3].

لكن يبقى أنّ سعاوي وفي إطار وضع أسس الحكومة العلمانية استند كلياً على أيديولوجية إسلامية. ولما أراد تنظيم إدارة الدولة وفقاً لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، اعتمد كلياً على الفقه الحنفي ما يؤكد بقائه إسلاميّ التفكير[4]. وحتى لما قال إنّ نظام الحكم لا يحدّد من قبل الله بل من خلال العلم السياسي، فإن هذا لم يكن فكراً أصيلاً لعلي سعاوي بل اقتبسه من سيد شريف الجرجاني، وقد أوضح فيما بعد أنّ الله لم يفرض شكلاً معيناً للحكم، لكنه قدّم المبادئ والأسس التي يجب أن يبني عليها القانون الوضعي، والمستمدة من الكتاب والسنة[5].

المطلب الثالث–النظرية السياسية ل "العثمانيون الجدد" ومطالبهم الدستورية:

يعدّ أعضاء العثمانيون الجدد أهم من سعوا لوضع نظرية سياسية فترة التنظيمات، كما يعود لهم الفضل في استحداث عدّة مصطلحات سياسية. وإن استخدمت كلمة حرية لأوّل مرة في كتابات صادق

[1]- Midhat Cemal Kuntay, **Sarıklı Ihtilâci Ali Suavi**, Ahmet Halit Kitabevi, Istanbul 1946. Ss 54, 5.

*-موقف سعاوي اختلف وتغيّر بعد سفره لأوروبا واطلاعه على حضارتها وتفوقها، بعد أن أصبحت دولاً قومية علمانية، إضافة لاحتكاكه بالكثير من المفكرين الأوروبيين، غير أنّ تأثير خلفيته السياسية بقي مصدراً لأفكاره السياسية. لهذا كانت أفكار سعاوي في مجملها يشوبها الكثير من الغموض والتناقض.

[2]- Ülken, A.G.E, S 80.

[3]- A. E, S 83.

[4]- طانبينار، مرجع سابق، ص 282، ص 284.

[5]- çelik, A.G.E, S 79.

رفعت باشا في صحيفة تقويم الوقائع، وحب الوطن والأمة على يد مصطفى سامي باشا. بيد أنّها أضحت فيما بعد الأفكار الأساسية للشباب العثمانيين، ودافعو عنها في جميع مؤلفاتهم[1]. وأمام تعالي الأصوات المطالبة بالدستور، تولّد وعياً متزايداً لدى الشباب وخلق عزيمةً للتحرك نحو نظامٍ دستوري، حتى وإن لم يسمح الوضع بتحقيقه بشكل كامل، إلا أنّه سيكون تتويجًا لكل ما حدث في تطوير المؤسسات السياسية والبيروقراطية للدولة[2].وقد ظهرت أفكارهم السياسية من خلال المقالات التي كانت تنشر في جريدتي تصوير أفكار والمخبر داعين للتغير السياسي، إضافةً لتأكيدهم على الحاجة إلى حرية الفكر والتعبير والاشارة للمثيل النيابي، وهناك من تحدّث حتى على الحكم الجمهوري ومقارنته بالحكم الملكي مع أنّهم لم يطالبوا به، فقد كانوا يحاولون خلق رأيٍ عامٍ مؤيدٍ للتغيير[3]. فتبنى معظم أعضاء العثمانيين الجدد نوعاً من الضوابط الدستورية على السلطة الإدارية، رغم أنّ فكرة ماهية هذا الدستور ومبادئه لم تكن واحدةً لدى كل الأعضاء. بيد أنّ أكثر من عبّر بوضوحٍ عن الفكر الدستوري والتمثيل النيابي هو نامق كمال[4].

1 - نامق كمال منظّر الحرية والحكم الدستوري:

وبقدر ما كتب كمال عن الحرية أضحت اختراعاً لكمال؛ إذ كان يرى حرية الإنسان حقاً طبيعياً، فالإنسان يولد حرّاً، والاعتداء على الحرية هو اعتداءٌ على الإنسانية، وعلى الألوهية التي وهبته هذه الحرية، ويرى أنّ ما يضمنها مبدأين رئيسيين هما العدالة والمساواة. ويذكر العلاقة بينهما فيرى أنّ الناس غير متساوون في الخلق والعيش، لكنهم متساوون أمام القانون، أمّا العدالة فهي إحدى الفضائل العليا التي يسعى الإنسان لتحقيقها بتطبيق هذا القانون [5].

ومع أنّ كمال يؤكد فكرة الشخص الحر الذي لا يخضع لسيطرة شخص آخر، لكنه يرى ضرورة وجود الدولة لحماية هذه الحرية. وأنّ سلطة الدولة وحريتها لا يمكن أن تكون إلّا شريطة حماية حريات وسيادة الأفراد، فحق السيادة في كل مجتمع يعود إلى المجتمع نفسه[6]. فيقول في مقاله **وشاورهم في الأمر "خلق الله الانسان حراً، ... والحرية العامة مكفولةٌ في المجتمع ... وما يقدمه المجتمع هو إيجادُ قوةٍ مهيمنةٍ لحماية الحرية... وقوام الأمر هو السلطة العليا التي تقوم على احقاق الحق و إبطال**

[1]- Ülken, A.G.E, S 56.
[2]- Findly, Op.cit, P 224.
[3]- Davison, Op.cit, P 223.
[4]- Ibid, P 193.
[5]- طانبينار، مرجع سابق، ص 465.
[6]- Musa Çadırcmik, **"Namik Kemal'in Sosyal ve Ekonomik Görüşleri"**, SS 39-52, in OTAM Dergisi, Sayı 02, Ankara, 1991, S 41.

الباطل." [1] . كما دافع عن حرية الصحافة،؛ فجاء في مقال نشره في العدد مائة من جريدة عبرة بعض الفقرات التي تطالب بهذه الحرية فقال: "**إنّ أكبر وسيلةٍ للنهوض بأمةٍ هي الحكومة، وأكبر ضمانٍ لاستمرار الحكومة هو القوانين واللوائح. ... ومع ذلك، فإنّ اللوائح المعدّة للمطابع والصحف والمجلات، هي ضارة وتفتقر إلى القدرة على التنفيذ، فقدت لوائح الصحافة كل قيمتها وأحكامها.**"، كتب نامق مقالاتٍ متتاليةٍ حول حرية الصحافة، محاولا إزالة العوائق التي تعترض طريق طباعة الكتب والمجلات. ومع ذلك؛ لم تكن هذه المقالات تُحدث تأثيراً كبيراً في وزارة المعارف [2].

كما يعود له الفضل في الاستخدام الواسع لكلمة وطن، فوطنية كمال عاليةً، وفي مقال كتبه يحمل اسم **حب الوطن من الايمان*** في العدد الأوّل من جريدة حرية، تحدث فيه عن ماهية الوطن ليس فقط كوحدة جغرافية، بل أيضاً كرابط عاطفي وفكرة مقدسة تتولد عن تكتل مشاعر نبيلة مثل الشعب، الحرية، الأخوة، المصلحة، السيادة، حب العائلة، وذكريات الطفولة [3]. فيقول في المقال: **" المنطقة التي يشعر الفرد بالانتماء إليها هي وطنه. الوطن هو هذا المحسن السخي الذي يتجمع فيه الجياع والعراة والعاجزون، بحثًا عن الراحة....تحت سقفه يختبرون الحرية"** [4]. لم يكن اصطلاح وطن عند كمال يحمل محتواه العاطفي الكامل، ولم يكن قوميّاً بحت، ولم يكن وطنه يشمل الشعوب الأرثوذكسية اليونانية أحياناً؛ لكنه في أغلب الأوقات يعبّر عن فخر قوي بالوطن، وطنيةٌ حقيقيةٌ تعمقت بسبب ثورة كريت التي بدأ كمال يعلق عليها بحذر في البداية، ولكن بنبرةٍ وطنيةٍ مناهضة للتمرد[5].

ولأجل تعزيز شعور المواطنة بين هؤلاء العثمانيين، طالب بمفهوم الضمان المتساوي للحقوق السياسية لكافة العثمانيين، وعلى نظام تعليمٍ موحدٍ متاحٍ للجميع، وغرس الوطنية في عقول الجيل الجديد. غير أنّ التيار القومي السلافي، والتمردات التي أعلنتها شعوب البلقان، جعلت نامق يتخلى عن فكرة الأمة العثمانية المتنوعة، وتحوّل للاهتمام بالعنصر التركي المسلم [6].

---

[1]- تشارلز كورزمان، **رواد التجديد في الإسلام 1840-1940م**، تر: إبراهيم عطية جمعة وآخرون، ط 01، جسور للترجمة والنشر، 2019، ص 296.

[2]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 480.

*- أكّد كريستيان تشيغان في مقال له، أنّ مقال حب الوطن من الايمان لم يكن من تأليف نامق كمال، بل زميله نوري بك، وقد استدل في تحليله لعدة نقاط، منها أنّ نامق كمال لم يُقدّم ككاتب، إلّا في العدد الثالث للجريدة، إضافة لعدة اختلافات في كتابته لبقية مقالاته، مقارنة بهذا المقال. لكن هذا كله لا يمنع أنّ فكرة كمال عن الوطن لا تختلف عما جاء في المقال نفسه، وظهرت في أعماله الأدبية الأخرى. للمزيد انظر: Christiane Czygan, **"The Young Ottomans and their Journal Hürriyyet (1868-1870) revisited"**,PP 48-60, in Eine Hundertblättrige Tulp Bir Şadbarg Lāla, edited by: Klaus Schwarz Verlag, Deutsche Nationalbibliothek, Hangary, 2016, P 53.

[3]- Mardin, The Genesis…, Op.cit, Pp 326-328.

[4]- Czygan, Op.cit, P 54.

[5]- Davison, Op.cit, P 194.

[6]- Seyhun, Op.cit, P 04.

ومن الأفكار السياسية التي خاض فيها فكرة الدولة والقانون، فيرى أنّ المجتمع والحاكم ظهرا في نفس الوقت، وبهذا تبنى فكرة العقد المزدوج لجان لوك ليبرهن أنّ الشريعة هي الأصل في الحكم، وأنّ خضوع الانسان للشريعة لا يتناقض مع حريته، وهذا تماماً ما يعرف بالبيعة التي تخوّل للحاكم حق تسيير شؤون المسلمين. كما أكّد على أنّ مهمة اختيار الحاكم ومبايعته يتولاها ناس ذوي كفاءة تؤهلهم لاختيار الحاكم العادل[1]. فيقول في هذا الباب :**" لا يمكن للعامة الاضطلاع بالمهام الخاصة بالإمامة بأنفسهم، لذا فإنّ تعيين الإمام و إقامة الحكومة أمرٌ ضروريٌ... غير أنّ الحكام ليس لهم حقٌ في الحكم، إلّا من خلال التخويل الممنوح لهم من الأمة عن طريق البيعة."**[2]. فنظرية نامق كمال في الحكم قائمةً في أساسها على فكرة تأكيد حق سيادة الشعب، وأنّه المرجع النهائي في أمور الحكم، ما يجعله متوافقاً مع المبادئ الإسلامية [3].

فقد امتلك أفكاراً عن سير السلطة السياسية وتدبير شؤون الحكم، والتي تتوافق تماماً مع الحكم النيابي، وظهر هذا في جل كتاباته السياسية؛ حيث أكّد فيها على ضرورة إقامة الحكم الدستوري والمؤسسات التمثيلية التي اصطلح عليها بنظام الشورى، واقترح الاستفادة من الفقه الإسلامي في هذا النوع من الحكم، بل وذهب إلى حدّ المطالبة بأن تكون كل مادة من مواد الدستور (القانون الأساسي) مرتبطة بفتوى[4].

وعن فصل السلطات؛ يرى نامق أنّها الضمان لتطبيق الحرية والعدالة في المجتمع، ونوّه إلى أنّ الدولة العثمانية اعتمدت هذا النظام لقرون، قبل أن تظهر الإصلاحات المركزية التي قام بها السلطان محمود الثاني، وظهور البيروقراطية الجديدة التي وضعت حداً له. فنظام الحكم العثماني رغم كل مظاهر الاستبداد التي مارسها دائماً كان حكومةٌ شرعيةً؛ إذ مثلت طبقة العلماء السلطة التشريعية، والسلطان ووزرائه السلطة التنفيذية، بينما كان الشعب ممثلاً بالإنكشارية كسلطة رقابة [5]. فصرّح في مقاله وشاورهم في الأمر: **"هناك وسيلتان للحفاظ على العدل داخل الدولة، الأوّلى تمرير المبادئ الأساسية للولاية والحكم... ووضعها نصب أعين العامة، والثانية هي المشورة التي تنتزع السلطة التشريعية من أيدي أعضاء الحكومة."**[6].

وليظهر أهمية النظام الدستوري ودوره في تحقيق التقدم والعدالة، ذكر في إحدى مقالاته البرلمان الإنجليزي فقال: **" إذا أراد أي شخصٍ في لندن أن يرى إدارة العدالة، فإن أوّل مكان سيصادفه هو**

---

[1]- Mardin, The Genesis…, Op.cit, Pp 291-294.

[2] - كوزمان، مرجع سابق، ص 297.

[3]- Mardin, The Genesis…, Op.cit, P295.

[4]- طانبينار، مرجع سابق، ص 464.

[5]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 310.

[6]- كوزمان، مرجع سابق، ص 298.

مبنى البرلمان الضخم..... حجمه المهيب وحده يكفي لإظهار قوة الرأي العام، الذي يقف ضد الحكومة... ويوفرون العدالة للمواطنين، وهو شرط أساسي لتقدم البلد." [1]. كما نوّه للتدخل الأوروبي بسبب استمرار الممارسات الاستبدادية للنظام، الذي اتخذته الشعوب المسيحية في الدولة العثمانية سبباً لتمرداتها، لذلك لا سبيل لحل مشاكل الدولة ودفع المخاطر عنها إلّا بتجسيد مبدأ الشورى وتبني الدستور، ما سيُثْبِتُ لأوروبا أنّ الإدارة العثمانية تقوم على العدالة [2].

اعتقد كمال أنّه من الممكن تبني نظام مشابه للدستور الفرنسي، مع تعديلات تتوافق مع التقاليد والقيم الإسلامية. وهذا بإنشاء جمعية وطنية، تمثل جميع مكوّنات المجتمع العثماني، إضافة لمجلس شورى مكوّن من القادة العسكريين والقضاة والمسؤولين الحكوميين. علاوةً على ضرورة وجود وزراء مسؤولين أمام الجمعية الوطنية. وفي كل الأحوال تكون الجمعية مسؤولةً أمام السلطان وله حق حلّها، ما سيحقق العدالة والحرية للجميع[3].

إذا ما درسنا أفكار نامق كمال نجدها قريبةٌ لأفكار مونتسكيو، خاصةً أنّ هذا الأخير كان مرتبطاً بالمفاهيم الفلسفية اليونانية، التي وجدت صدى لها في الفلسفة الإسلامية، من خلال كتابات الفارابي وابن رشد[4] . ثم إنّ مونتسكيو كان يرى أنّ كل نوع من المجتمعات يمتلك بنيةً داخليةً تعمل كقوة تتسبّب في ازدهاره، وكل ما تضعف تتسبب في تدهوره، وهي نفس فكرة ابن خلدون الذي تأثّر بها مونتسكيو، ما جعل أفكاره أقرب للفلسفة الإسلامية مقارنةً بروسو وجان لوك اللذين انتقدهما نامق كمال. مع هذا وقع في تناقضات كبيرة وهو يؤسّس لنظريته السياسية في الحكم بين الأفكار الغربية التي تأثّر بها، أو تلك التي نادى بها العثمانيين التغريبيين، وبين محاوله توليفها مع النظرية الإسلامية. خاصةً أنه فشل في تكوين نظرية للثورة عكس زميليه محمد بك وسعاوي. وقد يكون موقفه المضاد للثورة تجسيداً لفكرته في الحفاظ على الدولة العثمانية، فالحرية التي تتعارض مع خير أعلى هي غير مقبولة أخلاقياً [5].

ولو أنّ الفكر السياسي الإسلامي يؤكّد على أنّ أئمة الإسلام أمثال الماوردي والجويني اعتبروا الأمة كيان جماعي يرتكز في تماسكه إلى العقيدة، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم خلّف أمةً قبل أن يخلف إماماً، وعليه فالأمة هي من تختار الإمام ولا ترتبط بمؤسسات وتنظيمات، بل هي من تفرض تلك المؤسسات وتحدّد أشكالها[6]. غير أنّ ثقافة كمال التقليدية لم تكن ليغيب عنها الفقه الإسلامي والفلسفي

[1]- Seyhun, Op.cit, P 22.

[2]- كوزمان، مرجع سابق، ص 303.

[3]- Seyhun, Op.cit, P 34.

[4]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, Pp 307, 308.

[5]- Elfenbien, Op.cit, P 90, P 95.

[6]- عادل ثابت، مرجع سابق، ص 42.

الذي شرّع الثورة ضد الحاكم، كما اطّلع بالضرورة على الفكر الثوري التنويري لجان لوك وروسو. لكن نامق كان هدفه الأسمى استمرارية الدولة العثمانية وشرعيتها، والابتعاد عن أي خطر يهدّدها.

2 - ضيا بك و أفكاره السياسية:

في الوقت الذي اعتمد نامق كمال على التنظير، نجد أنّ شخصيةً أخرى حاولت بدورها وضع يدها على أماكن ضعف الدولة، لكن هذه المرة مستغلاً خبرته التي اكتسبها في القصر ووظائفه الإدارية، هذه الشخصية هي ضيا بك. فكانت مقالاته تتعلق في الغالب بتحسين الممارسات الإدارية في الدولة العثمانية، كما كان أكثر معارضةٍ للعادات الغربية في مواجهة الثقافة العثمانية، وفي هذا الإطار كوّن نظريته السياسية القائمة في أساسها على العقد الاجتماعي [1].

فبعد ترجمته مقدمة كتاب ايميل، اطّلع على فلسفة التنوير ونظرية العقد الاجتماعي*، فيري أنّ الحاكم الذي أُختِير على أساس حماية المجتمع ومصالحه، حاد عن مهمته من خلال اعتبار ذلك المنصب حقاً إلهياً، وأنّ المواطنين مجرد خدم. ويوضح بعدها أنّ الدولة في الإسلام قامت على عقد بين الحاكم الذي لقب بأمير المؤمنين، وخليفة رسول الله المختار من الصحابة، لكنّها وقعت بعد زمن من التطور والازدهار في دور الضعف والانحدار، وأصبح أمر السيطرة عليها من طرف حكّامٍ جائرين واقعاً. ومع انتشار الحضارة وظهور العلم تبدأ الأمم في الوعي بحالتها وتطالب بحقوقها، وتدخل في حالة من الصراع مع الطبقة الحاكمة. بهذا يكون ضيا بك قد تأثّر بالفلسفة الغربية غير أنّه تبنى فكرة ازدواجية العقد في المجتمع، فسبّق القانون على الدولة من خلال جعل الحاكم المفوض الأوّل للسلطة باسم المجتمع، حتى تكون أفكاره مطابقةً للنظرية السياسية الاسلامية[2].

حاول ضيا بك كشف أسباب تدهور الأمة العثمانية، حتى يتمكّن من الوصول لأساليب اصلاحية تتناسب وخصائصها، فعزى التدهور لضعفت شخصية السلاطين بالمقابل تنامي صلاحيات الصدور العظام [3]. وأنّ لا سبيل للإصلاح إلّا من خلال النظام الدستوري الذي سينظّم صلاحيات السلطان والموظفين ويحمي الحرية والعدالة. ويقترح بعض الإصلاحات فيقول " **نمط الإدارة النيابية سيمنع الاستبداد، ويختبرويطوّراستعداد وقدرة شعبنا على النظام الدستوري، وإذا كانت الدولة غيرقادرةٍ**

---

[1]- Mardin, The Genesis…, Op.cit, Pp 339-341.

*- أبرز جان جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي أهمية هذا العقد في الانتقال بالإنسان من حالة الطبيعة الى حالة الثقافة والدولة، وقد خلص منه إلى القول" **وقصارى القول... أن ما يفقده الانسان بالعقد الاجتماعي، هو حريته الطبيعية، والحق غير المحدود الذي كان له على كل ما يستهويه، ويجنيه، ويمكّنه الوصول إليه، وأما ما يكسبه فالحرية المدنية وملكية جميع ما يقتنيه** ". للمزيد انظر: جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، تر: بولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، 1972، ص 31.

[2]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, Pp 344-345.

[3]- Ibid**,** Op.cit, Pp 357-359.

على فتح مجلسٍ للشعب، فعلى الأقل يجب أن تشكل مجلساً من بعض الأشخاص ذوي الخبرة والفكر النشط"[1].

وأثناء زيارة السلطان الرسمية لأوروبا؛ جهّز ضيا بك مشروعاً إصلاحياً سياسياً قائماً على إنشاء جمعيةٍ وطنيةٍ تراقب عمل الحكومة ومحاسبة الوزراء، مؤكداً فيه استقلال سلطة الملك، بل بالعكس يحتج على تقلّص سلطة الملك بالمقابل توسعت سلطة الصدور العظام، وهذا الوضع لن يتسنى له أن يتغير إلّا بهيئةٍ تراقب عمل الموظفين[2]. نفس هذه الأفكار عبّر عنها في مقال رؤية* الذي نشره في الأعداد 68 و69 من جريدة حرية؛ حيث تتضح لنا رغبة ضيا بك في استبدال الحكم الاستبدادي بحكم دستوري، يكون فيه الوزراء مسؤولين أمام مجلس أمة، ما يساهم في عزل عالي باشا [3].

3 - علي سعاوي ونظرية الثورة:

يُعد علي سعاوي أهم عضوٍ في جمعية العثمانيين الشباب؛ كان له مشروع نظريةٍ سياسيةٍ بعد نامق كمال، كما يُعد من أكثر الشخصيات تناقضاً وغموضاً في أفكارها وتصرفاتها، وعند تسليط الضوء عليها نجدها نتاج تجربة لفكرٍ حاول تغيير القيم والعقائد وجميع المؤسسات الجوهرية في حياة الأمة والدولة، من العلمانية حتى القومية [4].

فطبيعة تكوينه العلمي المختلفة عن بقية الأعضاء أثّرت في أفكاره وردّات فعله التي تصل أحياناً حد الفضاضة، إلّا أنّه متحمسٌ لأفكاره التي قي الغالب بدت لرفقائه العثمانيين مجنونةً. كان ينادي بضرورة العدالة ويؤكّد في مقالاته أنّ تحقيق العدالة هو أعظم وأوّل واجبٍ للحكومة، لأنّه السبب الجوهري لإنشائها ورهان استمرارها، وقد ظهرت عبر التاريخ أشكال إدارةٍ متنوعةٍ، حكم الأقلية، الحكم الملكي، النظام الجمهوري[5]. أمّا في الإسلام فمصدر الحكم القانون الإلهي، والمجتمع هو من يصون حقوق الفرد والجماعة فتصبح البيعة أمراً ضرورياً. وإذا استحوذت على هذا التصديق مرةً فإنها تعد خلافة، ووقتها لا سبيل للإمام لأن يحيد عن العدل، ولا سبيل لأن يخلَّ بمنافع المجتمع، ولا يمكن له أن يفسدها، وإذا ما أفسدها تسقط عنه صفة الإمامة[6].

---

[1]- Ebuzziya Tevfik, Op.cit, S 252.

[2]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 349.

*- عبارة عن قصة قصيرة نشرها ضيا بك في جريدة حرية، تعد أولى محاولات ضيا بك في كتابة الرواية، وسنتعرف على أهم الأفكار التي تناولها فيها لما نتطرق لعنصر الرواية.

[3]- Zeynep Tek, "**Düşlerin Yorumu'ndan Ziya Paşa'nın Rüyâsına bir Savunma Mekanizması Olarak Fantezi"**, PP 227-257, in Trab XLII, 2017, Ankara.
P 235

[4] - طانبينار، مرجع سابق، ص 281.

[5]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, Pp 365-368.

[6]- طانبينار، مرجع سابق، ص 282. مؤكدة

بينما عن أفكاره النيابية والديمقراطية فيُعَدُّ أوّل من تناولها كنظامٍ سياسيٍ، فبعد فراره لأوروبا دعا في صحيفة مخبر إلى ضرورة وجود برلمان يمثل جميع أفراد الأمة، لضمان إدارةٍ عادلةٍ من الحكومة[1]. أمّا عن فصل السلطات فيرى أنّ هذا النظام إسلامي، وجد منذ أن قسمت الأدوار بين المفتي، القاضي، والوالي. وقد وصف هذه العلاقة بين هذه الوظائف كالتالي: **"الأمراء يحكمون الناس، والعلماء يحكمون الأمراء، والشريعة تحكم العلماء"**. مع هذا يرى سعاوي في الحكم النيابي مجرد مرحلةٍ انتقاليةٍ للوصول إلى النظام الجمهوري. وقد عبّر في عدّة مناسباتٍ عن عدائه للنظام الملكي، ودافع بوضوح عن فكرة الجمهورية فقال: **"إنّ الدولة العثمانية في بدايتها كانت تشبه نوعًا من الإدارة الجمهورية، حيث كان يتم اختيار القائد من قبل القبيلة، وأنّ الإدارة المطلقة ظهرت لاحقاً."** [2].

مع هذا نجده قد عدل عن رأيه في النظام الجمهوري؛ إذ أوضح أنّ النظام الديمقراطي الغربي خاصةً الجمهوري يستحيل تطبيقه في الدولة العثمانية، بسبب التنوع العرقي والديني الذي يميّزها ويحتّم عليها ألّا تكون إلّا سلطنةً تتبنى النظام البرلماني الذي يقوم على أساس الشورى، ويتوسّع فيه المجلس الأعلى للتنظيمات مع إقامة مجلس للنواب منتخبين من الشعب، ويتم فيه مساءلة الوزراء المعنيين بتسيير المجلس الأعلى والشؤون السياسية[3] .

كما يعدّ سعاوي أوّل مفكرٍ تركي بسبب اهتمامه بالعنصر التركي كشعب له جذور وتاريخ، وقد برّر توجّهه هذا بقوله: **"ثمة قضية رائجة في أوروبا؛ إذ يوجد اعتقاد بأنه يلزم النظر إلى السلالة التي ينتسب إليها قوم حتى نحكم على موهبته وكفاءته، وإنّ بعض المشتغلين بهذا الفكر قد حكموا بأن الترك ليسوا إلا أفظاظاً أغلاظاً خالين من عبقرية العقل ونبوغه، وأردت أن أظهر خطأ هذا المعتقد"**[4]، وفي هذا الاطار أولى اهتمامه لمشكلة آسيا الوسطى بعد السياسة الروسية التوسعية في المنطقة، فتناول سعاوي هذه القضية بوصف أهلها أتراك؛ حيث خلص في عمله عن خانية خيوة* إلى القول: **"أرسلت روسيا إليها جنوداً، ونتساءل ماذا حدث لهؤلاء المسلمين الأتراك الذين كانوا من ديننا وقبيلتنا وعائلتنا."** كما تحدّث عن التتار الأتراك، باعتبارهم العنصر العرقي المكون للدولة العثمانية، مضيفاً أنّ عدداً قليلاً من هؤلاء التتار الأصليين تبقوا بسبب خليط الأجناس. كما دعم اقتراح مستشرق يدعى تشارلز ويليس بأن تتبنى المدارس العثمانية اللغة التركية كلغةٍ واحدةٍ للتدريس. ويصاحب هذا تقنين الشريعة الإسلامية وترجمتها إلى التركية، ولو أنّ هدفه كان تبسيط المعرفة وجعلها متاحةً لجمهور

[1]- çelik, A.G.E, Ss 75, 76.

[2]- Ülken, A.G.E, S 80.

[3]- كورزمان، مرجع سابق، ص 285، ص 293.

[4]- طانبينار، مرجع سابق، ص 284. مؤكدة

*- خانية خيوة مدينة في خوارزم بخرسان المعروفة الآن بدولة أوزبكستان، قامت فها دولة استمرت من1511م إلى غاية 1920م .

واسع، وتبسيط تعليمات المدارس الدينية أكثر من كونه جزءاً من قوميته[1]. وإن كانت معلومات سعاوي في تاريخ اللغة التركية مجرد نقلٍ واقتباسٍ لأعمال المستشرقين، ولا يوجد له أي بحثٍ أصيلٍ، غير أنّه استطاع التأثير بقوة في الجيل الذي أتى بعده، مثل الأعمال الأدبية لكل من سليمان باشا ووفيق باشا، كما اقتبس بورصة لي طاهر بيك طريقة سعاوي في أبحاثه التاريخية المتشبعة بأيديولوجية التريك قبل ثورة 1908م[2].

إلى جانب أفكار التغيير السياسي، صرّح في عدّة مقالات عن نهجه الثوري والدعوة للانقلاب، من خلال الاستدلال بعدة أمثلةٍ من التاريخ الإسلامي، كتعهّد اثنان من صحابة النبي سلمان وبلال بتصحيح عمر رضي الله عنهم باستخدام السيف إذا لزم الأمر. وهذا يمنح الحق لمجموعة من المؤمنين وحصرهم في العلماء لتصحيح هذه الأخطاء أينما شاهدوها، وبالتالي ضرورة الاحتجاج ضد الإجراءات القمعية. كما جاء في أحد مقالاته: "**هذه المسألة المتعلقة بمقاومة الظلم التي يأمر بها ديننا.**"[3]. ومن خلال مقالاته التي عنونها ب **رسائل نيتشية** ونشرها ابتداءً من العدد الرابع عشر لصحيفة مخبر. أكّد على أهمية الشعب بالدفاع عن حقوقه وذهب إلى أكثر من ذلك، بإعطاء الحق للشعب في التمرد ضد الحاكم الظالم، واعتبره واجباً في ظل الاستبداد مستشهداً بأمثلة من التاريخ الإسلامي وأحاديث نبوية، فقد عرف عن سعاوي ميولاته الثورية[4]. فالدولة الإسلامية ليست روحانية فلا يوجد فيها استبدادٌ مطلق، فيمكن محاكمة الحاكم وحتى قتله، فأيدي أذكى المسلمين كانت ملطخةً بدماء الخلفاء والسلاطين، فثلث الخلفاء المسلمين قُتلوا[5].

أفكار سعاوي وجدت لها توافقاً مع أفكار عالم الاجتماع فريدريك لو بلاي Frédéric Le Play(1867-1870)، أحد المهندسين الاجتماعيين الأوائل الذين اهتموا بإيجاد حل لمشاكل الجماهير الفرنسية المحرومة، وكان يعتقد أيضاً أنّ العديد من مشاكل التفكك الاجتماعي تنشأ عندما يفقد السكان إيمانهم الديني[6]. فسعاوي لم يهتم فقط بمشكلة تغيير النظام وإنشاء نظام دستوري كما فعل نامق وضيا، بل هدف إلى إعداد مجتمعٍ جديدٍ بكل مؤسساته، وهذا لم يكن ممكناً من خلال إصلاح سياسي ضيق النطاق، إنّما من خلال إصلاحٍ اجتماعي شامل[7].

يمكن القول أنّ أفكار سعاوي قائمةً على رغبته في إضفاء طاقةٍ جديدةٍ في عروق العثمانيين، واستعدّ لاتخاذ تدابير جذرية لاستعادة قوة ووهج الدولة العثمانية، من خلال الاستفادة من تطور الغرب

---

[1] - Mardin, **The Genesis…,** Op.cit, P 371.

[2]- طانبينار، مرجع سابق، ص 285.

[3] - كورزمان، مرجع سابق، ص 295.

[4]- çelik, A.G.E, S 77.

[5]- Ülken, A.G.E, S 83.

[6]- Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, P 383.

[7]- Ülken, A.G.E, S 86.

وتكثيف الجهود لمواكبة التقدم التعليمي في أوروبا، مع ضرورة استلام المواطنين أنفسهم للمشاريع الاقتصادية والتجارية. زيادة على هذا كان سعاوي وطني غيور، عمل على تحفيز العثمانيين للدفاع عن الوطن ضد روسيا، إضافةً لاستعداده لمقاومة السلطة القائمة [1]. محاولة سعاوي لرفع مستوى الشعب وتكييف برامج التحديث مع احتياجاتهم، كانت الجانب الثاني من نشاطه وشكّلت ما يمكننا تسميته الشعبوية الخاصة به. كان لهذا الموقف جانباً إيجابياً تمثّل في بحثه عن كيفية تحسين الظروف العامة للمواطنين؛ إذ نادى سعاوي إلى ضرورة تحديث الأساليب التقليدية في التدريس، مع تبسيط لغة التعليم لتوفير تطور فكريٍ عريضٍ على مستوى الشعب للنهوض بالمجتمع العثماني ومواكبة الدول المتقدمة [2].

مع هذا نجده متناقضاً مع الأفكار الليبيرالية الغربية، فرغم حماسه لحرية الفرد والقلم وموافقته على أنّ الحرية شيءٌ جيّد، إلّا أنّه أثار شكوك في أنّ المجالس البرلمانية يمكنها تحقيق هذه الحرية، فنجده في مقال له في صحيفة المخبر بتاريخ مارس 1867م حمل عنوان حرية Serbestlık، يتساءل عن دور المؤسسات البرلمانية في تحقيق الحرية، بينما أدّت معظمها إلى صراعاتٍ هائلةٍ في أوروبا. فالعدالة في نظره تأتي من أعلى إلى أسفل وليس العكس. ويرى ماردين أنّ موقف سعاوي هذا هو رأيه الخالص البعيد كل البعد عن التمثيل الشعبي، فهو يرى أنّ الحرية والعدالة من مهام الحكومة، وكل أفكاره في الدفاع عن التمثيل النيابي كانت بسبب انضمامه ل العثمانيون الجدد، وبمجرد انفصاله عنهم عاد للدفاع عن أفكاره الأولى المبنية على أنّ التمسك بالشريعة ومساواة الجميع أمام القانون هو أساس العدالة [3].

وانطلاقا من كل ما ورد؛ كانت الأفكار السياسية ل "العثمانيون الجدد" أساس تكوين فكر سياسي خارج الدوائر الحكومية، وقد استطاع أن يَؤَسس لأوّل معارضة عثمانية مرنة بعيدة عن التشدد والتمسك بالأفكار التقليدية، بيد أنّها حريصة في تعاملها مع الأفكار المستوردة من أوروبا، مع هذا عانت من تناقضٍ كبيرٍ بين مفكر وآخر وحتى عند المفكّر نفسه.

المبحث الثاني- الاسهامات السياسية ل "العثمانيون الجدد" في الأدب:

كما ذكرنا آنفاً العثمانيين الجدد في معظمهم تكوّنوا تكويناً أدبياً كلاسيكياً، غير أنّ انفتاحهم على الآداب الأوروبية دفعتهم لتطوير الآداب العثمانية وتحويلها ميداناً لنشاطٍ فكريٍ أدبيٍ وسياسيٍ، ورغم بساطة التجديد مقارنةً بالأدب الأوروبي وقتها، بيد أنّه شكّل اللبنة الأولى للأدب التركي الحديث.

[1] - Mardin, **The Genesis…**, Op.cit, Pp 368-370.
[2]- Çelik, A.G.E, S 120.
[3]- Mardin, **The Genesis…,** Op.cit, Pp380, 381

المطلب الأوّل- تجديد اللغة والشعر:

1- تجديد اللغة العثمانية وتبسيطها:

بدأت أوّلى التجديدات في الآداب العثمانية عبر تبسيط اللغة التركية المكتوبة وتقريبها من الناطقين بها، وقد ساهم عدد كبير من الأدباء فيه، مع أنّ الأمر كان محض الصدفة دون تخطيط له، ومن أمثال هؤلاء الأدباء عاصم أفندي صاحب كتاب تاريخ عاصم، إضافة لعمله على ترجمة القواميس. وقد ألف كتبه بأسلوب بسيط مقارنةُ بأسلوب الكتابة التقليدي أنداك، مما جعل أسلوبه نموذجاً للذين أتوا من بعده، وقد قال عنه ضيا بك: **"نثرنا هو الأسلوب المستخدم في ترجمة قاموس عاصم"**. علاوةً على الأدباء؛ تزامن تبسيط اللغة مع اعتلاء شخصياتٍ سياسيةٍ الحكم، هدفت للتجديد والقضاء على القديم ورأت ضرورة تبسيط اللغة. أمثال رشيد باشا الذي باشر في تبسيط لغة الوثائق الرسمية، وجعلها مفهومة أكثر من خلال الابتعاد عن الزخارف البلاغية، فكان يخط عليها بالقلم الأحمر في الرسائل الرسمية. وقد حذى حذوه فؤاد باشا الذي شارك جودت باشا، في وضع كتاب لتقعيد وتبسيط اللغة العثمانية [1].

بعدها جاء دور الأدباء الشباب وعلى رأسهم شيناسي الذي أخرج اللغة التركية من نمط الخيال والشعر، وما أُلحق بها من قواعد الزينة والمحسنات، فألقى بالسجع والجناس جانباً وحاول أن يكون للجملة وقع صوتي يوافق وقعها الخطي. ما جعل اللغة التي ألف به مقالاته في ترجمان أحوال وتصوير أفكار تكون أقرب للمحادثة منها للكتابة. وإذا قارنا لغة كتابة شيناسي مع ما جاء في كتاب أحمد جودت وفؤاد باشا القواعد العثمانية، نسلّم أنّ شيناسي وفّق تماماً في وضع لغةٍ بسيطةٍ، ألفاظها قصيرة محكمة التعبير وبناء تراكيبها واضحة. ويقول شيناسي في هذا:

العقل هو المتحكم في توجيه اللغة من البدءِ ولكن لسان المرء هو المفصح عن علم الذاكرة.

فكان هذا البيت فاتحة التأليف الحديث في اللغة التركية، وأصبحت مجالاً للبحث والتجربة ما أعطاها حيوية وحركية [2]. ويقول جب أنّ شيناسي يعتبر بحق المؤسس الحقيقي لمدرسة الأدب العثماني الحديث، لأنه أوّل من سعى بجدية وانتظام لرفع شأن الأدب من مجرد لعبة لتسلية المتعلمين، ليصبح وسيلة للتثقيف الأخلاقي والفكري لجميع الناس[3].

كما كان لنامق كمال أسلوبًا لطيفًا يعتمد على النغمة الغنائية، فجاءت تعابيره عاطفية للغاية حيثما اقتضى الأمر، وفي أماكن أخرى كانت شديدةً وصارمةً للغاية. يمكن القول أنّه هو الذي أيقظ بمفرده الشعور بالوطنية وحب الوطن والحرية، والرغبة في العيش الإنساني في الجماهير العريضة[4].

---

[1]- Dilmen, A.G.E, S 12, S 14.

[2] - طانبينار، مرجع سابق، ص 231.

[3]- Gibb, Op.cit, P 28.

[4]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S255 .

ويمكن تقدير وضوح وفاعلية أسلوب لغة نامق كمال النثرية، والتعرف على قيمة هذا الإنجاز، من خلال مقارنة كتاباته بكتابات معاصريه. فالأخيرة كانت لا تزال مليئةً بالمفردات العربية والفارسية من العصر الكلاسيكي للأدب التركي، وهي لغةٌ مكتوبةٌ تُعد امتيازًا لأقليةٍ فقط للاستمتاع بها. من ناحية أخرى؛ ذهب نامق كمال إلى أبعد من ذلك في استخدام اللغة العامية مقارنةً بأسلافه، مثل شيناسي ومنيف باشا، وبذلك وصل إلى جمهور أوسع. إلى جانب بساطة لغته التركية؛ كانت قوةُ أسلوبه ملحوظةً بين الكتابات السياسية في تلك الحقبة، وتبرز مقالاته كأعمالٍ دقيقةٍ خالية من الالتفافات التي تميّز اللغة التركية المكتوبة في القرن التاسع عشر، وبعيدةٌ كل البعد عن الأسلوب المزخرف المستخدم في المراسلات والوثائق الرسمية[1].

وقد كتب أبو الضيا توفيق في مؤلفه نموذج الأدب، وفي الرسالة المسماة كمال ما يلي: "**إلى حين ظهوره كان لسان أدبنا صامتاً. لقد منحنا صوته من خلال كتاباته في صحيفة تصوير أفكار، فكان يعرض أفكاره يومياً بطرقٍ مختلفةٍ، حتى أنّ أولئك الذين كانوا يعتبرون أنفسهم نخبةً كانوا يشعرون بالدهشة من عبقريته. كمال نجح في تنفيذ الثورة اللغوية التي كان يُطمح إليها في لغتنا، واليوم ترك لنا إرثاً ثقافياً خالداً**". هذه العبقرية الفريدة في الكتابة لم تُرى في أي فرد آخر. أكبر خصائص كمال كانت قدرته على إبراز الحقيقة التي التزم بها في الأدب في قلوب معاصريه. ولهذا السبب، أصبح أسلوبه هو الموضة السائدة، وبدأ الجميع في اتباعه وتقليده[2].

إضافة لنامق كمال؛ ساهم كل من سعاوي وضيا بك في تبسيط اللغة التركية، فقد اعترض سعاوي على استعمال قواعد العربية والفارسية في اللغة التركية، وكان يؤمن بأنه ستوجد نغمة جميلة للتركية إذا كتبت بجملٍ قصيرةٍ يسيرةٍ، وقد امتاز سعاوي عن معاصريه في نقطة جوهرية في أفكاره عن اللغة التركية السهلة الواضحة، فهو يرى أنه من الخطأ أن نقول على اللغة التركية اللغة العثمانية، فإن كلمة عثماني ما هي إلا تعبير سياسي وجد في الأزمنة الأخيرة [3]. لم يترك سعاوي أعمالاً أدبيةً خالصةً، فهو لم يولي اهتماماً كبيراً للبلاغة ولا الأساليب الفنية. لذا كان أسلوبه بسيطاً ومباشراً يركّزُ على توصيل الفكرة إلى القارئ بوضوحٍ، دون الاهتمام بالزخرفة اللغوية أو العناصر الفنية[4].

بينما كانت اسهامات ضيا بك منذ بداياته في الترجمة؛ ففي كتاب تاريخ الاندلس للفرنسي فيردو الذي ترجمه عام 1862م بمعية عاصم باشا. أحكم ضيا بك لغته وتعبيراته بشكل متقن للغاية، وقد نشر في زمن السلطان عبد المجيد. بعد ذلك ترجم كتاباً مشتركاً لجيرول ولافالين بعنوان تاريخ محاكم التفتيش، وكانت لغته في هذا العمل أكثر وضوحاً وسلاسةً مقارنة بالعمل الأوّل، لتظهر قدراته اللغوية

[1]- Mardin, **The Genesis …,** Op.cit, P 283.
[2]- Inal, **Son Asır Tûrk Şairleri, cilt 02**, A.G.E, Ss 836, 837.
[3]- طانبينار، مرجع سابق، ص 287.
[4]- Çelik, A.G.E, S 115.

أكثر في مقالاته التي نشرها في الصحافة؛ إذ امتازت بلغة يستطيع عامة الناس فهمها، وكانت أكثر وضوحًا لهم من كتابات نامق كمال[1].

2- الشعروتأثيرات التغريب فيه:

لقرونٍ طويلةٍ ظل الشعر أهم نوع أدبي منتشر في الدولة العثمانية، والأكثر شعبية واهتمام فقد كان المفضل لدى السلاطين والطبقة الحاكمة، وبه تقرب الأدباء للسلاطين والوزراء، وبالشعر ناجى العلماء والمتصوفة. وكان الشعر الكلاسيكي أو ما يسمى بالديواني متأثراً بالشعر الشرقي العربي والفارسي[2]. فتظهر مفاهيم الكلام والفلسفة والمنطق في أماكن متفرقة داخل الشعر، حيث تتداخل الرموز، ويصبح التصوف ومفهوم الوحدة الوجودية صوت الشعر السائد على نطاق واسع. ومن أشهر رواده الشاعر فوضولي (1480-1504) م، وروحي البغدادي (1544-1606) م، وآخر شاعر كبير في شعر الديوان هو الشاعر غالب (1757-1799) م. ورغم الآراء السلبية والقاسية التي أبداها بعض مؤرخي الأدب حول الشعر الديواني، إلّا أنّنا لا نجد فيه حالة العشق والانغماس والوجد فقط، بل وإطاراً حياتياً موسعاً، ورؤيةً شاملةً متطورةً. ونظراً لقوة الشعر الديواني ومقاومته استطاع الحفاظ على شكله ومضمونه وقواعده التفصيلية، ما جعل عملية تغريب الشعر التركي تتطلب وتستمر مدةً طويلةً[3]. فقد ظل الشعراء في فترة التنظيمات؛ ومنهم أعضاء العثمانيين الجدد في استخدام أشكال الشعر الديواني في قصائدهم الأولى، رغم أنّه عانى بعد الشيخ غالب بعض الانحرافات، ولهذا الغرض انشئت مجموعة الشعراء Encûmen-i Şuarâ وكان من بينهم نامق كمال وضيا بك [4].

لكنهم سرعان ما تخلوا عن الشعر الديواني وبحثوا عن أشكالٍ حديثةٍ، يمكنها أن تتناسب مع الشعر الفرنسي الذي بدأت شخصياتٌ كثيرةٌ في ترجمته، في نفس الوقت تعطيهم مساحةً كافيةً لكتابة قافية تتناسب والذوق الشرقي. بهذا تم تحديث الشعر التركي، وأهم ما أحدثوه في الشعر هو توسيعهم لمواضيع قصائدهم، بدل حصرها في مواضيع الجمال والحب والطبيعة. ورغم أنّ هذه المواضيع بقيت مستمرةً في الشعر الحديث، إلّا أنّها أصبحت تتناول بمنظور واقعيٍ وشخصيٍ[5]. في حين نالت المواضيع الاجتماعية، الإنسانية، والسياسية حظها في الشعر الجديد؛ إذ كانت أكثر ذاتيةً وتعبيراً عن حالة الأديب وما يحيط به، فظهرت مواضيع كالحضارة، العدالة، القانون، الدولة، حقوق وواجبات الناس تجاه

[1]- Dilmen, A.G.E, S 33.

[2]- حامد، مرجع سابق، ص 90.

[3]- Ülken, A.G.E, S 45.

[4]- حامد، مرجع سابق، ص 87.

[5]- Rauf Mutluay, **50 Yılın Türk Edebiyatı**, Baha Matbaası, Istanbul, 1976, Ss 51, 52.

الدولة والمجتمع، والعلاقات الأسرية، ومع ظهور شباب أكثر حماساً لمواضيع الساعة مثل نامق كمال وضيا بك ظهرت مواضيع الحرية وحب الوطن[1].

فيما يتعلق بالأسلوب والتقنية في الشعر الجديد، فإن شعراء التنظيمات احتفظوا ببعض عناصر الأسلوب الديواني، مثل القافية، والوزن، واستخدام الاستعارات والتشبيهات، والجمل المركبة لتضفي لمسة انشائية وفنية. لكنهم اعتمدوا على نمط جديد من اللغة والأسلوب يستند إلى اللغة الحديثة والمحكية أكثر. كل هذا جعل الشعر يتحول من تصوير للوجود المجرد الجامد، إلى تصوير وجود ينبض بالحياة والعواطف والانفعالات[2]. وسنعرض جانباً من الشعر عصر التنظيمات وأهم اسهامات العثمانيين الجدد فيه.

أ- إبراهيم شيناسي المجدد:

كان شيناسي شاعراً مبدعاً ومفكراً حراً، لعب دوراً مهماً في النهضة الأدبية والفكرية في الدولة العثمانية، كان رائدُ التجديد في الشعر التركي، وساهم في تحريره من تقاليد الشعر العربي الفارسي، وجعله أكثر تعبيراً عن الحياة اليومية والقضايا الاجتماعية والسياسية. فكتب عن حرية الفكر والرأي، وعن المساواة بين الرجل والمرأة، ونادى بالحرية والعدالة الاجتماعية، كما تغنى بحب الوطن والدفاع عنه، مع ادخال التعابير والأمثال الشعبية، وقصص الحيوان، والمفاهيم السياسية والاجتماعية في الشعر[3].

ورغم وجود محاولة شعرية للصدر الأعظم عاكف باشا بوزوقلي بعنوان قصيدة العدم Adem Kasidesi، وصف فيها حالته النفسية وعبر عن مفهوم الفقر والتناقضات في الموت والحياة. ومع أنّ أسلوبه جاء شعر ديواني من حيث اللغة والطابع، إلّا أنّه طرح موضوعاً فلسفياً انطلاقاً من تجربة فردية، حاكت ماهية القصيدة الغربية وبداية الرومانسية* في الشعر التركي[4]. بيد أنّ شيناسي بحث عن مفرداتٍ وأساليب جديدة في ترجماته للشعر الفرنسي كترجمة منظومة عام 1859م، ومع الوقت تبنّاها في تجاربه الشعرية الخاصة باللغة التركية[5]. فكانت أعماله مغايرة في الشكل والمحتوى واللغة المستخدمة؛ إذ جاءت كأوّل محاولة جادة تعتمد على اللغة المحكية والثقافة الشعبية. فألّف قصيدة إلى

---

[1]- Akyüz, A.G.E, S 17.

[2]- Mutluay, A.G.E, S 52.

[3]- Akyüz, A.G.E, S 19.

*- **الرومانسية:** مذهب أدبي ظهر في أوروبا أواخر القرن الثامن عشر، واستمر حتى منتصف القرن التاسع عشر، كرد فعل على الكلاسيكية والقيود العقلانية التي فرضها عصر التنوير. تميزت الرومانسية بإعلاء شأن العاطفة والخيال، والاهتمام بالطبيعة، والحنين إلى الماضي، والتمرد على التقاليد الصارمة. كما ركزت على الفردانية والتجربة الذاتية. من ابرز روادها فيكتور هوغو، جورج غوردون بايرون، فون غوته. للمزيد انظر: وليد قصاب، المذاهب الأدبية الغربية، ط 01، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005، ص 37-41.

[4]- حامد، مرجع سابق، ص ص 88، 90.

[5]- Akyüz, A.G.E, S 17.

رشيد باشا 1856م، ومنتخبات أشعار 1862م، وضروب أمثال عثمانية 1863م، تشمل أمثالًا مترجمة إلى العربية والفارسية والفرنسية، وكلّها حملت بذور التجديد والتغريب، والعمل على الانتقال بين أبيات القصيدة بشكل سليم ولغة بسيطة[1].

ويظهر التجديد الذي أحدثه شيناسي في الشعر جلياً من خلال قصيدة مناجاة، رغم أنّها قصيد دينية، إلّا أنّها حدّدت المنهج الجديد الذي سيخطوه الشعر التركي، فقد طغى على القصيدة الجانب الفلسفي القائم على العقل، مخالفاً بهذا الشعر القديم الذي يخاطب العشق ومشاعر القلب. فيرى الكون ونظامه دليلاً عقلياً على وجود الله. كما سعى إلى إبراز فكرة الوجود ووحدانيته باستخدام العقل، كما يظهر في قوله: **"وحدته شاهدة لعقلي"**[2]. فقد تكون الفترة التي قضاها في فرنسا، ومخالطته للأدباء والفلاسفة الفرنسين، قد جعلته يتأثر بالفلسفة الوضعية التي عرفت انتشاراً واسعاً وقتها، حيث فسّرت كل أبعاد الوجود بالعقل العلمي السببي. وأنّ خلاص الانسانية في الاحتفاظ بالتصور الوضعي، وجعله أساساً للعلم والفلسفة والاخلاق. ما يؤهل شيناسي ليكون أحد أوائل ممثلي التفكير العقلاني في الأدب التركي فترة التنظيمات.

كان بناء قصائده يشبه الرباعيات إلّا أنّه صاغها بأنماط قوافي وأسلوبٍ جديدين، مستلهماً هذا من الشعر الفرنسي؛ حيث استخدم نمط القافية المستوية المعروف في الأدب الفرنسي، المستقلة عن بعضها البعض. أمّا منظومة **أرض المحبة** فجاءت على شكل حوار على لسان الحيوان، شبيهة لحكايات لافونتان وكليلة ودمنة في الأدب الشرقي[3].

وبالرغم أنّنا لا نجد الكثير من الشعر السياسي في قصائده، فهو غالباً ما كان ينأى عن نفسه في الخوض فيها، مع هذا هناك قصائد عبرت عن أرائه في جوانبٍ مشابهةٍ. فمثلاً في قصيدة رشيد باشا عام 1948م، عبّر عن رأيه في كل وضع الدولة وأهمية وجود رشيد باشا فقال:

عدالتك مصباح يحرسنا من انفجار القهر لقد جعلتنا أحرارا، بينما كنا عبيدا للاستبداد.
قانونك هو رسالة لعتق البشرية قانونك يعرف السلطان حدوده [4].

قدمت هذه القصيدة المدح وهو موضوع قديم في الشعر، إلّا أنّها ركزت على التعبير عن الخصائص الحقيقية للمدوح، بأسلوبٍ بعيدٍ عن البلاغة والتراكيب اللغوية. كما جاءت بروح العصر؛ إذ

[1]- حامد، مرجع سابق، ص 87.

[2]- Mehmet Kaplan, **Şıır Tahlilleri-ı Tanzimattan Cumhuriyet' e Kadar**, Baskı 15, Dergâh Yayinlari, Istanbul, 1998, Ss 33- 35.

[3]- طانبينار، مرجع سابق، ص 233.

[4]- برنارد لويس، **ظهورتركيا الحديثة**، مرجع سابق، ص ص 175، 176.

مدحت شخصية قائدة للتنظيمات وتجديد الدولة[1] . ولما تم ابعاده عن لجنة المعرفة من طرف الصدر الأعظم عالي باشا، كتب قصيدة هجاه فيها مع شيخ الإسلام آنذاك عارف أفندي؛ حيث قال فيهما:

بقلنسوات تحتها ليلٌ شديدٌ يدعي العرفان كل ضرير.

كم أنت محتال فؤاد ودائماً أهل الرياء ومظنة التزوير.

وإن كانت هذه الأبيات محيت من القصيدة، وعادت أواصر الصداقة بين شيناسي وعالي باشا، إلّا أنّ القصيدة أظهرت جانب معارضٍ لسياسة الباب العالي في فترة ما [2].

كما قام بتهيئة الأرضية لموضوع الحرية من خلال بيت شعره Ettin âzâd bizi olmuş iken zulme esir، بمعنى كنا أحراراً فاستعبدنا الظلم، وهو بيت يشير إلى أهمية قوانين الحرية بالنسبة للإنسان، ويمهّد لمواضيع الحرية التي تبناها نامق كمال في شعره[3].

أهمية ما قام به شيناسي في ميدان الشعر لا تكمن فيما ألّفه من قصائد فحسب، فنقاد عصره ومن جاء بعده كسليمان نظيف*، رأوا أنّ شعر شيناسي لم يرق ليكون ذي قيمةٍ فنيةٍ. إنّما أهميته في تلك الشجاعة التي امتلكها ليخوض ويغير في مجال كان أعظم مجالٍ أدبيٍ أبدع فيه الأتراك، مقارنةً بالنثر الذي كان أقرب للإهمال. فكسر قواعد الشعر الديواني الذي كان يُعدّ أدب القصور ومجالس الحكام، ولا نبالغ إن قلنا أنّه كان مجال أدبي مقدس لدى الأتراك العثمانيين[4] . في المقابل أسّس لأدبٍ

[1]- Akyüz, A.G.E, S 19.

[2]- طانبينار، مرجع سابق، ص 223.

[3]- Mustafa Karabulut, **Tanzimat Dönemi Romanlarında Hürriyet ve Esaret İzlekleri**, A.G.E, S 322.

*- **سليمان نظيف (1869-1927) م:** ولد بديار بكر، والده الشاعر محمد سعيد باشا الدياربكري، تعلم بمسقط رأسه، التحق بالمدرسة الرشدية بماردين، وهناك تعلّم اللغة العربية والفرنسية. قرأ وهو صغير أعمال نامق كمال وعبد الحق حامد. تولى مناصب إدارية في ديار بكر وماردين، انخرط في الكتابةالصحفية. في 1897م سافر لباريس وانخرط في صفوف تركيا الفتاة، فكتب مقالات شديدة ضد السلطان عبد الحميد الثاني في جريدة مشورة، لكنه عاد لاسطنبول، واكتفى بمنصب كاتب ولابة بورصه، وواصل نشر مقالاته في ثروة فنون باسم إبراهيم جهدي، بعد اعلان المشروطية الثانية عاد لاسطنبول ليعمل كصحفي في جريدة **تصوير أفكار الجديدة** لمالكها أبو الضيا توفيق، وكتابة مقالات ضد جمعية الإتحاد والترقي ، ثم أسس جريدته الخاصة **حادثات**، وكان له الدور الفعال في انطلاق حركة المقاومة الوطنية في الأناضول عام 1918م، فنفته القوات البريطانية لمالطا، ولما عاد من منفاه كتب مقالات سياسية في عدة صحف حتى وافته المنية عام 1927م ودفن بمقبرة أدرنة كابي. للمزيد انظر: Muhammet Gür, Süleyman Nazif (1869-1927) , **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi** cilt 38, A .G.E, Ss 92-94.

[4]- طانبينار، مرجع سابق، ص 232.

جديدٍ تماماً مثلما فعل يونس امره*، وبقي مستمراً مع شعراء ثروت فنون**، فحتى بشير فؤاد***، الذي لم يتحمل البلاغة في الأدب، وأورهان ولي****، الذي أراد خلق أدب بلا أدب، سلكا الطريق الذي فتحه شيناسي[1].

ب- نامق كمال شاعر الوطن والحرية:

بدأت علاقة نامق كمال والشعر في سنٍ مبكرةٍ جداً، فهو أوّل نوع أدبي تعامل معه وألّف فيه، في وقت لم يكن له أي تأثّر بالثقافة الغربية، وفي عام 1857م انضم إلى محيط من الكتاب والشعراء المهتمين بالشعر التقليدي؛ إذ أصبح مقرباً من الشاعر لوسكوفاجي غالب بك***** Leskofaçı Galib Bey، وفي عام 1861م انضم إلى لجنة شورى Encümen-i Şuarâ التي تأسست بإشراف نفس الشاعر.

---

* **- يونس امره (ت 1320م):** يعد من شعراء الصوفية الأتراك، عاش نهاية الدولة السلجوقية وبداية الدولة العثمانية . تتداخل شخصيته التاريخية مع الأساطير، وترد أوسع المعلومات عن حياته الأسطورية في كتاب ولايه نامه حاجي بكتاش ولي. مع هذا اختلف الكثير حول شخصيته والفترة التي عاشها والاغلب أنه من سكاريا عاشا حياة التصوف وكان مريد شيخ طريقة يدعى طابقوك امره. أهمية امرة تتمثل في انه روى الشعر باللغة التركية بعد ان كانت كتابة الشعر مقتصرة على اللغة الفارسية. ب. للمزيد انظر: Mustafa Tatc**1**, Yünus Emre, in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi** cilt 43, Ankara, 2013, Ss 600 -606.

** **- ثروة فنون Servet-i Fünun:** مجلة أدبية وفنية نشرت بين عامي 1891م و1944م، أُصدر أوّل عددٍ لها في 27 مارس على يد أحمد إحسان طوقجز، كملحق لصحيفة ثروت التي يصدرها نيكولايديس في إسطنبول، ومع الوقت أصبحت الجريدة منبراً لنشر الاعمال الأدبية لأدباء عدّة من جماعة الأدب الحديث، وحركة فجر آتي، والأدب الوطني، وأخيراً جماعة أصحاب المشاعل السبعة. للمزيد انظر: Ismail Parlatır, Servat-i Fünun, in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi** cilt 36,A.G.E , S 573.

*** **- بشير فؤاد (1852-1887)م**: ولد في إسطنبول، والده خورشيد باشا الذي شغل مناصب حكومية في مرعش و أضنة ، تلقى تعليم وتدريب عسكريين تخرج من المدرسة الحربية عام 1873م، وعين مساعداً للسلطان عبد العزيز، شارك في قمع ثورة البلقان ، ثم الحرب الروسية، بعدها استقال من الجيش وتفرغ للكتابة، اتقن الفرنسية، الإنجليزية، والألمانية، فقام بترجمة العديد من الكتب خاصة الفلسفية ، وقد اعجب بالفلسفة الوضعية ومنهجها، فعكس رؤية عقلانية مادية، فضل المدرسة الطبيعية ، وانتقد المدرسة الرومانسية. لم يكتب أعمالاً أدبية، لكن بفضل رؤيته النقدية وأفكاره الفلسفية اعتبر شخصية بارزة في الفكر العثماني والتركي الحديث. انغمس في حياة المجون وانتهى به الأمر للانتحار. للمزيد انظر: Orhan Okay, Beşir Fuad(1852-1887), in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi** cilt 06, Ankara, 1999, S 05.

**** **- كانيك أورهان ولي (1914-1950) م**: يعد أحد أهم الشعراء الأتراك ولد بيكوز في إسطنبول، تلقى تعليمه في ثانوية غلطة سراي، التحقق بعدها بقسم الفلسفة جامعة إسطنبول، تقلد بعض المناصب الإدارية. غير أنه استقال وعمل في مجال الأدب بإصدار مجلة Yaprak، خاصة أنه بدأ في كتابة الشعر ونشره منذ كان طالبا في الجامعة مؤسسا مع بعض زملائه تيار جديد في الشعر عرف ب **الغريب وكان انقلاباً على معايير الشعر الكلاسيكية**، من أشهر أعماله ديوان لم أستطيع التخلي. توفي اوهان ولي بعد حادث سقوط ودفن في مقبرة روملي حصار. للمزيد انظر: Yılmaz Daşcioğlo, Kanık Orhan Veli, in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi**, Ek-2 Cildind, GÖzden Geçirilmiş 3 Basım, 2019, Ss 14, 15.

[1]- Kaplan, A.G.E, S 38.

***** - عمل نامق مع الشاعر غالب لاسكوفاجي فهو من أمّن له وظيفة كاتبٍ في دائرة الجمارك عام 1859م، ولعب غالب دور المرشد الأساسي لكمال في البيروقراطية والشعر على مدى عامين، حتى عام 1861م؛ حيث عين غالب لاسكوفاجي على أمانة جمرك طرابلس الغرب، لكنهما حافظا على مراسلات وثيقة لعدة سنوات أخرى، حتى عندما بدأ كمال يخضع لتحولات فكرية وسياسية، زادت من المسافة بينهما. للمزيد انظر: Elfenbien, Op.cit, P 87.

فكتب قصائده بتأثير كبير من الأدب الكلاسيكي، وبشكل رئيسي في إطار الشعر الديواني. فكانت قصائده تتناسب بشكل جيد مع جميع الخصائص الشكلية، والمفاهيم، والمحتوى للشعر الديواني[1]. كما أظهرت مدى ارتباط نامق كمال بالطابع الصوفي من خلال اللغة والذوق الانتقائي. فتميزت أشعاره بالترفع والقناعة، والاستغناء؛ متأثراً بالتشبيهات والاستعارات، والآيات، كما استخدم لغة تتميز بالنقاء والذوق الكلاسيكي، ملونةً ومتناغمةً، إضافةً لاستخدامه قافيةٍ متكررةٍ، فتأتي الأبيات متناسقةً نحوياً ومرتبطةً ببعضها البعض بشكل رياضي، مثل قول:

ملك الجنون بعظمة الحب هو طائر الجنة بالنسبة لنا.

وظل شعرك هو مملكة الحب لنا

وقد استمرت فترة قرض الشعر بطريقته الكلاسيكية عند نامق منذ 1857م حتى 1867م أي سنة هروبه لفرنسا، ونجد ضمنها حتى المنظوماتِ الوطنية التي كتبها بعد أن تعرف على شيناسي[2].

بيد أنّ تعرفه على شيناسي أوائل عام 1862م جعله ينفصل عن الأوساط الأدبية التقليدية، خاصة أنّ شخصيته التي تنجذب دائماً نحو التحرر من القيود، لم تكن مناسبةً بشكلٍ كاملٍ لقواعد الشعر الديواني أو للفلسفة الصوفية، التي كانت تحظى بشعبيةٍ كبيرةٍ في ذلك الوقت[3]. وخطى بهذا خطوات سريعة نحو الانفتاح على الفكر الحر، بالرغم من ارتباطه العاطفي بمحيطه، وبدأ مرحلة جديدة في شعره تمكّن فيها من تقديم الجديد في جميع أنواع الأدب، وفقاً للمبادئ الاجتماعية التي أتت بها حركة التنظيمات. وعلى قلّة إنتاجه الشعري إلّا أنه غطى مفاهيم عديدة، مثل الحرية، الوطن، القانون، الحق، العدالة، والأخلاق، وبالرغم من كل ثورته على القديم في الأدب وأنماطه الكلاسيكية، إلّا أنّ هذه الأنماط بقيت تظهر بين الفنية والأخرى في أشعاره. أمّا التغيير والتجديد الحقيقي فكان في اللغة والأسلوب؛ حيث اقتربت اللغة من أسلوب اللغة المحكية في المجتمع، ما جعل قصائده أكثر حيويةٍ وجاذبيةٍ، خاصةً أنّ تأثير الأفكار الفرنسية في شعره كانت واضحةً للقارئ[4].

وقد اكتمل الأسلوب الجديد لشعر نامق كمال مع منظومة شعره الحلم التي كتبها في غاليبولي، وكانت على شاكلة مقالة نثرية، ولا ريب أنّ منظومة الحُلْم تعد بداية تأثير هوغو في نامق كمال، وانفتاحاً لمخيلة نامق كمال على الأحاسيس التي نبعت من الطبيعة، ومن أثر الأسفار والفنون التي تعرف عليها حينها، خاصة فن الرسم والتي طبعت ذوقه الأدبي، فوصف العالم الخارجي بأساليبٍ متعددةٍ. وقد

[1]- Akyüz, A.G.E, S 23.
[2]- Tanpınar Ahmet Hamdi, **19 uncu Asır Türk Edebiyatı Tarihi**, yedinci Baskı, Çağlayan Kitabevi, Istanbul, 1988, Ss 368, 369.
[3]- Akyüz, A.G.E, S 23.
[4]- Ibid, Ss 23, 25.

استمر هذا الأسلوب في بقية أعماله سواء كان وصف، غزل، مدح، أم هجاء، ولن نبالغ إن اعتبرناها النقطة التي غيرت تماماً عالم الخيال في شعر نامق كمال[1].

ويتضح أنّ شعر نامق كمال كان يتغير دون توقف مع شخصيته كلّها؛ فهو شعر يجسّد التجارب النفسية والسياسية والاجتماعية التي عاشها. بيد أنّ هذا التغيير لم يكن عفوياً وإنّما رغبةً منه في التجديد، ما جعل شعره في الكثير من الأوقات غير متجانسٍ، وكأنّه لا يعرف من أين يبدأ. إلّا أنّ أهمية نامق كمال الشاعر تظهر عندما يكتب عن الحرية والوطن بصوتٍ مرتفعٍ، بعيداً عن الأسلوب الاستعاري. وكما قال عنه يحيى كمال بياتلي لقد تحدّث في حياته بصوت رُجولي مُفْعَمٍ بالحياة، وحرّر الأداء الشعري المصطبغ بالصبغة النسائية. الشاعر الذي رأى الانسان عظيماً حتى في أضعف مواقفه، طالما لدية رسالةً يؤديها في هذه الحياة، فهو الذي قال في مرثيّته في البطل عادل كيراي الذي استعجل المستقبل السعيد للأمة قائلا:

آمل النصر لوطني وإن مت دونه واكتبوا هذا قبر الآسي على وطنه[2].

بيد أنّ وطنية كمال وشخصيته في الشعر ظهرت من خلال قصيدته حرية، فمنذ البيت الأوّل تظهر صورة الثائر الذي يعارض النظام الحاكم، ويناضل من أجل مبادئه. مع نامق كمال وهذه القصيدة بدأ فصل جديد تمامًا في الأدب التركي، حيث اكتسب الأدب والأدباء معاني ودلالاتٍ مختلفةٍ عما كانوا عليه في السابق، حيث اتحد الشعر مع الانسان وعبر عن معنى حياة الشاعر. وبهذا لم يعد الشعر مجرد تسليةٍ، بل تعبيراً عن شخصية وفكرة وحياة، فظهر شاعر جديد، رجل ثوري يقف ضد السلطة، ويستند إلى الشعب بدلًا من الشاعر المنافق الذي يشتهر بمدح الحكام والتفاخر بذلك [3].

نشرت أبيات من القصيدة في العدد 51 من جريدة حرية ومما جاء فيها:

جوهر وجودك هو تراب الوطن.
فلا بأس من تحمل المشقة في سبيل الوطن.
لا بأس أن تكون معركة الحرية مليئة بالنيران والرعب،
فهل يهرب الرجل الشجاع بروحه من ميدان الكفاح؟
أيها الظالم، احذر من مواجهة فرسان الأمة.
فإن سيف الظلم يذوب أمام نار الحمية.
آه ما أروعك أيها الوجه الساحر للحرية !
قد أسرنا عشقك، وأن تحررنا من العبودية.

[1]- طانبينار، مرجع سابق، ص ص 410-413.

[2]- طانبينار، مرجع سابق، ص 416.

[3]- Kaplan, A.G.E, Ss 42, 43.

جمعت القصيدة بين القيم الإنسانية السامية والنضال لأجل الوطن، لينال نامق كمال بعد هذه القصيدة لقب شاعر الحرية والوطن في عصر التنظيمات بكل جدارة. تعد القصيدة مثالاً نادراً لشعر الحياة الذي ينبض بالتجربة الإنسانية، ويمكن مقارنتها من حيث التأثير بـ **نشيد الاستقلال** لمحمد عاكف[1].

ويضاف إلى هذه الأعمال أيضاً؛ كتاباه **تخريب خرابات وتعقيب خرابات** اللذان عارض بهما كتاب ضيا بك خرابات، ولم يكن غضب نامق كمال على الشعر القديم بسبب تأثره بالشعر الغربي، لأنّ ذوقه لم يكن تشكّل لدرجة رفضه الشعر الكلاسيكي، وإنّما كان ينظر للشعر القديم حسب خصائصه ويرفضه لأجلها، أي من منطلق حب الجديد والنضال ضد القديم. فقد اغتاظ من الأشياء التي كتبها صديقه القديم ضد الحركة الفكرية والأدبية التي أراد إيقاظها، ونفهم الغاية من هذين الكتابين التي أوجزها نامق كمال في جملةٍ واحدةٍ مخاطبًا ضيا بك وهي: **"أنت تريد إحياء القديم ونحن قد عقدنا العزم على دفنه "**[2].

واحدة من الأمور التي لا يغفرها كمال لضيا بك، هي جهوده في محاولة التزلف للسلطان عبد العزيز من جديد. فقصائد المدح التي كتبها المناضل السابق من أجل الحرية لعبد العزيز وأدرجها في خرابات، جعلت نامق كمال يرد عليه منذ بداية نقده بهذه الأبيات القاسية:

هذا إذن علامةً على شاعريتك.

وبالطبع هذا دليل على فخرك.

في العز دائماً على خلاف الزمان.

وفي الذل دائما تتملق العالم.

بالأمس كنت الكاتب الثالث في القصر.

واليوم أصبحت المقرب والصاحب.

وأكمل نامق في كتابه تعقيب نفس النقد الساخر من خرابات ضيا، لكن بشكلٍ أقلَّ حدةٍ عما جاء في تخريب[3].

كما كتب شعر يهجو فيه عالي باشا فقال:

يا عالي، جعلت هذه الدولة تبدو بحاجة إليك.

ولكن لا تتوقع الخلود في منصبك، فقد فقدت الأمل فيه.

لا أعلم ما هي الحاجة إلى هذا الجسم الشرير.

---

[1]- A.E, Ss 39- 46.

[2]- طانبينار، مرجع سابق، ص ص 459، 460.

[3]- Tanpinar, **19 uncu Asır Türk Edebiyatı Tarihi…,** A.G.E, S 423.

هل ستُمسك الدنيا بقرنيها، أيها الثور الغبي؟

غير أن كمال ندم على كلماته القاسية بحق عالي باشا، بعد النظر إلى التصرفات المجنونة التي قام بها محمود نديم [1]. لم يجمع نامق كمال قصائده الشعرية في حياته، بل جمعت بعد وفاته في عدة إصدارات، كان أوّلها لسعد الدين نزهت بعنوان نامق كمال حياته وأشعاره وهذا سنة 1933م[2].

أهم ما يمكن قوله على نامق كمال وشعره أنّه رغم بحثه عن التجديد وتغريب الشعر التركي، إلّا أنّ شعر الديوان بقي مهيمناً عليه، ما جهل قصائده تكون أقلَّ جودةٍ مما كتبه في شعر الديوان، ثم إنّ سيطرة النضال السياسي على فكره جعلت انتاجه الشعري أقلَّ غزارةٍ.

ج- ضيا بك بين التجديد وخرابات:

يعد ضيا بك شاعراً عثمانياً بارزاً في عصر التنظيمات، فإلى جانب عمله السياسي عُرف بأفكاره ومواهبه الشعرية، التي أثّرت بشكلٍ بارزٍ على الشعر التركي الحديث، فنشأته في كنف مدرسة الأدب الديواني، والعلاقات التي بناها مع أولئك الذين حاولوا متابعة هذا الشعر في شبابه، اكسبته طابعاً شعرياً يتميز بلغةٍ وأسلوبٍ شعريٍ من القرن الثامن عشر. زد على ذلك؛ امتلاكه لخيالاً غنياً ومشاعر رقيقة، وقصائده العاطفية حملت أسلوباً تقليدياً، وهو ما جعله يحقق شهرةً كبيرةً من خلال هذه القصائد، وأيضاً من خلال سخريته الاجتماعية. ركز ضيا بك في شعره على جانبين مهمين المجتمع والفلسفة. فنجده يؤكّد على مفاهيم اجتماعية مثل الحق، الحرية، العدالة، القانون، الحضارة، وغيرها من مواضيع ظهرت بشكلٍ ملفتٍ لدى المفكرين والمثقفين نتيجة حركة التنظيمات[3].

أهمّ ما قدّمه في الشعر هو كتاب خرابات عام 1874م، يحتوي على مجموعة من الأعمال الأدبية الإسلامية التقليدية، منها أشعاره ومنها قصائد كبار الشعراء، مع مقدمة شعرية طويلة. كما اكتسبت قصيدة ترجيع بند شهرةً كبيرةً لما تحمله من مفاهيم فلسفية مختلفة، هي ليست مجرد قصيدةٍ بل هي تجربةٌ دينيةٌ، تحتوي على فلسفةٍ عميقةٍ تُبرز تأثير الفكر الشرقي الذي سحقته التقاليد عبر القرون، وهو ما يجعلها جديرة بالدراسة والتأمل العميق. فرغم أنّ الوجود في نظره جميل، إلّا أنّه يرى في الكون الفوضى أكثر من النظام، وفي الإنسان العجز أكثر من القوة. بهذا يختلف عن عاكف باشا الذي يكره الوجود ويمدح العدم. وعن شيناسي الذي يرى في الكون جمالاً ونظاماً إلهياً. أما نامق كمال فقد ترك مسألة العدم والوجود جانباً وركز على الإنسان، مكتشفاً فيه الفكر والإرادة والحرية كجواهر سامية [4]. من خلال قصائده؛ يتضح لنا أنّ ضيا بك لا يمكن اعتباره ممثلاً للأدب التركي الغربي، فهو بقي مخلصاً للشعر التقليدي، رغم اطلاعه على الأدب الغربي وإعجابه بالمواضيع التي يتناولها، وأفصح في مناسباتٍ

[1] - Inal, **Son Asır Tûrk Şairleri, cilt 02,** A.G.E, S 831.

[2]- طانبينار، مرجع سابق، ص 417.

[3]- Akyüz, A.G.E, Ss 22, 23.

[4]- Kaplan, A.G.E, Ss 59, 60.

عديدةٍ، أنّ الأدب التركي يجب أن يصبح أكثر حداثةً ووطنيةً، وكانت مقالته شعر وإنشاء التي نُشرت في جريدة الحرية عام 1868م في هذا الغرض. لكنه رفض أن يكون الأدب التركي مشابهاً كلياً للأدب الغربي، وعمل على الحفاظ على بعض خصائص الشعر الديواني الذي اعتبره أعلى قيمة [1].

وكشعر سياسي كتب ضيا بك قصيدة **ظفرنامه** التي تُعدّ أبرز هجاء سياسي في تاريخ الأدب التركي، لخصت معظم أحداث عصره، والأزمات التي شهدتها الدولة العثمانية، كثورة كريت، وتسليم بلغراد، وقضيتي رومانيا ولبنان وأزمة الوراثة في مصر. إضافة لتفصيله مظاهر الإسراف غير الضرورية للسلطان وكبار رجالات الدولة، والشروط الصعبة التي رافقت عملية الاقتراض من الخارج، وعدم التمسك بوعود الإصلاحات التي جُسِّدَت لإرضاء أوروبا، وفساد شئون الضرائب والجباية، وانهيار الصناعة المحلية كل يوم، والأزمة المالية التي تمر بها الدولة[2].

كانت قصيدة طويلة قرضها ضيا بك في باريس، وطبع العمل على أوراق رقيقة للغاية، وتم تهريبها إلى البلاد عبر مكاتب البريد الأجنبية. وزّعت ألاف النسخ منها في كل الولايات العثمانية تقريباً. كتب ضيا بك قصيدة النصر على لسان حاكم ازميت فضل باشا يمدح الصدر الأعظم عالي باشا، بعد نجاح مهمته في كريت، وقد أملاها أي فضل باشا على كاتب الحجر الصحي المعروف بـ خيري أفندي الذي كان رجلًا آخر من رجال عالي باشا، وقام بشرحها على لسان حسني باشا. كان اختياره الثلاثي هذا موفقاً للغاية، فقد كانوا رجالاً مخلصين لعالي باشا[3].

تحتوي في بدايتها على الأسطر التالية:

بارك الله هذا نجم عالي في السماء جمع الله النصر وبركة وإقبال.
حق من الذي لم يرى الأغا في فلك الزمن بهذا تحقق فتح وظفر، ووجب الشكر والإجلال.
لم يبق في الزمن مثل هذا الفتح العظيم لا إسكندر ولا هولاكو ولا هيبال.[4]

ثم يسترسل في القصيدة ويصف عالي باشا ووالي مصر على لسان حسني فيقول:

وقعت مصر وإسطنبول في أيدي ظالمين بلا إيمان لا يخافون من الله ولا يخجلون من الناس.
أحدهم جالس على العرش، والآخر شبيه لفرعون نسأل الله أن ينقذ الإسلام من الوالي وعالي.
لا أعلم ما هي ضرورة وجودك البغيض هل تعتقد أن العالم يحمله قرنك، أيها الثور، الوغد؟ [5].

ولم يستثن في قصيدته أياً من أعدائه، لاسيما مصطفى فاضل باشا راعيه في أوروبا، فذكر سهرات العشاء التي ينظمونها على شرف السلطان، وأوّل ما تلعب الخمور في عقولهم يمازحون السلطان بكلمات

---

[1]- Akyüz, A.G.E, S 22.

[2]- طانبينار، مرجع سابق، ص 358.

[3]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, Ss 204, 205.

[4]- ضيا بك، ظفرنامه شرحي، ص 01.

[5]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, Ss 215, 216.

وقحة لا ترقى لذاته الشهانية [1]. كما هجا صفوت باشا، يوسف كامل باشا، شيرواني زاده. كما قبّح أحمد رفيق باشا، وقد وجهت أشد هذه الهجمات وأقساها لمترجم رشدي باشا؛ حيث قال عنه:

أنت تمارس عملك معتمدا على الأوهام والخيالات وأظهرت جبنك وخوفك في حومة الوغى.

ومن المحتمل أن تكون هذه الجملة السبب الرئيس لفقده منصب وزارة الخارجية، الذي رشّح له عند عودته من فرنسا إلى إسطنبول. وحده مدحت باشا سلم من الهجاء[2].

تخلى ضياء بك في هذه القصيدة عن القلق الكوني الذي كان يعيشه، وفكرة الموت التي تطارده، وكبريائه ووقار رجل الدولة الحقيقي الذي كان يظهره في قصائده أحياناً. بدلاً من ذلك؛ نجد رجلاً يخوض صراعاً ساخراً مع عدوه يسخر منه، ويستغل كل فرصة للإطاحة به حتى لو تطلب الأمر النميمة. ولهذا السبب؛ يمتلئ الكتاب بكل شائعات عصره. ضيا بك يروي بالتفصيل عن الهدايا التي تلقاها عالي باشا من الخديوي اسماعيل، وعن الأراضي والمزارع التي حصل عليها من الأوقاف بثمن بخس، ولا ينسى فضل باشا وفؤاد باشا وأتباعهما [3].وقد تسببت القصيدة في إقالة وزير الأمن الداخلي، كما تشير المصادر إلى أنّها من المصائب التي قسمت ظهر عالي باشا[4].

تمثّل شخصية ضيا بك؛ من خلال أشعاره ونثره وأنشطته السياسية والاجتماعية، خليطاً من التناقضات؛ فهي نصفها مظلمٌ ونصفها مضيءٌ. الجانب المظلم حسب رفاقه يتمثّل في بقائه متأثراً بثقافة الشرق، واعتماده على الأسباب الشخصية في معالجة القضايا الكبرى. أما الجانب المضيء فهو تبنيه لقيم الغرب وإنجازاته الكبرى. ما نراه من البياض الكامل عند شيناسي ونامق يظهر عند ضيا بك غير مكتملٍ[5]. قد يرجع هذا التناقض في أفكار ضيا بك لما عاشه من نفي، واقتراب من الحضارة الأوروبية فتأثر بها. وبعد رجوعه من باريس وابتعاده عن الكتابة في السياسة، جعله يحن لمدرسته الأوّلى الكلاسيكية، ويعيد لها الفضل في تطور الشعر وأذواقه.

المطلب الثاني- المسرح جنس أدبي عثماني جديد:

1-بدايات المسرح العثماني:

من أهم الوسائل التي استخدمها أعضاء جمعية العثمانيون الجدد كان المسرح، لكن قبل أن نتطرق لأهم ما قدمه الشباب العثمانيون في هذا المجال، وكيف تحوّل إلى وسيلةٍ لمعارضة السلطة، ونشر الفكر والوعي السياسي بين المواطنين العثمانيين، حبذا لو نعرج على تاريخ وتطور المسرح العثماني خاصةً فترة التنظيمات، فقد كان هناك نشاط مسرحي وثقافي متنوعٍ ومزدهرٍ، يشكّل العديد من الطبوع

[1]- Gibb, Op.cit, P 98.

[2]- طانبينار، مرجع سابق، ص 358.

[3]- Tanbinair, **19 uncu Asır Türk Edebiyatı Tarihi…,** A.G.E, S 325.

[4]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 204.

[5]- Dilmen, A.G.E, S 36.

والعروض المتباينة، بين الدرامية والتاريخية والكوميدية والفلكلورية، كما تنوّع بين المسرح الشعبي والمسرح الكلاسيكي.

ظهرت ثقافة المسرح في الدولة العثمانية ومكاناتها تقريباً في وقت متزامن مع ظهور حركة التحديث والتغريب، التي رافقها انتقال الأجناس الأدبية الغربية للدولة كالقصة، والرواية، والجريدة. اعتبر المسرح في البداية وسيلةً ومكان للترفيه يحاكي أماكن الترفيه الحضارية في أوروبا، لكن مع الوقت اتضح أنّ المسرح وسيلة للتعليم الجماهيري. بيد أنّ دخول المسرح الأوروبي وانتشاره لا يعني أنّ تجربة العثمانيين المسرحية بدأت بوجوده، بل أنّ الأتراك والشعوب التي دخلت فلك الدولة العثمانية عرفت منذ القدم فن المسرح. فقد كان المسرح لدى الأتراك في وسط آسيا جزءاً من الممارسات الدينية في المعتقدات الشامانية، كما ظهر لدى السلاجقة بعض المضحكين والمقلدين الذين قلّدوا الأباطرة البيزنطيين لتسلية السلاطين[1]. وقد استمر تأثير هذه الفنون في العروض المسرحية والألعاب المنتشرة بين الأتراك القرويين في الأناضول، كما ساهمت الأقليات التي انضوت تحت حكم العثمانيين، كالأرمن، واليهود، والعرب، وشعوب البلقان، في تطوير وتنويع المسرح التقليدي العثماني. دون أن نتغافل عن تأثير الإسلام في توجيه المسرح ومواضيعه، بحظر الصور والتمثيل والتجسيد وكل ما يتعارض مع تعاليم الدين[2].

انتشرت في وسط المجتمعات العثمانية عروض وألعاب فنية مثل القره غوز* وأورته أويونو**، وكانت هذه العروض تقدّم في الأحياء والشوارع، تتناول مواضيع تُسْتَلْهم من حياة الناس ومشاكلهم اليومية، أو تمثيلاً لظواهر طبيعية. وأهم وسائل العرض الدمى وخيال الظل، إضافة لعروض فكاهية

---

[1]- Şahika Karaca," **Tanzimattan Cumhuriyete Türk Tiyatro Edebiyatı Literatürü"**, SS 143-173 in Türkiye Araşırmaları Literatür Dergisi, Cilt 4, Sayı 7, 2006, S 143.

[2]- Metin And, **100 Soruda Türk Tiyatrosu Tarihi, 01 Baskı**, Gerçek Yayınevi, Isanbul, 1970, SS 09, 10.

*- **القره غوز (Karagöz):** تعني العين السوداء وهو الاسم الأكثر شيوعا لمسرح خيال الظل، وكان اسم الشخصية الرئيسية فيه إلى جانب صديقه حاجيفات، وقد انتشر أوّلا في معظم دول شرق آسيا لينتقل لدول الشرق الأوسط. وإن أُختلف في كيفية وصوله للأناضول هل عن طريق الفرس أو العرب، كما أنّ تاريخ ظهوره غير مؤكد؛ وإن كانت هناك روايات تؤرخ وجوده لفترة السلطان اورخان، بيد أنّ المقصود في هذه الفترة مسرح الدمى وليس مسرح الظل. وفي كتاب بدائع الزهور لابن اياس بشير إلى أنّ مسرح خيال الظل انتقل للدولة العثمانية، بعد ضم السلطان ياووز لمصر عام 1517م؛ إذ شاهد عرضاً مسرحياً فيها، وأُعجب بمسرح الظل ونقله لتركيا مع انضمام 600 فنان مصري لإسطنبول. عرف فيها باسم خيال الظل Hayal-i zili، ليصبح هذا النوع من المسرح الأكثر شعبية في الدولة العثمانية خاصة في إسطنبول، واستمر حتى القرن العشرين. يعتمد مسرح الظل على ظل الدمى المنعكس بعد تسليط الضوء عليها، وتكون الدمى ثلاثية الأبعاد إلا أنّ صورة الظل تكون ثنائية لتظهر الظلال على ستارة بيضاء. للمزيد انظر:. And, A.G.E, Ss 45, 46

- **الأورته أويونو(Ortaoyunu) : مسرح الساحة هو نوع من المسرحيات التقليدية في تركيا ويشمل مزيجاً من العروض والفنون المختلفة. تطور الأورته أويونو على مر الزمن من خلال تأثير عدة عناصر مسرحية وتقليدية مختلفة. في البداية كانت المسرحيات تُعرض كجزء من المهرجانات الشعبية والاحتفالات، يجسد المسرحية فنانين عكس القره غوز ومسرح الدمى؛ حيث يقوم الفنانون بتقديم العروض الفكاهية والترفيهية. ويرجع بعض المؤرخين والنقاد أنّ أصل هذا المسرح يعود لإسبانيا جلبه اليهود المهاجرين للدولة العثمانية بعد سقوط الاندلس، وتطور من خلال تسرب فنون أخرى إليه كالرقص والألعاب البهلوانية. للمزيد انظر: .And, A.G.E, S 65

تصحبها أغاني، فكان مسرحاً شعبياً يجسد معيشتهم ويتصل بهم مباشرةً، تقام عروضه المسرحية في الهواء الطلق بين الحدائق أو في الشوارع؛ حيث يجتمع الناس، وعادة ما تتوارث عروضه شفاهياً [1]. غير أنّ هذه العروض لم ترق لتطابق مفهوم المسرح الغربي، الذي يعتمد على النص المكتوب، وأدب قائم بحد ذاته، وخشبة ثابتة، ورغم عدم وجود تشابه بين المسرح التقليدي العثماني والمسرح الغربي بشهادة الأدباء والمختصين، غير أنّ هذا لم يمنع من مساهمته في تطوّر المسرح الغربي في تركيا [2].

وقد ساهم السلاطين منذ بداية الدولة في انتشار فن المسرح، من خلال استقطاب الفرق المسرحية للقصر، أو تدريب فنانين في مدارس الاندرون، بتعليمهم الموسيقى والعروض الرياضية، لعرضها في الاحتفالات التي تقام خارج القصر، بمناسبة حفلات ولادة أو ختان أو زواج الأمراء، واحتفالات الجلوس على العرش، والانتصار في الحروب. فتنظّم عروض مسرحية واسعة، يشاهدها مختلف أطياف الشعب؛ إذ تصبح إسطنبول والمدن الرئيسية مسرحاً وساحاتٍ كبيرةٍ للعروض الترفيهية[3].

بقيت اسهامات سلاطين بني عثمان في نشر ثقافة المسرح مع نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، لكن هذه المرة المسرح الأوروبي الحديث؛ إذ دعموا انشاء المسارح داخل القصور والأماكن العامة، كما منحوا تصاريح وامتيازات لنشاط هذه المسارح. فنجد السلطان سليم الثالث يستدعي الفرق المسرحية الأوروبية لتمثيل عروض في القصر، كما أُنشئت مسارح في السفارات الأجنبية، وكانت هناك عروض أوبرا في إسطنبول عام 1797م [4]. وفي عهد السلطان محمود الثاني زاد الاهتمام بهذا الفن، فسمح للفرق المسرحية الإيطالية والفرنسية فتح مسارح في كل من إسطنبول، بيوغلو، وغلطة، ومسرحٍ آخر في إزمير، وقدمت عروضها للجمهور[5].

وفي عهد خليفته السلطان عبد المجيد وبصدور فرمان التنظيمات لعام 1839م، وأعطى دفعة للتحول الثقافي والفني في الدولة، وشجّع على اعتماد عناصر الثقافة والفن الغربي. فحظي المسرح باهتمام أفراد العائلة الحاكمة أكثر، فأنشأ السلطان عبد المجيد مسرحاً صغيراً بقصر دولمه بهجه عام 1840م، كما افتتح مسرح كديك باشا عام 1859م، ونظّمت العروض المسرحية والأوبرا في القصور، وتذكر صحيفة تايمز عام 1843م تنظيم القصر لعرض أوبرا بيليساريو الإيطالي وحضرها الحريم، كما قدمت أعمال مسرحية حضرها السلاطين في مقر السفارات الأوروبية، أو في الدوائر الحكومية[6] . ولم يقتصر دعم السلاطين وأفراد العائلة الحاكمة على الدعم القانوني للمسرح، بل صاحبه الدعم المالي؛

---

[1]- And, A.G.E, S 76.
[2]- Karaca A.G.E, S 146
[3]- And, A.G.E, S 13
[4]- حامد، مرجع سابق، ص 140.
[5]- Karaca, A.G.E, S 147.
[6]- And, A.G.E, S 84.

ففي عام 1856م قدمت الأميرة فاطمة سلطان 14,000 قرش لفرقة ناعوم Naum Tiyatrosu، كما تبرع السلطان عبد المجيد ب 7,500 قرش لناعوم، و 35,000 قرش لموظفي المسرح [1].

وباهتمام القصر بفن المسرح الأوربي وزيادة عدد مباني المسرح، بدأت اسطنبول وإزمير تتحولان إلى مراكز فنية. تستقطب فرق الأوبرا والمسرح والباليه من إيطاليا، فرنسا، اليونان، ألمانيا، النمسا، وحتى القوقاز، لتقديم العروض بها، وفي بعض الأحيان كان هناك ثلاث عروض لأوبرا عايدة في ثلاث مسارح مختلفة في ذات الليلة [2].

2 - تأسيس المسرح القومي العثماني وظهورأدب المسرح:

تزامناً مع استمرار الفرق الأجنبية الأوروبية في تقديم عروضها ظهر مسرح عثماني محلي، غير أنّه لم يكن مسرحاً ناطقاً باللغة التركية بل الأرمنية، فقد كان الأرمن رواد المسرح العثماني الحديث؛ إذ ظهرت فرق أرمنية كفرقة بيجيكيان عام 1810م، وفرقة بشتيمالخيان عام 1828م، وكانت تقدم عروض باللغة الأرمنية، واستطاعت مع الوقت أن تنتقل من عروض الأورته ايونو إلى عروض المسرح الغربي، حينها ظهرت فرقة مسرح الشرق مابين 1860 و 1863م وكان مقرها ببيوغلو، وانضم إليها فارتوفيان غولو آغوب Güllü Agop (1840-1902)، وكانت تقدم أعمال لفولتير وموليير وفيكتور هوغو، إضافة لبعض الأعمال الأرمينية، غير أنّ تقديم العروض باللغات الأوروبية أو الأرمينية حرم الناطقين باللغة التركية من الاستمتاع بمشاهدة هذه العروض، أو حتى إحجامهم عنها، فبقي المسرح بعيداً عن المجتمع العثماني عامة [3].

بقي الأمر كذلك حتى عام 1867م؛ حيث أسَّس غولو آغوب مسرح يدعى أسيا كومبانياسي، وأدّى عروضه في مسرح كديك باشا في اوسكودار، وكانت تقدم باللغة التركية. كما قدم مسرح ناعوم في 25 مارس 1867م مسرحية مكبث لشكسبير، ثم قدّم مسرحية هرنان لفيكتور هوغو. وفي نهاية 1870م حصل مسرح آغوب وبدعم من الصدر الأعظم عالي باشا، على امتياز لعب الأدوار باللغة التركية مدته عشر سنوات، مع شرط إنشاء مسرح في إسطنبول واسكودار في غضون ستة أشهر، وآخر في بيوغلو خلال ثلاث سنوات مع تكثيف تقديم العروض[4]. فأصبح مسرح كديك باشا يعرف في الصحف العثمانية باسم مسرح الدولة العثمانية، وكانت تنشر إعلانات عن المسرحيات التي سيقدمها، وحتى الشخصيات المرموقة من الوزراء والسفراء الأجانب التي سيحضرون عروضه[5]. وبهدف تطوير المسرح تم إنشاء لجنة مسرحية في 1873م، ترأسها رشيد باشا وزير الخارجية وضمت نامق كمال، خالد باشا، مصطفى نوري

[1]- Taybuğa Aybars Mamalı, **"Geç Osmanli Istanul'unda Tiyatrolar Ve Denetim",** SS 16-22, in Toplumsal Tarih Kültür, Sayı 323, Kasım, 2020, S 17.
[2]- And, A.G.E, S 08.
[3]- And, A.G.E, Ss 87-113.
[4]- Mamalı, A.G.E, S p17.
[5]- And, A.G.E, Ss 120, 121.

باشا، وكان أوّل موضوع تناوله هو تصحيح لهجات الممثلين الأرمن. وفيما بعد ترجمة أعمال موليير إلى التركية، فترجمت مثلاً مسرحية البخيل وسميت بينتي حميد وعرضت على الجمهور[1].

بعد فترة من عرض الأعمال الأرمنية والأوروبية المترجمة ظهرت أولى الجهود لظهور أدب المسرح التركي، الذي كان في الواقع يجمع بين السمات الأجنبية والمحلية. فكانت أوّل مسرحية تركية بعنوان حكاية إبراهيم باشا وإبراهيم غلشني* Hikâye-i İbrahim Paşa ve İbrahim-i Gülşeni، لمؤلّفها خير الله أفندي عام 1844م، تستند إلى أحداث من عهد السلطان سليمان القانوني. كانت بسيطة التقنية فحاول مؤلفها تغطية هذا باستخدام لغة وأسلوب معقد، ما يظهر ارتباكا في القصة [2]. أما أوّل مسرحية تركية حاكت المسرح الغربي، كانت مسرحية زواج شاعر Şair Evlenmesi لإبراهيم شيناسي عام 1859م، وعرضت على مسرح قصر الدولة بهجه الذي افتتح في نفس السنة [3].

وتوالت بعد مسرحية شيناسي أعمال أخرى لكتاب وأدباء عثمانيين منهم علي حيدر (1836-1913) الذي ألف ثلاث مسرحيات، اثنتين منهما امتازتا بطابع تراجيدي، وكتبهما سنة 1866م بأسلوب الشعر هما زارادشت برويز Sergüzeşt - i Pervi وزرادشت ارزاس Erzas'ın Sergüzeşti، أما الثالثة فكانت مكونة من فصلين كوميديين موسومة ب لعبة الأحلام Rüya Oyunu 1876م[4]. كما ساهم بعض القادة والموظفين من الجيل الأوّل، في تأليف قطع مسرحية تم عرضها أمثال أحمد وفيق باشا الذي قام بخطوات مهمة في هذا المجال، خاصة من خلال ترجمة أعمال الكاتب الفرنسي موليير. فحوّل مسرحية Le Mariage Force إلى مسرحية Zor Nikah زواج صعب وعرضت عام 1869م، وفي موسم 1874-1875م تم أيضًا عرض مسرحية Zoraki Tabib الطبيب المزيف، وفي أثناء توليه منصب حاكم بورصة قام ببناء أوّل مبنى للمسرح في المدينة، وأنشأ فرقة ممثلين وقام بتقديم ترجماته فيها[5].

تواصلت الجهود المبذولة لتطوير المسرح العثماني، وكانت سنوات 1870-1880م الفترة الذهبية لتألق المسرح العثماني، خاصة بانضمام مواهب شابة لكوكبة الأدباء وكتاب المسرح، فظهرت مسرحيات تميل أكثر للمسرح الغربي في أسلوبها ولغتها. وقد تناولت أعمالهم قضايا اجتماعية وسياسية من واقع الدولة وحمل رسالة للجمهور[6]. وممن تألّق بين هؤلاء الشباب علي بك (1844-1899) خاصةً في المسرح الكوميدي، فكتب ثلاث مسرحيات منها كوكونا مستلقيا Kokona Yatıyor 1870م، استقالة الضيف

[1]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, Ss 494, 495.

*- لم تعرض حكاية إبراهيم باشا وإبراهيم غلشني كمسرحية، بينما طبعت في كتاب عام 1939م.

[2]- Akyüz, A.G.E, S 37.

[3]- And, A.G.E, S 87.

[4]- Akyüz, A.G.E, S 38.

[5]- Ramazan Korkmaz, Gökhan Tunç, Tanzimat Dönemi Türk Edebiyatı, Anadol üniversitesi'ne aittir, Eskişehir, Türkeye, 2018, S 185.

[6]- Karaca, A.G.E, S 149.

Misâfiri İstikal 1870م، الحلاق الثرثار Geveze Berber 1872م، إضافة لرجائي أكرم زاده الذي نشر مسرحية العفيفة انجليك Afife Anjelik عام 1870. وقد جاءت هذه الأعمال في معظمها متأثرةً بالرومانسية الكلاسيكية خاصةً الفرنسية، كأعمال لوسيد لكورنيل، وشكسبير. مع هذا سعوا إلى تقديم مسرحياتٍ تعكس تجاربهم الشخصية ومشاهداتهم للمجتمع، ورغم وجود بعض النقائص في تقنية الكتابة المسرحية والأسلوب اللغوي، إلّا أنّهم ساهموا في تطوير الأدب المسرحي [1].

3 - تجربة المسرح في حياة شيناسي و إنتاج أوّل مسرحية تركية حديثة:

كتب إبراهيم شيناسي مسرحيته الأوّلى Şair Evlenmesi زواج الشاعر عام 1859م، ونشرها في جريدةTercüman-ı Ahvâl ترجمان أحوال عام 1860م، على شكل مقالٍ ساخر، تعد أوّل مسرحية تعتمد على النص. على الرغم من اكتشاف وجود خمس مسرحيات قبل زواج الشاعر، في وقتٍ لاحقٍ، إلّا أنّ هذا لا يغير الرأي بأن زواج الشاعر هي أوّل مسرحية تركية حديثة [2].

تدور أحداث المسرحية حول شاعرٍ وقع في حب جارته، كُمرو هانم، واتخذ خطوات لإتمام الزواج بمساعدة الوسيطات، ليكتشف لاحقاً أنّه تم تزويجه من أختها الكبرى القبيحة صاغدش. عندما تُجلب العروس إلى المنزل، يلاحظ الشاعر مشتاق بك الخطأ فيعترض ويحاول شرح الحقيقة، لكن الإمام أبو اللقلقة يرفض اعتراضه. ويهينه. في النهاية، يأتي صديقه حكمت أفندي ويحل المشكلة، بدفع كيس من النقود للإمام[3].

في هذا العمل ينتقد شيناسي الزواج التقليدي، إضافةً لانتقاد اجتماعي عام من خلال شخصيات المسرحية. فينتقد استغلال الدين، والموافقة على كل شيء يفرض عليك دون حوارٍ وجدلٍ، وانعدام قوة الشخصية لدى بعض الشباب، والتصرف حسب ما تمليه عليك الأعراف البائدة. كما ينتقد تقاليد التعامل مع المرأة كسلعة يتم شراؤها وبيعها [4]. وقد ظهر هذا من خلال ما قاله حكمت أفندي مخاطبا العريسين في نهاية المسرحية: "لقد رأينا المصائب التي وقعتما فيها أثناء زواجكما، رغم معرفتكما المسبقة ببعض، فما بالكما بمن يتزوجون دون معرفة شيء عن بعضهم البعض."[5].

أما عن الأسلوب فرغم بساطة الحبكة، إلّا أنّها مبنيةٌ بشكلٍ قويٍ؛ وحملت تأثيرات محلية وأجنبية على حد سواء. فتقسيم المشاهد، وأدوار الشخصيات فيها، واستمرارية الأحداث، يبرزان خصائص المسرح الغربي وتأثير مسرحيات موليير. في حين تظهر الشخصيات الكوميدية المؤلفة بشكل مبالغٍ فيه، مع استخدام لغةٍ عاميةٍ وأقوالٍ ساخرةٍ، علاوةً على تجنبه العمق النفسي، واستخدام التعميمات،

[1]- Akyüz, A.G.E, S 39.
[2]- Korkmaz, Tunç, A.G.E, S 184.
[3]- Delim, A.G.E, S 20.
[4]- Korkmaz, Tunç, A.G.E, S 185.
[5]- Ibrahim Şinasi, Şair EvlenmesiL Müntahabat-ı Esar, Baskı 01, Anadolu Üniversitesi Yayını, 2019, S 23.

والنماذج اللغوية، والحديث بأسلوب يشبه خصائص مسرح أورته أيونو. وهذا الأسلوب أظهر قدرة شيناسي على تقديم العناصر الثقافية المحلية والأجنبية في مزيج متجانس، ما حقق نجاحه في تقديم عروض تتناسب مع ذوق الجمهور التركي في تلك الفترة [1].

4 - نامق كمال رائد المسرح الوطني:

لم يهتم كمال بالمسرح قبل سفره لأوروبا، خاصة أنّ افتتاح المسرح القومي العثماني تزامن مع سفره، غير أنّ نظرته لهذا الميدان تغيرت كلياً بعد عودته لإسطنبول. وقد اكتسب المسرح في هذه الفترة شعبيةً كبيرةً أوساط المجتمع العثماني، كما أنّه تحول من أداةٍ ترفيهيةٍ لأداة توعية ونشر للثقافة، ونقد للوضع السياسي والاجتماعي. وقد وقف كمال شخصياً على هذه التجربة في أوروبا، ولاحظ الدور الذي يلعبه المسرح على المستوى الفكري [2]. خاصةً أنّه تأثّر هناك بالمدرسة الرومانسية ودورها في مخاطبة الانسان وتوعيته، وقارن نامق كمال بين الكتابة والمسرحK وأوضح مدى تأثيره في أعماق ومشاعر المشاهدين، وقد بين أنّ الكتاب موجهٌ في العادة للفرد، بينما المسرح موجهٌ للمجتمع بكل أطيافه، كما يرى أنّ الكتب تُلقّى بالعين، في حين أنّ المسرح يحفظ في القلب[3].

وقد عبّر نامق كمال في مقاله المسرح الذي نشره في جريدة عبرة على أنّ المسرح أحب الأجناس الأدبية لقلبه، ويعرّف المسرح بأنّه متعةٌ مفيدةٌ بسبب ما يقدمه من أهدافٍ ونتائجٍ. ويرى فيه تحليلاً لروح الإنسان، ووسيلةً تعبّر عن الحياة، كما ذكر عدد الأعمال المسرحية التي حققت نجاحاً باهراً، كما قال عن المسرح: **"إذا كانت القدرة على التعبير بالكلمات لدى الأمّة هي الأدب، فإن المسرح هو التعبير الحي للأدب."** [4]. وقد ذكرنا آنفاً كيف انضم إلى فريق المسرح العثماني عام 1873م، وبعدها انطلق في كتاباته المسرحية، وعبّر فيها عن أفكاره التي طالما نادى بها، ورآها ضرورية لنهضة الدولة والمجتمع مثل حب الوطن، الوحدة الإسلامية، الحرية، حقوق الإنسان، إضافة لتخصيص مساحةٍ واسعةٍ في مسرحياته للحب، والرغبات، والأماني، وسعى سعياً حثيثاً لتقديمه في أعماله المتنوعة. ومعظم هذه المسرحيات تُظهر التغيير الكبير الذي حدث في فكره، وما نلاحظه أنّه لم يكرر أيً من موضوعات مسرحياته في مسرحية أخرى [5].

كتب أوّل مسرحية له بعنوان وطن أو سليسترا Vatan, Selestreعام 1873م*، عرضت المسرحية في الفاتح من أفريل 1873م، ولاقت إقبالاً جماهيرياً كبيراً. وعرضت حوالي مائة عرض بين خشبات مسرح

---

[1]- Akyüz, A.G.E, S 38.
[2]- A. E, S 41.
[3]- Korkmaz, Tunç, A.G.E, S 195.
[4]- طانبينار، مرجع سابق، ص 396.
[5]- نفسه، ص 418.
*- ينظر الملحق رقم08.

إسطنبول، إزمير، سلانيك[1]. تتكوّن المسرحية من أربع فصول، تروي جزء من الحرب الروسية العثمانية، تركز المسرحية على الدفاع عن قلعة سليسترا خلال حرب القرم. الشخصيات الرئيسية في المسرحية اسلام بك، وزكية، وصدقي بك ترمز للشجاعة وحب الوطن، وتعبّر في جوهرها عن مشاعر الفرح والحزن والانتماء الوطني[2].

تبدأ أحداثها بافتراق الحبيبين زكية واسلام بيك، لما لبى الأخير نداء الوطن وهبّ للدفاع عنه دون التفكير في أيّ هدفٍ غير الشهادة في سبيله، لتتبعه حبيبته متنكرةً في هيئة جندي وتبدأ مغامرتهما في فك الحصار عن قلعة المدينة. تجسّد المسرحية أسمى أنواع الحب والتضحية لأجل الوطن، فمنذ بداية المسرحية والبطل يردد عبارات مثل: **" جسدي من تراب الوطن...أنفاسي من هواء الوطن...إذا لم أمت في سبيل الوطن، فلماذا ولدت؟ أأنا لست إنسانا؟ ألا توجد لي واجبات؟ ألا يجب أن أحب وطني؟"**، كما يظهر كيف أنّ التضحية والموت في سبيل الوطن هو أقصى ما يريده، فلا يهمه مالاً ولا غنيمةً؛ إذ يصرح اسلام بك وهو يجمع المتطوعين: **" أنا ذاهب للقتال، لكن بنية الموت، ليس لديا راتبٌ، لا أبحث عن الغنائم، ومن يفكر فيها فليبتعد عني، سيكون جسدي فداء للوطن."** [3]. في نفس الوقت نجده يتحسّر ويتأسّف على ما آلت إليه الدولة العثمانية، ولما حل بها من ضعفٍ بعد قوةٍ، ويصف هذا الوضع في عبارة اسلام بك: **" الوطن الذي كانت تعيش بحد سيفه عدة دولٍ، يحتاج الآن إلى مساعد عدة دولٍ، فقط ليحافظ على نفسه."** [4].

تظل مسرحية وطن مصدر إلهام وطني للكثيرين في تركيا، وربما كانت العمل الذي كرّس مكانة نامق كمال في التاريخ والأدب التركي*. فقد عبّر نامق عن حبه للوطن كشعور فطري سامٍ نابعٍ من الايمان. حاول من خلال مسرحيته، أن يحوّل تعلق الانسان بمسقط رأسه إلى تعلقه بوطنٍ أكبر، يتجاوز حدود المكان والقبيلة والعرق؛ حيث يتّحد المسلمون بغض النظر عن أصلهم العرقي في ظل راية الإسلام[5].

ويروي آغوب ما أحدثته المسرحية بعد عرضها فيقول "**يا للأسف كانت مسرحيةً قويةً. أحدثت تأثيراً كبيراً على المشاهدين. كانت مرآة لفخرنا ولفضائل وطننا، والإرادة القوية للدفاع عن أمتنا ودولتنا.**"[6]. ومن الأمور المثيرة للاهتمام، أنّ المسرحية استمر عرضها لفترة بعد نفي كمال وأصدقائه، بل

---

[1]- Akyüz, A.G.E, S 41.
[2]- Korkmaz, A.G.E, S 194.
[3]- Namik kemal, Vatan Yahut Silistre, Baskı 01, Anadolu Üniversitesi Yayını, 2019, S 09, S 16.
[4]- A.E, S 12.

* - اتُهم نامق كمال بعد عرضها باقتباس مسرحية وطن Patrie، من فيكتوريان ساردو، التي عُرضت عام 1869م في الوقت الذي كان فيه كمال في أوروبا. لكنهما مختلفان، ففي مسرحية ساردو البطل وقع في حب الشخص الخطأ، إذ قامت البطلة بتسريب خطط الثوار إلى العدو، في حين نرى أنّ الحب في مسرحية نامق كان عاملا دافعا للبطلين في الدفاع عن أرضهم وهزيمة العدو.

[5]- Karpat, **The Politicization of Islam...**, Op.cit, P 330.
[6]- And, A.G.E, Ss 121, 122.

وحتى عُرضت أمام السلطان عبد العزيز عدة مرات. ما يدل على أنّ المسرحية كانت تعبر عن حاجة اجتماعية ماسة في ذلك الوقت. وبنفيه إلى فاماغوستا (ماغوسا) في قبرص، انتهت مرحلة الصحافة والنضال العلني في حياة نامق كمال. وعلى الرغم من أنّه استمر في التعبير عن التزامه بأفكاره ومواقفه تجاه الحياة والمجتمع، لم تتح له الفرصة للتعبير عن آرائه بحرية، لهذا نجده يركّز جلّ جهده في النشاطات الأدبية[1].

فعكف حينها على تأليف مسرحياته الأربعة الأخرى، وهي الطفل البائس 1973م، عاكف بك 1874م، جلال الدين خوارزمشاه 1875م، كما أكمل هناك مسرحية كول نهال. ورغم أن مسرحية وطن سليسترا هي أكثر المسرحيات شهرةً ونجاحاً، بسبب عرضها في وضع سياسي حرج مرت به الدولة العثمانية، واستطاع نامق الاستفادة منه في تقديم الأحداث وتشكيل الشخصيات[2]. غير أنّ مسرحية كول نهال وجلال الدين خوارزمشاه، كانت من المسرحيات التي تُسهب في شرح القناعات السياسية والأخلاقية، وهي الأثر الوحيد الذي يرضى فيه الثوري نامق كمال بالتمرد الشعبي، شريطة أن يكون بعد تحصيل العلم، ورضا الحكومة المركزية. وهو الذي أمعن النظر في الحقوق الإنسانية وقيم المواطنة، دون أن يجيز الثورة في أيّ وجه من الوجوه[3].

فمسرحية كول نهال* برمتها؛ عملٌ ساخرٌ من الصراع بين عبد العزيز ومراد حول السلطة، وكانت دقيقة بما يكفي لتفلت من الرقابة عام 1875[4]. تروي حكاية الصراع بين قبلان باشا ومختار بك حول حب عصمت، ما جعل قبلان باشا المستبد يدبّر لقتل مختار بك للفوز بعصمت، وتتطور الأحداث لثورة يقودها مختار بك، ضد الاستبداد والظلم الذي جسّده غريمه قبلان باشا. مع اسقاطات سياسية؛ ففي مناسبات عديدة يشدّد نامق على ضرورة العدل في حكم الشعوب، واحترام حقوق الرعية فجاء على لسان مختار بك ما يلي: **" هل أصبح الحاكم هنا آمراً بالكلام فقط؟ الخليفة عيّن الحاكم على أساس العدل...فلا يوجد واجب أكثر من خدمة البلاد، وتمنح المكافآت بناء على الأعمال التي تم إنجازها."** [5].
وانتهت المسرحية بإعدام مختار بك لقبلان باشا، بعد استصدار فرمان من إسطنبول، وقد أبلغه مختار بك لقبلان باشا: **"هناك فتوى بحق الظالم، وأنا هنا أمثّل الشريعة، ملكنا أصدر فرمانا مقدساً موقعاً بخطابه الملكي."**[6].

---

[1]- Ahmet Hamdi Tanpınar, **Edebiyat üzerine Makaleler, Hazırlayan** : Zeynep Kerman, Baskı 02, Dergâh Yayınları, Istanbul, 1977, S 227.
[2]- Akyüz, A.G.E, S 41.
[3]- طانبينار، مرجع سابق، ص 426.
*- ينظر الملحق رقم 09.
[4]- Davison, Op.cit, P 300.
[5]- نامق كمال، **كول نهال**، سلطان بايزيدده باقر، در سعادت، 1307، ص 138.
[6]- نفسه، ص 174.

يرى الكثير من المحلّلين أنّ المسرحية تتحدث عن النضال من أجل الحرية في عصر السلطان عبد العزيز، حتى أنّ مختار بك الذي يحبه سكان القرية غريم قبلان باشا الحاكم يرمز للأمير مراد. ولو سلَّمنا بأنّ هذا ضرب من الرمزية، فيمكننا القول أنّ الفتوى كانت أمراً ضرورياً من أجل إقصاء السلطان عبد العزيز عن العرش، رغم أنّ مختار بك بدأ عملية الإطاحة بقبلان باشا من خلال تمردٍ خطّط له مع رئيس الجند ذو الفقار. مع هذا كان الإعدام بفتوى شرعية أو بفرمان سلطاني جراء شكاية الشعب منه، وهذا أمرٌ جدّ بديهي في الدولة العثمانية، ونامق كمال كان يتراجع بصفةٍ دائمةٍ عن الثورة وعن التمرد[1]. وكما قلنا آنفا نامق كمال رجل إصلاح أكثر من كونه رجل ثورة، فنظرية التغيير عنده تلتزم بالإنتقال السلمي للسطة.

أمّا مسرحية جلال الدين خوارزمشاه؛ فقد تبوأت مكانة شديدة الخصوصية بين كتابات نامق كمال، وكان يفضّلها بصفةٍ دائمةٍ على مسرحياته الأُخرى، كما أنّ النقاد كانوا يشاركونه هذه الفكرة. ومن الممكن أن تُعد مسرحية جلال القسمَ الأوّل لرواية أمير نوروز بيك من ناحية موضوعها. فقد كان يريد من خلال هذين العملين تصوير كارثة اجتياح المغول للعالم الإسلامي، ثم انهزامهم أمام القوى الإسلامية، بعدها في المشهد الأخير هناك وصية جلال الدين التي تبشر باعتناق المغول للإسلام. المسرحية تعبر عن حب الوطن، التضحية، الوحدة الاسلامية [2]. يحقق كمال كل تطلعاته من خلال شخصية بطله فهو مضحٍ، مناضلٍ، طاهرٍ، وذو فضيلةٍ. فجلال هو النموذج المثالي للبطل حسب قناعات كمال. فهو لا يعرف التردد أو المصلحة الذاتية، ملتزمٌ فقط بالواجب الذي يقع على عاتقه. كما تتضح أفكاره حول المسرح في مقدمة هذا العمل، والتي تشبه إلى حد ما مقدمة كروميل لفيكتور هوغو[3]. وقد منحته هذه المسرحية مجالاً واسعاً للنقد السياسي، بالرجوع إلى تاريخ شعوب وأمم أخرى، وتحليل بعض المشاكل الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الدولة، كما مكّنته من استخلاص العبر والمواعظ[4]

وقد عاب النقاد على كمال ضعف مسرحياته من الناحية التقنية، بسبب تركيزه على القلق الفكري في أعماله. عدى مسرحية جلال الدين خوارزمشاه التي كانت أقوى مسرحياته، بفضل تطوّر أحداثها، واستخدام عنصر المؤامرة بشكل جيد، إضافةً لتقديم الشخصيات بشكل حيوي للغاية،

[1]- طانبينار، مرجع سابق، ص ص 427، 428.

[2]- نفسه، ص ص 429-431.

[3]- Ahmet Hamdi Tanpınar, **Edebiyat üzerine Makaleler,** Hazırlayan : Zeynep Kerman, Baskı 02, Dergâh Yayınları, Istanbul, 1977, S 234.

[4]- Abdullah Sengül, "**Türk Tıyatrosunda Tarıh"**, PP 1931-1987, in Turkish Studies International Periodical For the Languages Literature and History of Turkish or Turkic, Volume 4 /1-II, 2009, p 1937.

جعلها تبرز جيداً خصائص الأدب الرومانسي، وتأثيره المباشر في نفوس الجمهور، ورغم كل النقائص تبقى مسرحيات نامق كمال، أوّل نجاحٍ بارزٍ للدراما الرومانسية المسرحية في تاريخ التنظيمات [1].

وككل اكتسب المسرح أهميةً كبيرةً، وأصبح أكثر وسيلةٍ أدبيةٍ انتشاراً بين العثمانيين، فأولت الصحف اهتماماً بالمسرح ودعمه، من خلال تخصيص مساحاتٍ للمقالات النقدية والتعريفية بالعروض المسرحية، إضافةً لنشر مقالاتٍ لكتاب المسرح أنفسهم. حتى ظهرت صحف خاصة بالمجال الفني والمسرحي منها صحيفة تياترو Tıyatru عام 1874م، هدفت إلى نقد الأعمال المسرحية وتقديم معلومات عن المسرح بطرقة ساخرة، فمثلت بهذا النقد الإعلامي المعارض والكوميدي الذي يعالج القضايا الاجتماعية، والسياسية، والثقافية [2].

المطلب الثالث- القصة والرواية العثمانية:

1 - بداية الرواية وأولى الروايات العثمانية في القرن التاسع عشر:

هناك اختلاف في الاصطلاح الأدبي بين القصة والرواية، كما أنّ القصة نوعٌ أدبيٌ معروف في التراث الشرقي. ظهر منذ القدم من خلال الملاحم والحكايات التي كانت تتوارث عبر الأجيال، وجمعت بين النثر والشعر. كما تطورت القصة بعد الإسلام، وظهرت حكايات شعبية تتحدث عن أبطال أمثال دده قرقود، اختلطت بها العناصر الشرقية العربية والفارسية، إضافةً إلى ظهور القصة في أدب المثنويات التي غلب عليها الخيال والرمزية، وكانت أقرب للشعر منها للنثر[3]. مع هذا ظهرت بعض المحاولات في القرن الثامن عشر بكتابة القصة وطبعها لما أُنشئت المطبعة، فتحوّلت القصة من الرواية الشفاهية إلى القصة المكتوبة. فظهرت قصص شكري الجين، وقصة عزيز أفندي الجريتلي عام 1796م باسم مخيلات **Muhayyelât-ı Aziz Efendi**، ارتبط العمل بوضوح بحكايات ألف ليلة وليلة، ويظهر الشبه والاختلاف بينهما بشكلٍ مقارنٍ. إلّا أنّ مخيّلات يعد عملاً أصيلاً بناءً على خط الكتابة والإبداع، بعد أن أدمجت حكاياته بالثقافة الشعبية العثمانية[4].

بينما الرواية كجنس أدبي ظهر مع حركات التغريب، وعرفه العثمانيون فترة التنظيمات. بيد أنّ لبساً وقع لدى أدباء هذه الفترة؛ إذ اختلط عليهم اللونين وأطلق على كليهما مصطلح حكاية Hikaye، فظهرت أنواع من الأعمال بين الرواية والقصة جمعت بين خصائص الأدب الغربي، مع إضافة بعض

---

[1]- Akyüz, A.G.E, S 41.

[2]- Ebru Davulcu, **"Tiyatro Sanatını Osmanlı Toplumu'na Basın Yolu İle Tanıtma İçin Çıkarılan, Bir Gazete: Tiyatro (20 Mart 1874-12 Nisan 1875)"**, SS 45-57, in Selçuk Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Sayı 33, 2015, Ss 51, 52.

[3]- اوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة...**، ج 02، مرجع سابق، ص 117.

[4]- Gonca Gökalp, **"Osmanlı Dönemİ Türk Romanının Başlangıcında Beş Eser"**, SS 185-202, in Haceteppe Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Dergisi, cilt 16, Özel sayı, Ankara, 1999, S 187.

العناصر المحلية[1]. فشهد الأدب التركي نقلة نوعية في مفهوم وتطبيق الرواية والقصة، متأثراً بالأدب الغربي وتطوره، إلّا أنّ بداية القصة والرواية في الأدب العثماني والتركي بشكلها الحديث، ترتبط بالترجمة على قلتها، فنجد ترجمة رواية تيليماك1862م التي ترجمها يوسف كمال باشا، تلتها ترجمات لأشهر الروايات الفرنسية العالمية كرواية البؤساء 1862م، ورواية روبنسون كروزو 1864م، دي مونتي كرستو 1871م، اتالا 1872م، بول وفيرجيني 1873م[2]. ولم تظهر القصص والروايات الغربية النمط إلّا مع أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، وسعت لتقديم قصصٍ تعكس تغيرات المجتمع والفرد وتلبي احتياجاتهم[3].

ومن أولى القصص التي ظهرت عهد التنظيمات كانت حكايات أكابي **Akabi Hikyayesi** كتبها فرتان باشا، تقدم رؤية عن حياة الأرمن في إسطنبول خلال هذه الفترة، وتعتبر من أقدم القصص التركية الحديثة، كتبت بأحرف أرمنية ونشرت في عام 1851م. تروي قصة حب شخصين بيد أنّ الاختلاف الطائفي حال دون استكماله، لتنتهي قصتهما نهايةً مأساويةً. تأثر الكاتب بالأعمال الرومانسية الفرنسية، كما تحمل القصة بعض من مأساة روميو وجولييت لشكسبير[4]. ثم إنّ الكتّاب العرب لم يكونوا في معزل عن الميل العام نحو تحليل ونقد المجتمع، فمثلاً كتب أحمد فارس الشدياق كتاب الساق على الساق فيما هو الفارياق، الذي نشر في باريس عام 1855م، وكان عملاً من أربعة أجزاء على نمط المقامة في الأدب العربي. يأخذ بطل القصة الراوي في رحلة حول البحر الأبيض المتوسط وأوروبا. يتناول نقداً لرجال الدين المسيحيين، وتحليلاً للعادات والظروف الاجتماعية البريطانية والفرنسية، ومناقشة في الأمور الفلسفية واللغوية والأدبية [5].

وفي هذا السياق؛ تظهر رواية لغة الخيالات **Hayalat-ı Dil** لمؤلفها حسن توفيق أفندي، نُشرت عام 1868م، تحمل ملامح قصة الحب التقليدية، مع وجود الانفصال والنضال، واكتشاف قيمة الحبيب، وأخيراً التلاقي كعناصر أساسية في القصة. غير أنّ القصة تحمل رموزاً مبطنةً تهدف لتوجيه القارئ إلى التفكير في المسائل السياسية والاجتماعية وقتها، خاصة أنّ سنة النشر شهدت فيها الدولة العثمانية ثورة كريت، وتدخل القوى الأوروبية في شؤونها. فجاءت الرواية شبيهةً لكتب سياسة الأخلاق باندنامه، كما كانت شبيهةً لرواية مغامرات تيليماك[6].

[1]- اوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة...**، ج 02، مرجع سابق، ص 117.

[2]- Akyüz, A.G.E, S 47.

[3]- Korkmaz, Tunç, A.G.E, S 143.

[4]- Korkmaz, Tunç, A.G.E, S 145.

[5]- Hanioğlu, Op.cit, P 99.

[6]- Gökalp, A.G.E, S 192, 193.

2 - الرواية الحديثة في الأدب التركي وأهم روادها:

ظهرت ما بين 1870م و1876م التجارب الأولى للرواية الحديثة، وبرز عدّة كتّاب رواية في هذه المرحلة، فظهرت كتابات أمين نهاد بك في مجموعة قصصية بعنوان مسامرتنامة Müsameretname، نشرت بين عامي 1872-1875م، اثنين منها تحدثت عن الصراع الحضاري العثماني المسلم مع أوروبا المسيحية[1]. تروي قصة شباب يلتقون في سهرات شتوية ليروي كل شاب حكايته. وتعد مسامرتنامه مثالاً عن التحوّل في أدب الرواية والقصة العثمانية، بين الرواية الشرقية التقليدية والأسلوب الغربي. من خلال هيكل القصة الذي يحمل تشابهاً مع التقاليد الشرقية، مع تطوّر الشخصيات الرئيسية، وعرضٍ جديدٍ للمشاكل المعاصرة، وتوجيه القارئ نحو القضايا الاجتماعية، بأسلوبٍ مستمدٍ من التقاليد الغربية[2].

بعدها جاءت رواية شمس الدين سامي عام 1872م، تعاشق طلعت وفطنت Taaşşuk-i Talât ve Fitnat، حملت مقوّمات الانتقال من القصة الشعبية إلى الرواية العالمية، بنيت الرواية في الأساس على انتقاد أساليب التفكير والشعور التقليدية، وتعزيز القيم الجديدة. فقدّم شمس الدين سامي في روايته تداخلاً بين السرد التقليدي وعناصر الرواية الغربية، ورغم أنّ الرواية لم تتبع نمط الشخصيات العميقة؛ حيث يصوَر الكاتب الشخصيات بشكل ثابت دون تجربة تغييرٍ داخلي كبيرٍ، ولا تصاعدٍ في تطورهم النفسي. مع هذا تعتبر تجربةً مهمةً في التحوّل من السرد التقليدي إلى الرواية الغربية. وتسليط الضوء على قضايا المجتمع في تلك الفترة، لذا تكمن أهميتها في ربط أحداثها بالواقعية[3]. إضافةٍ لاستخدام شمس الدين سامي أسلوب تقسيم الرواية إلى أقسامٍ، تحمل عناوين تعبر عن مواضيعها، وكذلك تنظيمها بشكلٍ متناغمٍ، ما سيصبح شائعاً في الروايات اللاحقة [4].

بيد أنّ الرواية التركية الحديثة اكتسبت شكلها وحُدِّدت ملامحها، مع الأديبين نامق كمال وأحمد مدحت أفندي اللّذان وضعا أسس الكتابة الأدبية الحديثة، فكانت رواياتهم المعيار الأوّل لروايات فترة التنظيمات. وإن حاول الأوّل ابراز المعايير الفنية في الأدب من خلال كتاباته، وسنتعرف على أعماله لاحقاً، فإن الثاني كان عراب ورائد الرواية التركية الحديثة بملامحها الشعبية. قدم العديد من المساهمات في مجال التأليف والترجمة. اختار أن يكون مفيداً ومعلماً بدلاً من تحقيق الجمالية والفن، كما عمل على تحقيق توازنٍ بين الثقافة الغربية وخصائص الهوية العثمانية التقليدية. فحاكى أسلوب

[1]- اوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة...**، ج 02، مرجع سابق، ص 118.

[2]- Gökalp, A.G.E, S 179.

[3]- Hülya Argunşah, "**Tanzimat'tan II. Meflrutiyet'e Türk Romanı"**, SS 23-100, in Türkiye Araştırmaları Literatür Dergisi, Cilt 4, Say› 8, Türkiye, 2006, SS 37, 38.

[4]- Argunşah, A.G.E, S 39.

الراوي أو المداح، في نفس الوقت قدم بعداً نفسياً لشخصياته مع تحليل عميق لها، لهذ حققت رواياته شعبية كبيرة ونالت إعجاب الجماهير[1].

استطاع كتابة سبعة عشرة مؤلفاً بين القصة والرواية، علاوة على سلسلةٍ طويلةٍ أصدرها ما بين 1820 و1893م. عوّدت القارئ العثماني على القصة والرواية الأوروبية بتقنياتها المختلفة، هذه الطريقة تعتبر تحديثًا للحكايات الشعبية، فكانت أعماله تشبه بشكلٍ أو بآخرٍ عمل ابراهيم شيناسي؛ للمصالحة بين المسرح الشعبي والكوميديا الغربية [2].

تزامناً مع الرواية الأدبية ظهرت الرواية التاريخية، وكانت أوّل روايةٍ تاريخيةٍ في الأدب التركي **جزمي** للكاتب نامق كمال. بعدها أصبحت الرواية التاريخية نوعاً أدبياً يجذب اهتمام القرّاء والكتّاب، وتطورت كجزءٍ من استجابةٍ أو تفاعلٍ مع الأحداث التاريخية، والتحوّلات الاجتماعية والثقافية، والبنية السياسية للدولة العثمانية في تلك الفترة [3].

3 - الرواية في أدب نامق كمال ومضامينها السياسية:

عرّف نامق كمال الرواية؛ وأظهر اختلاف الرواية الغربية عن القصص الشرقية، في مقدمة جلال الدين؛ ونقلا عن طانبينار قال" **المقصود من الرواية هو تصوير حدث، سواء وقع أو كان من الممكن أن يقع، بكل ما يتعلق به من أخلاقٍ، وعاداتٍ، ومشاعرٍ، واحتمالاتٍ وتفاصيلٍ. ونادراً ما يتم إدخال الكائنات الروحانية (كائنات خارقة) في الروايات**" [4]. كما حاول من خلال رواياته تحليل النفس البشرية. ونقلا عن قدرت صرح: "**هناك مهمة أخرى عند كتابة الحكاية، وهي التخلي عن الأسلوب التقليدي في الحديث العشوائي وغير المنظّم، بقصد الإصلاح والتسلية، والسعي لتحليل الطبيعة البشرية. لا يمكن اكتشاف أسرار الضمير الإنساني دون التعمق في أعمق زوايا القلب، واستكشاف الأسرار الكامنة فيه**"[5] وجهة النظر هذه التي سعى فيها للجمع بين الفائدة الاجتماعية والمتعة، تُعتبر إحدى المبادئ الأساسية في كتابات نامق الأدبية.

فالرواية عنده جنسٌ أدبيٌ يصف بالتفصيل الأحداث والعادات والسلوكيات، والمشاعر المتعلقة بأحداث الواقع، ما يجعل الروايات المحلية مجرد قصصٍ شعبيةٍ تروى قبل النوم. في حين نجد أنّ الأوروبيين قطعوا بالرواية أشواطاً كثيرةً، وأصبحت مصدراً أخلاقياً ومعرفياً. فبعض قصص الكتّاب الكبار مثل والتر سكوت، وتشارلز ديكنز، وفيكتور هوغو، وألكساندر دوما، هي أعمالٌ خالدةٌ وتأثيرها دائمٌ. فرواية البؤساء ترجمت لتسعين لغةٍ، وبيع منها مائة وخمسين ألف نسخةٍ. أمّا القصة العثمانية

[1]- Akyüz, A.G.E, S 55.
[2]- Korkmaz, Tunç, A.G.E, S 151.
[3]- Argunşah, A.G.E, S 28.
[4]- طانبينار، مرجع سابق، ص 442.
[5]- Cevdet Kudret, **Türk Edebiyatında Hikâye ve Roman (Tanzimattan Meşrutiyete Kadar 1859-1910)**, 02 Baskı, Varlık Yayınları, Istanbul, 1977, S 90.

فتبقى الحلقة الأضعف في الأدب [1]. كما شدّد على ضرورة استخدام لغةٍ جديدةٍ، تكون أقرب إلى اللغة التي يستخدمها الناس في حديثهم اليومي. فهي السبيل لتعزيز التواصل بين الكتّاب والقراء، وتحقيق فهمٍ أفضلٍ للأفكار والمعاني، ونشرٍ واسعٍ للثقافة والمعرفة [2].

تعد رواية انتباه* أوّل عملٍ أدبيٍ روائيٍ له، كتبها أثناء منفاه في ماغوسا بأسلوبٍ شاعري، وباستخدام تقنيات الرواية الأوروبية مع موضوعٍ محليٍ. كتب لها مقدمةً حملت عنوان الندم الأخير Son Pişmanlık، ولكن بسبب اعتراضات وزارة التعليم على الاسم، تم تغييره إلى انتباه ليتم نشرها عام 1876م [3]. ليست مبنيةً على أحداثٍ حقيقية بل هي نتاج خيال الكاتب. ونقلا عن قدرت أوضح نامق كمال هذا بقوله: **"ميل الإنسان إلى الحب يظهر أكثر من أي شيء آخر. ولهذا السبب غالباً ما تحمل القصص والمسرحيات حكمة خفية ضمن قصص الحب. ومن هنا أردنا أن نزين هذا العمل المتواضع بقصةٍ خياليةٍ"**. وقد عكست تطوّر الأدب التركي، الذي انتقل من التركيز على العناصر الرومانسية والخيالية إلى التركيز على خصائص النفس البشرية [4].

تدور أحداث الرواية في إسطنبول، حول مغامرة حبٍ لشابٍ يدعى علي بيك، ليس لديه خبرة في الحياة، تورّط في علاقةٍ مع مومسٍ تدعى مه بيكر، فتُؤثّر تداعيات هذه العلاقة على حياته وعقليته. فهو شابٌ غير متمرسٍ قليلُ الخبرة في شؤون الحياة، تتأثر قراراته في الغالب بمشاعره ونفسيته دون عقله، فيتسبّب في جرح من حوله خاصةً من يحب، ما يفقده حبه البريء لديلاشوب، وينغمس بعدها في حياة الانحراف. جاءت الرواية لدراسة ظواهر أخلاقيةٍ انتشرت في المجتمع العثماني، خاصةً الاسطنبولي؛ فيصف نامق مثلاً ظاهرة الفساد الأخلاقي والانغماس بحالة البطل فيقول: **"بدأ علي بك يقضي أياما متتالية في بيوت القمار، والحانات، وأوقات أطول في بيوت الدعارة. لم يعد يذكر أصدقائه أو أسرته، ولا حتى والدته، ...وليوفي مصاريف هذه الحياة الجديدة، امتدت يده لصرف ثروته عليها."** [5]. كما عكست نظرة نامق الأخلاقية الصارمة، فيعتبر المرأة الساقطة مذنبةً بسبب وضعها، رغم أنّه يعترف بأنّ سقوطها لم يكن بكامل إرادتها، ويشرح ذلك في صفحات الرواية. ومع ذلك، لا يظهر أيّ تسامحٍ تجاهها، بل يغلق تماماً الأبواب أمام التعاطف مع إنسانيتها[6]. إذ يرى أنّ مقتلها على يد علي بك في نهاية الرواية هو

---

[1]- Korkmaz, Tunç, A.G.E, S 171.
[2]- Akyüz, A.G.E, S 15.

*- ينظر الملحق رقم 10.

[3]- Dilmen, A.G.E, S 43.
[4]- Kudret, A.G.E S 95.
[5]- Namik kemal, **Intibah**, Günümüz Türkçesine Uyarlayan : Refik Durbaş, Baskı 02, Türkiye Iş Bankası Kültür Yayinlari Istanbul, 2002, S 110.
[6]- Kudret, A.G.E, S 95.

ما تستحقه عندما يقول: **" لم يرتكب أيّ خطءٍ، لكن الظروف والحدث لم يسمحا بتقديم التماس، لذلك أخذته الشرطة."** [1].

كما انتقد ظاهرة الرق* من خلال شخصية ديلاشوب، فيروي معاناتها بسبب العبودية وكيف اختطفت صغيرة من حضن والديها، وكيف عاشت حياة الأسر والذل، ما جعلها تختار الموت بدل الحياة[2]. جانبٌ آخر عالجته الرواية من خلال شخصية علي بيك، تمثّل في نقد ظاهرة نشأة الشباب في نظام تعليمي مغلق، والتأكيد على أهمية اكتسابهم تجارب شخصية في مراحل مبكرةً من حياتهم، فلو تفاعل علي بك مع العالم والناس قبل دخوله للمدرسة، ما كان ليقع في حب فتاةٍ خفيفة العقل، وقد كان لنامق كمال اهتماماً كبيراً بحرية الفرد والتعليم، من خلال مقالاته التي نشرها في الصحافة، وكان دائم التأكيد أنّ أهم جانب يجب استيراده من الغرب هو التعليم. لهذا شدّد في الرواية على ضرورة تلقي تعليم سليم، والتحلي بالوعي لمجريات الحياة والتعرف على ظروفها، بغية توجيه المجتمع بأسره نحو الحياة والواقع[3]. فنجده يروي كيف أنّ والد علي بك استطاع أن يقوّم سلوك ابنه بالتعليم فيقول: **" لم يعد يرى في العالم شيئاً، يستحق الحب والسعي وراءه سوى التعليم"**[4].

هدف نامق كمال من الرواية تقديم درساً عن أهمية الأسرة، وضرورة التقيّد بآداب المجتمع، والكوارث الناجمة عن البحث عن السعادة بما يخالف هذه الآداب. غير أنّها لا تخلو من جانبٍ سياسي، فقد ركز نامق على التغيرّات النفسية التي يمر بها علي بك، والناجمة عن تأثيراتٍ خارجيةٍ، وأثر النقص بغياب الوالد أو الوصي، فهو يشبّه حياة علي بك بفترة ضعف الدولة العثمانية السياسي، فيسلط الضوء على علاقة الأفراد بالمجتمع، وتأثير الظروف السياسية والثقافية، والتغيرات التي أحدثتها التنظيمات على هذه العلاقات. في نفس السياق تظهر رواية انتباه تأثير الثقافة الغربية على الأدب التركي، وتوجيهه لدراسة التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في الدولة العثمانية [5].

وقد سعى نامق كمال سعياً حثيثاً في روايته انتباه لتحديث أسلوب الحكاية القديمة، شريطة البقاء في إطار حدود الرواية الغربية، وربما كان هذا هو السبب في أنّ لغة الرواية كانت شديدة السهولة والسلاسة. ويفصّل نامق كمال القول في هذا بالجملة التي وردت في المقدمة وفحواها **" لقد قلّدنا**

---

[1]- Namik, Intibah, A.G.E, S 136.

*- بعد مؤتمر فيينا 1815م وتحريم الرق دوليا، ظهرت عدّة محاولاتٍ في الدولة العثمانية لإلغائه، وبعد ظهور التنظيمات عملت الدولة على القضاء عليها، مع هذا بقيت الظاهرة مستمرة، خاصة في القصور وبيوت العائلات الثرية، ما جعل الكثير من المفكرين العثمانيين يتنقدون ظاهرة الرق والعبودية، محاولين إظهار مساوئها في المجتمع. وقد حرمها السلطان عبد الحميد نهائيا في الفرمان السلطاني الصادر بمناسبة توليته العرش انظر: Karal, Cilt VIII, A.G.E, S 06.

[2]- A.E, S 128.

[3]- Akyüz, A.G.E, S 57.

[4]- Namik, Intibah, A.G.E, S 09.

[5]- Argunşah, A.G.E, S 44.

مجموعةً من الأعمال الغربية النفيسة، ونسعى جاهدين إلى التزاوج بين الفكر الشرقي الكامل والخيال الغربي البكر" [1]. فيظهر مثلا تأثير رواية **غادة الكاميليا La Dame aux Camélias** للكاتب ألكسندر دوما الابن بوضوح، فمشهد إلقاء المال على وجه المرأة بسبب الغيرة مستوحى مباشرةً من هذا العمل [2].

وبالرغم من تأكيد كمال في مقدمته على ضرورة الابتعاد عن قصص الحب، إلاّ أنّ موضوع الحب أخذ مكاناً مركزياً في الرواية، وغطى بشكلٍ كبيرٍ على الهدف الرئيسي لها. ويمكن ايعاز هذا لقلة خبرته ومهاراته في تقنيات الكتابة الروائية تلك الفترة، فكان يميل بشكل أكبر نحو الجانب العاطفي بسبب طبيعته الشخصية [3]. وتوصلت الناقدة هوليا أرغونشا إلى أنّ نامق كمال عبّر عن نفسه من خلال الرواية، إلّا أنّ رؤيته الأخلاقية منعته من تطوير الشخصيات على أصعدة مختلفةٍ. ومع كل نقائص الرواية إلّا أنّها أولى الروايات التي تهتم بالإنسان، وتشدّد بشكلٍ كبيرٍ على فكرة التعليم وتطوير الذات، وتأثير الخبرة على حياة الشخص، كما تظهر وتحلّل الجوانب النفسية للشخصيات، وتقدم نظرةً عامةً على الحياة والأخلاق في تلك الفترة، وكيف يمكن للروائيين تشكيل أعمالهم استناداً إلى تجاربهم، والمحيط الثقافي الذي يعيشون فيه[4].

أما روايته جزمي فكانت أولى الروايات التاريخية في الأدب التركي، وتعكس تأثير التغريب على الأدب والتاريخ في تركيا، خاصة أنّها تعكس مدى تأثير رواية البؤساء لفيكتور هوغو، على تطوّر الأحداث والشخصيات، وحتى في أسلوب الحوار. فجزمي رواية إيديولوجية حملت بين ثناياها مجموعةٍ من الأحداث التاريخية، جمع نامق كمال مرة أخرى في مكان واحد بعد مسرحية جلال الدين؛ بين إيدولوجية الاتحاد الإسلام وأفكاره حول حقوق الإنسان وحب الوطن[5]. وكما في قصيدته واويلا ومسرحية جلال الدين خوارزم شاه، يدعو نامق كمال في هذه الرواية إلى فكرة وحدة العالم الإسلامي؛ إذ خطط عادل كراي للاتحاد مع بريهان شقيقة الشاه السنية، للإطاحة بحكومة بلاد فارس. الهدف من ذلك استبدال التشيع بالسنة، وإقامة وحدة بين الدولة العثمانية وبلاد فارس[6] .

تتعامل الرواية مع شخصيات مثل جزمي وعادل كراي، وتروي أحداثاً تاريخيةً معينةً في القرن السادس عشر، وتركّز على علاقة عادل كراي مع امرأتين؛ بريهان وشهريار. وعلى مغامرات شخصية جزمي كبطل تاريخي. غير أنّ نامق في روايته التاريخية ابتعد عن الواقعية، بسبب متطلبات الكتابة

[1]-طانبينار، مرجع سابق، ص 443.

[2]- Kudret, A.G.E, S 95.

[3]- Akyüz A.G.E, S 57.

[4]- Argunşah, A.G.E, S47.

[5]- طانبينار، مرجع سابق، ص 447.

[6]- Kudret, A.G.E, Ss 101, 102.

التاريخية والأدبية في استخدام الأسلوب الرومانسي[1]. كما يّؤخذ على كمال تركيزه على وصف الشخصيات على حساب كمية الحوار، وبطء تطوّر الأحداث تماماً مثل روايته الأولى انتباه، إضافة لقلة التركيز على تطور النفسي لشخصيات الرواية. مع هذا تمكّن كمال من تطوير الأسلوب الفني في الرواية، وتقديم رؤيته الخاصة التي كان يسعى لها، وهي وحدة الأمة العثمانية تحت لواء الإسلام، وقد كانت رواية جزمي بداية لانتشار المذهب الرومانسي في الروايات العثمانية[2].

سعى نامق كمال في رواياته؛ مثلما هو الحال في شعره ومسرحياته إلى إصلاح المجتمع وتثقيفه، وهدف إلى استنباط عبرٍ أخلاقيةٍ من كل قصةٍ. ونقلا عن قدرت يقول في هذا السياق: "**في زمننا هذا، هل يمكن للحكايات أن تخدم الأخلاق؟ نعم، يمكنها ذلك. الإنسان لا يقتنع بالمواعظ الجافة، بل يرغب في الاستفادة بينما يستمتع. إذا أوجدت الحكاية في التسلية منفعة، فهل ستضرّ؟ "الهنود، الإيرانيون، اليونان، الرومان، العرب، والفرس، وكذلك الأوروبيون، دائماً ما غلّفوا النصائح الحكيمة بقصصٍ تبدو كأنّها مسلية.**" [3] . ورغم اصرار نامق كمال على استخدامه لغةٍ بسيطةٍ، بعيدةً عن التعقيد، والتركيبات البلاغية، إلّا أنّ لغة رواياته تعكس تأثيرات اللغة التقليدية والرسمية، خاصةً في وصف المشاهد الطبيعية، أو التحليلات النفسية للشخصيات، ما أدى إلى تعقيد النصوص. بيد أن لغة الحوار كانت سهلة بسيطة، ما يدل على وعيه بأهمية اللغة في الوصول إلى الجمهور[4].

نظرة نامق كمال للأدب وأنواعه، تُبرز لنا مدى التحول والتطور الذي عرفته الكتابة في عهد التنظيمات، وكيف أصبح الأدب وسيلة لفهم الطبيعة البشرية وعمقها، وتحليلها بالتركيز على الانسان، وتصوير النفسيات البشرية ومشاعرها، ومحاولة تطوير شخصيات الرواية عبر مختلف مراحلها. وقد تجلت نظرته في الروايات التي أنتجها[5].

4 - تجربة كتابة القصة في مسيرة ضيا بك:

إلى جانب نامق كمال؛ نجد عضواً آخر في جمعية العثمانيين الشباب كانت له تجربة في النثر؛ إذ كان لضيا بك تجربةً قصيرةً في القصة، نشرها على شكل مقالٍ في جريدة حرية بعنوان رؤية. وكنا قد تعرضنا لها في باب الصحافة. بيد أنّ أهميتها الصحفية لا تطغى على أهميتها الأدبية؛ إذ تعد أوّل قصةٍ قصيرةٍ في الأدب التركي. واستطاعت تلخيص موقف ضيا بك من وضع السلطنة، وما يراه ضروري لإصلاحها من خلال حوار تخيلي بينة وبين السلطان، ثم بينه وبين عالي باشا.

---

[1]- Argunşah, A.G.E, S 46.
[2]- Akyüz, A.G.E, S 58.
[3]- Kudret, A.G.E, S 90.
[4]- A.E, S 94.
[5]- Argunşah A.G.E, S 42.

تبدأ الرواية عندما جلس ضيا بك صباح يوم جمعة أمام بركة قصر هاملتون، بعد أن قرأ أخباراً سيئة متعلقة بالدولة العثمانية، وهو غارق في التفكير في حال البلاد يتغير المشهد فجأةً، ليجد نفسه في إسطنبول مقابل قصر بشكتاش. فيدخل القصر ويجد السلطان عبد العزيز الذي يجمعه به حواراً يفسّر فيه ضيا بك أسباب هروبه إلى أوروبا، ويشرح له دوافع إصدار صحيفة المخبر، ثم حرية، ومقالاته فيها. ويصوّر للسلطان حالة البلاد في البلقان التي تشتعل به ثورة تلوا الأخرى، ويتنبأ بثورة أشد في بلغاريا، بعدها يصف له أوضاع الأناضول وما يعانيه سكانها. ولما يسأله السلطان عن الحل؛ يخبره عن ضرورة إنشاء مجلس وطني، ويؤكد أنّ هذا المجلس لن يتعارض مع حقوق السلطنة، بل سيمنع استبداد الباب العالي. كما يقترح عليه نفي عالي باشا إلى جزيرة قبرص جزاء سياسته ضد مصالح الدولة [1].

ونقلا عن اينال يخاطب السلطان قائلاً: **"إذا كنت ترغب في إنقاذ السلطنة من المشاركة، و إنقاذ نفسك والشعب من العبودية، و إنقاذ الدولة من الخطر، والخزانة من الإفلاس، وجيشك من الفقر، واستعادة المكانة والشهرة المفقودة لمنصب الخلافة، فعليك قبل كل شيء إقالة عالي باشا، الذي كان السبب الرئيسي لكل هذه المصائب."** [2].

أمّا الجزء الثاني فيكون ضيا بك في مهمة نقل قرار النفي لعالي باشا في قصره، لكن قبل أن ينقل له الخبر يدور بينهما جدالٌ؛ حيث يذكر ضيا بك مساوئ عالي باشا، في حين يدافع الأخير عن نفسه، بطريقة تخلو من الأدب واللباقة التي عرف بهما. وأثناء هذا الحديث تصل السفينة التي ستقل عالي باشا، غير أنّ هذا الأخير يعتقد أنّها إحدى السفن الأوروبية التي جاءت لتقلّه إلى أوروبا، فيخبره ضيا بك حينها أنّها سفينةٌ عثمانيةٌ جاءت لنقله إلى قبرص التي عيّن فيها كمتصرفٍ. والنقطة المهمة في القصة بل وجوهر العمل بأكمله، هي الجملة التي أنهى بها ضياء باشا حديثه مع عالي باشا على متن السفينة: **"أؤكد لكم أنا لست من أوّلئك الضعفاء. بالنسبة لي أعظم لذة هي أن ألتقي بكم عندما لا تكونون في موقع السلطة"**[3].

وهذا ما يؤكّد رغبة ضيا بك في الانتقام ممن كان سبباً في معاناته، والوقوف في وجه طموحته، ويظهر هذا في جوابه على سؤال السلطان، حول من هو الشخص المناسب لتولي رئاسة الوزراء. ونقلا عن اينال جاءت إجابته على النحو التالي: **"يجب أن يكون الشخص الذي يتم تعيينه في هذا المنصب؛ على درايةٍ جيدةٍ بأحوال العصروالزمان وأمورالدولة، وأن يفهم تماماً أسباب أوجاعها، وألا يتعب أو يملّ، وألا يخشى من العزل، بغض النظرعن الاتهامات الباطلة أو صغررتبته. امنحوه فرصةً لبعض الوقت، وإذا نجح في خدمة رغباتكم فحسناً، وإذا لم ينجح فاعزلوه و أتوا بشخصٍ آخر"**. ومن المستحيل ألّا

[1]- Tanbinar, **19 uncu Asır Türk Edebiyatı Tarihi…,** A.G.E, SS 333, 334.
[2]- Ibnülemin Mahmud Kemal Inal, **Son Asır Tûrk Şairleri**, Cüz x, Milli Eğitim Basımev, Istanbul, 1970, Ss 1992, S 1995.
[3]- Tanbinair, **19 uncu Asır Türk Edebiyatı Tarihi…,** A.G.E, S 335.

نفهم من كان يوصي به لمنصب رئاسة الوزراء، ويبدو أنّ عالي باشا بسبب الانتقادات الدائمة، اقتنع بأنّ هذا الشخص يتطلّع إلى المنصب العالي، وسوف يقوم بأي عملٍ بدافع الطموح والجشع للوصول إلى السلطة. ولهذا السبب رأى ضرورة إبعاده عن المركز[1].

كما يؤكد أبو الضيا توفيق أنّ هدف ضيا بك كان رغبته في أن يظهر مدى وطنيته، ووفقاً لوجهة نظره هو أكثر رجل دولة فهماً لمتطلبات الزمن. وكان دائم التكرار أنّه كان في وقت ما أقرب صديق للسلطان عبد العزيز، ولكنه تعرض للظلم وتم إبعاده عن منصبه. وعلى الرغم من أنّه وُضع في هذا الموقف، بيد أنّه لا يزال يعمل من أجل سلامة وطنه[2]. وحسب تحليل فرويد لأحلام اليقظة والتي أطلق عليها اسم فانتازيا، فهي تشبه لعب الأطفال بل تحل محل اللعب، وتوفر اشباعاً عاطفياً يتيح للبالغين الابتعاد عن الواقع المزعج؛ ولو لفترة قصيرة؛ في نفس الوقت عدّها أداةً للدفاع تتخذها النفس ضد الإحباط الناتج عن الرغبات المكبوتة[3]. فهي بالتالي تعكس رغبة ضيا بك الباطنية، وطموحاته للوصول لأعلى المراتب السياسية.

يبقى جوهر الرواية هو ضرورة إنشاء آليةً برلمانيةً تساعد الملك في الحكم، وأنّ وظيفة هذا المجلس لن تشكل تناقضاً مع حقوق السلطان، غير أنّه سيمنع هيئة الوزراء المستبدين بالسلطة وقتها [4]. وقد كتب ضيا بك هذا العمل بعد مغادرة أصدقائه لندن، وسعيهم للعودة الى إسطنبول مثل ما فعل نامق كمال، ومن خلال الأعداد 68 و69 من جريدة حرية التي نشرت فيها رؤيا، تتضح لنا رغبة ضيا بك في العودة مثل أصدقائه والحصول على عفو عام من السلطان. في نفس الوقت كان يمني نفسه باستبدال الحكم الاستبدادي بحكم دستوري، يكون فيه الوزراء مسؤولين أمام مجلس أمة، ما يساهم في عزل عالي باشا. كما يمني نفسه بوظيفة مرموقة في هذه الحكومة [5].

غير أنّها كعمل أدبي تعد رواية رؤية من أهم ما كاتب في الأدب، فهي من حيث الأسلوب عملاً بارزاً. ونادراً ما نجد في الأدب التركي عملاً يتميز بهذا القدر من الحركة والتشويق، فلا يوجد في حوارات القصة أيّ نقطةٍ ميتةٍ فالعمل دائم الحركة، من بداية قصته عن حياته إلى اللحظة التي أيقظه فيها حارس الحديقة، يواصل القارئ متابعة أفكاره دون انقطاع بين الواقع والحلم. هذا الخيال الصغير هو في الحقيقة عمل جدلي، وأحد أولى الأعمال القصصية الناجحة في الأدب التركي [6].

---

[1]- Ibnülemin Mahmud Kemal Inal, **Son Asır Tûrk Şairleri**, Cüz x, A.G.E, Ss 1992, 1993.

[2]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 267.

[3]- Sigmaund Freud,**" Creative Writers and Day-Dreaming"** PP 419-428, in Collected Papers, Vol 04, Translation: Joan Riviere, Basic Books, Inc, USA,1959 , Pp 419, 420.

[4]- طانبينار، مرجع سابق، ص 372.

[5]- Tek, A.G.E, S 235.

[6]- Tanbinair, **19 uncu Asır Türk Edebiyatı Tarihi…,** A.G.E, S 335.

وهكذا يتضح لنا أنّ الرواية نوعًا من الأدب الذي استغلته الطبقة المثقفة بشكلٍ رئيسي، لذلك حملت هذه الروايات قلقاً تجاه الواقع من جهة، وانتقدت التقاليد القديمة من جهةٍ أخرى. فنجدها تعرضت لمظاهرٍ اجتماعيةٍ كالعادات والتقاليد السلبية مثل الزواج التقليدي، الخيانة، الصراعات الطائفية، أو الظواهر اللاإنسانية كظاهرة الرق والعبيد، وأهمية الحرية والمساواة بين أفراد المجتمع. علاوةً على ذلك سلّطت الضوء على الجوانب الثقافية، من خلال رغبتها في نقل المعارف وتثقيف أوسع قدر من المجتمع بغية تكييفه ودمجه مع الحضارة الجديدة [1].

أدرك الكتّاب في هذه الفترة أنّهم في صدد بناء أدب جديد يتبع نمط حياة حديثة، استخدموا بحرية جميع المصادر الغربية والشرقية المتاحة أمامهم. اعتبروا أنفسهم مؤسسين وقادة لنوع متقدم من الحياة والحضارة، وأصحاب رأي وكلمة ومشرعين للقوانين. لذلك استخدموا الرواية، والمسرح، إضافة للصحافة والشعر لتحقيق هذه الأهداف. بشكل عام كانت الآداب في هذه المرحلة السبيل والوسيلة للتعبير عن أراء وأفكار العثمانيين الجدد من كل أوضاع الدولة، كما كنت وسيلة للوصول إلى الجمهور.

المطلب الرابع- موقف السلطات العثمانية من النشاط الأدبي السياسي ل "العثمانيون الجدد".

1-موقف الحكومة من نشاط صحافة المعارضة:

كان لنشاط المعارضة السياسية المتزايد في الصحف العثمانية مثل مخبر تصوير أفكار، الدافع وراء الحاجة لتنظيم النشاط الصحفي، ووضع قانون خاص به للحد من تأثيره المضاد للحكومة، فمنذ انطلاق أولى الصحف العثمانية كانت موجهة لخدمة الدولة وأهدافها، فلم تكن هناك حاجة لمثل هكذا مراسيم. لكن مع ظهور الصحف الخاصة وتزايد الطلب على الأخبار المطبوعة، أبرز أهمية الرأي العام الذي افترض الصحفيون أنهم يمثلونه. وقد وضع هذا الموقف الصحافة في مسار تصادمي مع إدارة التنظيمات، التي لم ترغب في أن تقوم الصحافة بتوجيه الانتقادات للحكومة باسم الجمهور[2]. ونتيجة لذلك صدر أوّل قانون خاص بالمطابع عام 1857م، وتم تجريم المنشورات التي تتعارض مع الآداب العامة، وفي عام 1865م صدر قانون الصحافة الذي منح السلطات الحق في إغلاق الصحف دون الحاجة إلى قرار قضائي[3].

طلب القانون الحصول على تصريح رسمي لكل صحيفة جديدة أو محرر جديد، وألزم بتسليم نسخة موقعة من كل عدد إلى الحكومة للمراجعة، وتضمّن جميع أنواع العقوبات لانتهاك اللوائح التي كانت تحظر نشر أي شيء يضر بالأخلاق العامة، أو الدين، أو العادات الجيدة، وكذلك أي شيء ضد

[1]- Argunşah, A.G.E, S 29.
[2]- Hanioğlu, Op.cit, P 95.
[3]- Akbulut, A.G.E, Ss 44, 45.

السلطان أو الوزراء، كما كانت تحظر التواطؤ في أي حركة قد تخل بالنظام الداخلي، ما شكّل تهديداً مباشراً للصحف والصحفيين[1]. لكن بعد ثلاثة أيام من نشر مقال علي سعاوي، الذي وجّه فيه خطاباً لاذعاً لعالي وفؤاد باشا، بسبب تسليم قلعة بلغراد في 8 مارس 1867م. تم إغلاق صحيفة مخبر، ونشرت في عددها الأخير إعلان غلقها، يحتوي إشارة للشكوى المبطنة ضد الحكومة. وأعادت صحيفة تصوير أفكار نشره في أعمدتها، وأضافت تعليقاتها الخاصة أيضاً. في نفس العدد كتب نامق كمال مقالاً بعنوان المسألة الشرقية، ما أثار غضب عالي باشا بشكل كبير. وبدأ البحث عن طرق لإبعاد نامق كمال عن الكتابة، وابعاده عن إسطنبول، فتمّ تعيينه نائباً لوالي أرضروم، ونفي سعاوي لقسطموني[2].

نشاط الصحافة الحرة جعل الصدر الأعظم عالي باشا يخشى قوتها بشكلٍ أكبر، لهذا قام بإصدار قرار جديد في عام 1867م عُرف باسم قرار عالي، والذي منح الحكومة سلطة إغلاق الصحف لأسباب خارجة عن قانون الصحافة، متى ما تطلبت المصلحة العامة ذلك. وبمقتضى هذا القرار قامت الحكومة بإغلاق العديد من الصحف مثل مخبر، آينة (مرآة)، عطارد، كانت هذه الإجراءات تهدف في الأساس إلى قمع جماعة "العثمانيون الجدد"[3].

وبوجود العثمانيين الشباب في أوروبا، تم إدخال منشورات المنفيين إلى الدولة عبر مكاتب البريد الأجنبية*، في تجاوزٍ للمادة التاسعة من قانون الصحافة لعام 1865م، التي تحظر إدخال وتداول الدوريات من الخارج، والتي تتناول القضايا السياسية أو الإدارية، وتُنشر بنيةٍ معاديةٍ للحكومة العثمانية. فكانت مجلة علوم تصدر بتنسيق صغير؛ بحيث يمكن إرسالها في مظروف مثل الرسالة العادية. ونالت اهتمام الكثير من المواطنين في إسطنبول أوفي المدن الإقليمية، وقد تم قراءة أوّل عددين من حرية؛ علناً من قبل الركاب على عبارات البوسفور في الأيام الأكثر ليبرالية، والتي تلت افتتاح مجلس الدولة في عام 1868م[4].

فمثلاً كانت صحيفة حرية ترسل إلى محل الكتب لمالكه روت في بيوغلو، وكان شريكه دانيال سيلكي مهاجراً مجرياً؛ يتواصل باستمرار مع الأفكار الجديدة في إسطنبول، فساهم في نشر صحيفة حرية حيث يمكن للناس الحصول عليها، فكانت تعلّق على واجهة المحل روت، وبدأت تجذب الانتباه بعد العدد الثالث. حيث نشر فيها مقالاً جاء فيه: "**يبحث العثمانيون الشباب عن عصر العظمة القديمة،**

---

[1]- Davison, Op.cit, P 187.

[2]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, Ss 53- 58.

[3]- Davison, Op.cit, P 186.

*- كان على أراضي الدولة العثمانية، إلى جانب نظام البريد الخاص بها، مجموعة كاملة من مكاتب البريد الأجنبية، التي لم يكن بإمكانها السيطرة عليها أو التأثير فيها بأي شكل. نشأت هذه المكاتب البريدية، مثل جميع الامتيازات التي منحتها تركيا للقوى الأجنبية. للمزيد انظر: Ahmed Emin M. A. **The Developent of Modern Turkey as Measured by Its Press** PhD, Clombia University, New York, 1914, P 37.

[4]- Davison, Op.cit, P220.

ولكن داخل إطار الحضارة الحديثة لهذا العصر، والحل هو العدل الذي يحقق المساواة القانونية للأمة العثمانية، والتي يتم تحقيقها من خلال الشورى. لذا يجب الوصول لهذا الهدف والانتصار للأفكار الحرة، والصحافة هي أحد أهم وسائل نشرها". فأصدر محافظ بيوغلو أمراً برفع الصحيفة [1]. ثم بدأت الشرطة في قمع الصحف، لكن النسخ استمرت في الوصول، وقيل أنّ نسخةً واحدةٌ من حرية كانت تباع بسعر ليرة تركية واحدة، حينها طلب الباب العالي من الحكومة البريطانية أن تمنع مكتبها البريدي في إسطنبول من توزيع مخبر وحرية [2].

وما زاد تأزم الوضع؛ هو تخصيص جريدة حرية لمساحة خاصة برسائل القراء، ومن خلال نشر هذه الرسائل استطاع العثمانيون الجدد تعويض بعدهم عن العاصمة، وعزّزوا مواقعهم وأهميتهم بين القراء. خاصة أنّ هذه الرسائل؛ كشفت مدى الوعي الذي انتشر بين شرائح واسعة من المجتمع، علاوةً على السخط والتذمر الذي بات عاملاً مشتركاً بين الكثير من العثمانيين، ما جعل الكتابة لجريدة حرية يعدّ جريمةً سياسيةً تستحق العقاب [3].

في ذات الوقت، سعى عالي باشا وحكومته لتفكيك جمعية "العثمانيون الجدد" في المنفى، من خلال زرع بذور الشقاق بين أعضائها؛ وقد نجح في هذا. وإن كان أوّل المنشقين علي سعاوي، بيد أنّ هذا كان بسبب اختلاف تفكيره عن بقية الأعضاء، وحتى أنّ انضمامه للجمعية كان تحت وطأة الظروف والفرار من إسطنبول. وبمجرد استقرارهم في أوروبا ظهرت تلك الفروق وابتعد عنهم. أما ثاني شخصية انشقت فكان رفعت بك، وقد تكون الأسباب ضغط والده وأقربائه الذين كانوا معظمهم وزراء وموظفين في الحكومة، وقد ظهر الشقاق بعد تأليفه كتاب صغير عام 1869م، قام بنشره في إسطنبول حمل عنوان **حقيقة الحال في دفع الاحتيال**، حاول فيه اتهام أعضاء "العثمانيون الجدد" أنّهم أشخاص يريدون تدمير وطنهم بدل بنائه، من خلال التحريض ضد الدولة، وبث الانقسامات في أوساط الشعب، وأنّه أعلن الحياد. ورغم قوانين منع منشورات المعارضة، إلا أن هذا الكتيب نشر في إسطنبول دون أي عراقيل، ما دلّ على أنّ الدولة كان لها دوراً في الترويج له، لأجل تأليب الرأي العالم ضد العثمانيين الجدد[4].

وغالباً ما كانت الحكومة العثمانية تطلب من نظيرتها البريطانية المساعدة في فرض الرقابة على العثمانيين الشباب ومطبوعاتهم في أوروبا، وكانت أشهرها بعد مقال علي سعاوي الذي نشرته صحيفة حرية بتاريخ 20 ديسمبر 1869م، الذي يحرّض فيه الرأي العام على ضرورة معارضة الإصلاحات التي حادت عن مبادئ الشريعة الإسلامية، والدعوة إلى الثورة وقتل عالي باشا كواجب وطني. فرأت الحكومة

[1]- Ülken, A.G.E, S 62.
[2]- Davison, Op.cit, P220.
[3]- Czygan, Op.cit, P 58.
[4]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, Ss 261, 262.

في هذا تجاوزاً للحدود المعروفة للنشر، ونيابةً عن الباب العالي طلب السفير ملاحقة ناشر ومحرر جريدة حرية، ومعاقبته بأقصى ما ينص عليه القانون. وكانت أوّل مرة تستجيب فيها الحكومة البريطانية لمطلب كهذا، وتصدر دعوى قضائية ضد صحيفة حرية بتهمة التشهير والتحريض على القتل، كما صدر أمر بالقبض على ضيا بك وإغلاق دار النشر[1]. وكانت هذه الحادثة سبب فرار ضيا لجنيف وإعادة نشر صحيفة حرية من هناك.

وبعد عودة نامق كمال لأرض الوطن وانطلاق اصدار صحيفة عبرة، كتب في العدد التاسع عشر بتاريخ 9 يوليو 1872م مقالًا بعنوان **الضغينة هي المرض** وكتب رشاد بك مقالًا في نفس العدد بعنوان **الاستقراض**، فتم إيقاف الجريدة مؤقتاً لمدة أربعة أشهر. ومع ذلك حصلت الجريدة على عفوٍ من السلطان قبل انقضاء المدة، واستأنفت إصدارها في 30 سبتمبر 1872م. ولما عادت للنشر كتب نامق كمال عنوان **بيان المرام**، يستنكر فيه نظام العقوبات والقوانين التعسفية التي تضيق على حرية الصحافة[2]. وغالباً ما كان يرافق قمع الصحف وتعليقها نفي الصحفيين البارزين من العاصمة، بتعيينهم في مناصب إدارية في الأقاليم. فتم تعيين نامق كمال والياً على جاليبولي، لكنه استقال بعد بضعة أشهر واستأنف نشر عبرة، بالإضافة إلى اختفاء بعض الصحف بشكل طوعي مثل صحيفة يوجين الساخرة[3].

2- موقف السلطات العثمانية من النشاط الأدبي للمعارضة:

اهتمت الدولة بالمسرح في إطار عملية التحديث والتغريب، ومر معنا كيف أنّ أعضاء من الأسرة الحاكمة موّلت الفرق المسرحية وساندتها، كما أنّ هذا التدخل صبّ في إطار مركزية الدولة وتحكمها في مؤسساتها. في البداية كان التحكم يتم عبر تحديد مسيري الأنشطة المسرحية؛ أي الفرق الناشطة على مستوى الدولة، لكن بعد إنشاء المسرح العثماني أصبح التحكم مباشراً من خلال تحديد نوعية العروض. لهذا نجد أنّ معظم العروض خلال ستينيات القرن كان هدفها تعليم المجتمع، ونشر أفكار التحديث والتقدمية. وأصبح المسرح بشكل لا مفر منه معرضاً للرقابة المنهجية، خاصة أنّه يشكل خطراً محتملاً على الدولة ويجب التحكم فيه[4].

وبحصول مسرح آغوب على امتياز طويل الأمد في ماي 1870م، وتحوّله لمؤسسة تابعة للدولة، باتت الجهات الرسمية تفرض رقابتها على نوع العروض المقدمة، فتم انتقاد آغوب بعد عرضه مسرحية موسى وفرعون، وحُضِرت المسرحية عن العرض وهُدّد مسرحه بالإغلاق. ونظراً لطبيعة المسرحيات التي أصبحت تعرض؛ ومعظمها من انتاج المعارضة السياسية آنذاك، تم تشديد الرقابة فقد أُوقفت

[1]- Elfenbien, Op.cit, Pp 176, 177.
[2]- Akbulut, A.G.E, S 52.
[3]- Ahmed Emin, Op.cit, P 40.
[4]- Mamalı, A.G.E, Ss 16, 17.

مسرحية الوطن لنامق كمال عن العرض عام 1873م، ونفي إلى ماغوسا، ونوري باشا إلى عكا، وأُغلقت صحيفة عبرة وأُعتقل رئيس تحريرها، مع اعتقال آغوب لكن سرعان ما تم إطلاق سراحهما[1].

وفي 1875م أُدين القائمون على مسرح كديك باشا وتم إغلاقه لمدة 15 يوم، لكن سرعان ما أُعيد فتحه حتى يمتص غضب المعارضة. وقد كانت المراقبة في الأوّل تتم عن طريق فرقة أمن لتأمين دخول وخروج الجمهور، والحفاظ على النظام العام داخل المسرح، ومنع النساء من الاختلاط بالرجال، لكن مع تطور دور المسرح وأهميته؛ أصبحت كل من الشرطة ووزارة التعليم ووزارة الداخلية مشتركة في الرقابة على النصوص التي تقدمها الفرق المسرحية[2]. ونظراً لهذه الرقابة الشديدة؛ كان مدراء المسارح لا يذكرون كتاب النصوص المسرحية، فعلى سبيل المثال؛ تم عرض الطفل البائس Zavallı Çocuk لنامق كمال دون ذكر اسم الكاتب[3].

نفس التعسف واجهته الأجناس الأدبية الأخرى، ففي روايات نامق كمال رأينا كيف كان يعيد تشكيل الأوضاع السياسية ويصيغها على شكل حبكات روائية، يُخضع لها شخصياته الأدبية التي كانت ترمز لأبطال تلك الأحداث الواقعية، ولو أنّ معظم رواياته لم تنشر بسبب الرقابة الشديدة على مؤلفاته. نفس الأمر حدث لضيا بك الذي منعت أعماله من الوصول إلى القراء، خاصة تلك التي انتقد فيها عالي باشا. مهاجماً سياسته التي اعتبرها غير كفؤة بلغة شديدة وصلت لحد الهجاء، حتى يرى بعض النقاد والمؤرخين أنّها كانت سببا في اشتداد مرض عالي باشا ووفاته.

المبحث الثالث- اتفاق المعارضة على عزل السلطان عبد العزيز.

لم تفكر المعارضة في بدايتها في عزل السلطان عبد العزيز سواء تعلق الأمر بفاضل باشا، أو مدحت باشا، أو أعضاء العثمانيين الجدد، فقد مرّ علينا أنّ جل مطالبهم تتلخّص في تغير نظام الحكم، من حكم ملكي مطلق إلى حكم دستوري. بيد أنّ خلع السلطان حسب الانقلابيين كانت ضرورة لا مناص منها، خاصة في ظل ثورات البلقان المتأججة والتي تنذر عن انسلاخٍ وشيكٍ، وخزينة الدولة الخاوية حتى أصبحت غير قادرةٍ على دفع مرتبات الجيش والموظفين. ضف على ذلك الأزمات الدولية التي واجهتها من التهديدات الروسية، وانقلاب الرأي العام الأوروبي.

ثم إنّ السلطان عبد العزيز وبعد وفاة عالي باشا استطاع استرجاع دور القصر في صناعة القرار، وكان قد أعرب لخليل شريف باشا عن إعجابه بنظام الحكم الروسي واستبداد القيصر، وضرورة أن يكون الوزير الأوّل مسؤولاً أمام السلطان فقط، ما دفعه لعزل المسؤولين بعد مدة قليلة من تعيينهم، ومنع أي مسؤول من ترسيخ نفسه في مناصب مؤثرة. في نفس الوقت ظهرت على السلطان بعض

[1]- And, A.G.E, S 121.
[2]- Mamalı, A.G.E, Ss 17-19.
[3]- And, A.G.E, S 122.

السلوكيات التي ألقت بالشك على التوازن العقلي، والاستقرار العاطفي لعبد العزيز، وهوسه بإنفاق المال على السفن الحربية، وعلى قصوره وحريمه وموظفيه، وعلى مجموعاته من الخيول الصغيرة والحيوانات الأخرى، وعلى صناديق الموسيقى. فلم يكن هو نفس السلطان الذي اعتلى العرش في عام 1861م[1].

وفي هذا الخصوص كتب محمد بك من جنيف في جريدته انقلاب نقلا عن ابي الضياء توفيق: **"عندما يحين وقت زوال الحكومة، ينزع الله أوّلاً حكمة حكامها. لذلك فإن سلطاننا المعاصر قد جن. يقيم مصارعات الديوك والكباش...كان وسام الدولة العثمانية يعلق على قبور أجداده الشرفاء، أصبح يُعلق الآن على رقاب الديوك والمصارعين."**. كما أنّ للصحيفة مقالاتٍ أخرى كثيرة، تشكك في أهلية السلطان عبد العزيز، وقدرته على حكم البلاد، وضرورة عزله، فجاء في أحد مقالاتها: **" إن سقوط هذه الحكومة وشيك... ثم أضاف حازما أصبح قيام ثورة أمرا ضروريا."** [2].

في ذات الوقت؛ بدأت فكرة خلع السلطان تسيطر على بعض الوزراء، فقبل سنتين أو أكثر من تنفيذ الانقلاب، ذكر أحمد جودت في معروضاته أنّ اجتماعات حدثت أثناء صدارة شرواني زاده 1873م، ضمت الصدر الأعظم وكل من وزير البحرية حسين عوني باشا، ووزير العدل مدحت باشا، ووزير المالية صادق باشا. فكانوا يجتمعون كل ليلة في قصورهم وفللهم، وبعد مدة أصبح يتردد على هذه الاجتماعات عبد الكريم باشا (1807-1883) قائد جيش الروم ايلي، كانت اجتماعاتهم سرية، دامت ثلاثة أشهر، فأعتقد الكثيرون أنها تتعلق بتدابير عسكرية، في النهاية ظهرت أنّها اجتماعات تخطط لعزل السلطان. بيد أنّ هذه النقاشات لم تسفر عن اتفاق، فشرواني زاده كان متردداً في الأمر، وعبد الكريم باشا عارض اشراك الجيش حتى لا يتشبّه بالإنكشارية. ما أحبط الفكرة من أساسها، واستقروا على عدم استكمال الفكرة، والاكتفاء بتقديم ميثاق يقيّد صلاحيات حكم السلطان، وكُلّف مدحت باشا بكتابته. بعدها ذهب حسين عوني للسلطان ووشى لديه بشيرواني زاده ومدحت باشا، وأخبره عن خطتهما لإقامة حكم دستوري[3].

بعد هذه الحادثة بفترة وفي 1874م عزل شرواني زاده وعين عوني باشا صدرا أعظم، وأصبح يحظى بمكانة خاصة لدى السلطان ووالدته، من خلال تقديم الهدايا والأموال، حتى أصبح هو الآمر الناهي الذي لا يرفض له طلب. في ذات الوقت كان يخطط لخلع السلطان، غير أنّه لم يوفّق هذه المرة أيضاً [4] .

بقيت هذه الشخصيات تتحيّن الفرص لتنفيذ خطتها والدولة على حافة الهاوية، فالأخبار الواردة عن الفظائع التي يتعرض لها المسلمون في البلقان أثارت الغضب الشعبي في إسطنبول، وانتشرت

[1]- Davison, Op.cit, Pp 279, 280.
[2]- Ebuzziya Tevfik, A.G.E, S 335.
[3]- Cevdet Paşa, **Ma'rûzat…,** A.G.E, Ss 216, 217.
[4]- A.E, S 220.

شائعات عن نية المسلمين في الانتقام من المسيحيين، فبدأ أصحاب المتاجر ببيع الأسلحة لأي شخصٍ يمتلك المال تحسباً للانتقام المحتمل، بينما أغلق الأوروبيون والمسيحيون في غلطة وبيرا متاجرهم وأرسل بعضهم عائلاتهم إلى أوروبا، أما السفارات الأوروبية فزادت من تحصين مقراتها ومبانيها. وسط هذه الأجواء المتوتّرة؛ روجت إشاعة مفادها أنّ السلطان عبد العزيز اتفق مع إغناتيف على تسليم ولاية العهد لابنه يوسف عز الدين، ولتنفيذ هذا تستعد روسيا لإرسال ثلاثين ألف جندي للقضاء على أي معارضة لهذا القرار [1].

وما زاد الطين بلّة؛ كان اختفاء السلطان الشبه كلي عن شعبه، فلم يظهر خلال السنوات الأربعة الأخيرة من حكمه إلّا يوم الجمعة، عندما كان يذهب لأداء صلاته في مسجد دولمه بهجه الواقع أمام قصره. وأحيانًا إلى قصره الجديد في تشاملیجا، أو قصر أهلامور ليمضي أمسياته مع صهره محمود نديم باشا[2]. هذا الأخير الذي أخفق في معظم الإجراءات والتدابير التي اتخذها لإصلاح أوضاع الدولة. ففي الماضي كل الأعمال التي الحسنة في نظر الناس تُنسب إلى السلاطين، بينما كانت الأمور التي لا تحظى برضا الشعب تُنسب إلى الوزراء خاصة الصدر الأعظم، فلما يظهر بعض القلق في الرأي العام كان يتم تهدئته بتغيير في مجلس الوزراء. ولكن محمود باشا كان يَنسب كل ما هو جيد أو سيء إلى السلطان عبد العزيز، وكان يحمّل السلطان مسؤولية الأعمال التي يقوم بها لتحقيق أهدافه الشخصية. وبهذا الشكل شُحن الرأي العام، وبدأ الكثير من الناس يجرؤون على التعبير بشكل غير لائق ضد السلطان [3].

مع هذا كانت احتجاجات الرأي العام وتَحَرُّك الصحافة معظمها ضد محمود نديم باشا بسبب ما انتشر عنه من أخبار عن الفساد، فقد استلم اللورد ديربي سفير بريطانيا في إسطنبول بداية مارس 1876م رسالة مكتوبة بالفرنسية موقعة باسم الوطنيين المسلمين، طلبت دعم المجتمع الدولي للإطاحة بعبد العزيز، ومما جاء فيها: **"من المحتمل أن تجدوا الأمر غريباً، بينما يسمح لنا القانون بإنقاذ البلاد من حاكم مجنون"**. وقد كان إدوارد ستانلي بصفته وزير الخارجية البريطاني معتاداً على تلقي رسائل شكوى من المعارضين العثمانيين، على سبيل المثال؛ أرسل علي سعاوي رسالةً قبل عام انتقد فيها الحكومة العثمانية، لعدم تنظيم جمعية عامة لإنشاء توافق شعبي، ولكن هذه الرسالة الأخيرة كانت الأشد حدة في نبرتها [4].

المطلب الأوّل- ثورة طلبة المدارس الدينية (الصفته Softa) :

تزامن مع الوضع المتأجّج للدولة؛ تنامي وعي وطني لدى طائفة كبيرة من العثمانيين، بفضل الأفكار التي زرعها الوطنيون من أصحاب الأقلام، ما ساهم في ظهور حالة من الغليان على المستوى الشعبي، فقامت

[1]- صائب بك، مصدر سابق، ص ص 205، 206.

[2]- Laila Hanoum, Op.cit, P 126.

[3]- Ahmed Cevdet Paşa, **Tezâkir 40-Tetimme**, A.G.E, S 151.

[4]- Şiviloğlu, Op.cit, P 227.

مجموعةٌ من طلبة المدارس الدينية في إسطنبول، وأغلبهم من أهالي الروملي الذين كانت تصلهم أخبارٌ مروعةٌ عن مقتل أهاليهم، ونهب ممتلكاتهم على يد العصابات المسيحية[1]. كانت الأعداد المقدرة لهؤلاء الطلبة في إسطنبول تتراوح بين خمسة آلاف وستين ألفاً، وقد ظهر الاضطراب في صفوفهم مع نهاية الأسبوع الأوّل من ماي؛ إذ أقبلوا على شراء الأسلحة مهدّدين باتخاذ إجراءات عنيفة. فجعلوا أنفسهم المتحدثين باسم المسلمين المستائين من الحكومة الغير قادرة على سحق المتمردين، أو صد القوى الكبرى. بهذا شكّلوا أكبر مجموعةٍ منظمةٍ في العاصمة، خاصة أنّ معظم الجنود أرسلوا لجبهات البلقان، بطريقة ما مثل هؤلاء الطلبة الرأي العام كما فعل الانكشاريون في أوقاتٍ مضت[2].

خرج هؤلاء الطلبة يوم العاشر من ماي 1876م من مسجد الفاتح وبايزيد، محتجّين في الشوارع مرددين عباراتٍ منددةٍ بالوضع، وبضرورة إنقاذ الدولة من الانهيار. التحق بهم خلقٌ كثيرٌ من الأهالي حتى وصلوا نظارة الحربية ومن ثم إلى الباب العالي. وتعالت صيحاتهم مطالبين بعزل الصدر الأعظم وشيخ الإسلام حسن فهمي أفندي*. فلما وصلت إلى مسامع نديم باشا مطالب الجماهير الثائرة، فرّ إلى سفارة الفرس، في حين فرّ شيخ الإسلام إلى منزل أحد أقاربه [3].

حاول السلطان عبد العزيز تفريق الطلبة من خلال إرسال أشخاص لإسداء النصح لهم، وتعيين شريف أفندي الجورجي شيخاً للإسلام. غير أنّ المتظاهرين أصرّوا على مطالبهم وصمّموا على مقابلة السلطان، ما دفعهم للمبيت أمام الباب العالي وفي ساحة سيركجي. وفي صباح يوم الجمعة تجمعوا أمام قصر الدولمه بهجه، فأرسل السلطان ياوران** حسن شركس بك*** للاستماع لمطالبهم ونقلها للسلطان، وما لبث أن رجع إليهم ليطمئنهم أنّ مطالبهم مستجابة، وأنّ السلطان سيرسل فرمان للباب العالي في

---

[1]- Karal, Cilt 07, A.G.E, S 102.

[2]- Davison, Op.cit, P 325.

*- حسن فهمي أفندي (1796-1881) م: ولد في أقشهر، واصل تعليمه في قونية، ثم انتقل لإسطنبول وتعلم هناك حتى وصل لرتبة مدرساً في جامع أيا صوفيا، بعدها عيّن أستاذاً لتعليم الأمير عبد العزيز في قواعد وأدب اللغة العربية، في 1862م منح لقب معلم السلطان، ثم تولى منصب قاضي عسكر الأناضول، ثم الروملي. رافق السلطان عبد العزيز في رحلته إلى مصر. في 1868م عيّن شيخاً الإسلام. للمزيد انظر: Mehmet Ipşirli, Ilyas Çelebi, Hasan Fehmi Efendi, in Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi, cilt 16, Ankara, 1997, S 320.

[3]- صائب بك، مصدر سابق، ص، 207- 211.

- **ياوران: ياور وتعني المعاون أو المساعد، وكان يطلق للدلالة على مرافق السلطان، ويقال كبير الياوران، أي كبير مساعدي السلطان. للمزيد انظر: حلاق، صباغ، مرجع سابق، ص 233.

***- **حسن شركس بك:** يعرف في الكتب العربية بحسن الشركسي، جاء من بلاد الشركس(القوقاز) إلى إسطنبول عام 1864م، التحق بالكلية الحربية، حيث تخرج منها برتبة ملازم عام 1872م، عين كضابط في الجيش السادس، لكنه لم يلتحق بوحدته؛ إذ تم تعيينه ياوران في مجلس الشورى العسكري. ثم ياوران خاص للأمير يوسف عز الدين أفندي. بعد خلع السلطان عبد العزيز، كلّف بالانضمام إلى الجيش السادس في بغداد. ورغم أنّه وعد بالمغادرة، إلا أنه خطط للإنتقام ممّن خلع السلطان عبد العزيز وتمكّن من قتل حسين عوني باشا. للمزيد انظر: I. Hakkı Uzunçarşılı, "**Çerkes Hasan Vak'ası**", Ss 89-133, in Belleten, Cilt 09, Sayı 33 , Ankara, 1945, S 91.

خصوص هذا [1]. وفعلا قام السلطان عبد العزيز بإقالة نديم يوم 11 ماي 1876م، وتعيين الحكومة التي أرضت الطلبة [2].

ربّما كان هدوء محمود باشا وسط هذه العاصفة الشعبية، مردّه للدعم الذي تلقاه من قبل سفير روسيا، الذي رأى ثمرة عشر سنوات من السياسة الخفية والصبر اللطيف تفلت منه. لقد تمّ تقويض الدولة العثمانية بالثورات، ولم يكن ينتظر سوى تمردٍ صغيرٍ من المسلمين ومذبحةٌ ضد المسيحيين، وأخيراً فرصةٌ مناسبةٌ لكي يكون لروسيا الحق، كصديقة وحامية للدين، في حمل السلاح لنجدة إخوانها في الدين[3]. خاصة أنّ السفير إغناتيف كان يحثّ السلطان على استخدام القوة ضد المتظاهرين، وأنّ روسيا مستعدةٌ لإرسال قوةٍ لدعمه. بيد أنّ السلطان رفض استخدام القوة حتى لا يثير بقية أهالي إسطنبول، وتتحول المظاهرات إلى فوضى عارمة كما كان يحدث أيام الإنكشارية، وفضّل حل المسالة سلمياً[4].

بعض المؤرخين المعاصرين مثل اورتايلي يرى أنّ هذه الانتفاضة انطلقت بشكلٍ مستقلٍ عن أي إداري أو سياسي، وتشكلت تلقائياً نتيجة تطوّر الأحداث في الدولة العثمانية وفي البلقان، وما كان يحاك ضدها في الخارج[5]. بيد أنّ صائب بك أكّد أنّ هذه المظاهرات لم تكن عفوية وتلقائية، بل منظمة من رجال يقودونها ويسيّرونها لتصل لهدفها. [6] بينما يرى المؤرخ برنارد لويس أنها إن لم تكن من تنظيم وتوجيه مدحت باشا ولأمير مراد مباشرة، غير أنّها على الأقل كانت بتوجيه أشخاص يعملون وفق مصالحهما[7].

وليس بالهين الفصل فيما كانت هذه التظاهرات منظمةً أو عفويةً، لكن يبقى أنّ أثر وضع الدولة السياسي والاقتصادي كان كبيراً على المستوى الشعبي، ثم أزمات الدولة التي تسبّب فيها المسيحيون ساهمت في شحذ الحمية الإسلامية بين الرعايا المسلمين، وجعلت السلطان وحكومة نديم المتساهلة مع روسيا مكروهين من طرف الرأي العام المسلم، غير أنّنا لا نستطيع أن نبرأ المعارضة من استغلالها هده التظاهرات لعزل الوزير الأوّل محمود نديم، ولم تتوقف عند هذا الحد بل استمرت في مخططاتها لعزل السلطان نفسه.

---

[1]- سليم سركيس، **سر مملكة**، ج 1، مطبعة جريدة المشير، مصر، 1895، ص ص 27، 28.

[2]- Karal, Cilt 07, A.G.E, Ss 102, 103.

[3]- Laila Hanoum, Op.cit, P 177.

[4]- صائب بك، مصدر سابق، ص 215، 216

[5]- اورطايلي، **الخلافة العثمانية التحديث والحداثة...**، مرجع سابق، ص 266.

[6]- صائب بك، مصدر سابق، ص 211.

[7]- لويس، **ظهورتركيا الحديثة...**، مرجع سابق، ص 198.

المطلب الثاني- عزل السلطان عبد العزيزواغتياله:

يوم 12 أفريل1876م عُيّن رشدي باشا صدراً أعظم، وحسن خير الله أفندي* الإمام الأوّل للسلطان شيخاً للإسلام، وحسين عوني باشا وزيرا للحربية. وفي الحادي عشر من ربيع الثاني تم تعيين قيصرلي أحمد باشا* قائداً للبحرية، كما تم تعيين مدحت باشا رئيساً لمجلس الشورى[1]. وبهذا استكملت لجنة الإطاحة بالسلطان عزيز، الذي أعرب عن عدم ثقته فيهم منذ البداية، وصرح عند استقبالهم في مجلسه أنّه عيّنهم وفقاً لرغبة الشعب لا رغبته [2].

وفي هذا الاجتماع رفضت الوزارة الجديدة اتفاقيةً ماليةً حديثةً تم التفاوض عليها مع مصرفيين أجانب، لتسوية الديون عن طريق إصدار سنداتٍ بفائدةٍ منخفضةٍ. اعتبرت الوزارة أنّ إصدار سنداتٍ جديدةٍ بغض النظر عن الفائدة لن يفيد سوى المصرفيين، الذين يحصلون على عمولات من كل سند يتم تداوله، وبالتالي ظلت الأزمة المالية دون حلٍ، غير أنّ السلطان صمّم على إتمام الصفقة [3]. وما زاد من اضطراب العلاقات بين السلطان ووزرائه، هو رفضه إقالة بعض الموظفين والولاة المحسوبين على حزب محمود نديم باشا. واعتبر السلطان هذا المطلب تدخلاً في صلاحياته، ومحاولةً لإبعاد رجاله عن إدارة الدولة، ومن ثمة تقييد صلاحياته، وغضب على الوزراء وقام بطردهم من السراي[4].

1- التخطيط لعملية عزل السلطان عبد العزيزوتنفيذها:

بعد هذا الاجتماع وما نتج عنه، من تمسّك السلطان بصلاحياته ورفضه تقييدها، بدأ الوزراء التخطيط للإطاحة به من خلال اجتماعات سرية، لا أحد يمكنه التكهن بما كان يخاض فيها، خاصة في

---

*- **حسن خيرالله أفندي (1834-1898)م:** ولد في إسطنبول والده حمد الله أفندي مفتش الترسانة ، نظرا لقوته في علم القراءات وصوته الجميل في التجويد عين في القصر، وباعتلاء السلطان عبد العزيز القصر عين إماما للسلطان ورافقه في معظم سفراته منها سفره لأوروبا. كما تولى عدة مناصب في الدولة، فقد عين مرات عديدة قاضي عسكر روملي وأناضول، كما عيّن في منصب شيخ الإسلام في 1847م، لكن= سرعان ما عزل بعد تولي حسين عوني باشا الصدارة، بعدها عين مرة ثانيا في المنصب إثر ثورة الطلبة. ورغم عداوته لحسين عوني باشا إلا أنه شارك في الاجتماعات التي خططت لعزل السلطان عبد العزيز وهو من أقنع قارة خليل أفندي لاصدار الفتوة لعزل السلطان. للمزيد انظر: mehmet Ipşirli,Hayrullah Efendi Imâm-ı Sultânî, in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi** cilt 17, Ankara, 1989, S 75.

*- **قيصرلي أحمد باشا (1806-1878)م:** ولد في قيصري، التحق بالبحرية العثمانية كجندي، اترقى بسرغة في المناصب بسبب كفاءته، فحصل على رتبة لواء بحرية، ثم نائب أدميرال، ثم قبودان عام 1850م، ونظرا لمهاراته الحربية التي أظهرها في حرب القرم كقائد لأسطول البحر الأسود ودوره في حصار سيفاستبول حصل على رتبة وزير، ثم ناضرا للبحرية عام 1873. للمزيد انظر: https://www.biyografya.com/tr/biographies/kayserili-ahmed-pasa-58b36965

[1]- Cevdet Paşa, **Tezâkir 40-Tetimme**, A.G.E, S 153.
[2]- Karal, Cilt 07, A.G.E, S 105.
[3]- Shaw, Kural, **History of The Ottoman…**, v 2, Op.cit, P 163.
[4]- Laila Hanoum, Op.cit, P 191.

ظلّ الوضع الصعب الذي كانت تعيشه الدولة [1]. ومع وجود حالةٍ من الدعم الشعبي لأي عملٍ يخلّصهم من النظام القائم، وقد وصف السفير البريطاني السير هنري اليوت الرأي العام وقتها، في تقرير كتبه في 25 ماي لوزارة خارجيته قال: **" كانت كلمة الدستورعلى كل لسان، الطلبة الذين يمثلون الرأي العام المثقف في العاصمة، لن يخفّفوا من ضغوطهم حتى يحصلوا عليه، وإذا رفض السلطان منحه، فإن محاولة عزل السلطان أصبحت شبه حتمية"** [2].

فما وفّرته الوضعية في ماي 1876م هو أفضل فرصةٍ لتحقيق التغيير، مع دعمٍ شعبيٍ كبيرٍ أكثر مما كان موجوداً من قبل. لكن التخطيط الفعلي للإطاحة بالسلطان كان عملاً سرياً لمجموعة صغيرة من الرجال، دون حتى الموافقة العامة للوزراء والعلماء [3]. فيذكر جودت باشا الذي كان وزيرا للعدل وقتها، أنّ مشاوراتٍ سريةٍ كانت تجري بين رشدي باشا، شيخ الإسلام، وزير الحربية، قائد البحرية، ورئيس الوزراء. لم نكن نعلم ما كان موضوعها، وكنّا نظنّ أنّها تتعلّق بالشؤون العسكرية، لكن في الواقع كانوا يناقشون سراً موضوع عزل السلطان. لم يكن هناك من يعلم عن هذا الأمر من الخارج، وحتى إذا تم سماع مثل هذه الشائعات لم تكن لتُعطى أهميّةٌ كبيرةٌ لها. ذلك لأنّ رشدي باشا كان معروفاً بشخصيته الحذرة والمتردّدة، ضف إلى ذلك وجود شيخ الإسلام خير الله أفندي بينهم، وبحكم قربه من السلطان عبد العزيز لن يوافق على مثل هذا العمل الخطير وغير المضمون النتائج [4].

يعدّ مدحت باشا أبرز من خطّط للانقلاب على السلطان، بعد فشل مشروعه في إقامة نظام دستوري، فأدرك ضرورة عزل السلطان، ورغم محاولته التقليل من دوره ناسباً الدور الرئيسي إلى حسين عوني. فلا شكّ أنّ مدحت اضطلع بدورٍ فعالٍ، بيد أنّ خطته كانت تستند على الإيحاء بأن العزل كان نوعاً من العمل الشعبي، مع الحفاظ على خياراتٍ لإقامةِ حكومةٍ دستوريةٍ وآليات فعالة للتحكم في صلاحيات عبد العزيز [5]. في حين كان عوني باشا عدواً شخصياً لمحمود نديم منذ قيام الأخير بنفيه من العاصمة فترة صدارته الأوّلى عام 1871م، وكان دائم الطموح للسلطة، وفكرة عزل السلطان رافقته حتى أثناء رحلته للعلاج إلى فيشي في 1875م؛ حيث سافر لباريس والتقى مع رئيس فرنسا باتريس ماك ماهون ليتحاور معه حول الخطة، وما هي الإعانات التي يمكن أن تقدمها فرنسا مقابل مجموعةٍ من التنازلات*[6].

---

[1]- Aksun, A.G.E, S 120.
[2]- Sir Elliote, Op.cit, P 281
[3]- Davison, Op.cit, P 330.
[4]- Cevdet Paşa, **Tezâkir 40-Tetimme**, A.G.E, S 153.
[5]- Davison, Op.cit ; Pp 330, 331.
*- وفي نفس السنة كشف حريق أصاب بيته، عن كميات كبيرة من الأسلحة، ما يؤكد نيته في الاقدام على عمل ينهي حكم السلطان عبد العزيز حتى لو تطلب الامر ثورة عنيفة. انظر: Ibid; P 316
[6]- Aksun, A.G.E, S 96.

يبقى أنّ عوني باشا وبعيداً عن عداواته الشخصية، رجل حرب ربما أراد سحق تمرد البلقان، وإحباط النفوذ الروسي المتزايد، بإبعاد محمود نديم وحتى بعزل السلطان[1]. وبذلك؛ كان حسين عوني باشا مصراً على عزل السلطان عبد العزيز، ولن يتوانى عن اتخاذ أي إجراءٍ، واستغلال أي فرصةٍ، والتعاون مع أي طرفٍ، لتحقيق هدفه. أما الصدر الأعظم رشدي باشا فلم تكن له أي نيةٍ في خلع السلطان عبد العزيز، وكان متردداً في الاشتراك في العملية، غير أنّ مدحت وعوني تمكنّا من إقناعه بالفكرة، بعد أن أخبره مدحت باشا أنّه إذا لم يكن طرفاً في عزل السلطان، فسيكون مقتولاً في ساحة بايزيد[2].

ولإنجاح عملية الانقلاب كان هؤلاء الوزراء في حاجة لضباط عسكريين، فبدأ حسين عوني باشا باستمالة كبار أمراء الجيش والفرق العسكرية، وأشهرهم اللواء سليمان باشا* ناظر المدرسة الحربية؛ حيث كان المارشال حسين عوني باشا يزور المدرسة الحربية بشكل متكرر قبل الانقلاب، ويناقش أحوال البلاد مع سليمان باشا ويقيس نبضه[3]. ومعروفٌ عن سليمان باشا أنّه مؤيداً بارزاً للنظام الدستوري، فإلى جانب مسيرة سليمان المهنية العسكرية البحتة كان مقتنعاً بالإصلاح والتغريب[4]. إضافة لشخصية رديف باشا** رئيس مجلس شورى العسكري، وكان لا يقل كفاءةً وقدرةً عن سليمان باشا. وما كان لهذا الجناح العسكري أن يكتمل دون إشراك ناظر الحربية قيصرلي أحمد باشا، المشهود له بالذكاء والقوة والشكيمة، وقد عانى من عدائه لنديم باشا بنفيه مرتين من الآستانة، كما أنّه عارض سياسة القصر في تسيير أمور الدولة، الأمر الذي جعله يقبل بسهولة المشاركة في مسألة خلع السلطان[5].

---

[1]- Davison, Op.cit ; P 317.

[2]- Karal, Cilt 07, A.G.E, S 106.

* - **سليمان حسنو باشا (1838-1892)م:** ولد في إسطنبول والده محمد خالد أفندي تاجر حلويات، التحق بالمدرسة الحربية 1856م، وتخرج منها برتبة ملازم ثاني في 1860م، تدرج في المراتب حتى حصل على رتبة قائمقام عام 1865م، سعى لتطوير نفسه فدرس اللغة العربية والفرنسية، انضم لجمعية العثمانيين الجدد. شارك في القضاء على تمرد كريت، فور عودته عين مدرسا في التاريخ العام بالمدرسة الحربية، فقام بإصلاحات عديدة في مناهج التدريس، وعين ناظرا للمدارس العسكرية عام 1873م. شارك في خلع السلطان ما سبب له مشاكل مع السلطان عبد الحميد الذي نفاه لبغداد بعد حرب 93، فاستقر هناك حتى وافته المنية عام 1892م. للمزيد انظر: Kemal Beydilli,Süleyman Hüsnü Paşa (1838-1892), in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi** cilt 38, Ankara, 2010, Ss 89, 91.

[3]- Sediroğlu Serdar Cem **"Balkan Savaşları Arifesinde Ordunun Siyasetle İştigali ve Politizasyonunun Balkan Savaşlarının Sonucuna Olan Etkisi",** SS 470-490, in Akademik Sosyal Araştırmalar Dergisi, Yıl 5, Sayı 63, Aralık 2017, S 476

[4]- Davison, Op.cit, P 333.

** - **محمد رديف باشا (1836-1907) م:** المعروف ب بورصالي قاشقجي زاده طوبال، ولد ببورصه تخرج من المدرسة الحربية بإسطنبول عام 1856م، تقلّد عدّة مناصب منها والي اليمن ثم كريت، يانيا، بغداد، قائد الجيش الثالث 1872م، ثم قائد الجيش الخاص عام 1876م ، ثم سر عسكر عام 1876م، بعد حرب 93 نفي لرودس وتوفي هناك. للمزيد انظر: Sinan Kuneralp, **Son Dönem Osmanlı Erkan ve Ricali(1839-1922)**, 01 Baskı, Isis, Istanbul, 1999, S 100.

[5]- صائب بك، المصدر السابق، ص 252، ص 258.

ثم تأتي شخصية أخرى ما كان للانقلاب هذا أن ينجح بدون وجودها، نظراً للشرعية التي تضيفها حسب التقليد العثماني المتبع في هكذا أحداث. هذه الشخصية هي شيخ الإسلام خير الله أفندي الذي علم بالخطة في أوّل أيام تنصيبه للمشيخة، ولم يوافق على الأمر لخطورة ونتائجه المميتة إذا ما فشل الانقلاب أو انكشف أمرهم. غير أنّ بقية الشركاء استطاعوا إقناعه بضرورة الانقلاب والتسريع في اصدار الفتوة، حتى لا يطول الأمر وينكشف خبر الانقلاب [1] . فصدرت فتوة في يوم 29 ماي 1876م كرد على سؤال أرسله مهندسي الانقلاب* كان كالآتي **"متى لم يعد السلطان قادراً على المُلك هل يجوزخلعه شرعا، ومتى بدّد الأموال وأوجب فقرشعبه بملاهيه الذاتية هل يجوزخلعه شرعا"** فكانت الفتوة التي أصدرها العالم قرة خليل أفندي** كالآتي **" نعم يمكن أن يخلع السلطان إذا خرب بلاده بإصراره وإسر افه. لأن السلطان يجب أن يكون أبا لرعيته لا ظالما سامحه الله إنه العظيم الجبار."**[2].

بدأت ساعة تنفيذ الانقلاب، فأمر السرعسكر عوني باشا بإرسال أمر سري وصريح إلى قائد الحرس السلطاني، يخبره بالتوجه فوراً مع رجاله المجهزين بالكامل إلى ترسانة البحرية. ونقل الجنود والضباط إلى متن سفينتي النقل الراسيتين في مياه البوسفور، مع التشديد على سرية الأمر، فاعتقد القائد أنّه يطيع أوامر جلالته. وفي الساعة العاشرة مساءً فتحت الجسور التي تؤدي إلى القرن الذهبي، وغادرت السفن الميناء دون أدنى شكٍ من قائد الحرس أنّها مؤامرة. فكان ابتعاد الحرس السلطاني أوّل نجاح حققه المتآمرون، لأنهم كانوا يعلمون أنّ جميع قادة الحرس كانوا مخلصين لعبد العزيز. غير أنّ السلطان لفت انتباهه تحرك السفينتين دون أمره وشك في الأمر، فاستدعى السر عسكر حسين عوني ليعرف السبب، فلما وصل مرسول السلطان للسر عسكرية؛ وكان قادة الانقلاب مجتمعين، اعتقد حسين عوني باشا أنّ السلطان كشف خطتهم وأصابهم خطب شديد، عندها اقترح مدحت باشا تعديلها حيث قال **"علينا تنفيذ المؤامرة المقررة غدا الليلة في الحال. ها هو آذان صلاة العشاء. غدا قبل أن يعلن صلاة الفجرلن يكون عبد العزيزسلطاناً"** فوافق الحاضرون وبدأوا فورا في التنفيذ[3].

---

[1]- صائب بك، المصدر السابق، ص ص 254-257.

* - ينظر الملحق رقم 11.

** - **قرة خليل أفندي (1804-1880):** تلقى تعليمه في أماسيا، ثم قونيه، بعدها انتقل لاسطنبول وحصل فيها على الاجازة عام 1834م، وشغل بعدها غدة مناصب علمية منها مدرس في مدرسة سرّي زاده، ثم اتبا في دار الإفتاء، مفتشا للأوقاف العثمانية، عضوا في لجنة إعداد مجلة الاحكام العدلية، وفي 1871م عين مفتي دار الإفتا، كما كان عضوا في لجان مناقشة دستر 1876م. وفي عهد عبد الحميد الثاني عين شيخا للاسلام لكن سرعان ما أقيل بسبب مشاركته في اصدار فتوة خلع السلطان عبد العزيز ، توفي في إسطنبول ودفن في مقبرة جامع الفاتح. للمزيد انظر: Mehmet Ipşirli, Kara Halil Efendi(1804-1880), in **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi** cilt 24, Ankara, 2001, S361.

[2]- سركيس، مصدر سابق، ص 32.

[3]- Laila Hanoum, Op.cit, Pp 202-206.

وفي ليلة الثلاثاء 30 من ماي تم تسليح طلاب الأكاديمية العسكرية، كما أُستدعت كتائب الاحتياط السورية التي كانت قد وصلت إلى إسطنبول في وقت سابق، بالإضافة إلى عدد من الجنود الآخرين. جميعهم تحت قيادة رديف باشا، حاصروا القصر السلطاني ووضعوا المدافع في مواجهة قصر دولمه بهجه، وفي البحر قامت الزوارق الحربية التابعة للأسطول العثماني، بإمرة قيصرلي أحمد باشا بفرض حصارٍ بحريٍ على القصر [1]. في المقابل قام سليمان باشا بإخراج مراد أفندي من القصر، ولأنه تم إبلاغه مسبقاً أن تنصيبه الحكم يكون يوم الاربعاء، ولم يعلم بتقديم موعد تنفيذ الخطة، فقد أصيب بالهلع ورفض ترك الغرفة. وحتى السلطانة الأم أصيبت بنفس الذعر، واعتقدت أنّ هناك مؤامرةً ضد ابنها، وبصعوبة حتى استطاع سليمان باشا إقناعهما واتجهوا به لنظارة الحربية [2]. بينما استطاع رديف باشا اقتحام القصر السلطاني بكل سهولة، فالحراس كلّهم كانوا من رجاله، وبسرعة وصل باب الحرملك وأخبر السلطان عبد العزيز عن خلعه، وأجبره على ضرورة تنفيذ أوامره [3]. وبهذا تم خلع السلطان عبد العزيز عن عرش الدولة العثمانية، بعد فترة حكم دامت خمسة عشرة سنة، عرفت فيها الدولة الكثير من التحولات، ورغم فترة الاستقرار والسلم الدولي، إلّا أنّها شهدت الكثير من الأزمات الداخلية كما مر علينا سابقاً.

2 - تنصيب الأمير مراد سلطانا:

بعد عزل السلطان عبد العزيز، نقل الأمير مراد إلى وزارة الحربية (باب سر عسكر)؛ حيث قدم له كل من عوني باشا ورشدي باشا وبقية الوزراء البيعة. ويروي جودت كيفية تلقيه نبأ الحدث؛ إذ كان في بيته في بايلرباي، فسمع أصوات القذائف المتتالية والتي تعرب عن حدث استثنائي، فاتجه نحو قصر دولمه بهجه؛ إذ التقى بموكب قدوم السلطان الجديد، واعتقد أن السلطان عبد العزيز توفي، ولم يفهم الوضع إلّا في قصر الطوب قابي، حيث أخبره كامل باشا بأنّ السلطان عبد العزيز عزل. بعدها تم تجميع من لم يكن بمقر السرعسكر في الساحة العليا، لأداء البيعة للسلطان الجديد، وقد بدت عليه آثار التعب والإرهاق الجسدي والعقلي[4].

وفي ذلك اليوم تم نقل السلطان عبد العزيز، وأفراد عائلته إلى قصر توب كابي. وبعد شعورهم بالضيق الشديد في القصر، كتب السلطان عبد العزيز إلى السلطان مراد مرتين برسائل مؤثرة جداُ، يهنّئه فيها بتوليه العرش ويطلب نقله إلى مكانٍ أكثر اتساعاً. فتم نقله وعائلته إلى جناح آخر في قصر جيرغان Çırağan بالقرب من مركز الشرطة، ومن الغريب أنّ هذا الجناح بناه السلطان عبد العزيز خصيصاً للأمير مراد، وكان يتميز بجدرانه العالية التي تشبه جدران القلعة في قوتها، مع هذا كان الجناح

[1]- Cevdet Paşa, **Tezâkir 40-Tetimme**, A.G.E, S 154.
[2]- Karal, Cilt 07, A.G.E, S 109.
[3]- Laila Hanoum, Op.cit, P 215.
[4]- Cevdet Paşa, **Tezâkir 40-Tetimme**, A.G.E, S 156.

أكثر اتساعاً وأفضل من قصر توب كابي نظراً لوجوده على الساحل، بيد أنّ العيش تحت حصار الأسطول الذي أسّسه بيده، ولانشغال الجميع بتقديم الولاء للسلطان الجديد وأسرته، لم يجهز جناح السلطان عبد العزيز بما يلزم، حتى أنّ الأشياء البسيطة مثل الأواني والأكواب لم تكن متوفرةً. هذه الأمور أثرت بشكل عميق على السلطان عبد العزيز، مما دفعه إلى الشعور بالحزن العميق والتفكير في الموت[1].

يقال أنّ السلطان عبد العزيز افتقد للجرأة التي كانت ستحوّل الأمور لصالحه وصالح الدولة، فعزله أعاد الدولة إلى فترة ما قبل التنظيمات، ونسف ما قامت به من تحديد المهام المدنية من العسكرية؛ إذ لا يمكن للعسكر اتخاذ قرارات سياسية. لكن حسب ما قاله الأمير عبد المجيد الثاني، أنّ والده تراجع في آخر لحظة عن إيقاف عملية العزل، خوفاً من مغبة جر الدولة إلى فوضى يُسفك فيها دماء الأبرياء، كما كان يحدث عادة عقب كل انقلاب، وآثر مصلحة الدولة والأمة[2].

الكثير من الدلائل تشير لدور بريطانيا في عزل السلطان عبد العزيز وتنصيب السلطان مراد، فانتهاج السلطان سياسة تقارب حيال روسيا، أثار قلق بريطانيا التي كانت تسعى لتقييد النفوذ الروسي في الدولة العثمانية، ثم إنّ مشكلة الديون وإفلاس خزينة الدولة أثار سخط الرأي العام البريطاني. كل هذه العوامل جعلت بريطانيا تسعى لتغيير الحكم وتختار مساندة المعارضة، بحجة أن مطالبها الدستورية تتوافق مع رؤية بريطانيا للسياسة الداخلية التي يجب أن تنتهجها الدولة العثمانية. ما جعل السفارة البريطانية وعلى رأسها هنري اليوت يراقب عن كثب تطورات الوضع الداخلي للدولة، وعلى اتصال مع بعض المعارضين أمثال مدحت باشا، نامق كمال، كما كان صديقاً مقرباً من الأمير مراد. وقدم الدعم باسم حكومته لمدحت باشا وفي هذا يقول: "**بالنسبة لي، كان انهيار محاولة الإصلاح مصدر خيبة أمل كبيرة، فقد تابعت تطور الحركة منذ بدايتها الأولى، وراقبت تقدمها باهتمام شديد. كنت على دراية كافية بالحاجة الماسة للإصلاح في تركيا، وعلى قناعة بأنه لا يمكن تحقيق أي تغيير فعّال ما لم يتم فرض رقابة على القصر والوزراء. وعندما تصدى مدحت باشا لهذه المهمة وسعى لتأمين تلك الرقابة، قدمت له كل الدعم الممكن، دون أدنى شك في أنه سيحظى بتقدير واسع في إنجلترا، سواء نجح أو فشل في محاولته**"[3].

وبهذا يتضح لنا أنّ بريطانيا كان لها يد في عملية الانقلاب على السلطان عبد العزيز وتولية السلطان مراد، وإن لم يكن تدخلها مباشراً، إلاّ أنها أيّدت الفكرة وأعطت للمنفذين الضوء الأخضر.

[1]- A.E, S 156.
[2]- Aksun, A.G.E, S 143.
[3]- Sir Henry Elliote, Op.cit, P 277.

3 - وفاة السلطان عبد العزيزولغز مقتله:

في يوم الأحد الفاتح من جوان وجد إسماعيل بك السلطان عبد العزيز ملقى على الأرض، والدم يغطي كل جسمه وأوردته مازالت تنزف. فأسرع وأخبر السلطانة الأم والسلطانة مهري اللتين أسرعتا لنجدته. كان ملقى على الأرض رأسه جهة كتفه ومقص ملقى أمامه، حاول إسماعيل بك إيقاف النزيف بمنديل، إلاّ أنّ روح السلطان كانت قد فاضت لبارئها. وتضاربت بعدها الآراء والأقاويل، وتعدّدت الروايات حول موته هل انتحر؟ ام اغتيل؟ [1]. فحسب ما جاء في تقارير الطبيبين الإنجليزيين الدكتور ديكسون طبيب السفارة الإنجليزية، والطبيب ميليجين، وعدد من الأطباء الأجانب كالدكتور الفرنسي ماروين، وبعد فحص الجثة والجروح على يدي السلطان. وصل جميعهم إلى نتيجة مفادها أنّ السلطان انتحر، فجسمه خالٍ من الكدمات أو الجروح، عدى الشرايين المقطوعة بالكامل في ذراع وجزئياً في الآخر، وقطع الجرح بتلك الطريقة لا يمكن أن يحدث إلا من خلف الذراع، ما يعني أنّ السلطان هو من أحدثها بنفسه، ولا يوجد أي دليلٍ آخر يدعو للشك بأنّ ما تعرض له السلطان هو إغتيال[2]. بعد فحص الأطباء واستكمال تقاريرهم بتحديد سبب موت السلطان المخلوع، نشر هذه التقارير في جميع الصحف، ودفن عبد العزيز يوم الخامس من جوان 1876م بجوار والده السلطان محمود[3].

بقيت قضية موت السلطان عبد العزيز مصنفة على أنّها انتحار حتى عام 1881م، عندما أعاد السلطان عبد الحميد فتح التحقيق مرة أخرى في وفاة عمه، واعتبر أنّ موته كان جريمة قتل وليس انتحار، استنادا لعدة أدلة منها: أنّ جسمه كان به كدمات وجروح تدل على الإغتصاب. غير أنّ التقارير الطبية حينها أهملتها واكتفت بجروح أوردته، وفي 16 جوان أثبتت التهمة على المتهمين. وحسب ما جاء في المحاكمة التي عقدت في 27 من جوان 1881م بقصر يلدز، فالجريمة كانت من تخطيط السلطان مراد الخامس ووالدته السلطانة الأم، ولجنة كانت تتكون من الوزراء محمد رشدي باشا، وحسين عوني باشا، ومدحت باشا، ومحمود جلال الدين باشا صهر السلطان، إضافة للصهر الثاني نوري باشا، وحسب اعترافات المتهمين في القتل، وهم مصطفى البهلوان، الحاج أحمد آغا، مصطفى الجزائرلي، فبعد أن تلقوا الأوامر من محمود جلال الدين باشا، ونوري باشا، دخلوا مع أربعة خصيان إلى جناح السلطان عبد العزيز، وقاموا بتثبيته من ذراعيه ورجليه، وتقدم مصطفى البهلوان وقطع أوردة ذراعيه[4].

في نفس المحاكمة وعن رواية لأحد الضباط ويدعى فخري بك، فإن الحالة العقلية للسلطان عبد العزيز لم تكن على ما يرام. فمنذ نقله لقصر جيرغان بدأت تنتابه أعراض من الهلوسات والجنون، فقد رأى في الحديقة حفرة لتذويب الكلس فتطيّر بها واعتبرها شؤماً عليه، ثم سمع دوي مدافع فاعتبرها ثورة

[1]- سركيس، مصدر سابق، ص 52.

[2]- Sir Elliote, Op.cit, P 286.

[3]- Laila Hanoum, Op.cit, 233.

[4]- سيركيس، مصدر سابق، ص ص 83- 88

قام بها الشعب لإرجاعه للحكم، كما أنّه رأى مدرعة حربية ترسو بالقرب من الساحل، فبدأ يصيح ويقول إنّها ستقذف القصر بقنابل لقتله، كما قتل عمه السلطان سليم الثالث، إضافة لتوهمه أنّ سقف القصر يشتعل وأنّهم أشعلوا النيران عمداً [1]. وحسب سليم سيركيس فإنّ المتهمين وبعد سماع الأحكام في حقهم انهاروا خاصة صهري السلطان مراد، وبدأوا في اتهام بعضهم البعض واتهام الباشوات بالقتل، أو حتى بما تم سلبه ونهبه من السراي بعد خلع السلطان عبد العزيز، وكمية الرشاوي التي تلقاها بعض الوزراء كالصدر الأعظم رشدي باشا [2].

أما السلطان عبد الحميد ففي مذكراته، يؤكّد أنّ المدبر الحقيقي لخلع السلطان عبد العزيز كان السر عسكر حسين عوني باشا، وهو من ورط مدحت باشا وبقية الوزراء والشخصيات في عملية الخلع. ويوعز السب إلى حقد عوني باشا على السلطان عبد العزيز، بعد أن جرّده من كل رتبه ونفاه لإسبرطة، فتحيّن الفرصة وخطط لها لينتقم منه، وما كان إسراف السلطان سوى سبباً واهياً لشرعنة الانقلاب. وخوفاً من مطالبة الشعب إعادة السلطان عبد العزيز للحكم، خاصة وأنّ الرافضين للانقلاب كانوا كُثُر، كما أنّ علامات مرض السلطان الجديد بدت للناس من أوّل أيام حكمه، ما دفع بالانقلابيين لقتل السلطان عبد العزيز[3]. وفي مقال نشر لعادل صالح في مجلة تاريخ العرب والعالم، ذكر رواية الأميرة ناظمة ابنة السلطان عبد العزيز، وأكّدت بدورها أنّ والدها قُتل، فقد كانت تبلغ من العمر عشر سنوات، وكانت في الحجرة التي قتل فيها والدها؛ إذ اختبأت خلف ستار النافذة لحظة دخول ثمانية رجال، وشهدت كل مراحل الجريمة، وذكرت كيف ثبّت القتلة السلطان على الأرض وقاموا بقطع شرايينه[4].

يبقى الحسم في سبب موت السلطان عبد العزيز غير ممكن. ففرضية مقتله غير مقنعة، فحسب السير اليوت، المتهمين بالجريمة ليس لديهم أسباب حقيقية ومقنعة للإتيان بها، فالأحداث التي تلت موت السلطان لم تخدم الخطة الاصلاحية لمدحت باشا بل أدّت لتقويضها؛ فبعد قيام حسن الشركسي بالهجوم على مجلس اجتماع الوزراء، وقتله السر عسكر حسين عوني باشا، ووزير الخارجية رشيد باشا، تدهورت الحالة العقلية للسلطان مراد، ما أدى بالوزيرين رشدي باشا ومدحت باشا لإعلان مرض السلطان وعزله، وتنصيب أخيه الأمير عبد الحميد سلطاناً جديداً. والذي كان عقبة أمام طموح مدحت باشا الإصلاحي بتعطيله الدستور[5]. بيد أنّ ما صدر من أحكام في محكمة يلدز، وما حدث من تبادل

---

[1]- نفسه، ص ص 90، 91.

[2]- نفسه، ص ص 118-119.

[3]- مذكرات السلطان عبد الحميد، مصدر سابق ص ص 89، 90.

[4] - عادل الصلح، **"الأميرة ناظمة: هكذا قتلوا أبي السلطان عبد العزيز"**، ص ص 03-08، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع: 10، أوت 1997، دار النشر العربية، بيروت، ص 05.

[5]- Sir Elliote, Op.cit, Pp 289-291.

للاتهامات، وروايات أفراد الأسرة الحاكمة. ثم تضارب روايات المصادر التي أرخت للحادثة؛ تجعل فرضية الانتحار غير مقنعة أيضا، خاصة أنّ هناك اختلافاً شديداً في الروايات بصدد مراحل الانتحار، وكيف حصل السلطان على المقص الذي استعمله في انهاء حياته، وكيف اكتشفت جثته.

المطلب الثالث- مصيرومآل المعارضة السياسية:

تمكّن كبار الشخصيات السياسية المعارضة للسلطان عبد العزيز، وعلى رأسهم مدحت باشا وحسين عوني باشا من خلع السلطان. ورغم النضال السياسي والجهود الأدبية التي بذلها أعضاء جمعية "العثمانيون الجدد" لتغيير طبيعة الحكم في الدولة العثمانية، إلّا أنّهم لم يشتركوا في عملية الخلع؛ بسبب وجود معظمهم في المنفى كنامق كمال، نوري بك، وأبو الضيا توفيق، أو لأنهم ضد فكرة الثورة واستخدام العنف. وحده ضيا بك كان الإستثناء؛ حيث لعب دور الوسيط بين مدحت باشا والأمير مراد من خلال طبيبه الخاص كابليون[1].

بعد تنصيب السلطان مراد على العرش صدر عفوا سلطانيا شمل جميع المنفيين، فعاد إلى إسطنبول بعض العثمانيين الشباب مثل نامق كمال من منفاه في ماغوسا، ومنابيرزاده نوري بك من عكا. لا سيما أن علاقة العثمانيين الشباب مع السلطان الجديد وثيقة خاصة مع نامق كمال، كما عيّن ضيا بك السكرتير الخاص للسلطان، وسعد الله رئيس أمانة القصر. وقد كانت موافقة السلطان على مشروع الدستور انتصاراً حقيقياً لهم؛ إذ اعتبروه تجسيداً لأفكارٍ ناضلوا طويلا لأجلها [2]. بيد أنّ خلافاً برز بين رجال الدولة حول النظام السياسي الذي يجب اعتماده، فقد رأى بعضهم ضرورة تنفيذ إصلاحات جدية لإقامة الحكم الدستوري، بينما اعتقد آخرون أنّ الشعب غير مؤهل بعد للحكم الدستوري، ومن بين هؤلاء كان رشدي باشا الصدر الأعظم[3].

ورغم أنّ عملية عزل السلطان عبد العزيز جرت بهدوء تام دون أي مقاومة تُذكر، غير أنّ اضطرابات في سلوك السلطان مراد ظهرت عليه بعد اعتلائه العرش، فتم استدعاء أطباء متخصصون من فيينا وكلهم أكّدوا أنّ علاجه مستعصي. وفي ظلّ التحديات السياسية والعسكرية التي كانت تواجهها الدولة أنداك، أصبح من الضروري تغيير القيادة مرة أخرى. عندها أجرى مدحت باشا محادثات مع ولي العهد الأمير عبد الحميد بقصر ماسلاك، وفيها تقرّر انتقال الحكم للأمير بدل أخيه السلطان مراد، شريطة تطبيق نظام حكم دستوري. واستناداً لفتوى شيخ الإسلام حسن خير الله أفندي، عزل السلطان مراد ونصب السلطان عبد الحميد الثاني في شعبان 1876م[4]. ويقال أنّ نامق كمال ترجّى مدحت باشا

[1]- Aksun, A.G.E, Ss 135, 136

[2]- لويس، ظهور تركيا الحديثة...، مرجع سابق، ص 199.

[3]- Karal, Cilt VIII, A.G.E, S 213.

[4]- Kuran, A.G.E, Ss 27, 28.

بعدم التسرع في خلع السلطان مراد والتريث أكثر، غير أنّ مدحت باشا كان متعجلاً لتنفيذ قراره[1]. وقد يكون سبب تسرع مدحت باشا لطبيعته العجولة في تنفيذ قراراته، أو بسبب وصع الدولة الحرج الذي كان يتطلب حاكماً أكثر وعياً وحكمةً.

وقد بدأت عملية إعداد الدستور منذ الأيام الأولى لتولي السلطان مراد الحكم، وتمت صياغة مواده على مراحل بإشراف مدحت باشا، وبمساهمة فعالة من ضياء بك، ونامق كمال، وسليمان باشا. بعدها كانت تُعرض على مجلس الدولة بحضور الوزراء لمناقشتها وتبادل الآراء بشأنها، وقد شهدت هذه النقاشات تبايناً واضحاً في وجهات النظر؛ حيث احتدم الخلاف بين التيار الليبرالي والمحافظ. وقد وثّق جودت باشا في مذكراته كيف دخل في خلاف مع مدحت باشا حول بعض المواد الدستورية. كما يُذكر أنّ رشدي باشا أعرب عن استيائه من مواقف مدحت باشا، غير أنه لم يجرؤ على إبداء اعتراضه بشكل مباشر* [2].

في نهاية نوفمبر 1876م استقال رشدي باشا من الصدارة العظمى وعين مدحت باشا خلفا له، وفي الرابع عشر من ديسمبر 1876م تم قراءة الخط الهمايوني في الباب العالي معلناً عن القانون الأساسي[3]. تزامن هذا مع التحضير لانعقاد مؤتمر الترسانة**؛ فأثناء قيام المفوضون الأجانب بإجراءاتهم الأولية سمع دوي مدافع معلنةً عن أوّل دستور عثماني، ما جعل عمل المفوضين غير ضروري، وفسّره الكثيرون على أنّه مجرد إجراء للتحايل على خطط التدخل والحماية، وحشد المجتمع الغربي لمساندة الدولة العثمانية في حربها التي تلوح ضد روسيا [4].

في هذه الأثناء تشكّلت لجنة في دار المشيخة ترأسها شيخ الإسلام خير الله أفندي، لتنظيم جيش من المتطوّعين أطلق عليه اسم الجيش الوطني. وقاد مدحت باشا لجنة تأييد هذا الجيش، كما شارك كل من ضيا بك ونامق كمال في الترويج للفكرة من خلال الكتابات والمقالات. بيد أنّ السلطان لم يتقبل فكرة هذا الجيش، وشبّهه بالجيش الشيوعي في فرنسا. وسرعان ما تم إلغاءه وحل اللجنة المؤسسة،

---

[1]- لويس، ظهور تركيا الحديثة...، مرجع سابق، ص 200.

[*]- بعد مقتل حسين عوني باشا، 'كل أمور الدولة كانت بيد رشدي باشا. وعلى الرغم من أنّه كان ظاهرياً صدراً أعظم، إلا أنه كان الحاكم الفعلي في ظل مرض السلطان مراد. ومع ذلك، كان مدحت باشا شريكاً له في النفوذ والقوة، وكان بإمكان رشدي باشا أن يطيح به. غير أنّ دعم السفارة الإنجليزية لمدحت باشا، دفعت برشدي باشا للتعامل معه بحذر، ثم اختار الاستقالة من الصدارة العظمى أمام تزايد نفوذ مدحت باشا. للمزيد انظر: .Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, S 342

[2]- Cevdet Paşa, **Tezâkir 40-Tetimme**, A.G.E, S 168.

[3]- Kuran, A.G.E, S 29.

[**] - **مؤتمر الترسانة 23 ديسمبر 1876م:** عقد في إسطنبول، ترأسه وزير الخارجية العثماني صفوت باشا، اجتمعت فيه القوى الكبرى لمناقشة سبل تجنّب الحرب مع روسيا، وهذا بوضع شروط سلام بين الدولة العثمانية وصربيا بعد هزيمة الأخيرة في حربها ضد العثمانيين، إضافة لتطبيق إصلاحات واسعة في ولايات البلقان، تشرف عليها هذه الدول. من أهم المشاركين كان الوزير البريطاني اللورد ساليسبوري. تم في 9 جلسات، واستمر حتى 1 جانفي 1877م. للمزيد انظر: أوزوتونا، ج 02، مرجع سابق، ص 101.

[4]- لويس، ظهور تركيا الحديثة...، مرجع سابق، ص 203.

وطلب من المتطوعين التوجه للإدارة العسكرية. أعرب الشباب المجندون عن رفضهم لإلغاء الجيش، وتقدموا بشكوى إلى مدحت باشا. في هذا السياق؛ صدرت اتهامات ضد ضيا بك ونامق كمال بك بالتآمر على السلطان، خاصة أنّهم محسوبين على السلطان الأسبق مراد، الأمر الذي أسفر عن نفيهما وتوبيخ الصدر الأعظم. فتم تعيين ضيا بك وزيراً حاكماً على ولاية سوريا وهذا عام 1877م. بينما رفض نامق كمال الابتعاد عن إسطنبول* ما أعتُبر تحدياً للسلطة[1].

وأمام تزايد نفوذ مدحت باشا مقابل تقييد صلاحيات السلطان، استغل السلطان عبد الحميد الدستور الجديد والمادة 113منه، التي تمنح للسلطان حق ابعاد كل من يشكّل خطراً على الدولة، وأعلن أنّ مدحت باشا يتآمر على أمن الدولة**، وفي 25 جانفي دعاه للقصر وسحب منه الختم السلطاني، بعدها أمر بنفيه على متن سفينة عز الدين لخارج البلاد [2]. ويذكر مدحت باشا في مذكراته أنّ السبب في نفيه عدم الرضوخ لمطالب السلطان عبد الحميد، وخوفه من تزايد نفوذه خاصةً بعد الإصلاحات التي قام بها في البلقان لتهدئة الوضع هناك. إضافة لتلقيه وعوداً من بريطانيا وفرنسا بقروض جديدة لتخفيف العجز المالي الذي تعانيه الدولة، لهذا فكّر السلطان في إبعاده[3].

وقد أمضى مدحت باشا فترة نفيه متنقلًا بين العواصم الأوروبية؛ حيث زار مدريد وباريس قبل أن يستقر في لندن، وبعد انتهاء الحرب الروسية صدر بحقه عفواً سلطانياً، فانتقل مع أسرته للإقامة في كريت؛ ويُقال إن عودته جاءت نتيجة ضغوط بريطانية، فيما بعد تم تعيينه والياً على سوريا، ثم على إزمير [4]. وأثناء وجوده في إزمير صدرت في حقه مذكرة اعتقال، وأُدين بتهمة الاشتراك في اغتيال السلطان عبد العزيز، كما شكّلت لجنة للتحقيق معه ***.فتم اقتياده إلى إسطنبول، وفي 15جوان 1881م عُقدت المحاكمة الشهيرة في حديقة قصر يلدز، واستمرت حتى 29 جويلية؛ حيث أدين وحكم على مدحت باشا

---

*- يذكر السلطان عبد الحميد أنّ تعيين كل من ضيا بك ونامق كمال في السراي لغرض تقييده اومراقبته، وإن كان نامق كمال شخص وطني يعمل لأجل الدفاع عن السلطنة والدولة، بيد أنّ ضيا بك كان شخصاً ماكراً، لا تهمّه سوى تحقيق طموحاته التي كان أكبرها الوصول للصدارة العظمى، ولا يتوانى عن تحقير السلطنة إذا وجد فرصة لذلك. للمزيد انظر: مذكرات السلطان عبد الحميد، مصدر سابق، ص 119،. بينما يذكر ابن الأمين أنّ سبب ابعاد ضيا بك كان بعد شياع خبر ترشحه كنائب عن إسطنبول، وتصريحاته الدائمة أنّ فضل صدور القانون الأساسي يعود لنضالاته. للمزيد انظر,Inal, **Son Sadrazamlar**, A.G.E, S 355

[1]- A.E, Ss 355, 356.

** - كانت التهمة التي وجّهت لمدحت باشا هي الخيانة العظمى، وتصريحه أنّه ينوي القضاء على السلطنة وإقامة حكم جمهوي وينصب نفسه رئيساً، وقد قام أحمد مدحت أفندي بكتابة مقال في جريدته تصوير الحقيقة بهذا الموضوع. للمزيد انظر: مذكرات مدحت باشا، مصدر سابق، ص 31.

[2]- Kuran, A.G.E, Ss 29, 30.

[3]- مذكرات مدحت باشا، مصدر سابق، ص 31.

[4]- لويس، ظهور تركيا الحديثة...، مرجع سابق، ص 224.

***- عندما صدر قرار اعتقال مدحت باشا والتحقيق معه، لجأ إلى القنصلية الفرنسية في إزمير، وأخطر القنصل الإيطالي بأنه لن يتوجه إلى إسطنبول، إلا بشرط أن يكون ذلك تحت حماية علم دولة أجنبية. للمزيد انظر: Cevdet Paşa, **Tezâkir 40-Tetimme**, A.G.E, S 210

بالإعدام بتهمة التخطيط لقتل السلطان[1]. وبفعل الضغوط أجنبية خُفّف حكم الإعدام الصادر في تلك التهمة إلى المنفى مدى الحياة، وأُرسل هو وبقية المتهمين لسجن الطائف؛ حيث قتل هناك في 24 أفريل من عام 1884م[2].

بينما كان علي سعاوي طيلة هذه الأحداث في أوروبا، فيعتبر صاحب أطول مسار ثوري من بين العثمانيين الجدد، إلى أن استلم رسالة من السلطان عبد الحميد الثاني بتاريخ اكتوبر 1876م، يخبره فيها حصوله على العفو الشاهاني ويدعوه للعودة لإسطنبول، وبمجرد عودته في 03 نوفمبر عين مدرساً للأمراء ومسؤولاً عن مكتبة القصر، حتى كان لفترة مستشاراً خاصاً للسلطان عبد الحميد، والكثير يعزي هذا التقارب إلى مقالة سعاوي التي كتبها في جريدة وقت بتاريخ 29 سبتمبر من نفس السنة ضد الدستور ومدحت باشا. بعدها بفترة عيّن مديراً لمدرسة غلطة سراي بعد أن رفض كل من نامق كمال وضيا باشا انضمامه إلى القصر[3]. بيد أنّ أفكاره الإصلاحية القائمة على أسس إسلامية تضاربت مع أراء وتوجهات وزير المعارف وقتها منيف باشا ذو التوجهات الغربية، ثم إنّ كتاباته في الصحافة ضد سياسية بريطانيا والروس والبلغار أثارت حفيظة الكثيرين، ما ضغط على السلطان عبد الحميد لإقالته[4].

فقد سعاوي ثقته في السلطان عبد الحميد بعد عزله من منصبه، وتزامن ذلك مع احتلال الروس للبلقان، وتدفّق مئات اللاجئين من الروملي إلى إسطنبول، مما دفعه للتفكير في الانقلاب على السلطان. وفي 18 ماي 1878م قاد سعاوي مجموعة من اللاجئين لاقتحام قصر جيرغان، بهدف تهريب السلطان مراد، إلّا أنّ رجال الأمن في بشكتاش تمكّنوا من إحباط المحاولة، وقتلوا سعاوي ونحو عشرين لاجئاً. وقد أثيرت تفسيرات عديدة حول دوافع هذا الحادث، ولكن الرأي الأكثر قبولًا هو أنّ الهدف كان تهريب مراد الخامس إلى لندن، إما لمحاولة علاجه أو لإثبات شفائه، وأنّ شخصيات بريطانية بارزة معظمهم من الماسونيين وعلى رأسهم ولي العهد البريطاني كانت وراء هذه المحاولة[5].

أما ضيا باشا الذي عيّن والياً على سوريا فقد تم نقله بعد فترة قصيرة إلى قونية، وفي عام 1878م نقل لأضنة؛ فلم يتحمل آلام هذا النفي المتكرر، وتوفي في أضنة في 17 مايو 1880م ودُفن هناك[6] . في حين آثر نامق كمال الابتعاد عن الوظائف الحكومية وكان يقول: **"انسحبنا بعزة من باب الحكومة"**، وبقي في إسطنبول إلى ما بعد الحرب الروسية، مستمراً في كتاباته الصحفية الأمر الذي عرضه للسجن لمدة ستة أشهر، وفي 1879م نفي لمدللي وحدّد له مرتب بلغ خمسة آلاف قرش، وبعدها بسنتين عيّن حاكما لها، واستمر خلال تواجده هناك في تأليف أعماله الأدبية والتاريخية، بما في ذلك مشروع كتابة تاريخ

[1]- Cevdet Paşa, **Tezâkir 40-Tetimme**, A.G.E, S 210.

[2]- قلعجي، مرجع سابق، ص 105,

[3]- Kuntay, A.G.E, Ss 99, 101.
[4]- Hüseyin Çelik, A.G.E, Ss 31-35.
[5]- Karal, Cilt VIII, A.G.E, S 500.
[6]- Şükrü Kurgan, **Ziya Paşa, Ikinci Baılış**, Varlık Yayınevi, Istanbul,1963, S 04.

الدولة العثمانية في 14 مجلدًا، لم ينجز منه سوى ثلاث مجلدات. تم نقله لاحقاً لرودس مابين 1884م-1887م، ومن ثمة حوّل لجزيرة خيوس حاكما لها، غير أنّ حالته الصحية تدهورت بسبب عدم تحمله لجو الجزيرة منذ أن كان في مدللي، فأصيب بالتهاب رئوي وتوفي في 02 ديسمبر 1888م، ووفقا لوصيته نقل إلى جاليبولي ودفن بالقرب من ضريح سليمان باشا [1].

وهكذا كانت نهاية الشخصيات السياسية المعارضة، التي سعت لإرساء قواعد حكم دستوري يستند على الحريات، ويعزّز الهوية الوطنية العثمانية. وهذا بالنفي أو القتل.

الخلاصة:

وما نستنجه في نهاية فصلنا هذا أنّ معارضة "العثمانيون الجدد" لم تكن ذات برنامج سياسي واضحٍ، ولا هياكل رسمية قائمة بحد ذاتها. ونظرا للتضييق الذي مارسته السلطات العثمانية ضد نشاطاتهم السياسية، من تعليق لصحفهم ونفيهم خارج إسطنبول، استطاعوا نشر أفكارهم وتأسيس قاعدةٍ شعبيةٍ واعيةٍ بوضع الدولة ومتطلباتها، من خلال توظيف الألوان الأدبية المختلفة من صحافة وشعر ومسرح ورواية، ولم يقتصر دوره على التوعية بل عملوا على تجديد هذه الألوان وتحديثها، لتصل لأكبر قدر ممكن من الناس على اختلاف مستوياتهم. فظلت أعمال نامق كمال وكتاباته مرادفة لمثاليات الحرية وحب الوطن، وأثبتت أنّها ذات قيمة أخلاقية أكثر بكثير من تجديد الدولة العثمانية، خاصة أنّها أعمال تتغنى بأمجاد الدولة العثمانية والأمة الإسلامية، ما ولد لدى جمهور القراء الكثير من الحماسة. ناهيك عن كتابات ضيا بك، وإن كانت في معظمها نابعة عن مشاعر شخصية يحملها ضد بعض الشخصيات السياسية، إلّا أنّها لا تخلو من الوطنية وسعيه لتخليص الوطن ممن كان يراهم سبب بلائه. وذات الدور لعبه على سعاوي؛ وإن لم يكن له إنتاج أدبي غزير فمساهماته كانت من خلال نشر الوعي السياسي والمعرفة، عبر الصحف والمجلات التي استمر على نشرها من لندن أو باريس.

وفي النهاية تظافرت المطالب السياسية للمعارضة مع نشر واسع لأفكارها لخلق طبقة شعبية استطاعت أن تعبر عن رأيها وتقود مظاهرات لتغيير الحكم، تزامن مع مخططات وسيناريوهات لنقل الحكم من يد السلطان عبد العزيز ليد الأمير مراد، شارك فيها سياسيين وعسكريين استطاعوا بعث التمردات الشعبية التي كانت منتشرة في القرون الماضية، لكن هذه المرة جاءت أكثر إحكاماً وأقل ضرراً، فتمكنوا من عزل السلطان عبد العزيز بانقلاب محكم، انتقل فيه الحكم للأمير مراد دون إراقة الدماء الملكية أو الشخصيات السياسية. لتبدأ بعدها المعارضة في تنفيذ برنامجها الإصلاحي، الذي كان أهم ركائزه إقامة حكم دستوري وبدأ العمل على وضع دستور 1876م، غير أن تعارض أفكارها وطموحاتها مع سياسية السلطان الجديد عبد الحميد الثاني، كلفها الإبعاد عن إسطنبول وعن مراكز صنع القرار.

[1]- Kabaklı, A.G.E, S 553.

لينتهي مسار شخصيات حاولت التغيير وسعت إليه، إلا أن ظروف الدولة وقتها لم تعطها فرصاً حقيقية، مع هذا كان نضالها السياسي بداية لمرحلة جديدة في تاريخ المعارضة العثمانية.

الخاتمة

الخاتمة:

نشأت حركات المعارضة في الدولة العثمانية كنتيجة للإصلاحات التي انتهجتها الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر، خاصة أنّ الإصلاحات لم تقتصر على المجال العسكري فحسب، بل تطورت تدريجيًا لتُشكّل إطارًا سياسيًا وإيديولوجيًا تبنته الدولة في مسعى لاحتواء مظاهر التدهور، وأصبحت شرعية من خلال فرمانات التنظيمات، فبرزت تحولات عميقة في بنية العلاقة بين السلطان وجهازه البيروقراطي، اتسمت بالتنافس على الصلاحيات ومراكز النفوذ، ما أسفر عن حالة من التوتر الداخلي داخل النخبة السياسية العثمانية، ومن رحم هذا التوتر اتخذت بعض الشخصيات مواقف معارضة للإصلاحات أو لآليات تطبيقها.

ويكشف التحليل التاريخي للمعارضة العثمانية خلال عهد السلطان عبد العزيز، أنّ شخصياتها على تنوّع خلفياتهم وقناعتاهم راهنوا على فكرة العثمنة وبناء دولة عثمانية ليبيرالية ذات سيادةٍ، من خلال التطبيق الفعلي لما جاء في فرمانات التنظيمات من حرية وعدالة ومساواة، حتى يتسنى للدولة القضاء على أسباب تمرد الشعوب العثمانية وضياع أراضيها، ومن ثمة سد منافذ التدخلات الأجنبية في شؤون الدولة العثمانية. بيد أنّ طرق وأساليب تطبيقها لم تكن تتوافق ورؤاهم، فالمعارضة العثمانية لم تعارض التنظيمات بل عارضت المؤسسات التي خلقتها لتسيير الدولة. ثم إنّ الدولة العثمانية قامت على هذه الأسس، واستطاعت لسنوات الاحتفاظ بقوتها وسيادتها على شعوبها على تنوعهم الديني والعرقي، وما انتكاسات الدولة إلاّ بسبب تراجع قوتها العسكرية؛ نتيجة التخلف عن التطورات العلمية والحضارية التي عرفتها أوروبا، والفكر الاستبدادي الذي انتشر وسط مؤسساتها الحاكمة. فنادى قادتها بضرورة الحرية والعدالة باعتبارها أساس الحكم الذي يتمتع بالسيادة الكاملة، وبما أنّ سيادة الدولة العثمانية كانت مهدّدة من أطراف داخلية وخارجية على السواء، بحث هؤلاء المعارضين عن سبل تعزيز هذه السيادة على أراضيها وبين مواطنيها، وعلى الحفاظ على ماهية الدولة العثمانية وإرثها.

فظهرت أفكارٌ ومشاريع إصلاح عديدة؛ فكانت انطلاقة مصطفى فاضل باشا من قاعدة علمانية متأثراً بالفكر الليبرالي، مستشفاً أمثلته من التجارب الدستورية لدول أوروبية حديثة التكوين مثل لومبارديا وبروسيا. ساعياً لفصل السلطات مطالباً بحرياتٍ أوسع للعثمانيين، وإشراكهم في تسيير شؤونهم، وضرورة فصل السلطات حتى يتسنى للسلطان والمواطنين مراقبة عمل المؤسسات السياسية. إلّا أنّه اعتبر سبب تخلّف الدولة عن الركب الحضاري لأوروبا هو اعتمادها على الشريعة كأساسٍ للتشريع، بينما تخطت أوروبا ذلك واعتبرت الدين مسألةً شخصيةً.

في حين كانت رؤية مدحت باشا تعتمد على ثورة شاملة تمس الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وباعتباره رجل إدارة وإصلاح جسّد رؤيته هذه في الولايات التي أدارها مثل الطونة وبغداد؛ حيث سعى لتحسين أحوالها بوضع قاعدةٍ هيكليةٍ للكثير من المؤسسات، التي من شأنها الدفع بعجلة

التنمية، بيد أنّ فكرة الدستور بقيت تسيطر على مساره السياسي، وفشله في تحقيقها هو ما دفعه ليسلك طريق المعارضة ضد تعسف واستبداد الباب العالي.

بالمقابل نجد أنّ معظم العثمانيون الجدد انطلقوا من خلفيةٍ إسلاميةٍ، بيد أنّهم متأثرين بأفكار التنوير الغربية، ما جعلهم يمضون جل نضالهم محاولين المواءمة بين الحضارتين. فعبروا عن خيبة أملهم من وعود التنظيمات، وأسّسوا لنظرية سياسية إسلامية حديثة تدعم أهدافًا مشابهةً لأهداف التنظيمات، تحسم جدلية من يحدّد قوانين الحكم في البلاد الشريعة أم الدستور، فقد أكّد كل من نامق كمال وضيا باشا وحتى سعاوي في وقت ما، أنّ الحكومة الإسلامية والحكم الدستوري هما في جوهرهما نفس الشيء. وحتى تسترجع الدولة العثمانية قوتها وأوّجها عليها بالعودة لمبادئها الأصيلة التي قامت عليها. ف العثمانيون الجدد مثلوا الفكر الإسلامي الوسطي الذي تحافظ فيه المجتمعات الإسلامية بهويتها مع الاخذ بأسباب التقدم الغربي.

ولأنّ معظم العثمانيون الجدد كانوا موظفين تعرضوا للاضطهاد، فاختاروا النفي بدل البقاء تحت حكم استبدادي مثّله الباب العالي، للتعبير عن أفكارهم بكل حرية مستفيدين من قوانين الصحافة الليبرالية الأوروبية. طالبوا بالتغيير السياسي، ونادوا بالحرية والعدل والمساواة، ولو أنّ معارضتهم لا تخلو من جانب شخصي، فمناصبهم في المكاتب البيروقراطية للدولة جعلتهم يرومون الوصول والارتقاء في السلم الإداري، واصطدموا بسياسية عالي باشا التعسفية. بيد أنّهم نجحوا فيما أخفق فيه فاضل باشا ومدحت باشا وهو نشر الوعي السياسي، وإحداث تحول فكري لدى القرّاء العثمانيين، والتأسيس لقاعدة شعبية أكثر دراية بحقوقها. وهذا من خلال الصحف التي نشروها في إسطنبول أو في أوروبا بلغات متعددة العثمانية، الإنجليزية، الفرنسية، وتوزيعها في المدن الكبرى في كل من أوروبا والدولة العثمانية.

وبعد عودتهم لإسطنبول نراهم نشطوا في ميادين فكرية وثقافية في ظاهرها بعيدة عن السياسة، لكنها استطاعت خلق مساحة للتعبير والتنظير دون جلب الكثير من انتباه السلطة، تمثلت في الألوان الأدبية من شعر، ومسرح، ورواية، هذه الألوان التي ظهرت أغلبها مع حركة التغريب للدولة، غير أنّهم تمكّنوا من إضفاء الطابع العثماني عليها، فأصبحت لسان حالهم وأداة لنقد الوضع السياسي والاجتماعي والظواهر الغريبة عن الدولة. وانتشرت بذلك أفكارهم بين فئات مختلفة، حتى باتت أعمالهم سواء المقالات الصحفية، أو الرسائل، أو المسرحيات تحظى بعدد كبير من القراء والمعجبين، كذا ساهمت في بناء الرأي العام الذي سيكون له دور في الإطاحة بحكومة محمود نديم باشا، فحقّق بهذا العثمانيين الشباب أهدافاً لم يكن بمقدور أي حركة معارضة سابقة تحقيقها.

ويمكن أن نلخص أهمية الأدب العثماني واسهاماته في بناء وتطوير الفكر العثماني المعارض، وخلق ثقافة جديدة في المجتمع العثماني؛ فيما قاله نامق كمال: "حتى الباعة والخدم في إسطنبول

يقرؤون الصحف أو على الأقل يستمعون إلى قراءتها. وهكذا يكتسبون معرفة بحقوقهم العامة تجاه الدولة، وحب الوطن، والمجد العسكري، وأحداث الحرب".

ومن النتائج التي استطعنا توضيحها في دراستنا هو ابعاد شبهة القومية والتغرّب الكلي لأعضاء العثمانيون الجدد خاصة نامق كمال، فقد عاش متمسكاً بتقاليد الفكر العثماني، وكان معارضاً بقوة للحركة الرامية إلى علمنة القانون والتي كانت إحدى السمات البارزة للتنظيمات، مناضلاً في إطار مشروع الوحدة الإسلامية الذي كان اتجاها منتشرا لدى العديد من الحكام والشخصيات الإسلامية أنذاك، وهو الاتجاه نفسه الذي تبناه ضيا بك وسعاوي. ونستطيع رصد هذا الفكر جلياً في روايات ومسرحيات نامق كمال وكتابات سعاوي؛ ولو أنّ تراجع هذا الأخير عن أفكاره صعّب علينا عملية تصنيفه بين القوميين أو الإسلاميين، غير أنّه برّر لاتجاهه القومي التركي من منطلق ابعاد تهمة البربرية عن العنصر التركي، الذي ألحقه الأوروبيون بكل العثمانيين المسلمين، وأنّ هدفه الأول كان وحدة الشعوب الإسلامية.

ولعل النقطة السلبية في مجموعة العثمانيون الجدد هو تشتتهم وانقسامهم؛ إذ حصلت انقسامات عميقة بين الثوريين في أوروبا بسب اختلافهم الإيديولوجي، أسهم في ضعف موقفهم السياسي، وفشل جهودهم في تحقيق أهدافهم. وبهذا يتضح لنا أنّ العلاقة التي جمعت أعضاء العثمانيين الجدد وحتى المعارضة ككل في عهد السلطان عبد العزيز قد اشتركت في أهدافها، بيد أنّ اختلافها الجوهري في الفكر والمنهج كان كفيلا بإضعاف الروابط بينهم ومن ثمة فشل هدفهم.

ومن بين أهم نقاط الخلاف في المعارضة وأقطابها في عهد السلطان عبد العزيز، هو عدم اتفاقهم حول شرعية السلطان ومدى الحفاظ عليها أو إلغائها، فمثلا رسالة فاضل باشا كانت موجهة ضد من اعتبرهم بؤرة فساد الدولة المتمثلين في وزرائه وليس ضد السلطان. نفس الأمر وجدناه لدى نامق كمال الأكثر تقدماً بين الشباب العثمانيين؛ فرغم سعيه في تطوير نظرية سياسية، لكنه لم يتناول موضوع المعارضة أو الثورة نظرياً. أما عن ضيا بك ففي أكثر من موضع كان مدافعاً شرساً عن السلطان، ناسباً كل خيبات الدولة وفشل سياستها لشخصية الصدر الأعظم. ولعل تكوين نامق كمال وضيا بك كموظفين حكوميين مشبعين بفكرة خدمة الدولة، هو ما حال بينهما وبين تأييد الثورة ضد السلطان أو السلالة العثمانية. بينما نجد معارضين آخرين سواء في جمعية العثمانيون الجدد أو في الدولة قد تناولوا فكرة الثورة، وحاولوا التنظير لها والدعوة إليها أمثال سعاوي من منطلق إسلامي، أو محمد بك من منطلق غربي متشدد، وفي النهاية نجحت فكرة الثورة وقام مدحت باشا بمعية السر عسكر حسين عوني بالتخطيط لعزل السلطان عبد العزيز.

ومع ذلك لا ينبغي الحكم على فعالية العثمانيون الجدد فقط من خلال تماسكهم أو عدمه، فهم من الأساس حركة فكرية وليس حزب سياسي، وقد سعوا إلى التأثير على الرأي الأوروبي ضد سياسة

الباب العالي، وإقناع الغرب بأن هناك خلاصاً للدولة العثمانية، وأنّ الإسلام يتوافق مع الإصلاح السليم. الأهم من هذا خلق وعي سياسي لدى المواطنين العثمانيين خاصة المسلمين منهم.

نتيجة أخرى توصلنا إليها في هذه الدراسة؛ هي أنّ عمليات الانقلاب على السلاطين و عزلهم دارجة في التاريخ العثماني، فهي من الظواهر المتجذرة في الثقافة السياسية العثمانية، غير أنّ أحداث ماي 1876م كانت مختلفة، فقد أشارت إلى رغبة جادة في التغيير السياسي، فرتّب المخططون لأفقٍ جديدٍ، وهدفوا إلى إقامة نظام دستوري، لهذا لا نستطيع تصنيف الانقلاب على السلطان عبد العزيز كنتيجةٍ لثورة عسكر وعلماء ضد القصر، وانّما كان انقلابٌ ضد السلطة قاده مجموعة من المثقفين العثمانيين المتشبعين بروح العصر.

يبقى أنّ دور أعضاء جمعية العثمانيون الجدد في هذا التغيير السياسي لم يكن بارزاً، باستثناء نامق كمال وضيا بك بعد اختيارهما في لجنة إعداد وصياغة دستور 1876م بمعية مدحت باشا. ولا عجب في هذا؛ فهما أكثر شخصيتين من بين العثمانيين الشباب نشراً المفاهيم السياسية حول الدستور والبرلمان، واختيارهما المؤسسات التمثيلية الأوروبية نموذجاً، والتبرير لها انطلاقاً من قاعدة إسلامية. مع هذا تبقى أفكار حركة العثمانيون الجدد حجر زاوية، ونقطةً مرجعيةً للتطورات السياسية اللاحقة التي ستشهدها الدولة العثمانية. فقد شكلت مفاهيم الأمة والشرعية التي نادوا بها ايديولوجية حركات المعارضة العثمانية التي ظهرت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. كما نستطيع أن نصنف حركتهم ضمن التيارات الفكرية الكبرى في القرن التاسع عشر، وشكّلت مرحلة انتقالية بين حركة فكرية تنادي للأخذ عن الغرب، وحركة الجامعة الإسلامية التي ظهرت كقوة مهمة للمقاومة ضد الإمبريالية.

الملاحق

الملحق رقم 01: صورة السلطان عبد العزيز خان



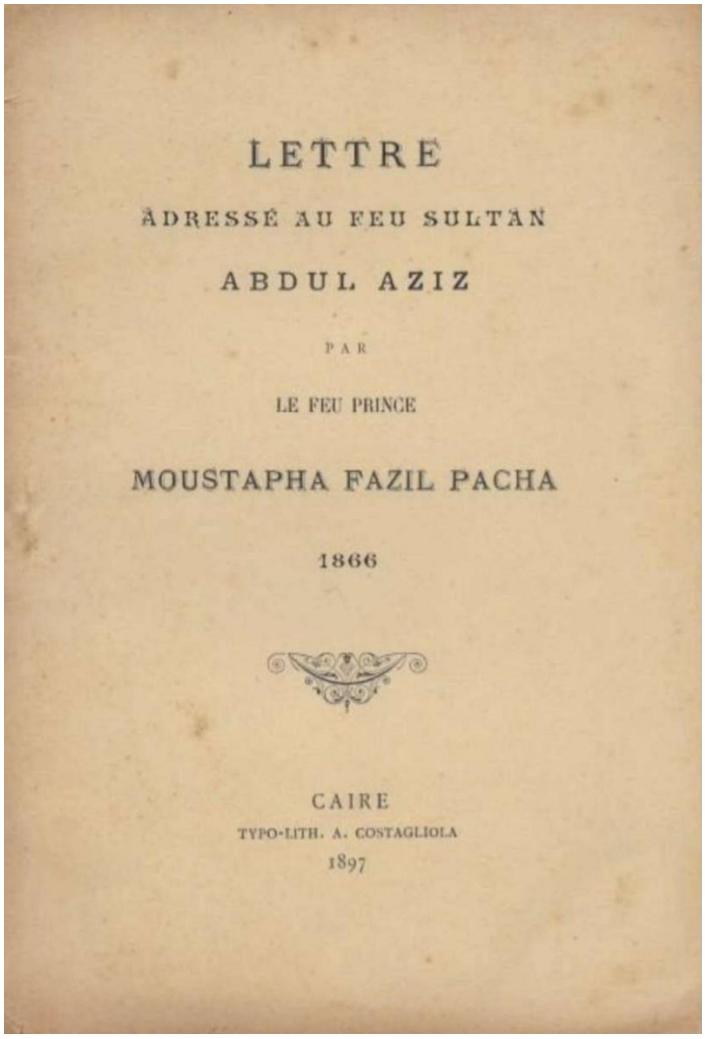
المصدر: فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص 530.

الملحق رقم 02: صورة الأمير المصري مصطفى فاضل باشا



La Source : **:** Edhem Eldem, **L'empire Ottoman et La Turquie Face à L'occident L'année des Trois Sultans (1876)**, Chaire Internationale D'histoire Turque et Ottomane, 2021, P 03.

الملحق رقم 03: واجهة رسالة الأمير مصطفى فاضل باشا للسلطان عبد العزيز



LETTRE

ADRESSÉ AU FEU SULTAN

ABDUL AZIZ

PAR

LE FEU PRINCE

MOUSTAPHA FAZIL PACHA

1866

CAIRE

TYPO-LITH. A. COSTAGLIOLA

1897

La Source : Eldem, Op.cit, P 07.

الملحق رقم 04: الأعضاء المؤسّسين للتحالف الوطني



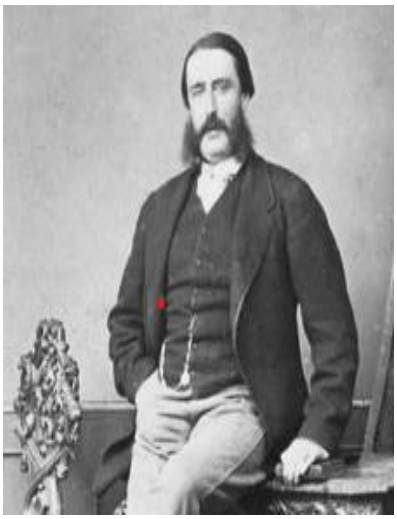
نامق كمال



محمد بك



رفيق بك



رشاد بك

La Source : Eldem, Op.cit, P 03.

الملحق رقم 05: الأعضاء المنظمين للعثمانيين الجدد في باريس



ضيا بك



علي سعاوي

آغاه أفندي



La Source : Eldem, Op.cit, P 03.

الملحق رقم 06: العدد الأول من جريدة حريت الصادرة في لندن



حريت

HURRIYETE

(يكى عثمانلىلر جمعيتى)

حب الوطن من الايمان

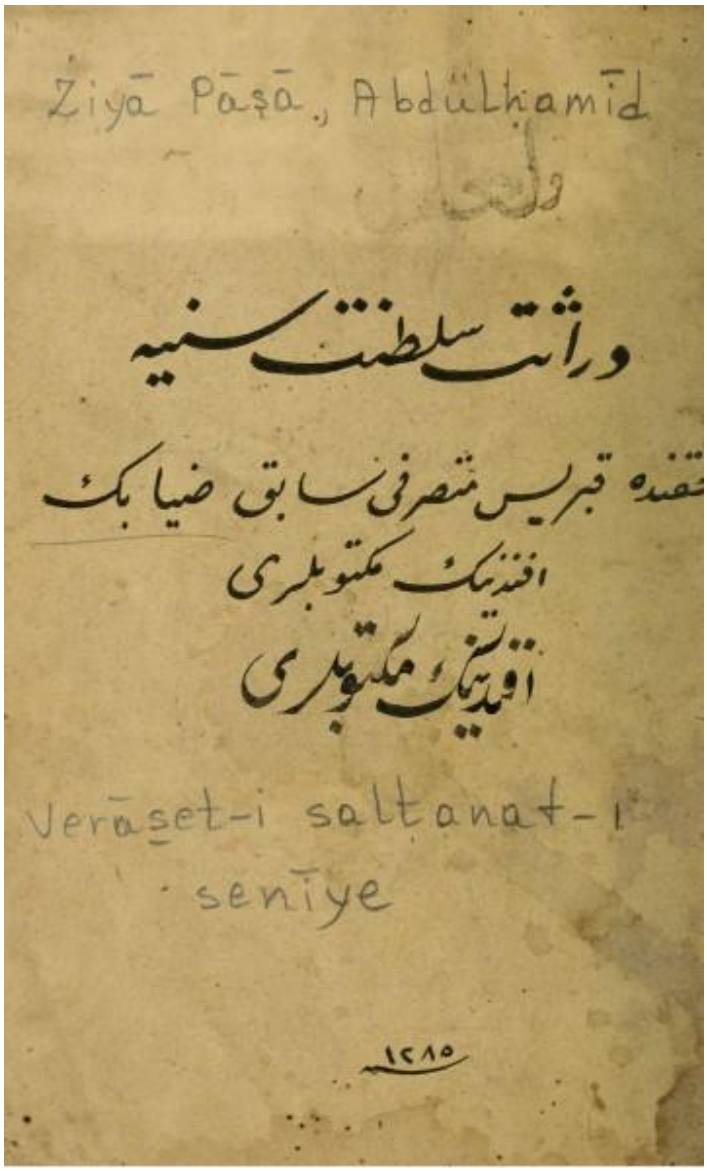
هركسك وطنى كه منسوب اولديغى جمعيتك مسكيدر
دنياده هرشيدن زياده محبته مظهر اولسونلى
وطن اوغنه كريدركه عثمانلى عاطفتنه
كلانلر آج عريان ماجر ناتوان كاور سايه سنده
يشور سايه سنده كيشور حياتدن حرشدن سايه سنده
مستفيد اولور شكرانيتك اقدم وظائف اولديغى يلانلر
كوره لايقيدركه وطنى بدندن عزيز طوتسون
يا عثمانلىلر يووطيفهٔ مقدسهى فصل هركسدن
زياده ايفايه چالشسوندكه وطن ديلان نعمت الهيه
الى قيامتك محافظه اولنه يو اغورده شهيد اولان
اجدادمزك كلكارى طوپراغدن چيقارانه ملكك
هرعصرا سنده نيچه اهراملر وملكه حريتزى دشمن
تعرضلرندن محافظه ايديه جك قدر استحكاملر يابه يلور
بركه تاريخلره نظر عبرتله باقلسون نه يوك
دولت ايدك نه عظيمانى امت ايدك
ايچمزده اولهٔ پادشاهلر ظهور ايتدى كه وطن
ايچون كيجى غزا ميدانلرنده كيجى بلا زده لرنده
تسليم روح ايدردى اولهٔ وزرا شهيد اولدى كه وطن
يولنده كيجى طوفان باشه وارمش ايكن خسته لكى
حالنده فرق ساعت آن اولسنده طولاشمق كبى
تحمل اولمز منفاردى اختيار كيجى مظلوما اعدام
اولونركن قاتلك دوايت وكفايته باقمدق سند
اقامه يه ناشى اخطاء ايلردى اولهٔ علا يبدا
اولدى كه وطن اغورينه كيجى طريق ظلك
مهلكه لرينى تعين كيجى مركز حيثه ثباتك
زاوينى تعيين ايچون جانى كوزينه الدرق پادشاهك
عنان عزيمته صاريلوردى
افراد ايسه كرك ناموسدكى وطن خصمانه
كرك داخلده كى حريت دشمنلرينه مقاومت
ايچون جان ويرمكدن اصلا چكمديلر اوقدر
غيورانه طوراندىلر اودرجه علو همت كوسترديلر
كه عثمانلى تعبيرى شجاعت ومروت مصاريك
مجموعى اولهٔ يدريعنوان مفخرت مقامنه يكوردىلر
يزده اوقدايلرك اخلاقى يزم طبرلرمزدهكى
قان دنى وطنك اك كوچك پرچاغنه چيچون يرله
دوكلمك شاندن اولان عثمانلى قالمشدر
وطنز اولملك دكلدركه تحتكاهلرنده عزز
سلفلرنك اعلاى حكومت ايتشدر
تكرار اولمك دكلدركه مدرسه لرنده قارداشلر
ابن سينالر غزالىلر زمخشريلر توسيع معرفت ايلمشدر
يوكه پاى تخت جهان اعتبارنى يولمش
يرملكت شمدى يرابكى حدود جمعيتك صولتندن
زوال اولور واوكه معز عالم مقامى قرائتى
يرامت محصولات معارفك اك سادهلرينه
باقمدقى معجزهٔ كورمش كبى حيران اولور
بوندن اكلاشيلوركه اداره مزى دست استبداد
آلان ذاتلر جمعيتمزك شان واقباله چالشمقده
نه قدر دون همت ايمشلر
يونكه برابر حقسوزلرى پامال ايدرلر
مالرى بغما ايدرلر مشهد اسلافى اولان
طبراقلرمزى حفظ اقبال ايچون راست كلانلر
ياغتلارلر اسارت زنجيرنى بروقت كردنلرندن ايرمامق
استرلر زبونلرى داغا چكر كبدرى يرينه چكيرلر
واقعا بروقت اداره لك هرطلبه تحمل اولدى
لكن خلقك اعصاب عصبيته اوضعى كورن
برعلت ايدى كه يكلرجه بكلرى اجسامك
استانبول خليجنده چوريتمدن حاصل اولشدى
يرزمانده زو حريت هوالرى ملكك هرطرفنه
يايلدى خلقك مزاجى تصحيح ايلدى يوطردن
دنى دولك بوندينى حال اضمحلالدن وتأويل
قابل اولهٔ بدرجى صورتده ميدانه چيقدى هركس

BELEDİYE KÜTÜPHANESİ No. 561

La Source : Eldem, Op.cit, P 08.

الملحق رقم 07: واجهة رسائل السلطنة لضيا بك

الرسالة التي كتبها ضيا باشا لأحد أصدقائه بعد صدور فرمان تغيير الوراثة في مصر 1285هـ/ 1868م



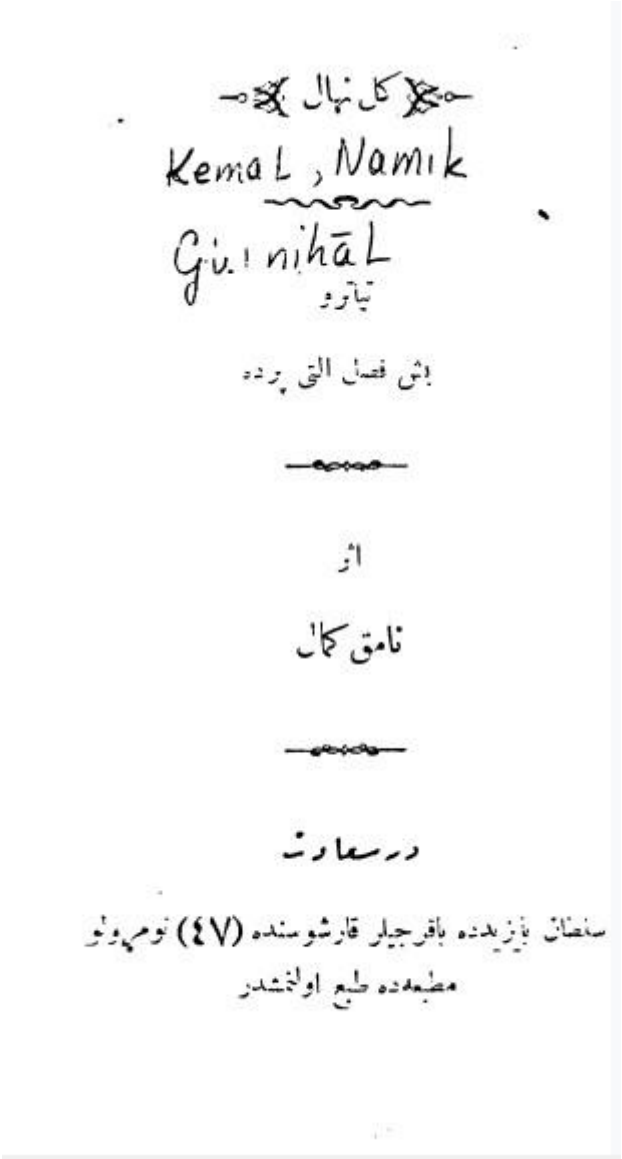
المصدر: ضيا بك، **وراثت سلطنت سنيت**، افنديليك مكتوبلري، 1285هـ.

الملحق رقم 08: واجهة مسرحية سليسترا لنامق كمال



La Source : IRICICA LIBRARY

الملحق رقم 09: واجهة مسرحة كول نهال لنامق كمال


كل نهال

Kemal, Namik

Gül nihāl

تياترو

بش فصل الق پرده

اثر

نامق كمال

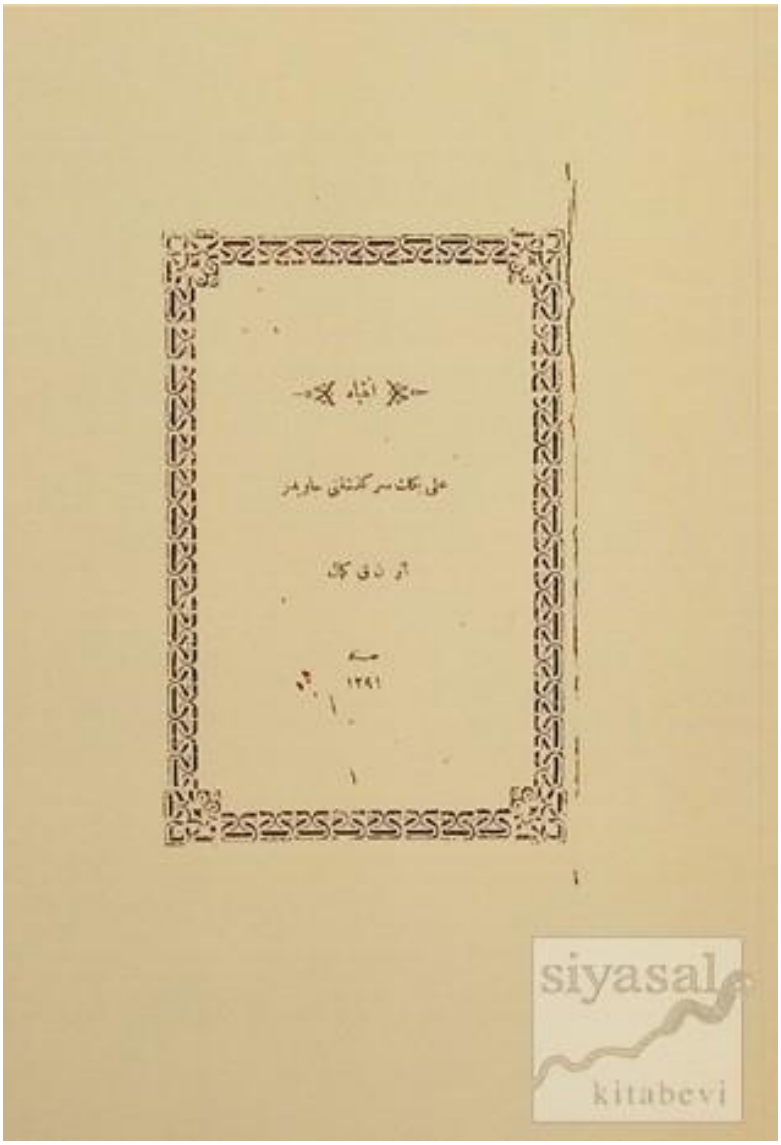
در سعادت

سلطان بايزيدده باقرجيلر قارشوسنده (٤٧) نومرولو

مطبعه ده طبع اولنمشدر

المصدر: نامق كمال، كول نهال، سلطان بايزيدده باقر، در سعادت.

الملحق رقم 10: واجهة رواية انتباه لنامق كمال



La Source : https://www.siyasalkitap.com/intibah-osmanlica

الملحق رقم 11: المجموعة المنفذة لعزل السلطان



سليمان بشا



حسين عوني باشا



احمد مدحت باشا



قيصرلي أحمد باشا

La Source : Eldem, Op.cit, 17.

https://archives.saltresearch.org/handle/123456789/34588

قائمة البيبليوغرافيا

أوّلا: قائمة المصادر:

أ القرآن.

ب السنة النبوية.

العربية:

1. ابن خلدون عبد الرحمن، **المقدمة**، تق: عبد الله محمد الدرويش، ج 01، ط 01، دار يعرب، دمشق، 2004.

2. ابن رشد محمد، الضروري في السياسة، **مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، ط01، تر: من العبرية للعربية احمد شعلان، تق: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998.

3. ابن كثير الحافظ، **البداية والنهاية**، ج 09، ط08، مكتبة المعارف، لبنان، 1990.

4. ابن هشام عبد المالك، **السيرة النبوية**، تعل: عمر عبد السلام تدمري، ج01، ط02، دار الكتاب العربي، لبنان، 1990.

5. اسبينوزا باروخ، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، تر: حسن حنفي، مر: فؤاد زكريا، ط 01، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005.

6. الأشعري أبو الحسن، **مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج 01، المكتبة العصرية، لبنان، 1990.

7. أفندي محمد رئيف، **التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية**، تع، تح: خالد زيادة، ط01، منشورات جروس برس، لبنان، 1985.

8. أفندي محمد، **جنة الكفار سفير عثماني في باريس سنة 1721**، تح: عبد الرحيم بنحادة، تق: خالد زيادة، ط01، منشورات دار ابي الرقراق، المغرب، 2017.

9. بازيلي قسطنطين، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني**، تر: طارق معصراني، ط 01، دار التقدم، موسكو، 1989.

10. البغدادي عبد القاهر، **الفرق بين الفرق**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط 01، محمد علي صبيح وأوّلاده، القاهرة، د.س.

11. التركي نقولا، **ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية**، مؤسسة هنداوي، مصر،2015.

12. الجبرتي عبد الرحمان، **مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس**، تح: عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى، عماد احمد هلال، ج01، ط10، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 1998.

13. جلبي محمد، **جنة النساء والكافرين سفارتنامه فرنسا**، تر: خالد زيادة، ط01، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة،2014م.

14. جودت باشا أحمد، **تاريخ جودت**، ج 01، تر:عبد القادر الدنا، مطبعة جريدة بيروت، 1890.

15. حاجي خليفة، **تاريخ ملوك أل عثمان**، تح، تق، تر، سيد محمد السيد، مجمع التاريخ التركي، أنقرة، 2009.

16. حليم بك ابراهيم، **التحفة الحليمية في أخبار الدولة العثمانية**، ط01، مطبعة ديوان عموم دمنهور، مصر، 1905.

17. الدواني جلال الدين الصديقي، **الحجج الباهرة**، ط01، تح: عبد الله الحاج علي منيب، مكتبة الإمام البخاري، مصر، 2000.

18. دوسون مرادجه، **نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية**، تر: فيصل شيخ الأرض، الجامعة الامريكية، لبنان، 1942م.

19. دي طرازي فيليب، **تاريخ الصحافة العربية**، ج01، المطبعة الأدبية، بيروت 1913.

20. الرافعي عبد الرحمن، **عصر إسماعيل**، ج 01، ط 04، دار المعارف، مصر 1987.

21. رفعت باشا صادق، **من فيينا إلى فيينا**، رحلة محمد صادق رفعت باشا إلى إيطاليا 1838، تح: زيد عيد الرواضية، ط01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،2017.

22. سامسون عزرا ساموبل، **مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي العثمانية**، مطبعة جورجي غرزوزي، الإسكندرية، 1910.

23. سركيس سليم، **سر مملكة**، ج 01، مطبعة جريدة المشير، مصر، 1895.

24. السلطان عبد الحميد، **مذكرات**، تق تر محمد حرب، ط03، دار القلم، دمشق، 1991.

25. الشهرستاني أبو الفتح ، **الملل والنحل**، تح: عبد العزيز محمد الوكيل، ج01، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، مصر، 1968.

26. صائب بك أحمد، **وقعة السلطان عبد العزيز**، تر: محمد توفيق جانا، مطبعة هندية، مصر، 1319هـ/ 1901م.

27. طاشكبري زاده، **الشقائق النعمانية**، دار الكتاب العربي، لبنان، 1975.

28. الفارابي ابو نصر، **آراء اهل المدينة الفاضلة**، تقديم وتحقيق البير نصري نادر، ط2، دار المشرق، لبنان، 1986.

29. كامل مصطفى، **المسألة المصرية**، ط01، مطبعة الآداب، مصر.

30. لطفي باشا، **تواريخ آل عثمان**، تر: محمد عبد العاطي محمد، ط01، دار البشير، مصر، 2018.

31. لهارد انكه، **تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية**، تر: محمد علي عامر، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2017.

32. مدحت باشا، **مذكرات**، تع: يوسف كمال بك حتاته، ط 01، مطبعة هندية، مصر، د.س.

33. مصطفى فاضل باشا، **من أمير إلى سلطان**، تر: أحمد فتحي زغلول باشا، تص: توفيق الرافعي، المطبعة الرحمانية، مصر، 1922.

34. منجم باشي أحمد ده ده، **جامع الدول**، تح: غسان بن علي الرمال، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الاسلامي، المجلد 01، المجلد 02، المجلد 03، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1997.

35. مونتجو ماري وتلي، **رسائل من تركيا (1716-1718)**، تر: ايزابيل كمال، ط10، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2006.

36. ميكيافللي نيقولا ي، **مطارحات ميكيافللي**، تع: خيري حماد، ط03، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983.

37. نزهت سليم، **تاريخ الطباعة في تركيا 1729-1929**، تر، تع: سهيل صابان، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1993م.

38. يكرمي سكيز، **من إسطنبول إلى باريس رحلة محمد أفندي إلى فرنسا**، تح: محمد الزاهي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2020.

الأجنبية:

1. ضيا بك، ظفرنامه شرحي.
2. ضيا بك، وراثت سلطنت سنيت، افندينيك مكتوبلري، 1285.
3. نامق كمال، كول نهال، سلطان بايزيدده باقر، در سعادت، 1307.
4. Altinay Ahmed Refik, **Lale Devri**, 1st Edition, Tarih Vakfi, 2011
5. Buvat Jean, **Journale De La Regence** (1715-1723), Tome 2, imprimeur de l'empereur, Paris
6. Cevdet Paşa Ahmad, **MA'RÛZÂT**, Hazırlayan Dr. Yusuf Halaçoğlu, Yaylacık Matbaası, İstanbul 1980.

7. Cevdet Paşa, **Tezâkir 1-12**,(1953), **Tezâkir 13-20** (1960) **Tezâkir 21-39**, (1986) **Tezâkir 40**-Tetimme(1991), yayinlaya Prof. Cavit Baysun, Türk Tarih Kurumu Rasimif. IV, Ankara.

8. De Hammer J, **Histoire De L'Empire Ottoman, Depuis Son Origine Jusqu'à Nos Jours**, Traduit De L'Allemand Par J.J. Hellert, Tome 01, Tome 02, Tome 03, Tome 14, Tome 15,Tome 16, Bellizard , Paris. 1835

9. Ebuzziya Tevfik, **Yeni Osmanlilar Tarihi**, Bugünkü Türkçeye Uygulayan, Şemsettin Kutlu, Birinci Baskı, Hurriyet Yayanları, Istnbul, 1973.

10. Gardey. L, **Voyage du Sultan Abd-Ul-Aziz de Stamboul au Caire**, E. Dentu, Palais-Royal, 1865.

11. Gibb Elias John Wilkinson**, History oF Ottoman Poetry**, Vol V, Luzac & C, London, 1907.

12. Hanoum Laila, **Un Drame A Costantinople**, E. Plon et Cie, Paris, 1879.

13. Hanoum Zeyneb, **A Turkish Woman's European Impressions**, dited With an Idroduction By Grace Ellison, J.B. Lippincott Company, London, 1913.

14. Inal Ibnülemin Mahmud Kemal, **Son Asır Tûrk Şairleri**, Cüz 02 (1996), Cüz x (1970), Milli Eğitim Basımev, Istanbul.

15. Inal Ibnülemin Mahmud Kemal, **Son Sadrazamlar**, Cilt 1, 3 Baskı, Dergâh Yayınları, Istambul, 1982.

16. Juchreau De Saint Denys**, Révolution de Costantinople en 1807-1808**, Tome 2, La Librairie de Brisotte-Thivare, paris, 1819.

17. Lebyer Albert Howe,**The Government of the Ottoman Empire in the Time of Suleiman the Magnificent,** Harverd University Press, London, 1913.

18. Marriott J. A. R., **The Eastern Question : An Historical Study in The Clarendon Press, Oxford, London, 1917**.

19. **Mémoires De Baron DE Tott**, Amsterdam, M.DCC. LXXXIV.

20. Midhat Pacha, **La Turquie Son Passe, Son Avenir**, Librairie des Facultes, Paris, 1901.

21. Mignot. E, **Le Sultan Abdul-Azis a Paris**, IMP. L. Povpart-Davyl, Paris,1867.

22. Millingen Frederick, **La Turquie Sous Le Regne D'Abdul-Aziz (1862-1867)**, Librairia Internationale, Paris, 1868.

23. Müteferrika Ibrahim, **Traité de la taktique ou Méthode Artificielle Pour L'ordonnance des Troupes (1769)**, Edition Etablie par Ferenc Toth, Institu de Stratigie Comparée, Hongrie, 2018.

24. Namik kemal, **Intibah**, Günümüz Türkçesine Uyarlayan : Refik Durbaş, Baskı 02, Türkiye Iş Bankası Kültür Yayinlari Istanbul, 2002.

25. Namik kemal, **Vatan Yahut Silistre**, Baskı 01, Anadolu Üniversitesi Yayını, 2019.

26. Şinasi Ibrahim, **Şair EvlenmesiL Müntahabat-ı Esar**, Baskı 01, Anadolu Üniversitesi Yayını, 2019.

27. Ubicini A, **La Turquie Actuelle**, Librairie De L.Hachette Et Cie, Paris, 1855.

28. Yirmisekiz Mehmet Celebi, **Bayan Ma Dhakarahu Muhammad Afandi Al-Awalji Al-Marsul Min Taraf Al-Dawùah Al-Aliyah Ila Faransa Wa-ma Shahadah**

29. **Hunak**, d 1732, Manuscript, Undated, MS Arab SM 191, Houghton Library, Harvard University.

ثانيا: قائمة المراجع:

الكتب:

العربية:

1. آق كوندز أحمد، سعيد أوزتورك، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول، 2008.

2. أميدي سربست مصطفى رشيد، **المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها**، ط 01، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، العراق، 2011.

3. أورتايلي البير، **إعادة استكشاف العثمانيين**، تر: بسام شيحا، ط01، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2012.

4. //، **العثمانيون في ثلاث قارات**، تر: عبد القادر عبداللي، ط01، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 1435ه/2014م.

5. أورطايلي البير، **الخلافة العثمانية التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر**، ط 01، تر: عبد القادر عبداللي، شركة قدمس للنشر والتوزيع، لبنان، 2007.

6. اوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، مر، تن: محمود الأنصاري، المجلدين، ط 01، مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، 1988، 1990.

7. أوغلى أكمل الدين إحسان، **التراث العلمي العثماني**، تر: ماجدة مخلوف، المجلدين 01، 02، ط 01، مؤسسة الفرقان للتراث الاسلامي، لندن، 2021.

8. //، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ج 02، تر: صالح السعداوي، د/ط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999.

9. إينالجيك خليل، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، مج 02، تر: قاسم عبده قاسم، ط01، دار المدار الاسلامي، لبنان، 2017.

10. //، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر: محمد الأرناؤوط، ط01، دار المدار الاسلامي، لبنان، 2002.

11. برجاوي سعيد أحمد، **الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري**، ط01، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1993.

12. بروكلمان كارل، **تاريخ الشعوب الإسلامية الاتراك العثمانيون وحضارتهم**، تر: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، ط 01، دار العلم للملايين، بيروت، 1949.

13. البطريق عبد الحميد، عبد العزيز نوار، **التاريخ الاوربي الحديث**، دار الفكر العربي، مصر، 1995.

14. بكراكي علي إبراهيم، **تاريخ جزيرة كريت والمهاجرين**، ط 01، دار المنى، لبنان، 2004.

15. بنحادة عبد الرحيم، عبد الرحمن، **العثمانيون والعالم المتوسطي مقاربات جديدة**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

16. بيتروسيان ايرينا، **الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية**، تق، مر: قسم الدراسات والنشر بالمركز، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2006.

17. بيلافيتش تشارلز، يلافيتش بربارا ب، **تفكيك أوربا العثمانية**، تر: عاصم الدسوقي، دار العالم الثالث، مصر، 2007.

18. تودوروف تزفيتان، **روح الأنوار**، تع: حافظ قويعة، " 01، دار محمد علي للنشر، تونس، 2007.

19. جب هاملتون، هارولد بوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، تر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج 01، دار المعارف، مصر، 1971.

20. حامد إسراء أحمد، **التغريب في الدولة العثمانية**، مقالات مختارة من الموسوعة الإسلامية لوقف الديانة التركي، ط01، مركز التاريخ العربي للنشر، 1443هـ/2022م.

21. حرب محمد، **البوسنة والهرسك من الفتح إلى الكارثة**، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث لعالم التركي، القاهرة 1993.

22. // ، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994.

23. حسون علي، **العثمانيون والبلقان**، ط02، المكتب الإسلامي، بيروت، 1406هـ/1986م.

24. // ، **العثمانيون والروس**، ط 01، المكتب الإسلامي، بيروت، 1982.

25. الحفناوي مصطفى، **قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة**، د/ط، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، القاهرة، 1952.

26. الخيلي عبد الحي، **النخبة والإصلاح**، تق: عبد الرحيم بنحادة، ط01، دار الرقراق للطباعة والنشر، المغرب، 2014.

27. دولينا نينل الكسندروفنا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينات واربعينات القرن التاسع عشر**، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، 1999.

28. روسو جان جاك، **العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**، تر: بولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، 1972.

29. زيادة خالد، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، ط01، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981م.

30. // ، **تطورنظرة المسلمين لأوروبا**، د/ط، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2015.

31. سباين جورج، **تطورالفكرالسياسي**، تر: حسن جلال العروسي، تق: عثمان خليل عثمان، تص: عبد الرحمن أحمد لسنهوري، ثلاثة أجزاء، الهيئة المصرية للكتاب، د.س.

32. السهلي عبد الله بن دين، **الطرق الصوفية نشأتها وعقائدها و آثارها**، ط 01، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، 2005.

33. السيوفي حبيب، **سوريا ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر كما وصفها أحد مشاهير الفرنسيين**، ج 01، المطبعة المخلصية، 1941.

34. شتراوس ليو، جوزيف كروبسي، **تاريخ الفلسفة السياسية**، تر: مجمود سيد احمد، مر: إمام عبد الفتاح إمام، الجزأين 01، 02، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2005.

35. الشرقاوي أحمد عبد الوهاب، **الأعلام العثمانيون**، ط01، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2019.

36. شعيب علي، **بطرس الأكبر قيصر روسيا**، ط01، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992.

37. شقيرات أحمد صدقي، **تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العد العثماني**، ج01، ط01، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن،2002.

38. الشناوي عبد العزيز محمد، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج01، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1980.

39. شوكت باموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تع: عبد اللطيف الحارس، ط01، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2005.

40. صقر مصطفى السيد أحمد، **نظرية الدولة عند الفارابي**، د.ط، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1989.

41. الصميدعي زياد حمد، جمال الدين فالح الكيلاني، **تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث**، ط01، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم، المغرب، 2013.

42. الضيقة حسن، **الدولة العثمانية الثقافة المجتمع والسلطة**، ط01، دار المنتخب العربي، لبنان، 1997.

43. طانبينار أحمد حمدي، **الأدب التركي في القرن التاسع عشر**، تر: مجدي حسانين إسماعيل الحنفي، ط 01، دار العولمة، الكويت، 2021.

44. عبد العال بديعة محمد، **الأدب التركي العثماني**، ط 01، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2007.

45. العزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط02، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2003.

46. العسكري عبود، **أصول المعارضة السياسية في الاسلام**، ط01، دار النمير للنشر، سوريا، 1997.

47. عمارة محمد، **الإسلام وفلسفة الحكم**، ط01، دار الشروق، مصر، 1989.

48. عمر عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ط 01، دار النهضة العربية، بيروت، 1999

49. عيسوي شارل، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا**، تر: سعد رحمي، ط01، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1975.

50. فاروقي ثريا، **الدولة العثمانية والعالم المحيط بها**، تر: حاتم الطحاوي، ط 01، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2008،

51. فولغين ف، **فلسفة الأنوار**، تر: هنريت عبودي، ط01، دار الطليعة للطباعة، لبنان، 1981.

52. فيشر هربرت، **تاريخ أوروبا الحديث (1798- 1950)**، تر: احمد نجيب هاشم، وديع الضبع، ط 08، دار المعارف، مصر، 1984.

53. قدورة وحيد، **بداية الطباعة العربية في إسطنبول وبلاد الشام**: تطور المحيط الثقافي (1706-1787)، تق: عبد الجليل التميمي، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، تونس، 1992م.

54. قصاب وليد، **المذاهب الأدبية الغربية**، ط 01، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005.

55. قلعجي قدري، **مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين**، ط 03، دار العلم للملايين، بيروت، 1958.

56. قلهوزن يوليوس، **أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام الخوارج والشيعة**، تر: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1958.

57. قميحة جابر، **المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق**، ط01، دار الجلاء، القاهرة، 1988.

58. كريسي ادوارد شيفرد، **تاريخ الأتراك العثمانيين**، تر: أحمد سالم سالم، ط01، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، قطر، 2019.

59. كنج ولتن، الوحدة الإيطالية، تر: طه الهاشمي، مؤسسة هنداوي للنشر، إنجلترا، 2017.

60. كوربان هنري، **تاريخ الفلسفة الاسلامية**، ط2، تر: نصير مروة، حسن قيسي، عويدات للنشر والتوزيع، لبنان، 1998.

61. كورزمان تشارلز، **رواد التجديد في الإسلام 1840-1940م**، تر: إبراهيم عطية جمعة وآخرون، ط 01، جسور للترجمة والنشر، 2019.

62. كولن صالح، **سلاطين الدولة العثمانية**، تر: منى جمال الدين، ط01، دار النيل، مصر، 2014.

63. كيدو أكرم، **مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية**، تر: هاشم الايوبي، ط01، جروس برس، لبنان، 1992.

64. لويد دينيس، **فكرة القانون**، تع، سليم الصويص، مرا، سليم بسيسو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981,

65. لويس برنارد، **اكتشاف المسلمين لأوروبا**، ترجمة ماهر عبد القادر محمد، ط1، المكتبة الاكاديمية، مصر، 1996.

66. // ، **ظهور تركيا الحديثة**، تر: قاسم عبده قاسم، سامية محمد، ط1، المركز القومي للترجمة، مصر، 2016.

67. مانتران روبير، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ج 01، ط 01، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.

68. متولي أحمد فؤاد، **الفتح العثماني للشام ومصر**، ط01، الزهراء للإعلام العربي، مصر، 1995.

69. مخلوف ماجدة، **تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني**، ط1، تاريخ الآفاق العربية، القاهرة، 2009

70. // ، **الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة**، ط01، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 1443هـ/2021م.

71. مصطفى أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، لبنان، 1986.

72. مصطفى نادية محمود، **العصر لعثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996

73. النائب إحسان عبد الهادي سلمان، **المسألة الألمانية من وحدتها إلى إعادة توحيدها**، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، العراق، 2013

74. هرشلاغ زيف يهودا، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**، تر: مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، لبنان، 1973.

75. الهواري زهير، **السلطة والمعارضة في الإسلام**، بحث في الإشكالية الفكرية والاجتماعية:11-132هـ/612-750م، ط 01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2003.

الأجنبية:

1. Aksun Ziya Nur, **Osmanlı Tarihi**, 4 Cilt, Ötüken Neşriyat, Istanbul 1994.

2. Akyüz Kenan, **Modern Türk Edebiyatının Ana Çizgileri (1860-1923) , 0**3 Baskı, Ankara Üniversitesi Basımevı, Ankara, 1979.

3. And Metin, **100 Soruda Türk Tiyatrosu Tarihi**, 01 Baskı, Gerçek Yayınevi, Isanbul, 1970.

4. Berkes Niyazi, **The Development of Secularism in Turkey**, 1st, Megill University Press, London, 1964.

5. Çelik Hüseyin, **Ali Suavï, Kültür Bakanlığı**, Ankara, 1993.

6. Davison Roderic H, **Reform in the Ottoman Empire 1856-1876**, Princeton University Press, USA, 1963.

7. Dilmen Ibrahim Necmi, **Tanzimat Edebiyatı Tarihi Notları (1940-1941)**, Toplıyan ; Zeynep Dengi, Alâeddin kıral Basımevi, Ankara, 1942.

8. Eldem Edhem, **L'empire Ottoman et La Turquie Face à L'occident L'année des Trois Sultans (1876)**, Chaire Internationale D'histoire Turque et Ottomane, 2021.

9. Ergin Osman, **Türkiye Maarif Tarihi**, Cild 1-2, Eser Matbaasi, Istanbul, 1977.

10. Findley Carter V., **Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire**, Princeton University Press, 1980 , USA.

11. Firges Pascal, **French Revolutionaries in the Ottoman Empire Diplomacy**, Political Culture, and Limiting of Universal Revolution, 1792-1798, first edition, OXFORD University press, 2017.

12. Hajjar Joseph, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient II, Napoléon III et ses Visées Orientales, 1848-1870**, 1er Tome, 1ère édition, Dar Tlass, Syrie, 1988.

13. //, **L'europe et Les Destinées du Proche-Orient III, BISMARCK ET SES MENÉES ORIENTALES 1882-1871**, 1er Tome, 1ère éditions, Dar TLASS, Syrie, 1988.

14. Hanioğlu M. Şükrü, **A Brief History of the Late Ottoman Empire**, Princeton University Press, USA, 2008.

15. Howard Douglas A, **A History of the Ottoman Empire**, Cambridge University Press, United Kigdom, 2017.

16. Kabacalı Alpay, **Türk Kitap tarihi**, cilt 1, ikinci baskı, Cem Yayınevi, Istanbul, 1989.

17. Kabaklı Ahmet, Türk Edibiyati, Cilt 02, Yönet Matbaası, Istanbul, 1966.

18. Kaplan Mehmet, **Şıır Tahlilleri-ı Tanzimattan Cumhuriyet' e Kadar**, 15 Baskı, Dergâh Yayinlari, Istanbul, 1998.

19. Karaalioğlu Seyit Kemal**, Türk Edebiyatı Tarihi**, Cilt 02, 02 Basım, Inkilap ve Aka, Istanbul, 1982.

20. Karal Enver Ziya, **Osmanlı Tarihi Islahat Fermani Devri (1856-1861)**, cilt 04, 07 Baskı, Türk Tarih Kurumu Basımev i, Ankara 2007.

21. //, **Osmanlı Tarihi,Islahat Ferman Devri (1861-1876)**, Cilt 07, 06 Baskı, Türk Tarih Kurumu Basımev i, Ankara, 2003.

22. //, **OsmanlıTarihi, Birinci Meşrutiyet ve Istibdat Devrirleri (1876-1907)**, Cilt VIII, 6 Baskı, Türk Tarih Kurumu, Ankara, 2007.

23. Karosmanoğlu Yakup Kadri, **Kiralık Konak**, 08 Baski, Iletişim Yayınları, Istanbul ,1980.

24. Karpat Kemal H, **Studies on Ottoman Social and Political History**, Brill, Leiden, 2002.

25. //, **The Politicization of Islam :Reconstructing Identity** ,State, Faith, and Community in the Late Ottoman State, Oxford University Press, 2001.

26. Korkmaz Ramazan, Gökhan Tunç**, Tanzimat Dönemi Türk Edebiyatı**, Anadolu üniversitesi'ne aittir, Eskişehir, Türkeye, 2018.

27. Kudret Cevdet, **Türk Edebiyatında Hikâye ve Roman (Tanzimattan Meşrutiyete Kadar 1859-1910)**, 02 Baskı, Varlık Yayınları, Istanbul, 1977.

28. Kuneralp Sinan, **Son Dönem Osmanlı Erkan ve Ricali(1839-1922)**, 01 Baskı, Isis, Istanbul, 1999.

29. Kuntay Midhat Cemal, **Sarıklı Ihtilâci Ali Suavi**, Ahmet Halit Kitabevi, Istanbul 1946.

30. Kuran Ahmed Bedevi, **Inkilap TArihimiz Ve Jön Türkler**, 02 Basım, Kaynak Yayınları, Istanbul, 2000.

31. Kurgan Şükrü, **Ziya Paşa**, Ikinci Baılış, Varlık Yayınevi, Istanbul,1963.

32. Mardin Şerif, **The Genises of The Young Ottoman Thought**, Syracuse University Press, 2000.

33. //, **Türk Modernleşmesi, Makleler IV**, 01 Beskı, Iletişim Yayınları, Istanbul, 1991.

34. Melikoff Irene, **De L épopé au Mythe Itinéraire Turcologique** , Gorgias Press, USA, 2011.

35. Mutluay Rauf, **50 Yılın Türk Edebiyatı, Baha Matbaası**, Istanbul, 1976.

36. Rosenthal E.I.J, **Political Thought in Medieval Islam An Introductory Outline**. Cambridge University Press, 2010.

37. Sariyannis Marinos, **A History of Ottoman Political Thought up to the Early Nineteenth Century**, Brill, Volume 125, Lieden, 2019.

38. Sariyannis Marinos, **Ottoman Political Thought Up to the Tanzimat** : A Concise History, Foundation for Research and Technology-Hellas- Institute for Studies, Greece, 2015.

39. Şen Adil, **Ibrahim Müteferrika ve Usülü'l Hikem Fi Nizami'l Ümem**, Türkiye Diyanet Vakfı, Türkiye, 1995 .

40. Seyhun Ahmet, **Competing Ideologies in the Late Ottoman Empire and Early Turkish Republic**, Selected Writings of Islamist, Turkist, and Westernist Intellectuals, Tauris, London, 2021.

41. Shaw Stanford J, Shaw Ezel Kuzal, **History of The Ottoman Empire and Modern Turkey**, volume 01, volume 02, Cambridge University Press, New york, 1976 .

42. Şiviloğlu Murat R., **The Emergence of Public Opinion State and Society in the Late Ottoman Empire**, Cambridge University Pres, 2018.

43. Tanpınar Ahmet Hamdi, **19 uncu Asır Türk Edebiyatı Tarihi**, yedinci Baskı, Çağlayan Kitabevi, Istanbul, 1988.

44. //, **Edebiyat üzerine Makaleler**, Hazırlayan : Zeynep Kerman, Baskı 02, Dergâh Yayınları, Istanbul, 1977.

45. Ülken Hilmi Ziya, **Türkiye'de Çağdaş Düşünce Tarihi**, üçüncü Baskı, Ülken Yayinlari, Istanbul, 1991.

46. Ünal Uğur, **Mücebence Amel Oluna Hatt-ı Hümayunlar**, Cumhurbaşkanlığı yayınları, 02 Baskı, Ankara, 2021.

47. Uzunçarşılı Ismail Hakki, **Osmanlı Tarihi,** cilt 5, Türk Tarih kurumu Basimevi, Ankara, 1988.

المقالات :

العربية:

1. إبراهيم احمد ناطق، **"أثر مضيقي البسفور والدردنيل في تغيير الموقف البريطاني من الحرب الروسية العثمانية 1877-1878"**، مجلة مداد الأدب، المجلد 5، العدد 10، كلية الآداب، الجامعة العراقية، 2015، 433-488.

2. البديري حمزة ملغوث، **"تغلغل نفوذ امبراطورية النمسا-المجر في البلقانية 1867-1879"**، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 82، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2022، 46-94.

3. بنحادة عبد الرحيم، **"المثقفون والأزمة في العالم العثماني"**، سلسلة ندوات ومناظرات العثمانيون والعالم المتوسطي مقاربات جديدة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003.

4. جار الله تركية بنت حمد ناصر، "**الجذور التاريخية لمعاهدة كوجوك قينارجه بين الدولة العثمانية وروسيا وتأثيرها السلبي بحق العثمانيين 12 جمادى الأوّلى 1188 هـ 21 /يوليو 1774 م**"، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع 35، ج02، 2016، 1004-1031.

5. حوراني ألبرت، **"الإصلاح العثماني وسياسات الأعيان"**، الاجتهاد، ع: 45، 46، 2000، 105-142.

6. الخيلي عبد الحي، "المؤرخون العثمانيون وإصلاح الدولة"، مجلة أسطور، العدد 13، يناير، 2021، 31-50.

7. سلام عبد السلام البطوش، **"الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل الانحطاط"**، حوليات آداب عين شمس، مج37، 2009م، 161-200.

8. شريف ماردين، "**أثر الثورة الفرنسية في الإمبراطورية العثمانية**"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية اليونيسكو، ع 119، 1989م، 17-32.

9. الشمري نادية جاسم كاظم، "**رحلة القيصر الروسي بطرس الكبير الى أوروبا 1697-1698**"، مجلة جامعة بابل، مج 64، ع1، 2016، 252-274.

10. صابان سهيل،" **أوّليا جلبي ورحلته إلى الحجاز في أواخر القرن الحادي عشر الهجري**"، الدارة، مج27، ع03، 2001، 63-92.

11. الصلح عادل، "**الأميرة ناظمة: هكذا قتلوا أبي السلطان عبد العزيز**"، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع: 10، أوت 1997، دار النشر العربية، بيروت، 03-08

12. الطريفي طلال بن خالد، "**قتل الاخوة و أقفاص الأمراء في عصر الدولة العثمانية**"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الاسلامية، ع 62، شعبان 1435هـ/ 2014م، 311-361.

13. طوغري خديجة أرسلان سوزي، "**كتاب جامع الدول لمنجم باشي أحمد بن لطف الله وتاريخ دول العرب في عهد ثمانية سلاطين عثمانيين نموذجا**"، İstanbul Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi، ع32، 2015، 135-164.

14. عثمان سهير محمود وآخرون، "**دراسة مقارنة بين فن الركوكو لابتكار تصميمات المعلقات النسيجية المعاصرة**"، في Intarnational Design Journal, Volume 11, Issue 5, September 2021، 121-131.

15. العريض وليد، "**إصلاح التعليم وفلسفته في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر قراءة في قوانين التنظيمات من عهد محمود الثاني إلى عبد الحميد الثاني**"، ص ص ، مجلة التربية، ع 146، مج 02، 2011، 421-457.

16. العموش سليم، "**المعارضة السياسية من منظور إسلامي**"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج 06، ع 02، 2010، 237-258.

17. محمد أحمد صالح علي، **"التحالف الروسي النمساوي وحروبهم ضد الدولة العثمانية 1710-1791م"**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ع:49، 2018، 495-526.

18. مخلوف ماجدة، **"بدايات اتجاه المسلمين نحو الغرب اصلاحات سليم الثالث (1789-1808)"**، حوليات آداب عين شمس، مج:31، 2003م، 245-283.

19. الهواري أحمد محمد، **"رحلة السلطان عبد العزيز إلى مصر قراءة في المصادر التركية "**، مجلة كلية اللغات والترجمة، ع 31، جامعة الازهر، مصر، 2000، 255-310.

الأجنبية:

1. Akbulut Uğur, **"Osmanli Basin Tarihine Bir Katki : Gazetelerin Yayinlanma Amaçları Üzerine(1876-1831)",** SS 31-57, in Turkish Studies, Vol 8/5, Ankara, 2013.

2. Aksoy Ekrem**, "Yirmisekiz Çelebi Mehmet Efendi Et Montesquieu",** SS 191-202, in Frankofoni, sayı 39, 2021.

3. Akyıldız Ali, **"Sened-i Ittifak'ın Ilk Tam Metni",** SS 209-,222 in Islam Araştırmaları Dergis-i, Sayı 02, 1998,

4. Argit Betül I**, "An Evaluation of the Tulip Period and the Period of Selim in the Light of clothing Regulations",** PP 11-28, in Osmanlı Araştirmaları XXIV, Istanbul, 2004.

5. Argunşah Hülya**, "Tanzimat'tan II.Meflrutiyet'e Türk Romanı",** SS 23-100, in Türkiye Araştırmaları Literatür Dergisi, Cilt 4, Say› 8, Türkiye, 2006.

6. Ayaz Bahar**, "The New Ottomans Press and the Spirite of the Age",** PP 625-645, in Türkiye Sosyal Araştırmalar Dergisi Aralık, cilt 21, Sayı 03, 2017.

7. Bernard Lewis**, "Ottoman Observers of Ottoman Decline",** PP 71-87, Islamic Studies, Journal of The Central Institute of Islamic Research, Karachi, No,01 For March, 1962, p71-87.

8. Bernard Lewis**, "The Impact of The French Revolution On Turkey",** PP 105-125, in Journal Of World History, Volume 01, N°01, School of Oriental and African studies, University of London, 1953.

9. Bilici Faruk,**" la Revolution Française dans L'historiographie Turque"** (1789-1927), Pp59-69, In CEMOTI, N°12, Perception de la Révolution Française e Interprétation de ses Concepts : Les Cas Turc et Iranien, 1991.

10. Bouquet Olivier,**" Les Nouveaux Usages De L'Adab : Belles Lettres, Bonnes Maniéres et Pratiques des Langues Chez Les Représentants De La Porte Ottomane (WVIIIe-XXe siécle)",** PP 251-280, in Adab And Modernity A Adab and Modernity A "Civilising Process" ? (Sixteenth-Twenty First Century), Edited by Catherine Mayeur Jaouen, Brill, Leiden, 2020**.**

11. Burak Guy, **"Betwwen the Kanun of Gaytabay and Ottoman Yasaq : A Not on the Ottoman Dynastic Law",** PP 1-23, in Journal of Islamic Studies, Issu 26 :1, 2015.

12. Çadırcmik Musa, **"Namik Kemal'in Sosyal ve Ekonomik Görüşleri",** SS 39-52, in OTAM Dergisi, Sayı 02, Ankara, 1991.

13. Çelik Halil Ibrahim, **"Bürokratik Darbe Geleneğinin Kökenleri (Kuleli Vakasi Ve 1876 Darbesi)",** SS 27-78, in Sosyal Bilimler Dergisi, Cilt II, Sayı 02, Necmein Erbakan Üniversesitesi, Konya, 2016.

14. Czygan Christiane, **"The Young Ottomans and their Journal Hürriyyet (1868-1870) revisited "** PP 48-60, in Eine Hundertblättrige Tulp Bir Şadbarg Lāla, edited by :Klaus Schwarz Verlag, Deutsche Nationalbibliothek, Hangary, 2016.

15. Davulcu Ebru, **"Tiyatro Sanatını Osmanlı Toplumu'na Basın Yolu İle Tanıtma İçin Çıkarılan, Bir Gazete: Tiyatro (20 Mart 1874-12 Nisan 1875)",** SS 45-57, in Selçuk Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Sayı 33, 2015.

16. Düzen Cem, **"Tanzimat Dönemine Karşı Bir Suikast teşebbüsü : Kulleli Vak'ası",** SS 107-128, in Trakya Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, Cilt 01, Sayi 01, Edirne 2017.

17. Falierou Anastasia, **"European Fashion, Consumption Patterns, and Intercommunal Relations in the 19th-Century",** PP 150-168, in Women, Consumption and the Circulation of Ideas in South-Eastern Europe, 17th–19th Centuries", Edited by Constanţa Vintilă-Ghiţulescu, Brill, Volume 20, Lieden, 2017.

18. Faraoqhi Suraiya, **"Guildsmen Complain to the Sultan : Artisan's Disputes and the Ooman Administration in the 18th Century",** PP 177-193, in LEGITIMIZING THE ORDER : The Ottoman Rhetoric of State Power, Edited By, HAKAN T. KARATEKE, MAURUS REINKOWOSKI, BRILL, Leiden, 2005.

19. Freud Sigmaund,**" Creative Writers and Day-Dreaming"** PP 419-428, in Collected Papers, Vol 04, Collected Papers, Vol 04, Translation : Joan Riviere, Basic Books, Inc, USA,1959 .

20. Gök Nejdet, **"Mütercim Halimi Efendi'nin Notları Çerçevesinde Sultan Abdülaziz'in Avrupa Seyahati ve Sonuçları",** SS 165-188, in The Pursuit of History Intrnational Periodical For History and Social Research, Issue 07, Year 2012.

21. Gökalp Gonca, **"Osmanlı Dönemİ Türk Romanının Başlangıcında Beş Eser",** SS 185-202, in Haceteppe Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Dergisi, cilt 16, Özel sayı, Ankara 1999.

22. Gökçe Ali Fuat, **"Osmanlı Klasik Döneminde İdari Reform Hareketleri : Koçi Bey Risalesi",** SS 59-78, in Yasama Dergisi, 14 sayi, Gaziantep University, January 2012.

23. Hakkı Uzunçarşılı.I, "**Çerkes Hasan Vak'ası"**, Ss 89-133, in Belleten, Cilt 09, Sayı 33 , Ankara, 1945.

24. Haleva Beki, **"la Relation de Voyage de Yermisekiz Çelebbi Mehmet Efendi et son Impact",** PP 27-39, in Synergies Turquie, N° 05, Université Technique de Yıldız, Turquie, 2012.

25. Hamadeh Shirin, **"Ottoman Expressions of Early Modernity and the Ineviable Question of Westernization",** PP 32-51, in Journal of the Society of Architectural Historians, Vol. 63, No. 1, University of California Press, Marsh. 2004,

26. //, **"Westernization, Decadence, And The Turkish Baroque : Modern Consruction Of The Eighteenth Century** " , PP 185-197 in HISTORY AND IDEOLOGY : ARCHIECTURAL HERITAGE OF THE "LANDS OF RUM", Edied by Julia Bailey, Brill, Leiden, Boston, 2007.

27. Hueber Bruno, "**Emer De Vattel et la Dramaturgie du Droit International au Siècle des Lumière "**, Pp 29-49, in L'enseignement Philosophique, 69e Année, Numéro 1.

28. İnce Yunus, **"Bir Görgü Tanığının Gözünden Kabakçı Mustafa Isyanı",** SS 381,308, in Türkiyat Araştırmaları, Sayı 09, Ankara, 2008.

29. Iris Agmon, **"Ottoman Legal Change and the Şeriat Courts in the Long Nineteeth Century",** PP 379-389, in Dimention of Transformation in the Ottoman Empire From the Late Medieval Age to Modernity, Edied by Seyfi Kenan, Selçuk Akşin Somel, Edition Brill, Leiden, 2021.

30. Karabulut Mustafa**, "Osmanlı Impratorluğu'nda19. Yzyilda Değişim Süreci, Sosyal ve Kültürel Durum",** SS 49-65, in Mecmua Uluslararası Sosyal Bilimler Dergisi, Yıl 1, Sayı 2, 2016.

31. Karaca Şahika**," Tanzimattan Cumhuriyete Türk Tiyatro Edebiyatı Literatürü",** SS143-173 in Türkiye Araşırmaları Literatür Dergisi, Cilt 04, Sayı 07, 2006.

32. Khalid Adeeb, **"Pan-Islamism in Practice: the Rhetoric of Muslim Unity and Its Uses"**, PP201-224, in Late Ottoman Society, Edited by Elisabeth Özdalga , RoutledgeCurzon, USA, 2005.

33. koçnunyan Aylin, **"Les Voyages du Sultan Abdülaziz et Leurs Répercussion Intérieures**", PP 569-591, in Le gouvernement en déplacement : pouvoir et mobilité de l'Antiquité à nos jours, Edited by Sylvain Destephen, François Chausson, Presses Universitaires de Rennes, France, 2019.

34. Kurt Mustafa, ve Değerleri**," 19. Yûzyılda Osmanlı Sanayileşmesi Sürecinde Kurulan Devlet Fabrikaları : Bir Envanter Çalışması",** SS 245-277, in **Üniversitesi Osmanlı Tarihi Araştırma ve Uygulama Merkezi Dergisi (OTAM),** Sayı 40, Ankara. 2016.

35. Malhut Mustafa, **"Odyan Efendi ve Gizli Görevi :Methat Paşa'nın Talimatıyala Kanun-i Esasi ve Istanbul Konferanci Için Paris ve Londra'da Destek Arayışı",**Ss 99-129, in Gihannüma, Sayı VII /1, 2021.

36. Mamalı Taybuğa Aybars**, "Geç Osmanli Istanul'unda Tiyatrolar Ve Denetim**", SS 16-22, Toplumsal Tarih Kültür, Sayı 323, Kasım, 2020.

37. Oklayp Erdem, **"Ahmet Cevdet Paşa'nin Türk Eğitim Tarihi Açısından Önemi Üzerine Bir Inceleme",** SS 233-251, in Tarih Incelemeleri Dergisi, 2014.

38. Onaran Burak, **"Kuleli Vakası Hakkında Başka Bir Arastırma"**, SS 09-35, in Tarih Ve Taplum Yeni yaklaşımlar, Sayı 5, Istanbul 2007.

39. Özlü Nilay, **"A Reevaluation of the Architectural Historiography of the Tulip period "**, PP 39-52, in Megaron , vol 16, no 1, 2021.

40. Pedrosyan Y.A**, "1859 Yılındakı Kulelı Vakası' nın Karkterine ve Bunun Türkiye Tarihindeki Yerine Dair",** Türkçeye çeviren I. Kaynak, SS 587-593, in Belleten Türk Trih Kurumu, cılt 33, sayı 132, Ankara, 1969.

41. Peker Deniz**,** Özgür Taskin, **"The Enlightenment Tradition and Science Education in Turkey",** PP 67-97, M. R. Matthews (Ed.), In History, Philosophy, and Science Teaching, Switzerland, 2018.

42. Salzmann Ariel, **"The Age of Tulips : Confluence and Conflict in Early, Modem Consumer Culture (1550-1730)",** PP 83-106 , in Consumption Studies and The History of the Ottoman Empire 1550-1922, Edited by Donald Quataert, University of New York Press, New York, 2000.

43. Sediroğlu Serdar Cem**, "Balkan Savaşları Arifesinde Ordunun Siyasetle İştigali ve Politizasyonunun Balkan Savaşlarının Sonucuna Olan Etkisi**", SS 470-490, in Akademik Sosyal Araştırmalar Dergisi, Yıl 5, Sayı 63, Aralık 2017.

44. Sengül Abdullah, "**Türk Tıyatrosunda Tarıh"**, PP 1931-1987, in Turkish Studies International Periodical For the Languages Literature and History of Turkish or Turkic, Volume 4 /1-II, 2009.

45. Seyfettin Aslan, **"Yeniçeri ve Kapıkulu Süvarilerinin İsyanlarina İlişkin Bir Analiz"**, SS 89-101, in C.Ü. Sosyal Bilimler Dergisi, Cilt :28 Sayı 01 2004.

46. Shaw Stanford J, **"The Nizam-I Cedid Army Under Sultan Selim III 1789-1807"**, PP 168-184, in Oriens, Vol. 18/19, Brill, 1965 **.**

47. Sir Elliote Henry**, "The Death of Abdul Aziz and of Turkish Reform"**, PP276-296, in The Nineteenth Century a Monthly Review, Vol XXIII, 1888.

48. Svolopoulos Constantin**," L'initiation de Mourad V a la Franc-Maçonnerie par CL Scalieri : aux Origines du mouvement Libéral en Turquie**", PP 441 -457, in Balkan Studies, Vol 21, N 02, Greece, 1980.

49. Tek Zeynep, **"Düşlerin Yorumu'ndan Ziya Paşa'nın Rüyâsına bir Savunma Mekanizması Olarak Fantezi",** PP 227-257, in Trab XLII, Ankara, 2017.

50. Temizar Nihal Cihan**, "19. Yûzyılda Avrupa va Osmanlı Impratorluğu'nun Tarım Politikalarının Muhasebe Defterleri Üzerinden Değerlendirilmesi"** SS 79-96, in Muhasebe ve Finans Tarihi Araştırmaları Dergisi, Sayı 22, 2022.

51. Uğurlu Seyit Battal, Mehmet Demirtaş, **"Mehmet Sadik Rifat Paşa ve Tanzimat",** PP 44-64, in History Studies, Vol :2/1, 2010.

52. Uzun Yaşar, **"Koçi Bey Risaleleri'nde Etik Yönetimin İzlerini Bulmak",** SS 01-32, in Sosyal Bilimler Dergisi, Sayı 09, Amasya Üniversitesi, 2021.

53. Uzunçarşılı Ismail Hakki**, "Kabakcı Mustafa Isyanına Dair yazılmış Bir tarihçe",** SS 253- 267, in Belletenden ayrı basım, Sayı23-24, Türk Tarih Kurumu Basımevi, Ankara, 1942.

54. Varol Muharrem, **"Kahramanlıktan Kalebendliğe : Kuleli Vak'asının Baş Aktörü Süleymaniyeli Şeyh Ahmed'e Dair Bilinmeyenler"**, SS 97, 143, in Taswuf ilmi ve akademik araştırma dergisi, Sayı 35, Istanul, 2015.

55. Yerasimos Stéphane, **"Explorateurs de la Modernité. Les Ambassadeurs Ottomans en Europe**", PP 65-82, In Genéses, 35, L'Europe Vue D'ailleurs.

المعاجم والموسوعات:

1. الجرجاني علي بن محمد، **معجم التعريفات**، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، 2004.

2. جميل صليبا : **المعجم الفلسفي** ، ج 02، دار الكتاب اللبناني، 1982.

3. الحفني عبد المنعم، **موسوعة الفلسفة والفلاسفة**، ج 02، ط 02، مكتبة مدبولي، 1999.

4. حلاق حسان ، عباس صباغ، **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية**، ط 01، دار العلم للملايين، بيروت، 1999

5. الخطيب مصطفى عبد الكريم، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط 01، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

6. زيدان جورجي، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، ج01، ط02، مؤسسة هنداوي، مصر، 2012.

7. صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.

8. صالح سعداوي صالح، **مصطلحات التاريخ العثماني**، مج 01، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 2016م.

9. عطية الله أحمد، **القاموس السياسي**، ط 03، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.

10. مجاهد زكي محمد، **الأعلام الشرقية في المائة الرابعة الهجرية**، ج 01، ط 01، دار الطباعة المصرية الحديثة، القاهرة، 1949.

11. مروم بك خليل، **أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع**، ط01، لجنة التراث العربي، لبنان، 1971.

12. **المعجم الوسيط**، ط 04، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005.

13. معلوف يوسف نعمان، **خزانة الأيام في تراجم العظام**، مطبعة جريدة الأيام. نيويورك، 1899.

14. ابن منظور أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري، **لسان العرب**، مج 09، ط 06، دار صادر، بيروت، 2008.

15. مورتمان ج.هـ.، **دائرة المعارف الإسلامية**، مادة ابراهيم باشا، تر: محمد ثابت الفندي وآخرون، ج01، ط03، 1352هـ/1933م.

16. نويهض عادل، **معجم أعلام الجزائر**، ط 02، مؤسسة نويهض الثقافية، لبنان، 1980.

الأجنبية:

1. Comte-Sponville André**, Dictionnaire philosophique,** 4e édition , Quadrige Presses Universitaires de .France,2013.

2. **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi,** cilt 01, (1988), cilt 02, (1989), cilt 03, (1991), cilt 05, (1992), cilt 06, (1999), cilt 09, (1994), cilt 10, (1994)**,** cilt 12, (1995),

cilt 13, (1996), cilt 16, (1997), cilt 17, (1998), cilt 24, (2001), cilt 28, (2003), cilt 31, '2006), cilt 34, (2007), cilt 35, (2008), cilt 36, (2009), cilt 38, (2010), cilt 43, (2013).

3. **Türkiye Diyanat Vakfı Islam Ansiklopedisi,** Ek-2 Cildind, GÖzden Geçirilmiş 3 Basım, 2019.

الرسائل الجامعية:

العربية:

1. الشمري نادية جاسم كاظم علي، **مشروع الجامعة السلافية 1853-1914**، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، 2012.

الأجنبية:

2. Emin Ahmed M. A. **The Developent of Modern Turkey as Measured by Its Press,** D.Ph, Clombia University, New York, 1914.

3. Elfenbien Madeleine, **No Empire for Old Men: The Young Ottoman and the World, 1856-1878**, D.PH, Department of Near Eastern Languages and Civilizations, University of Chicago, USA, 2017.

1. Hamadeh Shirine, **The City's Pleasures: Architectural Sensibility in Eighteenth-Century Istanbul**, D. PH, the Department of Architecture, Massachusetts Institute of Technology, USA, 1999.

4. Hoşgör Büke Sümeyye, **Changes in the Consumption of Ottomans in the Eighteenth Century**, D.PH, Department of History, Middle East Technical University, Ankara, Turkey, 2019.

5. Karaer Nihat, **Sultan Abdülaziz'in Avrupa Seyahatı Ile Osmanlı Ve Batı Kamuoyundakı Yankları**, Doktora Tezi, Sosyal Bilimler Enstitüsü Tarih (Yanınçağ) Anabalim Dalı, Ankara Üniversitesi, Ankara 2003.

6. Riedler Florian, O**pposition to the Tanzimat State Conspiracy and Legitimacy in the Ottoman Empire, 1859-1878**, D.Ph thesis, School of Oriental and African Studies (SOAS), University of London, 2003.

الملتقيات والندوات:

العربية:

1. حسان عبد الله حسان، **"الإصلاح المعرفي والتغريب عند النخب الفكرية في دول الأركان: مصر، تركيا، إيران"**، في المؤتمر العربي التركي للعلوم الاجتماعية، مركز التفكير الاستراتيجي، جامعة غازي عثمان، ومركز الدراسات الحضارية، جامعة القاهرة، تركيا، 10-12/ديسمبر/2010.

الأجنبية:

1. Gibson Lela,**" Diplomacy and Cultural Exchange : Ebubekir Ratib Efendi's Mission to Vienna, 1792",** Presented at Ottoman-European Exchange in Commerce, Finance, and Culture, Newnham College, University of Cambridge.

2.Venstien Gilles, **"Les Missions Diplomatiques Ottomanes en Europe Avant L'instauration Des Ambassades Permanentes"**, PP 749-773, cours In Histoire Turque er Ottomane 21-01-2008 a 16 :25.

الروابط الالكترونية:

1. https://www.biyografya.com/tr/biographies/kayserili-ahmed-pasa-58b36965
2. https://www.siyasalkitap.com/intibah-osmanlica
3. https://archives.saltresearch.org/handle/123456789/34588

فهرس المحتويات

الإهداء

كلمة شكر

قائمة المختصرات

المقدمة **4**

التمهيد: ماهية المعارضة وتطورها عبر الفكر السياسي **16**

المبحث الأوّل- المعارضة في الفكر السياسي الأوروبي **18**
المبحث الثاني- المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي **21**

الفصل الأوّل: التغريب في الدولة العثمانية وتبلور فكر المعارضة 1700-1861م **27**

المبحث الأوّل - نماذج عن المعارضة العثمانية حتى القرن الثامن عشر **28**
المطلب الأوّل- معارضة الأمراء العثمانيين للحاكم العثماني 28
المطلب الثاني- معارضة العلماء وشيوخ الإسلام 31
المطلب الثالث - معارضة الإنكشارية وتمرداتهم 36
المبحث الثاني- بدايات الاتجاه نحو التغريب وأهم مظاهره حتى النصف الأوّل من القرن 19م **40**
المطلب الأوّل- بواكير التغريب والانفتاح على المدنية الأوروبية 41
المطلب الثاني- الإصلاحات الإدارية و الفكرية 59
المطلب الثالث- انعكاسات التغريب ومظاهره على الدولة والمجتمع 75
المبحث الثالث- معارضة الإصلاح والتغريب حتى نهاية عهد السلطان عبد المجيد **84**
المطلب الأوّل- أهم مظاهر المعارضة في القرن الثامن عشر 85
المطلب الثاني- المعارضة في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر 91

الفصل الثاني: الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز 1861-1876م **99**

المبحث الأوّل- أوضاع الدولة العثمانية وسياستها الداخلية **100**
المطلب الأوّل- أوضاع مؤسسة الحكم والإصلاحات الإدارية والتشريعية 101
المطلب الثاني- الأوضاع الثقافية والفكرية **111**

المطلب الثالث - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية 119

المبحث الثاني- الأزمات الداخلية للدولة العثمانية 130

المطلب الأوّل - نفوذ الدولة العثمانية في مصر وسياسة الخديوي الاستقلالية 130
المطلب الثاني– ثورة كريت 1866م والاتجاه للانفصال 134
المطلب الثالث- ثورات البلقان 1875م ونشاط الحركة السلافية 136

المبحث الثالث- السياسة الخارجية للدولة العثمانية 145

المطلب الأوّل- العلاقات العثمانية الأوروبية 146
المطلب الثاني- رحلة السلطان عبد العزيز لأوروبا و اكتشاف الآخر 160
المطلب الثالث - موقف الدولة العثمانية من السياسات الأوروبية 164

الفصل الثالث: المعارضة العثمانية وعملها السياسي 167

المبحث الأوّل- الدو افع الأساسية لقيام المعارضة السياسية العثمانية 168

المطلب الأوّل-استبداد البيروقراطية والباب العالي 168
المطلب الثاني - فشل الإصلاحات داخليا وخارجيا 171

المبحث الثاني- الفكر السياسي العثماني في عهد التنظيمات 176

المطلب الأوّل-الخلفية الإسلامية والأوروبية للفكر السياسي العثماني 177
المطلب الثاني- التيارات الفكرية العثمانية 186

المبحث الثالث- أهم اقطاب المعارضة السياسية العثمانية 189

المطلب الأوّل-الأمير مصطفى فاضل باشا العلماني الليبرالي 189
المطلب الثاني- أحمد شفيق مدحت باشا رجل الإدارة والإصلاح 200
المطلب الثالث - جمعية العثمانيون الجدد 219

الفصل الر ابع: النشاط الأدبي للمعارضة العثمانية ودور فكرها السياسي في عزل السلطان 239

المبحث الأوّل- العمل الصحفي لجمعية "العثمانيون الجدد" 241

المطلب الأوّل- النشاط الصحفي لشيناسي وتأسيسه للصحافة الحرة 242
المطلب الثاني- العثمانيون الجدد ومواقفهم من قضايا الدولة المصيرية 245
المطلب الثالث–النظرية السياسية ل "العثمانيون الجدد" ومطالبهم الدستورية 254

المبحث الثاني- الاسهامات السياسية ل "العثمانيون الجدد" في الأدب 263

المطلب الأوّل- تجديد اللغة والشعر 264
المطلب الثاني- المسرح جنس أدبي عثماني جديد 276
المطلب الثالث- القصة والرو اية العثمانية 286
المطلب الرابع- موقف السلطات العثمانية من النشاط الأدبي السياسي ل "العثمانيون الجدد" 296

المبحث الثالث- اتفاق المعارضة على عزل السلطان عبد العزيز 300

المطلب الأوّل- ثورة طلبة المدارس الدينية (الصفته SOFTA) 302
المطلب الثاني- عزل السلطان عبد العزيز واغتياله 305
المطلب الثالث- مصير ومآل المعارضة السياسية 313

الخاتمة 319

الملاحق 324

قائمة البيبليوغر افيا 336

فهرس المحتويات 367

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ والآثار جامعة يحي فارس بالمدية – الجزائر الطالبة: سهام بومنير	التخصص: تاريخ الدولة العلمية الدرجة العلمية: أطروحة دكتوراه الطور الثالث نظام LMD	التاريخ: 2025 – 2026 عدد الصفحات: 376

عنوان الأطروحة:

المعارضة في عهد السلطان عبد العزيز بين النشاط الفكري والعمل السياسي 1876/1861م

المستخلص:

شهدت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية، التي كانت في مجملها انعكاساً للإصلاح ولتنظيمات اللذين تبنتهما الدولة العثمانية منذ نهاية القرن الثامن عشر، كما عرفت الدولة تزايداً لحركات القومية المطالبة بالانفصال، والتي تحولت مع الوقت لحركات مسلحة متمردة ضد لعثمانيين. كل هذه الظروف والعوامل دفعت إلى ظهور حركة معارضة ضد سياسة الدولة ونظامها، قادتها عدّة شخصيات سياسية شغلت مناصب مرموقة، أو مجموعة من الشباب المتكونين داخل المؤسسات التي استحدثت بموجب الإصلاح، المتشبعين بالتقاليد الإسلامية، المنفتحين على الثقافة الغربية. وحاولوا من مواقعهم إحداث تغيير سياسي بهدف إنقاذ الدولة من حالة الضعف والتفكك التي تعيشها.

وتستهدف هذه الدراسة عرض أوضاع الدولة التي أسهمت في خلق حركة المعارضة، وتسليط الضوء على مطالب قادتها من خلال قراءة فيما انتجوه سواء في المجال السياسي أو الأدبي. للوصول في النهاية لتحديد أهم نتائج هذه المعارضة.

الكلمات المفتاحية:

المعارضة، السلطان عبد العزيز، الإصلاح، المطالب السياسية، الإنتاج الفكري.

College Of Humanities and Social Sciences Yahya Fares Universty Medea Algeria **Student**: Siham BOUMENIR	**Speciality;** History of the Ottoman Empire. Doctoral Thesis (LMD)	**Date** : 2025 / 2026 **Number of Pages :** 376

Thesis Title:

The Opposition During the Reign of Sultan Abdulaziz Between Intellectual Action and Political Activity (1861- 1876)

Abstract:

The Ottoman Empire during the era of sultan Abdulaziz witness several political, economic, and cultural changes, which reflected a better renovation and repair to the Emipre that had been adapted throught the end of eighteenth century. Also, it had been emerged nationalist movements demanding division in the Balkans. Passing time, they devloped into revolutionary movements against the Ottomans.

Even Thought those factors had launched other opposite movements against the government policy, it was led by sevral political figures. And a group of young people formed within the institutions established under the reform, imbued with Islamic traditions, and open to Western culture.

This study aims to present the conditions of the state that contributed to the emergence of the opposition movment, and recognizing the demands Recognizing the demands of its leaders through a reading of their political and literary output, and identify the results of the opposition.

Key Words:

Opposition – sultan Abdulaziz – Reform – Political ideands Intellectual production.